



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليكم يا صابغين
الرميا

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

منشی الیسیب

به همراه صوت استاد طالقانی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مغنى اللبيب به همراه صوت استاد طالقانى

كاتب:

عبدالله بن يوسف ابن هشام

نشرت فى الطباعة:

مطبعة المدنى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٨	مغنى اللبيب به همراه صوت استاد طالقانى
١٨	اشاره
١٨	الجزء الأول
١٨	اشاره
٢٢	خطبه محقق الكتاب
٢٤	ترجمه ابن هشام
٣٠	خطبه مؤلف الكتاب
٣٥	الباب الأول : فى تفسير المفردات و ذكر أحكامها
٣٥	اشاره
٣٥	حرف الألف
٣٥	الألف المفردة
٣٥	اشاره
٣٨	فصل : قد تخرج الهمزه عن الاستفهام الحقيقى
٤١	تنبيه : قد تقع الهمزه فعلا
٤٣	«آ»
٤٣	«أيا»
٤٣	«أجل»
٤٣	«إذن»
٤٥	«إن»
٥٠	«أن»
٦٠	«إنَّ»
٦٣	«أَنَّ»
٦٥	«أم»

٧٤	«أل»
٨٠	«أما»
٨٠	«أتنا»
٨٤	«إتنا»
٨٧	«أو»
٩٢	«ألا»
٩٥	«آتا»
٩٨	«آتا»
١٠٠	«إلى»
١٠١	«إى»
١٠٢	«أى»
١٠٢	«أى»
١٠٦	«إذ»
١١٢	«إذ ما»
١١٢	«إذا»
١٢٦	«أيمن»
١٢٧	حرف الباء
١٢٧	الباء المفردة
١٣٧	«بجل»
١٣٧	«بَل»
١٣٨	«بلى»
١٣٩	«بئيد»
١٤٠	«بئله»
١٤١	حرف التاء
١٤١	التاء المفردة
١٤٢	حرف الثاء

١٤٢ «نُتِمَ»

١٤٤ «نَتَمَ»

١٤٥ حرف الجيم

١٤٥ «جَنِرَ»

١٤٦ «جَلَلُ»

١٤٦ حرف الحاء المهملة

١٤٦ «حاشأ»

١٤٨ «حَتَّى»

١٥٦ «حَيْثُ»

١٥٩ حرف الخاء المعجمه

١٥٩ «خَلَا»

١٥٩ حرف الراء

١٥٩ «رَبَّ»

١٦٣ حرف السين المهمله

١٦٤ السين المفرده

١٦٥ «سَوْفَ»

١٦٥ «سَيَّ»

١٦٧ «سَوَاءً»

١٦٨ حرف العين المهمله

١٦٨ «غَدَاً»

١٦٨ «عَلَى»

١٧٤ «عُنْ»

١٧٨ «عَوْضُ»

١٧٨ «عَسَى»

١٨١ «عَلُ»

١٨٢ «عَلَّ»

- ١٨٣ «عِنْدَ»
- ١٨٥ حرف الغين المعجمه
- ١٨٥ «غَيْرَ»
- ١٨٩ حرف الفاء
- ١٨٩ الفاء المفردة
- ١٩٧ «فِي»
- ١٩٩ حرف القاف
- ١٩٩ «فَذُ»
- ٢٠٣ «فَطَّ»
- ٢٠٤ حرف الكاف
- ٢٠٤ الكاف المفردة
- ٢١٠ «كَيْ»
- ٢١٢ «كَمْ»
- ٢١٣ «كَأَيَّ»
- ٢١٥ «كَذَا»
- ٢١٧ «كَلَّا»
- ٢١٨ «كَأَنَّ»
- ٢٢٢ «كُلَّ»
- ٢٣٠ «كَلِمًا وَكَلِمَاتًا»
- ٢٣١ «كَيْفَ»
- ٢٣٤ حرف اللام
- ٢٣٤ «لِللَّامِ الْمَفْرُودَةِ»
- ٢٥٩ «لَا»
- ٢٧٣ «لَأَنَّ»
- ٢٧٥ «لَوْ»
- ٢٩٠ «لَوْلَا»

٢٩٣ «لُؤْمًا»

٢٩٣ «لُمٌ»

٢٩٥ «لَتَمَّا»

٣٠٠ «لَنٌ»

٣٠٢ «لَيْتٌ»

٣٠٣ «لَعَلٌ»

٣٠٨ «لَكِنٌ»

٣٠٩ «لَكِنٌ»

٣١٠ «لَيْسٌ»

٣١٣ حرف الميم

٣١٣ «مَا»

٣٣٤ «مَيْنٌ»

٣٤٣ «مَنْ»

٣٤٤ «مَهُمَا»

٣٤٩ «مَعَ»

٣٥١ «مَتَى»

٣٥٢ «مَنْدٌ و مُنْدٌ»

٣٥٤ فهرس الجزء الأول

٣٧٢ الجزء الثاني

٣٧٢ اشاره

٣٧٤ [اتتمه الباب الأول]

٣٧٤ حرف النون

٣٧٤ «النون المفردة»

٣٨٢ «تَعَمٌ»

٣٨٥ حرف الهاء

٣٨٤ «الهاء المفردة»

- ٣٨٧ «ها»
- ٣٨٧ «هل»
- ٣٩٣ «هو»
- ٣٩٣ حرف الواو
- ٣٩٣ «الواو المفردة»
- ٤٠٨ «وا»
- ٤٠٨ حرف الألف
- ٤١٢ حرف الياء
- ٤١٢ «الياء المفردة»
- ٤١٢ «يا»
- ٤١٤ الباب الثاني : فى تفسير الجملة و ذكر أقسامها و أحكامها -
- ٤١٤ شرح الجملة و بيان أن الكلام أخص منها ، لا مرادف لها
- ٤١٦ انقسام الجملة إلى اسميه و فعليه و ظرفيه
- ٤١٦ باب ما يجب على المسئول فى المسئول عنه أن يفضل فيه
- ٤٢٠ انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى
- ٤٢٢ انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه و إلى ذات وجهين
- ٤٢٢ الجمل التى لا محل لها من الإعراب
- ٤٤٧ الجمل التى لها محل من الإعراب
- ٤٤٥ حكم الجمل بعد المعارف و بعد النكرات
- ٤٧٣ الباب الثالث : فى ذكر أحكام ما يشبه الجملة و هو الظرف والجار و المجرور
- ٤٧٣ ذكر حكمها فى التعلق
- ٤٧٤ هل يتعلقان بالفعل الناقص؟
- ٤٧٤ هل يتعلقان بالفعل الجامد؟
- ٤٧٧ هل يتعلقان بأحرف المعاني؟
- ٤٧٩ ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر
- ٤٨٣ حكمهما بعد المعارف و النكرات

- ٤٨٣ حكم المرفوع بعدهما -
- ٤٨٥ ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف
- ٤٨٧ هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟
- ٤٨٩ كيفية تقديره باعتبار المعنى
- ٤٩١ تعيين موضع التقدير
- ٤٩٤ الباب الرابع : فى ذكر أحكام يكثُر دورها
- ٤٩٤ اشاره
- ٤٩٤ ما يعرف به المبتدأ من الخبر
- ٤٩٥ ما يعرف به الاسم من الخبر
- ٤٩٦ ما يعرف به الفاعل من المفعول
- ٤٩٧ ما افترق فيه عطف البيان و البدل
- ٥٠٠ ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفه المشبهه
- ٥٠٢ ما افترق فيه الحال و التمييز و ما اجتمعا فيه
- ٥٠٦ أقسام الحال
- ٥٠٨ إعراب أسماء الشرط و الاستفهام و نحوها
- ٥٠٩ مسوغات الابتداء بالنكره
- ٥١٣ أقسام العطف
- ٥٢٠ عطف الخبر على الإنشاء و بالعكس
- ٥٢٣ عطف الاسمي على الفعليه و بالعكس
- ٥٢٤ العطف على معمولى عاملين
- ٥٢٦ المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا و رتبه
- ٥٣٠ شرح حال الضمير المسمى فضلا و عمادا
- ٥٣٣ روابط الجمله بما هى خبر عنه
- ٥٣٧ الأشياء التى تحتاج إلى الرابط
- ٥٤٢ الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافه
- ٥٥١ الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا

٥٥٦	الأمر التي يتعدى بها الفعل القاصر
٥٦١	الباب الخامس : في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها
٥٦١	اشاره
٥٦١	الوجه الأولى : أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصانع ولا يراعى المعنى
٥٧٠	الوجه الثانيه : أن يراعى المعرب معنى صحيحا و لا ينظر في صحته في الصانع
٥٧٥	الوجه الثالثه : أن يخرج على ما لم يثبت في العربية
٥٧٨	الوجه الرابعه : أن يخرج على الأمور البعيده و الأوجه الضعيفه و يترك الوجه القريب و القوى
٥٨٧	الوجه الخامسه : أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهره
٥٨٧	اشاره
٥٨٧	باب المبتدأ
٥٩١	باب كان و ما جرى مجراها
٥٩٣	باب المنصوبات المتشابهه
٥٩٥	باب الاستثناء
٥٩٨	باب إعراب الفعل
٥٩٩	باب الموصول
٦٠١	باب التوابع
٦٠١	باب حروف الجر
٦٠٢	باب في مسائل مفرده
٦٠٣	الوجه السادسه : أن لا يراعى الشروط المختلفه بحسب الأبواب
٦٠٣	اشاره
٦٠٣	النوع الأول : اشتراطهم الجمود لعطف البيان و الاشتقاق للنعت
٦٠٤	النوع الثاني : اشتراطهم التعريف لعطف البيان و نعت المعرفة و...
٦٠٩	النوع الثالث : اشتراطهم في بعض ما التعريف شرطه تعريفا خاصا
٦١٠	النوع الرابع : اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان
٦١٢	النوع الخامس : اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات و الإظهار في بعض
٦١٥	النوع السادس : اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات و الجملة في بعض

- النوع السابع : اشتراط الجملة الفعلية فى بعض المواضع و الاسميه فى بعض ----- ٦١٧
- النوع الثامن : اشتراطهم فى بعض الجمل الخبرية و فى بعضها الإنشائية ----- ٦٢٠
- النوع التاسع : اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف و لبعضها أن لا يوصف ----- ٦٢٣
- النوع العاشر : تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر ----- ٦٢٤
- النوع الحادى عشر : إجازتهم فى بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ ----- ٦٢٥
- النوع الثانى عشر : إيجابهم لبعض معمولات الفعل و شبهه أن يتقدم ----- ٦٢٥
- النوع الثالث عشر : منعهم من حذف بعض الكلمات و إيجابهم حذف بعضها ----- ٦٢٨
- النوع الرابع عشر : تجويزهم فى الشعر ما لا يجوز فى النثر ----- ٦٢٩
- النوع الخامس عشر : اشتراطهم وجود الرابط فى بعض المواضع و فقده فى بعض ----- ٦٢٩
- النوع السادس عشر : اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة ----- ٦٣٠
- الجهة السابعه : أن يحمل كلاما على شىء و يشهد استعمال آخر ----- ٦٣١
- الجهة الثامنه : أن يحمل المعرب على شىء و فى ذلك الموضع ما يدفعه ----- ٦٣٣
- الجهة التاسعه : أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات ----- ٦٣٧
- الجهة العاشره : أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضى ----- ٦٣٧
- خاتمه : فى شروط الحذف ----- ٦٤٢
- اشاره ----- ٦٤٢
- أحدها : وجود دليل حالى ----- ٦٤٢
- اشاره ----- ٦٤٢
- تنبيهان ----- ٦٤٤
- الشرط الثانى : أن لا يكون ما يحذف كالجزم ----- ٦٤٧
- الثالث : أن لا يكون مؤكّدا ----- ٦٤٧
- الرابع : أن لا يؤدى حذفه إلى اختصار المختصر ----- ٦٤٩
- الخامس : أن لا يكون عاملا ضعيفا ----- ٦٤٩
- السادس : أن لا يكون عوضا عن شىء ----- ٦٤٩
- السابع و الثامن : أن لا يؤدى حذفه إلى تهيهته العامل للعمل و قطعه عنه ----- ٦٥٠
- اشاره ----- ٦٥٠

- ٦٥٠ تنبيه
- ٦٥٢ بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف و ليس منه
- ٦٥٢ بيان مكان المقدّر
- ٦٥٥ بيان مقدار المقدّر
- ٦٥٧ بيان كيفية التقدير
- ٦٥٧ ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
- ٦٥٩ إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ و كونه خبرا فأيهما أولى؟
- ٦٦٠ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا و الباقي فاعلا و كونه مبتدأ و الباقي خبرا فالثاني أولى
- ٦٦٠ إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى
- ٦٦٥ ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب
- ٦٦٥ حذف الاسم المضاف
- ٦٦٦ حذف المضاف إليه
- ٦٦٧ حذف اسمين مضافين
- ٦٦٧ حذف ثلاث متضائفات
- ٦٦٧ حذف الموصول الاسمي
- ٦٦٨ حذف الصلة
- ٦٦٩ حذف الموصوف
- ٦٧٠ حذف الصفه
- ٦٧٠ حذف المعطوف
- ٦٧٢ حذف المعطوف عليه
- ٦٧٢ حذف المبدل منه
- ٦٧٣ حذف المؤكده بقاء توكيده
- ٦٧٣ حذف المبتدأ
- ٦٧٤ حذف الخبر
- ٦٧٥ ما يحتمل النوعين
- ٦٧٦ حذف الفعل وحده أو مع مضمّر مرفوع أو منصوب أو معهما

- ٦٧٧ حذف المفعول
- ٦٧٩ حذف الحال
- ٦٧٩ حذف التمييز
- ٦٧٩ حذف الاستثناء
- ٦٨٠ حذف حرف العطف
- ٦٨٠ حذف فاء الجواب
- ٦٨٠ حذف واو الحال
- ٦٨٠ حذف قد
- ٦٨٢ حذف لا التبرئة
- ٦٨٢ حذف لا النافية و غيرها
- ٦٨٣ حذف ما النافية
- ٦٨٤ حذف ما المصدرية
- ٦٨٤ حذف كي المصدرية
- ٦٨٥ حذف أداة الاستثناء
- ٦٨٥ حذف لام التوطئة
- ٦٨٦ حذف الجار
- ٦٨٦ حذف أن الناصبه
- ٦٨٧ حذف لام الطلب
- ٦٨٧ حذف حرف النداء
- ٦٨٨ حذف همزه الاستفهام
- ٦٨٨ حذف نون التوكيد
- ٦٨٩ حذف نوني التثنيه و الجمع
- ٦٩٠ حذف التنوين
- ٦٩١ حذف أل
- ٦٩٢ حذف لام الجواب
- ٦٩٢ حذف جمله القسم

- ٦٩٢ حذف جواب القسم
- ٦٩٣ حذف جمله الشرط
- ٦٩٤ حذف جمله جواب الشرط
- ٦٩٤ حذف الكلام بجملته
- ٦٩٧ حذف أكثر من جمله
- ٦٩٩ الباب السادس : فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها
- ٧١٧ الباب السابع : فى كَيْفِيَّةِ الإعراب
- ٧١٧ اشاره
- ٧٢٠ فصل : أول ما يحترز منه المبتدئ فى صناعه الإعراب ثلاثة أمور
- ٧٢٠ اشاره
- ٧٢٠ أحدها : أن يلتبس عليه الأصل بالزائد
- ٧٢٤ الثانى : أن يجرى لسانه على عباره اعتادها فيستعملها فى غير محلها
- ٧٢٥ الثالث : أن يعرب شيئا طالبا لشيء و يهمل النظر فى ذلك المطلوب
- ٧٢٧ تنبيه : قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده
- ٧٢٩ الباب الثامن : فى ذكر أمور كَلِيَّةٍ يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية
- ٧٢٩ اشاره
- ٧٢٩ القاعدة الأولى
- ٧٣٨ القاعدة الثانية
- ٧٤٠ القاعدة الثالثة
- ٧٤١ القاعدة الرابعة
- ٧٤٣ القاعدة الخامسة
- ٧٤٤ القاعدة السادسة
- ٧٤٧ القاعدة السابعة
- ٧٤٨ القاعدة الثامنة
- ٧٤٩ القاعدة التاسعة
- ٧٥١ القاعدة العاشرة

٧٥٣ القاعدة الحادية عشره

٧٥٨ فهرس الجزء الثانى

٧٧٠ فهرس الشواهد

٨٢٢ تعريف مركز

سرشناسه: ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق.

عنوان و نام پدیدآور: مغنی اللیب به همراه صوت استاد طالقانی / تألیف ابی محمد عبدالله جمال الدین بن یوسف ابن احمد بن عبدالله بن هشام الانصاری، المصری؛ حقه، و فصله، و ضبط غرائب محمد محی الدین عبدالحمید.

مشخصات نشر: قاهره: مطبعه المدنی، ۱۴ ق.

مشخصات ظاهری: ۲ ج.

موضوع: زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره: PG۶۱۵/الف ۲م ۶ ۱۳۰۰ ی

رده بندی دیویی: ۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی: ۳۰۲۸۲۰۹

توضیح: «مغنی اللیب عن کتب الأعراب»، اثر ابی محمد عبدالله جمال الدین بن یوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام انصاری مصری (متوفی ۷۶۱ ق)، کتابی است نحوی و ادبی که به زبان عربی نوشته شده و تألیف آن در ماه ذی القعدة ۷۵۶ ق، در مکه به پایان رسیده است. در اهمیت این اثر، همین بس که یکی از کتاب های بسیار معروف و مهم علم نحو می باشد که در حوزه های علمیه تدریس شده و بر آن حواشی و شرح های فراوانی نوشته اند.

این کتاب، مشتمل بر قواعد کلی نحو و تطبیق آن ها بر مثال هایی از آیات کریمه و اشعار عرب به روشی مخصوص، غیر از روش کتاب های این فن، می باشد که بنا به گفته ابن هشام دارای تکرار غیر لازم است.

اثر حاضر به صورت دو مجلد در یک جلد و همراه با صوت تدریس آیت الله سید جواد طالقانی از اساتید ادبیات عرب حوزه علمیه می باشد.

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على سابغ نعمائه ، والشكر له سبحانه على وافر آلائه ، وصلاته وسلامه على صفوه الصّفوه من رسله وأنبيائه ، وعلى آله وصحبه وسائر أوليائه.

اللهم إنى أحمدك حمد المعترف بتقصيره وقصوره ، المقرّ بخطاياہ وذنوبه ، المؤمّل فى واسع رحمتك وعظيم فضلك ، أن تشمله بعفوك ، وتسبل عليه جميل سترك ؛ فإنك - يا ربّ - أنعمت متفضّلا ، وتطوّلت مبتدئا ، ولن يخيب راجيك ، ولن يرّد سائلك.

وبعد ، فإنى مند أكثر من عشرين عاما أنشأت شرحا على كتاب «مغنى اللبيب ، عن كتب الأعراب» أوعب كتب العلامة أبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصارى ، المصرى ، وكنت قد تنوّقت فى هذا الشرح على قدر ما يستحقه الأصل من العناية وبذل الوسع ، وكنت أعود إليه بين الحين والحين فأزيد فيه ما يجدلى من البحث ، حتى أوفيت على الغايه ، وبلغت من ذلك ما تمنيت. ولكنى لم أظفر إلى يوم الناس هذا بناسر يقوم بإظهاره لقراء العربيه ؛ إذ كان الناشرون لهذا النوع من المؤلفات إنما يقدمون على نشر ما يعتقدون أنهم رابحون من ورائه الريح الجزيل ؛ فهم يقدرون

ويقدرون ويقدرّون ثم يقدمون أو يحجمون وقد كان من نصيب هذا الكتاب أن يحجم من عرفت من الناشرين عن الإنفاق عليه ، رغم تهافت كثرتهم على مؤلّفاتى ، وليس فيه من عيب عندهم إلا أنه كتاب كبير الحجم ، وقراءه فى طبعات شروحه القديمه قله لا نسدّ نهمهم ، ولا تغنى عندهم ، ومن آيات ذلك أنى عرضت على ثلاثه من الناشرين الواحد بعد الآخر التوفّر على نشر هذا الكتاب ، وكان أحدهم يوافق رضىّ النفس منشراح الصدر ، حتى إذا علم أن الكتاب يقع فى أربع مجلدات ضخام أو سعنى عذرا.

ولقد رأيت أن أحتال لظهور هذا الكتاب ، فأظهر كتاب «مغنى اللبيب» أول الأمر مجردا عن شرحى عليه : فى مظهر يدعو إلى الرغبه فيه والإقبال عليه ، حتى إذا عرفه من لم يكن يعرفه ، وتطلّبه من ليست له به سابقه ، استطعت - إن كان فى الأجل بقيه - أن أخرجّه مره أخرى مع الشرح.

فإلى إخوانى فى مشارق البلاد العربيه ومغاربها الذين أحسنوا الظنّ بى فرغبوا فى أن أذيع هذا الشرح ، وما فثنوا يتقاضوننى أن أخرجّه لهم ، أفدّم كتاب «مغنى اللبيب» فى مرأى يسرّ نواظرهم ، ويطمئن قلوبهم ، وأنا على مواعده معهم - إن شاء الله تعالى - أن أظهرهم على ما فى هذا الكتاب الجليل من محاسن ، وما بذله مؤلفه فيه من جهد ، وما أفرغ فى جمعه وتحقيقه من طاقه ، والله المسئول أن يحقق لى ولهم الامال ، وأن يجنّبنى وإياهم الخطأ والخطل والزيف ؛ إنه سبحانه أكرم مسئول ، وهو حسبى وإياهم ونعم الوكيل

كتبه المعترّ بالله تعالى محمد محيى الدين عبد الحميد

«مغنى اللبيب ، عن كتب الأعراب»

هو الإمام الذى فاق أقرانه ، وشأى من تقدّمه ، وأعيان من يأتى بعده ، الذى لا يشقّ غباره فى سعه الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح الورع ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى .

ولد بالقاهرة ، فى ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائه من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد).

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل ؛ وتلا- على ابن السّيرّاج ، وسمع على أبى حنّان ديوان زهير بن أبى سلمى المزنى ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزى ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشاره له إلا الورقه الأخيره ، وحدّث عن ابن جماعه بالشاطبيه ، وتفقه أول الأمر على مذهب الشافعى ، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته بخمس سنين .

تخرج به جماعه من أهل مصر وغيرهم ، وتصدّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبه ، والمباحث الدقيقه ، والاستدراكات العجيبه ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرط ، والاعتدال على التصرف فى الكلام ، وكانت له ملكه يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا ، وكان - مع

ذلك كله - متواضعا ، بڑا ، دمث الخلق ، شديد الشفقه ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيه يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه» وقال عنه مره أخرى : «إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره فى صناعه النحو ، وكان ينحو فى طريقته منحاه أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوه ملكته واطلاعه» .

ولابن هشام مصنفات كثيره كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبه عن الشهره وذيوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتبا على حروف المعجم ، ونذكرك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذى حدث به إن لم نعلم وجوده ، وهاكها :

١- الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع فى الآستانه وفى مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع هو وشرحه مرارا أيضا .

٢- الألغاز ، وهو كتاب فى مسائل نحويه ، صنفه لخزانه السلطان الملك الكامل ، طبع فى مصر .

٣- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ، طبع مرارا ، وشرحه الشيخ خالد ، ولنا عليه ثلاثه شروح : أحدها وجيز وقد طبع مرارا ، وثانيها بسيط لا يزال رهين القماطر ، وثالثها وسيط ، مطبوع فى ثلاثه أجزاء

٤- التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب فى خمس عشر مجلدا ، ولم نطلع على شيء منه

٥- التحصيل والتفصيل ، لكتاب التذييل والتكميل ، ذكر السيوطى أنه عدده مجلدات.

٦- الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد فى مكتبه بباريس.

٧- الجامع الكبير ، ذكره السيوطى.

٨- رساله فى انتصاب «لغه» و «فضلا» وإعراب «خلافا» و «أيضا» و «هلم جرا» ونحو ذلك ، وهى موجوده فى دار الكتب المصريه وفى مكتبى برلين وليدن ، وهى برمتها فى كتاب «الأشباه والنظائر النحويه» للسيوطى.

٩- رساله فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن الكريم ، موجوده فى مكتبه برلين.

١٠- رفع الخصاصه ، عن قرآءه الخلاصه ، ذكره السيوطى ، وذكر أنه أربع مجلدات.

١١- الروضه الأدبيه ، فى شواهد علوم العربيه ، يوجد بمكتبه برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جنّى.

١٢- شذور الذهب ، فى معرفه كلام العرب ، طبع مرارا.

١٣- شرح البرده ، ذكره السيوطى ، ولعله شرح «بانة سعاد» الآتى.

١٤- شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مرارا ، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضا.

١٥- شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطى ، ولا ندرى أهو الروضه الأدبيه السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر؟

١٦- شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطى أيضا ، ولا ندرى حقيقه حاله.

١٧- شرح قصيده «بانة سعاد» طبع مرارا.

١٨- شرح القصيده اللغزیه فی المسائل النحویه ، یوجد فی مکتبه لیدن.

١٩- شرح قطر الندی ، وبل الصدی ، الآتی ذکره ، طبع مرارا ، ولنا علیه شرح طبع مرارا أيضا.

٢٠- شرح اللمعه لأبی حیان ، ذکره السیوطی.

٢١- عمده الطالب ، فی تحقیق صرف ابن الحاجب ، ذکره السیوطی ، و ذکر أنه فی مجلدين.

٢٢- فوح الشذا ، فی مسأله کذا ، وهو شرح لکتاب «الشذا» فی مسأله کذا» تصنیف أبی حیان ، یوجد فی ضمن کتاب «الأشباه والنظائر النحویه» للسیوطی.

٢٣- قطر الندی وبل الصدی ، طبع مرارا ، ولنا علیه شرح مطبوع.

٢٤- القواعد الصغری ، ذکره السیوطی.

٢٥- القواعد الکبری ، ذکره السیوطی.

٢٦- مختصر الانتصاف من الکشاف ، وهو اختصار لکتاب صنفه ابن المثیر فی الرد علی آراء المعتزله التي ذکرها الزمخشری فی تفسیر الکشاف ، واسم کتاب ابن المثیر «الانتصاف من الکشاف» وکتاب ابن هشام یوجد فی مکتبه برلین.

٢٧- المسائل السفریه فی النحو ، ذکره السیوطی.

٢٨- مغنی اللیب عن کتب الأعاریب ، طبع فی طهران والقاهره مرارا ، وعلیه شروح کثیره ، طبع منها عدد واف ، من ذلك شرح للدمامینی وآخر للشمی ، وحاشیه للأمیر وأخری للسدوقی ، ولنا علیه شرح مسهب ، نسأل الله

أن يوفق إلى طبعه ، ومغنى اللبيب هذا هو الذى أقدمه اليوم فى هذا الثوب القشيب.

٢٩- موقد الأذهان وموقف الوسنان ، تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو ، يوجد فى دار الكتب المصريه وفى مكتبتى برلين وباريس.

وتوفى رحمه الله تعالى فى ليله الجمعه - وقيل : ليله الخميس - الخامس من ذى القعدة سنه إحدى وستين وسبعمائه (سنه ١٣٦٠ من الميلاد)

رحمه الله رحمه واسعه وأسبغ على جدته حلل الرضوان.

ص: ١١

Your browser does not support the audio tag

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين رحله الطالبين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام ، الأنصاري ،
قدس الله روحه ، ونور ضريحه (1)

أما بعد حمد الله على إفضاله ، والصلاه والسلام على سيدنا محمد وعلى آله ، فإنّ أولى ما تقترحه القرائح ، وأعلى ما تجنح إلى
تحصيله الجوانح ، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل ، فإنهما الوسيله إلى السعاده الأبدية ،
والذريعه إلى تحصيل المصالح الدينيه والدينيه ، وأصل ذلك علم الإعراب ، الهادى إلى صوب الصواب ، وقد كنت فى عام
تسعه وأربعين وسبعمائه أنشأت بمكه زادها الله شرفا كتابا فى ذلك ، منورا من أرجاء قواعده كلّ خالك ، ثم إننى أصبت به
وبغيره فى منصرفى إلى مصر ، ولما منّ الله [تعالى] علىّ فى عام سته وخمسين بمعاوده حرم الله ، والمجاوره فى خير بلاد الله ،
شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا ، واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا ، ووضعت هذا التصنيف ، على أحسن

ص: ١٣

١- تختلف النسخ فى هذه التقدمه ، وظاهر أنها ليست من كلام المؤلف

إحكام وترصيف ، وتتبع فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها ، وأغلاطا
وقعت لجماعه من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها.

فدونك كتابا تشدّ الرّحال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه ، إذ كان الوضع فى هذا الغرض لم تسمح قريحه
بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله

ومما حثنى على وضعه أننى لما أنشأت فى معناه المقدمه الصغرى المسماه ب- «الإعراب عن قواعد الإعراب» حسن وقعها عند
أولى الألباب ، وسار نفعها فى جماعه الطلاب مع أن الذى أودعته فيها بالنسبه إلى ما ادّخرته عنها كشدّره من عقد نحر ، بل
كقطره من قطرات بحر ، وها أنا بائح بما أسررتّه ، مفيد لما قررتّه وحزرتّه ، مقرب فوائده للأفهام ، واضع فرائده على طرف
الشمّام ؛ لينالها الطلاب بأدنى إمام ، سائل من حسن خيمه ، وسلم من داء الحسد أديمه ، إذا عثر على شىء طغى به القلم ، أو
زلّت به القدم ، أن يغتفر ذلك فى جنب ما قربت إليه من البعيد ، ورددت عليه من الشريد ، وأرحته من التعب ، وصيّرت القاصى
يناديه من كذب ، وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو ، وأن الصارم قد ينبو ، وأن النار قد تخبو ، وأن الإنسان محلّ النسيان ، وأن
الحسنات يذهبن السيئات :

١- ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلّها؟! ***كفى المرء نبلا أن تعدّ معاييه

وينحصر فى ثمانية أبواب.

الباب الأول ، فى تفسير المفردات وذكر أحكامها.

الباب الثانى ، فى تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

ص: ١٤

الباب الثالث ، فى ذكر ما يتردّد بين المفردات والجمل ، وهو الظرف والجار والمجرور ؛ وذكر أحكامهما.

الباب الرابع ، فى ذكر أحكام يكثر دورها ، ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس ، فى ذكر الأوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس ، فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

الباب السابع ، فى كيفية الإعراب

الباب الثامن ، فى ذكر أمور كليه يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية

Your browser does not support the audio tag

واعلم أننى تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذى اقتضى طولها ثلاثة أمور ؛

أحدها : كثره التكرار ، فإنها لم توضع لإفاده القوانين الكليه ، بل للكلام على الصور الجزئية.

فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا

ذلك الكلام ، ألا- ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول فى قوله تعالى : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) ذكروا أن فيه ثلاثه أوجه ، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل فى قوله تعالى : (إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) ذكروا فيه ثلاثه أوجه أيضا ، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل فى قوله تعالى : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) ذكروا فيه وجهين ، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فضلا ، أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له؟ والخلاف فى كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا فى نحو (إِذَا السَّمَاءُ

ص: ١٥

انْشَقَّتْ) أو إن فى نحو (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ) أو الظرف فى نحو (أَفَى اللَّهِ شَكٌّ) أو لو فى نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) وفى كون أن وأن وصلتهما بعد حذف الجار فى نحو (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ونحو (حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ) فى موضع خفض بالجار المحذوف على حدّ قوله :

٢- [إذا قيل أى الناس شرّ قبيله؟] *** أشارت كليب بالأصابع

[ص ٦٤٣]

أو نصب بالفعل [المذكور] على حدّ قوله :

وكذلك يكررون الخلاف فى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل ، وغير ذلك مما إذا استقصى أملّ القلم ، وأعقب السّام ؛ فجمعت هذه المسائل ونحوها مقرره محرره فى الباب الرابع من هذا الكتاب ، فعليك بمراجعته ، فإنك تجد به كنزا واسعا تنفق منه ، ومنهلا سائغا ترده وتصدر عنه.

Your browser does not support the audio tag

والأمر الثانى : إيراد ما لا يتعلق بالإعراب ، كالكلام فى اشتقاق اسم ، أهو من السّمه كما يقول الكوفيون أو من السّموّ كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين ، وترجيح الراجح من القولين ، وكالكلام على ألفه ، لم حذف من البسمله خطأ؟ وعلى باء الجرولامه ، لم كسرتا لفظا؟ وكالكلام على ألف ذا الإشاريه ، أزائده هى كما يقول الكوفيون أم منقلبه عن ياء هى عين واللام ياء أخرى محذوفه كما يقول البصريون؟ والعجب من مكى بن أبى طالب إذ أورد مثل هذا فى كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب مع أن هذا ليس من الإعراب فى شىء ، وبعضهم إذا ذكر الكلمه ذكر

ص: ١٦

تكسيرها وتصغيرها ، وتأنيثها وتذكيرها ، وما ورد (١) فيها من اللغات ، وما روى من القراءات ، وإن لم ينبى على ذلك شىء من الإعراب.

والثالث : إعراب الواضحات ، كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف ، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفى.

وقد تجنّب هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ، ويتمرن به الخاطر ، من إيراد النظائر القرآنيه ، والشواهد الشعريه ، وبعض ما اتفق فى المجالس النحويه.

ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذى قصدته ، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته ، سميته ب- «مغنى اللبيب ، عن كتب الأعراب» وخطابى به لمن ابتدأ فى تعلم الإعراب ، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب.

ومن الله تعالى أستمد الصواب ، والتوفيق إلى ما يحظينى لديه بجزيل الثواب ، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخلل ، والفهم من الزيغ والزلل ؛ إنه أكرم مسئول ، وأعظم مأمول.

ص: ١٧

إشارة

وأعنى بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف ؛ فإنها المحتاجه إلى ذلك ، وقد رتبها على حروف المعجم ؛ ليسهل تناولها ، وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا ؛ لمسييس الحاجه إلى شرحها.

حرف الألف

الألف المفردة

إشارة

تأتى على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا ينادى به القريب ، كقوله :

٤- أفاطم مهلا بعض هذا التذلل ***[وإن كنت قد أزمعت صرمى فاجملى]

ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط ، وأن الذى للقريب «يا» وهذا خرق لإجماعهم.

.Your browser does not support the audio tag

والثانى : أن تكون للاستفهام ، وحقيقته : طلب الفهم ، نحو «أزيد قائم» وقد أجزى الوجهان فى قراءه الحرمين (أَمَّنْ هُوَ قَانِتْ آنَاءَ اللَّيْلِ) وكون الهمزه فيه للنداء هو قول الفراء ، ويبعده أنه ليس فى التنزيل نداء بغير «يا» ويقربه سلامته من دعوى المجاز ؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ، ومن دعوى كثره الحذف ؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام : أمن هو قانت خير

ص: ١٩

أم هذا الكافر ، أى المخاطب بقوله تعالى : (قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا) فحذف شيثان : معادل الهمزه والخبر ، ونظيره فى حذف المعادل قول أبى ذؤيب الهذلى :

٥- دعانى إليها القلب ؛ إننى لأمره ***سميع ، فما أدرى أرشد طلابها

[ص ٤٣ و ٦٢٨]

تقديره : أم غى ، ونظيره فى مجىء الخبر كلمه «خير» واقعه قبل أم (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ولك أن تقول : لا- حاجه إلى تقدير معادل فى البيت ؛ لصحه قولك : ما أدرى هل طلابها رشد ، وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل ،

وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل ؛ لصحة تقدير الخبر بقولك : كمن ليس كذلك ، وقد قالوا في قوله تعالى : (أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) : إن التقدير : كمن ليس كذلك ، أو لم يوحدوه ، ويكون (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني ، وقالوا : التقدير في قوله تعالى : (أَفَمَنْ يَتَّقِ بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أى كمن ينعم في الجنة ، وفي قوله تعالى : (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسِينًا) أى كمن هداه الله ؛ بدليل (فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) أو التقدير : ذهب نفسك عليهم حسره ، بدليل قوله تعالى : (فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسِرَاتٍ) وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : (كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا) أى أمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار ، وجاء مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى : (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي

الظُّلْمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا) (أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنِهِ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ).

Your browser does not support the audio tag

والألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام :

أحدها : جواز حذفها ، سواء تقدمت على «أم» كقول عمر بن أبي ربيعة :

٦- بدالى منها معصم حين جمرت ***وكف خضيب زينت بينان

فو الله ما أدرى وإن كنت داريا***بسبع رميت الجمر أم بثمان؟

أراد أبسبع ، أم لم تتقدمها كقول الكميت :

٧- طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ***ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب

أراد أو ذو الشيب يلعب؟ واختلف فى قول عمر بن أبي ربيعة :

٨- ثم قالوا : تحبها؟ قلت : بهرا***عدد الرمل والحصى والتراب

ف قيل : أراد أتحبها ، وقيل : إنه خير ، أى أنت تحبها ، ومعنى «قلت بهرا» قلت أحبها حبا بهرنى بهرا ، أى غلبنى غلبه ، وقيل :

معناه عجا ، وقال المتنبي :

٩- أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا***والبين جار على ضعفى وما عدلا

وأحيا : فعل مضارع ، والأصل أحيا ، فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى التعجب من حياته ، يقول : كيف أحيا

وأقلّ شىء قاسيته قد قتل غيرى ، والأخفش يقيس ذلك فى الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى : (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ

تَمُنُّهَا عَلَيَّ) وقوله تعالى : (هَذَا رَبِّي) فى المواضع الثلاثة ، والمحققون على أنه خير ، وأنّ مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع

علمه بأنه مبطل ؛ فيحكى كلامه ثم يكرّ عليه بالإبطال بالحجه ،

ص: ٢١

وقرأ ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) وقال عليه الصلاه والسّلام لجبريل عليه السلام : «إن زنى وإن سرق؟»

فقال : «إن زنى وإن سرق».

الثانى : أنها ترد لطلب التصور ، نحو «أزيد قائم أم عمرو» ولطلب التصديق ، نحو «أزيد قائم؟» وهل مختصّه بطلب التصديق ،

نحو «هل قام زيد» وبقية الأدوات مختصّه بطلب التصوّر ، نحو «من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى

سفرك؟».

الثالث : أنها تدخل على الإثبات كما تقدم ، وعلى النفي نحو (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (أَوْلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبُهُ) وقوله :

١٠- ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد***إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى؟ [ص ٦٩]

ذكره بعضهم ، وهو منتقض بأم ؛ فإنها تشاركها فى ذلك ، تقول : أقام زيد أم لم يقم؟.

Your browser does not support the audio tag

الرابع : تمام التصدير ، بدليلين ، أحدهما : أنها لا تذكر بعد «أم» التى للاضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول : أقام زيد أم أقعد ، وتقول : أم هل قعد ،

والثانى : أنها إذا كانت فى جملة معطوفه بالواو أو بالفاء أو بضم قَدِّمْت على العاطف تنبئها على أصالتها فى التصدير ، نحو (أَوْلَمَّ يَنْظُرُوا) (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) (أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفه ، نحو (وَكَيفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ؟) (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) (فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ) (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ) (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ) (فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ) هذا مذهب

ص: ٢٢

سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعه أولهم الزمخشري ، فزعموا أن الهمزه فى تلك المواضع فى محلها الأصلى ، وأن العطف على جملة مقدّره بينها وبين العاطف ، فيقولون : التقدير فى (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) (أَفَنْضَرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صِفْحًا) (أَفَأِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ) (أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ) : أمكثوا فلم يسيروا فى الأرض ، أنهلمكم فنضرب عنكم الذكر صفحا ، أتؤمنون به فى حياته فإن مات أو قتل انقلبتم ، أنحن مخلدون فما نحن بميتين ، ويضعف قولهم ما فيه من التكلف ، وأنه غير مطرد [فى جميع المواضع] أما الأول فلدعوى حذف الجملة ، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال : إنه أسهل منه ؛ لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظا ، مع أن فى هذا التجوز تنبئها على أصاله شىء فى شىء ، أى أصاله الهمزه فى التصدير ، وأما الثانى فلأنه غير ممكن فى نحو (أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) وقد جزم الزمخشري فى مواضع بما يقوله الجماعه ، منها قوله فى (أَفَأَمَّنَ أَهْلُ الْقُرَى) : إنه عطف على (فَأَخَذْنَا هُمْ بِعَثَّةٍ) وقوله فى (أَأِنَّا لَمَجْعَوْتُونَ أَوْ آبَاؤُنَا) فيمن قرأ بفتح الواو : إن (آبَاؤُنَا) عطف على الضمير فى (مَجْعَوْتُونَ) وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزه الاستفهام ، وجوز الوجهين فى موضع ، فقال فى قوله تعالى : (أَفَعَيِّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ) دخلت همزه الإنكار على الفاء العاطفه جملة على جملة ، ثم توسّطت الهمزه بينهما ، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره : أيتولّون فغير دين الله يبعون.

فصل : قد تخرج الهمزه عن الاستفهام الحقيقى

فترد لثمانيه معان :

أحدها : التّسويه ، وربما توهم أن المراد بها الهمزه الواقعه بعد كلمه

«سواء» بخصوصها ، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي» و «ما أدري» و «ليت شعري» ونحوهن ، والضابط : أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو (سواءً عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) ونحو «ما أبالي أقت أم قعدت» ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالي بقيامك وعدمه.

Your browser does not support the audio tag.

والثاني : الإنكار الإبطالي ، وهذه تقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وأن مدعيه كاذب ، نحو (أَفَأَصِيحُّكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَانًا) (فَأَسِيحُّهُمْ أَلْرَبُّكَ الْبِنَاتُ وَلَهُمُ الْبُنُونَ) (أَفَسِيحُّ هَذَا) (أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ) (أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) (أَفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ) ومن جهة إفاده هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ومنه (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) أى الله كاف عبده ، ولهذا عطف (وَضَعْنَا) على (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) لما كان معناه شرحنا ، ومثله (أَلَمْ يَجِدَكَ يَتِيمًا فَآوَى ، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى) (أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضَلِيلٍ ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ) ولهذا أيضا كان قول جرير فى عبد الملك :

١١- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا *** وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحِ

مدحا ، بل قيل : إنه أمدح بيت قالت العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقى لم يكن مدحا ألبته.

والثالث : الإنكار التوبيخى ؛ فيقتضى أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله ملوم ، نحو (أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ) (أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ) (أَأَفْكَأَ إِلَهَهُ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ) (أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ) (أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا) وقول العجاج :

ص: ٢٤

١٢- أَطْرِبَا وَأَنْتَ قَسْرَى *** وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارَى؟ [ص ٦٨١]

أى أتطرب وأنت شيخ كبير؟.

والرابع : التقرير ، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشىء الذى تقرره به ، تقول فى التقرير بالفعل : أضربت زيدا؟ وبالفاعل : أضربت زيدا ، وبالمفعول : أزيذا ضربت ، كما يجب ذلك فى المستفهم عنه ، وقوله تعالى : (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا) محتمل لإرادته الاستفهام الحقيقى ، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادته التقرير ، بأن يكونوا قد علموا ، ولا- يكون استفهاما عن الفعل ولا- تقريرا به ؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا).

فإن قلت : ما وجه حمل الزمخشري الهمزة فى قوله تعالى : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) على التقرير؟.

قلت : قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي ، لا التقرير بالنفي ، والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخى أو الإبطالى ، أى ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

.Your browser does not support the audio tag

والخامس : التَّهَكُّم ، نحو (أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا).

والسادس : الأمر ، نحو (أَسَلَّمْتُمْ) أى أسلموا.

والسابع : التعجب ، نحو (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ).

والثامن : الاستبطاء ، نحو (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا).

وذكر بعضهم معانى آخر لا صحه لها.

ص: ٢٥

تنبيه : قد تقع الهمزة فعلا

وذلك أنهم يقولون «وَأى» بمعنى وعد ، ومضارعه يئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسره ، كما تقول : وفى يفى ، وونى ينى ، والأمر منه إه ، بحذف اللام [للأمر] وبالهاء للسكت فى الوقف ، وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور ، وهو قوله :

١٣- إنَّ هند المليحه الحسناء***وَأى من أضمرت لخلّ وفاء

فإنه يقال : كيف رفع اسم إنَّ وصفته الأولى؟ والجواب : أن الهمزة فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والأصل إينَّ بهمزة مكسوره ، وياء ساكنه للمخاطبه ، ونون مشدده للتوكيد ، ثم حذفت الياء لالتقاءها ساكنه مع النون المدغمه كما فى قوله :

١٤- لتقرعنَّ على السِّنِّ من ندم***إذا تذكّرت يوما بعض أخلاقى

وهند : منادى مثل (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) والمليحه : نعت لها على اللفظ كقوله :

١٥- *يا حكم الوارث عن عبد الملك*

والحسنة : إما نعت لها على الموضوع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه :

١٦- يعود الفضل منك على قريش***وتفرج عنهم الكرب الشدادا

فما كعب بن مامه وابن سعدى

بأجود منك يا عمر الجوادا

وإما بتقدير أمدح ، وإما نعت لمفعول به محذوف ، أى عدى يا هند الخلة الحسنة ، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفى ، من غير أن يعين لها الموعود ، وقوله «وأى» مصدر نوعى منصوب بفعل الأمر ، والأصل وأيا مثل وأى من ، ومثله (فَأَخَذْنَاهُمْ أَحَدًا عَزِيزًا مُّقْتَدِرًا) وقوله

ص: ٢٤

«أضمرت» بقاء التانيث محمول على معنى من مثل «من كانت أمك؟».

«آ»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

بالمد حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيوييه ، وذكره غيره.

«أيا»

حرف كذلك ، وفي الصّحاح أنه حرف لنداء القريب والبعيد ، وليس كذلك ، قال الشاعر :

١٧- أيا جبلي نعمان بالله خلتيا***نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

وقد تبدل همزتها هاء ، كقوله :

١٨- فأصاخ يرجو أن يكون حيا***ويقول من فرح : هيا ربّا

«أجل»

بسكون اللام - حرف جواب مثل نعم ؛ فيكون تصديقا للمخبر ، وإعلاما للمستخبر ، ووعدا للطالب ؛ فتقع بعد نحو «قام زيد» ونحو «أقام زيد» ونحو «أضرب زيدا» وقيد الملقى الخبر بالمشبث ، والطلب بغير النهي ، وقيل : لا تجيء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها ، وقيل : تختص بالخبر ، وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعه ، وقال ابن خروف : أكثر ما تكون بعده.

«إذن»

فيها مسائل :

الأولى : في نوعها ، قال الجمهور : هي حرف ، وقيل : اسم ، والأصل في «إذن أكرمك» إذا جئتني أكرمك ، ثم حذفت الجمله ، وعوّض التنوين عنها ، وأضمرت أن ، وعلى القول الأول ؛ فالصحيح أنها بسيطة ، لا مركبة من إذ وأن ، وعلى البساطه فالصحيح أنها الناصبه ، لا أن مضمرة بعدها.

المسألة الثانية : في معناها ، قال سيوييه : معناها الجواب والجزاء ، فقال الشاويين : في كل موضع ، وقال أبو علي الفارسي : «في الأكثر ، وقد تتمحض

للجواب ؛ بدليل أنه يقال لك : أحبك ، فتقول : إذن أظنك صادقا ؛
إذا لا مجازاه هنا ضروره».

والأكثر أن تكون جوابا لإن أو لو مقدرتين أو ظاهرتين ؛ فالأول كقوله :

١٩- لئن عادلى عبد العزيز بمثلها***وأمكنى منها إذا لا أقيلها

وقول الحماسى :

٢٠- لو كنت من مازن لم تستبح إبلى***بنو اللقيطه من ذهل بن شيبانا [ص ٢٥٧]

إذا لقام بنصرى معشر خشن***عند الحفيظه إن ذو لوته لانا

فقوله «إذا لقام بنصرى» بدل من «لم تستبح» وبدل الجواب جواب ،

.Your browser does not support the audio tag

والثانى نحو أن يقال : آتيك ، فتقول : «إذن أكرمك» أى : إن أتيتنى إذن أكرمك ، وقال الله تعالى : (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ، إِذًا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ، وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) قال الفراء : حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدره ، إن لم تكن ظاهره.

المسأله الثالثه : فى لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونها تبدل ألفا ، تشبيها لها بتنوين المنصوب ، وقيل : يوقف بالنون ، لأنها كنون لن وإن ، روى عن المازنى والمبرد ، وينبنى على الخلاف فى الوقف عليها خلاف فى كتابتها ؛ فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت فى المصاحف ، والمازنى والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإلما كتبت بالنون ؛ للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف.

المسأله الرابعه : فى عملها ، وهو نصب المضارع ، بشرط تصديرها ، واستقباله ، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية ، يقال : آتيك ، فتقول

«إذن أكرمك» ولو قلت «أنا إذن» قلت «أكرمك» بالرفع ؛ لفوات التصدير ، فأما قوله :

٢١- لا تتركنى فيهم شطييرا***إنى إذا أهلك أو أطيرا

فمؤول على حذف خبر إن ، أى إننى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف ما بعده ، ولو قلت «إذا يا عبد الله» قلت : «أكرمك» بالرفع ؛ للفصل بغير ما ذكرنا ، وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالنداء ، والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والأرجح حينئذ عند الكسائى النصب ، وعند هشام الرفع ، ولو قيل لك «أحبك» فقلت «إذن أظنك صادقا» رفعت ؛ لأنه حال.

تنبيه - قال جماعه من النحويين : إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان ، نحو (وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) (فَإِذَا لَا- يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) وقرىء شاذًا بالنصب فيهما ، والتحقيق أنه إذا قيل : «إن ترزنى أزرک وإذن أحسن إليك» فإن قدّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا ، أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أول ومثل ذلك «زيد يقوم وإذن أحسن إليه» إن عطفت على الفعلية رفعت ، أو على الاسميه فالمذهبان.

«إن»

صوت

Your browser does not support the audio tag.

المكسوره الخفيفه - ترد على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون شرطيه ، نحو (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ) (وَإِنْ تَعُودُوا نَعِيدُ) وقد تقترن بلا- النافيه فيظن من لا- معرفه له أنها إلّا الاستثنائية ، نحو (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ) (إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ) (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنُّ

ص: ٢٩

مِنَ الْخَاسِرِينَ) (وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ) وقد بلغنى أن بعض من يدعى الفضل سئل فى (إِلَّا تَفْعَلُوهُ) فقال : ما هذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع؟.

الثانى : أن تكون نافية ، وتدخل على الجملة الاسميه ، نحو (إِنَّ الْكَافِرُونَ

إِلَّا فِي غُرُورٍ) (إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَمْذَنَّهُمْ) ومن ذلك (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) أى : وما أحد من أهل الكتاب إلا- ليؤمنن به ؛ فحذف المبتدأ ، وبقيت صفته ، ومثله (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) وعلى الجملة الفعلية نحو (إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى) (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْثًا) (وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) (إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا).

وقول بعضهم : لا تأتى إن النافية إلا وبعدها إلّا كهذه الآيات ، أو لما المشدده التى بمعناها كقراءه بعض السبعه (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) بتشديد الميم ، أى ما كل نفس إلا عليها حافظ ، مردود بقوله تعالى : (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْطَانٍ بِهَذَا) (قُلْ إِنْ أَدْرَى أَقْرَبٌ مَا تُوْعَدُونَ) (وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ)

وخرَجَ جماعه على إن النافيه قوله تعالى : (إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ) ، (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ) وعلى هذا فالوقف هنا ، وقوله تعالى : (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ) أى فى الذى ما مكناكم فيه ، وقيل : زائده ، ويؤيد الأول (مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمْكِّنْ لَكُمْ) وكأنه إنما عدل عن ما لثلا يتكرر فيثقل اللفظ ، قيل : ولهذا لما زادوا على ما الشرطيه ما قلبوا ألف ما الأولى هاء فقالوا : مهما ، وقيل : بل هى فى الآيه بمعنى قد ،

Your browser does not support the audio tag

وإن من ذلك (فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى) وقيل فى هذه الآيه : إن التقدير وإن لم تنفع ، مثل

ص: ٣٠

(سَيَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) أى والبرد ، وقيل : إنما قيل ذلك بعد أن عمّم بالتذكير ولزمتهم الحججه ، وقيل : ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم ، كقولك : عظ الظالمين إن سمعوا منك ، تريد بذلك الاستبعاد ، لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطيه والنافيه فى قوله تعالى (وَلَيْتُنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَيَا كَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ) الأولى شرطيه ، والثانيه نافية ، جواب للقسام الذى اذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوبا.

وإذا دخلت على الجملة الأسميه لم تعمل عند سيويه والفراء ، وأجاز الكسائى

والمبرد إعمالها عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ) بنون مخففه مكسوره لالتقاء الساكنين ، ونصب عبادا وأمثالكم ، وسمع من أهل العاليه «إن أحد خيرا من أحد إلّا بالعافيه» و «إن ذلك نافعك ولا ضارك» ومما يتخرج على الإهمال الذى هو لغه الأكثرين قول بعضهم : «إِنَّ قَائِمًا» وأصله إن أنا قائم ؛ فحذفت همزه أنا اعتبارا ، وأدغمت نون إن فى نونها ، وحذفت ألفها فى الوصل ، وسمع «إِنَّ قَائِمًا» على الإعمال ، وقول بعضهم نقلت حركه الهمزه إلى النون ثم أسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت مردود ؛ لأن المحذوف لعله كالثابت ، ولهذا تقول «هذا قاض» بالكسر لا بالرفع ؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين ؛ فهى مقدّره الثبوت ، وحينئذ فيمتنع الإدغام ؛ لأن الهمزه فاصله فى التقدير ، ومثل هذا البحث فى قوله تعالى : (لِكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي).

الثالث : أن تكون مخففه من الثقيله ، فتدخل على الجملتين : فإن دخلت على الأسميه جاز إعمالها خلافا للكوفيين ، لنا قراءه الحرميين وأبى بكر

ص: ٣١

(وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ) وحكاية سيويه «إن عمرا لمنطلق» ويكثر إهمالها ، نحو (وَإِنْ كَلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (وَإِنْ كَلَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَمَدِينَا مُخَضَّرُونَ) وقراءه حفص (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان ، ومن ذلك (إِنْ كَلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) فى قراءه من خفف لما

Your browser does not support the audio tag

وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبا ، والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا ، نحو (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ) (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ودونه أن يكون مضارعا ناسخا ، نحو (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) (وَإِنْ نَظُنُّكَ لِمَنِ الْكَادِبِينَ) ويقاس على النوعين اتفاقا ، ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ ، نحو قوله :

١٢- شلت يمينك إن قتلت لمسلما***جئت عليك عقوبه المتعمد

ولا- يقاس عليه خلافا للأخفش ، أجاز «إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت» ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» ولا- يقاس عليه إجماعا ، وحيث وجدت إن وبعدها اللام المفتوحة كما فى هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد ، وفى هذه اللام خلاف يأتى فى باب اللام ، إن شاء الله تعالى.

الرابع : أن تكون زائده ، كقوله :

٢٣- ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه***[إذن فلا رفعت سوطى إلى يدي]

وأكثر ما زيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما فى البيت ، أو اسميه كقوله :

٢٤- فما إن طبتنا جبن ولكن***منايانا ودوله آخرينا

وفى هذه الحالة تكف عمل «ما» الحجازيه كما فى البيت ، وأما قوله :

ص: ٣٢

٢٥- بنى غدانه ما إن أنتم ذهبا***ولا صريفا ولكن أنتم الخزف

فى روايه من نصب ذهبا وصريفا ، فخرج على أنها نافية مؤكده لما.

وقد تزداد بعد ما الموصوله الأسميه كقوله :

٢٦- يرجى المرء ما إن لا براه***وتعرض دون أدناه الخطوب [ص ٦٧٩]

وبعد ما المصدريه كقوله :

٢٧- ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتہ ***على السنّ خيرا لا يزال يزيد

[ص ٣٨ و ٣٠٤ و ٦٧٩]

وبعد ألا الاستفتاحيه كقوله :

٢٨- ألا إن سرى ليلى فبتّ كئيبا***أحاذر أن تنأى التوى بغضوبا

وقبل مدّه الإنكار ، سمع سيويه رجلا يقال له : أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال : أنا إنيه؟ منكر أن يكون رأيه على خلاف ذلك ، وزعم ابن الحاجب أنها تزداد بعد لما الإيجابيه ، وهو سهو ، وإنما تلك أن المفتوحه.

وزيد على هذه المعانى الأربعة معنيان آخران ؛ فزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما مر فى (إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى) وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ ، وجعلوا منه (وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ) (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) وقوله عليه الصلاه والسلام «وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون» ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع ، وقوله :

٢٩- أتغضب إن أذنا قتيبه حزنا***جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم؟[ص ٣٥ و ٣٦]

قالوا : وليست شرطيه ؛ لأن الشرط مستقبل ، وهذه القصه قد مضت.

ص : ٣٣

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى (إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) بأنه شرط جيء به للتسهيل والإلهاب ، كما تقول لابنك : إن كنت ابني فلا تفعل كذا.

وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو بأن أصل ذلك الشرط ، ثم صار يذكر للتبرك ، أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول ، وهذا الجواب لا يدفع السؤال ، أو أن ذلك من كلام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ (وآله و) سَلَّمَ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام ، فحكى ذلك لنا ، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام.

وأما البيت فمحمول على وجهين :

أحدهما : أن يكون على إقامه السبب مقام المسبب ، والأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حَزَّ أذنى قتيبه ؛ إذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحَزِّ.

الثاني : أن يكون على معنى التبين ، أى أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذنى قتيبه حَزَّتا فيما مضى ، كما قال الآخر :

٣٠- إذا ما انتسنا لم تلدنى لئيمه***ولم تجدى من أن تقرى به بذا

أى يتبين أنى لم تلدنى لئيمه.

وقال الخليل والمبرد : الصواب «أن أذنا» بفتح الهمزة من أن ، أى لأن أذنا ، ثم هى عند الخليل أن الناصبه ، وعند المبرد أنها أن المخففه من النقيه.

ويرد قول الخليل أنّ أن الناصبه لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لأن المكسوره ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ).

وعلى الوجهين يتخرّج قول الآخر :

٣١- إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن ***عارا عليك ، وربّ قتل عار [ص ١٣٤ و ٥٠٣]

أى إن يفتخروا بسبب قتلك ، أو إن يتبين أنهم قتلوك.

«أن»

صوت

Your browser does not support the audio tag

المفتوحة الهمزة الساكنة النون - على وجهين : اسم ، وحرف.

والاسم على وجهين : ضمير المتكلم فى قول بعضهم «أن فعلت» بسكون النون ، والأكثر على فتحها وصلا ، وعلى الإتيان بالألف وقفًا ، وضمير المخاطب فى قولك «أنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن» على قول الجمهور : إن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب.

والحرف على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ، وتقع فى موضعين ؛ أحدهما : فى الابتداء ، فتكون فى موضع رفع نحو (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (وَأَنْ تَصِيْبُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ) (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) وزعم الزحاج أن منه (أَنْ تَبْرُوا) وَتَتَّقُوا وَتَصِيْبُوا لِحُوا بَيْنَ النَّاسِ) أى خير لكم ؛ فحذف الخبر ، وقيل : التقدير مخافه أن تبروا ، وقيل فى (فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ) إن أحق خبر عما بعده ، والجمله خبر عن اسم الله سبحانه ، وفى (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ) كذلك ؛ والظاهر فيهما أن الأصل أحق بكذا. والثانى : بعد لفظ دال

على معنى غير اليقين ؛ فتكون فى موضع رفع نحو (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ) (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا) الآيه ، ونحو «يعجبني أن تفعل» ونصب نحو (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى) (يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ) (فَأَرَدْتُ أَنْ أُعِيْبَهَا) وخفض نحو (أُوذِينَا

ص: ٣٥

مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِنَا) (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) (وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) ومحتمله لهما نحو (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) أصله فى أن يغفر لى ، ومثله (أَنْ تَبْرُوا) إذا قدر فى أن تبروا أو لثلا- تبروا ، وهل المحلّ بعد حذف الجار جر أو نصب؟ فيه خلاف ، وسيأتى ، وقيل : التقدير مخافه أن تبروا ، واختلف فى المحل من نحو «عسى زيد أن يقوم» فالمشهور أنه نصب على الخبريه ، وقيل : على المفعوليه ، وإنّ معنى «عسيت أن تفعل» قاربت أن تفعل ، ونقل عن المبرد ، وقيل : نصب بإسقاط الجار أو بتضمين

الفعل معنى قارب ، نقله ابن مالك عن سيبويه ، وإن المعنى دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل ، والتقدير الأول بعيد ، إذ لم يذكر هذا الجار في وقت ، وقيل : رفع على البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سدّ في قراءه حمزه (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيرا لأنفسهم) مسدّ المفعولين .

وأن هذه موصول حرفي ، وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعا كان كما مر ، أو ماضيا نحو (لَوْ لَا أَنَّ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا) (وَلَوْ لَا أَنَّ تَبَّتْ نَاكُ) أو أمرا كحكاية سيبويه « كتبت إليه بأن قم». هذا هو الصحيح .

وقد اختلف من ذلك في أمرين :

أحدهما : كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع ، والمخالف في ذلك ابن طاهر ، زعم أنها غيرها ، بدليلين ؛ أحدهما : أن الداخلة على المضارع تخلّصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ، والثاني : أنها لو كانت الناصبه لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطيه ، ولا قائل به .

والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد ؛ فإنها تخلص المضارع

للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق ، وبأدوات الشرط فإنها أيضا تخلّصه مع دخولها على الماضي باتفاق.

وعن الثانى أنه إنما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطيه لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال فى معناه فأثرت الجزم فى محلّه ، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه.

Your browser does not support the audio tag.

الأمر الثانى : كونها توصل بالأمر ، والمخالف فى ذلك أبو حيان ، زعم أنها لا توصل به ، وأن كل شىء سمع من ذلك فأن فيه تفسيريه ، واستدل بدليلين ؛ أحدهما : أنهما إذا قدّرا بالمصدر فات معنى الأمر ، الثانى : أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا ، لا يصح «أعجبنى أن قم» ولا «كرهت أن قم» كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع.

والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرى فى الموصوله بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضى والاستقبال فى الموصوله بالماضى والموصوله بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يسلم مصدرىه أن المخففه من المشدده مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا.

وعن الثانى أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكرهيه بالإنشاء ، لا لما ذكر ، ثم ينبغى له أن لا يسلم مصدرىه كى ، لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا ، وإنما تقع مخفوضه بلام التعليل.

ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه «كتبت إليه بأن قم» وأجاب عنها بأن الباء محتمله للزيادة مثلها فى قوله :

ص: ٣٧

٣٢- [هِنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٍ أَحْمَرُهُ***سود المحاجر] لا يقرأن بالسور

[ص ١٠٩ و ٦٧٥]

وهذا وهم فاحش ، لأن حروف الجر - زائده كانت أو غير زائده - لا تدخل إلا على الاسم أو ما فى تأويله.

تنبیه - ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيده أن بعضهم يجزم بأن ، ونقله اللّحيانى عن بعض بنى صباح من ضبه ، وأنشدوا عليه قوله :

٣٣- إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا***تعالوا إلى أن يأتنا الصّيد نحطب

وقوله :

٣٤- أحاذر أن تعلم بها فتردّها***فتتركها ثقلا على كما هيا

وفى هذا نظر ، لأن عطف المنصوب عليه يدلّ على أنه مسكن للضرورة ، لا مجزوم.

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءه ابن محيصرن (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) ، وقول الشاعر :

٣٥- أن تقرأن على أسماء ويحكما***منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

[ص ٦٩٧]

وزعم الكوفيون أنّ أن هذه هي المخففه من الثقيله شدّ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين : إنها أن الناصبه أهملت حملا على «ما» أختها المصدريه ، وليس من ذلك قوله :

٣٦- ولا تدفنى فى الفلاه ؛ فإننى***أخاف إذا مامت أن لا أذوقها

ص : ٣٨

كما زعم بعضهم ، لأن الخوف هنا يقين ، فأن مخففه من الثقيله.

الوجه الثانى : أن تكون مخففه من الثقيله فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو (أَفَلَا- يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ) (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ) فيمن رفع تكون ، وقوله :

٣٧- زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا***أبشر بطول سلامه يا مربع

وأن هذه ثلاثيه الوضع ، وهى مصدرية أيضا ، وتنصب الاسم وترفع الخبر ، خلافا للكوفيين ، زعموا أنها لا تعمل شيئا ، وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا ؛ وربما ثبت كقوله :

٣٨- فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى ***طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وهو مختص بالضروره على الأصح ، وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا- يجوز إفراده ، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران ، وقد اجتمعا فى قوله :

٣٩- بأنك ربيع وغيث مربع ***وأنك هناك تكون الشمالا

Your browser does not support the audio tag

الثالث : أن تكون مفسّره بمنزله أى ، نحو (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ) (وَتَوَدُّوا أَنْ تَلْكُمُ الْجَنَّةُ) وتحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر ، فتكون فى الأول أن الثنائيه لدخولها على الأمر ، وفى الثانيه المخففه من الثقيله لدخولها على الأسميه.

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيريه البتّه ، وهو عندى متّجه ؛ لأنه إذا قيل «كتبت إليه أن قم» لم يكن تم نفس كتبت كما كان الذهب نفس المسجد فى قولك : هذا عسجد أى ذهب ؛ ولهذا لو جئت بأى مكان «أن» فى المثال لم تجده مقبولا فى الطبع.

ولها عند مثبتها شروط :

ص : ٣٩

أحدها : أن تسبق بجملة ؛ فلذلك غلط من جعل منها (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ).

والثانى : أن تتأخر عنها جملة ؛ فلا يجوز «ذكرت عسجدا أن ذهابا» بل يجب الإتيان بأى أو ترك حرف التفسير ، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسميه نحو «كتبت إليه أن ما أنت وهذا».

والثالث : أن يكون فى الجملة السابقه معنى القول كما مر ، ومنه (وَأَنْطَلَقَ

الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا) إذ ليس المراد بالانطلاق المشى ، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشى المشى المتعارف ، بل الاستمرار على الشىء.

وزعم الزمخشري أنّ التي في قوله تعالى : (أَنْ اتَّخَذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا) مفسره ، وردّه أبو عبد الله الرازى بأنّ قبله (وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ) والوحي هنا إلهام باتفاق ، وليس في الإلهام معنى القول ، قال : وإنما هي مصدرية ، أى باتخاذ الجبال بيوتا.

والرابع : أن لا يكون في الجملة السابقه أحرف القول ؛ فلا يقال «قلت له أن أفعل» وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسّره بعد صريح القول ، وذكر الزمخشري في قوله تعالى (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) أنه يجوز أن تكون مفسره للقول على تأويله بالأمر ، أى ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله ، وهو حسن ، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط : أن لا- يكون فيها حروف القول إلا- والقول مؤوّل بغيره ، ولا- يجوز في الآ-يه أن تكون مفسره لأمرتني ؛ لأنه لا يصح أن يكون (اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) مقولا لله تعالى ؛ فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره ؛ لأن المفسّر

عين تفسيره ، ولا أن تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ، ولا بدلا من ما ،

Your browser does not support the audio tag.

أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزله النعت في المشتقات ، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا- عن هذه النكته ، وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد بن السيد وابن مالك ، والقياس معهما في ذلك ، وأما الثاني فلأن العباده لا يعمل فيها فعل القول ، نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز ، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع.

فإن قيل : لعل امتناعه من إجازته لأن «أمر» لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلا ؛ فكذا ما أول به.

قلنا : هذا لا يزم له على توجيهه التفسيرية ؛ ويصح أن يقدر بدلا من الهاء في «به» ووهم الزمخشري فمنع ذلك ؛ ظنا منه أن المبدل منه في قوه الساقط فتبقى الصلة بلا عائد ، والعائد موجود حسنا فلا مانع.

والخامس : أن لا يدخل عليها جار ؛ فلو قلت «كتبت إليه بأن أفعل» كانت مصدرية.

مسأله - إذا ولي أن الصالحه للتفسير مضارع معه لا- نحو «أشرت إليه أن لا تفعل» جاز رفعه على تقدير لا نافية ، وجزمه على تقديرها ناهيه ، وعليهما فأن مفسره ، ونصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية ، فإن فقدت «لا» أمتنع الجزم ، وجاز الرفع والنصب.

والوجه الرابع : أن تكون زائده ، ولها أربعة مواضع :

ص : ٤١

أحدها - وهو الأكثر - أن تقع بعد لما التوقيتيه نحو (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ).

والثاني : أن تقع بين لو وفعل القسم ، مذكورا كقوله :

٤٠- فأقسم أن لو التقينا وأنتم***لكان لكم يوم من الشرّ مظلم

أو متروكا كقوله :

٤١- أما والله أن لو كنت حرا***وما بالحرّ أنت ولا العتيق

هذا قول سيويوه وغيره ، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ، ويبعده أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك

والثالث - وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله :

٤٢- ويوما توافينا بوجه مقسّم *** كان ظييه تعطو إلى وارق السلم

في روايه من جر الظييه.

.Your browser does not support the audio tag

والرابع : بعد إذا ، كقوله :

٤٣- فأمهله حتى إذا أن كأنه *** معاطى يد في لجه الماء غامر (١)

وزعم الأخفش أنها تزداد في غير ذلك ، وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم ، وجعل منه (وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ) (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) وقال غيره : هي في ذلك مصدرية ، ثم قيل : ضمن ما لنا معنى ما منعنا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور

ص: ٤٢

١- حقيقه القافيه «غارف»

في المفعول به ، ولأن الأصل أن لا تكون لا زائده ، والصواب قول بعضهم : إن الأصل وما لنا في أن لا نفعل كذا ، وإنما لم يجر لزياده أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال ؛ بدليل دخولها على احرف وهو لو وكأَنَّ في البيتين (١) ، وعلى الاسم وهو ظييه في البيت السابق (٢) بخلاف حرف الجر الزائد ؛ فإنه كالحرف المعدي في الاختصاص بالاسم ؛ فلذلك عمل فيه.

مسأله - ولا معنى لأن الزائده غير التوكيد كسائر الزوائد ، قال أبو حيان : وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر ، فقال في قوله تعالى (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ) : دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى (وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا) تنبيها وتأكيذا على أن الإساءه كانت تعقب المجيء ؛ فهي مؤكده في قصة لوط للاتصال واللزوم ، ولا كذلك في قصة إبراهيم ؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول ، وقال الشلوبين : لما كانت أن للسبب في «جئت أن أعطى» أى للإعطاء أفادت هنا أن الإساءه كانت لأجل المجيء وتعقبه ، وكذلك في قولهم «أما والله أن لو فعلت لفعلت» أكدت أن ما بعد لو وهو السبب في الجواب ، وهذا لذى ذكره لا يعرفه كبراء النحويين ، انتهى.

والذى رأيت في كلام الزمخشري في تفسير سوره العنكبوت ما نصه : أن صله أكدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ، كأنها وجدا في جزء واحد من الزمان ، كأنه قيل : لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءه من غير ريث ، انتهى. والريث : البطء ، وليس في

ص: ٤٣

١- هما الشاهدان ٤١ و ٤٣

كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا- كلامه مخالف لكلام النحويين ؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جىء به لتوكيده ، ولما تفيد وقوع الفعل الثانى عقب الأول وترتبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك ، ثم إن قصه الخليل التى فيها (قالوا سلاماً) ليست فى السوره التى فيها (سِىءَ بِهِمْ) ، بل فى سوره هود ، وليس فيها لَمَّا ، ثم كيف يتخيل أن التحيه تقع بعد المجرىء ببطء؟ وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب فى سوره العنكبوت إذ الجواب فيها (قالوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ) ثم إن التعبير بالإساءه لحن ؛ لأن الفعل ثلاثى كما نطق به التنزيل ، والصواب المساءه ، وهى عبارته الزمخشري.

Your browser does not support the audio tag

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين :

أحدهما : أن المفيد للتعليل فى مثاله إنما هو لام العله المقدره ، لا أن.

والثانى : أن أن فى المثال مصدرية ، والبحث فى الزائده.

تنبيه - وقد ذكر لأن معان أربعة آخر :

أحدها. الشرطيه كان المكسوره ، وإليه ذهب الكوفيون ، ويرجحه عندى أمور

أحدها : توارد المفتوحه والمكسوره على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقرى بالوجهين قوله تعالى (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ) (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ) وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله :

أَتَغَضِبُ إِنْ أَدْنُ قَتِيْبِهِ حَرْتَا [٢٩]

الثانى : مجىء الفاء بعدها كثيرا ، كقوله :

ص : ٤٤

٤٤- أبا خراشه أما أنت ذا نفر***فإن قومي لم تأكلهم الضبع

[ص ٥٩ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤]

الثالث : عطفها على إن المكسوره فى قوله :

٤٥- إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا***فإله يكلاً ما تأتي وما تذر

الروايه بكسر إن الأولى وفتح الثانيه ؛ فلو كانت المفتوحه مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة ، وتعسف ابن الحاجب فى توجيه ذلك ، فقال : لما كان معنى قولك «إن جئتني أكرمتك» وقولك «أكرمتك لا تيانك إياي» واحدا صح عطف التعليل على الشرط فى البيت ، ولذلك تقول «إن جئتني وأحسنتم إلى أكرمتك» ثم تقول «إن جئتني وإحسانك إلى أكرمتك»

فتجعل الجواب لهما ، انتهى.

وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوماً ما.

المعنى الثانى : النفى كإِن المكسوره أيضا ، قاله بعضهم فى قوله تعالى (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) وقيل : إن المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم ، وجمله القول اعتراض.

.Your browser does not support the audio tag

والثالث : معنى إذ كما تقدم عن بعضهم فى إن المكسوره ، وهذا قاله بعضهم فى (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا) وقوله :

أَتَغْضَبُ أَنْ أَذْنا قَتِيْبِهِ حَزَّتا [٢٩]

والصواب أنها فى ذلك كله مصدرية ، وقبلها لام العله مقدره.

ص: ٤٥

والرابع : أن تكون بمعنى لئلا ، قيل به فى (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) وقوله :

٤٦- نزلتم منزل الأضياف منا**فَعَجَلْنَا الْقُرَى أَنْ تَشْتَمُونَا

والصواب أنها مصدرية ، والأصل كراهيه أن تضلوا ، ومخافه أن تشتمونا ، وهو قول البصريين. وقيل : هو على إضمار لام قبل أن ولا بعدها ، وفيه تعسف.

«إِنَّ»

المكسوره المشدده ، على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، قيل : وقد تنصبهما فى لغه ، كقوله :

٤٧- إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن**خطاك خفافا؛ إنَّ حراسنا أسدا

وفى الحديث «إنَّ قعر جهنم سبعين خريفا» وقد خرج البيت على الحالیه وأنَّ الخبر محذوف ، أى تلقاهم أسدا ، والحديث على أن القعر مصدر «قعرت البئر» إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرف ، أى إن بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاما.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فىكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاه السّلام : «إنَّ من أشدَّ النَّاسِ عذابا يوم القيامة المصوّرون» الأصل إنَّه أى الشأن كما قال :

٤٨- إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً***يُلق فيها جآذرا وظباء [ص ٥٨٩]

وإنما لم تجعل «من» اسمها لأنها شرطية ، بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصّدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله.

ص: ٤٦

وتخريج الكسائي الحديث على زياده من فى اسم إنّ ياباه غير الأخفش من البصريين ، لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفه على الأصح ، والمعنى أيضا ياباه ، لأنهم ليسوا أشدّ عذابا من سائر الناس .

وتخفف فتعمل قليلا ، وتهمل كثيرا ، وعن الكوفيين أنها لا تخفف ، وأنه إذا قيل «إن زيد لمنطلق» فإن نافية ، واللام بمعنى إلّا ، ويردّه أن منهم من يعملها مع التخفيف ، حكى سيبويه «إن عمرا لمنطلق» وقرأ الحرميان وأبو بكر (وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُؤْفِيَهُمْ).

.Your browser does not support the audio tag

الثانى : أن تكون حرف جواب بمعنى نعم ، خلافا لأبى عبيده ، استدللّ المثبتون بقوله :

٤٩- ويقلن : شيب قد علا***ك ، وقد كبرت ، فقلت : إنه [ص ٦٤٩]

وردّ بأنا لا نسلم أن الهاء للسكت ، بل هى ضمير منصوب بها ، والخبر محذوف ، أى إنه كذلك ، والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضى الله عنه لمن قال له لعن الله ناقه حملتى إليك «إن وراكبها» أى نعم ولعن راكبها ، إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا .

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ (إن هذان لساحران) واعترض بأمرين ، أحدهما : أن مجيء إنّ بمعنى نعم شاذ ، حتى قيل : إنه لم يثبت ، والثانى : أن اللام لا تدخل فى خبر المبتدأ ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائده ، وليست للابتداء ، أو بأنها داخله على مبتدأ محذوف ، أى لهما ساحران ، أو بأنها دخلت بعد إنّ هذه لشبهها بآن المؤكده لفظا كما قال :

ص : ٤٧

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيت***على السنّ خيرا لا يزال يزيد [٢٧]

فزاد «إن» بعد ما المصدرية لشبهها فى اللفظ بما النافية ، ويضعف الأول أن زياده اللام فى الخبر خاصه بالشعر ، والثانى أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ، وقيل : اسم إنّ ضمير الشأن ، وهذا أيضا ضعيف ؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف ، والمسموع من حذفه شاذ إلا فى باب أنّ المفتوحه إذا خفت ، فاستسهلوه لوروده فى كلام بنى على التخفيف ، فحذف تبعا لحذف النون ، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد ، إذ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أن من يقول لد ولم يك و الله يقول لدنك ولم يكنه وبك لأفعلن ، ثم يرد إشكال دخول اللام ،

.Your browser does not support the audio tag

وقيل : هذان اسمها ، ثم اختلف ؛ فقيل : جاءت على لغة بلحرت بن كعب فى إجراء المثنى بالألف دائما ، كقوله :

٥٠- [إنّ أباه وأبا أباه]***قد بلغا فى المجد غايتها [ص ١٢٢ ، ٢١٦]

واختار هذا الوجه ابن مالك ، وقيل : هذان مبنى لدلالته على [معنى] الإشاره ،

وإن قول الأ-كثرين «هذين» جرا ونصبا ليس إعرابا أيضا ، واختاره ابن الحاجب ، قلت : وعلى هذا فقراءه (هذان) أقيس ، إذ الأصل فى المبنى أن لا تختلف صيغته ، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران ، وعكسه الياء فى (إِخْدَى ابْتَنَى هَاتَيْنِ) فهى هنا أرجح لمناسبه ياء (ابْتَنَى) وقيل : لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنيه فى التقدير قَدَّر بعضهم سقوط ألف التثنيه فلم تقبل ألف هذا التغيير.

ص: ٤٨

تثنيه - تأتى «إِنَّ» فعلا ماضيا مسندا لجماعه المؤنث من الأين - وهو التَّعَب تقول «النساء إِنَّ» أى تعبن ، أو من آن بمعنى قرب ، أو مسندا لغيرهن على أنه من الأينين وعلى أنه مبنى للمفعول على لغة من قال فى ردّ وحبّ : ردّ وحبّ ، بالكسر تشبيها له بقيل وبيع ، والأصل مثلا «أَنَّ زيد يوم الخميس» ثم قيل «إِنَّ يوم الخميس» أو فعل أمر للواحد من الأينين ، أو لجماعه الإناث من الأين أو من آن بمعنى قرب ، أو للواحد مؤكدا بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله :

إن هند المليحة الحسناء [١٣]

وقد مر ، ومركبه من إن النافية وأنا كقول بعضهم «إِنَّ قائم» والأصل إن أنا قائم ، ففعل فيه ماضى شرحه (١).

فالأقسام إذن عشره : هذه الثمانية ، والمؤكده ، والجوابيه.

تثنيه - فى الصحاح الأين الإعياء ، وقال أبو زيد : لا يبنى منه فعل ، وقد خولف فيه ، انتهى ، فعلى قول أبى زيد يسقط بعض الأقسام.

«أَنَّ»

صوت

Your browser does not support the audio tag.

المفتوحه المشدده النون ، على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، والأصح أنها فرع عن إن المكسوره ، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعى أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى (قُلْ إِنَّمَا يُوحى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) فالأولى لقصر الصفه [على الموصوف] ، والثانيه بالعكس ،

ص: ٤٩

وقول أبي حيان «هذا شيء انفرد به ، ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر» مردود بما ذكرت وقوله «إن دعوى الحصر هنا باطله لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد» مردود أيضا بأنه حصر مقيد (1) ، إذ الخطاب مع المشركين ، فالمعنى ما أوحى إليّ في أمر الربوبية إلا التوحيد ، لا الإشراك ، ويسمى ذلك قصر قلب ، لقلب اعتقاد المخاطب ، وإلا فما الذى يقول هو فى نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)؟ فإنّ ما للنفى وإلا للحصر قطعاً ، وليست صفة عليه الصلاة والسلام منحصره فى رساله ، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم ، فجاء الحصر باعتبار ذلك ، ويسمى قصر أفراد.

والأصح أيضا أنها موصول حرفى مؤول مع معموليه بالمصدر ، فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه ، فتقدير «بلغنى أنك تنطلق» أو «أنك منطلق» بلغنى الانطلاق ، ومنه «بلغنى أنك فى الدار» التقدير استقرارك فى الدار ، لأن الخبر فى الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر ، وإن كان جامدا قدر بالكون نحو «بلغنى أن هذا زيد» تقديره بلغنى كونه زيدا ، لأن كل خبر جامد يصح نسبه إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول «هذا زيد» وإن شئت «هذا كائن زيدا» إذ معناهما واحد ، وزعم السهيلي أن الذى يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبه للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف ، وأنّ المشدده إنما تؤول بالحديث ، قال : وهو قول سيبويه ، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو «علمت أن الليث الأسد» وهذا لا يشعر بالمصدر ، انتهى. وقد مضى أن هذا يقدر بالكون.

ص: ٥٠

١- يريد أنه قصر إضافى.

وتخفف أن بالاتفاق ، فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم [شرحه] فى أن الخفيفه (١).

الثانى : أن تكون لغه فى لعل كقول بعضهم «ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً» وقراءه من قرأ (وما يُشعِرُكم أنها إذا جاءت لا يؤمّنون) وفيها بحث سيأتى فى باب اللام.

«أم»

صوت

Your browser does not support the audio tag

- على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون متصله ، وهى منحصره فى نوعين ، وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزه التسويه نحو (سواءً عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) (سواءً عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبَرْنَا) وليس منه قول زهير :

٥١- وما أدرى وسوف إخال أدرى *** أقوم آل حصن أم نساء [ص ١٣٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨]

لما سيأتى ، أو تتقدم عليها همزه يطلب بها وبأم التعيين نحو «أزيد فى الدار أم عمرو» وإنما سميت فى النوعين متصله لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضا معادله ؛ لمعادلتها للهمزه فى إفاده التسويه فى النوع الأول والاستفهام فى النوع الثانى.

ويفترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وثانيها : أن الوقعه بعد همزه التسويه لا- تستحق جوابا ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

ص : ٥١

١- انظر ص ٣٠ السابقه

والثالث والرابع : أن الوقعه بعد همزه التسويه لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين كما تقدم ، واسميتين كقوله :

٥٢- ولست أبالى بعد فقدى مالكا*** أموتى ناء أم هو الآن وقع

ومختلفتين نحو (سواءً عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) وأم الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو (أَأَنْتُمْ

أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءِ) وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين وتكونان أيضا فعليتين كقوله :

٥٣- فقامت للطيف مرتاعا فأرقتني ***فقلت : أهي سرت أم عادني حلم [ص ٣٧٨]

وذلك على الأرجح في «هي» من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت ، واسميتين كقوله :

٥٤- لعمر ك ما أدري ، وإن كنت داريا ، ***شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

الأصل «أشعيث» بالهمز في أوله والتنوين في آخره ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح ، ومثله بيت زهير السابق (١).

والذي غلط ابن السجري حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة ، لمنافاته لفعل الدرايه.

وجوابه أن معنى قولك «علمت أزيد قائم» علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك «ما علمت».

ص: ٥٢

وبين لمختلفتين ، نحو (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ) وذلك أيضا على الأرجح من كون «أنتم» فاعلا.

Your browser does not support the audio tag.

مسأله - أم المتصله التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتحسين ، لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل «أزيد عندك أم عمرو» قيل في الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال «لا» ولا «نعم».

فإن قلت : فقد قال ذو الرّمّه :

٥٥- كقول عجز مدرجى متروّحاً***على بابها من عند أهلى وغاديا :

أذو زوجه بالمصر ، أم ذو خصومه***أراك لها بالبصره العام ثاويا؟

فقلت لها : لا ، إنّ أهلى جيره***لأكتبه الدهنا جميعا وماليا

وما كنت مذ أبصرتنى فى خصومه***أراجع فيها - يا ابنه القوم - قاضيا

قلت : ليس قوله «لا» جوابا لسؤالها ، بل رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين : كونه ذا زوجه ، وكونه ذا خصومه ، ولهذا لم يكتف بقوله «لا» ، إذ كان ردّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التامّ ، فلهذا قال : «إن أهلى جيره - البيت» و «وما كنت مذ أبصرتنى - البيت».

مسأله - إذا عطفت بعد الهمزة بأو ، فإن كانت همزة التسويه لم تجز قياسا ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا «سواء كان كذا أو كذا» وهو نظير قولهم «يجب أقلّ الأمرين من كذا أو كذا» والصواب العطف فى الأول بأو ، وفى الثانى بالواو ، وفى الصحاح «تقول : سواء علىّ قمت أو قعدت» انتهى. ولم يذكر غير ذلك ، وهو سهو ، وفى كامل الهذلى أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفرانى (سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم) وهذا من الشذوذ بمكان ، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسا ، وكان الجواب بنعم أو بلا ،

ص: ٥٣

وذلك أنه إذا قيل «أزيد عندك أم عمرو» فالمعنى أحدهما عندك أم لا ، فإن أجبت بالتحسين صح ، لأنه جواب وزياده ، ويقال «ألحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفيّه؟» فتعطف الأول بأو ، والثانى بأو ، ويجاب عندنا بقولك : أحدهما ، وعند الكيسانىه بابن الحنفيّه ، ولا يجوز أن تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين ، لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفيّه ولا من الحسين وابن الحنفيّه ، وإنما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفيّه ، فكأنه قال : «أأحدهما أفضل أم ابن الحنفيّه؟».

مسأله - سمع حذف أم المتصله ومعطوفها كقول الهذلى :

دعانى إليها القلب إننى لأمره

سمع ، فما أدري أرشد طلابها [ه]

تقديره أم غى ، كذا قالوا ، وفيه بحث كما مر (١) ، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها ، فقال فى قوله تعالى : (أَفَلَا تُبْصِرُونَ
أَمْ) : إنَّ الوقف هنا ، وإن التقدير : أم تبصرون ، ثم يبتدأ (أَنَا خَيْرٌ) وهذا باطل ، إذ لم يسمع حذف معطوف ١٤

بدون عاطفه (٢) ، وإنما المعطوف جملة (أَنَا خَيْرٌ) ووجه المعادله بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل : أم تبصرون ، ثم أقيمت
الأسميه مقام الفعلية والسبب مقام المسبب ، لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عند بصراء ، وهذا معنى كلام سيبويه.

فإن قلت : فإنهم يقولون : أتفعل هذا أم لا ، والأصل أم لا تفعل.

قلت : إنما وقع الحذف بعد لا ، ولم يقع بعد العاطف ، وأحرف

ص : ٥٤

١- انظر ص ١٤

٢- فى نسخه «إذ لم يسمع حذف معطوفها» وهى أحسن.

الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا ، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل ، فكأن الجملة هنا مذكوره ، لوجود ما يغني عنها.
وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عطف عليه أم ، فقال في (أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ) يجوز كون أم متصله على أن الخطاب لليهود ، وحذف معادلها ، أي أتدعون على الأنبياء اليهوديه أم كنتم شهداء؟ وجوز ذلك الواحدى أيضا ، وقدر : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهوديه أم كنتم شهداء ، انتهى.

Your browser does not support the audio tag

الوجه الثانى : أن تكون منقطعه ، وهي ثلاثه أنواع : مسبوقة بالخبر المحض ، نحو (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتِرَاءً) ومسبوقة بهمزه لغير استفهام ، نحو (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَاطُونَ بِهَا) إذ الهمزه فى ذلك للإنكار ، فهى بمنزله النفى ، والمتصله لا- تقع بعده ، ومسبوقة باستفهام بغير الهمزه ، نحو (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ [أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ])

ومعنى أم المنقطعه الذى لا يفارقها الإضراب ، ثم تاره تكون له مجردا ، وتاره تتضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا ، أو استفهاما طلبيا.

فمن الأول (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ،

وأما الثانيه فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء ، قال الفراء : يقولون «هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم» يريدون بل أنت.

ومن الثانى (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ) تقديره : بل أله البنات ولكم البنون ؛ إذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال.

ص: ٥٥

ومن الثالث قولهم «إنها لإبل أم شاء» التقدير : بل أهي شاء.

وزعم أبو عبيده أنها قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد ، فقال فى قول الأخطل :

٥٦- كذبتك عينك أم رأيت بواسطة***غلس الظلام من الزباب خيالا

إن المعنى هل رأيت.

ونقل ابن السجري عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزه جميعا ، وأن الكوفيين خالفوهم فى ذلك ، والذى يظهر لى قولهم ؛ إذ المعنى فى نحو (أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) ليس على الاستفهام ، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ) ونحو (أَمَّا ذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) (أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ) وقوله :

٥٧- أنى جزوا عامرا سوا بفعلهم *** أم كيف يجزوننى السواى من الحسن؟

أم كيف ينفع ما تعطى العلق به *** رثمان أنف إذا ماضن باللبن؟

العلق - بفتح العين المهملة - الناقه التى علق قلبها بولدها ، وذلك أنه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه فتدرّ عليه ؛ فهى نسكن إليه مره ، وتنفر عنه أخرى.

وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله ؛ لانطواء قلبه على ضده ، وقد أنشد الكسائى فى مجلس الرشيد بحضرة الأصمعى ؛ فرفع «رثمان» فردّه عليه الأصمعى ، وقال : إنه بالنصب ، فقال له الكسائى : اسكت ، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر ، فسكت. ووجهه أن الرفع على الإبدال من «ما» والنصب بنعطى ، والخفض بدل من الهاء ،

Your browser does not support the audio tag

وصوب ابن الشجرى إنكار

ص: ٥٦

الأصمعى ، فقال : لأن رثمانها للبو بأنفها هو عطيتها إياه لا عطية لها غيره ؛ فإذا رفع لم يبق لها عطية فى البيت ؛ لأن فى رفعه إخلاء تعطى من مفعوله لفظا وتقديرا ، والجر أقرب إلى الصواب قليلا ، وإنما حق الإعراب والمعنى النصب ، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه ، أى رثمان أنف له.

والضمير فى «بفعلهم» لعامر ؛ لأن المراد به القبيلة ، ومن بمعنى البذل مثلها فى (أَرْضِ يَتَمُّ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) وأنكر ذلك بعضهم ، وزعم أن من متعلقه بكلمه البذل محذوفه.

ونظير هذه الحكاياه أن ثعلبا كان يأتى الرياشى لسمع منه الشعر ، فقال له الرياشى يوما : كيف تروى «بازل» من قوله :

٥٨- ما تنقم الحرب العوان منى *** بازل عامين حديث سنّى

لمثل هذا ولدتنى أمى [ص ٦٨٢]

فقال ثعلب : ألمثلى تقول هذا؟ إنما أسير (١) إليك لهذه المقطعات والخرافات يروى البيت بالرفع على الاستئناف ، وبالخفض على الإتياع ، وبالنصب على الحال.

ولا تدخل «أم» المنقطعه على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ فى «إنها لإيل أم شاء» وخرق ابن مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين ؛ فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، وقدرها [ها] هنا بيل دون الهمزه ،

واستدل بقول بعضهم «إن هناك لإبلا أم شاء» بالنصب ، فإن صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أى أم أرى شاء.

١- فى نسخه «أصير إليك» بالصاد بدل السين ، ولا بأس بها.

تنبيه - قد ترد أم محتمله للاتصال والانقطاع : فمن ذلك قوله تعالى (قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) قال الزمخشري : يجوز في أم أن تكون معادله بمعنى أى الأمرين كائن ، على سبيل التقرير ؛ لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعه ، انتهى.

ومن ذلك قول المتنبي :

٥٩- أحاد أم سداس في أحاد***لييلتنا المنوطه بالتناد؟ [ص ٦٥٤]

فإن قدرتها فيه متصله فالمعنى أنه استطال الليله فشكَّ واحده هي أم ست اجتمعت في واحده فطلب التعيين ، وهذا من تجاهل العارف كقوله :

٦٠- أيا شجر الخابور مالک مورقا؟***كأنك لم تجزع على ابن طريف

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل «أحاد» ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو لييلتنا تقديمًا واجبا ؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس ؛ إذ شرط الهمزة المعادله لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، يلي أم المعادل الآخر ؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه ، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ «أزيد قائم أم عمرو» وإن شئت «أزيد أم عمرو قائم» وإذا استفهمت عن تعيين الخبر «أقائم زيد أم قاعد» وإن شئت «أقائم أم قاعد ريد»

Your browser does not support the audio tag.

وإن قدرتها منقطعه فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليله واحده ، ثم نظر إلى طولها فشكَّ فجزم بأنها ست في ليله فأضرب! أو شك هل هي ست في ليله أم لا فأضرب واستفهم ، وعلى هذا فلا همزة مقدره ، ويكون تقديم «أحاد» ليس على الوجوب ؛ إذ الكلام خبر ، وأظهر الوجهين الاتصال ؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبرا

ص: ٥٨

عنه في وجه الانقطاع ، كما لزم عند الجمهور في «إنها لإبل أم شاء» ومن الاعتراض بجملة «أم هي سداس» بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو لييلتنا ، ومن الإخبار عن الليله الواحده بأنها ليله ، فإن ذلك معلوم لا فائده فيه ؛ ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل ، بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات : استعمال أحاد وسداس بمعنى واحده وست ، وإنما هما بمعنى واحده وست وست ؛ واستعمال سداس وأكثرهم ياباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسه ، وتصغير ليله على ليله ، وإنما صغرتها العرب على ليليه بزياده الياء على غير قياس ، حتى قيل : إنها مبنيه على ليله في نحو قول الشاعر :

٦١- في كل ما يوم وكلّ ليلاه*

ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين استطاله اللبلة وتصغيرها ، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله :

٦٢- [وكل أناس سوف تدخل بينهم]***دويهيہ تصغرّ منها الأنامل [ص ١٣٦ ، ١٩٧ ، ٦٢٦]

الثالث : أن تقع زائده. ذكره أبو زيد ، وقال في قوله تعالى (أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ) : إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير ، والزيادة ظاهره في قول ساعده ابن جؤيه.

٦٣- يا ليت شعري ولا منجى من الهرم***أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

الرابع : أن تكون للتعريف ، نقلت عن طيء ، وعن حمير ، وأنشدوا :

٦٤- ذاك خليلي وذو يواصلني***يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

ص : ٥٩

وفى الحديث «ليس من امبرّ امصيام فى امسفر» كذا رواه النمر بن تولب رضى الله عنه ، وقيل : إن هذه اللغة مختصه بالأسماء التى لا- تدغم لام التعريف فى أولها نحو غلام وكتاب ، بخلاف رجل وناس ولباس ، وحكى لنا بعض طلبه اليمن أنه سمع فى بلادهم من يقول : خذ الرّمح ، واركب امفرس ، ولعل ذلك لغه لبعضهم. لا- لجمعهم ، ألا- ترى إلى البيت السابق وأنها فى الحديث دخلت على النوعين.

«أل»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

- على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه ، وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبهة ، وليس بشىء ؛ لأن الصفه المشبهة للثبوت فلا تؤوّل بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصوله باتفاق ، وقيل : هى فى الجميع حرف تعريف ، ولو صح ذلك لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول ، كما منع منه التصغير والوصف ، وقيل : موصول حرفى ، وليس بشىء ؛ لأنها لا تؤوّل بالمصدر ، وربما وصلت بظرف ، أو جمله اسميه (1) أو فعليه فعلها مضارع ، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف ؛ فالأول كقوله :

٦٥- من لا يزال شاكرا على المعه *** فهو حر بعيشه ذات سعه

والثانى كقوله :

٦٦- من القوم الرسول الله منهم *** لهم دانت رقاب بنى معدّ

والثالث كقوله :

ص: ٦٠

١- فى نسخه «أو بجمله اسميه - إلخ»

٦٧- [يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا*** إلى ربنا] صوت الحمار اليجدّع

والجميع خاص بالشعر ، خلافا للأخفش وابن مالك فى الأخير.

والثانى : أن تكون حرف تعريف ، وهى نوعان : عهديه ، وجنسيه ، وكل منهما ثلاثه أقسام :

فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا ، نحو (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ) ونحو (فِيهَا مِصْبَاحُ الْمِصْبَاحِ فِي زُجَاجِهِ الزُّجَاجُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ) ونحو «اشتريت فرسا ثم بعته الفرس» وعبره هذه أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها ، أو معهودا ذهبتيا ، نحو (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) ونحو (إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ) ، أو معهودا حضوريا ، قال ابن عصفور : ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشاره ، نحو «جاءني هذا الرجل» أو أَى في النداء نحو «يا أيها الرجل» أو إذا الفجائية نحو «خرجت فإذا الأسد» أو في اسم الزمان الحاضر نحو «الآن» انتهى. وفيه نظر ؛ لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك «لا تشتم الرجل» فهذه للحضور في غير ما ذكر ، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حاله التكلم ؛ فلا تشبه ما الكلام فيه ، ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائده ؛ لأنها لازمه ، ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمه ، بخلاف الزائده ، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ).

والجنسية إما لاستغراق الأفراد ، وهي التي تخلفها كلّ حقيقه ، نحو (وَأَخْلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) ونحو (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وهي التي تخلفها كل مجازا ، نحو «زيد الرجل علما» أى الكامل فى هذه الصفه ، ومنه (ذَلِكَ الْكِتَابُ) أو

لتعريف الماهيه ، وهى التى لا- تخلفها كل لا حقيقه ولا مجازا ، نحو (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا) وقولك «والله لا أتزوج النساء» ، أو «لا ألبس الثياب» ولهذا يقع الحث بالواحد منهما ، وبعضهم يقول فى هذه : إنها لتعريف العهد ؛ فإن الأجناس أمور معهوده فى الأذهان متميز بعضها عن بعض ،

Your browser does not support the audio tag.

ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكره هو الفرق بين المقيد

والمطلق ، وذلك لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقه بقيد حضورها فى الذهن واسم الجنس النكره يدل على مطلق الحقيقه ، لا باعتبار قيد.

تنبيه - قال ابن عصفور : أجازوا فى نحو «مررت بهذا الرجل» كون الرجل نعتا وكونه بيانا ، مع اشتراطهم فى البيان أن يكون أعرف من المبيّن ، وفى النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشئ أعرف وغير أعرف؟.

وأجاب بأنه إذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور ؛ فهو يفيد الجنس بذاته ؛ والحضور بدخول أل ، والإشاره إنما تدل على الحضور دون الجنس ، وإذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد ، والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا ؛ فلا دلالة فيه على الحضور ، والإشاره تدل عليه ، فكانت أعرف. قال : وهذا معنى كلام سيويه.

الوجه الثالث : أن تكون زائده ، وهى نوعان : لازمه وغير لازمه.

فالأولى كالتى فى الأسماء الموصوله ، على القول بأن تعريفها بالصله ، وكالواقعه فى الأعلام ، بشرط مقارنتها لنقلها كالتضر والنعمان واللّمات والعزى ، أو لارتجالها كالتيموأل ، أو لغلبتها على بعض من هى له فى الأصل كالبيت للكعبه والمدينه لطيبه والنجم للثريا ، وهذه فى الأصل لتعريف العهد.

ص: ٦٢

والثانيه نوعان : كثيره واقعه فى الفصيح ، وغيرها.

فالأولى الداخله على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله كحارث وعباس وضحّاك ، فتقول فيها : الحرث ، والعبّاس ، والضحّاك ، ويتوقف هذا النوع على السماع ، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك فى نحو محمد ومعروف وأحمد؟.

والثانيه نوعان : واقعه فى الشعر ، وواقعه فى شذوذ [من] النثر.

فالأولى كالدخله على يزيد وعمرو فى قوله :

٦٨- باعد أمّ العمرو من أسيرها***حراس أبواب على قصورها

وفى قوله :

٦٩- رأيت الوليد بن يزيد مباركا***شديدا بأعباء الخلافه كاهله

فأما الداخلة على وليد فى البيت فللمح الأصل ، وقيل : أل فى يزيد والعمرو للتعريف ، وإنهما نكرا ثم أدخلت عليهما أل ، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله :

٧٠- علا زيدنا يوم التقا رأس زيد كم***[بأبيض ماضى الشفرتين يمان]

.Your browser does not support the audio tag

واختلف فى الداخلة على «بنات أوبر» فى قوله :

٧١- ولقد جنيتك أكْمُوا وعساقلًا***ولقد نهيتك عن بنات الأوبر [ص ٢٢٠]

ف قيل : زائده للضرورة ؛ لأن «ابن أوبر» علم على نوع من الكمأه ، ثم جمع على «بنات أوبر» كما يقال فى جمع ابن عرس «بنات عرس» ولا يقال «بنو عرس» لأنه لما لا يعقل ؛ وردّه السيخاوى بأنها لو كانت زائده لكان وجودها كالعدم ؛ فكان يخفضه بالفتحه ؛ لأن فيه العلميه والوزن ، وهذا سهو منه ؛ لأن أل تقتضى أن ينجز الاسم بالكسره ولو كانت زائده [فيه] ؛ لأنه قد أمن فيه

ص: ٦٣

التنوين ، وقيل : أل فيه للمح الأصل ؛ لأن «أوبر» صفه كحسن وحسين وأحمر ، وقيل : للتعريف ، وإن «ابن أوبر» نكره كابن لبون ؛ فأل فيه مثلها فى قوله :

٧٢- وابن اللبون إذا مالز فى قرن***لم يستطع صوله البزل القناعيس

قاله المبرد ، ويردّه أنا لم يسمع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف.

والثانيه كالواقعه فى قولهم : «ادخلوا الأوّل فالأول» و «جاؤوا الجماء الغفير» وقراءه بعضهم (لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) بفتح الياء ؛ لأن الحال

واجبه التنكير ، فإن قدرت الأذلل مفعولا مطلقا على حذف مضاف ، أى خروج الأذلل كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زياده أل.

تنبيه - كتب الرشيد ليله إلى القاضى أبى يوسف يسأله عن قول القائل :

٧٣- فإن ترفقى يا هند فالرفق أيمن***وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عزيزه***ثلاث ، ومن يخرق أعق وأظلم

فقال : ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف : فقلت : هذه مسأله نحويه فقهيه ، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأى ، فأتيت الكسائي وهو فى فراشه ، فسألته ، فقال : إن رفع ثلاثا طلقت واحده ، لأنه قال «أنت طلاق» ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث ، وإن نصبها طلقت ثلاثا ، لأن معناه أنت طالق ثلاثا ، وما بينهما جمله معترضه ، فكتبت بذلك إلى الرشيد ، فأرسل إلى بجواز ، فوجهت بها إلى الكسائي ، انتهى ملخصا.

Your browser does not support the audio tag.

وأقول : إن الصواب أن كلا- من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحد ، أما الرفع فلأن أُل فى الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول

ص: ٦٤

«زيد الرجل» أى هو الرجل المعتد به ، وإما للعهد الذكري مثلها فى (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) أى وهذا الطلاق المذكور عزيزه ثلاث ، ولا- تكون للجنس الحقيقى ؛ لثلاث- يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال «الحيوان إنسان» وذلك باطل ، إذ ليس كل حيوان إنسانا ، ولا- كل طلاق عزيزه ولا ثلاثا ؛ فعلى العهديه يقع الثلاث ، وعلى الجنسيه يقع واحده كما قال الكسائي ، وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق ، وحينئذ يقتضى وقوع الطلاق الثلاث ، إذ المعنى فأنت طالق ثلاثا ، ثم اعترض بينهما بقوله : والطلاق عزيزه ، ولأن يكون حالا

من الضمير المستتر فى عزيزه ، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ، لأن المعنى : والطلاق عزيزه إذا كان ثلاثا ، فإنما يقع ما نواه ، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شىء آخر ، وأما الذى أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد :

فبينى بها إن كنت غير رفيقه***وما لامرئ بعد الثلاث مقدم

مسأله - أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابه أُل عن الضمير المضاف إليه ، وخرّجوا على ذلك (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَيَّأُوى) و «مررت برجل حسن الوجه» و «ضرب زيد الظهر والبطن» إذا رفع الوجه والظهر والبطن ، والمانعون يقدرّون هى المأوى له ، والوجه منه ، والظهر والبطن منه [فى الأمثله] وقيد ابن مالك الجواز بغير الصله. وقال الزمخشري فى (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) : إن الأصل أسماء المسميات ، وقال أبو شامه فى قوله :

٧٤- *بدأت بسم الله فى النظم أولا*

إن الأصل فى نظمى ؛ فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر ، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

مسأله - من الغريب أن آل تأتي للاستفهام ، وذلك في حكاية قطرب «أل فعلت؟» بمعنى هل فعلت ، وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا كما في الآل عند سيويه ، لكن ذلك سهل ؛ لأنه جعل وسيله إلى الألف التي هي أخف الحروف

«أما»

بالفتح والتخفيف - على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف استفتاح بمنزله ألا ، وتكثر قبل القسم كقوله :

٧٥- أما والذي أبكى وأضحك ، والذي ***أما وأحيا ، والذي أمره الأمر [ص ٦٨]

وقد تبدل همزتها هاء أو عينا قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها ، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال ؛ وإذا وقعت أنّ بعد أما هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية.

Your browser does not support the audio tag

والثاني : أن تكون بمعنى حقًا أو أحقًا ، على خلاف في ذلك سيأتي ، وهذه تفتح أنّ بعدها كما تفتح بعد حقا ، وهي حرف عند ابن خروف ، وجعلها مع أنّ ومعمولها كلاما تركب من حرف واسم كما قاله الفارسي في «يا زيد» وقال بعضهم : [هي] اسم بمعنى حقًا ، وقال آخرون : هي كلمتان ، الهمزة للاستفهام. و «ما» اسم بمعنى شيء ، وذلك الشيء حق ، فالمعنى أحقا ، وهذا هو الصواب ، وموضع «ما» النصب على الظرفية كما انتصب «حقا» على ذلك في نحو قوله :

٧٦- أحقًا أن جبرتنا استقلوا***[فئتنا ونيتهم فريق]

وهو قول سيويه ، وهو الصحيح ، بدليل قوله :

٧٧- أفي الحقّ أنّي مغرم بك هائم***[وأنتك لا خلّ هواك ولا خمرا]

ص: ٦٦

فأدخل عليها في ، وأنّ وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، وقال المبرد : حقا مصدر لحقّ محذوفا ، وأن وصلتها فاعل.

وزاد المالقي لأما معنى ثالثا ، وهو أن تكون حرف عرض بمنزله ألا ، فتختص بالفعل ، نحو «أما تقوم» و «أما تقعد» وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في ألم وألا ، وأنّ ما نافية ، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله :

٧٨- ما ترى الدهر قد أباد معدًا***وأباد السراه من عدنان

«أما»

بالفتح والتشديد - وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، استتقالا للتضعيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة.

٧٩- رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت *** فيضحى ، وأيما بالعشى فيخصر

وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

أما أنها شرط فيدل لها لزوم الفاء (١) بعدها ، نحو (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ) الآيه ، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائده لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء فإن قلت : قد استغنى عنها في قوله :

٨٠- فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ *** [ولكن سيرا في عراض المواكب]

قلت : هو ضروره ، كقول عبد الرحمن بن حسان :

ص : ٦٧

١- في نسخه «فبدليل لزوم الفاء بعدها»

فإن قلت : قد حذفت (١) في التنزيل في قوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ).

قلت : الأصل : فيقال لهم أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً ، كالحاج عن غيره يصلّى عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح ، هذا قول الجمهور.

.Your browser does not support the audio tag

وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما» لا تحذف في غير الضرورة أصلاً ، وأن الجواب في الآية (فَذُوقُوا الْعَذَابَ) والأصل : فيقال لهم ذوقوا ، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول ، وأن ما بينهما اعتراض ، وكذا قال في آية الجاثية (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ) الآية ، قال : أصله فيقال لهم ألم تكن آياتي ، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة.

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة ، ومن ذلك (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ) (وَأَمَّا الْعُلَامُ) (وَأَمَّا الْجِدَارُ) الآيات ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم ؛ فالأول نحو (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةِ مِنْهُ وَفَضْلٍ) أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا ، والثاني نحو (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ،

ص: ٦٨

١- في نسخه «فقد حذفت»

فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلمون معناه إلى ربهم ، ويدل على ذلك (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، وكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون ؛ وهذه الآية في أمّا المفتوحه نظير قولك في إما المكسوره «إما أن تنطق بخير وإلّا فاسكت» وسيأتي ذلك ، كذا ظهر لي ، وعلى هذا فالوقف على (إِلَّا اللَّهُ) وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها.

وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً ، نحو «أما زيد فمنطلق».

.Your browser does not support the audio tag

وأما التوكيد فقل من ذكره ، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري ؛ فإنه قال : فائده أمّا فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محاله ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت «أمّا زيد فذهب» ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شىء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مدل بفائدتين. بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط ، انتهى.

ويفصل بين «أمّا» وبين الفاء بواحد من أمور ستة ، أحدها : المبتدأ كالأيات

السابقة ، والثانى : الخبر ، نحو «أمّا فى الدار فزيد» وزعم الصفار أن الفصل به قليل ، والثالث : جملة الشرط ، نحو (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ) الآيات ، والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا- بالجواب ، نحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) الآيات والخامس : اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو «أمّا زيدا فاضربه» وقراءه بعضهم (وَأَمَّا تُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ) بالنصب ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ لأنّ أمّا نائبه

ص : ٦٩

عن الفعل ؛ فكأنها فعل ، والفعل لا يلى الفعل وأمّا نحو «زيد كان يفعل» ففى كان ضمير فاصل فى التقدير ، وأمّا «ليس خلق الله مثله» ففى ليس أيضا ضمير [لكنه ضمير] الشأن والحديث ، وإذا قيل بأنّ ليس حرف فلا إشكال ، وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف ، ولهذا أهملها بنو تميم ؛ إذ قالوا «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع. والسادس : ظرف معمول لأمّا لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو «أمّا اليوم فإنى ذاهب ، وأمّا فى الدار فإنّ زيدا جالس» ولا يكون العامل ما بعد الفاء ؛ لأنّ خبر إنّ لا يتقدم عليها فكذلك معموله ، هذا قولى سيبويه والمازنى والجمهور ، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء ، فجعلوا العامل نفس الخبر ، وتوسّع الفراء فجوزه فى بقيه أخوات إنّ ؛ فإن قلت «أمّا اليوم فأنا جالس» احتمال كون العامل أمّا وكونه الخبر لعدم المانع ، وإن قلت «أمّا زيدا فإنى ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحدا منهما ، وامتنعت المسألة عند الجمهور ؛ لأنّ أمّا لا تنصب المفعول ، ومعمول خبر إنّ لا يتقدم عليها ، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر.

.Your browser does not support the audio tag

تنبيهان - الأول : أنه سمع «أمّا العبيد فذو عبيد» بالنصب ، «وأمّا قريشا فأنا أفضلها» وفيه عندى دليل على أمور ؛ أحدها : أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شىء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ؛ إذ التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك يتخرج قولهم «أمّا العلم فعالم» و «أمّا علما فعالم» فهذا أحسن (١) مما قيل إنه مفعول مطلق .»

معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفا وحال إن كان منكرا ، والثانى أن أمّا ليست العاملة ؛ إذ لا يعمل الحرف فى المفعول به ، والثالث أنه يجوز «أمّا زيدا فإنى أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

ص : ٧٠

التنبیه الثانی : أنه ليس من أقسام أمّا التي في قوله تعالى (أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) ولا التي في قول الشاعر :

أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر***فإنّ قومي لم تأكلهم الضّبع

[ق ٤٤ ص ٤٣٧ ، ٤٩٤]

بل هي فيهما كلمتان ؛ فالتى في الآية هي أم المنقطعه وما الاستفهاميه ، وأدغمت الميم في الميم للتماثل ، والتي في البيت هي أن المصدريه وما المزيده (١) ، والأصل لأن كنت ، فحذف الجار وكان للاختصار ؛ فانفصل الضمير ؛ لعدم ما يتصل به ، وجيء بما عوضا عن كان ، وأدغمت النون في الميم للتقارب.

«إمّا»

المكسوره المشدده - قد تفتح همزتها ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وهي مركبه عند سيبويه من إن وما ، وقد تحذف ما كقوله :

٨٢- سقته الرّواعد من صيّف***وإن من خريف فلن يعدما [ص ٦١]

أى إما من صيّف وإما من خريف ، وقال المبرد والأصمعي : إن في هذا البيت شرطيه ، والفاء فاء الجواب ، والمعنى : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى ، وليس بشيء ؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالرئى على كل حال ، ومع الشرط لا يلزم ذلك ، وقال أبو عبيده : إن في البيت زائده.

وإمّا عاطفه عند أكثرهم ، أعنى إمّا الثانيه في نحو قولك «جاءنى إما زيد وإمّا عمرو» وزعم يونس والفارسيّ وابن كيسان أنها غير عاطفه كالأولى ،

ص : ٧١

١- في نسخه «وما الزائده».

ووافقهم ابن مالك ؛ لملازمتها غالبا الواو العاطفه ، ومن غير الغالب قوله :

٨٣- يا ليتما أمّنا شالت نعامتها**أَيما إلى جنّه أَيما إلى نار».

وفيه شاهد ثان ، وهو فتح الهمزه ، وثالث وهو الإبدال ،

.Your browser does not support the audio tag

ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إمّا الثانيه غير عاطفه كالأولى ، قال : وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه ، وزعم بعضهم أن إمّا عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت إمّا على إمّا ، وعطف الحرف على الحرف غريب ، ولا خلاف أن إمّا الأولى غير عاطفه ؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو «قام إمّا زيد وإمّا عمرو» وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر في نحو «رأيت إمّا زيدا وإمّا عمرا» وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى (حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ) فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها.

ولإمّا خمسه معان :

أحدها : الشك ، نحو «جاءنى إمّا زيد وإمّا عمرو» إذا لم تعلم الجائى منهما.

والثانى : الإبهام ، نحو (وَآخَرُونَ مُرْجُونَ لَأْمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ).

والثالث : التخير ، نحو (إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسَيْنًا) (إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى) ووهم ابن الشجرى ؛ فجعل من ذلك (إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِذَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ).

والرابع : الإباحه ، نحو «تعلم إمّا فقها وإمّا نحوا» و «جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين» ونازع فى ثبوت هذا المعنى لإمّا جماعه مع إثباتهم إياه لأو.

والخامس : التفصيل ، نحو (إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) وانتصابهما على

ص : ٧٢

هذا على الحال المقدره ، وأجاز الكوفيون كون إمّا هذه هى إن الشرطيه وما الزائده ، قال مكى : ولا يجيز البصريون أن يلى الاسم أداءه الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره ، نحو (وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ) وردّ عليه ابن الشجرى بأنّ المضمّر هنا كان ؛ فهو بمنزله قوله :

٨٤- قد قيل ذلك إن حقًا وإن كذبا**[فما اعتذارك من قول إذا قبالا؟]

وهذه المعانى لأو كما سيأتى ، إلا أن إمّا يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جىء بها لأجله من شك وغيره ، ولذلك وجب

تكرارها في غير ندور ، وأو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ، ولهذا لم تتكرر.
وقد يستغنى عن إما الثانيه بذكر ما يعنى عنها نحو «إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت» وقول المثقّب العبدى :

٨٥- فإمّا أن تكون أخى بصدق *** فأعرف منك غثى من سمينى (١)

وإلا فاطرحنى واتخذنى *** عدواً أتقيك وتتقينى

وقد يستغنى عن الأولى لفظا كقوله :

سقنه الرّواعد من صيّف [٨٢]

البيت ، وقد تقدم ، وقوله :

٨٦- تلمّ بدار قد تقادم عهدها *** وإمّا بأموات ألم حيالها

أى إما بدار ، والفراء يقيسه ؛ فيجيز «زيد يقوم وإما يقعد» كما يجوز «أو يقعد».

ص: ٧٣

١- فى نسخه «فإمّا أن تكون أخى بحق».

تنبيه - ليس من أقسام إمّا التي في قوله تعالى (فَأِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا) بل هذه إن الشرطيه وما الزائده.

«أو»

حرف عطف ، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر.

الأول : الشك ، نحو (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ).

والثاني : الإبهام ، نحو (وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) الشاهد في الأولى ، وقول الشاعر :

٨٧- نحن أو أنتم الأولى ألقوا الحق ؛ ***فبعدا للمبطلين وسحقا.

والثالث : التخيير ، وهي الواقعة بعد الطلب ، [و] قبل ما يمتنع فيه الجمع نحو «تزوج هنداً أو أختها» و «خذ من مالى ديناراً أو درهما».

فإن قلت : فقد مثل العلماء بآتي الكفاره والفديه للتخيير مع إمكان الجمع.

قلت : لا- يجوز الجمع بين الإطعام والكسوه والتحرير على أن الجميع الكفاره (١) ولا بين الصيام والصدقه والنسك على أنهم الفديه ، بل تقع واحده منهن كفاره أو فديه والباقي قربه مستقلة خارجه عن ذلك.

والرابع : الإباحه ، وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع ، نحو «جالس العلماء أو الزهاد» و «تعلم الفقه أو النحو» وإذا دخلت لا- الناهيه امتنع فعل الجميع نحو (ولا- تطع منهنم آثماً أو كفوراً) إذ المعنى لا تطع أحدهما ، فأيهما فعله فهو أحدهما ، وتلخيصه أنها تدخل للنهي عما كان مباحاً ، وكذا حكم النهي الداخلة على التخيير ، وفاقا للسيرافي ، وذكر ابن

ص : ٧٤

١- في نسخه «قلت : لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوه والتحرير اللاتي كل منهن كفاره» وكذا فيما بعده ، والذي أثبتناه أظهر.

مالك أن أكثر ورود أو «للإباحه» في التشبيه نحو (فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) والتقدير نحو (فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى) فلم يخصصها بالمسبوقة بالطلب.

والخامس : الجمع المطلق كالواو ، قاله الكوفيون والأخفش والجرمي ، واحتجوا بقول توبه :

٨٨- وقد زعمت ليلي بآتي فاجر***لنفسى تقاها أو عليها فجورها

وقيل : أو فيه للإبهام ، وقول جرير :

٨٩- جاء الخلافه أو كانت له قدرا***كما أتى ربّه موسى على قدر

والذى رأيته فى ديوان جرير «إذ كانت»

.Your browser does not support the audio tag

وقوله :

٩٠- وكان سيان أن لا يسرحوا نعما***أو يسرحوه بها ، واغبرت السوح

أى : وكان الشأن أن لا- يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط ، وإنما قدرنا «كان» شانه لئلا يلزم الإخبار عن النكره بالمعرفه ، وقول الراجز :

٩١- إن بها أكتل أو رزاما***خوير بين ينقفان الهاما

إذ لم يقل «خويرا» كما تقول «زيد أو عمرو لص» ولا تقول لصان ، وأجاب الخليل عن هذا بأن «خوير بين» بتقدير «أشتم» لا نعت تابع ، وقول النابغه :

٩٢- قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا***إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فحسبوه فالقوه كما ذكرت ***ستا وستين لم تنقص ولم تزد (١)

[ص ٣١٥ ، ٣٣٨]

ص : ٧٥

١- فى أكثر النسخ «تسعا وتسعين» ولها وجه لا بأس به.

ويقويه أنه روى «ونصفه» وقوله :

٩٣- قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ***ما بين ملجم مهرة أو سافع

ومن الغريب أن جماعه - منهم ابن مالك - ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «ولا» نحو (ولا- على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم) وهذه هى تلك بعينها ، وإنما جاءت «لا» توكيدا للنفى السابق ، ومانعه من توهم تعليق النفى بالمجموع ، لا- بكل واحد ، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع ، ونظيره قولك «لا يحل لك» الزنا والسرقة» ولو تركت لا فى التقدير لم يضر ذلك.

وزعم ابن مالك أيضا أن «أو» التى للاباحه حاله محل الواو ، وهذا أيضا

مردود ؛ لأنه لو قيل «جالس الحسن وابن سيرين» كان المأمور به مجالستهما [معا] ولم يخرج المأمور عن العهد بمجالسه أحدهما ، هذا هو المعروف من كلام النحويين ،

Your browser does not support the audio tag

ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى : (تَلَمَّكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) أن الواو تأتي للإباحه ، نحو «جالس الحسن وابن سيرين» وأنه إنما جيء بالفذلكه دفعا لتوهم إرادته الإباحه فى (فَصِيحَةٌ يَوْمٌ ثَلَاثَةٌ أَيْامٌ فِي الْحَيْجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ) وقلمده فى ذلك صاحب الإيضاح البيانى ، ولا تعرف هذه المقالة لنحوى.

والسادس : الإضراب كبل ، فعن سيبويه إجازته ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادته العامل ، نحو «ما قام زيد أو ما قام عمرو» و «لا- يقيم زيد أو لا يقيم عمرو» ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال فى (وَلَا تُطْعِمُهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب لمعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط ، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن

ص: ٧٦

برهان : تأتي للإضراب مطلقا ، احتجاجا بقول جرير :

٩٤- ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم ***لم أحص عدتهم إلّا بعدّاد؟

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيه***لو لا رجاؤك قد قتلت أولادى [ص ٣٠١]

وقراءه أبى السّمال (أَوْ كَلَّمَا عَاهِدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ) بسكون واو «أو» ، واختلف فى (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) فقال الفراء : بل يزيدون ، هكذا جاء فى التفسير مع صحته فى العرييه. وقال بعض الكوفيين : بمعنى الواو ، وللبصريين فيها أقوال ؛ قيل : للإبهام ، وقيل : للتخيير ؛ أى إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول هم مائه ألف أو يقول هم أكثر ؛ نقله ابن الشجرى عن سيبويه ؛ وفى ثبوته عنه نظر ؛ ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ؛ وقيل : هى للشك

مصروفا إلى الرائي ، ذكره ابن جنى ، وهذه الأقوال - غير القول بأنها بمعنى الواو - مقوله فى (وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَفْحِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ) (فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً)

والسابع : التقسيم ، نحو «الكلمه اسم أو فعل أو حرف» ذكره ابن مالك فى منظومته [الصغرى] وفى شرح الكبرى ، ثم عدل عنه فى التسهيل وشرحه فقال : تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير ، وأما هذه الثلاثه فإن مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ، ومثل بنحو (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا) (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى)

Your browser does not support the audio tag

قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ؛ لأن استعمال الواو فى التقسيم أجود نحو «الكلمه اسم وفعل وحرف» وقوله :

ومن مجيئه بأو قوله :

٩٦- فقالوا: لنا ثنتان ، لا بدّ منهما***صدور رماح أشرعت أو سلاسل

انتهى ، ومجىء الواو فى التقسيم أكثر لا يقتضى أن «أو» لا تأتى له ، بل إثباته الأكثرية للواو يقتضى ثبوته بقله لأو ، وقد صرح بثبوته فى البيت الثانى ، وليس فيه دليل ، لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما ، فحذف المضاف كما قيل فى (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) وغيره عدل عن العبارتين ، فعبر بالتفصيل ، ومثله بقوله تعالى (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) (قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) إذ المعنى : وقالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، وقال بعضهم : ساحر ، وقال بعضهم : مجنون فأو فيهما لتفصيل الإجمال فى (قَالُوا) وتعسف ابن الشجرى فقال فى الآيه الأولى : إنها حذف منها مضاف

وواو وجملتان فعليتان ، وتقديره : وقال بعضهم - يعنى اليهود - كونوا هودا ، وقال بعضهم - يعنى النصارى - كونوا نصارى ، قال : فأقام (أَوْ نَصَارَى) مقام ذلك كله ، وذلك دليل على شرف هذا الحرف ، انتهى.

والثامن : أن تكون بمعنى «إلا» فى الاستثناء ، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن كقولك «لأقتلنه أو يسلم» وقوله :

٩٧- وكنت إذا غمزت قناه قوم***كسرت كعوبها أو تستقيما

.Your browser does not support the audio tag

وحمل عليه يعرض المحققين قوله تعالى : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً) فقد (تَفَرَّضُوا) منصوبا بأن مضمرة ، لا مجزوما بالعطف على (تَمَسُّوهُنَّ) لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن فى مده انتفاء أحد هذين الأمرين ، مع أنه

إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل ، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى ، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلقات المفروض لهنّ قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى : (وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ) الآيه ، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ، ولو كان (تَفَرَّضُوا) مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهنّ مستويين فى الذكر ، وإذا قدرت «أو» بمعنى إلا خرجت المفروض لهنّ عن مشاركة الممسوسات فى الذكر.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول بمنع كون المعنى مده انتفاء أحدهما ، بل مده لم يكن واحد منهما ، وذلك بنفيهما جميعا ، لأنه

نكره فى سياق النفى الصريح ، بخلاف الأول ، فإنه لا ينفى إلا أحدهما.

وأجاب بعضهم عن الثانى بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لهن ، لا لبيان أن لهن شيئاً فى الجملة.

وقيل : أو بمعنى الواو ، ويؤيده قول المفسرين : إنها نزلت فى رجل أنصارى طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض ، وفيها قول آخر سيأتى.

والتاسع : أن تكون بمعنى «إلى» وهى كالتى قبلها فى انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة ، نحو «لألزمَنَّك أو تقضينى حتى» وقوله :

٩٨- لأستسهلنَّ الصَّعب أو أدرك المنى ***فما انقادت الآمال إلَّا لصابر

ومن قال فى (أَوْ تَفْرَضُوا) إنه منصوب جَوِّز هذا المعنى فيه ، ويكون غايه لئفى الجناح ، لا- لئفى المسيس ، وقيل : أو بمعنى الواو.

والعاشر : التقريب ، نحو «ما أدرى أسلِّم أو ودَّع» قاله الحريرى وغيره.

ص: ٧٩

الحادى عشر : الشرطيه ، نحو «لأضربنه عاش أو مات» أى إن عاش بعد الضرب وإن مات ، ومثله «لأتيناك أعطيتنى أو حرمتنى» قاله ابن السجرى.

الثانى عشر : التبويض ، نحو (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) نقله ابن السجرى عن بعض الكوفيين ، والذى يظهر لى أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق ؛ فإن كل واحد مما قبل «أو» التفصيليه وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجرى ، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبويض.

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - التحقيق أن «أو» موضوعه لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى بل ، وإلى معنى الواو ، وأما بقيه المعانى فمستفاده من غيرها ، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معانى صيغه افعال التخيير والإباحه ، ومثله بنحو «خذ من مالى درهما أو ديناراً» أو «جالس الحسن أو ابن سيرين» ثم ذكروا أن أو تفيدهما ، ومثلا بالمثاليين المذكورين لذلك ، ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر ، وأو فيه إنما هى للشك على زعمهم ، وإنما استفيد [معنى] التقريب من إثبات اشتباه السيلام بالتوديع ؛ إذ حصول ذلك - مع تباعد ما بين الوقتين - ممتنع أو مستبعد ، وينبغى لمن قال إنها تأتى للشرطيه أن يقول وللعطف لأنه قدر مكانها وإن ، والحق أن الفعل الذى قبلها دال على معنى حرف

الشرط كما قدره هذا القائل ، وأن أو على بابها ، ولكنها لما عطف على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف فى معنى الشرط.

«ألا»

بفتح الهمزه والتخفيف - على خمسه أوجه :

أحدها : أن تكون للتنبيه ؛ فتدل على تحقق ما بعدها ، وتدخل على الجملتين ، نحو (ألا إنهم هم السفهاء) (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح ؛ فيبينون مكانها ، ويهملون

ص : ٨٠

معناها ، وإفادتها التحقيق من جهه تركيبها من الهمزه ولا ، وهمزه الاستفهام إذا دخلت على النفى أفادت التحقيق ، نحو (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى؟) قال الزمخشري : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدره بنحو ما يتلقى به القسم ، نحو (ألا إن أولياء الله) وأختها «أما» من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله :

٩٩- أما والذى لا يعلم الغيب غيره ***ويحيى العظام البيض وهى رميم

وقوله :

أما والذى أبكى وأضحك ، والذى ***أما وأحيا ، والذى أمره الأمر [٧٥]

والثانى : التوبيخ والإنكار(1) ، كقوله :

١٠٠- ألا طعان ألا فرسان عاديه***إلا تجشؤكم حول الثنائير [ص ٤٠٣]

وقوله :

١٠١- ألا ارعواء لمن ولت شبيته***وآذنت بمشيب بعده هرم

والثالث : التمنى ، كقوله :

١٠٢- ألا عمر ولى مستطاع رجوعه***فيرأب ما أثأت يد الغفلات [ص ٤٣٩]

ولهذا نصب «يرأب» لأنه جواب تمنّ مقرون بالفاء.

Your browser does not support the audio tag

والرابع : الاستفهام عن النفى ، كقوله :

ص: ٨١

١- ظاهر كلامه أن المفيد للتوبيخ والإنكار هو «ألا» برمتها ، والذي عليه الأئمة أن المفيد لهما هو الهمزة وحدها ، وأن «لا» باقيه الدلالة على النفى.

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد***إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى؟ [١٠]

وفى هذا البيت ردّ على من أنكرو وجود هذا القسم ، وهو الشلوبين.

وهذه الأقسام الثلاثة مختصه بالدخول على الجملة الاسميه ، وتعمل عمل «لا» التبرئه ، ولكن تختصّ التى للتمنى بأنها لا خبر لها لفظا وتقديرا (1) ، وبأنها لا- يجوز مراعاة محلّها مع اسمها ، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت ؛ أما الأول فلأنها بمعنى أتمنى ، وأتمنى لا خبر له ، وأما الآخران فلأنها بمنزله لیت ، وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه ، وعلى هذا فيكون قوله فى البيت «مستطاع رجوعه» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ، والجملة صفه ثانيه على اللفظ ، ولا- يكون «مستطاع» خبرا أو نعتا على المحل و «رجوعه» مرفوع به عليهما لما بينا (2).

والخامس : العرض والتحضيض ، ومعناهما : طلب الشىء ، لكن الغرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث ، وتختصّ ألا هذه بالفعلية ، نحو (ألا تُجِبُّونَ أَنْ يَعْفَرَ اللَّهُ لَكُمْ) (ألا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ) ومنه عند الخليل قوله :

١٠٣- ألا رجلا جزاه الله خيرا***يدلّ على محصله تبيت

والتقدير عنده «ألا تروني رجلا هذه صفته» فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى ، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير ، أي ألا جزى الله

ص: ٨٣

١- في نسخه «لفظاً ولا تقديراً».

٢- في نسخه «كما بينا».

رجلا جزاه خيرا ، ».

وألا على هذا للتنبية ، وقال يونس : ألا للتمنى ، ونون اسم «لا» للضرورة ، وقول الخليل أولى ؛ لأنه لا ضروره فى إضمار الفعل ، بخلاف التنوين ، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره ؛ لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة ، وإنما قصده طلبه ، وأما قول ابن الحاجب فى تضعيف هذا القول «إنَّ يدلُّ صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجمله المفسره وهى أجنبيه» فمردود بقوله تعالى (إِنَّ امْرَأَتًا هَلَكَتْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) ثم الفصل بالجمله لازم وإن لم تقدر مفسره ، إذ لا تكون صفة ؛ لأنها إنشائية.

«أنا»

بالكسر والتشديد - على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون للاستثناء ، نحو (فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلًا) وانتصاب ما بعدها فى هذه الآية ونحوها بها على الصحيح ،

Your browser does not support the audio tag

ونحو (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيْلًا مِنْهُمْ) وارتفاع ما بعدها فى هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ويبيده أنه لا ضمير معه فى نحو «ما جاءنى أحد إلا زيد» كما فى [نحو] «أكلت الرغيف ثلثه» وأنه مخالف للمبدل منه فى النفى والإيجاب ، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه و «إلما» حرف عطف عند الكوفيين ، وهى عندهم بمنزله «لا» العاطفه فى أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذاك منفى بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفى ، وردّ بقولهم «ما قام إلا زيد» وليس شىء من أحرف العطف يلى العامل ، وقد يجاب بأنه ليس تاليها فى التقدير ؛ إذ الأصل «ما قام أحد إلا زيد».

الثانى : أن تكون بمنزله غير فيوصف بها وتاليها ، جمع منكر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكر (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) فلا يجوز فى إلا هذه أن تكون للاستثناء ، من جهة المعنى ، إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما

ص: ٨٣

آلهه ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهه فيهم الله لم تفسدا ، وليس ذلك المراد ، ولا من جهة اللفظ ، لأن آلهه جمع منكر فى الإثبات فلا عموم له

فلا يصح الاستثناء منه ، فلو قلت «قام رجال إلا زيدا» لم يصح اتفاقا ، وزعم المبرد أن «إلما» فى هذه الآية للاستثناء ، وأن ما بعدها بدل ، محتجا بأن «لو» تدل على الامتناع ، وامتناع الشىء انتفاؤه ، وزعم أن التفرغ بعدها جائز ، وأن نحو «لو كان معنا إلا زيد» أجود كلام ، ويردّه أنهم لا يقولون «لو جاءنى ديار أكرمته» ولا «لو جاءنى من أحد أكرمته» ولو كانت بمنزله الثانى لجاز ذلك كما يجوز «ما فيها ديار» و «ما جاءنى من أحد» ولما لم يجز ذلك دلّ على أن الصواب قول سيويوه إنَّ إلما وما بعدها صفة.

قال الشلوبين وابن الضائع : ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير ، والتي يراد بها البدل والعوض ، قالاً : وهذا هو المعنى فى المثال الذى ذكره سيبويه توطئه للمسألة ، وهو «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا» أى : رجل مكان زيد أو عوضاً من زيد ، انتهى.

Your browser does not support the audio tag.

قلت : وليس كما قالـ ، بل الوصف فى المثال وفى الآيه مختلف ، فهو فى المثال مخصّص مثله فى قولك «جاء رجل موصوف بأنه غير زيد» وفى الآيه مؤكّد مثله فى قولك «متعدد موصوف بأنه غير الواحد» وهكذا الحكم أبداً :

إن طابق ما بعد إلّا موصوفها فالوصف مخصّص له ، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكّد ، ولم أر من أفصح عن هذا ، لكن النحويين قالوا : إذا قيل «له عندى عشره إلا درهما» فقد أقر له بتسعه ، فإن قال «إلّا درهم» فقد أقر له بعشره ، وسرّه أن المعنى حينئذ عشره موصوفه بأنها غير درهم ، وكلّ عشره فهى موصوفه بذلك ، فالصفه هنا مؤكّده صالحه للاسقاط مثلها فى (نُفَخَهُ

ص : ٨٤

واحِدَةً) (١) وتتخرج الآيه على ذلك ، إذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهه لفسدتا ، أى أن الفساد يترتب على تقدير تعدّد الآلهه ، وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله :

١٠٤- أنيخت فألقت بلده فوق بلده***قليل بها الأصوات إلّا بغامها [ص ٣٤٧]

فإن تعريف «الأصوات» تعريف الجنس.

ومثال شبه الجمع قوله :

١٠٥- لو كان غيرى سليمى الدهر غيره***وقع الحوادث إلّا الصّارم الذّكر

فإلّا الصّارم : صفه لغيرى.

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه ، لتمثيله ب- «لو كان معنا رجل إلّا زيد لغلبنا» وهو لا يجرى «لو» مجرى النفي ، كما يقول المبرد.

وتفارق إلّا هذه غيراً من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها ، لا يقال «جاءنى إلّا زيد» ويقال «جاءنى غير زيد» ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف ، فإنها تقع صفات ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

والثانى : أنه لا يوصف بها إلّا حيث يصح الاستثناء ، فيجوز «عندى درهم إلّا دانق» لأنه يجوز إلّا دانقا ، ويمتنع «إلّا جيد» ، لأنه

يُمتنع إلا جيداً ، ويجوز «درهم غير جيد» قاله جماعات ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في (لَوْ

ص: ٨٥

١- في نسخة «مثلها في (نَعَجَةٌ وَاحِدَةٌ)» وكتاهما صحيح.

كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ) الْآيَةَ ، وَلِمِثَالِ سَيُوبَةَ «لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلَبْنَا»

وَشَرَطَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي وَقُوعِ إِلَّا صِفَةَ تَعَذُّرِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَجَعَلَ مِنَ الشَّاذِّ قَوْلَهُ :

١٠٦- وَكَلَّ أَخٌ مَفَارِقَهُ أَخُوهُ *** لِعَمْرِ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانَ

[ص ٥٦٨]

وَالْوَصْفُ هُنَا مَخْصُصٌ لَا مُؤَكَّدٌ ، كَمَا بَيَّنْتُ (١) مِنَ الْقَاعِدَةِ.

Your browser does not support the audio tag

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ فِي التَّشْرِيكِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، ذَكَرَهُ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ ، وَجَعَلُوا مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى : (لَتَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) (لَا يَخَافُ لِمَدَى الْمُؤْسِئِينَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسَيْنًا بَعْدَ سُوءٍ) أَيْ وَلَا الَّذِينَ ظَلَمُوا ، وَلَا مَنْ ظَلَمَ ، وَتَأَوَّلَهُمَا الْجُمْهُورُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقَطِعِ.

وَالرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً ، قَالَهُ الْأَصْمَعِيُّ وَابْنُ جَنِيٍّ ، وَحَمَلَا عَلَيْهِ قَوْلَهُ :

١٠٧- حَرَا جِيحٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَهُ *** عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدَا قَفْرَا

وَابْنُ مَالِكٍ ، [و] حَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ :

١٠٨- أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجُونَا بِأَهْلِهِ *** وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مَعْدَبَا

وَإِنَّمَا الْمَحْفُوظُ «وَمَا الدَّهْرُ» ثُمَّ إِنْ صَحَّتْ رَوَايَتُهُ فَتَخْرُجُ عَلَى أَنْ «أَرَى» جَوَابٌ لِقِسْمِ مَقْدَرٍ ، وَحَذَفَتْ «لَا» كَحَذْفِهَا فِي (تَاللَّهِ تَفْتَوًّا) وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ الْمَفْرُغُ ، وَأَمَّا بَيْتُ ذِي الرَّمَةِ فَقِيلَ : غَلَطَ مِنْهُ ، وَقِيلَ : مِنَ الرَّوَاهِ ، وَإِنَّ الرَّوَايَةَ

ص : ٨٦

١- فِي نَسْخِهِ «لَمَا بَيَّنْتُ مِنَ الْقَاعِدَةِ».

«أَلَا» بِالتَّنْوِينِ ، أَيْ شَخْصًا ، وَقِيلَ : تَنْفَكُ تَامَةً بِمَعْنَى مَا تَنْفَصِلُ عَنِ النَّعْبِ ، أَوْ مَا تَخْلُصُ مِنْهُ ، فَفِيهَا نَفْيٌ ، وَمَنَاخُهُ : حَالٌ ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ : هِيَ نَاقِصَةٌ وَالْخَبِيرُ «عَلَى الْخَسْفِ» وَ «مَنَاخُهُ» حَالٌ ، وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ لِبَقَاءِ الْإِشْكَالِ ؛ إِذْ لَا يُقَالُ «جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا رَاكِبًا».

تَنْبِيهِ - لَيْسَ مِنْ أَقْسَامِ إِلَّا الَّتِي فِي نَحْوِ (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ) وَإِنَّمَا هَذِهِ كَلِمَتَانِ إِنْ الشَّرْطِيَّةُ وَلَا النَّافِيَّةُ ، وَمِنْ الْعَجَبِ أَنْ ابْنَ مَالِكٍ عَلَى إِمَامَتِهِ ذَكَرَهَا فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ مِنْ أَقْسَامِ إِلَّا.

بالفتح والتشديد - حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض ، فأما قوله :

١٠٩- وَتَبَّتْ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعِهِ ***إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسَ لَيْلَى شَفِيعَهَا

[ص ٢٩٧ و ٣٣٧ و ٤٤٩]

فالتقدير : فهلا كان هو ، أى الشأن ، وقيل : التقدير فهلا شفعت نفس ليلى ؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس ، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف ، أى هى شفيعها.

تنبيه - ليس من أقسام «ألما» التى فى قوله تعالى : (وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ) بل هذه كلمتان أن الناصبه ولا النافيه ، أو أن المفسره [أو المخففه من الثقيله (١)] ولا الناهيه ، ولا موضع لها على هذا ، وعلى الأول فهى بدل من (كِتَابٌ) على أنه بمعنى مكتوب ، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب ، بقرينه (وَأَتُونِي) ومثلها (أَلَّا يَشْجُدُوا) فى قراءه التشديد ،

ص : ٨٧

١- سقط ما بين هذين المعقوفين من النسخه التى شرح عليها الدسوقى.

ولكن أن فيها الناصبه ليس غير ، و «لا» فيها محتمله للنفي ؛ فتكون ألا بدلا من (أَعْمَالَهُمْ) أو خبرا لمحذوف ، أى : أعمالهم ألا يسجدوا ، وللزيادة فتكون (أَلَّا) مخفوضه بدل من (السَّبِيلِ) أو مختلفا فيها : أمخفوضه هى أم منصوبه ، وذلك على أن الأصل لثلا واللام متعلقه بيهتدون.

«إلى»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

حرف جر ، له ثمانية معان :

أحدها : انتهاء الغايه الزمانيه ، نحو (تُمْ أَتَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) والمكانيه نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) وإذا دلت قرينه على دخول ما بعدها نحو «قرأت القرآن من أوله إلى آخره» أو خروجه نحو (تُمْ أَتَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) ونحو (فَنظَرَهُ إِلَى مَيْسَرِهِ) عمل بها ، وإلا فقليل : يدخل إن كان من الجنس ، وقيل : يدخل مطلقا ، وقيل : لا يدخل مطلقا ، وهو الصحيح ؛ لأن الأكثر مع القرينه عدم الدخول ؛ فيجب الحمل عليه عند التردد.

والثانى : المعيه ، وذلك إذا ضمنت شيئا إلى آخر ، وبه قال الكوفيون وجماعه من البصريين فى (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) وقولهم «الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبِلٌ» والدود : من ثلاثه إلى عشره [والمعنى إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرا] ، ولا يجوز «إلى زيد مال» تريد مع زيد مال.

والثالث : التبيين ، وهى المبينه لفاعليته مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو (رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ).

والرابع : مرادفه اللام نحو (وَالْمَأْمُرُ إِلَيْكَ) وقيل : لانتهاه الغايه ، أى منتهه إليك ، ويقولون «أحمد إليك الله سبحانه» أى أنهى حمده إليك.

والخامس : موافقه فى ، ذكره جماعه فى قوله :

ص : ٨٨

١١٠- فلا تتركنى بالوعيد كأتنى *** إلى الناس مطلى به القار أجرب

قال ابن مالك : ويمكن أن يكون منه (لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) وتأول بعضهم البيت على تعلق إلى بمحذوف ، أى مطلى بالقار مضافا إلى الناس فحذف وقلب الكلام ، وقال ابن عصفور : هو على تضمين مطلى معنى مبغض ، قال : ولو صح مجيء إلى بمعنى فى لجاز «زيد إلى الكوفه».

والسادس : الابتداء ، كقوله :

١١١- تقول وقد عاليت بالكور فوقها : ***أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمر؟

أى منى.

والسابع : موافقه عند ، كقوله :

١١٢- أم لا سبيل إلى الشّباب ، وذكره ***أشهى إلى من الرّحيق السّلسل؟

والثامن : التوكيد ، وهى الزائده ، أثبت ذلك الفراء ، مستدلا بقراءه بعضهم (أَفْنِدَهُ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ) بفتح الواو ، وخرّجت على تضمين تهوى معنى تميل ، أو أن الأصل تهوى بالكسر ، فقلبت الكسره فتحه والياء ألفا كما يقال فى رضى : رضا ، وفى ناصيه : ناصاه ، قاله ابن مالك ، وفيه نظر ، لأن شرط هذه اللغه تحرك الياء فى الأصل.

«إى»

بالكسر والسكون - حرف جواب بمعنى نعم ، فىكون لتصديق المنخبر ولإعلام المستخبر ، ولوعد الطالب ، فتقع بعد «قام زيد» و «هل قام زيد» و «اضرب زيدا» ونحوهن ، كما تقع نعم بعدهن ، وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو (وَيَسْتَبْشِرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ ، قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ) ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم ، وإذا قيل «إى والله» ثم أسقطت الواو ،

ص : ٨٩

جاز سكون الياء وفتحها وحذفها ، وعلى الأول فيلتقى ساكنان على غير حدّهما.

«أى»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

بالفتح والسكون - على وجهين :

حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط ، على خلاف فى ذلك ، قال الشاعر :

١١٣- ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضّحى *** بكاء حمامات لهنّ هدير

وفى الحديث «أى ربّ» وقد تمدّ ألفها.

وحرف تفسير ، تقول «عندى عسجد أى ذهب» و «غضنفر أى أسد» وما بعدها عطف بيان على ما قبلها ، أو بدل ، لا عطف نسق ، خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح ، لأننا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا عاطفا ملازما لعطف الشىء على مرادفه ، وتقع تفسيراً للجمل أيضا ، كقوله :

١١٤- وترمينى بالطرف ، أى أنت مذنب *** وتقلينى ، لكنّ إياك لا ألقى [ص ٤٠٠ و ٤١٣]

وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير ، نحو «تقول استكتمته الحديث أى سألته كتمانته» يقال ذلك بضم التاء ، ولو جئت إذا مكان أى فتحت التاء فقلت «إذا سألته» لأن إذا ظرف لتقول ، وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

١١٥- إذا كنىت بأى فعلا تفسره *** فضمّ تاء ك فيه ضمّ معترف

وإن تكن إذا يوما تفسره

ففتح التاء أمر غير مختلف

«أى»

بفتح الهمزة وتشديد الياء - اسم يأتى على خمسة أوجه :

ص: ٩٠

شرطا ، نحو (أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ).

واستفهاما ، نحو (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا) (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ) وقد تخفف كقوله :

١١٦- تنظرت نصرا والسماكين أيهما***على من الغيث استهلت مواطره

وموصولا ، نحو (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) التقدير : لنزعن الذى هو أشد ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعه من البصريين ؛ لأنهم يرون أن أيا الموصوله معربه دائما كالشرطيه والاستفهاميه ، قال الزجاج : ما تبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول بنائها إذا أضيفت؟ وقال الجرمى : خرجت من البصره فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكه أحدا يقول «لأضربنَّ أيهم قائم» بالضم ، اه.

Your browser does not support the audio tag

وزعم هؤلاء أنها فى الآيه استفهاميه ، وأنها مبتدأ ، وأشدّ خبر ، ثم اختلفوا فى مفعول نزع ، فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لنزعنَّ الفريق الذى (١) يقال فيهم أيهم أشد ، وقال يونس : هو الجملة ، وعلقت نزع عن العمل كما فى (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزْبَيْنِ أَحْصَى) وقال الكسائى

والأخفش : كل شيعه ، ومن زائده ، وجملة الاستفهام مستأنفه ، وذلك على قولهما فى جواز زياده من فى الإيجاب. ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز «لأضربنَّ الفاسق» بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زياده من فى الإيجاب ، وقول الشاعر :

ص : ٩١

١- فى نسخه «لنزعن الذين يقال فيهم» وما أثبتناه أدق.

١١٧- إذا ما لقيت بنى مالك***فسلم على أيهم أفضل

[ص ٤٠٩ و ٥٥٢]

يروى بضم أى ، وحروف الجر لا تعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار.

وجوز الزمخشري وجماعه كونها موصوله مع أن الضمه إعراب ، فقدروا متعلق النزع من كل شيعه ، وكأنه قيل : لنزعن بعض كل شيعه ، ثم قدر أنه سئل : من هذا البعض؟ فقيل : هو الذى هو أشد ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول ، وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعمالوا أيا الموصوله مبتدأ ، وسيأتى ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطراوه أن أيا مقطوعه عن الإضافه ، فلذلك بنيت ، وأن (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأى ، والإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معربه

وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصوله أصلا ، وقال : لم يسمع «أيهم هو فاضل جاءني» بتقدير الذي هو فاضل جاءني.

والرابع : أن تكون داله على معنى الكمال ، فتقع صفة للنكرة نحو «زيد رجل أيّ رجل» أي كامل في صفات الرجال ، وحالا للمعرفة كمررت بعبد الله أيّ رجل.

.Your browser does not support the audio tag

والخامس : أن تكون وصله إلى نداء ما فيه أل ، نحو «يا أيّها الرجل» وزعم الأخفش أن أيا لا تكون وصله ، وأن أيا هذه هي الموصولة (1)

ص: ٩٢

١- في نسخه «وأن أيا هذه موصوله».

حذف صدر صلتها وهو العائد ، والمعنى يا من هو الرجل ، وردّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ، «.

ولا موصول التزم كون صلتها جملة اسميه ، وله أن يجيب عنهما بأن «ما» في قولهم «لا سيّما زيد» بالرفع كذلك.

وزاد قسما ، وهو : أن تكون نكرة موصوفه نحو «مررت بأيّ معجب لك» كما يقال : بمن معجب لك ، وهذا غير مسموع.

ولا- تكون «أي» غير المذكور معها مضاف إليه البتة إلا- في النداء والحكاية ، يقال «جاءني رجل» فتقول : أيّ يا هذا ، وجاءني رجلا ، فتقول : أيان ، وجاءني رجال ، فتقول : أيون.

تنبيه - قول أبي الطيب :

١١٨- أيّ يوم سررتني بوصال ***لم ترعني ثلاثة بصدود (1)؟ [ص ٥١٤]

ليست فيه أي موصوله ؛ لأن الموصوله لا تضاف إلا إلى المعرفة ، قال أبو علي في التذكرة في قوله :

١١٩- أرأيت أيّ سواف و حدود ***برزت لنا بين اللوى فزود؟

لا تكون أي فيه موصوله ؛ لإضافتها إلى نكرة ، انتهى.

ولا شرطيه ؛ لأن المعنى حينئذ : إن سررتني يوما بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك ، وهذا عكس المعنى المراد ، وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفي ، كقولك لمن أدعى أنه أكرمك : أيّ يوم أكرمتني؟ والمعنى ما

ص: ٩٣

١- فى نسله «إلا و روعتنى» بزفاده واو الحال بعد إلا ، والفصیح تركها.

سررتنى يوما بوصالك إلا روعتني (1) ثلاثه بصدودك ، والجمله الأولى مستأنفه قدّم ظرفها ؛ لأن له الصّيدر ، والثانيه إما فى موضع جر صفه لوصال على حذف العائد : أى لم ترعنى بعده ، كما حذف فى قوله تعالى : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ) الآيه ، أو نصب حالاً من فاعل سررتنى أو مفعوله ، والمعنى : أى يوم سررتنى غير رائع لى أو غير مروع منك ، وهى حال مقدّره مثلها فى (طِبُّنَّمْ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ) أو لا محل لها على أن تكون معطوفه على الأولى بفاء محذوفه كما قيل فى (وَإِذْ قَالَ

مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُحُوا بَقَرَةً ، قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوعًا؟ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ) وكذا فى بقيه الآيه ، وفيه بعد ، والمحققون فى الآيه على أن الجمل مستأنفه ، بتقدير : فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومن روى «ثلاثه» بالرفع لم يجر عنده كون الحال من فاعل سررتنى ، لخلو «ترعنى» من ضمير ذى الحال.

«إِذْ»

صوت

Your browser does not support the audio tag.

على أربه أوجه :

أحدها : أن تكون اسما للزمن الماضى ، ولها أربه استعمالات.

أحدها : أن تكون ظرفاً ، وهو الغالب ، نحو (فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا).

والثانى : أن تكون مفعولاً- به ، نحو (وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ) والغالب على المذكوره فى أوائل القصص فى التنزيل أن تكون مفعولاً- به ، بتقدير «اذكر» نحو (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ) (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ) (وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ) وبعض المعربين يقول فى ذلك : إنه ظرف لا ذكر محذوفاً ،

ص: ٩٤

١- فى نسخه «إلا و روعتني» بزياده واو الحال بعد إلا ، والفصيح تركها.

وهذا وهم فاحش ، لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر فى ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منّا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

والثالث : أن تكون بدلا من المفعول ، نحو (وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ) فإذ : بدل اشتمال من مريم على حد البدل فى (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ).

وقوله تعالى : (ادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ) يحتمل كون إذ فيه ظرفاً للنعمه وكونها بدلا منها.

والرابع : أن يكون مضافا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو «يومئذ ، وحينئذ» أو غير صالح له نحو قوله تعالى : (بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا)

وزعم الجمهور أن إذ لا- تقع إلا- ظرفا أو مضافا إليها ، وأنها في نحو (وَإِذْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ إِنْ كُنْتُمْ مُقِيمِي الصَّلَاةِ) ظرف لمفعول محذوف ، أى :
واذكروا نعمه الله عليكم إذ كنتم

قليلًا ، وفي نحو (إِذِ انْتَبَدَتْ) ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف ، أى : واذكر قصه مريم ، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في (وَإِذْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ إِنْ كُنْتُمْ مُقِيمِي الصَّلَاةِ).

ومن الغريب أن الزمخشري قال فى قراءه بعضهم (لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا) : إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث ، وأن تكون إذ فى محل رفع كإذا فى قولك : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما ، أى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه ، انتهى ؛ فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلا ، ثم تنظيره بالمثل غير مناسب ؛ لأن الكلام فى إذ لا فى إذا ، وكان حقه أن يقول إذ كان ؛ لأنهم يقدرون فى هذا المثال ونحوه

إذ تاره وإذا أخرى ، بحسب المعنى المراد ، ثم ظاهره أن المثال يتكلم [به] هكذا ، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن إذا المقدره في المثال في موضع نصب ، ولكن جَوَزَ عبد القاهر كونها في موضع رفع ، تمسكا بقول بعضهم : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعه ، بالرفع ؛ ففاس الزمخشري إذ على إذا ، والمبتدأ على الخبر.

Your browser does not support the audio tag

والوجه الثاني : أن تكون اسما للزمن المستقبل ، نحو (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، ويجعلون الآيه من باب (وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ) أعنى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزله ما قد وقع ، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى : (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ) فَإِنَّ (يَعْلَمُونَ) مستقبل لفظا ومعنى ؛ لدخول حرف التنفيس عليه ، وقد أعمل في إذ ؛ فيلزم أن يكون بمنزله إذا.

والثالث : أن تكون للتعليل ، نحو (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) أى : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب ؛ لأجل ظلمكم في الدنيا ، وهل هذه حرف بمنزله لام العله أو ظرف والتعليل مستفاد من قوه الكلام لامن اللفظ ؛ فإنه إذا قيل : ضربته إذ أساء ، وأريد [بإذ] الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءه سبب الضرب؟ قولان ، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول ؛ فإنه لو قيل : «لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب» لم يكن التعليل مستفادا ؛ لاختلاف زمني الفعلين ، ويبقى إشكال في الآيه ، وهو أن إذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ، ولا تكون ظرفا لينفع ؛ لأنه لا يعمل في ظرفين ، ولا لمشتركون ؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسه لا يتقدم عليها ولأن معمول الصله لا يتقدم على الموصول ، ولأن اشتراكهم في الآخره لا في زمن ظلمهم.

ص: ٩٤

ومما حملوه على التعليل (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكُ قَدِيمٌ) (وَإِذْ اِعْتَرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأُؤُوا إِلَى الْكَهْفِ) وقوله :

١٢٠- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم *** إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشر

[ص ٣٦٣ و ٥١٧ و ٦٠٠]

وقول الأعشى :

١٢١- إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا *** وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضُوا مَهَلًا

[ص ٢٣٩ و ٦٠٩ و ٦٣١]

أى إن لنا حلولا في الدنيا وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخره ، وإن في الجماعه الذين ماتوا قبلنا إمهالا لنا ، لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم ، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذ التعليليه حرف كما قدمنا.

Your browser does not support the audio tag

وقال أبو الفتح : راجعت أبا علي مرارا في قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) الآية ، مستشكلا إبدال إذ من اليوم ، فأخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان ، وأنهما في حكم الله تعالى سواء ، فكأن اليوم ماض ، أو كأن إذ مستقبلة ، انتهى .

وقيل : المعنى إذ ثبت ظلمكم . وقيل : التقدير بعد إذ ظلمتم ، وعليهما أيضا فإذ بدل من اليوم ، وليس هذا التقدير مخالفا لما قلناه في (بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا) ؛ لأن المدعى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ ، لأنها لا تحذف لدليل ، وإذا لم تقدر إذ تعليلا فيجوز أن تكون أن وصلتها تعليلا ، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم (يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ) أو إلى القرين ، ويشهد لهما قراءه بعضهم (إِنَّكُمْ) بالكسر على الاستئناف .

ص : ٩٧

والرابع : أن تكون للمفاجأه ، نص على ذلك سيوييه ، وهي الواقعة بعد بينا أو بينما كقوله :

١٢٢- استقدر الله خيرا وارضين به *** فينما العسر إذ دارت مياسير

وهل هي ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأه ، أو حرف توكيد ، أو زائد؟ أقوال ، وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنى : عاملها الفعل الذي بعدها ، لأنها غير مضافه إليه ، وعامل «بيننا وبينما» محذوف يفسره الفعل المذكور ، وقال الشلوين : إذ مضافه إلى الجملة ، فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما ، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، وإذ بدل منهما ، وقيل : العامل ما يلي بين بناء على أنها مكفوفه عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه ، وقيل : بين خبر لمحذوف ، وتقدير قولك «حينما أنا قائم إذ جاء زيد» بين أوقات قيامي مجيء زيد ، ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء زيد ، وقيل : مبتدأ ، وإذ خبره ، والمعنى حين أنا قائم حين جاء زيد .

وذكر لإذ معنيان آخران ، أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزيادة ، قاله أبو عبيده ، وتبعه ابن قتيبه ، وحمل على آيات منها (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ) والثاني : التحقيق كقصد ، وحملت عليه الآية ، وليس القولان بشيء ، واختار ابن السجري أنها تقع زائده بعد بينا وبينما خاصه ، قال : لأنك إذا قلت «بينما أنا جالس إذ جاء زيد» فقد رتتها غير زائده أعملت فيها الخبر ، وهي مضافه إلى جملة جاء زيد ، وهذا الفعل هو الناصب لبين ، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف ، اه . وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك ، وعلى القول بالتحقيق في الآية ، فالجملة معترضه بين الفعل والفاعل .

ص : ٩٨

Your browser does not support the audio tag

مسأله - تلزم إذ الإضافه إلى جمله ، إما اسميه نحو (وَإِذْ كَفَرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) أو فعليه فعلها ماض لفظا ومعنى نحو (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ) (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) (وَإِذْ عَادُوا مِنَّا مِنْ أَهْلِ كَعْبٍ) أو فعليه فعلها ماض معنى لا لفظا نحو (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ) (وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا) (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ) وقد اجتمعت الثلاثه فى قوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) الأولى ظرف لنصره ، والثانيه بدل منها ، والثالثه قيل بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين ، وفيهما وفى إبدال الثانيه نظر ، لأن الزمن الثانى والثالث غير الأول فكيف يبدلان منه؟ ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا فى بدل الإضراب ، وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل ، ومعنى (ثَانِيًا إِثْنَيْنِ) واحد من اثنين ، فكيف يعمل فى الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأن تقارب الأزمنه ينزلها منزله المتحده ، أشار إلى ذلك أبو الفتح فى المحتسب ، والظرف يتعلق بوجه الفعل وأيسر روائحه.

وقد يحذف أحد شطرى الجملة فيظن من لا خبره له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله :

١٢٣- هل ترجع ليال قد مضين لنا***والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا؟

والتقدير : إذ ذاك كذلك ، وقال الأخطل :

١٢٤- كانت منازل ألاف عهدتهم***إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

ألف - بضم الهمزه - جمع ألف بالمد مثل كافر وكفار ، ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما ، والتقدير : عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون ؛ إذ ذاك كائن ،

Your browser does not support the audio tag

ولا تكون إذ الثانيه خبرا عن نحن ؛ لأنه زمان ونحن اسم عين ، بل هى ظرف

ص : ٩٩

للخبر المقدر ، وإذ الأولى ظرف لعهدتهم ، ودون : إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من إخوانا محذوفه ، أى متصافين دون الناس ، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال ؛ لتأخره ؛ فهو كقوله :

١٢٥- لميه موحشا طلل***[يلوح كأنه خلل [ص ٤٣٦ و ٤٥٩]

ولا كونه اسم عين ، لأن دون ظرف مكان لا زمان ، والمشار إليه بذلك التجاوز المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء :

إذ الأولى ظرف لیتقى ، أو لحمى ، أو لیکونوا إن قلنا إن لكان الناقصه مصدرا ، والثانيه ظرف لبز ، ومن : مبتدأ موصول لا شرط ، لأن بز عامل فى إذ الثانيه ، ولا يعمل ما فى حيز الشرط فيما قبله عند البصريين ، وبز : خبر من ، والجمله خبر الناس ، والعائد محذوف ، أى من عز منهم ، كقولهم «الس من منوان بدرهم» ولا- تكون إذ الأولى ظرفا لبز ، لأنه جزء الجمله التى أضيفت إذ الأولى إليها ، ولا يعمل شىء من المضاف إليه فى المضاف ، ولا إذ الثانيه بدلا من الأولى ، لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه ، ولا يتبع اسم حتى يكمل ، ولا [تكون] خبرا عن الناس ، لأنها زمان والناس اسم عين ، وذاك : مبتدأ محذوف الخبر ، أى كائن ، وعلى ذلك فقس.

وقد تحذف الجمله كلها للعلم ، ويعوض عنها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين ، نحو (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) وزعم الأخفش أن إذ فى ذلك معربه لزوال افتقارها إلى الجمله ، وإن الكسره إعراب ، لأن اليوم مضاف

إليها ، وردّ بأن بناءها لوضعها على حرفين ، وبأن الافتقار باق في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل ، قال :

١٢٧- نحن الأولى فاجمع جمو***عك ثم وجههم إلينا [ص ٦٢٥]

أى نحن الأولى عرفوا ، وبأن العوض ينزل منزله المعوض عنه ، فكأن المضاف إليه مذكور ، وبقوله :

١٢٨- نهيتك عن طلابك أم عمرو***بعافيه وأنت إذ صحيح

فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذ ، ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراء بعضهم (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) أى ثواب الآخرة.

.Your browser does not support the audio tag

تنبيه - أضيفت «إذ» إلى الجملة الاسمية ، فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي :

١٢٩- أمن ازديارك في الدجى الرّقاء***إذ حيث كنت من الظّلام ضياء

وشرحه : أنّ أمن فعل ماض ، فهو مفتوح الآخر ، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الأدب في زماننا وأصرّ على ذلك ، والازديار أبلغ من الزياره كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب ، لأن الافتعال للتصرف ، والبدال بدل عن التاء ، وفي : متعلقه به ، لا- بأمن ؛ لأن المعنى أنهم أمنوا دائما أن تزورى فى الدجى ، وإذ : إما تعليل أو ظرف مبدل من محل فى الدجى ، وضياء : مبتدأ خبره حيث ، وابتدىء بالكره لتقدم خبرها عليها ظرفا ، ولأنها موصوفه فى المعنى ، لأن من الظلام صفه لها فى الأصل ، فلما قدمت عليها صارت حالا منها ، ومن للبدال ، وهى متعلقه بمحذوف ، وكان تامه ،

ص: ١٠١

وهى وفاعلها خفض بإضافه حيث ، والمعنى : إذ الضياء حاصل فى كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام.

«إذ ما»

: أداء شرط تجزم فعلين ، وهى حرف عند سيويه بمنزله إن الشرطيه ، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسى ، وعملها الجزم قليل ، لا ضروره ، خلافا لبعضهم.

«إذا»

على وجهين :

أحدهما : أن تكون للمفاجأه ، فتختص بالجمال الاسميه ، ولا- تحتاج إلى جواب ، ولا- تقع فى الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال ، نحو «خرجت فإذا الأسد بالباب» ومنه (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ).

وهى حرف عند الأخفش ، ويرجح قولهم «خرجت فإذا إن زيدا بالبَاب» بكسر إن ، لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وظرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج ، واختار الأول ابن مالك ، والثاني ابن عصفور ، والثالث الزمخشري ، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة ، قال فى قوله تعالى : (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةَ الْآيَةِ : إن التقدير إذا دعاكم فاجأتم الخروج فى ذلك الوقت ، ولا- يعرف هذا لغيره ، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور فى نحو «خرجت فإذا زيد جالس» أو المقدر فى نحو «فإذا الأسد» أى حاضر ، وإذا قدّرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر.

ولم يقع الخبر معها فى التنزيل إلا مصرّحاً به نحو (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسِيْعِي) (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) (فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ) (فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ) (فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ).

وإذا قيل «خرجت فإذا الأسد» صح كونها عند المبرد خبراً ، أى

فبالحضره الأسد ، ولم يصح عند الزجاج ، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثه ، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه ، فإن قلت «فإذا القتال» صحت خبريتها عند غير الأخفش.

Your browser does not support the audio tag

وتقول «خرجت فإذا زيد جالس» أو «جالسا» فالرفع على الخبريه ، وإذا

نصب به ، والنصب على الحاليه والخبر إذا إن قيل بأنها مكان ، وإلا فهو محذوف.

نعم يجوز أن تقدرها خبرا عن الجثه مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف كأن تقدر في نحو «خرجت فإذا الأسد» فإذا حضور الأسد.

مسأله - قالت العرب «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعه من الزنبر فإذا هو هي» وقالوا أيضا «فإذا هو إياها» وهذا هو الوجه الذي أنكره سيويه لما سأله الكسائي ، وكان من خبرهما أن سيويه قدم على البرامكه ، فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر سيويه تقدّم إليه الفراء وخلف ، فسأله خلف عن مسأله فأجاب فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله ثانيه وثالثه ، وهو يجيبه ، ويقول له : أخطأت ، فقال [له سيويه] : هذا سوء أدب ، فأقبل عليه الفراء فقال له : إن في هذا الرجل حدّه وعجله ، ولكن ما تقول فيمن قال «هؤلاء أبون ومررت بأبين» كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت ، فأجابه ، فقال : أعد النظر ، فقال : لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ، فحضر الكسائي فقال له [الكسائي] : تسألني أو أسألك؟ فقال له سيويه : سل أنت ، فسأله عن هذا المثال فقال سيويه «فإذا هو هي» ولا يجوز النصب ، وسأله عن أمثال ذلك نحو «خرجت فإذا عبد الله القائم ، أو القائم» فقال له : كل ذلك بالرفع ، فقال الكسائي : العرب ترفع كل ذلك وتنصب ، فقال يحيى : قد اختلفتما ، وأنتما رئيسا بديكما ، فمن يحكم بينكما؟ فقال له

ص: ١٠٣

الكسائي : هذه العرب ببابك ، قد سمع منهم أهل البلدين ، فيحضرون ويسألون ، فقال يحيى وجعفر : أنصفت ، فأحضروا ، فوافقوا الكسائي ، فاستكان سيويه ، فأمر له يحيى بعشره آلاف درهم ، فخرج إلى فارس ، فأقام بها حتى مات ، ولم يعد إلى البصره ، فيقال : إن العرب قد أرشوا على ذلك ، أو إنهم علموا منزله الكسائي عند الرشيد ، ويقال : إنهم قالوا : القول قول الكسائي ، ولم ينطقوا بالنصب ، وإن سيويه قال ليحيى : مرهم أن ينطقوا بذلك ، فإن ألسنتهم

لا- تطوع به ، ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري [القرطاجني] إذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الوقعه والمسأله :

والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا***إذا عنت فجأه الأمر الذي دهما

وربما نصبوا للحال بعد إذا***وربما رفعوا من بعدها ، ربما

فإن توالى ضميران اكتسى بهما**وجه الحقيقه من إشكاله غمما
لذاك أعت على الأفهام مسأله**أهدت إلى سيويه الحنف والغمما
قد كانت العقرب العوجاء أحسبها**قدما أشد من الزنبور وقع حما
وفى الجواب عليها هل «إذا هو هي»**أو هل «إذا هو إياها» قد اختصما
وخطأ ابن زياد وابن حمزه فى **ما قال فيها أبا بشر ، وقد ظلما
وغاز عمرا على فى حكومته**يا ليته لم يكن فى أمره حكما
كغيط عمرو عليا فى حكومته**يا ليته لم يكن فى أمره حكما
وفجع ابن زياد كلّ منتخب**من أهله إذ غدا منه يفيض دما
كفجعه ابن زياد كلّ منتخب**من أهله إذا غدا منه يفيض دما
وأصبحت بعده الأنفاس باكيه**فى كل طرس كدمع سح وانسجما
وليس يخلو امرؤ من حاسد أضم**لو لا التنافس فى الدنيا لما أضما

والغبين في العلم أشجى محنه علمت *** وأبرح الناس شجوا عالم هضما

Your browser does not support the audio tag.

وقوله «وربما نصبوا - إلخ» أي وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء ، فيقولون «فإذا زيد جالسا».

وقوله «ربما» في آخر البيت بالتخفيف تؤكد لربما في أوله بالتشديد.

وغمما في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء ، وغمما في آخر البيت الرابع بضمها جمع غمّه.

وابن زياد : هو الفراء ، واسمه يحيى ، وابن حمزه هو الكسائي ، واسمه على ، وأبو بشر : سيبويه ، واسمه عمرو ، وألف «ظلما» للتشبيه إن بنيته للفاعل ، وللاطلاق إن بنيته للمفعول ، وعمرو وعلى الأولان : سيبويه والكسائي ، والآخرا : ابن العاص وابن أبي طالب رضى الله عنهما ، وحكما الأول اسم ، والثاني فعل ، أو بالعكس دفعا للايطاء ، وزياذ الأول : والد الفراء ، والثاني زياد بن أبيه ، وابنه المشار إليه هو ابن مرجانه المرسل في قتله الحسين رضى الله عنه ، وأضم كغضب وزنا ومعنى ، وإعجام الضاد ، والوصف منه أضم كفرح ، وهضم : مبنى للمفعول ، أى لم يوف حقه.

وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبون جمع أب ، وأب فعل بفتحتين ، وأصله أبو ،

فإذا بنينا مثله من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى ، أو قلنا وأى كهوى أيضا ، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى ، وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول : أوون أو وأون رفعا ، وأوين أو وأين جرا ونصبا ، كما تقول فى جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين ، وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ، ولكنه كما قال أبو عثمان المازنى : دخلت بغداد فألقيت على مسائل فكنت أجيب فيها

ص: ١٠٥

على مذهبي ، ويخطئوننى على مذاهبهم ، اه وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه ، وهو «فإذا هو هي» هذا هو وجه الكلام ، مثل (فإذا هي يئضاء) (فإذا هي حية) وأما «فإذا هو إياها» إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفحصاء ، كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلم بعض العرب به.

وقد ذكر فى توجيهه أمور :

أحدها لأبى بكر بن الخياط ، وهو أن «إذا» ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول [كما ينصبه وجدت ورأيت] ، وهو مع ذلك ظرف مخبر به (١) عن الاسم بعده ، انتهى.

وهذا خطأ ، لأن المعانى لا تنصب المفاعيل الصحيحة ، وإنما تعمل فى الظروف والأحوال ، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل

وإلى مفعول آخر ، فكان حقها أن تنصب ما يليها.

والثاني : أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع ، قاله ابن مالك ، ويشهد له قراءة الحسن (إياك تعبد) ببناء الفعل للمفعول ، ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك «فإذا زيد القائم» بالنصب ، فينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع ، أو حال على زياده أل ، وليس ذلك مما ينقاس ، ومن جَوَز تعريف .»

الحال أو زعم أن إذا تعمل عمل وجدت ، وأنها رفعت عبد الله بناء

ص: ١٠٦

١- في نسخه «يخبر به».

على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد ، فقد أخطأ ، لأن وجد ينصب الاسمين ، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل ، وهو قابل للتأويل .

.Your browser does not support the audio tag

والثالث : أنه مفعول به ، والأصل فإذا هو يساويها ، أو فإذا هو يشابهما ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، وهذا الوجه لابن مالك أيضا ، ونظيره قراءه على رضى الله عنه (لَيْسَ أَكَلَهُ الدُّبُّ وَنَحْنُ عَصِيْبُهُ) بالنصب أى نوجد عصبه أو نرى عصبه ، وأما قوله تعالى (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ) إذا قيل : إن التقدير يقولون ما نعبدهم ، فإنما حسبه أن إضمار القول مستسهل عندهم .

والرابع : أنه مفعول مطلق ، والأصل : فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل كما تقول «ما زيد إلا- شرب الإبل» ثم حذف المضاف ، نقله الشلوبين فى حواشى المفصل عن الأعلم ، وقال : هو أشبه ما وجه به النصب .

الخامس : أنه منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف ، والأصل : فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيايه ، كما قالوا «قضيه ولا أبا حسن لها» على إضمار مثل ، قاله ابن الحاجب فى أماليه ، وهو وجه غريب ، أعنى انتصاب الضمير على الحال ، وهو مبنى على إجازة الخليل «له صوت صوت الحمار» بالرفع صفة لصوت ، بتقدير مثل ، وأما سيبويه فقال : هذا قبيح ضعيف ، وممن قال بالجواز ابن مالك ، قال : إذا كان المضاف إلى معرفه كلمه «مثل» جاز أن تخلفها معرفه فى التنكير ، فتقول «مررت برجل زهير» بالخفض صفة للنكره ، و «هذا زيد زهيرا» بالنصب على الحال ، ومنه قولهم «تفرقوا أيادى سبا» و «أيدي سبا» وإنما سكنت إياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما فى معديكرب وقال قلا .

ص: ١٠٧

والثانى من وجهى إذا : أن تكون لغير مفاجأه ، فالغالب أن تكون ظرفا

للمستقبل مضمينه معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية ، عكس الفجائية ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) وقوله تعالى : (فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ) ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا ، ومضارعا دون ذلك ، وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب :

١٣٠- وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا***وَإِذَا تَرَدَّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

.Your browser does not support the audio tag

وإنما دخلت الشرطية على الاسم فى نحو (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطه التفسير ، لا مبتدأ خلافا للأخفش ، وأما قوله :

فالتقدير : إذا كان باهلي ، وقيل : حنظليه فاعل باستقر محذوفا ، وباهلي : فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظليه ، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر ، فكأنه لم يحذف.

ولا تعمل إذا الجزم إلا في ضروره كقوله :

١٣٢- استغن ما أغناك ربك بالغنى***وإذا تصبك خصاصه فتجمل (١) [ص ٩٦ و ٩٨]

قيل : وقد تخرج عن كل من الظرفيه ، والاستقبال ، ومعنى الشرط ، وفي كل من هذه فصل.

ص: ١٠٨

١- يروى «فتجمل» بالجيم ، وبالحاء المهمله ، وسينشده المؤلف مره أخرى قريبا (ص ٩٦)

الفصل الأول : في خروجها عن الظرفيه

زعم أبو الحسن في (حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا) أن إذا جرّ بحتى ، وزعم أبو الفتح في (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ) الآية فيمن نصب (خَافِضَةً رَافِعَةً) أن إذا الأولى مبتدأ ، والثانيه خبر ، والمنصوبين حالان ، وكذا جمله (لَيْسَ) ومعموليها ، والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضه لقوم رافعه لآخرين هو وقت رجّ الأرض ، وقال قوم في «أخطب ما يكون الأمير قائما» : إن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائما ، أى وقت قيامه ، ثم حذفت الأوقات ونابت ما المصدريه عنها ، ثم حذف الخبر المرفوع ، وهو إذا ، وتبعها كان التامه وفاعلها في الحذف ، ثم نابت الحال عن الخبر ، ولو كانت «إذا» على هذا التقدير فى موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت «أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة» إذا نصبت اليوم ، لأن الزمان لا يكون محلا للزمان.

وقالوا فى قول الحماسى :

١٣٣- وبعد غد يالهف قلبى من غد***إذا راح أصحابى ولست برائح

إن إذا فى موضع جر بدلا من غد.

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا فى قوله عليه الصلاه والسلام لعائشه

ص: ١٠٩

رضى الله عنها: «إِنِّي لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَهُ وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي».

والجمهور على أن «إذا» لا- تخرج عن الظرفيه ، وأن حتى في نحو (حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا) حرف ابتداء دخل على الجمله بأسرها ، ولا عمل له ، وأما (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ) فإذا الثانيه بدل من الأولى ، والأولى ظرف ، وجوابها محذوف لفهم المعنى ، وحسبانه طول الكلام ، وتقديره بعد إذا الثانيه ، أى انقسمتم أقساما (١) ،

وكنتم أزواجا ثلاثه ، وأما «إذا» فى البيت فظرف للهدف ، وأما التى فى المثال ففى موضع نصب ، لأننا لا نقدر زمانا مضافا إلى ما يكون ، إذ لا موجب لهذا التقدير ، وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف ، وهو معمول (٢) أعلم ، وتقديره شأنك ونحوه ، كما تعلق إذ بالحديث فى (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ).

ص: ١١٠

١- فى نسخه «انقسمتم انقسامًا» وما أثبتناه أدق.

٢- فى نسخه «وهو مفعول أعلم»

Your browser does not support the audio tag.

الفصل الثانی : فی خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين :

أحدهما : أن تجيء للماضي كما تجيء (1) إذ للمستقبل في قول بعضهم ، وذلك كقوله تعالى : (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا) (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا) وقوله :

١٣٤- وندمان يزيد الكأس طيباً***سقيت إذا تغورت النجوم

والثاني : أن تجيء للحال ، وذلك بعد القسم ، نحو (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) قيل : لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم ، لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي ، لأن قسم الله سبحانه قديم ، ولا لكون محذوف هو حال من والليل والنجم ، لأن الحال والاستقبال متنافيان ، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال ، اهـ.

والصحيح انه لا يصح التعليق بأقسام الإنشائي ، لأن القديم لا زمان له ، لا حال ولا غيره ، بل هو سابق على الزمان ، وأنه لا يمتنع التعليق بكائنا مع

ص: ١١١

١- في نسخه «كما جاءت»

بقاء إذا على الاستقبال ، بدليل صحه مجيء الحال المقدره باتفاق ، ك- «مررت برجل معه صقر صائدا به غدا» أي مقدر الصيد به غدا ، كذا يقدرون ، وأوضح منه أن يقال : مريدا به الصيد غدا ، كما فسر قمتم في (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) بأردتم.

Your browser does not support the audio tag.

مسأله - في ناصب إذا مذهبان ، أحدهما : أنه شرطها ، وهو قول المحققين ، فتكون بمنزله متى وحيثما وأيان ، وقول أبي البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد ، لأن إذا عند هؤلاء غير مضافه ، كما يقوله الجميع إذا جزمتم كقوله :

وإذا تصبك خصاصه فتحمل (1) [١٣٢]

والثاني : أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه ، وهو قول الأكثرين ، ويرد عليهم أمور :

أحدها : أن الشرط والجزاء عباره عن جملتين تربط بينهما الأداة ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحده ، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله.

والثاني : أنه ممتنع في قول زهير :

١٣٥- بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ***ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا

[ص ٢٨٨ و ٤٦٠ و ٤٧٦ و ٤٧٨ و ٥٥١ و ٦٧٨]

لأن الجواب محذوف ، وتقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه ، ولا يصح أن يقال :

ص: ١١٢

١- يروى قوله «فتحمل» بالحاء المهملة ، وبالجميم.

لا أسبق شيئا وقت مجيئه ، لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه ، وهذا لازم لهم أيضا إن أجابوا بأنها غير شرطيه وأنها معموله لما قبلها وهو سابق ، وأما على القول الأول فهي شرطيه محذوفه الجواب وعاملها إما خبر كان أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدث

والثالث : أنه يلزمهم في نحو «إذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا» أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين ، وذلك باطل عقلا ؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين ، وقصدا ؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم.

فإن قلت : فما ناصب اليوم على القول الأول؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان؟

قلنا : لم يتضادا كما في الوجه السابق ، وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو «آتيك يوم الجمعة سحر» ؛ وليس بدلا ؛ لجواز «سير عليه يوم الجمعة سحر» برفع الأول ونصب الثاني ، ونص عليه سيبويه ، وأنشد للفرزدق :

١٣٦- متى تردن يوما سفار تجد بها***أديهم يرمى المستجيز المعورا

فيوما يمتنع أن يكون بدلا من متى ؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط ، ولهذا يمتنع في اليوم في المثال أن يكون بدلا من إذا ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد ؛ لثلا ينفصل ترد من معموله وهو سفار بالأجنبي ؛ فتعين أنه ظرف ثان لترد.

Your browser does not support the audio tag.

والرابع : أن الجواب ورد مقرونا بإذا الفجائية نحو (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) وبالحرف الناسخ نحو «إذا جئتنى اليوم فإني أكرمك» وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وورد أيضا والصالح فيه للعمل

ص: ١١٣

صفه كقوله تعالى (فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكِ يَوْمِئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ) ولا تعمل الصفه فيما قبل الموصوف ، وتخريج بعضهم هذه الآيه

على أن إذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف إذا وجوز زياده الفاء في خبر المبتدأ؛ لأن عسر اليوم ليس مسيباً عن النقر، والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسير، أي عسر الأمر، وأما قول أبي البقاء إنه يكون مدلولاً عليه بذلك فإنه إشاره إلى النقر فمردود؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع، وأما نحو «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» فمؤول على إقامه السبب مقام المسبب؛ لاشتغال المسبب، أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

قال أبو حيان: ورد مقروناً بما النافية نحو (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ) الآية، وما النافية لها الصدر، انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لاقرن بالفاء، مثل (وَإِنْ يَسْتَعْجِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ) وإنما الجواب محذوف، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة.

وقول بعضهم إنه جواب على إضمار الفاء مثل (إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ) مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضروره، كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها [٨١]

والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب، وللوالدين: متعلق بها، لا خبر، والجواب محذوف، أي فليوص.

Your browser does not support the audio tag.

وقول ابن الحاجب «إِنَّ إِذَا هَذِهِ غَيْرِ شَرْطِيهِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، وَإِنْ عَامَلَهَا مَا بَعْدَ مَا النَّافِيَةِ كَمَا عَمِلَ مَا بَعْدَ لَا فِي يَوْمٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (يَوْمَ يَرَوْنَ

ص: ١١٤

الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) وَإِنْ ذَلِكَ مِنَ التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ» مردود بثلاثة أمور:

أحدها: أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله:

١٣٧- *ونحن عن فضلك ما استغنيا*

[ص ٢٦٩ و ٣١٧ و ٥٣٩ و ٦٩٤]

والثاني: أن ما لا تقاس على لا؛ فإن مالها الصِّدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في لا؛ فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو «إِنْ لَا تَقُمْ أَقِمِ» و«جاء بلا زاد» وقوله:

١٣٨- أَلَا إِنَّ قِرطاً عَلَى آلِهِ**أَلَا إِنِّي كَيْدُهُ لَا أَكِيدُ

وقيل: إن وقعت لا في جواب (١) القسم فلها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا..

فلا ، وهذا هو الصحيح ، وعليه اعتمد سيبويه ؛ إذ جعل انتصاب «حبّ العراق» في قوله :

١٣٩- آليت حبّ العراق الدّهر أطعمه ***[والحبّ يأكله في القرية السّوس]

[ص ٢٤٥ و ٥٩٠ و ٦٠٠]

على التوسع وإسقاط الخافض وهو على ، ولم يجعله من باب «زيدا ضربته» لأن التقدير لا أطعمه ، ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا.

والثالث : أن «لا» في الآية حرف ناسخ مثله في نحو «لا رجل» والحرف

ص: ١١٥

١- في نسخه «إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر».

الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ، ولو لم يكن نافيا ، لا يجوز «زيدا إني أضرب» فكيف وهو حرف نفى؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذى بعده مصدر ، وهم يطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله ، وإنما العامل محذوف ، أى اذكر يوم ، أو يعذبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيان على الأ- كثيرين أن يورد عليهم قوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُبَيِّنُ لَكُمْ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ مُمَزَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) فيقال : لا- يصح لجديد أن يعمل فى إذا ؛ لأن إنّ ولام الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصّيدر ، وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضا أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد ، أى إذا مزقتم تجددون ؛ لأن الحرف الناسخ لا- يكون فى أول الجواب إلا- وهو مقرون بالفاء ، نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) وأما (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) فالجمله جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط ، بدليل (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) الآية ، ولا يسوغ أن يقال : قدرها خاليه من معنى الشرط ، فتستغنى عن جواب ، وتكون معموله لما قبلها وهو (قَالَ) أو (نَدُلُّكُمْ) أو (يُبَيِّنُكُمْ) لأن هذه الأفعال لم تقع فى ذلك الوقت.

ومثاله قوله تعالى (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) وقوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) فإذا فىهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولو كانت شرطيه والجمله الاسميه جوابا لاقرنت بالفاء مثل (وَإِنْ يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهَوَّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) وقول بعضهم «إنه على إضمار الفاء» تقدم رده ، وقول آخر «إن الضمير توكيد لا مبتدأ ، وإن ما بعده الجواب» ظاهر التعسف ، وقول آخر «إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجمله بعدها» تكلف من غير ضروره.

.Your browser does not support the audio tag

ومن ذلك إذا التى بعد القسم نحو (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) إذ لو كانت شرطيه كان ما قبلها جوابا فى المعنى كما فى قولك «آتيك إذا أتيتنى» فىكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت.

وهذا ممتنع ؛ لوجهين :

أحدهما : أن القسم الإنشائى لا يقبل التعليق ؛ لأن الإنشاء إيقاع ، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه ، فأما «إن جاءنى فوالله لأكرمته» فالجواب فى المعنى فعل الإي-كرام ؛ لأنه المسبب عن الشرط ، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا ، لأن جواب والليل ثابت دائما ،

ص: ١١٧

وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء ؛ فلا يمكن تسبيهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط.

والثانى : أن الجواب خبرى ، فلا يدل عليه الإنشاء ، لتباين حقيقتهما.

«أيمن»

المختص بالقسم ، اسم لا- حرف ، خلافا للزجاج والرمانى ، مفرد مشتق من اليمن [وهو البركه] وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافا

للكوفيين ، ويرده جواز كسر همزته ، وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك فى الجمع من نحو أفلس وأكلب ، وقول نصيب :

١٤٠- فقال فريق القوم لَمَا نشدتهم : ***نعم ، وفريق : ليمن الله ما ندرى

فحذف ألفها فى الدرّج ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى : خلافا لابن درستويه فى إجازة جرّه بحرف القسم ، ولابن مالك فى جواز إضافته إلى الكعبه ولكاف الضمير ، وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ ، أى قسمى أيمن الله.

حرف جر لأربعة عشر معنى :

أولها : الإلصاق ، قيل : وهو معنى لا يفارقها ، فلهذا اقتصر عليه سيبويه ، ثم الإلصاق حقيقى كـ - «أمسكت بزيد» إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه ، ولو قلت «أمسكته» احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف ، ومجازى نحو «مررت بزيد» أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد ، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد ،

بدليل (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصَيِّبِينَ) وأقول : إن كلا- من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور ك- «أمسكت بزید ، وصعدت على السطح» فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز ك- «مررت بزید» فى تأويل الجماعه ، وكقوله :

١٤١- تشب لمقرورين يصطليانها***وبات على النار الندى والمحلوق

[ص ١٦٣]

فإذا استوى التقديران فى المجازيه ، فالأكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه ، ك- «مررت بزید ، ومررت عليه» وإن كان قد جاء كما فى (لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ) (يَمُرُّونَ عَلَيْهَا).

١٤٢- ولقد أمر على اللثيم يسبنى***[مضيت ثمه قلت : لا يعينى][ص ٤٢٩ و ٤٤٥]

إلا أن «مررت به» أكثر ، فكان أولى بتقديره أصلا ، ويتخرج على هذا الخلاف خلاف فى المقدر فى قوله :

١٤٣- تمرّون الدّيار ولم تعوجوا***[كلامكم على إذا حرام][ص ٤٧٣]

أهو الباء أم على؟

Your browser does not support the audio tag

الثانى : التعديه ، وتسمى باء النقل أيضا ، وهى المعاقبه للهمزه فى تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر ، تقول فى ذهب زيد : ذهب بزید ، وأذهبته ، ومنه (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) وقرئ (أذهب الله نورهم) وهى بمعنى القراءه المشهوره ، وقول المبرد والسهيلى «إن بين التعديتين فرقا ، وإنك إذا قلت ذهب بزید كنت مصاحبا له فى الذهاب» مردود بالآيه ، وأما

ص: ١١٩

قوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق.

ولأين الهمزه والباء متعاقبتان لم يجرز أقمت بزید ، وأما (تَثَبَّتْ بِالذُّهْنِ) فيمن ضم أوله وكسر ثالثه ، فخرج على زياده الباء ، أو على أنها للمصاحبه ؛ فالظرف حال من الفاعل ، أى مصاحبه للدهن ، أو المفعول ، أى تثبت الثمر مصاحبا للدهن ، أو أن أنبت يأتى بمعنى نبت كقول زهير :

١٤٤- رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم***قطينا لها حتى إذا أنبت البقل

ومن وردوها مع المتعدى قوله تعالى : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) وصككت الحجر بالحجر ، والأصل دفع بعض الناس بعضا ، وصكك الحجر بالحجر.

الثالث : الاستعانه ، وهى الداخلة على آله الفعل ، نحو « كتبت بالقلم » و « نجرت بالقدوم » قيل : ومنه [باء] البسمله ؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع : السببيه ، نحو (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ) (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ) ومنه : لقيت يزيد الأسد ، أى بسبب لقائى إياه ، وقوله :

١٤٥- قد سقيت آباهم بالنار***[والنار قد تشفى من الأوار]

أى أنها بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يخلى بينها وبين الماء.

الخامس : المصاحبه ، نحو (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) أى معه (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ) الآية.

ص: ١٢٠

وقد اختلف في الباء من قوله تعالى : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) فقيل : للمصاحبه ، والحمد مضاف إلى المفعول ، أى فسيحه حامدا له ، أى نزهه عما لا يليق به ، وأثبت له ما يليق به ، وقيل : للاستعانه ، والحمد مضاف إلى الفاعل ، أى سبّحه بما حمد به نفسه ؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود ، ألا ترى أن تسييح المعتزله افتضى تعطيل كثير من الصفات.

واختلف في «سبحانك اللهم وبحمدك» فقيل : جمله واحده على أن الواو زائده ، وقيل : جملتان على أنها عاطفه ، ومتعلق الباء محذوف ، أى وبحمدك سبّحتك ، وقال الخطّابي : المعنى وبمعونتك التى هى نعمه توجب على حمدك سبّحتك ، لا بحولى وقوتى ، يريد أنه مما أقيم فيه المسبّب مقام السبب ، وقال ابن السجّرى فى (فتشحيون بحمده) : هو كقولك «أجته بالتليه» أى فتحيونه بالثناء ؛ إذ الحمد الثناء ، أو الباء للمصاحبه متعلقه بحال محذوفه ، أى معلنين بحمده ، والوجهان فى (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ).

Your browser does not support the audio tag

والسادس : الظرفيه نحو (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ) (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ)

والسابع : البدل ، كقول الحماسى :

١٤٦- فليت لى بهم قوما إذا ركبوا**شئوا الإغاره فرسانا وركبانا (١)

وانتصاب «الإغاره» على أنه مفعول لأجله.

والثامن : المقابله ، وهى الداخلة على الأعواض ، نحو «اشتريته بألف» و «كافأت إحسانه بضعف» وقولهم «هذا بذاك» ومنه (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) وإنما لم نقدرها باء السببيه كما قالت المعتزله وكما قال

ص: ١٢١

١- انظر الشاهد رقم ٢٠

الجميع فى «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآيه ، لاختلاف محملى الباءين جمعا بين الأدله.

والتاسع : المجاوزه كعن ، فقيل : تختص بالسؤال ، نحو (فَسئَلْ بِهِ خَبِيرًا) بدليل (يَسئَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ) وقيل : لا تختص به ، بدليل قوله تعالى : (يَشِيعى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ) (وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ) وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها فى «شقتت السّينام بالشّفرفه» على أن الغمام جعل كالأله التى يشق بها ، قال : ونظيره (السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ) وتأول البصريون (فسئل به خبير) على أن الباء للسببيه ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلا ، وفيه بعد ، لأنه لا يقتضى قولك «سألت بسببه» أن المجرور هو المسئول عنه.

العاشر : الاستعلاء ، نحو (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنْطَارٍ) الآيه ، بدليل (هَلْ آمَنَكُم عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمَّتْكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ) ونحو (وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ) بدليل (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ) وقد مضى البحث فيه ، وقوله :

١٤٧- *أَرَبَّ يَبُولُ الثَّعْلِبَانِ بِرَأْسِهِ؟*

بدليل تمامه :

لقد هان من بالثعالب

Your browser does not support the audio tag

الحادى عشر : التبعيض ، أثبت ذلك الأصمعيّ والفارسيّ والقتيبيّ وابن مالك ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) وقوله :

ص : ١٢٢

١٤٨- شربن بماء البحر ثم ترفعت ***متى ليجج خضر لهن نثيج

[ص ١١١ و ٣٣٥]

وقوله :

١٤٩- [فلثمت فاما آخذنا بقرونها] ***شرب التزيف ببرد ماء الحشرج

قيل : ومنه (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) والظاهر أن الباء فيهن للالصاق ، وقيل : هى فى آيه الوضوء للاستعانه ، وإن فى الكلام حذفاً وقلبا ؛ فإن «مسح» يتعدى إلى المزال عنه بنفسه ، وإلى المزيل بالباء ؛ فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء ، ونظيره بيت الكتاب :

١٥٠- كنواح ريش حمامه نجدية ***ومسحت باللتين عصف الإئمد

يقول : إن لثاتك تضرب إلى سمره ، فكأنك مسحها بمسحوق الإئمد ؛ فقلب معمولى مسح ، وقيل فى شربن : إنه ضمن معنى روين ، ويصح ذلك فى (يَشْرَبُ بِهَا) ونحوه ، وقال الزمخشري فى (يَشْرَبُ بِهَا) : المعنى يشرب بها الخمر كما تقول «شربت الماء بالعدل».

الثانى عشر : القسم ، وهو أصل أحرفه ؛ ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل

معه نحو «أقسم بالله لتفعلن» ودخولها على الضمير نحو «بك لأفعلن» واستعمالها فى القسم الاستعطافى نحو «بالله هل قام زيد» أى أسألك بالله مستحلفا.

الثالث عشر : الغايه ، نحو (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي) أى إِلَيَّ ، وقيل : ضمن أحسن معنى لطف.

الرابع عشر : التوكيد وهى الزائده ، وزيادتها فى ستة مواضع.

أحدها : الفاعل ، وزيادتها فيه : واجبه ، وغالبه ، وضروره.

ص: ١٢٣

فالواجبه في نحو «أحسن يزيد» في قول الجمهور: إن الأصل أحسن زيد بمعنى ذا حسن، ثم غيرت صيغته الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ، وأما إذا قيل بأنه أمر لفظاً ومعنى وإن فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء معديته مثلها في «امرر يزيد».

Your browser does not support the audio tag

والغالبه في فاعل كفى، نحو (كفى بالله شهيداً) وقال الزجاج: دخلت لتضمن كفى معنى اكتف، وهو من الحسن بمكان، ويصححه قولهم «أتقى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه» أي لیتق وليفعل، بدليل جزم «يشب» ويوجه قولهم «كفى بهند» بترك التاء، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب، بدليل (وما نسقط من ورقه وما تخرج من ثمره) فإن عورض بقولك «أحسن بهند» فالتاء لا تلحق صيغ الأمر، وإن كان معناها الخبر، وقال ابن السراج: الفاعل ضمير الاكتفاء، وصححه قوله موقوفه على جواز تعلق الجار بضمير المصدر، وهو قول الفارسي والرماني، أجازا «مروري يزيد حسن وهو بعمره قبيح» وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً، قالوا: ومن مجيء فاعل كفى هذه مجرداً عن الباء قول سحيم:

١٥١- [عميره ودع إن تجهزت غازياً] ***كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

ووجه ذلك - على ما اخترناه - أنه لم يستعمل كفى [هنا] بمعنى اكتف.

ولا تزداد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزاء وأغنى، ولا التي بمعنى وقى، والأولى متعدية لواحد كقوله:

١٥٢- قليل منك يكفيني، ولكن ***قليلك لا يقال له قليل [ص ٤٧٥]

والثانية متعدية لاثنتين كقوله تعالى: (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ)

ص: ١٢٤

(فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد، قال:

١٥٣- كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم ***ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

ولم أر من انتقد عليه ذلك؛ فهذا إما لسهوه عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء، وثعل: رهط الممدوح وهم بطن من طيء، وصرفه للضرورة إذ فيه العدل والعلمية كعمر، ودهر: مرفوع عند ابن جني بتقدير: وليفخر دهر، وأهل: صفه له بمعنى مستحق، واللام متعلقة بأهل،

Your browser does not support the audio tag

وجوز ابن السجري في دهر ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي يفتخر بك، وضح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بأهل، والثاني كونه معطوفاً على فاعل كفى، أي أنهم فخرُوا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضاره أيامه، وهذا وجه لا حذف فيه، والثالث أن تجر بعد أن ترفع فخراً، على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقه بفخر، لا زائده، وحينئذ تجر الدهر

بالعطف ، وتقدر أهلا خيرا لهو محذوفا ، وزعم المعرى أن الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا ، أى وكفى دهرها هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله ، ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه أنه عطف على المفعول المتقدم ، وهو ثعلا ، والفاعل المتأخر وهو «أنك منهم» منصوبا ومرفوعا وهما دهرها وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها ، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلاله المعنى ، وزعم الرّبعى أن النصب بالعطف على اسم أن وأن «أهل» عطف على خبرها ، ولا- معنى للبيت على تقديره.

والضروره كقوله :

ص: ١٢٥

١٥٤- ألم يأتيك والأنباء تنمى ***بما لاقت لبون بنى زياد [ص ٣٨٧]

وقوله :

١٥٥- مهما لى الليله مهما ليه ***أودى بنعلّى وسرباليه [ص ٣٣٢]

وقال ابن الضائع فى الأول : إن الباء متعلقه بتنمى ، وإن فاعل يأتى مضمّر ، فالمسأله من باب الإعمال.

وقال ابن الحاجب فى الثانى : الباء معدّيه كما تقول «ذهب بنعلّى» ولم يتعرض لشرح الفاعل ، وعلام يعود إذا قدر ضميرا فى «أودى»؟ ويصح أن يكون التقدير : أودى هو ، أى مود ، أى ذهب ذاهب ، كما جاء فى الحديث «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أى ولا يشرب هو ، أى الشارب ؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزانى.

Your browser does not support the audio tag

والثانى مما تزداد فيه الباء : المفعول ، نحو (ولا- تُلَقُّوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (وَهَزَى إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ) (فَلَيْمِ دُ بَسَبَ إِلَى السَّمَاءِ) (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ) (فَطَلِقَ مَسِيحاً بِالسُّوقِ) أى يمسح السوق مسحا ، ويجوز أن يكون صفة : أى مسحا واقعا بالسوق ، وقوله :

١٥٦- [نحن بنوضبه أصحاب الفلج] ***نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

الشاهد فى الثانى ، فأما الأولى فللاستعانه ، وقوله :

[هنّ الحرائر لاربات أحمره] ***سود المحاجر لا يقرآن بالسور [٣٢]

وقيل : ضمن تلقوا معنى تفضوا ، ويريد معنى يهّم ، ونرجو معنى نطمع ،

ص: ١٢٦

ويقرأن معنى يرقين ويتبركن ، وأنه يقال «قرأت بالسوره» على هذا المعنى ، ولا يقال «قرأت بكتابك» لفوات معنى التبرك فيه ، قاله السهيلي ، وقيل : المراد لا- تلقوا أنفسكم إلى التهلكه بأيديكم ، فحذف المفعول به ، والباء للآله كما في قولك «كتبت بالقلم» أو المراد بسبب أيديكم ، كما يقال : لا تفسد أمرك برأيك.

وكثر زيادتها في مفعول «عرفت» ونحوه ، وقلت في مفعول ما يتعدى إلى اثنين كقوله :

١٥٧- تبت فؤادك في المنام خريده***تسقى الضجيع ببارد بسام

وقد زيدت في مفعول كفى المتعديه لواحد ، ومنه الحديث «كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع».

وقوله :

١٥٨- فكفى بنا فضلا على من غيرنا***حبّ النبي محمّد إيانا (١) [ص ٣٢٨ و ٣٢٩]

وقيل : إنها هي في البيت زائده في الفاعل ، وحب : بدل اشتمال على المحل ، وقال المتنبي

١٥٩- كفى بحسبي نحولا أنني رجل***لولا مخاطبتي إياك لم ترني [ص ٦٦٧]

والثالث : المبتدأ ، وذلك في قولهم «بحسبك درهم» و «خرجت فإذا بزيد» و «كيف بك إذا كان كذا» ومنه عند سيويه (بأيكم المفتون) وقال أبو

ص: ١٢٧

١- الروايه برفع (غيرنا) وهو خبر مبتدأ محذوف ، والجمله صله من ، والتقدير : الذي هو غيرنا.

الحسن بأیکم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ، ثم اختلف ، فقیل : المفتون مصدر بمعنی الفتنة ، وقیل : الباء ظرفیه ، أى فى أى طائفه منكم المفتون .

تنبيه - من الغریب أنها زیدت فیما أصله المبتدأ وهو اسم لیس ، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءه بعضهم (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا) بنصب البر ، وقوله :

١٦٠- أليس عجيباً بأنّ الفتى *** يصاب ببعض الذى فى يديه

Your browser does not support the audio tag

والرابع : الخبر ، وهو ضربان : غير موجب فينقاس نحو «ليس زيد بقائم» (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ) وقولهم «لا خير بخير بعده النار» إذا لم تحمل على الظرفيه ، وموجب فيتوقف على السماع ، وهو قول الأَخْفَش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) وقول الحماسى :

١٦١- [فلا تطمع ، أبيت اللعن ، فيها] *** ومنعكها بشىء يستطاع

والأولى تعليق (بِمِثْلِهَا) باستقرار محذوف هو الخبر ، وبشىء بمنعكها والمعنى ومنعكها بشىء ما يستطاع ، وقال ابن مالك فى «بحسبك زيد» إن زيدا مبتدأ مؤخر ، لأنه معرفه وحسب نكره .

والخامس : الحال المنفى عاملها ، كقوله :

١٦٢- فما رجعت بخائبه ركاب *** حكيم بن المسيب منتهاها

وقوله :

١٦٣- [كائن دعيت إلى بأساء داهمه] *** فما انبعث بمزود ولا وكل

ذكر ذلك ابن مالك ، وخالفه أبو حيان ، وخزج البيتين على أن التقدير بحاجه خائبه ، وبشخص مزود أى مذعور ، ويريد بالمزود نفسه ، على حد

ص : ١٢٨

قولهم «رأيت منه أسدا» وهذا التخریج ظاهر فى البيت الأول دون الثانى ؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغه لم ينتف أصلها ؛ ولهذا قيل فى (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) إن فعلا ليس للمبالغه بل للنسب كقوله :

١٦٤- [وليس بذى رمح فيطعننى به] *** وليس بذى سيف وليس بتبال

أى وما ربك بذى ظلم ؛ لأن الله لا يظلم الناس شيئا ، ولا يقال لقيت منه أسدا أو بحرا أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغه فى

Your browser does not support the audio tag

والسادس : التوكيد بالنفس والعين ، وجعل منه بعضهم قوله تعالى (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) وفيه نظر ؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولا بالمنفصل نحو «قمتم أنتم أنفسكم» ولأن التوكيد هنا ضائع ؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن ، بخلاف قولك «زارني الخليفة نفسه» وإنما ذكر الأنفس هنا لزياده البعث على التربص ؛ لإشعاره بما يستنكف منه من طموح أنفسهن إلى الرجال.

تنبيه - مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ ، كما قيل في (وَلَأَصْلِبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) : إن «في» ليست بمعنى على ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم شربن في قوله: *شربن بماء البحر* [١٤٨] معنى روين ، وأحسن في (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي) معنى لطف ، وإما على شذوذ

ص: ١٢٩

إنابه كلمه عن أخرى ، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند [أكثر] الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا- يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً.

«بجل»

على وجهين : حرف بمعنى نعم ، واسم ، وهى على وجهين : اسم فعل بمعنى يكفى ، واسم مرادف لحسب ، ويقال على الأول «بجلنى» وهو نادر ، وعلى الثانى «بجلى» قال :

١٦٥- [ألا إننى أشربت أسود حالكا] ***ألا بجلى من ذا الشراب ألا بجلى

«بل»

حرف إضراب ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِداً سُبْحَانَهُ ، بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ) أى بل هم عباد ، ونحو (أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ) وإما الانتقال من غرض إلى آخر ، ووهم ابن مالك إذ زعم فى شرح كافيته أنها لا تقع فى التنزيل إلا على هذا الوجه ، ومثاله (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) ونحو (وَلَمَدَيْنَا كِتَابًا يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ، يَلِّ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرِهِ) وهى فى ذلك كله حرف ابتداء ، لا- عاطفه ، على الصحيح ومن دخولها على الجملة قوله :

١٦٦- بل بلد ملء الفجاج قتمه ***[لا يشتري كئانه وجهرمه]

إذ التقدير بل ربّ بلد موصوف بهذا الوصف قطعته ، ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جاره

وإن تلاها مفرد فهي عاطفه ، ثم إن تقدّمها أمر أو إيجاب «كأضرب زيدا بل عمرا ، وقام زيد بل عمرو» فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ؛ فلا يحكم عليه بشيء ، وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدّمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته ، وجعل ضده لما بعده ، نحو «ما قام زيد بل عمرو ، ولا يقم زيد بل عمرو»

.Your browser does not support the audio tag

وأجاز المبرد وعبد الوارث

ص: ١٣٠

أن تكون ناقله معنى النفي والنهي إلى ما بعدها وعلى قولهما فيصح «ما زيد قائما بل قاعدا ، وبل قاعد» ويختلف المعنى ، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ، قال هشام : محال «ضربت زيدا بل إياك» اه. ومنعهم ذلك مع سعه روايتهم دليل على قلته.

وتزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، كقوله :

١٦٧- وجهك البدر ، لا ، بل الشمس لو لم *** يقض للشمس كسفه أو أفول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي ، وليس بشيء ، لقوله :

١٦٨- وما هجرتك ، لا ، بل زادني شغفا*** هجر وبعد تراخي لا إلى أجل

«بلى»

حرف جواب أصلى الألف ، وقال جماعه : الأصل بل ، والألف زائده ، وبعض هؤلاء يقول : إنها للتأنيث ؛ بدليل إمالتها. وتختص بالنفي ، وتفيد إبطاله. سواء كان مجردا نحو (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قُل بلى وربّي) أم مقرونا بالاستفهام ، حقيقيا كان نحو «أليس زيد بقائم» فتقول : بلى ، أو تويحييا نحو (أم يحسبون أننا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى) (أيحسب الإنسان أن لن نجتمع عظامه بلى) أو تقريريا نحو (ألم يأتكم نذير قالوا بلى) (ألست برّبكم قالوا بلى) أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في ردّه ببلى ، ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا نعم لكفروا ، ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب ولذلك قال جماعه من الفقهاء : لو قال «أليس لي عليك ألف» فقال «بلى» لزمته ، ولو قال «نعم» لم تلزمه ، وقال آخرون : تلزمه فيهما ، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغه ، ونازع السهيلي وغيره في المحكى عن ابن عباس وغيره في الآيه مستمسكين بأن

ص: ١٣١

الاستفهام التقريرى خير موجب ، ولذلك امتنع سيويه من جعل أم متصله فى قوله تعالى (أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ) لأنها لا تقع بعد الإيجاب ، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعمة بعد الإيجاب تصديق [له] ، انتهى.

ويشكل عليهم أن بلى لا يجاب بها [عن] الإيجاب ، وذلك متفق عليه ، ولكن وقع فى كتب الحديث ما يقتضى أنها يجاب بها الاستفهام [المجرد] ؛ فى صحيح البخارى فى كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟» قالوا : بلى ، وفى صحيح مسلم فى كتاب الهبة «أيسرك أن يكونوا لك فى البر سواء؟» قال : بلى ، قال «فلا إذن» وفيه أيضا أنه قال «أنت الذى لقيتنى بمكة؟» فقال له المجيب : بلى ، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك ؛ لأنه قليل فلا يخرج عليه التنزيل.

واعلم أن تسميه الاستفهام فى الآيه تقريراً عبارته جماعه ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفى كما مرّ فى صدر الكتاب ، وفى الموضوع بحث أوسع من هذا فى باب النون.

﴿بَيِّنَاتٌ﴾

صوت

Your browser does not support the audio tag

ويقال : ميد ، بالميم ، وهو اسم ملازم للإضافه إلى أنّ وصلتها ، وله معنيان :

أحدهما : غير ، إلا- أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً ، بل منصوباً ، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلاً ، وإنما يستثنى به فى الانقطاع خاصه ، ومنه الحديث «نحن الآخرون السابقون ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا» وفى مسند الشافعى رضى الله عنهم «بائد أنهم» وفى الصحاح «بيد بمعنى غير ، يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل» اه ، وفى المحكم أن هذا المثل حكاه ابن السكيت ، وأن بعضهم فسرها فيه بمعنى على ، وأن تفسيرها بغير أعلى.

ص: ١٣٢

والثانى : أن تكون بمعنى من أجل ، ومنه الحديث «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنّى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر» وقال ابن مالك وغيره : إنها هنا بمعنى غير ، على حد قوله :

١٦٩- ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم *** بهنّ فلول من قراع الكتائب

وأنشأ أبو عبيده على مجيئها بمعنى من أجل قوله :

١٧٠- عمدا فعلت ذاك بيد أنّى *** أخاف إن هلكت أن ترئى

وقوله ترئى : من الرنين ، وهو الصوت

على ثلاثه أوجه : اسم لدع ، ومصدر بمعنى الترك ، واسم مرادف لكيف ، وما بعدها منصوب على الأول ، ومخفوض على الثانى ، ومرفوع على الثالث ، وفتحها بناء على الأول والثالث ، وإعراب على الثانى ، وقد روى بالأوجه الثلاثه قوله يصف السيوف :

١٧١- تذر الجماجم ضاحيا هاماتها***بله الأكف كأنها لم تخلق

وإنكار أبى على أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبى الحسن وقطرب له ، وإذا قيل «بله الزيدىن ، أو المسلمىن ، أو أحمد ، أو الهندات» احتملت المصدريه واسم الفعل.

ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير ألم السجده : يقول الله تعالى «أعددت لعبادى الصالحىن ما لا عىن رأأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ذخرأ من بله ما اطلعتم علىه» (١).

ص: ١٣٣

١- انظر صحيح البخارى (٦ / ١١٦ السلطانيه) ثم انظر فتح البارى (٨ / ٣٩٦ بولاق)

واستعملت معربه مجروره بمن خارجه عن المعانى الثلاثه ، وفَسِّرَها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى من يعدّها فى ألفاظ الاستثناء.

حرف التاء

التاء المفردة

محرکه فى أوائل الأسماء ، ومحرکه فى أواخرها ، ومحرکه فى أواخر الأفعال ، ومسکنه فى أواخرها.

فالمحرکه فى أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم ، وتختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا «تربّى» و «تربّ الكعبه» و «تألّرحمن» قال الزمخشري ق)

فى (وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زياده معنى التعجب ، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره ، ه

والمحرّكه فى أواخرها حرف خطاب نحو أنت وأنت.

والمحرکه فى أواخر الأفعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت ، ووهم ابن خروف فقال فى قولهم فى النسب «كنتى» : إن التاء هنا علامه كالواو فى «أكلونى البراغيث» ولم يثبت فى كلامهم أن هذه التاء تكون علامه.

Your browser does not support the audio tag

ومن غريب أمر التاء الاسميه أنها جردب عن الخطاب ، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد فى «أرأيتكما» و «أرأيتكم» و «أرأيتك» و «أرأيتك» و «أرأيتكنّ» إذ لو قالوا «أرأيتما كما» جمعوا بين خطابين ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما فى «يا غلامكم» فلم يقولوه كما قالوا «يا غلامنا» و «يا غلامهم» - مع أن الغلام طار عليه الخطاب بسبب النداء ، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد ؛ فهذا أجدر ، وإنما جاز «وا غلامكيه» لأن المنسوب ليس بمخاطب فى الحقيقه ، ويأتى تمام القول فى «أرأيتك» فى حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

ص: ١٣٤

والتاء الساكنه فى أواخر الأفعال حرف وضع علامه للتأنيث كقامت ، وزعم الجلولى أنها اسم ، وهو خرق لإجماعهم ، وعليه فيأتى فى الظاهر بعدها أن يكون بدلا ، أو مبتدأ ، والجمله قبله خبر ، ويردّه أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه ، وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو «اللهم صلّ عليه الرءوف الرحيم» قليل ، وأن تقدّم الخبر الواقع جملة قليل أيضا ، كقوله :

١٧٢- إلى ملك ما أمّه من محارب *** أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره

وربما وصلت هذه التاء بتم وربّ ، والأكثر تحريكها معها بالفتح.

ويقال فيها: فَمَ ، كقولهم في جدث: جدف - حرف عطف يقتضى ثلاثه أمور: التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهله ، وفي كل منها خلاف.

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف ، وذلك بأن تقع زائده ؛ فلا تكون عاطفه البته ، وحملوا على ذلك قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ) وقول زهير:

١٧٣- أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى ***فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

وخرجت الآيه على تقدير الجواب ، والبيت على زياده الفاء.

Your browser does not support the audio tag

وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه ، تمسكا بقوله تعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) (وَيَدَأُ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِنْ طِينٍ ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ، ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوْحِهِ)

ص: ١٣٥

(ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ، ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) وقول الشاعر:

١٧٤- إن من ساد ثم ساد أبوه ***ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

والجواب عن الآيه الأولى من خمسه أوجه:

أحدها: أن العطف على محذوف ، أى من نفس واحده ، أنشأها ، ثم جعل منها زوجها.

الثانى: أن العطف على (واحدة) على تويلها بالفعل ، أى من نفس توحدت ، ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذريه أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذّرّ ، ثم خلقت حواء من قصيراه.

الرابع: أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العاده بمثله جىء بشم إيذانا بترتبه وتراخيه فى الإعجاب وظهور القدره ، لا- لترتيب الزمان وتراخيه.

الخامس: أن «ثم» لترتيب الإخبار لا- لترتيب الحكم ، وأنه يقال «بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب» أى ثم

أخبرك أن الذي صنعه أمس أعجب.

والأجوبه السابقه أنفع من هذا الجواب ، لأنها تصحح الترتيب والمهله ، وهذا يصحح الترتيب فقط ؛ إذ لا تراخى بين الإخبارين ، ولكن الجواب الأخير أعم ؛ لأنه يصح أن يجاب به عن الآيه الأخيره والبيت.

وقد أجيب عن الآيه الثانيه أيضا بأنّ (سَوَاءَ) عطف على الجملة الأولى ، لا الثانيه.

ص: ١٣٦

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب ، والأب من قبل الأبن ، كما قال ابن الرومي :

١٧٥- قالوا : أبو الصقر من شيان ، قلت لهم : ***كلا لعمرى ، ولكن منه شيان

وكم أب قد علا بابن ذرى حسب ***كما علت برسول الله عدنان

وأما المهملة فزعم الفراء أنها [قد] تتخلف ، بدليل قولك : «أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب» لأن ثم فى ذلك لترتيب الإخبار ، ولا- تراخى بين الإخبارين ، وجعل منه ابن مالك (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) الآيه ، وقد مر البحث فى ذلك ، والظاهر أنها واقعه موقع الفاء فى قوله :

١٧٦- كهزّ الزدينى تحت العجاج ***جرى فى الأنابيب ثم اضطرب

إذ الهزّ متى جرى فى أنابيب الرّمح يعقبه الاضطراب ، ولم يتراخ عنه.

Your browser does not support the audio tag

مسأله - أجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو ، فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط ، واستدلّ لهم بقراءة الحسن (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) بنصب (يُدْرِكُ) وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب ؛ فأجاز فى قوله صلى الله عليه (و آله و) سلّم : «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل منه» ثلاثه أوجه : الرفع بتقدير ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الروايه ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهى ، والنصب قال : بإعطاء ثم حكم واو الجمع ؛ فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووى رحمه الله أن المراد إعطاؤها حكمها فى إفاده معنى الجمع ، فقال : لا يجوز النصب ؛ لأنه يقتضى أن المنهى عنه الجمع بينهما ، دون أفراد أحدهما ، وهذا لم يقله أحد ، بل البول منهى عنه ، سواء أراد الاعتسال فيه أو منه أم لا ، انتهى. وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها

ص: ١٣٧

فى النصب ، لا- فى المعية أيضا ، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم ، لا المنطوق ، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته ، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشريّ فى (وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ) كون (تَكْتُمُوا) مجزوما ، وكونه منصوبا مع أن النصب معناه النهى عن الجمع.

تنبيه - قال الطبرى فى قوله تعالى (أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) : معناه أهنالك ، وليست ثم التى تأتى للعطف ، انتهى. وهذا وهم ، اشتبه عليه ثم المضمومه الثاء بالمفتوحاتها.

﴿ثُمَّ﴾

بالمفتوح - اسم يشار به إلى المكان البعيد ، نحو (وَأَرْزَلْنَاكُمْ الثَّمَّ الْمَآخِرِينَ) وهو ظرف لا يتصرف ؛ فلذلك غلّط من أعربه مفعولا

لرأيت في قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ) ولا يتقدمه حرف التنبيه [ولا يتأخر عنه كاف الخطاب].

حرف الجيم

«جِير»

بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف - حرف جواب بمعنى نعم ، لا- اسم بمعنى حقًا فتكون مصدرًا ، ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفًا ، وإلّا لأعربت ودخلت عليها أل ، ولم تؤكّد أجل بجير في قوله :

١٧٧- [وقلن على الفردوس أول مشرب]***أجل جير إن كانت أبيحت دعائره

ولا قبول بها «لا» في قوله :

١٧٨- إذا تقول لا ابنه العجير***تصدق ، لا إذا تقول جير

ص: ١٣٨

وأما قوله :

١٧٩- وقائله : أسيت ، فقلت : جير***أسى إننى من ذاك إنه

فخرج على وجهين ؛ أحدهما : أن الأصل جير إن ، بتأكيد جير بإن التي بمعنى نعم ، ثم حذفت همزه إن وخففت. الثاني : أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت ، فنونه تنوين الترتم ، وهو غير مختص بالاسم ، ووصل بنيه الوقف.

«جَلَلٌ»

حرف بمعنى نعم ، حكاة الزجاج في كتاب الشجره ، واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل.

فمن الأول قوله :

١٨٠- قومي هم قتلوا - أميم - أخى ***فإذا رميت يصيني سهمي

فلين عفوت لأعفون جلا***ولئن سطوت لأوهنن عظمي

ومن الثاني قول امرئ القيس وقد قتل أبوه :

١٨١- *ألا كل شيء سواه جليل*

ومن الثالث قولهم «فعلت كذا من جلك» وقال جميل :

١٨٢- رسم دار وقتت في طلله***كدت أفضى الحياه من جلله (١)

[ص ١٣٦]

فليل : أراد من أجله ، وقيل : أراد من عظمه في عيني.

ص: ١٣٩

١- يروى*كدت أفضى الغداه من جلله*

حرف الحاء المهملة

«حاشا»

على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون فعلا متعديا متصرفا ؛ تقول «حاشيته» بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : «أسامه أحبّ النَّاسِ إِلَيَّ» ما حاشى فاطمه ، ما : نافية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمه ، وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية ، وحاشا الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام ، فاستدلّ به على أنه قد يقال «قام القوم ما حاشا زيدا» كما قال :

١٨٣- رأيت النَّاسَ ما حاشا قريشا***فإنّا نحن أفضلهم فعلا

ويردّه أن فى معجم الطبرانى «ما حاشا فاطمه ولا غيرها» ودليل تصرفه قوله :

١٨٤- ولا أرى فاعلا فى النَّاسِ يشبهه***ولا أحاشى من الأقسام من أحد

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا التى يستثنى بها ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف.

الثانى : أن تكون تنزيهية ، نحو (حاشَ لِلَّهِ) وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ، ولا- يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى فى الآيه جانب يوسف المعصية لأجل الله ، ولا يتأتى هذا التأويل فى مثل (حاشَ لِلَّهِ ما هذا بَشْرًا) ه*

والصحيح أنها اسم مرداف للبراءه [من كذا] ؛ بدليل قراءه بعضهم (حاشا لله) بالتونين ، كما يقال «براءه لله من كذا» وعلى هذا فقراءه ابن مسعود رضى الله عنه (حاش الله) كمعاذ الله ليس جارا ومجرورا

ص: ١٤٠

كما وهم ابن عطية ، لأنها إنما تجر في الاستثناء ، ولتنوينها في القراءة الأخرى ، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة ، والجار لا يدخل على الجار ، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفيه ، وزعم بعضهم أنها اسم فعل ماض بمعنى أتبرأ(1) ، أو برئت ، وحامله على ذلك بناؤها ، ويرده إعرابها في بعض اللغات.

Your browser does not support the audio tag

الثالث : أن تكون للاستثناء ؛ فذهب سيويوه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزله إلا- ، لكنها تجرّ المستثنى ، وذهب الجرّمى والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جاريا وقليلًا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلّا ، وسمع «اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ» وقال :

١٨٥- حاشا أبا ثوبان ؛ إنّ به ***ضنا على الملحاه والشتم

ويروى أيضا «حاشا أبى» بالياء ، ويحتمل أن تكون روايه الألف على لغه من قال :

إنّ أباه وأبا أباه***[قد بلغا فى المجد غايتها][٥١]

وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها ، أو اسم فاعله ، أو البعض المفهوم من الاسم العام ، فإذا قيل «قام القوم حاشا زيدا» فالمعنى جانب هو - أى قيامهم ، أو القائم منهم ، أو بعضهم - زيدا.

«حتى»

حرف يأتى لأحد ثلاثه معان : انتهاء الغايه ، وهو الغالب ، والتعليل ، وبمعنى إلّا فى الاستثناء ، وهذا أقلها ، وقيل من يذكره .».

وتستعمل على ثلاثه أوجه :

ص : ١٤١

١- لعل الصواب «بمعنى تبرأت».

أحدها : أن تكون حرفا جاريا بمنزله إلى فى المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها فى ثلاثه أمور :

أحدها : أن لمخفوضها شرطين ، أحدهما عام ، وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا ، خلافا للكوفيين والمبرد ، فأما قوله :

١٨٦- أتت حتّاك تقصد كلّ فحجّ ***ترجى منك أنها لا تخيب

فضروره ، واختلف فى عله المنع ، فقيل : هى أنّ مجرورها لا- يكون إلا- بعضا مما قبلها أو كبعض منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ، ويردّه أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما فى البيت فلا يعود على ما تقدم ، وأنه قد يكون ضميرا غائبا عائدا

على ما تقدم غير الكل ، كقولك «زيد ضربت القوم حتّاه» وقيل : العله خشيه التباسها بالعاطفه ، ويرده أنها لو دخلت عليه لقبيل فى العاطفه «قاموا حتى أنت ، وأكرمتهم حتى إياك» بالفصل ؛ لأن الضمير لا يتصل إلّا بعامله ، وفى الخافضه «حتاك» بالوصل كما فى البيت ، وحينئذ فلا- التباس ، ونظيره أنهم يقولون فى توكيد الضمير المنصوب «رأيتك أنت» وفى البدل منه «رأيتك إِيّاك» فلم يحصل لبس ، وقيل : لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما فى إالى ، وهى فرع عن إالى ؛ فلا تحتمل ذلك ، والشرط الثانى خاص بالمسبوق بذى أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخرًا نحو «أكلت السِّمكه حتّى رأسها» أو ملاقيا لآخر جزء نحو (سِيّلامٌ هِىَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) ولا- يجوز سرت البارحه حتى ثلثها أو نصفها ، كذا قال المغاربه وغيرهم ، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري ، واعترض عليه بقوله :

ص: ١٤٢

١٨٧- عَيَّنَتْ لِيْلِهِ ؛ فَمَا زَلَتْ حَتَّى ***نَصْفَهَا رَاجِيَا ؛ فَعَدَتْ يُوُوسَا

وهذا ليس محلّ الاشتراط ؛ إذ لم يقل فما زلت فى تلك الليله حتى نصفها ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به.

Your browser does not support the audio tag.

الثانى : أنها إذا لم يكن معها قرينه تقتضى دخول ما بعدها كما فى قوله :

١٨٨- ألقى الصّحيفه كى يخفّف رحله ***والزّاد ، حتّى نعله ألقاها [ص ١٢٧ و ١٣٠]

أو عدم دخوله كما فى قوله :

١٨٩- سقى الحيا الأرض حتّى أمكن عزيت ***لهم ؛ فلا زال عنها الخير مجدودا

حمل على الدخول ، ويحكم فى مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول ، حملا على الغالب فى البابين ، هذا هو الصحيح فى البابين ، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا-خلاف فى وجوب دخول ما بعد حتى ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور ، وإنما الاتفاق فى حتى العاطفه ، لا الخافضه ، والفرق أن العاطفه بمعنى الواو.

والثالث : أن كلّا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر.

فما انفردت به «إلى» أنه يجوز «كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو» أى هو غايته ، كما جاء فى الحديث «أنا بك وإليك» و «سرت من البصره إلى الكوفه» ولا يجوز : حتى زيد ، وحتى عمرو ، وحتى الكوفه ، أما الأولان فلأنّ حتى موضوعه لإفاده تقضى الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغايه ، وإلى ليست كذلك وأما الثالث فلضعف حتى فى الغايه ؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغايه.

ومما انفردت به «حتى» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها

ص: ١٤٣

نحو «سرت حتى أدخلها» [وذلك] بتقدير حتى أن أدخلها ، وأن المضمرة والفعل فى تأويل مصدر مخفوض

بحتى ، ولا يجوز : سرت إلى أدخلها ، وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء ، وما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال ، وكذا العكس.

ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثه معان : مرادفه إلى نحو (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) ومرادفه كى التعليليه نحو (وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَزُدَّوَكُمْ) (هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفُسُوا) وقولك «أسلم حتى تدخل الجّه» ويحتملها (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغَى حَتَّى تَفِىءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) ومرادفه إلّا فى الاستثناء ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم «والله لا-أفعل إلّا أن تفعل» المعنى حتى أن تفعل ، وصرح به ابن هشام الخضراوى وابن مالك ، ونقله أبو البقاء عن

بعضهم فى (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا) والظاهر فى هذه الآيه [خلافه ، و] أن المراد معنى الغايه ، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك فى قوله :

١٩٠- ليس العطاء من الفضول سماحه***حتى تجود وما لديك قليل

وفى قوله :

١٩١- والله لا يذهب شيخى باطلا***حتى أبير مالكا وكاهلا

لأن ما بعدهما ليس غايه لما قبلهما ولا مسببا عنه ،

.Your browser does not support the audio tag

وجعل ابن هشام من ذلك الحديث «كَلَّ مولود يولد على الفطره حتى يكون أبواه هما اللدان يهودانه أو ينصرانه» إذ زمن الميلاد لا يتناول فتكون حتى فيه للغايه ، ولا كونه يولد على الفطره علقه اليهوديه والنصرانيه فتكون فيه للتعليل ، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفًا ، أى يولد على الفطره ويستمر على ذلك حتى يكون.

ص: ١٤٤

ولا- ينتصب الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب ، نحو (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) وإن كان بالنسبه إلى ما قبلها خاصه فالوجهان ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) الآيه ؛ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن فص ذلك علينا.

وكذلك لا- يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا- إذا كان حالا- ، ثم إن كانت حالته بالنسبه إلى زمن التكلم فالرفع واجب ، كقولك «سرت حتى أدخلها» إذا قلت ذلك وأنت فى حاله الدخول ، وإن كانت حالته ليست حقيقه - بل كانت محكيه - رفع ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكايه نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) قراءه نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثه شروط : أحدها أن يكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلنا ، والثانى أن يكون مسببا عما قبلها. فلا- يجوز «سرت حتى تطلع الشمس» ولا- «ما سرت حتى أدخلها ، وهل سرت حتى تدخلها» أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ، ويجوز «أيهم سار حتى يدخلها» و «متى سرت حتى تدخلها» لأن السير محقق ، وإنما الشك فى عين الفاعل وفى عين الزمان ،

.Your browser does not support the audio tag

وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداه النفى على الكلام بأسره ، لا على ما قبل حتى

خاصه ، ولو عرضت هذه المسأله بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفى مسلطاً على السبب خاصه ، وكل أحد يمنع ذلك ، والثالث أن يكون فضله ، فلا يصح فى نحو «سرى حتى أدخلها» لثلا يبقى المبتدأ بلا خبر ،

ولا فى نحو «كان سرى حتى أدخلها» إن قدرت كان ناقصه ، فإن قدرتها تامه أو قلت «سرى أمس

ص: ١٤٥

حتى أدخلها» جاز الرفع ، إلا إن علقت أمس بنفس السير ، لا باستقرار محذوف.

الثانى من أوجه حتى : أن تكون عاطفه بمنزله الواو ، إلا أن بينهما فرقا من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن لمعطوف حتى ثلاثه شروط ، أحدها أن يكون ظاهراً لا- مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الخضراوى ، ولم أقف عليه لغيره ، والثانى أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها ك- «قدم الحاج حتى المشاه» أو جزءاً من كل نحو «أكلت السمكه حتى رأسها» أو كجزء نحو أعجبتى الجاريه حتى حديثها ويمتنع أن تقول «حتى ولدها» والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز «ضربت الرجلين حتى أفضلهما» وإنما جاز *حتى نعله ألقاها [١٨٨]* لأن إلقاء الصحيفة والزاد فى معنى ألقى ما يثقله ، والثالث : أن يكون غايه لما قبلها إما فى زياده أو نقص ، فالأول نحو «مات الناس حتى الأنبياء» والثانى نحو «زارك الناس حتى الحجامون» وقد اجتمعا فى قوله :

١٩٢- قهرناكم حتى الكماه فأنتم ***تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

الفرق الثانى : أنها لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما قدمناه ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات ، هذا هو الصحيح ، وزعم ابن السيد فى قول مرىء القيس :

١٩٣- سريت بهم حتى تكل مطيهم ***[وحتى الجياد ما يقدن بأرسان] [ص ١٣٠]

فيمن رفع «تكل» أن جملة «تكل مطيهم» معطوفه بحتى على سريت بهم

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض ، فرقا بينها وبين

ص: ١٤٦

الجاره ، فنقول «مررت بالقوم حتى بزید» ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه ، وقیده ابن مالك بأن لا- يتعين كونها للعطف نحو «عجبت من القوم حتى بنیهم» وقوله :

١٩٤- جود یمناك فاض فی الخلق حتى ***بائس دان بالاساءه دینا

وهو حسن ، وردّه أبو حیان ، وقال فی المثال : هی جاره ، إذ لا- یشرط فی تالی الجاره أن یكون بعضا أو كبعض ، بخلاف العاطفه ، ولهذا منعوا «أعجبتنی الجاریه حتى ولدها» قال : وهی فی البیت محتمله ، انتهى. وأقول : إن شرط الجاره التالیه ما یفهم الجمع أن یكون مجرورها بعضا أو كبعض ، وقد ذكر ذلك ابن مالك فی باب حروف الجر ، وأقره أبو حیان علیه ، ولا یلزم من امتناع «أعجبتنی الجاریه حتى ابنها» امتناع «عجبت من القوم حتى بنیهم» لأن اسم القوم یشمل أبناءهم ، واسم الجاریه لا یشمل ابنها ، ویظهر لی أن الذی لحظه ابن مالك أن الموضع الذی یصح أن تحل فیهِ إلى محل حتى العاطفه فهی فیهِ محتمله للجاره ، فیحتاج حینئذ إلى إعاده الجار عند قصد العطف نحو «اعتكفت فی الشّهر حتى فی آخره» بخلاف المثال والبیت السابقین ، وزعم ابن عصفور أن إعاده الجار مع حتى أحسن ، ولم یجعلها واجبه.

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - العطف بحتى قليل ، وأهل الكوفه ینكرونه البته ، ویحملون نحو «جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك» على أن حتى فیهِ ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

الثالث من أوجه حتى : أن تكون حرف ابتداء ، أى حرفا تبتدأ بعده الجمل ، أى تستأنف ؛ فیدخل على الجملة الاسمیه ، كقول جرير :

ص: ١٤٧

١٩٥- فما زالت القتلى تمجّ دماءها***بدجله حتى ماء دجله أشكل [ص ٣٨٦]

وقال الفروزق :

١٩٦- فواعجبا حتى كليب تسبني ***كأن أباه نهشل أو مجاشع

ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى فی هذا البیت یكون ما بعد حتى غايه له ، أى فواعجبا یسبني الناس حتى كليب تسبني ، وعلى الفعلیه التي فعلها مضارع كقراءه نافع رحمه الله (حتى یقول الرسول) برفع یقول ، وكقول حسان :

١٩٧- یغشون حتى ما تهّر كلابهم ***لا یسألون عن السواد المقبل [ص ٦٩١]

وعلى الفعلیه التي فعلها ماض نحو (حتى عفوًا وقالوا) وزعم ابن مالك أن حتى هذه جاره ، وأن بعدها أن مضمرة ، ولا أعرف له فی ذلك سلفا ، وفيه تكلف إضمار من غیر ضروره ، وكذا قال فی حتى الداخلة على إذا فی نحو (حتى إذا فشلتم وتنازعتم) إنها

الجاره ، وإن إذا فى موضع جريها. وهذه المقالة سبقه إليها الأخش وغيره ، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء ، و [أن] إذا فى موضع نصب بشرطها أو جوابها ، والجواب فى الآية محذوف ، أى امتحنتم ، أو انقسمتم قسمين ، بدليل (مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا ، وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ) ونظيره حذف جواب لَمَّا فى قوله تعالى (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ) أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وأما قول ابن مالك إن (فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ) هو الجواب فمبنى على صحه مجيء جواب لَمَّا مقرونا بالفاء ، ولم يثبت ، وزعم بعضهم أن الجواب فى

الآية الأولى مذکور وهو (عَصَيْتُمْ) أو (صَرَفَكُم) وهذا مبني على زياده الواو وثم ، ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت «حتى» الابتدائية على الجملتين الاسميه والفعلية فى قوله :

سريت بهم حتى تكلم مطيهم ***وحتى الجياد ما يقدن بأرسان [١٩٣]

فيمن رواه برفع تكلم ، والمعنى حتى كَلَّتْ ، ولكنه جاء [بلفظ المضارع] على حكاية الحال الماضيه كقولك «رأيت زيدا أمس وهو راكب» وأما من نصب فهى حتى الجاره كما قدمنا ، ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكلم ، أى إلى زمان كلال مطيهم

وقد يكون الموضوع صالحا لأقسام «حتى» الثلاثة ، كقولك «أكلت السيمكه حتى رأسها» فلك أن تخفض على معنى إلى ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء ،

.Your browser does not support the audio tag

وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

١٩٨- عممتهم بالندی حتى غواتهم ***فكنت مالک ذى غى وذى رشد

[ص ٦١١]

وقوله :

[ألقى الصحيفه كى يخفف رحله ***والزاد] حتى نعله ألقاها [١٨٨]

إلا أن بينهما فرقا من وجهين :

أحدهما : أن الرفع فى البيت الأول شاذ ، لكون الخبر غير مذکور ، ففى الرفع تهيئه العامل للعمل وقطعه عنه ، وهذا قول البصريين ، وأوجبوا إذا قلت «حتى رأسها» بالرفع أن تقول «مأكول».

ص : ١٤٩

والثانى : أن النصب فى البيت الثانى من وجهين ، أحدهما : العطف ، والثانى إضمام العامل على شريطه التفسير ، وفى البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت «قام القوم حتى زيد قام» جاز الرفع والخفض دون النصب (١) ، وكان لك فى الرفع أوجه ، أحدها : الابتداء ، والثانى العطف ، والثالث إضمام الفعل ، اء

والجمله التي بعدها خبر على الأول ، ومؤكده على الثاني ، كما أنها كذلك مع الخفض ، وأما على الثالث فتكون الجملة مفسّره ، وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز «ضربت القوم حتى زيد ضربته» بالخفض ، ولا بالعطف ، بل بالرفع أو بالنصب يا ضمير فعل ، لأنه يمتنع جعل «ضربته» توكيدا لضربت القوم ، قال : وإنما جاز الخفض في *حتى نعله* [١٨٨] لأن ضمير «ألقاها» للصحيفه ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل.

ولا محل للجمله الواقعه بعد حتى الابتدائيه ، خلافا للزجاج وابن درستويه ، زعما أنها في محل جر بحتى ، ويرده أن حروف الجر لا- تعلق عن العمل ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها إنّ كسروها فقالوا «مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه» والقاعده أن حرف الجر إذا دخل على أنّ فتحت همزتها نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)

«حَيْثُ»

وطبىء تقول : حوث ، وفي الشاء فيهما : الضمّ تشبيها بالغايات ؛ لأن الإضافه إلى الجملة كلا إضافه ؛ لأن أثرها - وهو الجر - لا يظهر ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف.

ص : ١٥٠

١- لم يجز النصب لأن الناصب بعد حتى هو أن مضمرة ، وأن المصدريه لا تدخل على الأسماء

ومن العرب من يعرب حيث ، وقراءه من قرأ (مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) بالكسر تحتملها وتحتمل لغه البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقا ، قال الأخفش : وقد ترد للزمان ، والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن ، وقد تخفض بغيرها كقوله :

١٩٩- [فشدّ ولم ينظر بيوتا كثيره]***لدى حيث ألت رحلها أم قشعم (١)

Your browser does not support the audio tag.

وقد تقع [حيث] مفعولا- به وفاقا للفارسي ، وحمل عليه (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه ، لا شيئا في المكان*ه

وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم ، لا بأعلم نفسه ؛ لأن أفعال التفضيل لا ينصب للمفعول به ، فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأى بعضهم ، ولم تقع اسما لأنّ ، خلافا لابن مالك ، ولا دليل له في قوله :

٢٠٠- إن حيث استقرّ من أنت راعي***ه حمى فيه عزّه وأمان

لجواز تقدير حيث خبرا ، وحمى اسما ، فإن قيل : يؤدي إلى جعل المكان حالا في المكان ، قلنا : هو نظير قولك «إنّ في مكّه دار زيد» ونظيره في الزمان «إنّ في يوم الجمعة ساعه الإجابة».

وتلزم حيث الإضافة إلى جملة ، اسميه كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ومن ثمّ رجح النصب في نحو «جلست حيث زيد أراه» وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

ص: ١٥١

١- وىروى*فشد ولم تفزع بيوت كثيره*

٢٠١- [ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم***ببيض المواضى] حيث لى العمائم

[أنشده ابن مالك] والكسائي يقيسه ، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء «من حيث أن كذا». وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفه كقوله :

٢٠٢- إذا ريده من حيث ما نفحت له***أناه بريّاها خليل يواصله (١)

أى إذا ريده نفحت له من حيث هبت ، وذلك لأن ريده فاعل بمحذوف يفسره نفحت ، فلو كان نفحت مضافا إليه حيث لزم بطلان التفسير ؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، قال أبو الفتح في كتاب التمام : ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها ، انتهى ، ورأيت بخط الضابطين :

٢٠٣- أما ترى حيث سهيل طالعا***[نجما يضىء كالشهاب لامعا]

بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل ، وحيث بالضم وسهيل بالرفع ، أى موجود ، فحذف الخبر.

وإذا اتصلت بها «ما» الكافه ضمّنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله :

٢٠٤- حيثما تستقم يقدر لك الله***نجاحا فى غابر الأزمان

وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان.

ص: ١٥٢

١- ريده : أى ريح لينه الهبوب ، و «ما» زائده ، ونفحت : فاحت

«خَلَا»

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا جار للمستثنى ، ثم قيل : موضعها نصب عن تمام الكلام ، وقيل : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعده أحرف الجر ، والصواب عندى الأول ؛ لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء ، أى لا توصل معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها ؛ فأشبهت فى عدم التعديه الحروف الزائده ، ولأنها بمنزله إلا وهى غير متعلقه .

Your browser does not support the audio tag

والثانى : أن تكون فعلا- متعديا ناصبا له ، وفاعلها على الحد المذكور فى فاعل حاشا (١) ، والجمله مستأنفه أو حالیه ، على خلاف فى ذلك ، وتقول «قاموا خلا زيدا» وإن شئت خفضت إلا فى نحو قول لبيد :

٢٠٥- ألا كل شيء ما خلا الله باطل *** [وكل نعيم - لا محاله - زائل [ص ٩٦]

وذلك لأن «ما» [فى] هذه مصدرية ؛ فدخلها يعين الفعلية ، وموضع ما خلا نصب فقال السيرافى : على الحال كما يقع المصدر الصريح فى نحو «أرسلها العراك» وقيل : على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت (٢) ؛ فمعنى «قاموا ما خلا زيدا» على الأول : قاموا خالين عن زيد ، وعلى الثانى : قاموا وقت خلوهم عن زيد ، وهذا الخلاف المذكور فى محلها خافضه وناصبه ثابت فى حاشا وعدا ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غير فى «قاموا غير زيد» وزعم الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى أنه قد يجوز

ص: ١٥٣

١- انظر كلام المؤلف فى ذلك (صفحه ١٢٢).

٢- فى نسخه «قيل : على الظرف ، على نيابتها وصلتها عن الوقت».

الجر على تقدير ما زائده ، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ؛ لأن ما لا تزداد قبل الجار والمجرور ، بل بعده ، نحو (عَمَّا قَلِيلٍ) (فَبِمَا رَحْمَةٍ) وإن قالوه بالسمع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

حرف الراء

«رَبَّ»

حرف جر ، خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته ، وقولهم إنه أخبر عنه فى قوله :

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن ***عارا عليك ، وربّ قتل عار [٣١]

ممنوع ، بل «عار» خبر لمحذوف ، والجمله صفة للمجرور ، أو خبر للمجرور ؛ إذ هو فى موضع مبتدأ كما سيأتى.

وليس معناها التقليل دائما ، خلافا للأكثرين ، ولا التكثير دائما ، خلافا لابن درستويه وجماعه ، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا.

فمن الأول (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) وفى الحديث «يا ربّ كاسيه فى الدّنيا عاريه يوم القيامة» وسمع أعرابى يقول بعد انقضاء رمضان «يا ربّ صائمه لن يصومه ، ويا ربّ قائمه لن يقومه» وهو مما تمسك به الكسائى على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى. وقال الشاعر :

٢٠٦- فيا ربّ يوم قد لهوت وليله ***بأنسه كأنّها خطّ تمثال [ص ٥٨٧]

ص: ١٥٤

وقال آخر :

٢٠٧- ربّما أوفيت في علم***ترفعن ثوبى شمالات [ص ١٣٧ و ٣٠٩]

ووجه الدليل أن الآيه والحديث والمثال مسوقه للتخويف ، والبيتين مسوقان للافتخار ، ولا يناسب واحدا منهما التقليل.

ومن الثاني قول أبى طالب [فى النبى صلى الله عليه (و آله و) سلم]:

٢٠٨- وأبيض يستسقى الغمام بوجهه***ثمال اليتامى عصمه للأرامل [ص ١٣٦]

وقول الآخر :

٢٠٩- ألا ربّ مولود وليس له أب***وذى ولد لم يلد له أبوان

وذى شامه غراء فى حرّ وجهه***مجلله لا تنقضى لأوان

ويكمل فى تسع وخمس شبابه***ويهرم فى سبع معا وثمان

أراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ،

.Your browser does not support the audio tag

ونظير ربّ فى إفاده التكثير «كم» الخبريه ، وفى إفادته تاره وإفاده التقليل أخرى «قد» ، على ما سيأتى إن شاء الله تعالى فى حرف

القاف ، وصيغ التصغير ، تقول : حجير ورجيل ، فتكون للتقليل ، وقال :

٢١٠- فويق جبيل شامخ لن تناله***بقنّته حتى تكلّ وتعملا

وقال لييد :

[وكل أناس سوف تدخل بينهم]***دويهيّه تصفّر منها الأنامل [٦٢]

إلا أن الغالب فى قد والتصغير إفادتهما التقليل ، وربّ بالعكس.

ص: ١٥٥

وتنفرد رب بوجوب تصديرها ، وجو تنكير مجرورها ، ونعته إن كان ظاهرا ، وإفراده ، وتذكيره ، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا ، وغلبه حذف معدّها ، ومضيه ، وإعمالها محذوفه بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، وبدونهنّ أقل ،

كقوله :

٢١١- فمثلةك حبلى قد طرقت ومرضع ***[فألهيتها عن ذى تائم محول][ص ١٦١]

وقوله :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه [٢٠٨]

وقوله :

٢١٢- *بل بلد ذى ضعد وآكام*

وقوله :

رسم دار وقفت فى طلله [١٨٢]

وبأنها زائده فى الإعراب دون المعنى ؛ فمحلّ مجرورها فى نحو «رب رجل صالح عندى» رفع على الابتدائية ، وفى نحو «ربّ رجل صالح لقيته» نصب على المفعوليه ، وفى نحو «ربّ رجل صالح لقيته» رفع أو نصب ، كما فى قولك «هذا لقيته» ويجوز مراعاة محله كثيرا وإن لم يجز نحو «مررت بزید وعمرا» إلا قليلا ، قال

٢١٣- وسنّ كسنيق سناء وسنّما*ذعرت بمدلاح الهجير نهوض (١)

فعطف «سنّما» على محل سنّ ، والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقره

ص: ١٥٦

١- ذعرت : أخفت ، ومدلاح الهجير : أراد به فرسا كثير العرق فى وقت الهاجره.

عظيمه ، وسنيق : اسم جبل بعينه ، وسناء : ارتفاعا.

وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب ، والصواب ما قدمناه.

وإذا زيدت «ما» بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأن تهينها للدخول على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى ، كقوله :

رَبِّمَا أوفيت في علم *** ترفعن ثوبى شمالات [٢٠٧]

ومن إعمالها قوله :

٢١٤- رَبِّمَا ضربه بسيف صقيل *** بين بصرى وطعنه نجلاء [ص ٣١٢]

ومن دخولها على [الجمله] الاسميه قول أبى دواد :

٢١٥- رَبِّمَا الجامل المؤئل فيهم *** وعناجيج بينهن المهار [ص ٣١٠]

وقيل : لا تدخل المكفوفه على الاسميه أصلا ، وإن «ما» فى البيت نكره موصوفه ، والجمال : خبر لهو محذوف ، والجمله صفه لما.

.Your browser does not support the audio tag

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى : (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) وقيل : هو مؤول بالماضى ، على حد قوله تعالى : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) وفيه تكلف ؛ لافتضائه أن الفعل المستقبل عبّر به عن ماض متجاوز به عن المستقبل ، والدليل على صحه استقبال ما بعدها قوله :

٢١٦- فَإِن أَهلك فربّ فتى سيبكى *** على مهذب رخص البنان

ص: ١٥٧

وقوله :

٢١٧- يَا رَبِّ قائله غدا *** يا لهف أم معاويه

وفى ربّ ست عشره لغه : ضم الراء ، وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنه أو محرکه ومع التجرد منها : فهذه اثنتا عشره ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

حرف السين المهمله

حرف يختصّ بالمضارع ، ويخلصه للاستقبال ، وينزل منه منزله الجزء ؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به ، وليس مقتطعا من «سوف» خلافا للكوفيين ، ولا مدّه الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ، ومعنى قول المعربين فيها «حرف تنفيس» حرف توسيع ، وذلك أنها نقلت (1) المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره «حرف استقبال» وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ، ذكر ذلك في قوله تعالى : (سَيَتَجِدُونَ آخَرِينَ) الآية ، واستدلّ عليه بقوله تعالى : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمْ) مدعيا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم (ما وَلَّاهُمْ) قال : فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال ، انتهى. وهذا الذى قاله لا يعرفه النحويون ، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم (ما وَلَّاهُمْ) غير موافق عليه ، قال الزمخشري : فإن قلت : أى فائده فى الإخبار بقولهم قبل

ص: ١٥٨

وقوعه؟ قلت : فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد ، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع ، انتهى . ثم لو سلم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع ، كما تقول «فلان يقرى الضيف ويصنع الجميل» تريد أن ذلك دأبه ، والسين مفيدة للاستقبال ؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل ، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة ، ولم أر من فهم وجه ذلك ، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل ؛ فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه ، وقد أوماً إلى ذلك في سورة البقرة فقال في (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) : ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين ، وصرح به في سورة براءه فقال في (أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ) : السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة ؛ فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت «سأنتقم منك».

«سَوْفَ»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

مرادفه للسين ، أو أوسع منها ، على الخلاف (1) ، وكان القائل بذلك نظر إلى أنّ كثره الحروف تدل على كثره المعنى ، وليس بمطرد ، ويقال فيها «سوف» بحذف الوسط ، و «سو» بحذف الأخير ، و «سى» بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغه في التخفيف ، حكاها صاحب المحكم.

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى ، كقوله :

وما أدرى وسوف إخال أدرى *** أقوم آل حصن أم نساء؟ [٥١]

ص: ١٥٩

١- يريد خلاف البصريين الذين يقولون : إن المده مع سوف أوسع منها مع السين ، والكوفيين الذين يقولون : إنهما مترادفان وليست المده مع سوف أوسع ، بل هما مستويان.

«سَيِّ»

من «لا سَيِّما» - اسم بمنزله مثل وزنا ومعنى ، وعينه في الأصل واو ، وتثنيته سَيَّان ، وتستغنى حينئذ عن الإضافه كما استغنت عنها مثل في قوله :

والشَّرَّ بالشرِّ عند الله مثلان [٨١]

واستغنى بتثنيته عن تثنيه سواء ، فلم يقولوا سواآن إلا شاذاً كقوله :

٢١٨- فيا ربّ إن لم تقسم الحبّ بيننا***سواءين فاجعلني على حبّها جلدا

وتشديد يائه ودخول «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجب ، قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله :

٢١٩- [ألا ربّ يوم صالح لك منهما]***ولا سيما يوم بداره جلجل [ص ٣١٣ و ٤٢١]

فهو مخطئ ، وذكر غيره أنه قد يخفف ، وقد تحذف الواو ، كقوله :

٢٢٠- فه بالعقود وبالأيمان ، لا سيما***عقد وفاء به من أعظم القرب

وهي عند الفارسي نصب على الحال ؛ فإذا قيل «قاموا لا سيما زيد» فالنصب قام ، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ، ولوجب تكرار «لا» كما تقول «رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد» وعند غيره هو اسم للا التبرئه ، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجزّ والرفع مطلقا ، والنصب أيضا إذا كان نكرة ، وقد روى بهن* ولا سيّما يوم* [٢١٩] والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، وما زائده بينهما مثلها في (أَيِّمًا الْمَأْجَلَيْنِ قَضَيْتُ) والرفع على أنه خبر لمضمّر محذوف ، وما موصوله أو نكرة موصوفه بالجمله ، والتقدير : ولا مثل الذي هو يوم ، أو لا مثل شيء هو يوم ، ويضعفه في نحو «ولا سيّما زيد» حذف العائد

ص : ١٦٠

المرفوع مع عدم الطول ، وإطلاق «ما» على من يعقل ، وعلى الوجهين ففتحه سىّ إعراب ؛ لأنه مضاف ، والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) وما كافه عن الإضافه ، والفتحه بناء مثلها فى «لا رجل»

Your browser does not support the audio tag

وأما انتصاب المعرفه نحو «ولا سيما زيذا» فمنعه الجمهور ، وقال ابن الدهان : لا أعرف له وجها ، ووجهه بعضهم بأن ما كافه ، وأن لا- سيما نزلت منزله إلا- فى الاستثناء ، وردّ بأن المستثنى مخرج ، وما بعدها داخل من باب أولى ، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها ، وعلى هذا فىكون استثناء منقطعا.

«سواء»

تكون بمعنى مستو [ويوصف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين] (١)

والأفصح فيه حينئذ أن يقصر مع الكسر (٢) نحو (مَكَانًا سُوءًا) وهو أحد الصفات التى جاءت على فعل كقولهم «ماء روى» و «قوم عدّى» وقد تمدّ مع الفتح نحو «مررت برجل سواء والعدم».

وبمعنى الوسط ، وبمعنى التام ؛ فتمدّ فيهما مع الفتح ، نحو قوله تعالى (فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ) ، وقولك «لهذا درهم سواء».

وبمعنى القصد ؛ فتقصر مع الكسر ، وهو أغرب معانيها ، كقوله :

٢٢١- فلأصرفنّ سوى حذيفه مدحتى ***لفتى العشىّ وفارس الأحزاب

ذكره ابن الشجرى.

وبمعنى مكان أو غير ، على خلاف فى ذلك ؛ فتمدّد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير ، وهو

ص : ١٤١

١- هذه العبارة ساقطه من النسخة التى شرح عليها الدسوقى.

٢- فى نسخه «فتقصر مع الكسر»

عند الزجاجى وابن مالك كغير فى المعنى والتصرف ؛ فتقول «جاءنى سواك» بالرفع على الفاعليه ، و «رأيت سواك» بالنصب على المفعوليه ؛ و «ما جاءنى أحد سواك» بالنصب والرفع وهو الأرجح ، وعند سيوييه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا فى الضروره ، وعند الكوفيين وجماعه أنها ترد بالوجهين ، وردّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صله ، قالوا «جاء الذى سواك» وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لهو محذوفا أو حالا لثبت مضمرا كما قالوا «لا أفعله ما أنّ حراء مكانه» ولا

يمنع الخبرية قولهم «سواءك» بالمد والفتح ؛ لجواز أن يقال : إنها بنيت لإضافتها إلى المبنى كما فى غير.

Your browser does not support the audio tag

تنبيه : يخبر بسواء التى بمعنى مستوعن الواحد فما فوقه ، نحو (لَيْسُوا سَوَاءً) لأنها فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، وقد أجزى فى قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) كونها خبرا عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثانى وخبر على الثالث ، وأبطل ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثانى بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم ؛ فىقال له : وكذا الخبر ، فإن أجاب بأنه مثل «زيد أين هو» منعناه وقلنا له : بل مثل «كيف زيد» لأن (أَنْذَرْتَهُمْ) إذا لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا ؛ لعدم تحمله ضمير سواء ، وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، فإن أجاب بأنه كذلك فى نحو «علمت أزيد قائم» وقد أبقي عليه استحقاق الصّدرية بدليل التعليق ، قلنا : بل الاستفهام مراد هنا ؛ إذ المعنى علمت ما يجب به قول المستفهم أزيد قائم ، وأما فى الآيه ونحوها فلا استفهام البتة ؛ لا من قبل المتكلم ولا غيره .

ص: ١٦٢

حرف العين المهملة

«عَدَا»

مثل خلا ، فيما ذكرناه من القسمين (١) ، وفى حكمها مع «ما» والخلاف فى ذلك ، ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية .

«عَلَى»

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا ، وخالف فى ذلك جماعه ؛ فزعموا أنها لا تكون إلا اسما ، ونسبوه لسيبويه ، ولنا أمران :

أحدهما قوله :

٢٢٢- تحنّ فتبدي ما نها من صبابه***وأخفى الذى لو لا الأسى لقضانى [ص ٥٧٧]

أى لقضى على ، فحذفت «على» وجعل مجرورها مفعولا ، وقد حمل الأخص على ذلك (وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا) أى على سر ، أى نكاح ، وكذلك (لَأَقْعَدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) أى على صراطك .

والثانى : أنهم يقولون «نزلت على الذى نزلت» أى عليه كما جاء (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى منه .

ولها تسعه معان :

أحدها : الاستعلاء ، إما على المجرور وهو الغالب نحو (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) أو على ما يقرب منه نحو (أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى) وقوله :

وبات على النار الندى والمحلق [١٤١]

ص: ١٦٣

١- انظر قول المؤلف في ذلك (ص ١٣٣)

وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو (وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ) ونحو (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ).

Your browser does not support the audio tag

الثاني : المصاحبه كعم نحو (وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ) (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ).

الثالث : المجاوزه كعم كقوله :

٢٢٣- إذا رضيت عليّ بنو قشير***لعمر الله أعجبنى رضاها [ص ٤٧٧]

أى عنى ، ويحتمل أن «رضى» ضمّن معنى عطف ، وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو سخط ، وقال :

٢٢٤- فى ليله لا نرى بها أحدا***يحكى علينا إلّا كواكبها

[ص ٥٦٣ و ٤٧٨]

أى عنّا ، وقد يقال : ضمن يحكى معنى ينمّ.

الرابع : التعليل كاللام ، نحو (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) أى لهدايته إياكم ، وقوله :

٢٢٥- علام تقول الرّمح يثقل عاتقى***إذا أنا لم أظعن إذا الخيل كرت (١)

الخامس : الظرفيه كفى نحو (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ) ونحو (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ) أى : [فى] زمن ملكه ، ويحتمل أنّ (تتّلوا) مضمن معنى تتقول ؛ فيكون بمنزله (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ).

ص: ١٦٤

١- «تقول» فى هذا البيت بمعنى تظن ، فينتصب بها المبتدأ والخبر.

السادس : موافقه من نحو (إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ).

السابع : موافقه الباء نحو (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ) وقد قرأ أبى بالباء.

وقالوا : اركب على اسم الله.

الثامن : أن تكون زائده : للتعويض ، أو غيره.

فالأول كقوله :

٢٢٦- إنَّ الكَريمَ وأبيكَ يعتمَلُ *** إنَّ لم يجد يومًا علي من يتكَل

أى : من يتكل عليه ، فحذف «عليه» وزاد على قبل الموصول تعويضا له ، قاله ابن جنى ، وقيل : المراد إن لم يجد يوما شيئا ، ثم ابتداء مستفهما فقال : على من يتكل؟ وكذا قيل فى قوله :

٢٢٧- ولا يؤايتك فيما ناب من حدث *** إلَّا أخو ثقه ، فانظر بمن تثق [ص ١٧٠]

إن الأصل فانظر لنفسك ، ثم استأنف الاستفهام ، وابن جنى يقول فى ذلك أيضا : إن الأصل فانظر من تثق به ، فحذف الباء ومجرورها ، وزاد الباء عوضا ، وقيل : بل تم الكلام عند قوله فانظر ، ثم ابتداء مستفهما ، فقال : بمن تثق؟

والثانى قول حميد بن ثور :

٢٢٨- أبى الله إلَّا أنَّ سرحه مالكَ *** على كلِّ أفنان العضاء تروق

قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن «راقه الشيء» بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المراد تعلق وترتفع.

التاسع : أن تكون للاستدراك والإضراب ، كقولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمه الله تعالى ، وقوله :

ص : ١٦٥

٢٢٩- فو الله لا أنسى قتيلا رزئته ***بجانب قوسى ما بقيت على الأرض

على أنها تعفو الكلوم ، وإنما ***نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضى

أى على أن العاده نسيان المصائب البعيده العهد ، وقوله :

٢٣٠- بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا ***على أن قرب الدار خير من البعد

ثم قال :

على أن قرب الدار ليس بنافع ***إذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

أبطل بعلى الأولى عموم قوله «لم يشف ما بنا» فقال : بلى إن فيه شفاء مّيا ، ثم أبطل بالثانيه قوله «على أن قرب الدار خير من البعد».

Your browser does not support the audio tag

وتعلّق على هذه بما قبلها [عند من قال به] كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به ؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ، أو هى خبر لمبتدأ محذوف ، أى والتحقيق على كذا ، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب ، قال : ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جىء بما هو التحقيق فيها.

والثانى : من وجهى على : أن تكون اسما بمعنى فوق ، وذلك إذا دخلت عليها من ، كقوله :

٢٣١- غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها ***[تصلّ وعن قيض بزيراء مجهل]

[ص ٥٣٢]

وزاد الأَخفش موضعا آخر ، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، نحو قوله تعالى (أُمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) وقول الشاعر :

ص: ١٦٦

٢٣٢- هوّن عليك ، فإنّ الأمور ***بكفّ الإله مقاديرها

[ص ٤٨٧ و ٥٣٢]

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعدم ، لا يقال «ضربتنى» ولا «فرحت بى».

وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسما في هذه المواضع لصحّ حلول فوق محلّها، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسميه إلى في نحو (فَصِيْرُهُنَّ إِلَيْكَ) (وَاضْمُمْ إِلَيْكَ) (وَهَزِّيْ إِلَيْكَ) وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في «سقيا لك» وإما على حذف مضاف، أي: هوّن على نفسك، واضمم إلى نفسك، وقد خرّج ابن مالك على هذا قوله:

٢٣٣- وما أصحاب من قوم فأذكرهم *** إلّا يزيدهم حبا إلى هم

فادّعى أن الأصل: يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيده في حماسه أبي تمام، ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره، كما قيل في قوله:

٢٣٤- قد بتّ أحرصني وحدي، ويمنعني *** صوت السباع به يضبحن والهام

لأن ذلك شعر؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الأنباري إن إلى قد ترد اسما؛ فيقال «انصرفت من إليك» كما يقال «غدوت من عليك» لأنه إن كان ثابتا ففي غايه الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك في (وَاضْمُمْ إ

ص: ١٦٧

لَيْكَ) إغراء ، والمعنى خذ جناحك ، أى عصاك ؛ لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين ، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين.

«عَنْ»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون حرف جر (1) ، وجميع ما ذكر لها عشره معان :

أحدها : المجاوزه ، ولم يذكر البصريون سواه ، نحو «سافرت عن البلد» و «رغبت عن كذا» و «رمى السهم عن القوس» وذكر لها فى هذا المثال معنى غير (2) هذا ، وسيأتى.

الثانى : البدل ، نحو (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) وفى الحديث «صومى عن أمك».

الثالث : الاستعلاء ، نحو (فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ) وقول ذى الأصبع :

٢٣٥- لاه ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب ***عنى ، ولا أنت ديانى فتخرونى

أى لله در ابن عمك لا أفضلت فى حسب على ولا أنت مالكى فتسوسنى ، وذلك لأن المعروف أن يقال «أفضلت عليه» قيل : ومنه قوله تعالى (إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي) أى قدّمته عليه ، وقيل : هى على بابها ، وتعلقها بحال محذوفه ، أى منصرفا عن ذكر ربي ، وحكى الزمانى عن أبى عبيده أنّ أحببت من «أحبّ البعير إجابا» إذا برک فلم يثر ؛ فعن متعلقه به

ص: ١٦٨

١- فى نسخه «حرفا جارا».

٢- فى نسخه «معنى آخر».

باعتبار معناه التضمنى ، وهى على حقيقتها ، أى إنى تثبّطت عن ذكر ربي ، وعلى هذا فحبّ الخير مفعول لأجله.

الرابع : التعليل ، نحو (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدِهِ) ونحو (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ) ويجوز أن يكون حالا- من ضمير (بتارِكِي) أى ما نتركها صادرين عن قولك ، وهو رأى الزمخشري ، وقال فى (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا) : إن كان الضمير للشجره فالمعنى حملهما على الزله بسببها ، وحقيقته أصدر الزله عنها ، ومثله (وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي) وإن كان للجنه فالمعنى نحاها عنها.

الخامس : مرادفه بعد ، نحو (عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ) (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) بدليل أن في مكان آخر (مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ) ونحو (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) أى حاله بعد حاله ، وقال :

٢٣٦- *ومنهل وردته عن منهل*

السادس : الظرفيه كقوله :

٢٣٧- وآس سراه الحى حيث لقيتهم***ولا تك عن حمل الرباعه وانبا

الرباعه : نجوم الحماله ، قيل : لأن ونى لا يتعدى إلا بفى ، بدليل (وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي) والظاهر أن معنى «ونى عن كذا» جاوزه ولم يدخل فيه ، وونى فيه دخل فيه وفتر.

السابع : مرادفه من ، نحو (وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ) الشاهد فى الاولى (أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا) بدليل (فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ) (رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا).

ص : ١٦٩

الثامن : مرادفه الباء ، نحو (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى) والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن هوى.

Your browser does not support the audio tag

التاسع : الاستعانه ، قاله ابن مالك ، ومثله برميت عن القوس ؛ لأنهم يقولون أيضا : رميت بالقوس ، حكاهما الفراء ، وفيه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك ، إلا إذا كانت القوس هى المرميه ، وحكى أيضا «رميت على القوس».

العاشر : أن تكون زائده للتعويض من أخرى محذوفه ، كقوله :

٢٣٨- أتجزع إن نفس أتاها حمامها***فهلألتى عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جنى : أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ، فحذفت عن من أول الموصول ، وزيدت بعده.

الوجه الثانى : أن تكون حرفا مصدرىا ، وذلك أن بنى تميم يقولون فى نحو أعجبنى أن تفعل : عن تفعل ، قال ذو الرمه :

٢٣٩- أعن ترسّمت من خرقاء منزله***ماء الصّبابه من عينيك مسجوم (١)

يقال «ترسّمت الدار (٢)» أى تأملتھا ، وسجم الدمع : سال ، وسجمته العين : أسألته ، وكذا يفعلون فى أنّ المشدده ؛ فيقولون : أشهد عنّ محمدا رسول الله ، وتسمى عنعنه تميم.

الثالث : أن تكون اسما بمعنى جانب ، وذلك يتعين فى ثلاثه مواضع :

أحدها : أن يدخل عليها من ، وهو كثير كقوله :

ص : ١٧٠

١- فى نسخه «توسمت من خرقاء» بالواو.

٢- فى نسخه «مره وأمامى»

٢٤٠- فلقد أرانى للزّماح دريئه***من عن يمينى تاره وأمامى (٣)

[ص ٥٣٢]

ويحتمله عندى (ثُمَّ لَأَتَيْنَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ) فتقدر معطوفه على مجرور من ، لا على من ومجرورها ، ومن الداخلة على عن زائده عند ابن مالك ، ولابتداء الغايه عند غيره ، قالوا : فإذا قيل «قعدت عن يمينه» فالمعنى فى جانب يمينه ، وذلك محتمل للملاصقه ولخلافها ، فإن جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لأول الناحيه.

والثانى : أن يدخل عليها على ، وذلك نادر ، والمحفوظ منه بيت واحد ، وهو قوله :

٢٤١- على عن يمينى مّرت الطّير سنّحا***[وكيف سنوح واليمين قطع؟]

الثالث : أن يكون مجرورها وفاعل متعلّقها ضميرين لمسمّى واحد ، قاله الأخفش ، وذلك كقول امرئ القيس :

٢٤٢- ودع عنك نهبا صيح في حجراته***[ولكن حديث ما حديث الرّواحل (١)]

[ص ٥٣٢]

وقول أبى نواس :

٢٤٣- دع عنك لومى فإنّ اللّوم إغراء***[وداونى بالّتى كانت هى الدّاء]

وذلك لثلا يؤدى إلى تعدى فعل المضمّر المتصل إلى ضميره المتصل ، وقد تقدم الجواب عن هذا ، ومما يدل على أنها ليست هنا اسما أنه لا يصحّ حلول الجانب محلّها.

ص: ١٧١

١- ويروى «ولكن حديثا».

.Your browser does not support the audio tag

ظرف لاستغراق المستقبل مثل «أبدا»، إلا أنه مختص بالنفى ، وهو معرب إن أضيف ، كقولهم «لا أفعله عوض العائضين» مبنى إن لم يضيف ، وبنائه إما على الضم كقبل ، أو على الكسر كأمس ، أو على الفتح كأين ، وسمى الزمان عوضا لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر ، وقيل : بل لأن الدهر فى زعمهم يسلب ويعوض ، واختلف فى قول الأعشى :

٢٤٤- رضيعى لبان ثدى أم ، تحالفا***بأسحم داج عوض لا نتفرّق

[ص ٢٠٩ و ٥٩١].»

فقيل : ظرف لتفرق ، وقال ابن الكلبي : قسم ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ، بدليل قوله :

٢٤٥- حلفت بمائرات حول عوض ***وأنصاب تركن لدى السعير

والسعير : اسم لصنم كان لعنزه ، انتهى. ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه فى البيت.

فعل مطلقا ، لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله :

٢٤٦- *يا أبتا علك أو عساكا* [ص ٦٩٩]

خلافا لسيبويه ، حكاه عنه السيرافى ، ومعناه الترجى فى المحبوب والإشفاق فى المكروه ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ).

وتستعمل على أوجه :

أحدها - أن يقال «عسى زيد أن يقوم» واختلف فى إعرابه على أقوال :

ص: ١٧٢

أحدها - وهو قول الجمهور - أنه مثل كان زيد يقوم ، واستشكل بأن الخبر فى تأويل المصدر ، والمخبر عنه ذات ، ولا يكون الحدث عين الذات ، وأجيب بأمور ؛ أحدها : أنه على تقدير مضاف : إما قبل الاسم ، أى عسى أمر زيد القيام ، أو قبل الخبر ، أى عسى زيد صاحب القيام ، ومثله (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) أى ولكن صاحب البر من آمن بالله ، أو ولكن البرّ برّ من آمن بالله

، والثاني أنه من باب «زيد عدل ، وصوم» ومثله «وما كان هذا القرآن أن يُفترى» والثالث أن أن زائده لا مصدرية ، وليس بشيء ؛ لأنها قد نصبت ، ولأنها لا تسقط إلا قليلا.

والقول الثاني : أنها فعل متعد بمنزله قارب معنى وعملا ، أو قاصر بمنزله قرب من أن يفعل ، وحذف الجارّ توسعا ، وهذا مذهب سيويه والمبرد

والثالث : أنها فعل قاصر بمنزله قرب ، وأن يفعل (1) : بدل اشتمال من فاعلها ، وهو مذهب الكوفيين ، ويردّه أنه حينئذ يكون بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام ، وليس هذا شأن البدل.

والرابع : أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور ، وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون ، وأن هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سد مسد المفعولين في قراءه حمزه رحمه الله (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير) بالخطاب ، واختاره ابن مالك

.Your browser does not support the audio tag

الاستعمال الثاني : أن تسند إلى أن والفعل ؛ فتكون فعلا تاما ، هذا هو المفهوم من كلامهم ، وقال ابن مالك : عندي أنها ناقصة أبدا ، ولكن سدت أن

ص: ١٧٣

١- في نسخه «وأن والفعل - إلخ».

وصلتها في هذه الحالة مسدّ الجزأين كما في (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) إذ لم يقل أحد إن حسب خرجت في ذلك عن أصلها.

الثالث والرابع والخامس : أن يأتي بعدها المضارع المجرد ، أو المقرون بالسين ، أو الاسم المفرد نحو «عسى زيد يقوم ، وعسى زيد سيقوم ، وعسى زيد قائما» والأول قليل كقوله :

٢٤٧- عسى الكرب الذي أمسيت فيه *** يكون وراءه فرج قريب

[ص ٥٧٩]

والثالث أقلّ كقوله :

٢٤٨- أكثرت في اللوم ملحا دائما*** لا تكثرن إني عسيت صائما

وقولهم في المثل «عسى الغوير أبؤسا» كذا قالوا ، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر : أي يكون أبؤسا ، وأكون صائما ، لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي ، ولأن المرجو كونه صائما ، لانفس الصائم .».

والثاني نادر جدا كقوله :

٢٤٩- عسى طييء من طييء بعد هذه***ستطفئ غلات الكلى والجوانح

وعسى فيهنّ فعل ناقص بلا إشكال.

والسادس : أن يقال «عساي ، وعساك ، وعساه» وهو قليل ، وفيه ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر ، كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن ، قاله سيبويه ، والثاني : أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، قاله الأخفش ، ويرده أمران ؛ أحدهما : أن إنابه ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل ، نحو «ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا» وأما قوله :

٢٥٠- يا ابن الزبير طالما عصيكا***[وطالما عنيتغا إلكا]

ص: ١٧٤

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفا ، لا من إنابه ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك ، والثاني : أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله :

٢٥١- فقلت عاها نار كأس وعلها**تشكى فآتى نحوها فاعودها

والثالث : أنها باقيه على إعمالها عمل كان ، ولكن قلب الكلام ، فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس ، قاله المبرد والفارسي ، ورد باستنزامه في نحو قوله :

يا أبتا علك أو عسك [٢٤٤]

الاقتصار على فعل ومنصوبه ، ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى ؛ إذ مدعاهما أن الإعراب قلب والمعنى بحاله.

Your browser does not support the audio tag

السابع : «عسى زيد قائم» حكاه ثعلب ، ويتخرج هذا على أنها ناقصه ، وأن اسمها ضمير الشأن ، والجمله الاسميه الخبر .

تنبيه - إذا قيل «زيد عسى أن يقوم» احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير ، وتامها على تقدير خلوها منه ، وإذا قلت «عسى أن يقوم زيد» احتمل الوجهين أيضا ، ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى ، اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيدا ؛ فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال الثاني ؛ فإذا قلت «عسى أن يضرب زيد عمرا» فلا يجوز كون زيد اسم عسى ؛ لثلا يلزم الفصل بين صله أن ومعمولها وهو عمرا بالأجنبي وهو زيد ، ونظير هذا المثال قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محمّوداً).

«عَلُ»

بلام خفيفه - اسم بمعنى فوق ، التزموا فيه أمرين ؛ أحدهما ، استعماله مجرورا بمن ، والثاني : استعماله غير مضاف ، فلا يقال «أخذته من

ص: ١٧٥

عل السطح» كما يقال «من علوه ، ومن فوقه» وقد وهم في هذا جماعه منهم الجوهري وابن مالك ، وأما قوله :

٢٥٢- يا ربّ يوم لى لا أظلله**أررض من تحت وأضحى من عله

فالهاء للسكت ، بدليل أنه مبني ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافا.

ومتى أريد به المعرفه كان مبني على الضم تشبيها له بالغايات كما في هذا البيت ؛ إذ المراد فوقه نفسه ، لا فوقه مطلقه ، والمعنى أنه تصيبه الرّمضاء من تحته وحرّ الشمس من فوقه.

ومثله قول الآخر يصف فرسا :

٢٥٣- *أَقَبَّ من تحت عريض من عل*

ومتى أريد به النكره كان معربا كقوله :

٢٥٤- [مكْرٌ مفرّ مقبل مدبر معا] ***كجلود صخر حله السّيل من عل

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال ، لا من علو مخصوص.

«عَلّ»

بلام مشدده مفتوحه أو مكسوره : لغه في لعلّ ، وهي أصلها عند من زعم زياده اللام ، قال :

٢٥٥- لا تهين الفقير علّك أن ***تركع يوما والدّهر قد رفعه

[ص ٦٤٢]

وهما بمنزله عسى في المعنى ، وبمنزله أنّ المشدده في العمل ، وعقيل تخفض بهما ، وتجز في لامهما الفتح تخفيفا والكسر على أصل التقاء الساكنين ، ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءه حفص

ص: ١٧٦

(لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ) بالنصب ، وقوله :

٢٥٦- عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا***تدلنا اللّٰمه من لَمَاتِهَا

فتستريح النَّفس من زفراتها

وسياتى البحث فى ذلك.

وذكر ابن مالك فى شرح العمده أن الفعل قد يجزم بلعل (١) عند سقوط الفاء ، وأنشد :

٢٥٧- لعلَّ التفاتا منك نحوى مقدر***يمل بك من بعد القساوه للرحم

وهو غريب.

«عند»

صوت

Your browser does not support the audio tag

: اسم للحضور الحسى ، نحو (فَلَمَّا رَأَاهُ مُشْتَقِرًّا عِنْدَهُ) والمعنوى نحو (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ) وللقرب كذلك نحو (عِنْدَ سِدْرِهِ الْمُتَنَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْأَمْوَى) ونحو (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُضْطَّيِّئِينَ الْأَخْيَارِ) وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها ، ولا تقع إلا ظرفا أو مجروره بمن ، وقول العامه «ذهب إلى عنده» لحن وقول بعض المولدين :

٢٥٨- كلَّ عند لك عندى***لا يساوى نصف عند

قال الحريرى : لحن ، وليس كذلك ، بل كلَّ كلمه ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها.

تنبيهان - الأول : قولنا «عند اسم للحضور» موافق لعباره ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور ؛ فإنها ظرف لا مصدر ، وتأتى أيضا لزمانه نحو «الصَّبر عند الصَّدمه الأولى» وجئتك عند طلوع الشمس.

ص: ١٧٧

١- فى نسخه «قد يجزم بعد لعل» وهى خير مما أثبتناه فى الأصل.

الثانى : تعاقب عند كلمتان : لدى مطلقا ، نحو (لَدَى الْحَنَاجِرِ) (لَدَى الْبَابِ) (وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ، وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ) ولدن إذا كان المحل محل ابتداء غايه نحو «جئت من لدنه» وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : (آتَيْنَاهُ

رَحْمَهُ مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) ولو جىء بعند فيهما أو بلدن لصح ، ولكن ترك دفعاً للتكرار ، وإنما حسن تكرار لدى فى (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ) لتباعد ما بينهما ، ولا تصلح لدن هنا ؛ لأنه ليس محلّ ابتداء.

ويفترقن من وجه ثان ، وهو أن لدن لا تكون إلا فضله ، بخلافهما ، بدليل (ولدينا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ).

وثالث ، وهو أن جرّها بمن أكثر من نصبها ، حتى إنها لم تجىء فى التنزيل منصوبه ، وجرّ عند كثير ، وجرّ لدى ممتنع.

ورابع ، وهو أنها معربان ، وهى مبنيه فى لغه الأكثرين.

وخامس ، وهو أنها قد تضاف للجمله كقوله :

٢٥٩- [صريع غوان راقهن ورقنه]***لدن شبّ حتى شاب سود الدوائب

وسادس ، وهو أنها قد لا- تضاف ، وذلك أنهم حكوا فى غدوه الواقعه بعدها الجرّ بالإضافه ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار «كان» تامه.

ثم أعلم أن «عند» أمكن من لدى من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعانى ، تقول «هذا القول عندى صواب ، وعند فلان علم به» ويمتنع ذلك فى لدى ، ذكره ابن الشجرى فى أماليه ومبرمان فى حواشيه.

ص: ١٧٨

والثاني : أنك تقول «عندى مال» وإن كان غائبا ، ولا تقول «لدى مال» إلا إذا كان حاضرا ، قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري ، وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند ، وقول غيره أولى .

وقد أغنانى هذا البحث عن عقد فصل للذن وللدى فى باب اللام.

حرف الغين المعجمه

«غَيْر»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

: اسم ملازم للإضافه فى المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظا إن فهم المعنى وتقدّمت عليها كلمه ليس ، وقولهم «لا غير» لحن ، ويقال «قبضت عشره ليس غيرها» برفع غير على حذف الخبر ، أى مقبوضا ، وبنصبها على إضمار الاسم ، أى ليس المقبوض غيرها ، و «ليس غير» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضا وحذف المضاف إليه لفظا ونه ثبوته كقراءه بعضهم (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَرْغَبُ) بالكسر من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ومن بعده ، و «ليس غير» بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد والمتأخرون : إنها ضمه بناء ، لا إعراب ، وإن غير شبهت بالغايات كقبل وبعد ؛ فعلى هذا يحتمل أن يكون

اسما وأن يكون خبرا ، وقال الأخفش : ضمه إعراب لا بناء ؛ لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت ، وإنما هو بمنزله كل وبعض ؛ وعلى هذا فهو الاسم ، وحذف الخبر ، وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين ، و «ليس غيرا» بالفتح والتنوين ، و «ليس غير» بالضم والتنوين : وعليهما فالحرکه إعرابيه ؛ لأن التنوين إما للتسكين فلا يلحق إلا المعربات ، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذکور.

ولا تعرف «غير» بالإضافه ؛ لشده إبهامها ، وتستعمل غير المضافه لفظا على وجهين :

ص: ١٧٩

أحدهما - وهو الأصل - : أن تكون صفه للنكره نحو (نَعْمَلُ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) أو لمعرفه قريبه منها نحو (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) الآيه ؛ لأن المعرفَ الجنسى قريب من النكره ، ولأن غيرا إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تعرف ، ويردّه الآيه الأولى.

والثانى : أن تكون استثناء ؛ فتعرب بإعراب الاسم التالى «إلا» فى ذلك الكلام ؛ فتقول «جاء القوم غير زيد» بالنصب ، و «ما جاءنى أحد غير زيد» بالنصب والرفع ، وقال تعالى (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) يقرأ برفع غير : إما على أنه صفه للقاعدون لأنهم جنس ، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) ويؤيده قراءه النصب وأن حسن الوصف فى (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) إنما كان لاجتماع أمرين الجنسيه والوقوع بين الضدين ، والثانى مفقود هنا ، ولهذا لم يقرأ

بالخفض صفه للمؤمنين إلا- خارج السبع ، لأنه لا وجه لها إلا الوصف ، وقرىء (ما لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) بالجر صفه على اللفظ ، وبالرفع على الموضع ، وبالنصب على الاستثناء ، وهى شاذة ، وتحتمل (1) قراءه الرفع الاستثناء على أنه إيدال على المحل مثل «لا إله إلا الله».

Your browser does not support the audio tag

وانتصاب «غير» فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربه كانتصاب الاسم بعد إلاً عندهم ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحاليه عند الفارسى ، واختاره ابن مالك ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعه ، واختاره ابن البادش .

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبنى كقوله :

ص: ١٨٠

١- فى نسخه «ويحتمل على قراءه الرفع الاستثناء - إلخ».

٢٦٠- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ***حمامه فى غصون ذات أوقال

[ص ٥٧]

وقوله :

٢٦١- لذ بقیس حین یأبى غیره ***تلفه بحرا مفیضا خیره

وذلك فى البيت الأول أقوى ؛ لأنه انضمّ فيه إلى الإبهام والإضافه لمبنى تضمن غير معنى إلا.

تنبيهان - الأول : من مشكل التراكيب التى وقعت فيها كلمه غير قول الحكمى (١) :

٢٦٢- غير مأسوف على زمن ***ينقضى بالهمّ والحزن

[ص ٦٧٦]

وفيه ثلاثه أوجه :

أحدها : أن غير مبتدأ لا- خبر له ، بل لما أضيف إليه مرفوع يغنى عن الخبر ، وذلك لأنه فى معنى النفى ، والوصف بعده مخفوض لفظا وهو فى قوه المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحبا للهمّ والحزن ؛ فهو نظير «ما مضروب الزيدان» ، والنائب عن الفاعل الظرف ، قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك.

والثانى : أن غير خبر مقدم ، والأصل زمن ينقضى بالهمّ والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدّمت غير وما بعدها ، ثم حذف «زمن»

دون صفته ، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذکور ، فأتى بالاسم الظاهر مكانه ، قاله ابن جنى ، وتبعه ابن الحاجب.

ص: ١٨١

١- هو أبو نواس.

فإن قيل : فيه حذف الموصوف مع أن الصفه غير مفرده وهو فى مثل هذا ممتنع.

قلنا : فى النثر ، وهذا شعر فيجوز فيه ، كقوله :

٢٦٣- أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا***متى أضع العمامه تعرفونى]

[ص ٣٣٤ و ٦٢٦]

أى أنا ابن رجلا جلا الأمور ، وقوله :

٢٦٤- مالك عندى غير سوط وحجر***وغير كبداء شديده الوتر]

ترمى بكفى كان من أرمى البشر

أى بكفى رجل كان

والثالث : أنه خبر لمحدوف ، ومأسوف : مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور ، والمراد به اسم الفاعل ، والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب ، وهو ظاهر التعسف.

التنبية الثانى : من مشكل أبيات المعانى قول حسان :

٢٦٥- أتانا فلم نعدل سواه بغيره***نبيّ بدا فى ظلمه الليل هاديا

فيقال : سواه هو غيره؟ فكأنه قال لم نعدل غيره بغيره.

والجواب أن الهاء فى «بغيره» للسوى ، فكأنه قال : لم نعدل سواه بغير السوى ، وغير السوى (١) هو نفسه عليه الصلاه والسلام ، فالمعنى فلم نعدل سواه به.

ص: ١٨٢

١- فى نسخه «وغير سواه هو نفسه - إلخ».

Your browser does not support the audio tag.

حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين في قولهم : إنها ناصبه في نحو «ما تأتينا فتحدّثنا» والمبرد في قوله : إنها خافضه في نحو :

فمثلك حبلتي قد رقت ومرضع

[فألهيته عن ذي تائم محول] [٢١١]

فيمن جر «مثلا» والمعطوف ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة كما سيأتي وأن الجر برَبِّ مضمرة كما مر.

وترد على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون عاطفه ، وتفيد ثلاثة أمور :

أحدها : للترتيب ، وهو نوعان : معنوي كما في «قام زيد فعمر» وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل ، نحو (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) ونحو (فَقَدَّ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً) ونحو (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) الآية ، ونحو «توضاً فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه» وقال الفراء : إنها لا تفيد الترتيب مطلقا ، وهذا - مع قوله إن الواو تفيد الترتيب - غريب ، واحتج بقوله تعالى : (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسَيْنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكري ، وقال الجرمي : لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمطار ، بدليل قوله :

٢٦٦- [ففا نبك من ذكرى حبيب ومنزل *** بسقط اللوى] بين الدخول فحومل [ص ٣٥٦]

وقولهم «مطرنا مكان كذا فمكان كذا» وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد.

ص: ١٨٣

الأمر الثاني : التعقيب ، وهو في كل شيء بحسبه ، ألا ترى أنه يقال «تزوج فلان فولد له» إذا لم يكن بينهما إلا مده الحمل ، وإن كانت متطاوله ، و «دخلت البصرة فبغداد» إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين ، وقال الله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ مُخْضَرَّةً) وقيل : الفاء في هذه الآية للسببية ، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب ، بدليل صحة قولك «إن يسلم فهو يدخل الجنة» ومعلوم ما بينهما من المهلة ، وقيل : تقع الفاء تارة بمعنى ثم ، ومنه الآية ، وقوله تعالى (ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا) فالفاءات في فخلقنا العلقه مضغه ، وفي فخلقنا المضغه ، وفي فكسونا

بمعنى ثم ؛ لتراخي معطوفاتها ، وتاره بمعنى الواو ، كقوله

بين الدخول فحومل [٢٦٦]

.Your browser does not support the audio tag

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو ؛ لأنه لا- يجوز «جلست بين زيد فعمر» وأجيب بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حومل ، كما يجوز «جلست بين العلماء فالزهّاد» وقال بعض البغداديين : الأصل «ما بين» فحذف «ما» دون بين ، كما عكس ذلك من قال :

٢٦٧- *يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم* (١)

أصله ما بين قرن ؛ فحذف بين وأقام قرنا مقامها ، ومثله (ما بَعُوضَهُ فَمَا فَوْقَهَا) قال : والفاء نائبه عن إلى ، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال :

ص: ١٨٤

١- جعل ابن الملا هذا الشاهد صدر بيت ؛ وروى عجزه هكذا : يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم***ولا حبال محب واصل تصل

وصحت إضافه بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع ، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول ، وكون الفاء للغايه بمنزله إلى غريب ، وقد يستأنس له عندي بمجىء عكسه فى نحو قوله :

٢٦٨- وأنت التي حبيت شغبا إلى بدا***إلى ، وأوطانى بلاد سواهما

إذ المعنى شغبا فبدا ، وهما موضعان ، ويدل على إرادته الترتيب قوله بعده :

حللت بهذا حلّه ، ثم حلّه***بهذا ، فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب ، لأنى لم أر من ذكره.

والأمر الثالث : السببيه ، وذلك غالب فى العاطفه جملة أو صفه ؛ فالأول نحو (فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ) ونحو (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ) والثانى نحو (لَمَّا كَلُونا مِنْ شَجَرٍ مِنْ رَبُّوا فَمَالِوا مِنْهَا الْبُطونَ فَشارِبونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ) وقد تجىء فى ذلك لمجرد الترتيب نحو (فراغ إلى أهله فجاء بعجل سيمين فقربه إليهم) ونحو (لقد كنت فى غفله من هذا فكشفنا عنك غطاءك) ونحو (فأقبلت امرأته فى صرّه فصكت وجهها) ونحو (فالزّاجرات زجراً ، فالتّاليات ذكراً)

وقال الزمخشري : للفاء مع الصفات ثلاثه أحوال :

أحدها : أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود ، كقوله :

٢٦٩- يا لهف زيا به للحارث فال***صباح فالغانم فالآيب

أى الذى صبح فغنم فآب.

والثانى : أن تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه ، نحو قولك : «خذ الأكمل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل».

ص: ١٨٥

والثالث : أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو «رحم الله المحلقين فالمقصرين» اه.

البيت لابن زيابه ، يقول : يا لهف أبى على الحارث إذ صبح قومي بالغاره فغنم فأب سليما أن لا أكون لقيته فقتلته ، وذلك لأنه يريد يا لهف نفسى.

Your browser does not support the audio tag

والثانى : من أوجه الفاء : أن تكون رابطه للجواب ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطا ، وهو منحصر فى ست مسائل :

إحداها : أن يكون الجواب جملة اسميه نحو (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ونحو (إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ ، وَإِنْ تُعْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)

الثانيه : أن تكون فعليه كالاسميه ، وهى التى فعلها جامد ، نحو (إِنْ تَرِنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي) (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ).

الثالثه : أن يكون فعلها إنشائيا ، نحو (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) ونحو (فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ) ونحو (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْرَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ) فيه أمران : الاسميه والإنشائيه ، ونحو «إن قام زيد فو الله لأقومن» ونحو «إن لم يتب زيد فيا خسره رجلا».

والرابعه : أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى ، إما حقيقه نحو (إِنْ يَشْرِقْ فَقَدْ سَرِقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) ونحو (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ) وقد هنا

ص: ١٨٦

مقدره ، وإما مجازا نحو (وَمَنْ جَاءَ بِالسِّيئَةِ فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ) نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزله ما وقع.

الخامسه أن تقترن بحرف استقبال نحو (مَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) ونحو (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ)

السادسه : أن تقترن بحرف له الصدر ، كقوله :

٢٧٠- فإن أهلك فدى لهب لظاه***على تكاد تلتهب التهابا

لما عرفت من أن رب مقدره ، وأنها لها الصّدر ، وإنما دخلت فى نحو (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) لتقدير الفعل خيرا لمحدوف ؛ فالجملة اسميه.

وقد مر أن إذا الفجائيه قد تنوب عن الفاء نحو (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ) وأن الفاء قد تحذف

للضرورة كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها [٨١]

Your browser does not support the audio tag

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح ، وأن منه قوله تعالى : (إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ) وتقدم تأويله.

وقال ابن مالك : يجوز في النثر نادرا ، ومنه حديث اللقطة «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها».

تنبيه - كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك في نحو «الذى يأتيني فله درهم» وبدخولها فهم ما أراد المتكلم من ترتب لزوم الدرهم في الإتيان ، ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره.

ص: ١٨٧

وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو (لِئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) في إيدانها بما أراد المتكلم من معنى القسم ، وقد قرئ بالاثبات والحذف قوله تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ).

الثالث : أن تكون زائده دخولها في الكلام كخروجها ، وهذا لا يشته سيبويه ، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا ، وحكى «أخوك فوجد» وقيد الفراء والأعلم وجماعه الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا ؛ فالأمر كقوله :

٢٧١- وقائله : خولان فانكح فتاتهم***[وأكرومه الحيين خلو كماهيا] [ص ٤٨٣]

وقوله :

٢٧٢- أرواح مودع أم بكور***أنت فانظر لأى ذاك تصير

وحمل عليه الزجاج (هذا فليذوقوه حميم) والنهي نحو «زيد فلا تضربه» وقال ابن برهان : تزداد الفاء عند أصحابنا جميعا كقوله :

٢٧٣- [لا تجزعى إن منفس أهلكته] (١)***[فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى] [ص ٤٠٣]

انتهى ، وتأول المانعون قوله «خولان فانكح» على أن التقدير هذه خولان ، وقوله «أنت فانظر» على أن التقدير : انظر فانظر ، ثم حذف انظر الأول وحده فبرز ضميره ، فقيل : أنت فانظر ، والبيت الثالث ضروره ، وأما الآيه فالخبر (حميم) وما بينهما معترض ، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل (وإيأى فارهبون) وعلى هذا فحميم بتقدير : هو حميم.

۱- ویروی «إن منفسا أهلکتہ».

ومن زيادتها قوله :

٢٧٤- لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جَرْمَهَا *** فتركت ضاحى جلدها يتذبذب

لأن الفاء لا تدخل في جواب لما ، خلافا لابن مالك ، وأما قوله تعالى (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ) فالجواب محذوف ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وأما قوله تعالى (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ، فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ) فقيل : جواب لما الأولى لما الثانية وجوابها ، وهذا مردود لاقترانه بالفاء ، وقيل (كَفَرُوا بِهِ) جواب لهما ؛ لأن الثانية تكرير للأولى ، وقيل : جواب الأولى محذوف : أى أنكروه.

Your browser does not support the audio tag

مسأله - الفاء فى نحو (بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ) جواب لأما مقدره عند بعضهم ، وفيه إجحاف ، وزائده عند الفارسي ، وفيه بعد ، وعاطفه عند غيره ، والأصل تنبه .»

فاعبد الله ، ثم حذف تنبه ، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كيلا تقع الفاء صدرا ، كما قال الجميع فى [الفاء فى] نحو «أما زيدا فاضرب» إذ الأصل مهما يكن من شىء فاضرب زيدا ، وقد مضى شرحه فى حرف الهمزة.

مسأله - الفاء فى نحو «خرجت فإذا الأسد» زائده لازمه عند الفارسي والمازنى وجماعه ، وعاطفه عند مبرمان وأبى الفتح ، وللسبب المحضه كفاء الجواب عند أبى إسحاق ، ويجب عندى أن يحمل على ذلك مثل (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ) ونحو «أنتنى فإنى أكرمك» ، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس ، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها.

مسأله - (أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام : لا ، فقيل لهم : فهذا كرهتموه ، يعنى والغيبه مثله فاكرهوها ،

ص: ١٨٩

ثم حذف المبتدأ وهو هذا ، وقال الفارسي : التقدير فكما كرهتموه فاكرهوها الغيبه ، وضعفه ابن الشجرى بأن فيه حذف الموصول - وهو ما المصدريه - دون صلتها ، وذلك ردىء ، وجملة (وَاتَّقُوا اللَّهَ) عطف على (وَلَا يَعْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا) على التقدير الأول ، وعلى «فاكرهوها الغيبه» على تقدير الفارسي ، وبعد فعندى أن ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسي ، فإنه قال : كأنهم قالوا فى الجواب لا- فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوها الغيبه واتقوا الله ، فاتقوا عطف على فاكرهوها ، وإن لم يذكر كما فى (اضرب بعصاك الحَجَرَ فَمَا تَنْجَرْتُ) والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوها الغيبه وإن لم تكن كما مذكوره ، كما أن «ما تأتينا فتحدثنا» معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكوره ، اه. وهذا يقتضى أن كما ليست محذوفه ، بل أن المعنى يعطيها ؛ فهو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب.

تنبيه - قيل : الفاء تكون للاستئناف ، كقوله :

٢٧٥- ألم تسأل الربيع القوا ، فينطق ***[وهل تخبرنك اليوم ببدء سملق]

أى فهو ينطق ، لأنها لو كاتب للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببيه لنصب ، ومثله (فَأِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) بالرفع ، أى فهو يكون حيثئذ ، وقوله :

٢٧٦- الشعر صعب وطويل سلّمه ***إذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه

زلت به إلى الحضيض قدمه ***يريد أن يعرّبه فيعجمه

أى فهو يعجمه ، ولا يجوز نصبه بالعطف ، لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيق أن الفاء فى ذلك كله للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة ، لا الفعل ، والمعطوف عليه فى هذا الشعر قوله يريد ، وإنما يقدر النحويون كلمه هو ليعينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف.

ص : ١٩٠

Your browser does not support the audio tag

: حرف جر ، له عشره معان :

أحدها : الظرفيه ، وهى إما مكانيه أو زمانيه ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى (الم غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعِيدٍ غَلَبَهُمْ سَيَّغْلِبُونَ فِي بُضْعِ سِتَيْنَ) أو مجازيّه نحو (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) ومن المكانية «أدخلت الخاتم فى أصبعى ، والقلنسوه فى رأسى» إلا أن فيهما قلبا.

الثانى : المصاحبه نحو (ادْخُلُوا فِي أُمَّم) أى معهم ، وقيل : التقدير ادخلوا فى جملة أمم ، فحذف المضاف (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ).

والثالث : التعليل نحو (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) (لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ) وفى الحديث «أن امرأه دخلت النار فى هرة حبستها».

الرابع : الاستعلاء نحو (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ). وقال :

٢٧٧- هم صلبوا العبدى فى جذع نخله***[فلا عطست شيان إلا بأجدعا]

وقال آخر :

٢٧٨- بطل كأن ثيابه فى سرحه***[يحدى نعال السبت ليس بتوأم]

والخامس : مرادفه الباء كقوله :

٢٧٩- ويركب يوم الزوع منّا فوارس***بصيرون فى طعن الأباهر والكلى

وليس منه قوله تعالى (يَذَرُوكُمْ فِيهِ) خلافا لزامه ، بل هى للسببيه (١) ، أى يكثر كم بسبب هذا الجعل ، والأظهر قول الزمخشري إنها للظرفيه المجازيه ، قال : جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للث والتكثير مثل (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ).

ص: ١٩١

١- فى نسخه «التعليل».

السادس : مرادفه إلى نحو (فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ).

السابع : مرادفه من كقوله :

٢٨٠- ألا عم صباحا أيها الطلل البالي *** وهل يعمن من كان في العصر الخالي؟

وهل يعمن من كان أحدث عهده *** ثلاثين شهرا في ثلاثه أحوال؟

وقال ابن جنى : التقدير في عقب ثلاثه أحوال ، ولا دليل على هذا المضاف ، وهذا نظير إجازته «جلست زيدا» بتقدير «جلوس زيد» مع احتمال له لأن يكون أصله إلى زيد ، وقيل : الأحوال جمع حال لا حول ، أى في ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ، وقيل : يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ؛ ففي بمعنى مع .

الثامن : المقاييسه - وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق - نحو (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ)

التاسع : التعويض ، وهى الزائده عوضا من [فى] أخرى محذوفه كقولك «ضربت فيمن رغبت» أصله : ضربت من رغبت فيه ، أجازته ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله *فانظر بمن تثق* [٢٢٧] على حمله على ظاهره ، وفيه نظر .

العاشر : التوكيد ، وهى الزائده لغير التعويض ، أجازته الفارسي فى الضروره ، وأنشد :

٢٨١- أنا أبو سعد إذا الليل دجا *** يخال فى سواده يرن دجا

وأجازته بعضهم فى قوله تعالى : (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا)

ص : ١٩٢

Your browser does not support the audio tag

على وجهين : حرفيه وستأتى ، واسميه ، وهى على وجهين : اسم فعل وسيأتى ، واسم مرادف لحسب ، وهذه تستعمل على وجهين : مبنيه وهو الغالب لشبهها بقصد الحرفيه فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها ، ويقال فى هذا «قد زيد درهم» بالسكون ، و «قدنى» بالنون ، حرصا على بقاء السكون لأنه الأصل فيما بينون ، ومعربه وهو قليل ، يقال : قد زيد درهم ، بالرفع ، كما يقال : حسبه درهم ، بالرفع ، و «قدى درهم» بغير نون كما يقال : حسبى ، والمستعمله اسم فعل مرادفه ليكفى ، يقال : قد زيدا درهم ، وقدنى درهم ، كما يقال : يكفى زيدا درهم ، ويكفينى درهم.

وقوله :

٢٨٢- قدنى من نصر الخبيبن قدى *** [ليس الإمام بالشحيح الملحد]

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفه لحسب على لغه البناء ، وأن تكون

اسم فعل ، وأما الثانيه فتحتمل الأول وهو واضح ، والثانى على أن النون حذفت للضرورة كقوله :

٢٨٣- [عددت قومي كعديد الطيس] *** إذ ذهب القوم الكرام ليسى [ص ٣٤٤]

ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق ، والكسره للساكنين وأما الحرفيه فمختصه بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهى معه كالجزم ؛ فلا تفصل منه بشيء ، اللهم إلا بالقسم كقوله :

٢٨٤- أخالد قد والله أوطأت عشوه *** وما قائل المعروف فينا يعترف [ص ٣٩٣]

ص: ١٩٣

وقول آخر :

٢٨٥- فقد والله بين لى عنائى *** بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع «قد لعمرى بت ساهرا» و «قد والله أحسنت».

وقد يحذف [الفعل] بعدها لدليل كقول النابغه :

٢٨٦- أفد الترحّل ، غير أنّ ركابنا***لما نزل برحالنا ، وكان قد [ص ٣٤٢]

أى وكان قد زالت.

ولها خمسة معان :

أحدها : التوقع ، وذلك مع المضارع واضح كقولك «قد يقدم الغائب اليوم» إذا كنت تتوقّع قدومه.

وأما مع الماضى فأثبته الأكثرون ، قال الخليل : يقال «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك ،

وقال بعضهم : تقول «قد ركب الأمير» لمن ينتظر ركوبه ،

Your browser does not support the audio tag.

وفى التنزيل (قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ) لأنها كانت تتوقّع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى ، وقال : التوقّع انتظار الوقوع ، والماضى قد وقع.

وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلّ على أن الفعل الماضى كان قبل الإخبار به متوقّعا ، لا أنه الآن متوقع ، والذى يظهر لى قول ثالث ، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا ، أما فى المضارع فلأن قولك «يقدم الغائب» يفيد التوقع بدون قد ؛ إذا الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه

ص: ١٩٤

متوقّع له ، وأما فى الماضى فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصحّ أن يقال فى «لا رجل» بالفتح إن لا للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جوابا لمن قال : هل من رجل ، ونحوه ، فالذى بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر ، كما أن الماضى بعد قد متوقّع كذلك ، وعبارته ابن مالك فى ذلك حسنه ، فإنه قال : إنها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل إنها تفيد التوقع ، ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع البتة ، وهذا هو الحق.

الثانى : تقريب الماضى من الحال ، تقول «قام زيد» فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد ، فإن قلت «قد قام» اختصّ بالقريب.

وانبنى على إفادتها ذلك أحكام :

أحدها : أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنبهن للحال ؛ فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ، ولذلك عله أخرى ، وهى أن صيغهن لا يفدن الزمان ، ولا يتصرفن ؛ فأشبهن الاسم ، وأما قول عدى :

٢٨٧- لو لا الحياء وأنّ رأسى قد عسى ***فيه المشيب لزرت أم القاسم

الثانى : وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضى الواقع حالا إما ظاهره نحو (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا) أو مقدّره نحو (هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُذِّتْ إِلَيْنَا) ونحو (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) وخالفهم الكوفيون والأخفش ؛ فقالوا : لا تحتاج لذلك ؛ لكثرة وقوعها حالا بدون قد ، والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله.

.Your browser does not support the audio tag

الثالث : ذكره ابن عصفور ، وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريبا من الحال جىء باللام وقد جميعا نحو (تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ

ص: ١٩٥

عَلَيْنَا) وإن كان بعيدا جىء باللام وحدها كقوله :

٢٨٨- حلفت لها بالله حلفه فاجر***لناموا ؛ فما إن من حديث ولاصالي [ص ٦٢٦]

اه ، والظاهر فى الآيه والبيت عكس ما قال ؛ إذ المراد فى الآيه لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيره المحسنين ، وذلك محكوم له به فى الأزل ، وهو متصف به مدعقل ، والمراد فى البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومقتضى كلام الزمخشري أنها فى نحو «والله لقد كان كذا» للتوقع لا للتقريب ؛ فإنه قال فى تفسير قوله تعالى : (لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا) فى سورة الأعراف فإن قلت : فما بهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قد ، وقلّ عنهم نحو قوله *حلفت لها بالله - البيت* قلت : لأن الجملة القسميه لا تساق إلا تأكيدا للجملة المقسم عليها التى هى جوابها ؛ فكانت مظنه لمعنى التوقع الذى هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمه القسم ، ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضى إنما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور ، وأن من شرط دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا ؛ فإنه قال تسهيله : وتدخل على فعل ماض متوقّع لا يشبه الحرف لقربه من الحال اه.

الرابع : دخول لام الابتداء فى نحو «إن زيدا لقد قام» وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم نحو «إن زيدا لقائم» وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) فإذا قرب الماضى من الحال أشبه المضارع الذى هو شبيه بالاسم ؛ فجاز دخولها عليه.

.Your browser does not support the audio tag

المعنى الثالث : التقليل ، وهو ضربان : تقليل وقوع الفعل نحو «قد

ص: ١٩٦

يصدق الكذوب» و «قد وجود البخيل (١)» وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) أى ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه ، وزعم بعضهم أنها فى هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق ، وأن التقليل فى المثالين الأولين لم يستفد من قد ، بل من قولك : البخيل وجود ، والكذوب يصدق ، فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا ، إذ آخر الكلام يناقض أوله .

الرابع ، التكثير ، قاله سيبويه فى قول الهذلى :

٢٨٩- قد أترك القرن مصفرا أنامله *** [كأن أثوابه مجت بفرصاد]

وقال الزمخشري فى (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ) أى ربما نرى ، ومعناه تكثير الرؤيه ، ثم استشهد بالبيت ، واستشهد جماعه على ذلك بيت العروص :

٢٩٠- قد أشهد الغاره السَّعواء تحملى *** جرداء معروقه اللحين سرحوب

الخامس : التحقيق ، نحو (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) قال الزمخشري : دخلت لتوكيد العلم ، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد ، وقال غيره فى (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا) قد فى الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إن واللام فى الجملة الاسمية المجاب بها فى إفاده التوكيد ، وقد مضى نقل القول بالتقليل فى الأولى والتقريب والتوقع فى مثل الثانيه ، ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر .

والسادس : النفى ، حكى ابن سيده «قد كنت فى خير فتعرفه» بنصب تعرف ، وهذا غريب ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : وربما نفى بقدر فنصب الجواب بعدها ، اه . ومحملة عندى على خلاف ما ذكر ، وهو أن يكون

ص : ١٩٧

١- فى نسخه «قد يعثر الجواد» بدل «قد وجود البخيل» .

كقولك للكذوب : هو رجل صادق ، ثم جاء النصب بعدها نظرا إلى المعنى ، وإن كانا إنما حكما بالنفى لثبوت النصب فغير مستقيم ، لمجىء قوله :

٢٩١- [سأترك منزلي لبنى تميم]***والحق بالحجاز فأستريحها

وقراءه بعضهم (بَلْ نَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ).

Your browser does not support the audio tag

مسأله - قيل : يجوز النصب على الاشتغال فى نحو «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» مطلقا ، وقيل : يمتنع مطلقا ، وهو الظاهر ؛ لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسميه ، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور : يجوز فى نحو «فإذا زيد قد ضربه عمرو» ويمتنع بدون قد ، ووجهه عندى أن التزام الاسميه مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطيه المختصه بالفعلليه ، فإذا اقترنت بقدر حصل (١) الفرق بذلك ؛ إذ لا تقترن الشرطيه بها.

﴿قَطَّ﴾

- على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومه فى أفصح اللغات ، وتختص بالنفى ، يقال «ما فعلته قط» والعامه يقولون : لا أفعله قط ، وهو لحن ، واشتقاقه من قططته ، أى قططته ، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى ؛ لأن الماضى منقطع عن الحال والاستقبال ، وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى ؛ إذ المعنى مذ أن خلقت [أو مذ خلقت] إلى الآن ، وعلى حركه لثلا يلتقى ساكنان ، وكانت

ص : ١٩٨

١- فى نسخه «يحصل الفرق».

الضمه تشبيها بالغايات ، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد تتبع قافه طاءه فى الضم ، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

والثانى : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحه القاف ساكنه الطاء ، يقال «قطى ، وقطك ، وقط زيد درهم» كما يقال : حسبى ، وحسبك ، وحسب زيد درهم ، إلا أنها مبنيه لأنها موضوعه على حرفين ، وحسب معربه.

والثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى ، فيقال : قطنى - بنون الوقايه - كما يقال : يكفينى.

وتجوز نون الوقايه على الوجه الثانى ، حفظا للبناء على السكون ، كما يجوز فى لدن ومن وعن كذلك.

صوت

Your browser does not support the audio tag.

جاره ، وغيرها ، والجاره حرف و اسم.

والحرف له خمس معان :

أحدها : التشبيه ، نحو «زيد كالأسد».

والثاني : التعليل ، أثبت ذلك قوم ، ونفاه الأثرون ، وقيّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفه بما ، كحكايه سيويه « كما أنه لا- يعلم فتجاوز الله عنه» والحق جوازه في المجزّده من ما ، نحو (وَيُكَانَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) أى أعجب لعدم فلاحهم ، وفي المقرونه بما الزائده كما فى المثال ، وبما المصدريه نحو (كَمَا أُرْسِلْنَا فِيكُمْ) - الآية) قال الأخفش : أى لأجل إرسالى فيكم رسولا منكم فاذكرونى ، وهو ظاهر فى قوله تعالى : (وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام ؛ إذ الذكر والهدايه يشتركان فى أمر واحد وهو

الإحسان ؛ فهذا فى الأصل بمنزله

ص: ١٩٩

(وَأَحْسِنُ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ) والكاف للتشبيه ، ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصيه المطلوب ، وما ذكرناه فى الآيتين من أنّ ما مصدرية قاله جماعه ، وهو الظاهر ، وزعم الزمخشري وابن عطيه وغيرهما أنها كافه ، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض.

واختلف فى نحو قوله :

٢٩٢- وطرفك إمّا جئتنا فاحبسّنه *** كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر

فقال الفارسى : الأصل كيما فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هى كاف التعليل وما الكافه ، ونصب الفعل بها لشبهها بكى فى المعنى ، وزعم أبو محمد الأسود فى كتابه المسمى «نزهه الأديب» أن أبا على حرّف هذا البيت ، وأن الصواب فيه :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا

لكى يحسبوا ، البيت ...

والثالث : الاستعلاء ، ذكره الأَخفش والكوفيون ، وأن بعضهم قيل له : كيف أصبحت؟ فقال : كخير ، أمرا على خير ، وقيل : المعنى بخير ، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء ، وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف ، أى كصاحب خير .

وقيل فى «كن كما أنت» : إن المعنى على ما أنت عليه ،

Your browser does not support the audio tag

والنحويين فى هذا المثل أعراب :

أحدها : هذا ، وهو أن ما موصوله ، وأنت : مبتدأ حذف خبره .

والثانى : أنها موصوله ، وأنت خبر حذف مبتدؤه ، أى كالذى هو أنت ، وقد قيل بذلك فى قوله تعالى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) أى كالذى هو لهم آلهه .

والثالث : أن ما زائده ملغاه ، والكاف أيضا جاره كما فى قوله :

ص : ٢٠٠

ونصر مولانا ونعلم أنه ***كما الناس مجروم عليه وجارم [٩٥]

وأنت : ضمير مرفوع أنيب عن المجرور ، كما فى قولهم : ما أنا كَأنت ، والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى .

والرابع : أن ما كافه ، وأنت : مبتدأ حذف خبره ، أى عليه أو كائن ، وقد قيل فى (كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) : إن ما كافه ، وزعم صاحب المستوفى أن الكاف لا تكف بما ، وردّ عليه بقوله :

٢٩٣- وأعلم أنّى وأبا حميد***كما النشوان والرّجل الحليم (١)

وقوله :

٢٩٤- أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد***كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

[ص ٣١٠]

وإنما يصح الاستدال بهما إذا لم يثبت أن «ما» المصدرية توصل بالجملة الاسمية .

الخامس : أن ما كافه أيضا ، وأنت : فاعل ، والأصل كما كنت ، ثم حذف كان فانفصل الضمير ، وهذا بعيد ، بل الظاهر أن ما

على هذا التقدير مصدرية.

تنبيه - تقع «كما» بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى؛ فتكون نعتا لصدر أو حالا، ويحتملها قوله تعالى (كَمَا يَدَّأُنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ) فَإِنْ قَدَّرْتَهُ نَعْتًا

ص: ٢٠١

١- الكاف لا عمل لها، والنشوان: مبتدأ، والرجل معطوف عليه، وخبر هذا المبتدأ محذوف، والجمله خبر أن.

لمصدر فهو إما معمول لنعیده ، أى نعید أول خلق إعادہ مثل ما بدأناه ، أو لنطوی ، أى نفعل هذا الفعل العظیم كفعلنا هذا الفعل ، وإن قدرته حالا فذو الحال مفعول نعیده ، أى نعیده مماثلا للذى بدأنا ، وتقع كلمه «كذلك» أيضا كذلك.

فإن قلت : فكيف اجتمعت مع مثل فى قوله تعالى (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْ لَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ ، كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) ومثل فى المعنى نعت لمصدر (قال) المحذوف ، [أى] كما أن كذلك نعت له ، ولا يتعدى

عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد ، لا تقول : ضربت زيدا عمرا ، ولا يكون «مثل» تأكيدا لكذلك ، لأنه أبين منه ، كما لا يكون زيد من قولك «هذا زيد يفعل كذا» توكيدا لهذا لذلك ، ولا خبرا لمحذوف بتقدير : الأمر كذلك ؛ لما يؤدى إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت : مثل بدل من كذلك ، أو بيان ، أو نصب يعلمون ، أى لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى ، فمثل بمنزلتها فى «مثلك لا يفعل كذا» أو نصب بقال (1) ، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف ، أى قاله ، ورد ابن الشجرى ذلك على مكى بأن قال : قد استوفى معموله وهو مثل ، وليس بشيء ؛ لأن مثل حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به ليعلمون ، والضمير المقدر مفعول به لقال.

.Your browser does not support the audio tag

والمعنى الرابع : المبادره ، وذلك إذا اتصلت بما فى نحو «سلم كما تدخل» و «صل كما يدخل الوقت» ذكره ابن الخباز فى النهايه ، وأبو سعيد السيرافى ، وغيرهما ، وهو غريب جداً.

ص: ٢٠٢

١- قال : المراد لفظ قال الأول ، أى وقال الذين لا يعلمون مثل قول اليهود ، ويكون قوله كذلك معمولاً لقال الثانى على هذا

والخامس : التوكيد ، وهى الزائده نحو (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) قال الأكثرون : التقدير ليس شىء مثله ؛ إذ لو لم تقدر زائده صار المعنى ليس شىء مثل مثله ؛ فيلزم المحال. وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زياده الحرف بمنزله إعاده الجملة ثانيا ، قاله ابن جنى ، ولأنهم إذا بالغوا فى نفي الفعل عن أحد قالوا : «مثلك لا يفعل كذا» ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عن من هو على أخص أو صافه فقد نفوه عنه.

وقيل : الكاف فى الآيه غير زائده ، ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل ، كما زيدت فى (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير ، اه.

والقول بزياده الحرف أولى من القول بزياده الاسم ، بل زياده الاسم لم تثبت ، وأما (بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) فقد يشهد للقائل بزياده «مثل» فيها قراءه ابن عباس (بما آمنتم به) وقد تؤولت قراءه الجماعه على زياده الباء فى [المفعول] المطلق أى إيماننا مثل إيمانكم به ، أى بالله سبحانه ، أو بمحمد عليه الصلاه والسلام ، أو بالقرآن ، وقيل : مثل للقرآن ، وما للتوراه ، أى فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم ، وفى الآيه الأولى قول ثالث ، وهو أن الكاف ومثلا لا رائد منهما ، ثم اختلف ، فقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل :

بمعنى الصفه ، وقيل : الكاف اسم مؤكّد بمثل ، كما عكس ذلك من قال :

٢٩٥- [ولعبت طير بهم أبايل] ***فصّروا مثل كعصف مأكول

وأما الكاف الاسميه الجاره فمرادفه لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا فى الضروره ، كقوله :

٢٩٦- [بيض ثلاث كنعاج جمّ] ***يضحكن عن كالبرد المنهّم

ص: ٢٠٣

وقال كثير منهم الأَخْفَش والفارسي : يجوز في الاختيار ، فجوزوا في نحو «زيد كالأسد» أن تكون الكاف في موضع رفع ، والأسد مخفوضا بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا ، قال الزمخشري في (فَأَنْفُخُ فِيهِ) : إن الضمير راجع للكاف من (كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) أى فَأَنْفُخُ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ المماثل فيصير كسائر الطيور ، انتهى.

ووقع مثل ذلك في كلام غيره ، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل «مررت بكالأسد».

Your browser does not support the audio tag

وتتعين الحرفيه في موضعين (1) ؛ أحدهما : أن تكون زائده ، خلافا لمن أجاز زياده الأسماء ، والثاني : أن تقع هي ومخفوضها صله كقوله :

٢٩٧- ما يرتجى وما يخاف جمعا***فهو الذى كاللث والغيث معا

خلافا لابن مالك في إجازته أن يكون مضافا ومضافا إليه على إضمار مبتدأ ، كما في قراءه بعضهم (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) وهذا تخريج للفصيح على الشاذ ، وأما قوله :

٢٩٨- [لم يبق من آى بها يحلّين***غير رماد وخطام كنفين

وغير ودّ جازل أو ودّين]***وصاليات ككما يؤثفين

فيحتمل أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما كما قال :

٢٩٩- [فلا والله لا يلقى لمابى***ولا للمابهم أبدا دواء [ص ١٨٣ و ٣٥٣]

ص: ٢٠٤

١- إنما تتعين في الموضع الأول عند الذين لا يجيزون زياده الاسم ، وتتعين في الثانى لأنها لو كانت اسما لما صلح لأن يكون صله ، لأنه حينئذ مفرد ، والصله لا تكون إلا جملة

وأن يكونا اسمين أكد أيضا أولهما بثانيهما ، وأن تكون الأولى حرفا والثانية اسما.

وأما الكاف غير الجاره فنوعان : مضمّر منصوب أو مجرور نحو (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ) وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب ، وهى اللاحقه لاسم الإشاره نحو «ذلك ، وتلك» وللضمير المنفصل المنصوب فى قولهم «إياك ، وإياكما» ونحوهما ، هذا هو الصحيح ، ولبعض أسماء الأفعال نحو «حيهلك ، ورويدك ، والتّجاءك» ولأمرأيت بمعنى أخبرنى نحو (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْت عَلَيَّ) فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه ، وعكس ذلك الفراء فقال : التاء حرف

خطاب ، والكاف فاعل ، لكونها المطابقه للمسند إليه ، ويردّه صحه الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قطّ مرفوعه ، وقال الكسائي : التاء فاعل ، والكاف مفعول ، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو «أرأيتك زيدا ما صنع» لأنه المفعول الثاني ، ولكن الفائده لا يتم عنده ، وأما (أرأيتك هذا الذي كَرَمْت عليّ) فالمفعول الثاني محذوف ، أي لم كَرَمْته عليّ وأنا خير منه؟ وقد تلحق ألفاظا آخر شذوذا ، وحمل على ذلك الفارسيّ قوله :

٣٠٠- لسان السوء تهديها إلينا***وحت ، وما حسبتك أن تحينا

لثلاث- يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر ، وقيل : يحتمل كون أن وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراء حمزه (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم) بالخطاب.

«كَي»

صوت

Your browser does not support the audio tag.

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله :

٣٠١- كى تجنحون إلى سلم وما ثثرت***قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم؟ [ص ٢٢٩]

ص: ٢٠٥

أراد كيف ، فحذف الفاء كما قال بعضهم «سو أفعال» يريد سوف.

الثاني : أن تكون بمنزله لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهاميه فى قولهم فى السؤال عن العله «كيمه» بمعنى لمه ، وعلى «ما» المصدريه فى قوله :

٣٠٢- إذا أنت لم تنفع فضرّ ، فإنما***يرجى الفتى كىما يضرّ وينفع

وقيل : ما كافه ، وعلى «أن» المصدريه مضمرة نحو «جتتك كى تكرمنى» إذا قدرت التّصب بأن.

الثالث : أن تكون بمنزله أن المصدريه معنى وعملا- ، وذلك فى نحو (لِكَيْلَا تَأْسَوْا) ويؤيده صحه حلول أن محلّها ، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ، ومن ذلك «جتتك كى تكرمنى» وقوله تعالى (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً) إذا قدرت اللام قبلها ، فإن لم تقدر فهى تعليليه جاره ، ويجب حينئذ إضمار أن بعدها ، ومثله فى الاحتمالين قوله :

۳۰۳- أردت لكيما أن تطير بقربتي ***[فتركها سناً ببيداء بلقع]

فكي إما تعليله مؤكده للام ، أو مصدرية مؤكده بأن ، ولا تظهر أن بعد كي إلا في الضروره كقوله :

۳۰۴- فقالت : أكل الناس أصبحت مانحاً***لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا؟

وعن الأ-خفش أن كي جاره دائماً ، وأن النصب بعدها بأن ظاهره أو مضمرة ، ويرده نحو (لَكَيْلًا تَأْسُوا) فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله :

ولا للما بهم أبدا دواء [۲۹۹]

ردّ بأن الفصيح المقيس لا- يخرج على الشاذ ، وعن الكوفيين أنها ناصبه دائماً ، ويرده قولهم «كيمه» كما يقولون لمه ، وقول حاتم :

ص: ۲۰۶

٣٠٥- وأوقدت نارى كى ليصير ضوءها***وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

لأن لام الجر لا- تفصل بين الفعل وناصبه ، وأجابوا عن الأول بأن الأصل «كى يفعل ما ذا» ويلزمهم كثره الحذف ، وإخراج ما الاستفهاميه عن الصدر ، وحذف ألفها فى غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع فى صحيح البخارى فى تفسير (وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ) «فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا» أى كيما يسجد ، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه.

Your browser does not support the audio tag.

تنبيه - إذا قيل «جئت لتكرمنى» بالنصب فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المضمرة كى ، والأول أولى ؛ لأن أن أمكن فى عمل النصب من غيرها ؛ فهى أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة.

«كم»

على وجهين : خبريه بمعنى كثير ، واستفهاميه بمعنى أى عدد. ويشتركان فى خمسة أمور : الاسميه ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وأما قول بعضهم فى (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ

أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ) : أبدلت أن وصلتها من كم فمردود ، بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه ، فإن قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصيدر فلا- يعمل فيها ما قبلها ، وإن قدر أهلكتنا فلا تسلط له فى المعنى على البدل ، والصواب أن كم مفعول لأهلكتنا ، والجمله إما معموله ليروا على أنه علق عن العمل فى اللفظ ، وأن وصلتها مفعول لأجله ، وإما معترضه بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو أن وصلتها ، وكذلك قول ابن عصفور فى (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) : إن كم فاعل مردود بأن كم لها الصدر ، وقوله إن ذلك جاء على لغة رديئه حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول «ملكتم كم عبيد»

ص: ٢٠٧

فيخرجها عن الصدريه خطأ عظيم ؛ إذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة ، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو جمله (أَهْلَكْنَا) على القول بأن الفاعل يكون جمله إما مطلقا أو بشرط كونها مقترنه بما يعلق عن العمل والفعل قلبى نحو «ظهر لى أقام زيد» وجوز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من جمله ، وليس هذا من المواطن التى يعود الضمير فيها على المتأخر.

ويفتقران فى خمسة أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبريه محتمل للتصديق والتكذيب ، بخلافه مع الاستفهاميه.

الثانى : أن المتكلم بالخبريه لا يستدعى من مخاطبه جوابا لأنه مخبر ، والمتكلم بالاستفهاميه يستدعى لأنه مستخبر.

الثالث : أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة ، بخلاف المبدل من الاستفهامية ، يقال في الخبرية «كم عبيد لى خمسون بل ستون» وفي الاستفهامية «كم مالك أعشرون أم ثلاثون».

Your browser does not support the audio tag

الرابع : أن تمييز كم الخبرية مفرد أو مجموع ، تقول «كم عبد ملكت» و «كم عبيد ملكت» قال :

٣٠٦- كم ملوك باد ملكهم***ونعيم سوقه بادوا

وقال الفرزدق :

٣٠٧- كم عمه لك يا جرير وخاله***فدعاء قد حلبت على عشارى

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردا ، خلافا للكوفيين.

ص: ٢٠٨

الخامس : أن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتمييز الاستفهامية منصوب ، ولا- يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين ، بل يشترط أن تجر كم بحرف جر ؛ فحينئذ يجوز فى التمييز وجهان : النصب وهو الكثير ، والجر خلافا لبعضهم ، وهو بمن مضمرة وجوبا ، لا بالإضافة خلافا للزجاج.

وتلخص أن فى جر تمييزها أقوالا- : الجواز ، والمنع ، والتفصيل فإن جرّت هى بحرف جر نحو «بكم درهم اشتريت» جاز ، وإلا فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية إذا كان الخبر مفردا ، وروى قول الفرزدق :

كم عمه لك يا جرير وخاله***فدعاء قد حلبت على عشارى [٣٠٧]

بالخفض على قياس تمييز الخبرية ، وبالنصب على اللغة التميمية ، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم ، أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمننى فقد نسيتيه ، وعليهما فكم : مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضمير حملا على لفظ كم ، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بلك وبفدعاء محذوفه مدلول عليها بالمذكوره ؛ إذ ليس المراد تخصيص الخاله بوصفها بالقدح كما حذف «لك» من صفه خاله استدلالا عليها بلك الأولى ، والخبر «قد حلبت» ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى ؛ لأن المخبر عنه فى هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ، ونظيره «زينب وهند قامت» وكم على هذا الوجه : ظرف أو مصدر ، والتمييز محذوف ، أى كم وقت أو حلبه.

: اسم مركب من كاف التشبيه وأى المنونه ، ولذلك جاز الوقف

ص: ٢٠٩

عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصليه ، ولهذا رسم في المصحف نونا ، ومن وقف عليها يحذفه
اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتوافق كأي كم في خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفاده التكثير تاره وهو الغالب ، نحو
(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرًا) والاستفهام أخرى ، وهو نادر ولم يثبت إلا ابن قتيبه وابن عصفور وابن مالك ، واستدل
عليه بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضى الله عنهما «كأى تقرأ سورة الأحزاب آيه» فقال : ثلاثا وسبعين.

.Your browser does not support the audio tag

وتخالفها في خمسة أمور :

أحدها : أنها مركبه ، وكم بسيطه على الصحيح ، خلافا لمن زعم أنها مركبه من الكاف وما الاستفهاميه ، ثم حذفت ألفها
لدخول الجار ، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمه بالتركيب.

والثاني : أن مميزها مجرور بمن غالبا ، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ، ويردّه قول سيويه «وكأى رجلا رأيت» زعم ذلك
يونس ، و «كأى قد أتانا رجلا» إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع من ، انتهى. ومن الغالب قوله تعالى (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ و
كَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ) و (كَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ) ومن النصب قوله :

٣٠٨- اطرء اليأس بالرجا ؛ فكأى ***آلما حم يسره بعد عسر

وقوله :

٣٠٩- وكائن لنا فضلا عليكم ومنه***قدىما ، ولا تدرون ما من منعم

ص: ٢١٠

والثالث : أنها لا تقع استفهاميه (١) عند الجمهور ، وقد مضى.

والرابع : أنها لا تقع مجروره ، خلافا لابن قتيبه وابن عصفور ، أجازا «بكأى تبيع هذا الثوب».

والخامس : أن خبرها لا يقع مفردا.

«كذا»

ترد على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما ، وهما كاف التشبيه وذا الإشاريه كقولك «رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا»

وقوله :

٣١٠- وأسلمنى الزّمان كذا***فلا طرب ولا أنس

وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى (أهكذا عرشك)

الثانى : أن تكون كلمه واحده مركبه من كلمتين مكنياها عن غير عدد كقول أئمه اللغه «قيل لبعضهم : أما بمكان كذا وكذا وجذا؟ فقال : بلى وجادا» فنصب بإضمار أعرف ، وكما جاء فى الحديث «أنه يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا».

الثالث : أن تكون كلمه واحده مركبه مكنيا بها عن العدد فتوافق كأى فى أربعة أمور : التركيب ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز.

.Your browser does not support the audio tag

وتخالفها فى ثلاثه أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصّدر ، تقول «قبضت كذا وكذا درهما»

الثانى : أن تمييزها واجب النصب ؛ فلا- يجوز جره بمن اتفقا ، ولا- بالإضافة ، سد خلافا للكوفيين ، أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال «كذا

ص: ٢١١

١- فى نسخه «لا تقع إلا استفهاميه» وهو فاسد

ثوب ، وكذا أثواب» قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل «له عندى كذا درهم» مائه ، وبقوله «كذا دراهم» ثلاثه ، وبقوله «كذا كذا درهما» أحد عشر ، وبقوله «كذا درهما» عشرون ، وبقوله «كذا وكذا درهما» أحد وعشرون ، حملا- على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي الإضافه - المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور ، ووهب ابن السّيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازة المبرد ومن ذكر معه.

الثالث : أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها ، كقوله :

٣١١- عدّ النفس نعمى بعد بؤساک ذاکرا***كذا وكذا لطفًا به نسی الجهد

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا «كذا درهما» ولا «كذا كذا درهما» وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل.

مركبه عند ثعلب من كاف التشبيه ولا- النافية ، قال وإنما شددت لامها لتقويه المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيويوه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزرجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك ، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، وحتى قال جماعه منهم ، متى سمعت كَلَّا في سورة فاحكم بأنها مكيه ؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكه ؛ لأن أكثر العتو كان بها ، وفيه نظر ؛ لأن لزوم المكيه إنما يكون عن اختصاص العتو بها ، لا عن غلبته ، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق ،

Your browser does not support the audio tag

ثم لا يظهر معنى الزبر في كَلَّا المسبوقه بنحو (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ) (يَوْمَ ي

ص: ٢١٢

قَوْمُ النَّاسِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتَهُ) وقولهم : المعنى انته عن ترك الإيمان بالتصوير في أى صوره ما شاء الله ، وبالبعث ، وعن العجله بالقرآن ، تعسف ؛ إذ لم يتقدم فى الأولين حكاية نفى ذلك عن أحد ، ولطول الفصل فى الثالثه بين كَلَّا وذكر العجله ، وأيضا فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق ثم نزل (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا) فجاءت فى افتتاح الكلام ، والوارد منها فى التنزيل ثلاثه وثلاثون موضعا كَلَّا فى النصف الأخير.

ورأى الكسائى وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزرجر ليس مستمرا فيها ، فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى على ثلاثه أقوال ، أحدها للكسائى ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى حقا ، والثانى لأبى حاتم ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى ألا الاستفتاحيه ، والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما ، قالوا : تكون حرف جواب بمنزله إى ونعم ، وحملوا عليه (كَلَّا وَالْقَمَرِ) فقالوا : معناه إى والقمر.

وقول أبى حاتم عندى أولى من قولهما ؛ لأنه أكثر اطرادا ؛ فإن قول النضر لا يتأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء على ما سيأتى ، وقول الكسائى لا يتأتى فى نحو (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ) ، (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ) ، (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ) لأن أن تكسر بعد ألا الاستفتاحيه ، ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم ، وأما قول مكى إن كَلَّا على رأى الكسائى اسم إذا كانت بمعنى حقا فبعيد ؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسميه والحرفيه قليل ، ومخالف للأصل ، ومحوج لتكلف دعوى عله لبنائها ، وإلا فلم لا نؤنت؟

ص: ٢١٣

Your browser does not support the audio tag

وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين ، والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب فيها ، وذلك نحو (أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ؛ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ) (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ، كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ).

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ، كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ) لأنها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزه إن ، ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب كما يقال «أكرم فلانا» فتقول «نعم» ونحو (قال أصحاب موسى إنا لمدركون ، قال كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ) وذلك لكسر إن ، ولأن نعم بعد الخبر للتصديق.

وقد يمتنع كونها للزجر نحو (وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ ، كَلَّا وَالْقَمَرِ) إذ ليس قبلها ما يصح رده وقول الطبرى وجماعه إنه لما نزل فى عدد خزنة جهنم (عَلَيْهَا تَسِيءَ عَهُ عَشْرٌ) قال بعضهم : اكفونى اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر ؛ فنزل (كَلَّا) زجرا له قول متعسف ؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك.

تنبيه - قرىء (كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ) بالتنوين ، إما على أنه مصدر كل إذا أعيأ ، أى كلوا فى دعواهم وانقطعوا ، أو من الكل وهو الثقل ، أى حملوا كَلَّا ، وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونون كما فى (السَّلَاسِلُ) وردّه أبو حيان بأن ذلك إنما صح فى (السَّلَاسِلُ) لأنه اسم أصله التنوين فرجع به إلى أصله للتناسب ، أو على لغه من يصرف مالا ينصرف مطلقا ، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل ، اه.

ص: ٢١٤

وليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري فى ذلك ، بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الإطلاق المزيد فى رأس الآية ، ثم إنه وصل بنيه الوقف ، وجزم بهذا الوجه فى (قَوَارِيرًا) وفى قراءه بعضهم (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) بالتنوين ، وهذه القراءه مصححه لتأويله فى كلا ، إذ الفعل ليس أصله التنوين.

«كَأَنَّ»

صوت

Your browser does not support the audio tag

: حرف مركب عند أكثرهم ، حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه ، وليس كذلك ، قالوا : والأصل فى «كَأَنَّ زيدا أسد» إن زيدا كأسد ، ثم قَدَّم حرف التشبيه اهتماما به ، ففتحت همزه أن لدخول الجار عليه ، ثم قال الزجاج وابن جنى : ما بعد الكاف جرّ بها.

قال ابن جنى : وهى حرف لا يتعلق بشىء ، لمفارقته الموضع الذى تتعلق فيه بالاستقرار ، ولا يقدر له عامل غيره ، لتمام الكلام

بدونه ، ولا هو زائد ، لإفادته التشبيه.

وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن : إن كاف التشبيه لا تتعلق دائما.

ولما رأى الزجاج أن الجارّ غير الزائد حَقَّه التعلق قدّر الكاف هنا اسما بمنزله مثل ، فلزمه أن يقدر له موضعا ، فقدّره مبتدأ ، فاضطر إلى أن قدّر له خبرا لم ينطق به قطّ ، ولا المعنى مفتقر إليه ، فقال : معنى «كأنّ زيدا أخوك» مثل أخوه زيد إياك كائن.

وقال الأ-كثرون : لا- موضع لأنّ وما بعدها ، لأن الكاف وأنّ صارا بالتركيب كلمه واحده ، وفيه نظر ، لأن ذاك في التركيب الوضعى ، لا فى التركيب الطارىء فى حال التركيب الإسنادى.

والمخلّص عندى من الإشكال أن يدعى أنها بسيطه ، وهو قول بعضهم.

وفى شرح الإيضاح لابن الخباز : ذهب جماعه إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب ، لا لأنها معموله للكاف كما قال أبو الفتح ، وإلا لكان الكلام غير تام ، والإجماع على أنه تام ، اه وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصا.

ص: ٢١٥

وذكروا لكأنّ أربعة معان :

أحدها - وهو الغالب عليها ، والمتفق عليه - التشبيه ، وهذا المعنى أطلقه الجمهور

لكأنّ ، وزعم جماعه منهم ابن السيّد البطليوسى أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو «كأنّ زيدا أسد» بخلاف «كأنّ زيدا قائم ، أو فى الدار ، أو عندك ، أو يقوم» فإنها فى ذلك كله للظنّ.

والثانى : الشك والظن ، وذلك فيما ذكرنا ، وحمل ابن الأنبارى عليه «كأنّك بالشتاء مقبل» أى أظنه مقبلا.

والثالث : التحقيق ، ذكره الكوفيون والزجاجى ، وأنشدوا عليه :

٣١٢- فأصبح بطن مكّه مقشعرا***كأنّ الأرض ليس بها هشام

أى لأن الأرض ؛ إذ لا يكون تشبيها ، لأنه ليس فى الأرض حقيقه.

فإن قيل : فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت : من جهة أن الكلام معها فى المعنى جواب عن سؤال عن العله مقدر ؛ ومثله (اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ).

وأجيب بأمر ، أحدها : أن المراد بالظرفيه الكون فى بطنها ، لا الكون على ظهرها ، فالمعنى أنه كان ينبغى أن لا يقشعر بطن مكّه مع دفن هشام فيه ، لأنه لها كالغيث.

الثانى : أنه يحتمل أن هشاما قد خلف من يسدّ مسدّه ، فكانه لم يمت .

الثالث : أن الكاف للتعليل ، وأنّ للتوكيد ، فهما كلمتان لا كلمه ، ونظيره (وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) أى أعجب لعدم فلاح الكافرين .

والرابع : التقريب ، قاله الكوفيون ، وحملوا عليه « كأنك بالشتاء مقبل ،

ص : ٢١٦

وكانك بالفرج آت ، وكانك بالدنيا لم تكن وبالآخره لم تزل» وقول الحريري (١) :

٣١٣- كَأْتِي بِكَ تَنْحَطُّ***[إلى اللحد وتنعط]

وقد اختلف في إعراب ذلك ؛ فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائده في اسم كَأَنَّ ، وقال بعضهم : الكاف اسم كَأَنَّ ، وفي المثال الأول حذف مضاف ، أي كَأَنَّ زمانك مقبل بالشتاء ، ولا حذف في «كَأَنَّك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعلية خبر ، والباء بمعنى في ، وهي متعلقه بتكن ، وفاعل تكن ضمير المخاطب ، وقال ابن عصفور : الكاف والياء في كَأَنَّك وكَأْتِي زائدتان كَأْتِيَانِ لكَأَنَّ عن العمل كما تكفها ما ، والباء زائده في المبتدأ ، وقال ابن عمرون : المتصل بكَأَنَّ اسمها ، والظرف خبرها ، والجملة بعده حال ، بدليل قولهم «كَأَنَّك بالشَّمْسِ وقد طلعت» بالواو ، وروايه بعضهم «ولم تكن ، ولم تزل» بالواو ، وهذه الحال متممه لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرِهِ مُعْرِضِينَ) وكحتى وما بعدها في قولك «ما زلت يزيد حتى فعل» وقال المطرزي : الأصل كَأْنِي أَبْصِرُكَ تَنْحَطُّ ، وكَأْنِي أَبْصِرُ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء.

مسأله - زعم قوم أن كَأَنَّ قد تنصب الجزأين ، وأنشدوا :

٣١٤- كَأَنَّ أذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا***قادمه أو قلما محرفا

ف قيل : الخبر محذوف ، أي يحكيان ، وقيل : إنما الروايه «تخال أذنيه» وقيل : الروايه «قادمتا أو قلما محرفا» بألفات غير منونه ، على أن الأسماء مثناه ، وحذفت النون للضرورة ، وقيل : أخطأ قائله ، وهو أبو نخيله ، وقد أنشده

ص: ٢١٧

١- في المقامه الحاديه عشره (الساويه)

بحضره الرشيد فليحنه أبو عمرو والأصمعي ، وهذا وهم ؛ فإن أبو عمرو توفي قبل الرشيد.

«كُلُّ»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

: اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر ، نحو (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) والمعرف المجموع نحو (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) وأجزاء المفرد المعرف نحو «كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ» فإذا قلت «أكلت كلَّ رغيف لزيد» كانت لعموم الأفراد ، فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد.

ومن هنا وجب في قراءه غير أبي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله

عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَّكِبٍ جَبَّارٍ (بترك تنوين (قَلْبٍ) تقدير كل بعد قلب ليعم أفراد القلوب كما عم أجزاء القلب.

وترد كل - باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها - على ثلاثه أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها ؛

فأحدها : أن تكون نعتا لنكره أو معرفه ؛ فتدل على كماله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى ، نحو «أطعمنا شاه كلَّ شاه» وقوله :

٣١٥- وَإِنَّ الَّذِي حانت بفلج دماؤهم ***هم القوم كلَّ القوم يا أمَّ خالد [ص ٥٥٢]

والثاني : أن تكون توكيدا لمعرفه ، قال الأخفش والكوفيون : أو لنكره محدوده ، وعليهما ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى اسم مضمرة راجع إلى المؤكد نحو (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ) قال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر كقوله :

٣١٦- كم قد ذكرتك لو أجزى بذكر كم ***يا أشبه الناس كلَّ الناس بالقمر

وخالفه أبو حيان ، وزعم أن «كل» في البيت نعت مثلها في «أطعمنا شاه

ص: ٢١٨

كل شاه» وليست توكيدا ، وليس قوله بشيء ؛ لأن التي ينعت بها داله على الكمال ، لا على عموم الأفراد.

ومن توكيد النكره بها قوله :

Your browser does not support the audio tag

وأجاز الفراء والزمخشري أن نقطع كل المؤكد بها عن الإضافه لفظا تمسكا بقراءه بعضهم (إنا كلا فيها) وخزجها ابن مالك على أن «كلا» حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين : تقديم الحال على عامله الظرف ، وقطع كل عن الإضافه لفظا وتقديرا لتصير نكره فيصح كونه حالا ، والأجود أن تقدر كلا بدلا من اسم إن ، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لأنه مفيد للاحاطه مثل «قمتم ثلاثكم».

والثالث : أن لا تكون تابعه ، بل تاليه للعوامل ؛ فتقع مضافه إلى الظاهر نحو (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ) وغير مضافه نحو (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) وأما أوجهها الثلاثه التى باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشاره إليها.

الأول : أن تضاف إلى الظاهر ، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو «أكرمت كل بنى تميم».

والثانى : أن تضاف إلى ضمير محذوف ، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتى قبلها ، ووجهه أنهما سيان فى امتناع التأكيد بهما ، وفى تذكره أبى الفتح أن تقديم كل فى قوله تعالى (كُلًّا هَيَّأْنَا) أحسن من تأخيرها ؛ لأن التقدير كلهم ، فلو أخرت لبشرت العامل مع أنها فى المعنى منزله منزله ما لا

ص: ٢١٩

يباشره ، فلما قدمت أشبهت المرتفعه بالابتداء فى أن كلا منهما لم يسبقها عامل فى اللفظ.

الثالث : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكمها أن لا- يعمل فيها غالبا إلا الابتداء ، نحو (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) فيمن رفع كلا ، ونحو (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ) لأن الابتداء عامل معنوى ، ومن القليل قوله :

٣١٨- [يميد إذا مادت عليه دلاؤهم] ***فيصدر عنه كلها وهو ناهل

ولا يجب أن يكون منه قول على رضى الله عنه :

٣١٩- فلما تبيّن الهدى كان كلنا ***على طاعه الرحمن والحق والنقى

حل الأولى تقدير كان شأنه.

Your browser does not support the audio tag

واعلم أن لفظ «كل» حكمه الإفراد والتذكير ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن كانت مضافه إلى منكر وجب مراعاة معناها ؛ فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) (وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ) وقول أبي بكر وكعب وليد رضي الله عنهم :

٣٢٠- كل امرئ مصبّح في أهله***والموت أدنى من شراك نعله

٣٢١- كل ابن أنثى وإن طالت سلامته***يوما على آله حدباء محمول

ألا كل شيء ما خلا الله باطل***وكل نعيم لا محاله زائل [٢٠٥]

وقول السموأل :

٣٢٢- إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه***فكل رداء يرتديه جميل

ص: ٢٢٠

ومفردا مؤنثا في قوله تعالى (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) ومثني في قول الفرزدق :

٣٢٣- وكل رفيقى كلّ رحل - وإن هما***تعاطى القنا قوماهما - أخوان

وهذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى وإعرابا ، فلنشرحه .

قوله «كل رحل» كل هذه زائده ، وعكسه حذفها في قوله تعالى (عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) فيمن أضاف ، ورحل : بالحاء المهملة ، وتعاطى : أصله «نعاطيا» فحذف لامه للضرورة ، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال :

٣٢٤- لها متنتان خطاتا [كما***أكب على ساعديه النمر]

إذا قيل : إن خطاتا فعل وفاعل ، أو الألف من «تعاطى» لام الفعل ، ووحد الضمير لأن الرفيقين ليس باثنين معينين ، بل هما كثير كقوله تعالى (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) ثم حمل على اللفظ ، إذ قال «هما أخوان» كما قيل (فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا) وجمله «هما أخوان» خبر كل ، وقوله «قوما» إما بدل من القنا لأن قومهما من سببهما إذ معناها تقاومهما ، فحذفت الزوائد ، فهو بدل اشتمال ، أو مفعول لأجله ، أي تعاطيا القنا لمقاومه كل منهما الآخر ، أو مفعول مطلق من باب (صِيغَ اللهُ) لأن تعاطى القنا يدل على تقاومهما .

ومعنى البيت أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبه ، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبه الآخر .

ومجموعا مذكرا في قوله تعالى : (كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) وقول لبيد :

وكلّ أناس سوف تدخل بينهم***دويهيّه تصفّر منها الأنامل [٦٢]

ومؤنثا فى قول الآخر :

٣٢٥- وكلّ مصيبات الزّمان وجدتها***سوى فرقه الأحباب هيّنه الخطب

ويروى :

وكل مصيبات تصيب فإنها

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذى ذكرناه - من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة - نصّ عليه ابن مالك ،

.Your browser does not support the audio tag

ورده أبو حيان بقول عنتره :

٣٢٦- جادت عليه كلّ عين ثره***فتركن كلّ حديقه كالدّرههم

فقال «تركن» ولم يقل تركت ؛ فدل على جواز «كلّ رجل قائم ، وقائمون»

والذى يظهر لى خلاف قولهما ، وأن المضافه إلى المفرد إن أريد نسبه الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو «كلّ رجل يشبعه رغيف» أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنتره ؛ فإنّ المراد أن كل فرد من الأعين جاد ، وأن مجموع الأعين تركن ، وعلى هذا فتقول «جاد على كلّ محسن فأغناني» أو «فأغنوني» بحسب المعنى الذى تريده.

وربما جمع الضمير مع إرادته الحكم على كل واحد ، كقوله :

٣٢٧- *من كلّ كوماء كثيرات الوبر*

وعليه أجاز ابن عصفور فى قوله :

ص: ٢٢٢

٣٢٨- وما كلّ ذى لبّ بمؤتيك نصحه***وما كلّ مؤت نصحه بليب

أن يكون «مؤتيك» جمعا حذف نونه للاضافه ، ويحتمل ذلك قول فاطمه الخزاعيه تبكى إختها :

٣٢٩- إختى لا تبعدوا أبدا***وبلى والله قد بعدوا

كُلِّ مَا حَيَّ وَإِنْ أَمَرُوا**وارد الحوض الذى وردوا

وذلك فى قولها «أمرُوا» فأما قولها «وردوا» فالضمير لإخوتها ، هذا إن حملت الحى على نقيض الميت وهو ظاهر ، فإن حملته على مرادف القبيله فالجمع فى «أمرُوا» واجب

مثله فى (كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) وليس من ذلك (وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ) لأن القرآن لا يخرج على الشاذ ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمه ، ونظيره الجمع فى قوله تعالى (أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ) ومثل ذلك فى قوله تعالى (وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ) فليس الضامر مفردا فى المعنى لأنه قسيم الجمع وهو (فَرَجَالًا) بل هو اسم جمع كالجامل والباقر ، أو صفة لجمع محذوف أى كل نوع ضامر ونظيره (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ) فإن (كافِرٍ) نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى أى أول فريق كافر ، ولو لا ذلك لم يقل (كافِرٍ) بالإنفراد.

وأشكل من الآيتين قوله تعالى (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ) ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنتره.

والجواب عنها أن جملة (لا- يَسْمَعُونَ) مستأنفه أخبر بها عن حال المسترقين ، لا- صفة لكل شيطان ، ولا حال منه ؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى كل ، ولا إلى ما أضيفت إليه ، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام.

ص: ٢٢٣

Your browser does not support the audio tag

وإن كانت «كل» مضافه إلى معرفه فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، نحو «كلهم قائم، أو قائمون» وقد اجتمعتا في قوله تعالى (إِنْ كُفِّرْ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا، لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا، وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام «يا عبادى كلكم جاعع إلا من أطعمته» الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام «كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها» و«كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيتهم» «وكلنا لك عبد» ومن ذلك (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصِيرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) وفي الآية حذف مضاف، وإضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ، أى أن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولا عنه، وإنما قدرنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنما لم يقدر ضمير (كان) راجعا لكل لثلاثا يخلو (مسؤولا) عن ضمير فيكون حينئذ مسندا إلى (عنه) كما توهم بعضهم، ويردّه أن الفاعل ونائبه لا يتقدما على عاملهما، وأما (لَقَدْ أَحْصَاهُمْ) فجملة أوجب بها القسم، وليست خبرا عن كل، وضميرها راجع لمن، لا لكل، ومن معناها الجمع.

فإن قطعت عن الإضافة لفظا؛ فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو (كُلُّ يَعْْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ) ومراعاة المعنى نحو (وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ) والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع، وإن كانت المعرفه لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما؛ فالأول نحو (كُلُّ يَعْْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) (كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ) (كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ)

ص: ٢٢٤

وَتَسْبِيحُهُ) إذ التقدير كل أحد، والثانى نحو (كُلُّ لَهُ قَانِثُونَ) (كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبُحُونَ) (وَكُلُّ أَنَوَّهُ دَاخِرِينَ) (وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ) أى كلهم.

Your browser does not support the audio tag

مسألتان - الأولى، قال البيانون: إذا وقعت «كل» في حيز النفي كان النفي موجها إلى الشمول خاصه، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك «ما جاء كل القوم، ولم آخذ كل لدراهم، وكل الدراهم لم آخذ» وقوله:

٣٣٠- * ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد*

وقوله:

٣٣١- ما كل ما يتمنى المرء يدركه *** [تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن]

وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام - لما قال له ذو اليمين: أنسيت أم قصرت الصلاة - : «كل ذلك لم يكن» وقول أبي النجم:

٣٣٢- قد أصبحت أم الخيار تدعى ***على ذنبا كله لم أصنع

[ص ٤٩٨ و ٦١١ و ٦٣٣]

وقد يشكل على قولهم فى القسم الأول قوله تعالى : (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ)

وقد صرح الشلوبين وابن مالك فى بيت أبى النجم بأنه لا فرق فى المعنى بين رفع كل ونصبه ، وردّ الشلوبين على ابن أبى العافية إذ زعم أن بينهما فرقا ، والحق ما قاله البيانىون ، والجواب عن الآيه أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض ، وهو هنا موجود ؛ إذ دلّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا.

ص: ٢٢٥

الثانيه - كل فى نحو (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرِهِ رِزْقًا قَالُوا) منصوبه على الظرفيه باتفاق ، وناصبها الفعل الذى هو جواب فى المعنى مثل (قَالُوا) فى الآيه ، وجاءتها الظرفيه من جهه ما فإنها محتمله لوجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا مصدرىا والجمله بعده صلّه له ؛ فلا محل لها ، والأصل كل رزق ، ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ، ثم أنبأ عن الزمان ، أى كلّ وقت رزق ، كما أنبأ عنه المصدر الصريح فى «جتتك خفوق النجم» :

والثانى : أن تكون اسما نكره بمعنى وقت ؛ فلا تحتج على هذا إلى تقدير وقت ، والجمله بعده فى موضع خفض على الصفه ؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها ، أى كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مبعّد ، وهو ادعاء حذف الصفه وجوبا ، حيث لم يرد مصرّحا به فى شىء من أمثله هذا التركيب ، ومن هنا ضعف قول أبى الحسن فى نحو «أعجبنى ما قمت» : إن ما اسم ، والأصل ما قمته ، أى القيام الذى قمته ، وقوله فى «يا أيها الرجل» : إن أيّا موصوله والمعنى يا من هو الرجل ، فإن هذين العائدين لم يلفظ بهما قط ، وهو مبعّد عندى أيضا لقول سيويه فى نحو «سرت طويلا ، وضربت زيدا كثيرا» : إن طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر محذوف ، أى سرتّه وضربته ، أى السير والضرب ، لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط.

Your browser does not support the audio tag

فإن قلت : فقد قالوا «ولا سيما زيد» بالرفع ، ولم يقولوا قط «ولا سيما هو زيد».

قلت : هى كلمه واحده شدّوا فيها بالتزام الحذف ، ويؤنسك بذلك أن

ص: ٢٢٦

فيها شدوذين آخرين : إطلاق «ما» على الواحد ممن يعقل ، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلّه.

وللوجه الأول مقربان : كثره مجيء الماضى بعدها نحو (كَلَّمَا نَضَّ بَحْتٌ جُلُودَهُمْ يَدْلُنَاهُمْ) (كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ) (وَكَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَيْخُرُوا مِنْهُ) (وَإِنِّي كَلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لَتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا) وأن ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى ، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبه على الأخرى ، ولا يجوز أن تكون شرطيه مثلها فى «ما تفعل أفعل» لأمرين : أن تلك عامه فلا تدخل عليها أداء العموم ، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح.

وإذا قلت : «كَلَّمَا استدعيتك فإن زرتنى فعبدى حرّ» فكل منصوبه أيضا على الظرفيه ، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بحرّ المذكور فى الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وإن ، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلده الابتدئى : إن كلا فى ذلك مرفوعه بالابتداء ، وإن جملتى الشرط والجواب خبرها ، وإن الفاء دخلت فى الخبر كما دخلت فى نحو «كلّ رجل يأتينى فله درهم» وقدّرا فى الكلام حذف ضميرين ، أى كلما استدعيتك فيه فإن زرتنى فعبدى حر بعده ؛ لترتبط الصفه بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان : وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع «كل» فى ذلك إلا منصوبه ، ثم تلا الآيات المذكوره ، وأنشد قوله :

٣٣٣- وقولى كَلَّمَا جشأت وجاشت ***مكانك تحمدى أو تستريحى

وليس هذا مما البحث فيه ؛ لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل.

«كَلَّا وَكَلْنَا»

صوت

Your browser does not support the audio tag

: مفردان لفظا ، مثنيان معنى ، مضافان أبدا لفظا ومعنى إلى

ص: ٢٢٧

كلمه واحده معرفه داله على اثنين ، إما بالحقيقه والتنصيص نحو (كَلَّتِيَا الْجَنَّتَيْنِ) ونحو (أَخِيْدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) وإما بالحقيقه والاشتراك نحو «كلانا» فإن «نا» مشتركه بين الاثنين والجماعه ، أو بالمجاز كقوله :

٣٣٤- إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدَى ***وكلا ذلك وجه وقبل

فإن «ذلك» حقيقه فى الواحد ، وأشير بها إلى المثنى على معنى : وكلا ما ذكر ، على حدها فى قوله تعالى : (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) وقولنا كلمه واحده احتراز من قوله :

٣٣٥- كلا أخى وخليلى واجدى عضدا ***[وساعدا عند إمام الملمات]

فإنه ضروره نادره ، وأجاز ابن الأنبارى إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو «كلاى وكلاك محسنان» وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصه نحو «كلا- رجلين عندك محسنان» فإن رجلين قد تخصّصا بوصفهما بالظرف ، وحكوا «كلتا جاريتين عندك مقطوعه يدها» أى تاركه للغزل.

.Your browser does not support the audio tag

ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الأفراد نحو (كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) ومراعاة معناه ، وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قوله :

٣٣٦- كلاهما حين جدّ السير بينهما***قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابى

ومثّل أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفر :

٣٣٧- إنّ المتيه والحتوف كلاهما***يوفى المتيه يرقبان سوادى

وليس بمتعين ؛ لجواز كون «يرقبان» خبرا عن المنيه والحتوف ، ويكون ما بينهما إما خبرا أول أو اعتراضا ، ثم الصواب فى إنشاده «كلاهما يوفى المخارم» ؛ إذ لا يقال إن المنيه توفى نفسها.

وقد سئلت قديما عن قول القائل «زيد وعمرو كلاهما قائم ، أو كلاهما

ص: ٢٢٨

قائمان» أيهما الصواب؟ فكتبت : إن قدر كلاهما توكيدا قيل : قائمان ؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو ، وإن قدر مبتدأ فالوجهان ، والمختار الأفراد ، وعلى هذا فإذا قيل «إنّ زيدا وعمرا» فإن قيل «كليهما» قيل «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان ، ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو «كلاهما محب لصاحبه» لأن معناه كل منهما ، وقوله :

٣٣٨- كلانا غنى عن أخيه حياته***ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

«كيف»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

: ويقال فيها «كى» كما يقال فى سوف : سو ، قال :

كى تجنحون إلى سلم وما ثثرت

قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم [٣٠٢]

وهو اسم ؛ لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم «على كيف تبيع الأحمرين» (1) ولإبدال الاسم الصريح منه نحو «كيف أنت؟ أصبح أم سقيم؟» وللإخبار به مع مباشرته الفعل في نحو «كيف كنت؟» فبالإخبار به انتفت الحرفيه وبمباشره الفعل انتفت الفعلية.

وتستعمل على وجهين :

أحدهما : أن تكون شرطا ؛ فتقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو «كيف تصنع أصنع» ولا يجوز «كيف تجلس أذهب» باتفاق ، ولا- «كيف تجلس أجلس» بالجزم عند البصريين إلا قطربا ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقه جوابها لشرطها كما مر ، وقيل : يجوز مطلقا ، وإليه ذهب

ص : ٢٢٩

١- الأحمران : الخمر واللحم ، والأحامره : هما والخلق.

قطرب والكوفيون ، وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما ، قالوا : ومن ورودها شرطا (يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) (يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ) (فَيَبْسُطُهَا فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ) وجوابها في ذلك كله محذوف لدلاله ما قبلها ، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

Your browser does not support the audio tag.

والثاني ، وهو الغالب فيها : أن تكون استفهاما ، إما حقيقيا نحو «كيف زيد» أو غيره نحو (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ) الآيه ؛ فإنه أخرج مخرج التعجب.

وتقع خبرا قبل ما لا- يستغنى ، نحو «كيف أنت» و «كيف كنت» ومنه «كيف ظننت زيدا» و «كيف أعلمته فرسك» لأن ثاني مفعولى ظن وثالث مفعولات أعلم خبران في الأصل ، وحالا قبل ما يستغنى ، نحو «كيف جاء زيد؟» أى على أى حاله جاء زيد ، وعندى أنها تأتي في هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا ، وأن منه (كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) إذ المعنى أى فعل فعل ربك ، ولا يتجه فيه أن يكون حالا من الفاعل ،

Your browser does not support the audio tag.

ومثله (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ) أى فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون ، ثم حذف عاملها مؤخرا عنها وعن إذا ، كذا قيل ، والأظهر أن يقدر بين كيف وإذا ، وتقدر إذا خاليه عن معنى الشرط ، وأما (كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ) فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا ، فكيف : حال من عهد ، إما على أن يكون تامه أو ناقصه وقلنا بدالاتها على الحدث ، وجمله الشرط حال من ضمير الجمع.

Your browser does not support the audio tag.

وعن سيبويه أن كيف ظرف ، وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف ، وبنوا (1) على هذا الخلاف أمورا :

ص: ٢٣٠

١- في نسخه «ورتبوا على هذا الخلاف».

أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائما ، وعندهما رفع مع المبتدأ ، نصب مع غيره.

الثاني : أن تقديرها عند سيبويه : في أى حال ، أو على أى حال ، وعندهما تقديرها في نحو «كيف زيد» أصحح زيد ، ونحوه ، وفي نحو «كيف جاء زيد» أراكبا جاء زيد ، ونحوه.

والثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال «على خير» ونحوه ، ولهذا قال رؤبه - وقد قيل له : كيف أصبحت - «خير عافاك الله» أى على خير ، فحذف الجار وأبقى عمله ، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل : صحيح ، أو سقيم. وعندهما على العكس ، وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إن كيف ظرف ؛ إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامه سميت ظرفا ؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليهما مجازا ، اه. وهو حسن ، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل : كيف أنت؟ أصحح أم سقيم ، بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب.».

تنبيه - قوله تعالى (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) لا تكون كيف بدلا من الإبل ؛ لأن دخول الجار على كيف شاذ ، على أنه لم يسمع فى إلى ، بل فى على ، ولأن إلى متعلقه بما قبلها ؛ فيلزم أن يعمل فى الاستفهام فعل متقدم عليه ، ولأن الجملة التى بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة ، وإنما هى منصوبه بما بعدها على الحال ، وفعل النظر معلق ، وهى وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال ، والمعنى إلى الإبل كيفيه خلقها ، ومثله (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ

ص: ٢٣١

كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ) ومثلهما فى إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله :

٣٣٩- إلى الله أشكو بالمدينه حاجه***وبالشام أخرى كيف يلتقيان

[ص ٤٢٦]

أى أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.

مسأله - زعم قوم أن كيف تأتى عاطفه ، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ، ذكره فى كتاب العلل ، وأنشد عليه :

٣٤٠- إذا قل مال المرء لانت قناته***وهان على الأدنى فكيف الأبعد

وهذا خطأ ؛ لاقترانها بالفاء ، وإنما هى [هنا] اسم مرفوع المحل على الخبريه ،

.Your browser does not support the audio tag

ثم يحتمل أن الأبعد مجرور بإضافه مبتدأ محذوف ، أى فكيف حال الأبعد ، فحذف المبتدأ على حد قراءه ابن جماز (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) (١) أو بتقدير : فكيف الهوان على الأبعد ، فحذف المبتدأ والجار ، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفاده الأولويه بالحكم.

حرف اللام

«اللام المفردة»

ثلاثه أقسام : عامله للجر ، وعامله للجزم ، وغير عامله.

وليس فى القسمه أن تكون عامله للنصب ، خلافا للكوفيين ، وسيأتى.

فالعامله للجر مكسوره مع كل ظاهر ، نحو لزيد ، ولعمرو ، إلا مع المستغاث المباشر

ص: ٢٣٢

١- تقدير الآيه على هذه القراءه : والله يريد ثواب الآخره ، فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على جره.

ليا فمفتوحه نحو «يا لله» وأما قراءه بعضهم (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بضمها فهو عارض للاتباع ، ومفتوحه مع كل مضممر نحو لنا ، ولكم ، ولهم ، إلا مع ياء المتكلم فمكسوره.

وإذا قيل «يالك ، ويالى» احتمال كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله ، وقد أجازهما ابن جنى فى قوله :

٣٤١- فيا شوق ما أبقى ، ويا لى من التوى ***[ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى][ص ٢١٩]

وأوجب ابن عصفور فى «يالى» أن يكون مستغاثا من أجله ؛ لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا أدعو لى ، وذلك غير جائز فى غير باب ظننت وفقدت وعدمت ، وهذا لازم له ، لا لابن جنى ، لما سأذكره بعد.

ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقراء (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ).

وللام الجاره اثنان وعشرون معنى :

أحدها : الاستحقاق ، وهى الواقعة بين معنى وذات ، نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ) والعزه لله ، والملك لله ، والأمر لله ، ونحو (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) و (لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ) ومنه «للكافرين النار» أى عذابها.

والثانى : الاختصاص (١) نحو «الجنة للمؤمنين ، وهذا الحصر للمسجد ، والمنبر للخطيب ، والسرّج للدابه ، والقميص للعبد» ونحو (إِنَّ لَهُ أَبًا) (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ) وقولك : هذا الشعر لحبيب ، وقولك : أدوم لك ما تدوم لى.

ص : ٢٣٣

١- لام الاختصاص : هى الداخلة بين اسمين يدل كل منهما على الذات ، والداخلة عليه لا يملك الآخر ، وسواء أكان يملك غيره أم كان ممن لا يملك أصلا.

Your browser does not support the audio tag

والثالث : الملك ، نحو (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ، ويمثل له بالأمثلة المذكوره ونحوها ،

ويرجح أنه فيه تقليلا للاشتراك ، وأنه إذا قيل «هذا المال لزيد والمسجد» لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك ، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنیه دفعه ، وأكثرهم يمنعه .

الرابع : التملك ، نحو «وهبت لزيد ديناراً» .

الخامس : شبه التملك ، نحو (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا) .

السادس : التعليل ، كقوله :

٣٤٢- ويوم عقرت للعذارى مطيتي ***[فيا عجا من كورها المتحمل]

وقوله تعالى (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ) وتعلقها بفليعبدوا ، وقيل : بما قبله ، أي فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش ، ورجح بأنهما في مصحف أبي سورة واحده ، وضعف بأن (فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ) إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت ، وقيل : متعلقه بمحذوف تقديره اعجبوا ، وكقوله تعالى (وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ) أي وإنه من أجل حب المال لبخيل ،

Your browser does not support the audio tag

وقراءه حمزه (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ الْآيَةِ ، أي لأجل إيتائي إياكم (١) بعض الكتاب والحكمه ثم لمجيء محمد صلى الله عليه (و آله و) سلم مصدقا لما معكم لتؤمنن به ، فما : مصدرية فيهما ، واللام تعليلية ، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف ، كما قال الأعشى :

[رضيعي لبان ثدى أم تحالفا***بأسحم داج] عوض لا نتفرق [٢٤٤]

ص : ٢٣٤

١- في نسخه «لأجل إيتائي إليكم» .

ويجوز كون «ما» موصولا اسميا .

فإن قلت : فأين العائد في (ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ)؟ .

قلت : إن (ما معكم) هو نفس (لَمَا آتَيْتُكُمْ) فكأنه قيل : مصدق له ؛ وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله :

٣٤٣- [فيا رب أنت الله في كل موطن] ***وأنت الذي في رحمه الله أطمع

[ص ٥٠٤ و ٥٤٦]

وقد يرجح بأن الثواني يتسامح فيها كثيرا ، وأما قراءه الباقيين [بالفتح] فاللام لام التوطئه ، وما شرطيه ، أو اللام للابتداء ، وما :
موصوله ، أى الذى آتيتكموه ، وهى مفعوله على الأول ، ومبتدأ على الثانى .

ومن ذلك قراءه حمزه والكسائى (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا) بكسر اللام ،

.Your browser does not support the audio tag

ومنها اللام الثانى فى نحو «يا لزيد لعمرو» وتعلقها بمحذوف ، وهو فعل من جمله مستقله ، أى أدعوك لعمرو ، أو اسم هو حال
من المنادى ، أى مدعوا لعمرو ، قولان ، ولم يطلع ابن عصفور على الثانى فنقل الإجماع على الأول .

ومنها اللام الداخلة لفظا على المضارع فى نحو (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقا
للجمهور ، لا بأن مضمرة أو بكى المصدريه مضمرة خلافا للسيرافى وابن كيسان ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافا لأكثر الكوفيين
، ولا- بها لنيابتها عن أن خلافا لثعلب ، ولك إظهار أن ؛ فتقول «جتك لأن تكرمنى» بل قد يجب ، وذلك إذا اقترن الفعل بلا
نحو (لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً) ؛) لنلا يحصل الثقل بالتقاء المثليين .

ص: ٢٣٥

فرع - أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام كى ، وجعل منه (يَخْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ) فقال : المعنى ليرضنكم ، قال أبو
على : وهذا عندى أولى من أن يكون متعلقا بيخلفون والمقسم عليه محذوف ، وأنشد أبو الحسن :

٣٤٤- إذا قلت قدنى قال بالله حلفه***لتغنى عني إذا إنائك أجمعا [ص ٤٠٩]

والجماعه يأبون هذا ؛ لأن القسم إنما يجاب بالجمله ، ويروون البيت لتغنى بفتح اللام ونون التوكيد ، وذلك على لغه فزاره فى
حذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياء تلى كسره كقوله :

٣٤٥- وابتكن عيشا تقضى بعد جدته***[طابت أصائله فى ذلك البلد]

وقدروا الجواب محذوفا واللام متعلقه به ، أى ليكونن كذا ليرضوكم ، ولتشربن لتغنى عنى .

.Your browser does not support the audio tag

السابع : توكيد النفى ، وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن ناقصين مسندتين لما أسند إليه الفعل
المقرون باللام ، نحو (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمُ عَلَى الْغَيْبِ) (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ) ويسمى أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد

أى النفى ، قال النحاس : والصواب تسميتها لام النفى ؛ لأن الجحد فى اللغة إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار ، اهـ .

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل «ما كان ليفعل» ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زياده لتقويه النفى ، كما أدخلت الباء فى «ما زيد بقائهم» لذلك ، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد ، غير جار ، ولكنه ناصب ، ولو كان جاراً

ص: ٢٣٦

لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته ، فكيف به وهو غير جار؟ ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل ، ونفى القصد أبلغ من نفيه ، ولهذا كان قوله :

٣٤٦- يا عاذلاتى لا تردن ملامتى *** إن العواذل لسن لى بأمير

أبلغ من «لا- تلمنى» لأنه نهى عن السب ، وعلى هذا فهى عندهم حرف جر معدّ متعلق بخبر كان المحذوف ، والنصب بأن مضمرة وجوباً.

وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) فى قراءه غير الكسائى بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود (١).

وفيه نظر ؛ لأن النافى على هذا غير ما ولم ، ولاختلاف فاعلى كان وتزول ، والذى يظهر لى أنها لام كى ، وأنّ إن شرطيه ، أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهه فى عظمها بالجبال ، كما تقول : أنا أشجع من فلان وإن كان معداً للنوازل.

Your browser does not support the audio tag

وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله :

٣٤٧- فما جمع ليغلب جمع قومي *** مقاومه ، ولا فرد لفرد

أى فما كان جمع ، وقول أبى الدرداء رضى الله عنه فى الركعتين بعد العصر . «ما أنا لأدعهما».

والثامن : موافقه إلى ، نحو قوله تعالى (بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا) (كُلُّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى) (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ).

ص: ٢٣٧

١- «أنها لام الجحود» فى تأويل مصدر مفعول زعم.

والتاسع : موافقه «على» فى الاستعلاء الحقيقى نحو (وَيَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ) (دَعَانَا لِجَنبِهِ) (وَتَلَّهُ لِلجَبِينِ) وقوله :

٣٤٨- [ضممت إليه بالسنان قميصه]***فخر صريعا للدين وللعم

والمجازى نحو (وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا) ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشه رضى الله تعالى عنها «اشترطى لهم الولاء» وقال النحاس : المعنى من أجلهم ، قال : ولا نعرف فى العربية لهم بمعنى عليهم.

والعاشر : موافقه «فى» نحو (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَسِيطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (لا- يُجَلِّبُهَا لَوْقَتِهَا إِلَّا هُوَ) وقولهم «مضى لسبيله» قيل : ومنه (يا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي) أى فى حياتى ، وقيل : للتعليل ، أى لأجل حياتى فى الآخرة.

والحادى عشر : أن تكون بمعنى «عند» كقولهم «كتبته لخمسة خلون» وجعل منه ابن جنى قراءه الجحدري (بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ) بكسر اللام وتخفيف الميم.

والثانى عشر : موافقه «بعد» نحو (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ) وفى الحديث «صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته» وقال :

٣٤٩- فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَالِكَا***لطول اجتماع لم نبت ليله معا

Your browser does not support the audio tag.

والثالث عشر : موافقه «مع» ، قاله بعضهم ، وأنشد عليه هذا البيت (١).

والرابع عشر : موافقه «من» نحو «سمعت له صراخا» وقول جرير :

٣٥٠- لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم***ونحن لكم يوم القيامة أفضل

ص: ٢٣٨

١- يريد بيت متمم بن نويرة الذى هو الشاهد رقم ٣٤٩.

والخامس عشر : التبليغ ، وهى الجاره لاسم السامع لقول أو ما فى معناه ، نحو «قلت له ، وأذنت له ، وفسرت له».

والسادس عشر : موافقه عن ، نحو قوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ) قاله ابن الحاجب ، وقال ابن مالك وغيره : هى لام التعليل ، وقيل : لام التبليغ والتفت عن الخطاب إلى الغيبة ، أو يكون اسم المقول لهم محذوفا ، أى قالوا لطائفه من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفه أخرى ، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه ، نحو (قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لَأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا) (وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا) وقوله :

٣٥١- كضرائر الحسناء قلن لوجهها***حسدا وبغضا : إنه لذميم (١)

Your browser does not support the audio tag.

السابع عشر: الصيروره ، وتسمى لام العاقبه ولام المآل ، نحو (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) وقوله :

٣٥٢- فللموت تغذو الوالدات سخالها***كما لخراب الدور تبنى المساكن

وقوله :

٣٥٣- فإن يكن الموت أفناهم***فللموت ما تلد الوالده

ويحتمله (رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلَّهُمْ عَنْ سَبِيلِكَ) ويحتمل أنها لام الدعاء ؛ فيكون الفعل مجزوما لا- منصوبا ، ومثله فى الدعاء (ولا- تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا) ويؤيده أن فى آخر الآيه (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا)

ص: ٢٣٩

١- الأفضل فى الروايه «لدميم» أن تكون بالبدال المهمله ، أى مطلى بالدمام.

وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبه ، قال الزمخشري : والتحقيق أنها لام العله ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقه ، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ، بل المحبه والتبنى ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفعل لأجله ؛ فاللام مستعاره لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر : القسم والتعجب معا ، وتختص باسم الله تعالى كقوله :

٣٥٤- لله يبقى على الأيام ذو حيد***[بمشمخر به الطيان والآس]

التاسع عشر : التعجب المجرد عن القسم ، وتستعمل فى النداء كقولهم «يا للماء» ، و «يا للعشب» إذا تعجبوا من كثرتهما ، وقوله :

٣٥٥- فيالك من ليل كأن نجومه***بكل مغار الفتل شدت يذبل

وقولهم «يا لك رجلا عالما» وفى غيره كقولهم «لله درّه فارسا ، والله أنت» وقوله :

٣٥٦- شباب وشيب وافتقار وثروه***فله هذا الدهر كيف ترددا

Your browser does not support the audio tag

المتمم عشرين : التعديه ، ذكره ابن مالك فى الكافيه ، ومثّل له فى شرحها بقوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) وفى الخلاصه ، ومثّل له ابنه بالآيه وبقولك «قلت له افعل كذا» ولم يذكره فى التسهيل ولا فى شرحه ، بل فى شرحه أن اللام فى الآيه لشبه التملك ، وأنها فى المثال للتبليغ ، والأولى عندى أن يمثل للتعديه بنحو «ما أضرب زيدا لعمرى ، وما أحبه لبيكر».

الحادى والعشرون : التوكيد ، وهى اللام الزائده ، وهى أنواع :

منها اللام المعترضه بين الفعل المتعدى ومفعوله كقوله :

٣٥٧- ومن يك ذا عظم صليب رجا به *** ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره

وقوله :

٣٥٨- وملكت ما بين العراق ويشرب *** ملكا أجار لمسلم ومعاهد

وليس منه (رَدَفَ لَكُمْ) خلافا للمبرد ومن وافقه ، بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل (اقترب للناس حسابهم). واختلف فى اللام من نحو (يريد الله ليبيّن لكم) (وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وقول الشاعر :

٣٥٩- أريد لأنسى ذكرها ؛ فكأنما *** تمثّل لى لى بكلّ سبيل

ف قيل : زائده ، وقيل : للتعليل ، ثم اختلف هؤلاء ؛ فقيل : المفعول محذوف ، أى يريد الله التبيين ليبيّن لكم ويهديكم : أى ليجمع لكم بين الأمرين ، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم ، وأريد السلو لأنسى ، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : الفعل فى ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام وما بعدها خبر ، أى إرادته الله للتبيين ، وأمرنا للاسلام ، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

Your browser does not support the audio tag

ومنها اللام المسماة بالمقحمه ، وهى المعترضه بين المتضايقين ، وذلك فى قولهم «بابؤس للحرب» والأصل يا بؤس الحرب ، فأقحمت تقويه للاختصاص ، قال :

٣٦٠- يا بؤس للحرب التى *** وضعت أراھط فاستراحوا

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان ، أرجحهما الأول ؛ لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا يعلّق.

ومن ذلك قولهم «لا أبا لزيد ، ولا أخاله ، ولا غلامى له» على قول سيبويه إن اسم لا مضاف لما بعد اللام ، وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف ، وعلى قول من جعلها خبرا وجعل أبا وأخا على لغه من قال :

إنّ أباها وأبا أباها *** [قد بلغا فى المجد غايتها] [٥٠]

وقولهم «مكره أخاك لا بطل» وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله :

٣٦- *بيضك ثنا وبيضى مائتا (١)*

فاللام للاختصاص ، وهي متعلقة باستقرار محذوف.

ومنها اللام المسماه لام التقويه ، وهي المزيده لتقويه عامل ضعف : إما بتأخره نحو «هدى ورحمه للذين هم لربهم يرهبون» ونحو («إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ» أو بكونه فرعا في العمل نحو (مُضَيِّدًا لِمَا مَعَهُمْ) (فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ) (نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى) ونحو : ضربى لزيد حسن ، وأنا ضارب لعمر ،

Your browser does not support the audio tag

قيل : ومنه (إِنَّ هَذَا عَدُوُّكَ وَلِرِزْوَجِكَ) وقوله :

٣٦٢- إذا ما صنعت الزّاد فالتمسى له ***أكيلا ، فأنى لست آكله وحدى

ص: ٢٤٢

١- كذا في جميع الأصول ، ولا يتم وزن الرجز إلا أن يكون *بيضك ثنتان وبيضى مائتا* بثبوت النون في (ثنتان) وحذفها في (مائتا)

وفيه نظر ؛ لأن عدوا وأكيلا- وإن كانا بمعنى معاد ومؤاكل - لا ينضبان المفعول ، لأنهما موضوعان للثبوت ، وليسا مجاريين للفعل في التحرك والسكون ، ولا محوّلان عما هو مجار له ، لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة ، وإنما اللام في البيت للتعليل ، وهي متعلقة بالتمسى ، وفي الآيه متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو ، وهي للاختصاص.

وقد اجتمع التأخر والفرعيه في (وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) وأما قوله تعالى (نَذِيرًا لِلْبَشَرِ) فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل (فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ) وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها في «سقيا لزيد» وسيأتى.

قال ابن مالك : ولا تزداد لام التقويه مع عامل يتعدى لاثنين ، لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد ، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح ، وهذا الأخير ممنوع ، لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك ، وقد قال الفارسي في قراءه من قرأ (وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُؤَلِّيُهَا) بإضافه كل : إنه من هذا ، وإن المعنى الله مؤلّ كلّ ذى وجهه وجهته ، والضمير على هذا للتولية ، وإنما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذى ووجهته لثلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معا ؛ ولهذا قالوا فى الهاء من قوله :

٣٦٣- هذا سراقه للقرآن يدرسه ***يقطع الليل تسيحا وقرآنا

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن ، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى :

٣٦٤- أحجاج لا تعطى العصاه مناهم.***ولا الله يعطى للعصاه منها

وهو شاذ ، لقوه العامل.

ص: ٢٤٣

Your browser does not support the audio tag

ومنها لام المستغاث عند المبرد ، واختاره ابن خروف ، بدليل صحه إسقاطها ، وقال جماعه : غير زائده ، ثم اختلفوا ؛ فقال ابن جنى : متعلقه بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ، وردّ بأن معنى الحرف لا يعمل فى المجرور ، وفيه نظر ؛ لأنه قد عمل فى الحال نحو قوله :

٣٦٥- كأنّ قلوب الطير رطبا ويابسا***لدى وكرها العنّاب والحشف البالى

[ص ٣٩٢ و ٤٣٩]

وقال الأكثرون : متعلقه بفعل النداء المحذوف ، واختاره ابن الضائع وابن عصفور ، ونسباه لسيبويه ، واعترض بأنه متعدّد بنفسه ، فأجاب ابن أبى الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء فى نحو «يا لزيد» والتعجب فى نحو «يا للدواهى» وأجاب ابن عصفور وجماعه بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديه باللام ، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان ، وفيه نظر ؛ لأن اللام المقويه زائده كما تقدم ، وهؤلاء لا يقولون بالزياده.

فإن قلت : وأيضاً فإن اللام لا تدخل فى نحو «زيدا ضربته» مع أن الناصب ملترم الحذف.

قلت : لما ذكر فى اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزله ما لم يحذف.

فإن قلت : وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء.

قلت : إنما هو كالعوض ، ولو كان عوضا البته لم يجوز حذفه (١) ، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف ؛ فلم ينزل منزلته من كل وجه.

ص: ٢٤٤

١- يريد لو كان حرف النداء عوضا من الفعل قطعا لم يكن ليجوز حذف حرف النداء ؛ لأن الفعل محذوف ، فيكون حذفه أيضا من باب حذف العوض والمعوض منه.

وزعم الكوفيون أن اللام فى المستغاث بقيه اسم وهو آل ، والأصل يا آل زيد ، ثم حذفت همزه آل للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، واستدلّوا بقوله :

٣٦٦- فخير نحن عند الناس منكم***إذا الداعى المثوب قال يالا [ص ٤٤٥]

فإن الجار لا يقتصر عليه ، وأجيب بأن الأصل : يا قوم لا فرار ، أو لا نفرّ ، فحذف ما بعد لا النافية ، أو الأصل يا لفلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال «ألاتا» فيقال «ألافا» يريدون : ألا تفعلون ، وألا فافعلوا.

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - إذا قيل «يا لزيد» بفتح اللام فهو مستغاث ، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله ، والمستغاث محذوف ، فإن قيل «يا لك» احتمل الوجهين ، فإن قيل «يالى» فكذلك عند ابن جنى ، أجازهما فى قوله :

فيا شوق ما أبقي ، ويالى من التوى ***ويا دمع ما أجرى ، ويأ قلب ما أصبى [٣٤١]

وقال بن عصفور : الصواب أنه مستغاث لأجله ؛ لأن لام المستغاث متعلقه بدعو ؛

فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وهذا لا يلزم ابن جنى ؛ لأنه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم ، ويا لا تتحمل ضميرا كما لا تتحملة ها إذا عملت فى الحال فى نحو (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) نعم هو لازم لابن عصفور ؛ لقوله فى «يا لزيد لعمر» إن لام لعمر متعلقه بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمر ، وينبغى له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إن تعلقها باسم محذوف تقدير مدعو لعمر ، وإنما ادعى وجوب التقدير لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين ، وأجاب ابن الضائع بأنهما

ص: ٢٤٥

مختلفان معنى نحو «وهبت لك ديناراً لترضى».

تنبيه - زادوا اللام فى بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم ، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى (تَبْعُونَهَا عَوْجًا) (وَالْقَمَرَ قَمَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ) (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) وقالوا «وهبتك ديناراً ، وصدتك ظيباً ، وجنيتك ثمره» قال :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا

[ولقد نهيتك عن بنات الأوبر] [٧١]

وقال :

٣٦٧- فتولّى غلامهم ثم نادى : ***أظليما أصيدكم أم حمارا

وقال :

٣٦٨- إذا قالت حذام فانصتوها***[فإنّ القول ما قالت حذام]

فى روايه جماعه ، والمشهور «فصدّ قوها».

Your browser does not support the audio tag

الثانى والعشرون : التبيين ، ولم يوفوها حقها من الشرح ، وأقول : هى ثلاثه أقسام :

أحدها : ما تبين المفعول من الفاعل ، وهذه تتعلق بمذكور ، وضابطها : أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمن حبا أو بغضا ، تقول «ما أحببني ، وما أبغضني» فإن قلت «لفلان» فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما ، وإن قلت «إلى فلان» فالأمر بالعكس ، هذا شرح ما قاله ابن مالك ، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني «إلى» أيضا لما بينا ، وقد مضى في موضعه.

الثاني والثالث : ما يبين فاعليه غير ملتبسه بمفعوليه ، وما يبين مفعوليه غير ملتبسه بفاعليه ، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها ، أو معلوم

ص: ٢٤٦

لكن استؤنف بيانه تقويه للبيان وتوكيدا له ، واللام في ذلك كله متعلقه بمحذوف.

مثال المبينه للمفعوليه «سقيا لزيد ، وجدعا له» فهذه اللام ليست متعلقه بالمصدرين ، ولا بفاعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي مقويه للعامل لضعفه بالفرعيه إن قدر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قدر أنه الفعل ؛ لأن لام التقويه صالحه للسقوط ، وهذه لا تسقط ، لا يقال «سقيا زيدا» ولا «جدعا إياه» خلافا لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل ، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار ؛ لأن الفعل لا يوصف فكندا ما أقيم مقامه ، وإنما هي لام مبينه للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكده للبيان إن كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف «أعني» كما زعم ابن عصفور ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، بل التقدير : إرادتي لزيد.

وينبى على أن هذه اللام ليست متعلقه بالمصدر أنه لا يجوز في «زيد سقياله» أن ينصب زيد بعامل محذوف على شريطه التفسير ، ولو قلنا إن المصدر الحال محل فعل دون حرف مصدرى يجوز تقديم معموله عليه ؛ فتقول «زيدا ضربا» لأن الضمير في المثال ليس معمولاً له ، ولا هو من جملته ،

Your browser does not support the audio tag.

وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ) كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم.

وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل : اللام في «سقيالك» متعلقه بالمصدر ، وهي للتبيين ، وفي هذا تهافت ، لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقه بمحذوف استؤنف للتبيين.

ص: ٢٤٧

ومثال المبينه للفاعليه «تبا لزيد ، وويحا له» فإنهما في معنى خسرو هلك ، فإن رفعتهما بالابتداء ؛ فاللام ومجرورها خبر ، ومحلها الرفع ، ولا تبين ؛ لعدم تمام الكلام.

فإن قلت «تبا له وويح» فنصبت الأول ورفعت الثاني لم يجز ؛ لتخالف الدليل والمدلول عليه ، إذ اللام في الأول للتبيين ، واللام المحذوفه لغيره

واختلف في قوله تعالى : (أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) فقيل : اللام زائده ، و «ما» فاعل ، وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام للتبيين ، وقيل : هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر.

Your browser does not support the audio tag

وأما قوله تعالى : (وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ) فيمن قرأ بهاء مفتوحه وياء ساكنه وتاء مفتوحه أو مكسوره أو مضمومه ، فهيت : اسم فعل ، ثم قيل : مسماه فعل ماض أى تهيأت ، فاللام متعلقه به كما تتعلق بمسماه لو صرح به ، وقيل : مسماه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال ؛ فاللام للتبيين ، أى إرادتى لك ، أو أقول لك ، وأما من قرأ (هئت) مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيأت ، واللام متعلقه به ، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ، ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به ، لا أنه قصدها ؛ بدليل (وَرَاوَدَتْهُ) فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها ، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام (هَيْتَ) بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ، وتكون على إبدال الهمزة.

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - الظاهر أن «لها» من قول المتنبي :

٣٦٩- لو لا مفارقة الأحباب ما وجدت *** لها المنيا إلى أرواحنا سبلا

ص : ٢٤٨

جار ومجرور متعلق بوجدت ، لكن فيه تعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك «ضربه زيد» وذلك ممتنع ؛ فينبغي أن يقدر صفه في الأصل لسبلا فلما قَدِّم عليه صار حالا منه ، كما أن قوله «إلى أرواحنا» كذلك ؛ إذ المعنى سبلا مسلوكة إلى أرواحنا ؛ ولك في «لها» وجه غريب ، وهو أن تقدره جمعا للهاه كحصاه وحصى ، ويكون «لها» فاعلا بوجدت ، والمنيا مضافا إليه ، ويكون إثبات اللهوات للمنيا استعاره ، شبهت بشيء يتلع الناس ، ويكون أقام الله مقام الأفواه لمجاوره اللهوات للفم وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعه للطلب ، وحركتها الكسر ، وسليم تفتحها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها ، نحو (فَلْيَسِّرْ تَجِيبُوا لِي وَتُؤْمِنُوا بِي) وقد تسكن بعد ثَم نحو (ثُمَّ لِيَقْضُوا) في قراءة الكوفيين وقالون والبرى ، وفي ذلك رد على من قال : إنه خاص بالشعر.

ولا- فرق في اقتضاء اللام الطليه للجزم بين كون الطلب أمرا ، نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ) أو دعاء نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) أو التماسا كقولك لمن يساويك «ليفعل فلان كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه ، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره ، كالتى يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو (مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) (اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) أى فيمد ونحمل ،

Your browser does not support the audio tag

أو التهديد نحو (وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ) وهذا هو معنى الأمر فى (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) وأما (لِيُكْفِرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا) فيحتمل اللامان

منه التعليل ، فيكون ما بعدها منصوبا ، والتهديد فيكون مجزوما ، ويتعين الثانى فى اللام الثانى فى قراءه من سكنها ، فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك ، ويؤيده أن بعدهما (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ) وأما (وَلِيُحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ) فيمن قرأ بسكون اللام فهى لام الطلب ؛ لأنه يقرأ بسكون الميم ، ومن كسر

ص: ٢٤٩

اللام - وهو حمزه - فهى لام التعليل ؛ لأنه يفتح الميم ، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر متصيد من المعنى لأن قوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ) معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور ، ومثله (إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ وَحِفْظًا) لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب فى السماء زينه وحفظا ، وإما متعلق بفعل مقدر مؤخر ، أى ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله ، ومثله (وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ) أى وللجزاء خلقهما ، وقوله سبحانه : (وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) أى وأريناه ذلك ، وقوله تعالى : (هُوَ عَلَيَّ هَيِّئْ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ) أى وخلقناه من غير أب.

وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن اللام بصيغه افعال غالبا ، نحو قم واقعد ؛ وتجب اللام إن انتفت الفاعليه ، نحو «لتعن بحاجتى» أو الخطاب نحو «ليقم زيد» أو كلاهما نحو «ليعن زيد بحاجتى» ودخول اللام على فعل المتكلم قليل ، سواء أكان المتكلم مفردا ، نحو قوله عليه الصلاه والسلام :

«قوموا فلاصل لكم» أو معه غيره كقوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) وأقل منه دخولها فى فعل الفاعل المخاطب كقراءه جماعه (فبذلك فلتفرحوا) وفى الحديث «لتأخذوا مصافكم».

Your browser does not support the audio tag

وقد تحذف اللام فى الشعر ويبقى عملها كقوله :

٣٧٠- فلا تستطل منى بقائى ومدتى ***ولكن يكن للخير منك نصيب

وقوله :

٣٧١- محمّد تفد نفسك كلّ نفس ***إذا ما خفت من شىء تبالا [ص ٧٣٧]

ص: ٢٥٠

أى ليكن ولتفد ، والتبال : الوبال ، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى.

ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر ، وقال فى البيت الثانى : إنه لا يعرف قائله ، مع احتمال له لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو «يغفر الله لك» و «يرحمك الله» وحذفت الياء تخفيفا ، واجتزى عنها بالكسره كقوله :

٣٧٢- [فطرت بمنصلى فى يعملات] ***دوامى الايد يخبطن السريحا

قال : وأما قوله :

٣٧٣- على مثل أصحاب البعوضه فاحمشى ***لك الويل حرّ الوجه أو يبيك من بكى

فهو على قبحه جائز ؛ لأنه عطف على المعنى إذ اخمشى ولتخمشى بمعنى واحد.

وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر

Your browser does not support the audio tag.

أجازه الكسائى فى الكلام ، لكن بشرط تقدم قل ، وجعل منه (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) أى ليقيموها ، ووافقه ابن مالك فى شرح الكافيه ، وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله :

٣٧٤- قلت لبواب لديه دارها***تأذن فأنى حمؤها وجارها (١)

أى لتأذن ، فحذف اللام وكسر حرف المضارعه ، قال : وليس الحذف بضروره لتمكنه من أن يقول : إيذن ، اه.

ص: ٢٥١

١- كسر ما قبل الهمزه الساكنه يجيز قلبها ياء ، ولذلك يقع فى بعض الأصول «تيدن» وليس ذلك بواجب ما لم يكن المكسور همزه أخرى نحو إيمان وإيدن.

قيل : وهذا تخلص من ضروره لضروره وهى إثبات همزه الوصل فى الوصل ، وليس كذلك ؛ لأنهما بيتان لا بيت مصرع ؛ فالهمزه فى أول البيت لافى حشوه ، بخلافها فى نحو قوله :

٣٧٥- لا نسب اليوم ولا خله***أتسع الخرق على الرّاقع [ص ٦٠٠]

والجمهور على أن الجزم فى الآيه مثله فى قولك «أتنى أكرمك». وقد اختلف فى ذلك على ثلاثه أقوال :

أحدها للخليل وسيبويه ، أنه بنفس الطلب ، لما تضمنه من معنى إن الشرطيه كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك

والثانى للسيرافى والفارسى ، أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر ، كما أن النصب بضربا فى قولك «ضربا زيدا» لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه.

والثالث للجمهور ، أنه بشرط مقدّر بعد الطلب.

وهذا أرجح من الأول ؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل ، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف ، وأيضا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير.

ومن الثاني ؛ لأن نائب الشيء يؤدّي معناه ، والطلب لا يؤدّي معنى الشرط.

.Your browser does not support the audio tag

وأبطل ابن مالك بالآيه أن يكون الجزم في جواب شرط مقدّر ؛ لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال ، ولكن

ص: ٢٥٢

التخلف واقع (١).

وأجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال ، لا إلى كل فرد ؛ فيحتمل أن الأصل يقيم أكثرهم ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل ، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقا ، بل المخلصين منهم ، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقمها.

وقال المبرد : التقدير قل لهم أقيموا يقيموا ، والجزم في جواب أقيموا المقدر ، لا في جواب قل.

ويردّه أن الجواب لا بد أن يخالف المجاب : إما في الفعل والفاعل نحو «أثنتي أكرمك» أو في الفعل نحو «أسلم تدخل الجنة» أو في الفاعل نحو «قم أقم» ولا يجوز أن يتوافقا فيهما ، وأيضا فإن الأمر المقدر للمواجهه ، ويقوموا للغيبه (٢).

وقيل : يقيموا مبنى ؛ لحلولة محل أقيموا وهو مبنى ، وليس بشيء.

وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمرا في نحو قم واقعد ، وأن الأصل لنقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعه.

ص: ٢٥٣

١- الآيه هي قوله تعالى (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا) والجزم على الوجه الذي رده ابن مالك يقتضى أن تقدير الكلام : إن تقل لهم ذلك يقيموا الصلاة.

٢- الأمر المقدر هو أقيموا ، وهو للمواجهه كما هو ظاهر ، والجواب المذكور هو يقيموا ، وهو للغيبه ، ولا يصلح أن يكون جوابا لذلك المقدر ؛ إذ لو أريد جوابه مقيل تقيموا ، إذ لا تجاب المواجهه بالغيبه والفاعل واحد.

ويقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهى ولم يدل عليه إلا- بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

٣٧٦- لنقم أنت يا ابن خير قريش ***[كى لتقضى حوائج المسلميا] [ص ٥٥٢]

وكقراءه جماعه (فبذلك فلتفرحوا) وفي الحديث «لتأخذوا مصافكم» ولأنك تقول : اغز واخش وارم ، واضربا واضربوا واضربي ، كما تقول فى الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبتت وأقسمت وقبلى ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم إدعاء ذلك فى نحو قم ، لأنه ليس له حاله غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعليته ، فإذا ادعى أن أصله «لتقم» كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل .

Your browser does not support the audio tag

وأما اللام غير العامله فسبع :

إحداها : لام الابتداء ، وفائدتها أمران : توكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلّقوها فى باب إنّ عن صدر الجملة كراهيه ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليص المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون ، واعترض ابن مالك الثانى بقوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) فإن الذهاب كان مستقبلا ، فلو كان الحزن حالا لزم تقدّم الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره ، والجواب أن الحكم واقع فى ذلك اليوم لا محاله ، فنزل منزله الحاضر المشاهد ، وأن التقدير قصد أن تذهبوا ، والقصد حال ، وتقدير أبى حيان قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضى حذف الفاعل ،

ص: ٢٥٤

لأن (أَنْ تَذْهَبُوا) على تقديره منصوب.

وتدخل باتفاق فى موضعين ، أحدهما : المبتدأ نحو (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً) والثانى بعد إنّ ، وتدخل فى هذا الباب على ثلاثة باتفاق : الاسم ، نحو (إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ) والمضارع لشبهه به نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) والظرف نحو (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) وعلى ثلاثه باختلاف ، أحدها : الماضى الجامد نحو «إِنَّ زيدا لعسى أن يقوم» أو «لنعم الرجل» قاله أبو الحسن ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم ، وخالفه الجمهور ، والثانى : الماضى المقرون بقد ، قاله الجمهور ، ووجهه أن قد تقرب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالف فى ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزنى ، وقالوا : إذا قيل «إِنَّ زيدا لقد قام» فهو جواب لقسم مقدر ، والثالث : الماضى المتصرف المجرد من قد ، أجازة الكسائى وهشام على إضمار قد ، ومنعه الجمهور ، وقالوا : إنما هذه لام القسم ، فمتى تقدّم فعل القلب فتحت همزه أن ك- «علمت أن زيدا لقام» والصواب عندهما الكسر .

واختلف فى دخولها فى غير باب إن على شيئين : أحدهما خبر المبتدأ المتقدم نحو «لقائم زيد» فمقتضى كلام جماعه [من النحويين] الجواز ، و [إن كان] فى أمالى ابن الحاجب : لام الابتداء يجب معها المبتدأ ،

Your browser does not support the audio tag

الثانى : الفعل نحو «ليقوم زيد» فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما ، زاد المالقي «الماضى الجامد» نحو (لَيْسَ ما كانوا يَعْمَلُونَ) وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ) (لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ) والمشهور أن هذه لام القسم ، وقال أبو حيان فى (وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ) : هى لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وأن لا يكون ، اهـ.

ص: ٢٥٥

ونص جماعه على منع ذلك كله ، قال ابن الخباز فى شرح الإيضاح : لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا فى باب إن ، اهـ.

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب ، وهو أيضا قول الزمخشري ، قال فى تفسير (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) : لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر ، وقال فى (فَلَا أُقْسِمُ) : هى لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ، ولم يقدرها لام القسم ؛ لأنها عنده ملازمه للنون ، وكذا زعم فى (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) أن المبتدأ مقدر ، أى ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب : اللام فى ذلك لام التوكيد ، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات ؛ إحداها : أن اللام مع الابتداء كقصد مع الفعل وإن مع الاسم ، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم ، والثانيه : أنه إذا قدر المبتدأ فى نحو «لسوف يقوم زيد» يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ، ولا يخفى ما فيه من الضعف ، والثالثه : أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام ، اهـ.

وفى الوجهين الأخيرين نظر ؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما ، ولأن النحويين قدّروا مبتدأ بعد الواو فى نحو «قمت وأصك عينه» وبعد الفاء فى نحو (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ) وبعد اللام فى نحو (لا قسم بيوم القيامة) وكل ذلك تقدير لأصل الصنائه دون المعنى ، فكذلك هنا.

وأما الأول فقد قال جماعه فى (إن هذان لساحران) : إن التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ، ولأنه يجوز على الصحيح نحو «لقائم زيد».

وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضروره ، وهما تقدير

ص: ٢٥٦

محذوف وخلع اللام عن معنى الحال ؛ لثلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال ، وقد صرح بذلك فى تفسير (لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) ونظره بخلع اللام عن التعريف

Your browser does not support the audio tag

وإخلاصها للتعويض فى «ياالله» وقوله إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع ، بل تاره تجب اللام وتمتنع النون ، وذلك مع التنفيس كالأية ، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو (وَلَيْتُنَّ مِثْمَ أَوْ قَتَلْتُمُنَّ لِيَالِي اللَّهِ تُحْشِرُونَ) ومع كون الفعل للحال نحو (لأقسم) وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية ، وتاره يمتنعان ، وذلك مع الفعل المنفى نحو (تَاللَّهِ تَفْتُوًّا) وتاره بجواز ، وذلك فيما بقى نحو (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ).

مسأله - للام الابتداء الصّدرية ، ولهذا علقت العامل فى «علمت لزيد منطلق» ومنعت من النصب على الاشتغال فى نحو «زيد لأننا أكرمه» ومن أن يتقدم عليها الخبر فى نحو «لزيد قائم» والمبتدأ فى نحو «لقائم زيد» فأما قوله :

٣٧٧- أمّ الحليس لعجوز شهره *** [ترضى من اللحم بعظم الرّقه] [ص ٢٣٣]

فقيل : اللام زائده ، وقيل : للابتداء والتقدير لهى عجوز ، وليس لها الصّدرية فى باب إن لأنها [فيه] مؤخره من تقديم ، ولهذا تسمى اللام المزحلقة ، والمزحلقة أيضا ، وذلك لأن أصل «إنّ زيدا لقائم» «لأنّ زيدا قائم» فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخروا اللام دون إن لثلا يتقدم معمول الحرف عليه ، وإنما لم ندّع أن الأصل «إنّ لزيدا قائم» لثلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول ، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمه على إنّ فى نحو قوله :

٣٧٨- [ألا يا سنا برق على قلى الحمى] *** لهنك من برق على كريم

ص: ٢٥٧

ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل إن دون ما بعدها ، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعمولها ، ولذلك كسرت فى نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها فى قول الهذلى :

٣٧٩- فغبرت بعدهم بعيش ناصب *** وإخال إنى لاحق مستتبع

الأصل إنى للاحق ، فحذفت اللام بعد ما علقت إخال ، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها ، فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه. ودليل الثانى أن عمل إن يتخطاها ، تقول «إنّ فى الدار لزيدا» و «إنّ زيدا لقائم» وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو «إنّ زيدا طعامك لآكل» ووهم بدر الدين ابن ابن مالك ، فمنع من ذلك ، والوارد منه فى التنزيل كثير نحو (إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ)

تنبيه - «إنّ زيدا لقام ، أو ليقوم» اللام جواب قسم مقدّر ، لا لام الابتداء ، فإذا دخلت عليها «علمت» مثلا فتحت همزتها ، فإن قلت «لقد قام زيد» فقالوا : هى لام الابتداء ، وحينئذ يجب كسر الهمزه ، وعندى أن الأمرين محتملان.

فصل

وإذا خففت إن نحو (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) (إِنْ كُحِلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيَّهَا حَافِظٌ) فاللام عند سيوييه والأكثرين لام الابتداء أفادت - مع إفادتها توكيد النسبه وتخليص المضارع للحال - الفرق بين إن المخففه من الثقيله وإن النافيه ؛ ولهذا صارت لازمه بعد أن كانت جائزه ، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءه أبى رجاء (وَإِنْ كُحِلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) بكسر اللام أى للذى ، وكقوله :

ص: ٢٥٨

٣٨٠- إن كنت قاضى نحى يوم بينكم ***لو لم تمنوا بوعده غير توديع (١)

ويجب تركها مع نفى الخبر كقوله :

٣٨١- إن الحق لا يخفى على ذى بصيره ***وإن هو لم يعدم خلاف معاند

وزعم أبو على وأبو الفتح وجماعه أنها لام غير لام الابتداء ، اجتلبت للفرق ، قال أبو الفتح : قال لى أبو على : ظننت أن فلانا نحوى محسن ، حتى سمعته يقول : إن اللام التى تصحب إن الخفيفه هى لام الابتداء ، فقلت له : أكثر نحوى بغداد على هذا ، اه. وحجه أبى على دخولها على الماضى المتصرف نحو «إن زيد لقام» وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) وكلاهما لا يجوز مع المشدده.

وزعم الكوفيون أن اللام فى ذلك كله بمعنى إلا ، وأن إن قبلها نافية ، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله :

٣٨٢- أمسى أبان ذليلا بعد عزته ***وما أبان لمن أعلاج سودان [ص ٢٣٣]

وعلى قولهم يقال «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» بكسر الهمزه ؛ لأن النافيه مكسوره دائما ، وكذا على قول سيوييه لأن لام الابتداء تعلق العامل عن العمل ، وأما على قول أبى على وأبى الفتح ففتح.

القسم الثانى : اللام الزائده ، وهى الداخلة فى خبر المبتدأ فى نحو قوله :

* أم الحليس لعجوز شهر به* [٤٧٧]

وقيل : الأصل لهى عجوز ، وفى خبر أن المفتوحه كقراءه سعيد بن جبير

ص: ٢٥٩

١- المحفوظ فى شواهد النجاه * لو لم تمنوا بوعد غير مكذوب *

(إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح الهمزة ، وفي خبر لكن فى قوله :

٣٨٣- *ولكننى من حبها لعميد* [ص ٢٩٢]

وليس دخول اللام مقيسا بعد أن المفتوحه خلافا للمبرد ، ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا له ولهم ، وقيل : اللامان للابتداء على أن الأصل «ولكن إننى» فحذفت همزه إن للتخفيف ، ونون لكن لذلك لثقل اجتماع الأمثال ، وعلى أن ما فى (١) قوله :

وما أبان لمن أعلاج سودان [٣٨٢]

استفهام ، وتم الكلام عند «أبان» ثم ابتدئ لمن أعلاج ، أى بتقدير لهو من أعلاج ، وقيل : هى لام زيدت فى خبر ما النافية ، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين :

Your browser does not support the audio tag

ومما زيدت فيه أيضا خبر زال فى قوله.

٣٨٤- وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها**لكالهائم المقصى بكل مراد

وفى المفعول الثانى لأرى فى قوله بعضهم «أراك لشاتمى» ونحو ذلك. قيل : وفى مفعول يدعو من قوله تعالى (يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) وهذا مردود ؛ لأن زياده هذه اللام فى غايه الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه ، ومجموع ما قيل فى اللام فى هذه الآيه قولان : أحدهما هذا ، وهو أنها زائده ، وقد بينا فسادها ، والثانى أنها لام الابتداء ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء ؛ فقيل : إنها مقدمه من تأخير ، والأصل يدعو من لضره أقرب من نفعه ، فمن : مفعول ، وضره أقرب : مبتدأ وخبر ، والجمله صله لمن ، وهذا بعيد ؛

ص: ٢٦٠

١- هذا الكلام عطف على قوله «على أن الأصل» و «ما» بمعنى الذى ، أى وعلى أن الذى فى قوله ، أو مقصود لفظها ، أى وعلى أن لفظ ما فى قوله ، وخبر «أن» هو قوله «استفهام» الواقع بعد إنشاد الشاهد.

لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقدّم عن موضعها ، وقيل : إنها فى موضعها ، وإن من مبتدأ ، ولبس المولى خبرها (١) ؛ لأن التقدير لبس المولى هو ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء فى مطلوب يدعو على أربعه أقوال ، أحدها : أنها لا مطلوب لها ؛ وأن الوقف عليها ، وأنها [إنما] جاءت توكيذا ليدعو فى قوله (يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ) وفى هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين ؛ إذ الأصل عدم التوكيد ، والأصل أن لا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما فى التوكيد اللفظى ، والثانى أن مطلوبه مقدّم عليه ، وهو (ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ) على أن ذلك موصول ، وما بعده صله وعائد ، والتقدير يدعو الذى هو الضلال البعيد ، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين ؛ لأن «ذا» لا تكون عندهم موصوله إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين

والثالث : أن مطلوبه محذوف ، والأصل يدعوه ، والجمله حال ، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا ، والرابع : أن مطلوبه الجمله بعده ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ؛ أحدهما : أن يدعو بمعنى يقول ، والقول يقع على الجمل ، والثانى : أن يدعو ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ، أحدهما : أن معناه يظن ؛ لأن أصل [يدعوا] معناه يسمّى ، فكأنه قال : يسمّى من ضره أقرب من نفعه إلها ، ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد ، فكأنه قيل : يظن ، وعلى هذا القول فالمفعول الثانى محذوف كما قدرنا ، والثانى : أن معناه يزعم ؛ لأن الزعم قول مع اعتقاد.

ومن أمثله اللام الزائده قولك «لئن قام زيد أقم ، أو فأنا أقوم» أو «أنت ظالم لئن فعلت» فكل ذلك خاص بالشعر ، وسيأتى توجيهه والاستشهاد عليه.

ص: ٢٤١

١- فى نسخه «ولبئس المولى خبره».

Your browser does not support the audio tag

الثالث : لام الجواب ، وهى ثلاثه أقسام : لام جواب لو نحو (لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا) (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) ولام جواب لو لا نحو (وَلَوْ لَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) ولام جواب القسم نحو «.

(تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا) (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) وزعم أبو الفتح أن اللام بعد «لو» و «لولا» و «لوما» لام جواب قسم مقدر ، وفيه تعسف ، نعم الأولى فى (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر ، بدليل كون الجملة اسميه ، وأما القول بأنها لام جواب لو وأن الاسميه استعيرت مكان الفعلية كما فى قوله :

٣٨٥- وقد جعلت قلوب بنى سهيل *** من الأكوار مرتعها قريب

ففيه تعسف ، وهذا الموضوع مما يدل عندى على ضعف قول أبى الفتح ؛ إذ لو كانت اللام بعد لو أبدا فى جواب قسم مقدر لكثير مجيء [الجواب بعد لو جملة اسميه] نحو «لو جاءنى لأنا أكرمه» كما يكثُر ذلك فى باب القسم

الرابع : اللام الداخلة على أداه شرط للأيذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثم تسمى اللام المؤذنه ، وتسمى الموطئه أيضا ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم ، أى مهّدت له ، نحو (لَيْسَ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ، وَلَيْسَ قُوتُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ ، وَلَيْسَ نَصْرُوهُمْ لِيُؤَلِّقَ الْأَذْبَارَ) وأكثر ما تدخل على إن ، وقد تدخل على غيرها كقوله :

٣٨٦- لمتى صلحت ليقضين لك صالح *** ولتجزين إذا جزيت جميلا

وعلى هذا فالأحسن فى قوله تعالى (لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) أن لا تكون موطئه وما شرطيه ، بل للابتداء وما موصوله ؛ لأنه حمل على الأكثر.

ص: ٢٦٢

وأغرب ما دخلت عليه إذ ، وذلك لشبهها بآن ، وأنشد أبو الفتح :

٣٨٧- غضبت على لأن شربت بجزه *** فلاذ غضبت لأشربن بخروف

وهو نظير دخول الفاء فى (فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ) شبهت إذ إن فدخلت الفاء بعدها كما تدخل فى جواب الشرط ،

Your browser does not support the audio tag

وقد تحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسميه جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها [٨١]

مردود ؛ لأن ذلك خاص بالشعر ، وكقوله تعالى (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) فهذا لا يكون إلا جوابا للقسم ، وليست موطنه فى قوله :

٣٨٨- لئن كانت الدنيا على كما أرى *** تباريح من ليلى فଲلموت أروح

وقوله :

٣٨٩- لئن كان ما حدثته اليوم صادقا *** أصم فى نهار القيظ للشمس باديا

وقوله :

٣٩٠- ألمم بزئب إن البين قد أفدا *** قلّ الثواء لئن كان الرّحيل غدا

بل هى فى ذلك كله زائده كما تقدمت الإشارة إليه ؛ أما الأولان فلأن الشرط قد أجيب بالجمله المقرونه بالفاء فى البيت الأول وبالفعل المجزوم فى البيت الثانى ، فلو كانت اللام للتوطئه لم يجب إلا- القسم ، هذا هو الصحيح ، وخالف فى ذلك الفراء ، فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه ، وأما الثالث فلأن الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل إن ، فلو كان ممّ قسم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين.

ص: ٢٦٣

الخامس : لام أل كالرجل والحارث ، وقد مضى شرحها.

السادس : اللام اللاحقه لأسماء الإشارة للدلاله على البعد أو على توكيده ، على خلاف فى ذلك ، وأصلها السكون كما فى «تلك» وإنما كسرت فى «ذلك» لالتقاء الساكنين.

السابع : لام التعجب غير الجاره نحو «لظرف زيد ، ولكرم عمرو» بمعنى ما أظرفه وما أكرمه ، ذكره ابن خالويه فى كتابه المسمى بالجمل ، وعندى أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضى لشبهه لجموده بالاسم ، وإما لام جواب قسم مقدر.

«لا»

: على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون نافية ، وهذه على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون عامله عمل إن ، وذلك إن أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذ تبرئه ، وإنما يظهر

نصب اسمها إذا كان خافضا نحو «لا صاحب جود ممقوت»

Your browser does not support the audio tag.

وقول أبي الطيب :

٣٩١- فلا ثوب مجد غير ثوب ابن أحمد***على أحد إلّا بلؤم مرّقع

أو رافعا نحو «لا حسنا فعله مذموم» أو ناصبا نحو «لا طالعا جبلا حاضر» ومنه «لا خيرا من زيد عندنا» وقول أبي الطيب :

٣٩٢- قفا قليلا بها عليّ ؛ فلا***أقلّ من نظره أزودها

ويجوز رفع «أقل» على أن تكون عاملة عمل ليس.

وتخالف لا هذه إنّ من سبعة أوجه :

أحدها : أنها لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني : أن اسمها إذا لم يكن عاملا فإنه يبنى ، قيل : لتضمنه معنى من

ص: ٢٤٤

الاستغراقية ، وقيل : لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر ، وبنائه على ما ينصب به لو كان معربا ، فيبنى على الفتح في نحو «لا رجل ، ولا رجال» ومنه (لا تَثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ) (قَالُوا لَا ضَيْرَ) (يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ) وعلى الياء في نحو «لا رجلين» و «لا قائمين» وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف ، ولو صح هذا للزم الإعراب في «يا زيدان ، ويا زيدون» ولا قائل به ، وعلى الكسرة في نحو «لا مسلمات» وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح ، وهو الأرجح ، لأنها الحركة التي يستحقها المركب ، وفيه ردّ على السيرافي والزجاج إذ زعما أن اسم لا غير العامل معرب ، وأن ترك تنوينه للتخفيف.

ومثل لا رجل عند الفراء «لا جرم» نحو (لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ) والمعنى عنده لا بدّ من كذا ، أو لا محالة في كذا ، فحذفت من أوفى ، وقال قطرب : لا ردّ لما قبلها ، أى ليس الأمر كما وصفوا ، ثم ابتدئ ما بعده ، وجرم : فعل ، لا اسم ، ومعناه وجب وما بعده فاعل ، وقال قوم : لا- زائده ، وجرم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب ، وردّه الفراء بأن «لا» لا تزداد في أول الكلام ؛ وسيأتى البحث في ذلك.

والثالث : أن ارتفاع خبرها عند أفراد اسمها نحو «لا رجل قائم» مما كان مرفوعا به قبل دخولها ، لا بها ، وهذا القول لسيبويه ، وخالفه الأخفش والأكثرون ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسما عاملا.

الرابع : أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا.

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده ؛ فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو «لا رجل ظريف فيها ، ولا رجل وامرأه فيها».

ص: ٢٦٥

Your browser does not support the audio tag

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت ، نحو «لا حول ولا قوّه إلّا بالله» ولك فتح الاسمين ، ورفعهما ، والمغايره بينهما ، بخلاف نحو قوله :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًا***وإن في السّفَرِ إذ مضوا مهلا [١٢١]

فلا محيد عن النصب.

والسابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو (قَالُوا لَا ضَيْرَ) (فَلَا قُوَّةَ) وتميم لا تذكره حينئذ.

الثاني : أن تكون عامله عمل ليس ، كقوله :

٣٩٣- من صدّ عن نيرانها***فأنا ابن قيس لا براح [ص ٦٣١]

وإنما لم يقدروها مهمله والرفع بالابتداء لأنها حينئذ واجبه التكرار ، وفيه نظر ، لجواز تركه في الشعر.

و «لا» هذه تخالف ليس من ثلاث جهات :

إحداها : أن عملها قليل ، حتّى ادّعى أنه ليس بموجود.

الثانيه : أن ذكر خبرها قليل ، حتى إن الزجاج لم يظفر به فادّعى أنها تعمل في الاسم خاصه ، وأنّ خبرها مرفوع ، ويرده قوله :

٣٩٤- تعرّ فلا شيء على الأرض باقيا***ولا وزر ممّا قضى الله واقيا [ص ٢٤٠]

وأما قوله :

٣٩٥- نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل***فبوّث حصنا بالكماء حصينا

ص: ٢٦٦

فلا دليل فيه كما توهم بعضهم ؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفا و «غير» استثناء.

الثالثه : أنها لا تعمل إلا في النكرات ، خلافا لابن جنى وابن السجري ، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغه :

٣٩٦- وحلت سواد القلب لا أنا باغيا***سواها ، ولا عن حبها متراخيا

وعليه بنى المتنبي قوله :

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - إذا قيل «لا رجل في الدار» بالفتح تعين كونها نافيه للجنس ويقال في توكيده «بل امرأه (١)» وإن قيل بالرفع تعين كونها عامله عمل ليس ، وأمتنع أن تكون مهمله ، وإلا تكررت كما سيأتي ، واحتمل أن تكون لنفى الجنس وأن تكون لنفى الوحده ، ويقال في توكيده على الأول «بل امرأه» وعلى الثاني «بل رجلا ، أو رجال».

وغلط كثير من الناس ؛ فزعموا أن العامله عمل ليس لا تكون إلا نافيه للوحده لا غير ، ويرد عليهم نحو قوله :

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا

البيت ... [٣٩٤]

وإذا قيل «لا- رجل ولا- امرأه في الدار» برفعهما احتمل كون لا الأولى عامله في الأصل عمل إنَّ ثم ألغيت لتكرارها ، فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء ، وأن تكون عامله عمل ليس ، فيكون ما بعدها مرفوعا بها ، وعلى

ص: ٢٦٧

١- المراد توكيد المعنى الذي دل عليه قولك «لا رجل» ووجهه أن «بل» تفيد تقرير في الذي قبلها وتثبت ضده لما بعدها ، وهذا التقرير هو مراده بالتوكيد.

الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت لا الثانيه تكرارا للأولى وما بعدها معطوفا ، فإن قدرت الأولى مهمله والثانيه عامله عمل ليس أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف كما في قولك «زيد وعمرو قائم» ولا يكون خبرا عنهما ، لئلا يلزم محذوران : كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا ، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل «ما فيها من زيت ولا مصابيح» بالفتح - احتمل كون الفتحه بناء مثلها في «لا رجال» وكونها علامه لتخفيض بالعطف ولا مهمله ، فإن قلته بالرفع احتمل كون لا عامله عمل ليس ، وكونها مهمله والرفع بالعطف على المحل.

Your browser does not support the audio tag

فأما قوله تعالى (وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ) فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال أو على محله ، وجواز كون لامع الفتح تبرئه ، ومع الرفع مهمله أو عامله عمل ليس ، ويقوى العطف أنه لم يقرأ في سوره سبأ في قوله سبحانه وتعالى (عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ) إلا بالرفع لما لم يوحد الخفض في لفظ مثقال ، ولكن يشكل عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب ، كما أنك إذا قلت «ما مرتت برجل إلا في الدار» كان إخبارا بثبوت مرورك برجل في الدار ، وإذا امتنع هذا تعين [أن] الوقف على (في السماء) وأن ما بعدها

مستأنف ، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ وأن الوقف على (الْمَأْرُضِ) وأنه إنما لم يجيء فيه الفتح اتباعا للنقل ، وجوز بعضهم العطف فيهما على أن لا يكون معنى يعزب يخفى ، بل يخرج إلى الوجود.

ص: ٢٤٨

الوجه الثالث : أن تكون عاطفه ، ولها ثلاثه شروط ، أحدها : أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو ، أو أمر كاضرب زيدا لا عمرا ، قال سيبويه : أو نداء نحو يا ابن أخي لا- ابن عمي ، وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم. الثاني : أن لا تقترن بعاطف ، فإذا قيل «جاءني زيد لا بل عمرو» فالعاطف بل ، ولا ردّ لما قبلها ، وليست عاطفه ، وإذا قلت «ما جاءني زيد ولا عمرو» فالعاطف الواو ، ولا- تؤكد للنفي ، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا- ، وهو تقدم النفي ، وقد اجتمعا أيضا في (وَلَا الضَّالِّينَ) والثالث : أن يتعاند متعاطفاها ، فلا- يجوز «جاءني رجل لا زيد» لأنه يصدق على زيد اسم الرجل ، بخلاف «جاءني رجل لا- امرأه» ولا- يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي ، أجاز «يقوم زيد لا عمرو» ومنع «قام زيد لا عمرو» وما منعه مسموع ، فمنعه مدفوع ، قال امرؤ القيس :

٣٩٨- كأن دثارا حلقت بلبونه ***عقاب تنوفى لا عقاب القواعل

دثار : اسم راع ، وحلقت : ذهبت ، واللّبون : نوق ذوات لبن ، وتنوفى : جبل عال ، والقواعل : جبال صغار ، وقوله إن العامل مقدر بعد العاطف ، ولا- يقال «لا قام عمرو» إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحه العطف على صحه تقدير العامل بعد العاطف لامتنع «ليس زيد قائما ولا قاعدا».

Your browser does not support the audio tag

الوجه الرابع : أن تكون جوابا مناقضا لنعم ، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا ، يقال «أجاءك زيد؟» فتقول «لا» والأصل : لا لم يجيء.

والخامس : أن تكون على غير ذلك ، فإن كان ما بعدها جملة اسميه صدرها معرفه أو نكره ولم تعمل فيها ، أو فعلا ماضيا لفظا وتقديرا ، وجب تكرارها.

ص: ٢٤٩

مثال المعرفه (لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) وإنما لم تكرر في «لا نولك أن تفعل» لأنه بمعنى لا ينبغى لك ، فحملوه على ما هو بمعناه ، كما فتحوا في «يذر» حملا على «يدع (١)» لأنهما بمعنى ، ولو لا أن الأصل في يذر الكسر لما حذف الواو كما لم تحذف في يوجل ومثال النكره التي لم تعمل فيها لا (لا فيها غولٌ ولا هم عنها يُنْزَفُونَ) فالتكرار هنا واجب ، بخلافه في (لا لَعُوٌّ فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ).

ومثال الفعل الماضي (فَلَا ضَيْدٌ وَلَا ضَيْلٌ) وفي الحديث «فإنّ المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى» وقول الهذلي : كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهلّ ، وإنما ترك التكرار في «لا شلت يداك» و «لا فضّ الله فاك» وقوله :

٣٩٩- [ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى]***ولا زال منها بجرعائك القطر

وقوله :

٤٠٠- لا بارك الله فى الغوانى هل ***يصبحن إلاً لهنّ مطلب؟

لأن المراد الدعاء ، فالفعل مستقبل فى المعنى ، ومثله فى عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضى إلا أنه ليس دعاء قولك «والله لا فعلت كذا» وقول الشاعر :

٤٠١- حسب المحبين فى الدنيا عذابهم ***تالله لا عدبتهم بعدها سقر

ص: ٢٧٠

١- أصل الدال فى «يدع مكسوره» ، بدليل حذف الواو ، وفتحت الدال لأجل حرف الحلق وهو العين ، ومثله يهب ، وحمل «يذر» على يدع لأن معناهما واحد.

وشذ ترك التكرار في قوله :

٤٠٢- لاهمَّ إنَّ الحارث بن جبلة ***زنى على أبيه ثم قتله

وكان في جاراته لا عهد له ***وأى أمر سىء لا فعله

زنى : بتخفيف النون ، كذا رواه يعقوب ، وأصله زنا بالهمز بمعنى سبى وروى

بتشديدها ، والأصل زنى بامرأه أبيه ، فحذف المضاف وأناب على عن الباء ، وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت :

٤٠٣- إن تغفر اللهم تغفر جمًا ***وأى عبد لك لا ألما

Your browser does not support the audio tag

وأما قوله سبحانه وتعالى (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) فإن لا فيه مكرره في المعنى ؛ لأن المعنى فلا فك رقبه ولا أطعم مسكينا ؛ لأن ذلك تفسير للعقبه ، قاله الزمخشري . وقال الزجاج : إنما جاز لأن (ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا) معطوف عليه وداخل في النفي فكأنه قيل : فلا اقتحم ولا آمن ، انتهى . ولو صح لجاز «لا أكل زيد وشرب» وقال بعضهم : لا دعائيه ، دعاء عليه أن لا يفعل خيرا ، وقال آخر : تحضيض ، والأصل فألا اقتحم ، ثم حذفت الهمزة ، وهو ضعيف .

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال نحو «زيد لا- شاعر ولا كاتب» و «جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا» ونحو (إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ) (وَوَظِلٌّ مِنْ يَحْمُومٍ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ) (وَفَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ) (مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ).

وإن كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ) (قُلْ لَا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) وإذا لم يجب أن تكرر في «لا نولك أن تفعل» لكون الاسم المعرفه في تأويل المضارع فأن لا يجب في المضارع أحق .

ص: ٢٧١

ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين ، وخالفهم ابن مالك ؛ لصحة قولك «جاء زيد لا يتكلم» بالاتفاق ، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدّر بدليل استقبال .

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - من أقسام «لا» النافية المعترضه بين الخافض والمخفوض ، نحو «جئت بلا زاد» و «غضبت من لا شيء» وعن الكوفيين أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافه ، وغيرهم يراها حرفا ، ويسميها زائده كما يسمون كان في نحو «زيد كان فاضل» زائده وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع ؛ فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبيين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما في مسأله لا في نحو «غضبت من لا شيء» وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى

كما في مسأله كان ، وكذلك لا المقترنه بالعاطف في نحو «ما جاءني زيد ولا عمرو» ويسمونها زائده ، وليست بزائده البته ، ألا ترى أنه إذا قيل «ما جاءني زيد وعمرو» احتمال أن المراد نفى مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفى اجتماعهما في وقت المجيء ؛ فإذا جيء بلا- صار الكلام نفيًا في المعنى الأول ، نعم هي في قوله سبحانه (وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ) لمجرد التوكيد ، وكذا إذا قيل «لا يستوي زيد ولا عمرو».

تنبيه - اعتراض لا بين الجار والمجرور في نحو «غضبت من لا شيء» وبين الناصب والمنصوب في نحو (لئن لم يكن للناس) وبين الجازم والمجزوم في نحو (إلا تفعلوه) وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو (يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها) الآيه دليل على أنها ليس لها الصيدير ، بخلاف ما ، اللهم إلا أن تقع في جواب القسم ؛ فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر ، ولهذا قال سيبويه في قوله :

ص: ٢٧٢

آليت حب العراق الذهر أطعمه***[والحب يأكله في القرية السوس] [١٣٩]

إن التقدير على حب العراق ؛ فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه ، ولم يجعله من باب «زيدا ضربته» لأن التقدير لا أطعمه ، وهذه الجملة جواب لآليت فإن معناه حلفت ، وقيل : لها الصدر مطلقا ، وقيل : لا مطلقا ، والصواب الأول

Your browser does not support the audio tag

الثاني من أوجه «لا» أن تكون موضوعه لطلب الترك ، وتختص بالدخول على المضارع ، وتقتضى جزمه واستقباله ، سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو (لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء) أو غائبا نحو (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء) أو متكلما نحو «لا أريتك ههنا» وقوله :

٤٠٤- لا أعرفن ربربا حورا مدامعها***[مردفات على أعجاز أكوار]

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، والأصل لا تكن ههنا فأراك ، ومثله في الأمر (وليجدوا فيكم غلظة) أي وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود بالذات (١) ، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته ، بل ليجدوه ، وعكسه (لا يفتننكم الشيطان) أي لا تفتننوا بفتنه الشيطان.

واختلف في لا من قوله تعالى (واتقوا فتنه لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) على قولين ؛ أحدهما : أنها ناهية ، فتكون من هذا ، والأصل لا تتعرضوا للفتنه فتصيبكم ، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابه لأن الإصابه مسببه عن التعرض ، وأسند هذا المسبب إلى فاعله ،

ص: ٢٧٣

وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانته بحرف الطلب مثل (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع؛ فوجب إضمار القول، أى واتقوا فتنه مقولا فيها ذلك، كما قيل فى قوله:

٤٠٥- حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلامَ واختلط***[جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط]

[ص ٥٨٥]

الثانى: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين؛ أحدهما: أن الجملة صفة لفتنه، ولا- حاجه إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبريه، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذًا، مثله فى قوله: «.

٤٠٦- فلا الجاره الدنيا بها تلحيها***[ولا الضيف عنها إن أناح محوّل]

بل هو فى الآيه أسهل؛ لعدم الفصل، وهو فيهما سماعى، والذى جوزته تشبيه لا النافية بلا الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامه للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكره للزمخشري؛ لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم؟ والثانى أن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضا خارجا عن القياس شاذًا، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري، وهو فاسد؛ لأن المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب،

Your browser does not support the audio tag.

ألا ترى أنك تقدر فى «أنتنى أكرمك» إن تأتنى أكرمك، نعم يصح الجواب فى قوله (ادخلوا مساكنكم) الآيه؛ إذ يصح: إن تدخلوا لا- يحظمنكم، ويصح أيضا النهى على حد «لا أريتك ههنا» وأما الوصف فيأتى مكانه هنا أن تكون الجملة حالا، أى ادخلوها غير محطومين، والتوكيد بالنون

ص: ٢٧٤

على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعى، وعلى النهى قياسى.

ولا- فرق فى اقتضاء لا- الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهى سواء كان للتحريم كما تقدم، أو للتنزيه نحو (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) وكونها للدعاء كقوله تعالى (رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا) وقول الشاعر:

٤٠٧- يقولون لا تبعدهم يدفنونى***وأين مكان البعد إلا مكانيا؟

وقول الآخر:

٤٠٨- فلا تشلل يد فتكت بعمر و***فإنك لن تذل ولن تضاما

ويحتمل النهى والدعاء قول الفرزدق :

٤٠٩- إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد** لها أبدا ما دام فيها الجراضم

أى العظيم البطن ، وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه

«لا تفعل كذا» وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد فى قولك لولدك أو عبدك «لا تطعنى».

وليس أصل «لا» التى يجزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها ألف خلافا لبعضهم ، ولا هى النافية والجزم بلام [أمر] مقدره خلافا للسهيلى .

Your browser does not support the audio tag

والثالث : لا الزائده الداخلة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، نحو (ما مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ) (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) ويوضحه الآيه الأخرى (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) ومنه (لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ) أى ليعلموا ، وقوله :

٤١٠- وتلحينى فى اللهو أن لا أحبه** وللهو داع دائب غير غافل (١)

ص: ٢٧٥

١- وقع البيت رقم ٤١٠ فى النسخه التى شرح عليها الدسوقى متأخرا عن ٤١١

وقوله :

٤١١- أبى جوده لا البخل واستعجلت به** نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله

وذلك فى روايه من نصب البخل ؛ فأما من خفض فلا حينئذ اسم مضاف ؛ لأنه أريد به اللفظ. وشرح هذا المعنى أن كلمه «لا» تكون للبخل ، وتكون للكرم ، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل أعطنى أو هل تعطينى كانت للبخل ، فإن وقعت بعد قوله أتمنعنى عطاءك أو أتحرمنى نوالك كانت للكرم ، وقيل : هى غير زائده أيضا فى روايه النصب ، وذلك على أن تجعل اسما مفعولا- ، والبخل بدلا منها ، قاله الزجاج ، وقال آخر : لا مفعول به ، والبخل مفعول لأجله ، أى كراهيه البخل مثل (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) أى كراهيه أن تضلوا ، وقال أبو على فى الحججه : قال أبو الحسن : فسرته العرب أبى جوده البخل ، وجعلوا لا حشوا ، اه.

Your browser does not support the audio tag

وكما اختلف فى لا فى هذا البيت أنافيه أم زائده كذلك اختلف فيها فى مواضع من التنزيل ؛ أحدها : قوله تعالى (لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) فقيل : هى نافية ، واختلف هؤلاء فى منفيها على قولين ؛ أحدهما : أنه شىء تقدم ، وهو ما حكى عنهم كثيرا من إنكار

البعث ، فقيل لهم : ليس الأمر كذلك ثم استؤنف القسم ، قالوا : وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسوره الواحده ، ولهذا يذكر الشىء فى سوره وجوابه فى سوره أخرى ، نحو (وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ) وجوابه (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) والثانى : أن منفيها أقسم ، وذلك على أن يكون إخبارا لا إنشاء ، واختاره الزمخشري ، قال : والمعنى فى ذلك أنه لا يقسم بالشىء إلا إعظاما له ؛ بدليل (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) فكأنه قيل : إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام ، أى أنه يستحق إعظاما فوق ذلك ، وقيل : هى زائده. واختلف

ص: ٢٧٦

هؤلاء فى فائدتها على قولين ؛ أحدهما : أنها زيدت توطئه وتمهيدا لئفى الجواب ، والتقدير لا أقسم بيوم القيامه لا يتركون سدى ، ومثله (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) ، وقوله :

٤١٢- فلا وأبيك ابنه العامرى *** لا يدعى القوم أنى أفر

ورد بقوله تعالى : (لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ) الآيات ؛ فإن جوابه مثبت وهو (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ) ومثله (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) الآيه ، والثانى : أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقويه الكلام ، كما فى (لَيْتَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) ورد بأنها لا تزداد لذلك صدرا ، بل حشوا ، كما أن زياده ما وكان كذلك نحو (فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ) (أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) ونحو «زيد كان فاضل» وذلك لأن زياده الشىء تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، قالوا : ولهذا نقول بزيادتها فى نحو (فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ) (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف هذه ،

Your browser does not support the audio tag.

وأجاب أبو على مما تقدم من أن القرآن كالسوره الواحده.

Your browser does not support the audio tag.

الموضع الثانى : قوله تعالى (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) فقيل : إن لا نافية ، وقيل : ناهيه ، وقيل : زائده ، والجميع محتمل.

وحاصل القول فى الآيه أن (ما) خبريه بمعنى الذى منصوبه بأتل ، و (حَرَّمَ رَبُّكُمْ) صلته ، و (عَلَيْكُمْ) متعلقه بحرّم ، هذا هو الظاهر ، وأجاز الزجاج كون (ما) استفهاميه منصوبه بحرّم ، والجمله محكيه بأتل ؛ لأنه بمعنى أقول ، ويجوز أن يعلق عليكم بأتل ، ومن رجع إعمال أول المتنازعين - وهم الكوفيون - رجحه على تعلقه بحرّم ، وفى أن وما بعدها أوجه :

ص: ٢٧٧

أحدها : أن يكونا فى موضع نصب بدلا من (ما) ، وذلك على أنها موصوله لا استفهاميه ؛ إذ لم يقترن البدل بهمزه الاستفهام.

الثانى : أن يكونا فى موضع رفع خبرا لهو محذوفاً.

أجازهما بعض المعربين. وعليهما فلا زائده ، قاله ابن الشجرى ، والصواب أنها نافية على الأول ، وزائده على الثانى.

والثالث : أن يكون الأصل أبين لكم ذلك لثلاث- تشركوا ، وذلك لأنهم إذا حرّم عليهم رؤساؤهم ما أحله الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا ؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلته.

والرابع : أن الأصل أوصيكم بأن لا- تشركوا ، بدليل أن (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) معناه وأوصيكم بالوالدين ، وأن فى آخر الآيه (ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ) وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر.

والخامس : أن التقدير أتل عليكم أن لا تشركوا ، فحذف مدلولاً عليه بما تقدم ، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج.

والسادس : أن الكلام تمّ عند (حَرَّمَ رَبُّكُمْ) ثم ابتدئ : عليكم أن لا تشركوا ، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً ، وأن لا تقتلوا ، ولا تقربوا ؛ فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى الزموا.

و «أن» فى الأوجه الستة مصدرية ، و «لا» فى الأوجه الأربعة الأخيره نافية.

Your browser does not support the audio tag

والسابع : أن «أن» مفسره بمعنى أى ، ولا : ناهيه ، والفعل مجزوم لا

ص: ٢٧٨

منصوب ، وكأنه قيل : أقول لكم لا- تشركوا به شيئاً ، وأحسنوا بالوالدين إحساناً ، وهذان الوجهان الأ-خيران أجازهما ابن الشجرى.

الموضع الثالث : قوله سبحانه وتعالى : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا- يُؤْمِنُونَ) فيمن فتح الهمزه ؛ فقال قوم منهم الخليل والفارسى : لا زائده ، وإلا لكان عذراً للكفار ، وردّه الزجاج بأنها نافية فى قراءة الكسر ، فيجب ذلك فى قراءة الفتح ، وقيل : نافية ، واختلف القائلون بذلك ، فقال النحاس : حذف المعطوف ، أى أو أنهم يؤمنون ، وقال الخليل فى قول [له] آخر : أن بمعنى لعلّ مثل «أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً» ورجحه الزجاج وقال : إنهم أجمعوا عليه ، وردّه الفارسى فقال : التوقع الذى فى لعلّ ينافيه الحكم بعدم إيمانهم ، يعنى فى قراءة الكسر ، وهذا نظير ما رجّح به الزجاج كون لا غير زائده ، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا : يؤيده أن (يُشْعِرُكُمْ) و (يدريكم) بمعنى ، وكثيراً ما تأتى لعلّ بعد فعل الدرايه نحو (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) وأن فى مصحف أبى (وما أدراكم لعلها) وقال قوم : أن مؤكده ، والكلام فيمن حكم بكفرهم وبئس من إيمانهم ، والآيه عذر للمؤمنين ، أى أنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء (١) من أنهم لا يؤمنون حينئذ ، ونظيره (إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ) وقيل : التقدير لأنهم ، واللام متعلقه بمحذوف ، أى لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها ، ونظيره (وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ) واختاره الفارسى.

واعلم أن مفعول (يُشْعِرُكُمْ) الثاني - على هذا القول ، وعلى القول بأنها

ص: ٢٧٩

١- في نسخه «ما سيق لهم به القضاء - إخ».

بمعنى لعل - محذوف ، أى إيمانهم ، وعلى بقيه الأقوال أن وصلتها.

.Your browser does not support the audio tag

الموضع الرابع : (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) فقيل : لا زائده ، والمعنى ممتنع على أهل قريه قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة ، وعلى هذا فحرام خير مقدم وجوبا ؛ لأن المخبر عنه أن وصلتها ، ومثله (وَأَيُّهُ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ) لا مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوزه أبو البقاء ؛ لأنه ليس بوصف صريح ، ولأنه لم يعتمد على نفى ولا استفهام ، وقيل : لا- نافية ، والإعراب إما على ما تقدم ، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة ، وإما على أن حرام مبتدأ حذف خبره ، أى قبول أعمالهم ، وابتدىء بالنكرة لتقييدها بالمعمول ، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أى والعمل الصالح حرام عليهم ، وعلى الوجهين فأنهم لا- يرجعون تعليلا على إضمار اللام ، والمعنى لا- يرجعون عما هم فيه ، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ) ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء أن فى قراءه بعضهم بالكسر.

.Your browser does not support the audio tag

الموضع الخامس : (ما كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّائِيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ، وَلَا- يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا) قرىء فى السبعة برفع (يَأْمُرُكُمْ) ونصبه ، فمن رفعه قطعه عما قبله ، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول ، ويؤيد الاستئناف قراءه بعضهم (ولن يأمركم) و (لا-) على هذه القراءه نافية لا غير ، ومن نصبه فهو معطوف على (يُؤْتِيَهُ) كما أن (يَقُولَ) كذلك ، و (لا) على هذه زائده مؤكده لمعنى النفى السابق ، وقيل : على (يَقُولَ) ولم يذكر الزمخشري غيره ، ثم جوز فى (لا) وجهين ، أحدهما : الزيادة ، فالمعنى ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى

ص: ٢٨٠

عبادته وترك الأنداد ، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادا له ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا ، والثانى : أن تكون غير زائده ، ووجهه بأن النبى عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشا عن عباده الملائكة ، وأهل الكتاب عن عباده عزيز وعيسى ، فلما قالوا له : أنتخذك ربا؟ قيل لهم : ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عباده الملائكة والأنبياء ، هذا ملخص كلامه ، وإنما فسر لا يأمر بينه لأنها حالته عليه الصلاة والسلام ، وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهى والسكوت ، والمراد الأول وهى الحال التى يكون بها البشر متناقضا ؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يعبدوا ، وهو شريكهم فى كونه مخلوقا ، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب فى (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) على القراءتين التفات.

تنبيه - قرأ جماعه (واتقوا فتنه لتصيين الذين ظلموا) وخرجها أبو الفتح على حذف ألف (لا) تخفيفا ، كما قالوا «أم والله» ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر لا فى قراءه الجماعه زائده ؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

.Your browser does not support the audio tag

: اختلف فيها في أمرين :

أحدهما : في حقيقتها ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها كلمه واحده فعل ماض ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ؛ أحدهما : أنها في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى (لا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا) فإنه يقال : لات يليت ، كما يقال : ألت بألت ، وقد قرىء بهما ، ثم استعملت للنفي كما أن قلّ كذلك ، قاله أبو ذر الخشني. والثاني : أن أصلها ليس بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء.

ص: ٢٨١

والمذهب الثاني : أنها كلمتان : لا النافيه ، والتاء لتأنيث اللفظه كما في قَمَّت ورتبت ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ، قاله الجمهور.

والثالث : أنها كلمه وبعض كلمه ، وذلك أنها لا النافيه والتاء زائده في أول الحين ، قاله أبو عبيده وان الطراوه.

واستدل أبو عبيده بأنه وجدها في الإمام - وهو مصحف عثمان رضى الله عنه - مخلطه بحين في الخط ، ولا دليل فيه ، فكم في خط المصحف من أشياء خارجه عن القياس؟.

ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء ، وأنها رسمت منفصله عن الحين ، وأن التاء قد تكسر على أصل حركه التقاء الساكنين ، وهو معنى قول الزمخشري «وقرىء بالكسر على البناء كجبر» اه ، ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه.

الأمر الثاني : في عملها ، وفي ذلك أيضا ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئا ؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا قول للأخفش ، والتقدير عنده في الآية لا أرى حين مناص ، وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم.

والثاني : أنها تعمل عمل إن ؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذا قول آخر للأخفش.

والثالث : أنها تعمل عمل ليس ، وهو قول الجمهور.

وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

ص: ٢٨٢

واختلف في معمولها ؛ فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظه الحين ، وهو ظاهر قول سيويه ، وذهب الفارسي وجماعه إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه ، قال الزمخشري : زيدت التاء على لا ، وخصت بنفي الأحيان .

Your browser does not support the audio tag

تنبیه - قرىء (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) بخفض الحين ، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جاريا لأسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك ، وأنشد :

٤١٣- طلبوا صلحا ولات أوان *** [فأجبنا أن لات حين بقاء] [ص ٤٨١]

وأجيب عن البيت بجوابين ، أحدهما : أنه على إضمار من الاستغراقية ، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله :

ألا رجل جزاه الله خيرا *** [يدلّ على محصله تبيت] [١٠٣]

فيمن رواه بجر رجل ، والثاني : أن الأصل «ولات أوان صلح» ثم بنى المضاف لقطعه عن الإضافة ، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا ، أو لأنه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وجير ، ونون للضرورة ، وقال لزمخشري : للتعويض كيومئذ ، ولو كان كما زعم لأعرب لأن العوض ينزل منزله المعوض منه ، وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح ، وبالثاني وتوجيهه أن الأصل (حين مناصهم) ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزله قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، قاله الزمخشري ، وجعل التنوين عوضا عن المضاف إليه ، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن ، اه والأولى

ص: ٢٨٣

أن يقال : إن التنزيل المذكور اقتضى بقاء الحين ابتداء ، وإن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقه لكنه ليس بزمان ؛ فهو ككل وبعض .

﴿لَوْ﴾

صوت

Your browser does not support the audio tag

على خمسه أوجه :

أحدها : لو المستعمله في نحو «لو جاءني لأكرمته» وهذه تفيد ثلاثه أمور :

أحدها : الشرطيه ، أعنى عقد السببيه والمسببيه بين الجملتين بعدها .

والثاني : تقييد الشرطيه بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إن ، فإنّ تلك لعقد السببيه والمسببيه فى المستقبل ، ولهذا قالوا : الشرط يان سابق على الشرط باو ، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى ، عكس ما يتوهم المبتدئون ، ألا ترى أنك تقول «إن جئتني غدا أكرمتك» فإذا انقضى الغد ولم يجيء قلت «لو جئتني [أمس] أكرمتك».

الثالث الامتناع ، وقد اختلف النحاه فى إفادتها له ، وكيفيه إفادتها إياه على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تفيده بوجه ، وهو قول الشلوبين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق فى الماضى ، كما دلت إن على التعليق فى المستقبل ، ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضرأوى.

وهذا الذى قالاه كانكار الضروريات ؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهى ، فإنّ كل من سمع «لو فعل» فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح فى كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا أو معنى ، تقول «لو جاءنى أكرمته ، ولكنه لم يجيء» ومنه قوله :

ص: ٢٨٤

٤١٤- ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه***كفانى - ولم أطلب قليل - من المال [ص ٥٠٨]

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى [ص ٢٦٩]

وقوله :

٤١٥- فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت***ولكنّ حمد الناس ليس بمخلد

ومنه قوله تعالى (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ، وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ) أى : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى ،

M187.mpr3~

وقوله تعالى :

(وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ) أى فلم يريكموهم كذلك ، وقول الحماسى :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى***بنو اللقيطه من ذهل بن شيبانا [٢٠]

ثم قال :

لكنّ قومي وإن كانوا ذوى عدد***ليسوا من الشرّ فى شىء وإن هانا

إذ المعنى لكننى لست من مازن ، بل من قوم ليسوا فى شىء من الشر وإن هان وإن كانوا ذوى عدد.

فهذه المواضع ونحوها بمنزله قوله تعالى (وَمَا كَفَرَ سَيِّئِمًا وَلَا كَنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى).

والثانى : أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ، وهذا هو القول الجارى على ألسنه المعربين ، ونص عليه جماعه من النحويين ، وهو باطل

ص : ٢٨٥

بمواضع كثيرة ، منها قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا) (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ)

.Your browser does not support the audio tag

وقول عمر رضى الله عنه «نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه» وبيانه أن كل شىء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع ما قام ثبت قام ، وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم على هذا القول فى الآيه الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شىء عليهم ، وفى الثانيه نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما فى الأرض من شجره أقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزله الدواه وكون السبعة الأبحر مملوءه مدادا وهى تمد ذلك البحر ، ويلزم فى الأثر ثبوت المعصيه مع ثبوت الخوف ، وكل ذلك عكس المراد.

والثالث : أنها تفيد امتناع الشرط خاصه ، ولا- دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، ولكنه إن كان مساويا للشرط فى العموم كما فى قولك «لو كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا» لزم انتفاؤه ؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه ، وإن كان أعم كما فى قولك «لو كانت الشمس طالعه كان الضوء موجودا» فلا يلزم انتفاؤه ، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط ، وهذا قول المحققين.

ويتلخص على هذا أن يقال : إن «لو» تدل على ثلاثه أمور : عقد السببيه والمسببيه ، وكونهما فى الماضى ، وامتناع السبب ، ثم تاره يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتاره لا يعقل.

فالنوع الأول على ثلاثه أقسام : ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببيه الثانى فى سببيه الأول نحو (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا) ونحو «لو كانت الشمس طالعه

ص: ٢٨٦

كان النهار موجودا» وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثانى قطعاً وما وجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو «لو نام لانتقض وضوءه» ونحو «لو كانت الشمس طالعه كان الضوء موجودا» وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثانى كما قدمنا ، وما يجوز فيه العقل ذلك نحو «لو جاءنى أكرمته» فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام فى المجيء ، ويرجح أنه ذلك هو الظاهر من ترتيب الثانى على الأول ، وأنه المتبادر إلى الذهن ، واستصحاب الأصل ، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوى لانتفاء السبب ، لا على الانتفاء مطلقاً ، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

.Your browser does not support the audio tag

والنوع الثانى قسمان ؛ أحدهما : ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد ، ولكنه مع فقدته أولى ، وذلك كالأثر عن عمر ؛ فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال ، وعلى أن انتفاء المعصيه مع ثبوت الخوف أولى ، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين ؛ أحدهما : أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة ، وفى هذا الأثر دل مفهوم الموافقه على عدم

المعصية ، لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان قَدَم مفهوم الموافقه ، الثاني : أنه لما فقدت المناسبه انتفت العليّه ، فلم يجعل عدم الخوف عله عدم المعصيه ، فعلمنا أن عدم المعصيه مغلل بأمر آخر ، وهو الحياء والمهابه والإجلال والإعظام ، وذلك مستمرّ مع الخوف ، فيكون عدم المعصيه عند عدم الخوف مستندا إلى ذلك السبب وحده ، وعند الخوف مستندا إليه فقط أو إليه وإلى الخوف معا ، وعلى ذلك تتخرج آيه لقمان ؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثره هذه الأمور فلاّن لا تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى ، وكذا (وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ) لأن عدم الاستجابه عند عدم السماع أولى ، وكذا (وَلَوْ

ص: ٢٨٧

أَسْمِعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) فإن التولى عند عدم الإسماع أولى ، وكذا (لَوْ أَنْتُمْ تَفْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسِيَنَّ كُفْرًا) فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى.

والثاني : أن يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لأولويه نحو (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا) فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعله أخرى مستمره على التقديرين ، والمقصود فى هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني ، وأما الامتناع فى الأول فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصود.

Your browser does not support the audio tag

وقد اتضح أن أفسد تفسير للوقول من قال : حرف امتناع لامتناع ، وأن العبارة الجيده قول سيوييه رحمه الله : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وقول ابن مالك : حرف يدل على انتفاء تال ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه ، ولكن قد يقال : إن فى عبارة سيوييه إشكالا ونقضا.

فأما الإشكال فإن اللام من قوله «لوقوع غيره» فى الظاهر لام التعليل ، وذلك فاسد ، فإن عدم نفاذ الكلمات ليس معللا بأن ما فى الأرض من شجره أقلام وما بعده ، بل بأن صفاته سبحانه لا نهايه لها ، والإمساك خشيه الإشفاق ليس معللا بملكهم خزائن رحمه الله ، بل بما طبعوا عليه من الشحّ ، وكذا التولى وعدم الاستجابه ليس معللين بالسماع ، بل بما هم عليه من العتو والضلال ، وعدم معصيه صهيب ليست معلله بعدم الخوف بل بالمهابه ، والجواب أن تقدر اللام للتوقيت ، مثلها فى (لا يُجَلِّبُهَا لَوْقَتِهَا إِلَّا هُوَ) أى أن الثاني يثبت عند ثبوت الأول.

وأما النقض فلأنها لا تدلّ على أنها داله على امتناع شرطها ، والجواب أنه مفهوم من قوله «ما كان سيقع» فإنه دليل على أنه لم يقع.

ص: ٢٨٨

نعم فى عبارة ابن مالك نقص ؛ فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع فى الماضى ، فإذا قيل «لو حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه» كان ذلك أجود العبارات.

Your browser does not support the audio tag

تنبيهان : الأول - اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروي عن عمر رضى الله عنه ، وقد وقع مثله فى حديث رسول الله صلى الله عليه (و آله و) سلم وفى كلام الصديق رضى الله عنه ؛ وقل من يتنبه لهما ؛ فالأول قوله عليه الصلاة والسلام فى بنت أبى سلمه «إنها لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى ، إنها لابنه أختى من الرضاعة» فإن حلها له عليه الصلاة والسلام منتف [عنه] من جهتين : كونها ربيبتة فى حجره ، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة ، كما أن معصيه صهيب منتفيه من جهتى المخافه والإجلال ، والثانى قوله رضى الله عنه لما طول فى صلاه الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع «لو طلعت ما وجدتنا غافلين» لأن الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها ، وكل منهما يقتضى أنها لم تجدهم غافلين ؛ أما الأول فواضح ، وأما الثانى فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين .

الثانى - لهجت الطلبه بالسؤال عن قوله تعالى (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ) وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس ، وحينئذ فينتج : لو علم الله فيهم خيرا لتولوا ، وهذا مستحيل ، والجواب من ثلاثه أوجه اثنان يرجعان إلى نفى كونه قياسا وذلك بإثبات اختلاف الوسط ، أحدهما : أن التقدير لأسمعهم إسماعا نافعا ، ولو أسمعهم إسماعا غير نافع لتولوا ، والثانى أن تقدر لو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم ، والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الإنتاج ، والتقدير : ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك الوقت .

ص : ٢٨٩

Your browser does not support the audio tag

الثانى من أقسام لو : أن تكون حرف شرط فى المستقبل ، إلا أنها لا تجزم ، كقوله :

٤١٦- ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا***ومن دون رمسينا من الأرض بسبب

لظل صدى صوتى وإن كنت رمه***لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

وقول توبه :

٤١٧- ولو أن ليلى الأخيلىه سلمت***على ودونى جندل وصفائح

لسلمت تسليم البشاشه ، أوزقا***إليها صدى من جانب القبر صائح

وقوله :

٤١٨- لا يلفك الزاجيك إلا مظهرا***خلق الكرام ، ولو تكون عديما

وقوله تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ خَافًا مَا ظَلَمُوا) أى وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا ،

وإنما أولنا الترك بمشارفه الترك لأن الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك ؛ لأنهم بعده أموات ، ومثله (لا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ) أى حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها ؛ لأن بعده

(فَيَأْتِيهِمْ بَعْتَهُ وَهُمْ لَا يُشْعُرُونَ) وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغته وهم لا- يشعرون ، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها ، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا- يظنونه عذابا مثل (وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ) أو يعتقدونه عذابا ، ولا يظنونه واقعا بهم ، وعليهما فيكون أخذه لهم بغته بعد رؤيته ، ومن ذلك (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) أى إذا قارب حضوره (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ) لأن بلوغ الأجل انقضاء العده ، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرب مجيء لو للتعليق في

ص: ٢٩٠

المستقبل ، قال : ولهذا لا تقول «لو يقوم زيد فعمره منطلق» كما تقول ذلك مع إن.

وكذلك أنكروه بدر الدين بن مالك ؛ وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين ، قال : وغايه ما فى أدله من أثبت ذلك أن ما جعل شرطا للو مستقبل فى نفسه ، أو مقيد بمستقبل ، وذلك لا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عما عهد فيها من المضى ، اه.

Your browser does not support the audio tag

وفى كلامه نظر فى مواضع :

أحدها : نقله عن أكثر المحققين ؛ فإننا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك ، بل كثير منهم ساكت عنه ، وجماعه منهم من أثبتوه.

والثانى : أن قوله «وذلك لا- ينافى - إلى آخره» مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب ، والذى قرره هو وغيره من مثبتى الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط ، ولم نر أحدا صرح بخلاف ذلك ، إلا ابن الحاج وابن الخباز.

فأما ابن الحاج فإنه قال فى أماليه : ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط ؛ لأنهم يذكرونها مع لو لا ؛ فيقولون : لو لا حرف امتناع لوجود ، والممتنع مع لو لا هو الثانى قطعاً ؛ فكذا يكون قولهم فى لو ، وغير هذا القول أولى ؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه ؛ لجواز أن يكون ثم أسباب آخر. ويدل على هذا (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) فإنها مسوقه لنفى التعدد فى الآلهه بامتناع الفساد ، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهه ، لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآيه ، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهه انتفاء الفساد ؛ ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد فى الآلهه ؛ لأن المراد بالفساد

ص: ٢٩١

فساد نظام العالم عن حالته ، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه ، اه.

وهذا الذى قاله خلاف المتبادر فى مثل «لو جئنى أكرمك» وخلاف ما فسروا به عبارتهم ، إلا بدر الدين ؛ فإن المعنى انقلب عليه ، لتصريحه أولاً بخلافه ، وإلا ابن الخباز ؛ فإنه من ابن الحاجب أخذ ، وعلى كلامه اعتمد ، وسيأتى البحث معه .

وقوله : «المقصود نفى التعدد لانتفاء الفساد» مسلم ، ولكن ذلك اعتراض على من قال : إن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد بينا فساد .

فإن قال : إنه على تفسيري لا اعتراض عليهم .

قلنا : فما تصنع ب- «لو جئنى لأكرمك» و (لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ) فإن المراد نفى الإكرام والإسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم ، لا العكس .

وأما ابن الخباز فإنه قال فى شرح الدرر وقد تلا قوله تعالى : (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا) : يقول النحويون : إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه ، والصواب لم نرفعه فلم نشأ ؛

لأن نفى اللزوم يوجب نفى الملزوم ، ووجود الملزوم يوجب وجود اللزوم ، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ، ومن نفى الرفع نفى المشيئة ، اه .

والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة ، وهى مساويه للرفع ، أى متى وجدت وجد ، ومتى انتفت انتفى ، وإذا كان اللزوم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفى كل منهما انتفاء الآخر .

Your browser does not support the audio tag

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين : أن ما قاله من التأويل ممكن

ص : ٢٩٢

فى بعض المواضع دون بعض ، فمما أمكن فيه قوله تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا) الآية ، إذ لا يستحيل أن يقال : لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذريته ضعافا لخفت عليهم ، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ، ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) ونحو ذلك .

وكون لو بمعنى «إن» قاله كثير من النحويين فى نحو (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) (قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ) (وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ) (وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ) ونحو «أعطوا السائل ولو جاء على فرس» وقوله :

٤١٩- قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم ***دون النساء ولو باتت بأطهار

وأما نحو (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ) (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاكُمْ) وقول كعب رضى الله عنه :

٤٢٠- [لقد أقوم مقاماً] لو يقوم به ***أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

فمن القسم الأول ، لا من هذا القسم ، لأن المضارع في ذلك مراد به المضى ، وتحرير (١) ذلك أن تعلم أن خاصيه «لو» فرض ما ليس بواقع واقعا ، ومن ثم انتفى .

شرطها في الماضى والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع ، وخاصيه إن تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل ، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضى والحال ؛ فعلى هذا قوله «ولو باتت بأطهار» يتعين فيه معنى إن ؛ لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل ، أما استقباله فلأن جوابه محذوف دل عليه شدوا ، وشدوا مستقبل ؛ لأنه جواب إذا ، وأما احتمال فظاهر ، ولا يمكن جعلها

ص: ٢٩٣

١- فى نسخه «وتقرير ذلك».

امتناعيه ، للاستقبال والاحتمال ، ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه ، وأما قوله [٤١٦] «ولو تلتقى - البيت» وقوله [٤١٧] «ولو أن ليلي - البيت» فيحتمل أن لو فيهما بمعنى إن ، على أن المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل ، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض هذه الأمور واقعه والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى ؛ فهي بمعنى إن ، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى ؛ فهي الامتناعيه.

.Your browser does not support the audio tag

والثالث : أن تكون حرفا مصدريا بمنزله أن إلا- أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يودّ ، نحو (وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ) (يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) ومن وقوعها بدونهما قول قتيله :

٤٢١- ما كان ضَرَكُ لو منت ، وربّما***منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

وقوله الأعشى :

٤٢٢- وربّما فات قوما جَلَّ أمرهم***من التأتى ، وكان الحزم لو عجلوا

وقول امرئ القيس :

٤٢٣- تجاوزت أحراسا عليها ومعشرا***على حراسا لو يسرون مقتلى [ص ٥٢٢]

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية ، والذي أثبتته الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) : إنها شرطية ، وإن مفعول يؤد وجواب لو محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير لو

ص: ٢٩٤

يعمر ألف سنه لسره ذلك ، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويشهد للمبتين قراءه بعضهم (ودوا لو يدهن فيدهنوا) بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على يدهن لما كان معناه أن تدهن.

ويشكل عليهم دخولها على أنّ في نحو (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا).

وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت أن بينها.

وأورد ابن مالك السؤال في (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً) وأجاب بما ذكرنا ، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو (فِجَاجًا سُيْلًا)

والسؤال فى الآيه مدفوع من أصله ، لأن لو فيها ليست مصدرية ، وفى الجواب الثانى نظر ، لأن توكيد الموصول قبل مجىء صلته شاذ كقراءه زيد بن على (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) بفتح الميم.

Your browser does not support the audio tag

والرابع : أن تكون للتمنى نحو «لو تأتيني فتحدثنى» قيل : ومنه (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً) أى فليت لنا كره ، ولهذا نصب (فَنَكُونُ) فى جوابها كما انتصب (فَأَفُوزَ) فى جواب ليت فى (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) ولا دليل فى هذا ، لجواز أن يكون النصب فى (فَنَكُونُ) (١) مثله فى (إِلَّا وَحِيَاءً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) وقول ميسون :

٤٢٤- ولبس عباءه وتقرّ عيني ***أحبّ إليّ من لبس الشفوف

[ص ٢٨٣ و ٣٦١ و ٤٧٩ و ٥٥١]

ص: ٢٩٥

١- فى نسخه «لجواز أن يكون النصب فى فأفور».

واختلف فى «لو» هذه ؛ فقال ابن الضائع وابن هشام : هى قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت ، وقال بعضهم : هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى ، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

٤٢٥- فلو نبش المقابر عن كليب ***فيخبر بالذئائب أى زير

بيوم الشعثمين لقرّ عيننا***وكيف لقاء من تحت القبور؟

وقال ابن مالك : هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى ، وذلك أنه أورد قول الزمخشري «وقد تجىء لو فى معنى التمنى فى نحو لو تأتيني فتحدثنى» فقال : إن أراد أن الأصل «وددت لو تأتيني فتحدثنى» فحذف فعل التمنى لدلاله لو عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت ، اهـ.

الخامس : أن تكون للعرض نحو «لو تنزل عندنا فتصيب خيرا» ذكره فى التسهيل.

وذكر ابن هشام اللّخمى وغيره لها معنى آخر ، وهو التقليل نحو «تصدّقوا ولو بظلف محرق» وقوله تعالى (وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ) وفيه نظر. «.

Your browser does not support the audio tag

وهنا مسائل : إحداهما ، أن «لو» خاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لكان محذوفه ، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر ؛ فالأول كقولهم «لو ذات

ص: ٢٩٦

سوار لظمتني» وقول عمر رضى الله عنه «لو غيرك قالها يا أبا عبيده» وقوله :

٤٢٦- لو غيركم علق الزبير بحبله ***أذى الجوار إلى بنى العوام

والثاني نحو «لو زيدا رأيت أكرمته» والثالث نحو «التمس ولو خاتما من حديد ، واضرب ولو زيدا ، وألا ماء ولو باردا» وقوله :

٤٢٧- لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا ***جنوده ضاق عنها السهل والجبل

واختلف في (قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ) فقيل : من الأول ، والأصل : لو تملكون تملكون ، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير ، وقيل : من الثالث ، أى لو كنتم تملكون ، وردّ بأن المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معا ؛ فقيل : الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحذفا ، وفيه نظر ؛ للجمع بين الحذف والتوكيد.

والرابع نحو قوله :

٤٢٨- لو بغير الماء حلقي شرق ***كنت كالغصان بالماء اعتصار

وقوله :

٤٢٩- لو فى طهيه أحلام لما عرضوا ***دون الذى أنا أرميه ويرمى

واختلف فيه ؛ فقيل : محمول على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل فى قوله :

[وتبئت ليلى أرسلت بشفاعه ***إلى] فهلا نفس ليلى شفيها [١٠٩]

وقال الفارسي : هو من النوع الأول ، والأصل لو شرق حلقي هو شرق ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا ، وقال المتنبي :

ص: ٢٩٧

٤٣٠- ولو قلم ألقيت في شق رأسه *** من السقم ما غيرت من خط كاتب

ف قيل : لحن ؛ لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم ، وأقول : روى بنصب قلم ورفع ، وهما صحيحان ، والنصب أوجه بتقدير : ولو لا بست قلما ، كما يقدر في نحو «زيدا حبست عليه» والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى ، أي ولو حصل قلم ، أي ولو لو بس قلم ، كما قالوا في قوله :

٤٣١- إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته *** [فقام بفأس بين وصليك جازر]

فيمن رفع ابنا : إن التقدير إذا بلغ ، وعلى الرفع فيكون ألقيت صفة لقلم ، ومن الأولى تعليبه على كل حال متعلقه بألقيت ، لا بغيرت ؛ لوقوعه في حيز ما النافية ، وقد تعلق بغيرت ؛ لأن مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله :

ونحن عن فضلك ما استغينا [١٣٧]

Your browser does not support the audio tag.

المسألة الثانية : تقع «أن» بعدها كثيرا نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) (وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ) (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ) به) وقوله :

ولو أن ما أسعى لأذني معيشه *** [كفاني ولم أطلب قليل من المال] [٤١٤]

وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيويه : بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو ، كما اختصت غدوه بالنصب بعد لدن ، والحين بالنصب بعد لات ، وقيل : على الابتداء والخبر محذوف ، ثم قيل : يقدر مقدا ، أي ولو ثابت إيمانهم ، على حد (وَأَيُّهُ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا) وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتي مؤخرا بعد أما كقوله :

٤٣٢- عندي اصطبار ، وأما أنني جزع *** يوم التوى فلو جد كاد بيريني

ص : ٢٩٨

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ؛ فلا تشبه أن المؤكده إذا قدمت بالتي بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخرا على الأصل ، أي ولو إيمانهم ثابت.

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعليه ، والفعل مقدر بعدها ، أي ولو ثبت أنهم آمنوا ، ورجح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشري : ويجب كون خبر أن فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ) وقالوا : إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله :

٤٣٣- ما أطيب العيش لو أنّ الفتى حجر***تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

وقوله :

٤٣٤- ولو أنها عصفوره لحسبتها***مسومه تدعو عبيدا وأزنا

ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

٤٣٥- لو أنّ حيا مدرك الفلاح***أدركه ملاعب الرّماح

وقد وجدت آيه في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ، ولم يتنبه لها الزمخشري ، كما لم يتنبه لآيه لقمان ، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك ، ولا- ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر ، وهي قوله تعالى : (يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ) ووجدت آيه الخبر فيها ظرف [لغو] وهي (لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ).

Your browser does not support the audio tag

المسألة الثالثة : لغبه دخول «لو» على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن الشرطيه ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغه ، وأجازه جماعه

ص : ٢٩٩

في الشعر منهم ابن السجري كقوله :

٤٣٦- لو يشأ طار به ذو ميعه***لاحق الأطلال نهد ذو خصل [ص ٦٩٨]

وقوله :

٤٣٧- تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت***إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا

وقد خرج هذا على أن ضمه الإعراب سكنت تخفيفا كقراءه أبي عمرو (وَيَنْصُرُكُمْ) و(يُشْعِرُكُمْ) و(يَأْمُرُكُمْ) والأول على لغه من يقول شايشا بألف ، ثم أبدلت همزه ساكنه ؛ كما قيل العالم والخاتم ، وهو توجيه قراءه ابن ذكوان (مِنْسَاتُهُ) بهمزه ساكنه ؛ فإن الأصل (مِنْسَاتُهُ) بهمزه مفتوحه مفعله من نساء إذا أخره ، ثم أبدلت الهمزه ألفا ثم الألف همزه ساكنه.

المسألة الرابعه : جواب لو إما مضارع منفى بلم نحو «لو لم يخف الله لم يعصه» أو ماض مثبت ، أو منفى بما ، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا) ومن تجرده منها (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا) والغالب على المنفى تجرده منها نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) ومن اقترانه بها قوله :

٤٣٨- ولو نعطى الخيار لما افترقنا***ولكن لا خيار مع الليالى

ونظيره فى الشذوذ اقتران جواب القسم المنفى بما بها كقوله :

٤٣٩- أما والذى لو شاء لم يخلق النوى ***لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

وقد ورد جواب «لو» الماضى مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير :

ص: ٣٠٠

٤٤٠- لو شئت قد نفع الفؤاد بشربه***تدع الحوائم لا يجدن غليلا

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لو لا بها كقول جرير أيضا :

لو لا رجاؤك قد قتلت أولادي [٩٤]

قيل : وقد يكون جواب لو جمله اسميه مقرونه باللام أو بالفاء ، كقوله تعالى (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) وقيل : هي جواب لقسم مقدر ، وقول الشاعر :

٤٤١- قالت سلامه : لم يكن لك عادة***أن تترك الأعداء حتى تعذرا

لو كان قتل يا سلام فراحه***لكن فررت مخافه أن أوسرا

«لولا»

صوت

Your browser does not support the audio tag

: على أربعة أوجه :

أحدها : أن تدخل على [جملتين] اسميه ففعليه لربط امتناع الثانيه بوجود الأولى نحو : «لو لا زيد لأكرمك» أي لو لا زيد موجود ، فأما قوله عليه الصلاه والسّلام : «لو لا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسّواك عند كلّ صلاه» فالتقدير لو لا مخافه أن أشق على أمتي لأمرتهم ، أي أمر إيجاب ، وإلا لا نعكس معناها ؛ إذ الممتنع المشقه ، والموجود الأمر .

وليس المرفوع بعد لو لا م فاعلا بفعل محذوف ، ولا بلو لا لنيابتها عنه ، ولا بها أصاله ، خلافا لزاعمي ذلك ، بل رفعه بالابتداء ، ثم قال أكثرهم : يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا ، فإذا أريد الكون المقيد لم يجوز أن تقول «لو لا زيد قائم» ولا أن تحذفه ، بل تجعل مصدره هو المبتدأ ؛ فتقول «لو لا قيام زيد لأنتيك» أو تدخل أنّ على المبتدأ فتقول «لو لا أنّ زيدا قائم» وتصير أنّ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، أو مبتدأ لا خبر له ، أو فاعلا بثبت محذوفا ، على الخلاف السابق في فصل «لو» .

وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونا مطلقا

ص: ٣٠١

كالوجود والحصول فيجب حذفه ، وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو «لو لا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبه» ويجوز الأمران إن علم ، وزعم ابن الشجري أن من ذكره (وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ) وهذا غير متعين ؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل ، ولحن جماعه ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرّي في قوله في وصف سيف :

٤٤٢- يذيب الزعب منه كلّ غضب ***فلولا الغمد يمسكه لسالا [ص ٥٤٢]

وليس يجيد ؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه ، ثم حذفت أن وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسكه جملة معترضه ، وقيل : يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف ، وهذا مردود بنقل الأخصش أنهم لا يذكرون الحال بعدها ؛ لأنه خبر فى المعنى ، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضا قول تلك المرأة :

٤٤٣- فو الله لو لا الله تخشى عواقبه ***لززع من هذا السر جوانبه

وزعم ابن الطراوه أن جواب لو لا أبدا هو خبر المبتدأ ، ويرده أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولى لو لا- مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع ، نحو (لولا- أنتم لكننا مؤمنين) وسمع قليلا «لولاى ، ولولاك ، ولولاه» خلافا للمبرد.

[ثم] قال سيويوه والجمهور : هى جاره للضمير مختصه به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق لو لا بشىء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف.

وقال الأخصش : الضمير مبتدأ ، ولو لا غير جاره ، ولكنهم أنابوا الضمير

ص: ٣٠٢

المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ؛ إذ قالوا «ما أنا كَأنت ، ولا- أنت كَأنا» وقد أسلفنا أن النيايه إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة لشبهها فى استقلالها بالأسماء الظاهره ؛ فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو «لولاك وزيد» تعين رفعه ، لأنها لا تخفض الظاهر.

Your browser does not support the audio tag

الثانى : أن تكون للتحضيص والعرض فتختص بالمضارع أو ما فى تأويله نحو «لو لا تستغفرون الله» ونحو (لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ) والفرق بينهما أن التحضيص طلب بحث وإزعاج ، والعرض طلب بلين وتأدب.

والثالث : أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضى نحو (لَوْ لَا جَاؤُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) (فَلَوْ لَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً) ومنه (وَلَوْ لَا إِذِ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا) إلا أن الفعل أخر ، وقوله :

٤٤٤- تعدون عقر الثيب أفضل مجدكم *** بنى ضوطفى لو لا الكمي المقنعا

إلا أن الفعل أضمر ، أى لو لا عددتم ، وقول النحويين «لو لا تعدون» مردود ؛

إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدوا فى المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عدّه فى الماضى ، وإنما قال «تعدون» على حكاية الحال ؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فصلت من الفعل بإذ وإذا معمولين له ، وبجمله شرطيه معترضه ؛ فالأول نحو (وَلَوْ لَا إِذِ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ) (فَلَوْ لَا إِذِ جَاءَهُمْ بِأَشْيَانَا تَصَرَّعُوا) والثانى والثالث نحو (فَلَوْ لَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ) (فَلَوْ لَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا) المعنى فهلاً ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدنيين ، وحالتكم

ص: ٣٠٣

أنكم تشاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا ، أو بالملائكة ، ولكنكم لا تشاهدون ذلك ، ولو لا الثانيه تكرر للأولى.

الرابع : الاستفهام ، نحو (لَوْ لَا- أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ) (لَوْ لَا- أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) قاله الهروى ، وأكثرهم لا يذكره ، والظاهر أن الأولى للعرض ، وأن الثانيه مثل (لَوْ لَا جَاؤُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ).

وذكر الهروى أنها تكون نافية بمنزله لم ، وجعل منه (فَلَوْ لَا- كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ) والظاهر أن المعنى على التوبيخ ، أى فهلا- كانت قريه واحده من القرى المهلكه تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك ، وهو تفسير الأخفش والكسائى والفراء وعلى بن عيسى والنحاس ، ويؤيده قراءه أبى وعبد الله (فهلا كانت) ويلزم من هذا المعنى النفي ؛ لأن التوبيخ يقتضى عدم الوقوع ، وقد يتوهم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي لقوله : «والاستثناء منقطع بمعنى لكن ، ويجوز كونه متصلا والجمله فى معنى النفي ، كأنه قيل : ما آمنت» ولعله إنما أراد ما ذكرنا ، ولهذا قال «والجمله فى معنى النفي» ولم يقل

«ولو لا للنفي» وكذا قال في (فَلَوْ لَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنَا تَضَرَّعُوا): معناه نفى التضرع ، ولكنه جيء بلو لا ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسوه قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم ، اهـ-

Your browser does not support the audio tag

فإن احتج محتج للهروي بأنه قرىء بنصب (قَوْمَ) على أصل الاستثناء ، ورفع على الإبدال ، فالجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي ، كقوله :

٤٤٥- [وبالصرىمهم منزل خلق] ***عاف تغير إلّا التوى والوتد

ص: ٣٠٤

فرجع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله ، وأدق من هذه قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا قليل منهم) لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه ، بدليل (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي) ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب ، وقد أجمعت السبعة على النصب في (إِلَّا قَوْمٌ يُؤُنْسُ) فدل على أن الكلام موجب ، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب ، كما في قوله :

عاف تغير إلّا التوى والوتد [٤٤٥]

تنبيه - ليس من أقسام «لو لا» الواقعة في نحو قوله :

٤٤٦- ألا زعمت أسماء أن لا أحبها***فقلت : بلى لو لا ينازعنى شغلى

لأن هذه كلمتان بمنزله قولك «لو لم» والجواب محذوف ، أى لو لم ينازعنى شغلى لزرتك ، وقيل : بل هى لو لا الامتناعيه ، والفعل بعدها على إضمار «أن» على حد قولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

«لوما»

: بمنزله لو لا-، تقول : لو ما زيد لأكرمتك ، وفى التنزيل (لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ) وزعم الملقى أنها لم تأت إلا للتخصيص ، ويرده قول الشاعر :

٤٤٧- لو ما الإصاخة للشاه لكان لى ***من بعد سخطك فى رضاك رجاء

«لم»

: حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ، نحو (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ

ص: ٣٠٥

يُولَدُ) الآيه. وقد يرفع الفعل [المضارع] بعدها ، كقوله :

٤٤٨- لو لا فوارس من نعم وأسرتهم ***يوم الصلفاء لم يوفون بالجار [ص ٣٣٩]

فقيه : ضروره ، وقال ابن مالك : لغه.

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءه بعضهم (أَلَمْ نَشْرَحْ) وقوله :

٤٤٩- فى أى يومى من الموت أفز ***أيوم لم يقدر أم يوم قدر

وخرجا على أن الأصل «نشرحن» و «يقدرن» ثم حذفت نون التوكيد الخفيفه وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وفى هذا شذوذان :
توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين ، وقال أبو الفتح : الأصل يقدر بالسكون ، ثم لما تجاوزت الهمزه
المفتوحه والراء الساكنه - وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك ، والمحرك مجرى الساكن ، إعطاء
للجار حكم مجاوره - أبدلوا الهمزه المحركه ألفا ، كما تبدل الهمزه الساكنه بعد الفتحة ، يعنى ولزم حينئذ فتح ما قبلها ؛ إذ لا
تقع الألف إلا بعد فتحه ، قال : وعلى ذلك قولهم : المرأه ، والكمأه ، بالألف ، وعليه خرج أبو على قول عبد يغوث :

٤٥٠- [وتضحك منى شيخه عبشميه] ***كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا

[ص ٢٧٨]

فقال : أصله ترى - بهمزه بعدها ألف - كما قال سراقه البارقى :

٤٥١- أرى عينى ما لم ترأياه ***[كلانا عالم بالترهات]

ثم حذفت الألف للجازم ، ثم أبدلت الهمزه ألفا لما ذكرنا ، وأقيس من تخريجهما أن يقال فى قوله «أيوم لم يقدر» : نقلت
حركه همزه أم إلى راء

ص : ٣٠٦

يقدر ، ثم أبدلت الهمزه

الساكنه ألفا ، ثم الألف همزه متحركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركه فتحه إبتاعا لفتحه الراء ، كما فى (وَلَا الضَّالِّينَ) فىمن همزه ، وكذلك القول فى «المراه والكماء» وقوله :

كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا [٤٥٠]

ولكن لم تحرك الألف فىهنّ لعدم التقاء الساكنين.

.Your browser does not support the audio tag

وقد تفصل من مجزومها فى الضروره بالظرف كقوله :

٤٥٢- فذاك ولم - إذا نحن امترينا - ***تكن فى الناس يدركك المراء

وقوله :

٤٥٣- فأضحت مغانيها قفاراً رسوماً ***كأن لم - سوى أهل من الوحش - تؤهل

وقد يليها الاسم معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله :

٤٥٤- ظننت فقيراً ذا غنى ثم نلته ***فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

«لَمَّا»

: على ثلاثه أوجه :

أحدها : أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كلم ، إلا أنها تفارقها فى خمس امور :

أحدها : أنها لا تقترون بأداه شرط ، لا يقال «إن لَمَّا تقم» وفى التنزيل (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ) (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا).

الثانى : أن منفيها مستمر النفى إلى الحال كقوله :

٤٥٥- فإن كنت مأكولاً فكن خيراً آكل ***وإلا فأدركنى ولما أمزق

ص: ٣٠٧

ومنفى لم يحتمل الاتصال نحو (وَلَمْ أَكُنْ بِمُدْعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا) والانقطاع مثل (لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً) ولهذا جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لما يكن ثم كان» بل يقال «لما يكن وقد يكون» ومثل ابن مالك للنفى المنقطع بقوله :

٤٥٦- وكنت إذ كنت إلهى وحدك***لم يك شىء يا إلهى قبلك

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل ، وذلك وهم فاحش.

ولامتداد النفى بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف لم ، تقول قمت فلم تقم ، لأن معناه وما قمت عقيب قيامى ، ولا يجوز «قمت فلما تقم» لأن معناه وما قمت إلى الآن.

الثالث : أن منفى لما لا يكون إلا قريبا من الحال ، ولا يشترط ذلك فى منفى لم ، تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز «لما يكن» وقال ابن مالك : لا يشترط كون منفى لما قريبا من الحال مثل «عصى إبليس ربّه ولما يندم» بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع : أن منفى لما متوقع بثبوته ، بخلاف منفى لم ، ألا- ترى أن معنى (بَيْلٌ لَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) : ما فى لما من معنى التوقع دالّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ، اه. ولهذا أجازوا «لم يقض ما لا يكون» ومنعوه فى لما.

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سيان فى نفى المتوقع وغيره ، مثال المتوقع أن تقول : ما لى قمت ولم تقم ، أو ولما تقم ، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء : لم تقم ، أو لما تقم.

ص: ٣٠٨

الخامس : أن منفي لما جائز الحذف لدليل ، كقوله :

٤٥٧- فجئت قبورهم بدأ ولما***فناديت القبور فلم يجبنه

أى ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى سيدا ، ولا يجوز «وصلت إلى بغداد ولم» تريد ولم أدخلها ، فأما قوله :

٤٥٨- احفظ وديعتك التى استودعتها***يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضروره.

وعله هذه الأحكام كلها أن لم لنفى فعل ، ولما لنفى قد فعل.

Your browser does not support the audio tag

الثانى من أوجه لما : أن تختص بالماضى ؛ فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو «لما جاءنى أكرمته» ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب ، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعه أنها ظرف بمعنى حين ، وقال ابن مالك : بمعنى إذ ، وهو حسن ؛ لأنها مختصه بالماضى وبالإضافه إلى الجملة.

وردّ ابن خروف على مدعى الاسميه بجواز أن يقال : لما أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم ، لأنها إذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب ، والواقع فى اليوم لا يكون فى أمس.

والجواب أن هذا مثل (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) والشرط لا يكون إلا مستقبلا ، ولكن المعنى إن ثبت أنى كنت قلته ، وكذا هنا. المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لى أمس أكرمتك.

ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا ، وجمله اسميه مقرونه بإذا الفجائيه أو بالفاء عند ابن مالك ، وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ، دليل الأول (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ

أَعْرَضْتُمْ) والثانى (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ)

ص: ٣٠٩

والثالث (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) والرابع (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا) وهو مؤول يجادلنا ، وقيل فى آيه الفاء : إن الجواب محذوف ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ، وفى آيه المضارع إن الجواب (جاءتُ البُشْرَى) على زياده الواو ، أو محذوف ، أى أقبل يجادلنا.

ومن مشكل لَمَّا هذه قول الشاعر :

٤٥٩- أقول لعبد الله لَمَّا سقاؤنا***ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فيقال : أين فعلاها؟ والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت ، بدليل قوله أقول ، وقوله «شم» أمر من قولك «شمت البرق» إذا نظرت إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه .

Your browser does not support the audio tag

والثالث : أن تكون حرف استثناء ؛ فتدخل على الجملة الاسمية ، نحو (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) فيمن شدد الميم ، وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو «أنشدك الله لَمَّا فعلت» أى ما أسألك إلا فعلك ، قال :

٤٦٠- قالت له : بالله يا ذا البردين ***لَمَّا غنثت نفسا أو اثنين

وفيه رد لقول الجوهري : إِنَّ لَمَّا بمعنى إلا غير معروف فى اللغة.

وتأتى لَمَّا مركبه من كلمات ، ومن كلمتين .

فأما المركبه من كلمات فكما تقدم فى (وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لِيُؤَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ) فى قراءه ابن عامر وحمره وحفص بتشديد نون إِنَّ وميم لَمَّا ، فيمن قال : الأصل لمن ما فأبدلت النون ميمًا وأدغمت ، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى ، وهذا القول ضعيف ؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت ،

ص: ٣١٠

وأضعف منه قول آخر : إن الأصل لَمَّا بالتثوين بمعنى جمعا ، ثم حذف التثوين إجراء للوصل مجرى الوقف ، لأن استعمال لَمَّا فى هذا المعنى بعيد ، وحذف التثوين من المنصرف فى الوصل أبعد ؛ وأضعف من هذا قول آخر : إنه فعلى من اللّم ، وهو بمعناه ؛ ولكنه منع الصرف لألف التأنيث ، ولم يثبت استعمال هذه اللفظه ، وإذا كان فعلى فهلا كتب بالياء ، وهلا أماله من قاعدته الإماله ، واختار ابن الحاجب أنها لَمَّا الجازمه حذف فعلها ، والتقدير : لَمَّا يهملوا ، أو لما يتركوا ؛ لدلاله ما تقدم من قوله تعالى (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ) ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ، قال : ولا أعرف وجها أشبه من هذا ، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع فى التنزيل ، والحق أن لا- يستبعد لذلك ، اه. وفى تقديره نظر ، والأولى عندى أن يقدر «لَمَّا يوفوا أعمالهم» أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها ، ووجه رجحانه أمران ؛ أحدهما : أن بعده (لِيُؤَفِّيَنَّهُمْ) وهو دليل على أن التوفيه لم تقع بعد وأنها ستقع ، والثانى : أن منفى لَمَّا متوقع الثبوت كما قدمنا ، والإهمال غير متوقع الثبوت .

وأما قراءه أبى بكر بتخفيف (إِنَّ) وتشديد (فَلَمَّا) فتحتمل وجهين ؛ أحدهما : أن تكون مخففه من الثقيله ، ويأتى فى لما تلك الأوجه ، والثانى : أن تكون أن نافية ، و(كُلًّا) مفعول بإضمار أرى ، ولما بمعنى إلّا .

وأما قراءه النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءه الحرّمين بتخفيفهما فإنّ فى الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال ، وفى الثانية مخففه من الثقيله ، وأعملت على أحد الوجهين ، واللام من لما فيهما لام الابتداء ، وقيل : أو هى فى قراءه التخفيف الفارقة بين إن النافية والمخففه من الثقيله ، وليس كذلك ؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إن وإهمالها ، وما

زائده للفصل بين اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) وبين النونات في نحو «اضربنَّ يا نسوه» قيل : وليست موصولة بجمله القسم لأنها إنشائية ، وليس كذلك ؛ لأن الصلة في المعنى جملة الجواب ، وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد ، ويشهد لذلك قوله تعالى (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ) لا يقال : لعل من نكره أى لفريق ليبطئن ؛ لأنها حينئذ تكون موصوفة ، وجمله الصفه كجمله الصلة في اشتراط الخبريه.

Your browser does not support the audio tag

وأما المركبه من كلمتين فكقوله :

٤٦١- لَمَا رَأَيْتَ أَبَا يَزِيدٍ مَقَاتِلًا**مَقَاتِلًا*أَدْعُ الْقِتَالَ وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ [ص ٥٢٩ و ٦٩٤]

وهو لغز ، يقال فيه : أين جواب لَمَا؟ وبم انتصب أدع؟ وجواب الأول أن الأصل «لن ما» ثم أدغمت النون في الميم للتقارب ، ووصلا خطأ للإلغاز ، وإنما حقهما أن يكتبنا منفصلين ، ونظيره في الإلغاز قوله :

٤٦٢- عَافَتِ الْمَاءُ فِي الشِّتَاءِ ، فَقَلْنَا**بَرْدِيهِ تَصَادِفِيهِ سَخِينَا

فيقال : كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا؟ وجوابه أن الأصل «بل رديه» ثم كتب على لفظه للإلغاز ، وعن الثانى أن انتصابه بلن ، وما الظرفيه وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة ، فيسأل حينئذ : كيف يجتمع قوله لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء؟ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفا على أدع ، بل نصبه بأن مضمره ، وأن والفعل عطف على القتال ، أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون :

ولبس عباءه وتقرّ عيني [٤٢٥]

«لن»

: حرف نصب ونفى واستقبال ، وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت

ص: ٣١٢

الألف نونا فى لن وميما فى لم خلافا للفراء ؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفا لا العكس نحو (لَنْسِيَفَعًا) و(لَيْكُونًا) ولا أصل لن «لا أن» فحذفت الهمزه تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائى ، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو «زيدا لن أضرب» خلافا للأخفش الصغير ، وامتناع نحو «زيدا يعجبني أن تضرب» خلافا للفراء ، ولأن الموصول وصلته مفرد ، ولن أفعل كلام تام ، وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أى لا الفعل واقع مردود بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شىء مسده ، بخلاف نحو «لو لا زيد لأكرمتك» وبأن الكلام تام بدون المقدر ، وبأن لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبه التكرار إذا لم تعمل ، ولا التفات له فى دعوى عدم وجوب ذلك ؛ فإن الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ، ولا تأييده خلافا له في أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل ، قيل : ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في (فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) ولكان ذكر الأبد في (وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا) تكرارا ، والأصل عدمه.

وتأتى للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعه منهم ابن عصفور ، والحجه في قوله :

٤٦٣- لن تزالوا كذلك***ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

وأما قوله تعالى (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ) فقيل : ليس منه ؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، نحو «يا رب لا عذبت فلانا» ونحو «لا عذب الله عمرا» اه ويرده قوله :

ص: ٣١٣

ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال [٤٦٣]

.Your browser does not support the audio tag

وتلقى القسم بها وبلغ نادر حدا ، كقول أبي طالب :

٤٦٤- والله لن يصلوا إليك بجمعهم *** حتى أوسد في التراب دفينا [ص ٦١٨]

وقيل لبعضهم : ألك بنون؟ فقال : نعم ، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبه ، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب ، أي إن لي لبنين ، ثم استأنف جملة النفي .

وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

٤٦٥- [أيادي سبايا عزمًا كنت بعدكم] *** فلن يحل للعنين بعدك منظر

وقوله :

٤٦٦- لن يخب الآن من رجائك من *** حرّك من دون بابك الحلقة

[ص ٦٩٨]

والأول محتمل للاجترأ بالفتحه عن الألف للضرورة.

«لَيْتَ»

: حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالبا ، كقوله :

٤٦٧- فياليت الشباب يعود يوما *** فأخبره بما فعل المشيب

وبالممكن قليلا.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال الفراء وبعض أصحابه : وقد ينصبهما كقوله :

٤٦٨- *يا ليت أيام الصبا رواجعا*

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله :

ص: ٣١٤

٤٦٩- مرّت بنا سحرا طير ، فقلت لها : ***طوباك ، يا ليتنى إياك ، طوباك

والأول عندنا محمول على حذف الخبر ، وتقديره أقبلت ، لا تكون ، خلافا للكسائي لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين ، ويصح بيت ابن المعتز على إنابه ضمير النصب عن ضمير الرفع .

وتقترن بها ما الحرفيه فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ، لا يقال «ليتما قام زيد» خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني ، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص ، وإهمالها حملا على أخواتها ، ورووا بالوجهين قول النابغه :

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا***إلى حمامتنا أو نصفه فقد [٩٢]

ويحتمل أن الرفع على أن «ما» موصوله ، وأن الإشاره خبر لهو محذوف ، أى ليت الذى هو هذا الحمام لنا ؛ فلا يدلّ حينئذ على الإهمال ، ولكنه احتمال مرجوح ، لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء فى صله غير أىّ مع عدم طول الصله قليل ، ويجوز «ليتما زيدا ألقاه» على الإعمال ، ويمتنع على إضمار فعل على شريطه التفسير .

«لعلّ»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال بعض أصحاب الفراء : وقد ينصبهما ، وزعم يونس أن ذلك لغه لبعض العرب وحكى «لعل أباك منطلقا» وتأويله عندنا على إضمار يوجد ، وعند الكسائي على إضمار يكون .

وقد مر أن عقيلاً يخفضون بها المبتدأ كقوله :

٤٧٠- [فقلت : ادع أخرى وارفع الصّوت جهره] ***لعلّ أبى المغوار منك قريب [ص ٤٤١]

وزعم الفارسي أنه لا دليل فى ذلك ؛ لأنه يحتمل أن الأصل «لعله لأبى

ص: ٣١٥

المغوار منك جواب قريب» فحذف موصوف قريب ، وضمير الشأن ، ولام لعل الثانية تخفيفا ، وأدغم الأولى فى لام الجر ، ومن ثم كانت مكسوره ، ومن فتح فهو على لغه من يقول «المال لزيد» بالفتح ، وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف لعل ، ثم هو محجوج بنقل الأئمه أن الجر بلعل لغه قوم بأعيانهم .

واعلم أن مجرور لعل فى موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزله الجار الزائد نحو «بحسبك درهم» بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل ، وقوله «قريب» هو خبر ذلك المبتدأ ، ومثله «لولاى لكان كذا» على قول سيويه إن لو لا جاره ،

وقولك «ربّ رجل يقول ذلك» ونحوه قوله :

٤٧١- [فكيف إذا مررت بدار قوم]***وجيران لنا كانوا كرام

على قول سيبويه إن «كان» زائده ، وقول الجمهور إن الزائد لا يعمل شيئاً ، ف قيل : الأصل «هم لنا» ثم وصل الضمير بكان الزائده إصلاحا للفظ ؛ لثلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل ، وقيل : بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفه لجيران ، ثم وصل لما ذكر ، وقيل : بل هو معمول لكان بالحقيقه ، ف قيل : على أنها ناقصه ولنا الخبر ، وقيل : بل على أنها زائده وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو «زيد ظننت عالم».

وتتصل بلعل «ما» الحرفيه فتكفها عن العمل ؛ لزوال اختصاصها حينئذ ، بدليل قوله :

٤٧٢- [أعد نظرا يا عبد قيس] لعلماء***أضاءت لك النار الحمار المقيدا

[ص ٢٨٨]

وجوّز قوم إعمالها حينئذ حملا على ليت ؛ لاشتراكهما في أنهما يغيّران معنى

ص: ٣١٦

الابتداء ، وكذا قالوا في كَأَنَّ ، وبعضهم خصَّ لعلَّ بذلك ، لأشدَّيه التشابه لأنها وليت للانشاء ، وأما كَأَنَّ فللخبر.

قيل : وأوَّل لحن سمع بالبصره «لعلَّ لها عذر وأنت تلوم» وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدم في «إِنَّ من أشدَّ النَّاس عذابا يوم القيامة المصوِّرون».

وفيها عشر لغات مشهوره ،

.Your browser does not support the audio tag

ولهما معان :

أحدها : التوقع ، وهو : ترجى المحبوب والإشفاق من المكروه ، نحو «لعل الحبيب قادم (1)» ، ولعل الرقيب حاصل» وتختص بالممكن ، وقول فرعون (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ الْأَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ) إنما قاله جهلا أو مخرقه وإفكا».

الثانى : التعليل ، أثبتته جماعه منهم الأ-خفش والكسائى ، وحملوا عليه (فَقُولَا- لَهُ قَوْلًا لَّيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبين ، أى اذها على رجائكما.

الثالث : الاستفهام ، أثبتته الكوفيون ، ولهذا علّق بها الفعل فى نحو (لا تَدْرِى لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) ونحو (وَمَا يُدْرِىكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي) قال الزمخشري : وقد أشرتها معنى ليت من قرأ (فَاطَّلَعَ) اه. وفى الآيه بحث سيجىء.

ويقترن خبرها بأن كثيرا حملا على عسى كقوله :

٤٧٣- لعلك يوما أن تلّم ملّمه***[عليك من اللّائى يدعنك أجدعا]

وبحرف التنفيس قليلا كقوله :

ص: ٣١٧

١- فى نسخه «الحبيب يقدم».

٤٧٤- فقولا لها قولا رقيقا لعلها***سترحمنى من زفره وعويل

وخرج بعضهم نصب (فَاطَّلَعَ) على تقدير أن مع أبلغ كما خفض المعطوف من بيت زهير :

بدا لى أنى لست مدرّك ما مضى***ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [١٣٥]

على تقدير الباء مع مدرّك.

ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريى ، وفى الحديث «وما يدريك لعلّ الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وقال الشاعر :

٤٧٥- وبَدَلت قرحا داما بعد صحه***لعلّ منا يانا تحوّلن أبؤسا

وأنشد سيبويه :

أعد نظرا يا عبد قيس لعلّما***أضاءت لك النار الحمار المقيد [٤٧٢]

فإن اعتراض بأن لعل هنا مكفوفه بما ، فالجواب أن شبهه المانع أن لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضى ، ولا فرق على هذا بين كون الماضى معمولاً- لها أو معمولاً لما فى حيزها ، ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك فى خبر ليت وهى بمنزله لعل نحو (يا لَيْتِنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا) (يا لَيْتِنِي كُنْتُ تُرَابًا) (يا لَيْتِنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي) (يا لَيْتِنِي كُنْتُ مَعَهُمْ).

Your browser does not support the audio tag.

تنبيه - من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم :

٤٧٦- فليت كفافا كان خيرك كله***وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى

وإشكاله من أوجه ، أحدها : عدم ارتباط خبر ليت باسمها ؛ إذ الظاهر أن

ص: ٣١٨

كفافا اسم ليت ، وأن كان تامه ، وأنها وفاعلها الخبر ، ولا ضمير فى هذه الجملة. والثانى : تعليقه عن بمرتو. والثالث : إيقاعه الماء فاعلا بارتوى ، وإنما يقال : ارتوى الشارب.

والجواب عن الأول أن كفافا إنما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كاف ، واسم ليت محذوف للضرورة ، أى فليتك أو فليته : أى فليت الشأن ، ومثله قوله :

٤٧٧- فليت دفعت الهّم عني ساعه***[فبتنا على ما خيلت ناعمى بال]

وخيرك : اسم كان ، وكله : توكيد له ، والجملة خبر ليت ، وأما «وشرك» فيروى بالرفع عطفا على «خيرك» فخبيره إما محذوف تقديره كفافا ، فمرتو : فاعل بارتوى ، وإما مرتو على أنه سكن للضرورة كقوله :

٤٧٨- ولو أنّ واش باليمامة داره***ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وروى بالنصب : إما على أنه اسم لليت محذوفه ، وسهل حذفها تقدم ذكرها ، كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض فى قوله :

:

وإما على العطف على اسم ليت المذكوره إن قدر ضمير المخاطب ، فأما ضمير الشأن فلا- يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ، ومرتوى على الوجهين مرفوع : إما لأنه خبر ليت المحذوفه ، او لأنه عطف على خبر ليت المذكوره.

وعن الثاني بأنه ضمن مرتو معنى كاف ؛ لأن المرتوى يكف عن الشرب ، كما جاء (فَلْيَخِذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) لأن يخالفون فى معنى يعدلون ويخرجون ، وإن علقته بكففا محذوفا على وجه مر ذكره فلا إشكال.

وعن الثالث أنه إما على حذف مضاف أى شارب الماء ، وإما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا فى قوله :

٤٨٠- *وجبت هجيرا يترك الماء صاديا*

ويروى «الماء» بالنصب على تقدير من كما فى قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) ففاعل ارتوى على هذا مرتو ، كما تقول : ما شرب الماء شارب.

«لكن»

صوت

Your browser does not support the audio tag

مشدده النون - حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفى معناها ثلاثه أقوال :

أحدها ، وهو المشهور : أنه واحد ، وهو الاستدراك ، وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو «ما هذا ساكنا لكنه متحرك» أو ضد له نحو «ما هذا أبيض لكنه أسود» قيل : أو خلاف نحو «ما زيد قائما ، لكنه شارب» وقيل : لا يجوز ذلك.

والثانى : أنها ترد تاره للاستدراك وتاره للتوكيد ، قاله جماعة منهم صاحب

البيسط ، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته نحو «ما زيد شجاعا ، لكنه كريم» لأن الشجاعه والكرم لا يكادان يفترقان ؛ فنفى أحدهما يوهم انتفاء الآخر ، و «ما قام زيد ، لكنّ عمرا قام» وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل فى الطريقه ، ومثلوا للتوكيد بنحو «لو جاءنى أكرمه لكنه لم يجىء» فأكدت ما أفادته لو من الامتناع.

والثالث : أنها للتوكيد دائما مثل إنّ ، ويصحح التوكيد معنى الاستدراك ، وهو قول ابن عصفور ، قال فى المقرب : إنّ وأنّ ولكنّ ، ومعناها التوكيد ، ولم يزد على ذلك ، وقال فى الشرح : معنى لكن التوكيد ، وتعطى مع ذلك الاستدراك ، اه.

ص : ٣٢٠

والبصريون على أنها بسيطه ، وقال الفراء : أصلها لكن أنّ ، فطرحتم الهمزه للتخفيف ، ونون لكن للساكنين ، كقوله :

٤٨١- [فلمست بآتيه ولا أستطيعه] ***ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل (١)

وقال باقى الكوفيين : مركبه من : لا ، وإنّ ، والكاف الزائده لا التشبيهيه ، وحذفت الهمزه تخفيفا

وقد يحذف اسمها كقوله :

٤٨٢- فلو كنت ضيياً عرفت قرابتى ***ولكنّ زنجى عظيم المشافر

أى ولكنك زنجى ، وعليه بيت المتنبى :

٤٨٣- وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ***ولكنّ من يبصر جفونك يعشق [ص ٦٠٥]

وبيت الكتاب :

٤٨٤- ولكنّ من لا يلق أمرا ينوبه ***بعده ينزل به وهو أعزل

ولا يكون الاسم فيهما من ؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله

ولا تدخل اللام فى خبرها خلافا للكوفيين ، احتجوا بقوله :

ولكننى من حبها لعميد [٣٨٣]

ولا- يعرف له قائل ، ولا- تتمه ، ولا- نظير ، ثم هو محمول على زياده اللام ، أو على أن الأصل «لكن أننى» ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكين.

«لكن»

ساكنه النون - ضربان : مخففه من الثقيله ، وهى حرف

ص: ٣٢١

١- أصله «ولكن اسقنى» والأصل أن يتخلص من التقاء الساكنين بكسر نون لكن ، فلما لم يتيسر ذلك له حذفت أول الساكنين ، وهو نون لكن.

ابتداء ، لا- يعمل خلافا للأخفش ويونس ؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين ، وخفيفه بأصل الوضع ، فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفاده الاستدراك ، وليست عاطفه ، ويجوز أن تستعمل بالواو ، نحو (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) وبدونها نحو قول زهير :

٤٨٥- إنَّ ابن ورقاء لا تخشى بواده ***لكن وقائعه في الحرب تنتظر

وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفه جمله على جمله ، وأنه ظاهر قول سيويه ،

Your browser does not support the audio tag

وإن وليها مفرد فهي عاطفه بشرطين ؛ أحدهما : أن يتقدمها نفى أو نهى ، نحو «ما قام زيد لكن عمرو ، ولا يقيم زيد لكن عمرو» فإن قلت «قام زيد» ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجمله فقلت «لكن عمرو لم يقيم» وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف ، وليس بمسموع. الشرط الثاني : أن لا- تقترن بالواو ، قاله الفارسي وأكثر النحويين ، وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

واختلف في نحو «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال ؛ أحدها

ليونس : إن لكن غير عاطفه ، والواو عاطفه مفردا على مفرد ، الثاني لابن مالك : إن لكن غير عاطفه والواو عاطفه لجمله حذف بعضها على جمله صرح بجميعها ، قال : فالتقدير في نحو «ما قام زيد ولكن عمرو» ولكن قام عمرو ، وفي (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) ولكن كان رسول الله ، وعله ذلك أن الواو لا- تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه : نحو «قام زيد ولم يقيم عمرو» والثالث لابن عصفور : إن لكن عاطفه ، والواو زائده لازمه. والرابع لابن كيسان : إن لكن عاطفه ، والواو زائده غير لازمه.

ص: ٣٢٢

وسمع «ما مررت برجل صالح ولكن طالح» بالخفض ، فليل : على العطف ، وقيل : بجار مقدر ، أي لكن مررت بطالح ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوّه الدلالة عليه بتقديم ذكره.

«ليس»

: كلمه داله على نفى الحال ، وتنفي غيره بالقرينه ، نحو «ليس خلق الله مثله» وقول الأعشى :

٤٨٦- له نافات ما يغب نوالها***وليس عطاء اليوم مانعه غدا

وهي فعل لا يتصرف ، وزنه فعل بالكسر ، ثم التزم تخفيفه (١) ، ولم نقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ، ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في هيؤ ، وسمع «لست» بضم اللام ؛ فيكون على هذه اللغة كهيؤ.

وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزله ما ، وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعه ، والصواب الأول ، بدليل لست ولستما ولستنّ وليسا وليسوا وليست ولسن.

Your browser does not support the audio tag.

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر ، وقيل : قد تخرج عن ذلك في مواضع :

أحدها : أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزله إلا نحو «أتوني ليس زيدا» والصحيح أنها الناسخه ، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم ، واستتاره واجب ؛ فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب ، وهذه المسألة كانت سبب قراءه سيويه للنحو (٢) ، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمه لكتابه الحديث ، فاستملى منه قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ (وآله و) سلم «ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت

ص: ٣٢٣

١- تخفيفه : بتسكين عينه وهي الياء ، وإنما يخفف على هذا الوجه مكسور العين أو مضمومها.

٢- في نسخه «سببا في قراءه سيويه النحو».

عليه ليس أبا الدّوداء» فقال سيويه : ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لحت يا سيويه ، إنما هذا استثناء ، فقال سيويه : والله لأظلبنّ علما لا يلحنني معه أحد ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره.

والثاني : أن يقترن الخبر بعدها بالما نحو «ليس الطيب إلا-المسك» بالرفع ، فإن بنى تميم يرفعونه حملا لها على ما في الإهمال عند انتفاض النفي ، كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها ، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي ، فجاءه فقال [له] : يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له ، فقال له أبو عمرو : نعم وأدلع الناس ، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ، ولا حجازي إلا وهو ينصب ، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر : اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب ، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل ، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى ، فقال له عيسى : بهذا فقت الناس.

وخرّج الفارسي ذلك على أوجه :

أحدها : أن في «ليس» ضمير الشأن ، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيلا : ليس إلا الطيب المسك ، كما قال :

٤٨٧- ألا ليس إلّا ما قضى الله كائن ***وما يستطيع المرء نفعاً ولا ضراً

وأجاب بأن إلّا قد توضع في غير موضعها مثل (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) وقوله :

أى إن نحن إلّا- نظن ظنا ، وما اغتره اغترارا إلّا- الشيب ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى المفعول المطلق التوكيدى ؛ لعدم الفائده فيه. وأجيب بأن

المصدر فى الآيه والبيت نوعى على حذف الصفه ، أى إلا ظنا ضعيفا وإلا اغترارا عظيما.

Your browser does not support the audio tag

والثانى : أن الطيب اسمها ، وأن خبرها محذوف ، أى فى الوجود ، وأن المسك بدل من اسمها.

الثالث : أنه كذلك ، ولكن «إلا المسك» نعت للاسم ؛ لأن تعريفه تعريف الجنس [فهو نكره معنى] أى ليس طيب غير المسك طيبا.

ولأبى نزار الملقب بملك النحاه توجيه آخر ، وهو أن الطيب اسمها ، والمسك مبتدأ حذف خبره ، والجمله خبر ليس ، والتقدير : إلا المسك أفخره.

وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغه تميم يردّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفا ، وأن من ذلك قولهم «ليس خلق الله مثله» وقوله :

٤٨٩- هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها***وليس منها شفاء النفس مبدول

ولا دليل فيهما : لجواز كون ليس فيهما شانيه.

الموضع الثالث : أن تدخل على الجمله الفعلية ، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا ، وقد أجبنا عن ذلك.

الرابع : أن تكون حرفا عاطفا ، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون ، على خلاف بين النقلة ، واستدلوا بنحو قوله :

٤٩٠- أين المفزّ والإله الطالب***والأشرم المغلوب ليس الغالب

وخرج على أن «الغالب» اسمها والخبر محذوف ؛ قال ابن مالك : وهو فى الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم ، أى ليسه الغالب ، كما تقول

ص: ٣٢٥

«الصدىق كانه زيد» ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لو لا تقديره متصلا لم يجز حذفه ، وفيه نظر.

حرف الميم

«ما»

: تأتى على وجهين : اسميه ، وحرفيه ، وكل منهما ثلاثه أقسام.

فأما أوجه الاسميه.

فأحدها : أن تكون معرفه ، وهى نوعان : ناقصه ، وهى الموصوله ، نحو (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَعُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) وتامه ، وهى نوعان : عامه أى مقدره بقولك الشىء ، وهى التى لم يتقدمها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى نحو (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) أى فنعم الشىء هى ، والأصل فنعم الشىء إبداءها ؛ لأن الكلام فى الإبداء لا فى الصدقات ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع وخصه هى التى تقدمها ذلك ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو «غسلته غسلا نِعَمًا» و «دققته دقا نِعَمًا» أى نعم الغسل ونعم الدق ، وأكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفه تامه ، وأثبته جماعه منهم ابن خروف ونقله عن سيويه.

والثانى : أن تكون نكره مجردة عن معنى الحرف ، وهى أيضا نوعان : ناقصه ، وتامه.

فالناقصه هى الموصوفه ، وتقدر بقولك شىء كقولهم «مررت بما معجب لك» أى بشىء معجب لك ، وقوله :

٤٩١- لما نافع يسعى اللبيب ؛ فلا تكن ***لشىء بعيد نفعه الدهر ساعيا

Your browser does not support the audio tag.

وقول الآخر :

٤٩٢- ربّما تكره النفوس من الأم***ر له فرجه كحلّ العقال

أى رب شىء تكرهه النفوس ، فحذف العائد من الصفه إلى الموصوف.

ص: ٣٢٦

ويجوز أن تكون ما كاهه ، والمفعول المحذوف اسما ظاهرا ، أى قد تكره النفوس من الأمر شيئا ، أى وصفا فيه ، أو الأصل : أمرا من الأمور (١) ، وفى هذا إنابه المفرد عن الجمع ، وفيه وفى الأول إنابه الصفه غير المفردة عن الموصوف ؛ إذ الجملة بعده صفة له ، وقد قيل فى (إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ) : إن المعنى نعم هو شيئا يعظكم به ، فما نكره تامه تمييز ، والجملة صفة ، والفاعل مستتر ، وقيل : ما معرفه موصوله فاعل ، والجملة صلة ، وقيل غير ذلك ، وقال سيويه فى (هذا ما لَدَى عَتِيدٍ) : المراد شىء لدى عتيد ، أى معدّ أى لجهنم بإغوائى إياه ، أو حاضر ، والتفسير الأول رأى الزمخشري ، وفيه أن «ما» حينئذ للشخص العاقل ، وإن قدرت «ما» موصوله فعتيد بدل منها ، أو خبر ثان ، أو خبر لمحذوف.

والتامه تقع فى ثلاثه أبواب :

أحدها : التعجب ، نحو «ما أحسن زيدا» المعنى شىء حسن زيدا ، جزم بذلك جميع البصريين ، إلا الأخفش فجوزه ، وجوز أن تكون معرفه موصوله والجملة بعدها صلة لا محل لها ، وأن تكون نكره موصوفه والجملة بعدها فى موضع رفع نعتا لها ، وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره شىء عظيم ونحوه. «.

الثانى : باب نعم وبئس ، نحو «غسلته غسلًا نعيمًا ، ودققته دققًا نعيمًا» أى نعم شيئًا ، فما : نصب على التمييز عند جماعه من المتأخرين منهم الزمخشري ، وظاهر كلام سيويه أنها معرفه تامه كامر.

والثالث : قولهم إذا أرادوا المبالغه فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابه «إنّ زيدا ممّا أن يكتب» أى أنه من أمر كتابه ، أى أنه مخلوق من أمر

ص: ٣٢٧

١- فى نسخه «من الأمور أمرا».

وذلك الأمر هو الكتابه ، فما بمعنى شيء ، وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها ، والمعنى بمنزله في (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها ، وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفه تامه بمعنى الشيء أو الأمر ، وأن وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، والجمله خبر لإِنَّ ، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

Your browser does not support the audio tag

والثالث : أن تكون نكره مضمينه معنى الحرف ، وهى نوعان :

أحدهما : الاستفهاميه ، ومعناها أى شيء ، نحو (ما هِيَ) (ما لَوْنُهَا) (وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ) (قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرُ) وذلك على قراءه أبى عمرو (آلسحر) بمد الألف ، فما : مبتدأ ، والجمله بعدها خبر ، وآلسحر : إما بدل من ما ، ولهذا قرن بالاستفهام ، وكأنه قيل : آلسحر جئتم به ، وإما بتقدير أهو السحر ، أو آلسحر هو ، وأما من قرأ (السَّحْرُ) على الخبر فما موصوله ، والسحر خبرها ، ويقويه قراءه عبد الله (ما جئتم به سحر).

ويجب حذف ألف ما الاستفهاميه إذا جرّت وإبقاء الفتحة دليلا عليها ، نحو فيم وإلام وعلام [وبم] وقال :

٤٩٣- فتلك ولاه السوء قد طال مكثهم *** فحتام حتام العفاء المطول؟

وربما تبعت الفتحة الألف فى الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

٤٩٤- يا أبا الأسود لم خلفتنى *** لهموم طارقات وذاكر

وعله حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر ؛ فلهذا حذفت فى نحو (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) (فَنَاطِرُهُ بِمَ يَزْجَعُ الْمُرْسِيُونَ) (لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ) وثبتت فى (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَيْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ) (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ) وكما لا تحذف الألف فى

ص: ٣٢٨

الخبر لا تثبت فى الاستفهام ، وأما قراءه عكرمه وعيسى (عما يتساءلون) فنادر ، وأما قول حسان :

٤٩٥- على ما قام يشتمنى لئيم *** كخنزير تمرغ فى دمان

فضروره ، والدمان كالرماد وزنا ومعنى ، ويروى «فى رماد» فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجرى له بالسرجين ، ومثله قول الآخر :

٤٩٦- إنا قتلنا بقتلانا سراتكم *** أهل اللواء ففيما يكثر القيل

Your browser does not support the audio tag

ولا- يجوز حمل القراءة المتواتره على ذلك لضعفه ؛ فلهذا ردّ الكسائي قول المفسرين في (بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي) إنها استفهاميه ، وإنما هي مصدرية ، والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهاميه مع رده على من قال في (فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي) إن المعنى بأى شىء أغويتنى بأن إثبات الألف قليل شاذ ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذى ، وهو بعيد ؛ لأن الذى غفر له هو الذنوب ، ويبعد إرادته الاطلاع عليها ، وإن غفرت ، وقال جماعه منهم الإمام فخر الدين في (فَبِمَا رَحَمَهُ مِنَ اللَّهِ) إنها للاستفهام التعجيبى ، أى فبأى رحمه ، ويردّه ثبوت الألف ، وأن خفض رحمه حينئذ لا يتجه ؛ لأنها لا تكون بدلا من ما ؛ إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزه الاستفهام نحو «ما صنعت أخيرا أم شرّا» ولأن ما النكرة الواقعه فى غير الاستفهام والشرط لا تستغنى عن الوصف ، إلا فى بابى التعجب ونعم وبئس ، وإلا فى نحو قولهم «إِنِّي مِمَّا أَنْ أَعْمَلُ» على خلاف فيهن ، وقد مرّ ، ولا عطف بيان ؛ لهذا ؛ ولأن ما الاستفهاميه لا توصف ، وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان ، ولا مضافا إليه ؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أى

ص: ٣٢٩

باتفاق ، وكم فى الاستفهام عند الزجاج فى نحو «بكم درهم اشتريت» والصحيح أن جره بمن محذوفه.

وإذا ركبت ما الاستفهاميه مع ذا لم تحذف ألفها نحو «لماذا جئت» لأن ألفها قد صارت حشوا.

«وهذا فصل عقده [فى] لماذا»

اعلم أنها تأتى فى العرييه على أوجه :

أحدها : أن تكون ما استفهاميه وذا إشاره نحو «ما ذا التوانى؟» و «ما ذا الوقوف؟».

والثانى : أن تكون ما استفهاميه وذا موصوله ، كقول لبيد :

٤٩٧- ألا تسألان المرء ما ذا يحاول *** أنحبّ فيقضى أم ضلال وباطل؟

فما مبتدأ ، بدليل إبداله المرفوع منها ، وذا : موصول ، بدليل افتقاره للجمله بعده ، وهو أرجح الوجهين فى (وَيَسِيئُ لَوْلَاكَ مَا ذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ) فيمن رفع العفو ، أى الذى ينفقونه العفو ؛ إذا الأصل أن تجاب الاسميه بالاسميه والفعلية بالفعلية.

الثالث : أن يكون «ماذا» كله استفهاما على التركيب كقولك «لماذا جئت؟» وقوله :

٤٩٨- يا خزر تغلب ما ذا بال نسوتكم *** [لا يستفقتن إلى الديرين تحنانا؟]

وهو أرجح الوجهين فى الآيه فى قراءه غير أبى عمرو (قُلِ الْعَفْوُ) بالنصب ، أى ينفقون العفو.

ص: ٣٣٠

Your browser does not support the audio tag

الرابع : أن يكون «ماذا» كله اسم جنس بمعنى شيء ، أو موصولا بمعنى الذى ، على خلاف فى تخريج قول الشاعر :

٤٩٩- دعى ما ذا علمت سأثقيه ***ولكن بالمغيب تبئنى [ص ٣٠٢]

فالجهمور على أن «ماذا» كله مفعول دعى ، ثم اختلف فقال السيرافى وابن خروف : ما موصول بمعنى الذى ، وقال الفارسى : نكره بمعنى شيء ، قال : لأن التركيب ثبت فى الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور : لا تكون ما ذا مفعولا لدعى ؛ لأن الاستفهام له الصدر ، ولا لعلمت ؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو ، ولا لمحذوف يفسره سأثقيه ؛ لأن علمت حينئذ لا محل لها ، بل ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا موصول خبر ، وعلمت صلته ، وعلق دعى عن العمل بالاستفهام ، انتهى.

ونقول : إذا قدرت «ماذا» بمعنى الذى أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعى ، وقوله «لم يرد أن يستفهم عن معلومها» لازم له إذا جعل ما ذا مبتدأ وخبرا ، ودعواه تعليق دعى مردوده بأنها ليست من أفعال القلوب ، فإن قال : إنما أردت أنه قدر الوقف على دعى فاستأنف ما بعده ردّه قول الشاعر «ولكن» فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها ، والمخالف هنا دعى ، فالمعنى دعى كذا ، ولكن افعلى كذا ، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دعى ؛ لأنه لا يقال : من فى الدار فإننى أكرمه ولكن أخبرنى عن كذا.

الخامس : أن تكون ما زائده وذا للاشارة كقوله :

٥٠٠- أنورا سرع ما ذا يا فروق ***[وحبل الوصل منتكث حديق]

أنورا بالنون أى أنفارا ، سرع : أصله بضم الراء فخفف ، يقال : سرع ذا

ص: ٣٣١

خروجاً ، أى أسرع هذا فى الخروج ، قال الفارسى : يجوز كون ذا فاعل سرع ، وما زائده ، ويجوز كون ما ذا كله اسماً كما فى قوله :

دعى ما ذا علمت سأثقيه [٤٩٩]

السادس : أن تكون ما استفهاماً وذا زائده ، أجازه جماعه منهم ابن مالك فى نحو «ماذا صنعت» وعلى هذا التقدير فينبغى وجوب حذف الألف فى نحو «لم ذا جئت» والتحقيق أن الأسماء لا تزداد.

النوع الثانى : الشرطية ، وهى نوعان : غير زمانية نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ) وقد جوزت فى (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) على أن الأصل وما يكن ، ثم حذف فعل الشرط كقوله :

٥٠١- إن العقل في أموالنا لا نصق بها***ذراعا ، وإن صبرا فنصبر للصبر

أى إن يكن العقل وإن نجس حسبا ، والأرجح فى الآيه أنها موصوله ، وأن الفاء داخله على الخبر ، لا شرطيه والفاء داخله على الجواب.

وزمانيه ، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامه وابن برى وابن مالك ، وهو ظاهر فى قوله تعالى : (فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ) أى استقيموا لهم مده استقامتهم لكم ، ومحتمل فى (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ)

إلا أن ما هذه مبتدأ لا ظرفيه ، والهاء من به راجعه إليها ،

.Your browser does not support the audio tag

ويجوز فيها الموصوليه وفتوهن الخبر ، والفاء محذوف أى لأجله ، وقال :

٥٠٢- فما تك يا ابن عبد الله فينا***فلا ظلما نخاف ولا افتقارا

ص: ٣٣٢

استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان ، وليس بقاطع ؛ لاحتماله للمصدر أى للمفعول المطلق ، فالمعنى : أى كون تكن فينا طويلا أو قصيرا.

وأما أوجه الحرفيه.

فأحدها : أن تكون نافية ، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفه نحو (ما هذا بشراً) (ما هن أمهاتهم) وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميميه ، وندر تركيبها مع النكره تشبيها لها بلا كقوله :

٥٠٣- وما بأس لوردت علينا تحيه***قليل على من يعرف الحق عابها

وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو (وما تُنفقون إلا ابتغاء وجه الله) فأما (وما تُنفقوا من خيرٍ فلأنفسكم) (وما تُنفقوا من خيرٍ يُوفَّ إليكم) فما فيهما شرطيه ، بدليل الفاء فى الأولى والجزم فى الثانية ، وإذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ، ورد عليهم ابن مالك بنحو (قل ما يكون لى أن أبدله) وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينه خلافه.

.Your browser does not support the audio tag

والثانى : أن تكون مصدرية ، وهى نوعان : زمانيه ، وغيرها.

فغير الزمانيه نحو (عزيرٌ عليه ما عنتم) (ودوا ما عنتم) (ضاقَت عليهم الأرض بما رحبت) (فدوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا) (لهم عذابٌ شديدٌ بما نسوا يوم الحساب) (ليجزيك أجر ما سقيت لنا) وليست هذه بمعنى الذى ؛ لأن الذى سقاه لهم الغنم ، وإنما

الأجر على السقي الذي هو فعله ، لا على الغنم ، فإن ذهبت تقدر أجر السقى الذى سقيته لنا فذلك تكلف لا محوج إليه ، ومنه (بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) (آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ) وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين.

وفى هذه الآيات ردّ

ص: ٣٣٣

لقول السهيلي : إن الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصا ؛ فتقول «أعجبنى ما تفعل» ولا يجوز «أعجبنى ما تخرج».

والزمانيه نحو (ما دُمْتُ حَيًّا) أصله مدّه دوامى حَيًّا ، فحذف الظرف وخلفته «ما» وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح نحو «جئتكَ صلاه العصر» و «آتيك قدوم الحاج» ومنه (إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ) (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) وقوله :

٥٠٤- أجازتنا إن الخطوب تنوب *** وإئني مقيم ما أقام عسيب

ولو كان معنى كونها زمانيه أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابه لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجرى فى قوله :

٥٠٥- مَنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ *** وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمَرْدُ وَالشَّيْبُ

معناه حين طرّ ، قلت : وزيدت إن بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافيه كقوله :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتهُ *** على السنّ خيرا لا يزال يزيد [٢٧]

وبعد فالأولى فى البيت تقدير ما نافية ؛ لأن زياده إن حينئذ قياسيه ، ولأن فيه سلامه من الإخبار بالزمان عن الجئه ، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا له - وهما كونها للزمان مجردة ، وكونها مضافه - وكأن الذى صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن ؛ إذ الذى لم يثبت شاربه أمرد ، والبيت عندى فاسد التقسيم بغير هذا ، ألا ترى أن العانسين - وهم الذين لم يتزوجوا - لا يناسبون بقيه الأقسام ، وإنما العرب محميون من الخطأ فى الألفاظ دون المعانى.

Your browser does not support the audio tag.

وفى البيت

- مع هذا

ص: ٣٣٤

العيب - شذوذان : إطلاق العانس على المذكر ، وإنما الأشهر استعماله فى المؤنث ، وجمع الصفه بالواو والنون مع كونها غير قابله للتاء ولا داله على المفاضله.

وإنما عدلت عن قولهم ظرفيه إلى قولى زمانيه ليشمل نحو (كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَافِيهِ) فإن الزمان المقدر هنا مخفوض ، أى كل وقت إضاءه ، والمخفوض لا يسمى ظرفاً.

ولا تشارك «ما» فى النيباه عن الزمان أن ، خلافا لابن جنى ، وحمل عليه قوله :

٥٠٦- وتالله ما إن شهله أم واحد***بأوجد منى أن يهان صغيرها

وتبعه الزمخشري ، وحمل عليه قوله تعالى (أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ) (إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا) (أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ) ومعنى التعليل فى البيت والآيات ممكن ، وهو متفق عليه ؛ فلا معدل عنه.

وزعم ابن خروف أن «ما» المصدرية حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافاً ، والصواب مع ناقل الخلاف ، فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها ، ويرجح أن فيه تخلصاً من دعوى اشتراك لا داعى إليه ؛ فإن «ما» الموصولة الاسميه ثابتة باتفاق ، وهى موضوعه لما لا يعقل ، والأحداث من جمله ما لا يعقل ، فإذا قيل «أعجبنى ما قمت» قلنا : التقدير أعجبنى الذى قمته ، وهو يعطى معنى قولهم : أعجبنى قيامك ، ويردّ ذلك أن نحو «جلست ما جلس زيد» تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل ، وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً «أعجبنى ما قمته» لأنه عندهما الأصل ، وذلك غير مسموع ، قيل : ولا ممكن ؛ لأن قام غير متعد ؛ وهذا خطأ بين ؛ لأن الهاء المقدره مفعول مطلق لا مفعول به ، وقال ابن السجى : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى

ص: ٣٣٥

(وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)

فقالوا : إن كان الضمير المحذوف للنبي عليه السلام أو للقرآن صح المعنى وخلت الصلته عن عائذ ، أو للتكذيب فسد المعنى ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين ، اهـ. وهذا سهو منه ومنهم ؛ لأن كذبوا ليس واقعا على التكذيب ، بل مؤكّد به ؛ لأنه مفعول مطلق ، لا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضا ، أى بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيبا ، ونظيره (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) ولأبى البقاء فى هذه لآيه أوهام متعددة ؛ فإنه قال : ما مصدرية صلته يكذبون ، ويكذبون خبر كان ، ولا عائذ على ما ، ولو قيل باسميتها ، فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفيه وصلته بكان ، وكون يكذبون فى موضع نصب لأنه قدره خبر كان ، وكونه لا موضع له لأنه قدره صلته ما ، واستغناء الموصول الاسمى عن عائذ ، وللمخشرى غلطه عكس هذه الأخيرة ؛ فإنه جوز مصدرية ما فى (وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ) مع أنه قد عاد عليها الضمير.

وندر وصلها بالفعل الجامد فى قوله :

٥٠٧- أليس أميرى فى الأمور بأنتما***بما لستما أهل الخيانه والغدر

وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها ؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير.

Your browser does not support the audio tag

الوجه الثالث : أن تكون زائده ، وهى نوعان : كافه ، وغير كافه.

والكافه ثلاثه أنواع :

أحدها : الكافه عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثه أفعال : قلّ ، وكثر ، وطال ، وعله ذلك شبههن برّب ، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرّح بفعلها كقوله :

٥٠٨- قلّما يبرح اللّيب إلى ما***يورث المجد داعيا أو مجيبا

ص: ٣٣٦

فأما قول المرار :

٥٠٩- صددت فأطولت الصّدود ، وقلّما***وصال على طول الصّدود يدوم [ص ٥٨٢ و ٥٩٠]

فقال سيبويه : ضروره ، فقيل : وجه الضروره أن حقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرًا ، وأن «وصال» مرتفع بيدوم محذوفًا مفسّرًا بالمذكور وقيل : وجهها أنه قدّم الفاعل ، وردّه ابن السيّد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر ، وقيل : وجهها أنه أناب الجملة الاسميه عن الفعلية كقوله :

وزعم المبرد أن «ما» زائده ، ووصال : فاعل لا مبتدأ ، وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال مصدرية لا كافه.

والثاني : الكافه عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بيانّ وأخواتها ، نحو (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) وتسمى المتلوه بفعل مهينه ، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزله ضمير الشأن في التفخيم ، والإبهام ، وفي أن الجملة بعده مفسره له ، ومخير بها عنه ، ويردّه أنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير إنّ وأخواتها ، وردّه ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع «إنما أين زيد» مع صحه تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام ، وهذا سهو منه ؛ إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية ، اللهم إلا مع أن المخفّفه من الثقيله فإنه قد يفسر بالدعاء ، نحو «أما أن جزاك الله خيرا» وقرءه بعض السبعة (وَالْخَامِسَهُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) على أنا لا نسلم أن اسم أن المخفّفه يتعين كونه ضمير شأن ؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول والغائبه في الثاني ، وقد

قال سيبويه فى قوله تعالى (أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) إن التقدير أنك قد صدقت ، وأما (إِنْ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ) (وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ) (إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَنَبِينٍ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) فما فى ذلك كله اسم باتفاق ، والحرف عامل ، وأما (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ) فمن نصب الميته فما : كاه ، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردى - فما : اسم موصول ، والعائد محذوف ، وكذلك (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ) فمن رفع كيد فإن عامله وما موصوله والعائد محذوف ، لكنه محتمل للاسمى والحرفى ، أى إن الذى صنعوه ، أو إن صنعهم. ومن نصب - وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم - فما كاه ،

.Your browser does not support the audio tag

وجزم النحويون بأن ما كاه فى (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذى ، والعلماء خبر ، والعائد مستتر فى يخشى.

وأطلقت «ما» على جماعه العقلاء ، كما فى قوله تعالى (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) وأما قول النابغه :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا [٩٢]

فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين فى نحو «ليتما زيدا قائم» فما : زائده غير كاه ، وهذا : اسمها ، ولنا : الخبر ، قال سيبويه : وقد كان رؤبه بن العجاج ينشده رفعا ، اه. فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كاه ، وهذا مبتدأ ، ويحتمل أن تكون موصوله وهذا خير لمحذوف ، أى ليت الذى هو هذا الحمام لنا ، وهو ضعيف ؛ لحذف الضمير المرفوع فى صله غير أى مع عدم الطول ، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الأعمال.

وزعم جماعه من الأصوليين والبيانين أن «ما» الكاه التى مع إن نافية ،

ص: ٣٣٨

وأن ذلك سبب إفادتها للحصر ، قالوا : لأن إن للإثبات وما للنفى ، فلا يجوز أن يتوجهها معا إلى شىء واحد ؛ لأنه تناقض ، ولا أن يحكم بتوجه النفى للمذكور بعدها ؛ لأنه

خلاف الواقع باتفاق ، فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور ، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين ، إذ ليست إن للإثبات ، وإنما هى لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل «إن زيدا قائم» أو نفيًا مثل «إن زيدا ليس بقائم» ومنه (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا) وليست «ما» للنفى ، بل هى بمنزلتها فى أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما ، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسية فى كتاب الشيرازيات ، ولم يقل ذلك الفارسي لا فى الشيرازيات ولا فى غيرها ، ولا قاله نحوى غيره ، وإنما قال الفارسي فى الشيرازيات : إن العرب عاملوا إنما معاملة النفى وإلا فى فصل الضمير كقول الفرزدق :

٥١٠- [أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما***يدافع عن أحسانهم أنا أو مثلى

فهذا كقول الآخر :

٥١١- قد علمت سلمى وجاراتها***ما قطر الفارس إلا أنا

وقول أبى حيان : لا- يجوز فصل الضمير المحصور بإنما ، وإن الفصل فى البيت الأول ضروره واستدلالة بقوله تعالى (قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدِهِ) (إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) (وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وهم ، لأن الحصر فيهن فى جانب الظرف لا الفاعل ، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة ، وكذا الباقي.

والثالث : الكافه عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف.

فالأحرف أحدها ربّ ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضى كقوله :

ص : ٣٣٩

ربما أوفيت في علم***ترفعن ثوبى شمالات [٢٠٧]

لأن التكثر والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ، ومن ثم قال الرماني في (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى

كالماضى ، وقيل : هو على حكاية حال ماضيه مجازا مثل (وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانيه ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضيه فلا حاجه إلى تقدير كان.

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسميه ، خلافا للفارسي ، ولهذا قال في قول أبي دؤاد :

ربما الجامل المؤبّل فيهم***[وعناجيج بينهنّ المهار] [٢١٥]

ما : نكره موصوفه بجملة حذف مبتدؤها ، أى رب شىء هو الجامل.

Your browser does not support the audio tag

الثانى : الكاف ، نحو «كن كما أنت» وقوله :

* كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه* [٢٩٤]

قيل : ومنه (اجعل لنا إلهاً كما لهم إلهة) وقيل : ما موصوله ، والتقدير كالذى هو آلهه لهم ، وقيل : لا تكف الكاف بما ، وإنّ ما فى ذلك مصدرية موصوله بالجملة الاسميه.

الثالث : الباء كقوله :

٥١٢- فلئن صرت لا تحير جوابا***لبما قد ترى وأنت خطيب

ذكره ابن مالك ، وأن ما الكافه أحدثت مع الباء معنى التقليل ، كما

ص : ٣٤٠

أحدثت مع الكاف معنى التعليل فى نحو (وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَاكُمْ) والظاهر أن الباء والكاف للتعليل ، وأن «ما» معهما مصدرية ، وقد سلّم أن كلا- من الكاف والباء يأتى للتعليل مع عدم «ما» كقوله تعالى (فَبَطَّلْنَا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيبَاتٍ أُحْلَتْ لَهُمْ) (وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) وأن التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين ؛ ثم المناسب فى البيت معنى التكثر لا التقليل.

الرابع : من ، كقول أبي حنّيه :

٥١٣- وإِنَّا لَمَّمَا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَهُ***[على رأسه تلقى اللسان من الفم] [ص ٣٢٢]

قاله ابن السجري ، والظاهر أن «ما» مصدرية ، وأن المعنى مثله في (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) وقوله :

٥١٤- [ألا أصبحت أسماء جاذمه الحبل]***وضنّت علينا ، والضنين من البخل

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغه.

وأما الظروف فأحدها «بعد» كقوله :

٥١٥- أعلّقه أم الوليد بعد ما***أفنان رأسك كالثغام المخلص

المخلص - بكسر اللام - المختلط رطبه بياسه.

وقيل : «ما» مصدرية ، وهو الظاهر ؛ لأن فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة ، ولأنها لو لم تكن مضافه لنونت.

والثاني «بين» كقوله :

٥١٦- بينما نحن بالأراك معا***إذ أتى راكب على جملة

وقيل : «ما» زائده ، وبين مضافه إلى الجملة ، وقيل : زائده ، وبين مضافه إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة ، أي بين أوقات

نحن بالأراك ، والأقوال

ص : ٣٤١

الثلاثة تجرى فى «بين» مع الألف فى نحو قوله :

٥١٧- فىنا نسوس الناس والأمر أمرنا***إذا نحن فىهم سوجه لىس نصف (١)

[ص ٤٢٧]

والثالث والرابع «حىث ، وإذ» وىضمنان حىنئذ معنى إن الشرطىه فىجزمان فعلىن.

Your browser does not support the audio tag

وغير الكافه نوعان : عوض ، وغير عوض .

فالعوض فى موضعىن :

أحدهما : فى نحو قولهم «أما أنت منطلقا انطلقت» والأصل : انطلقت لأن كنت منطلقا ، فقدم المفعول له للاختصاص ، وحذف الجار وكان للاختصار ، وجىء بما للتعوىض ، وأدغمت النون للتقارب ، والعمل عند الفارسى وابن جنى لما ، لا لكان .

والثانى : فى نحو قولهم «أفعل هذا إما لا» وأصله : إن كنت لا تفعل غيره .

وغير العوض تقع بعد الرفع كقولك «شئان ما زىد وعمرو» وقول مهلهل :

٥١٨- لو بأبانىن جاء يخطبها***زمل ما أنف خاب بدم

وقد مضى البحث فى قوله :

أنورا سرح ما ذا يا فروق [٥٠٠]

وأن التقدير أنفارا سرح هذا ، وبعد الناصب الرفع نحو «لئىما زىدا قائم» وبعد الجازم نحو (وَإِذَا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ) (أَيَّا ما تَدْعُوا) (أَيُّنَّما تَكُونُوا) وقول الأعشى :

ص: ٣٤٢

١- حفلى «إذا نحن فىهم سوجه ننتصف» يرىد أنهم صاروا محكومىن بعد أن كانوا حاكمىن وصاروا يطلبون النصفه والعدل بعد أن كان ذلك يطلب منهم .

٥١٩- متى ما تناخى عند باب ابن هاشم***تراحى وتلقى من فواضله ندا

وبعد الخافض حرفا كان نحو (فَبِما رَحْمَهٍ مِنَ اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ) (عَمَّا قَلِيلٍ) (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) وقوله :

ربما ضربه بسيف صقيل ***بين بصرى وطعنه نجلاء [٢٠٧]

وقوله :

وننصر مولانا ونعلم أنه ***كما الناس مجروم عليه وجارم [٩٥]

أو اسما كقوله تعالى (أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ) وقول الشاعر :

٥٢٠- نام الخلیّ ، وما أحسّ رقادی ***والهمّ محتضر لدیّ وسادی

من غیر ما سقم ، ولكن شَفْنی ***همّ أراه قد أصاب فوادی

Your browser does not support the audio tag

وقوله :

ولا سیما یوم بداره جلجل [٢١٩]

أى ولا مثل يوم ، وقوله «بداره» صفه ليوم ، وخبر لا محذوف. ومن رفع «يوم» فالتقدير ولا مثل الذى هو يوم ، وحسن حذف العائد طول الصلة بصفه يوم ، ثم إن المشهور أن ما مخفوضه ، وخبر لا محذوف ، وقال الأخفش : ما خبر للا ، ويلزمه قطع سى عن الإضافة من غير عوض ، قيل : وكون خبر لا- معرفه ، وجوابه أنه قد يقدر ما نكره موصوفه ، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه فى «لا رجل قائم» إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به ، لا بلا النافية ، وفى الهيئات للفارسى «إذا قيل : قاموا لا سيما زيد ، فلا مهمله ، وسى حال ، أى قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام» ويردّه صحه دخول الواو ، وهى لا تدخل

ص: ٣٤٣

على الحال المفردة ، وعدم تكرار لا- ، وذلك واجب مع الحال المفردة ، وأما من نصبه فهو تمييز ، ثم قيل : ما نكره تامه مخفوضه بالإضافه ، فكأنه قيل : ولا مثل شىء ، ثم جىء بالتمييز ، وقال الفارسى : ما حرف كافّ لسى عن الإضافه ، فأشبهت الإضافه فى «على التمره مثلها زيدا» وإذا قلت : لا سيما زيد ، جاز جرّ «زيد» ورفع ، وامتنع نصبه.

وزيدت قبل الخافض كما فى قول بعضهم «ما خلا زيد ، وما عدا عمرو» بالخفض ، وهو نادر.

وتزاد بعد أداه الشرط ، جازمه كانت نحو (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) (وَأَيُّمًا تَخَافَنَّ) أو غير جازمه نحو (حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَيِّئُهُمْ) وبين المتبوع وتابعه فى نحو (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) قال الزجاج : ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ، اه ، ويؤيده سقوطها فى قراءة ابن مسعود وبعوضه بدل ، وقيل : ما اسم نكره صفه لمثلا أو بدل منه ، وبعوضه عطف بيان على ما ، وقرأ رؤبه برفع بعوضه ، والأ- كثرون على أن ما موصوله ، أى الذى هو بعوضه ، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشري كون ما استفهاميه مبتدأ ، وبعوضه

خبرها ، والمعنى أى شىء البعوضه فما فوقها فى الحقاره.

وزادها الأعشى مرتين فى قوله :

٥٢١- إِمَّا تَرِينَا حَفَاهُ لَا نَعَالُ لَنَا**إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعَلُ

وأمية بن أبى الصّلت ثلاث مرات فى قوله :

٥٢٢- سَلَعٌ مَا ، وَمِثْلُهُ عَشْرُ مَا**عَائِلٌ مَا ، وَعَالَتُ الْبَيْقُورَا

وهذا البيت قال عيسى بن عمر : لا أدرى ما معناه ، ولا رأيت أحدا

ص : ٣٤٤

يعرفه ، وقال غيره : كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنه الجذب عقدوا في أذنان البقر وبين عراقبيها السِّلَع بفتحتيْن والعشر بضمه
ففتحته ، وهما ضربان من الشجر ، ثم أوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال ، ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال :

٥٢٣- أجاعل أنت بيقورا مسلعه***ذريعه لك بين الله والمطر

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنه أثقلت البقر بما حملتها من السِّلَع والعشر.

Your browser does not support the audio tag

«وهذا فصل عقده للتدريب في (ما)»

قوله تعالى (ما أغنى عنه ماله وما كسب) تحتمل ما الأولى النافية أى لم يغن والاستفهاميه فتكون مفعولا مطلقا ، والتقدير أى
إغناء أغنى عنه ماله ، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمّر حينئذ ، إذ تقديره أى إغناء أغناه عنه ماله ، وهو نظير «زيد
ضربت» إلا- أن الهاء المحذوفه فى الآيه مفعول مطلق ، وفى المثال مفعول به ، وأما ما الثانيه فموصول اسمى أو حرفى ، أى
والذى كسبه ، أو وكسبه ، وقد يضعف الاسمى بأنه إذا قدر والذى كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال ، ويجب أن يجوز أن
يراد به الولد ؛ ففى الحديث «أحق ما أكل الرجل من كسبه وإنّ ولده من كسبه» والآيه حينئذ نظير (لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا
أَوْلَادُهُمْ) وأما (وما يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى) (ما أغنى عنى مالى) فما فيهما محتمله للاستفهاميه وللنافية ، ويرجحها تعيينها فى
(فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سِمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ) والأرجح فى (وما أنزل على الملكين) أنها موصولة عطف على السحر ، وقيل : نافية
فالوقف على السحر ، والأرجح فى (لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم) أنها النافية بدليل (وما أرسلنا إليهم

ص: ٣٤٥

فَبَلَكَ مِنْ نَذِيرٍ) وتحتل الموصولة والأظهر فى (فأصدع بما تؤمر) المصدريه ، وقيل : موصولة ، قال ابن الشجرى : ففيه خمس
حذوف ؛ والأصل بما تؤمر بالصدع به ، فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت ال لامتناع جمعها مع الإضافة فصار بصدعه ، ثم
حذف المضاف كما فى (وسئل القرية) فصار به ، ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب :

٥٢٤- أمرتك الخير فافعل ما أمرت به***[فقد تركتك ذا مال وذ انشب] [ص ٥٦٦]

فصار تؤمره ، ثم حذفت الهاء كما حذفت فى (أهدا الذى بعث الله رسولا) وهذا تقرير ابن جنى.

وأما (ما ننسخ من آية) فما شرطيه ، ولهذا جزم ، ومحلها النصب بنسخ وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل (أيا ما تدعوا)
فالتقدير أى شىء ننسخ ، لا أى آية ننسخ ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع (من آية) وإما على أنها مفعول مطلق ؛ فالتقدير : أى نسخ
نسخ ، فأية مفعول ننسخ ، ومن زائده ، وردّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدريه لا تعمل ، وهذا سهو منه ، فإنه نفسه نقل عن
صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق ، ولم ينقل عنه أنها مصدرية.

وأما قوله : تعالى (مكناهم فى الأرض ما لهم نمكن لكم) فما محتمله للموصوفه أى شيئا لم نمكنه لكم ، فحذف العائد ،

وللمصدرية الظرفية ، أى أن مده تمكنهم أطول ، وانتصابها فى الأول على المصدر ، وقيل : على المفعول به على تضمين مكننا معنى أعطينا ، وفيه تكلف.

وأما قوله تعالى (فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) فما محتمله لثلاثه أوجه ، أحدها :

ص: ٣٤٦

الزيادة ، فتكون إما لمجرد تقويه الكلام مثلها في (فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) فتكون حرفا باتفاق ، وقليلًا في معنى النفي مثلها في قوله :

قليل بها الأصوات إلَّا بغامها [١٠٤]

وإما لإفاده التقليل مثلها في «أكلت أكلامًا» وعلى هذا فيكون تقليلًا بعد تقليل ، ويكون التقليل على معناه ، ويزعم قوم أن «ما» هذه اسم كما قدمناه في (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ)

.Your browser does not support the audio tag

والوجه الثاني : النفي ، وقليلًا : نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف ، أى إيمانًا قليلًا أو زمانًا قليلًا ، أجاز ذلك بعضهم ، ويرده أمران : أحدهما أن ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ويسهل ذلك شيئًا ما على تقدير قليلًا نعتًا للظرف ؛ لأنهم يتسعون في الظرف ، وقد قال :

ونحن عن فضلك ما استغينا [١٣٧]

والثاني : أنهم لا يجمعون بين مجازين ، ولهذا لم يجيزوا «دخلت الأمر» لثلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول باسم المعنى ، بخلاف «دخلت في الأمر» و «دخلت الدار» واستقبحوا «سير عليه طويل» لثلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيرًا وبين حذف الموصوف ، بخلاف «سير عليه طويلًا» و «سير عليه سير طويل ، أو زمن طويل».

والثالث : أن تكون مصدرية ، وهى وصلتها فاعل بقليلًا ، وقليلًا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى ، أى لعنهم الله ، فأخروا قليلًا إيمانهم ، أجازه ابن الحاجب ، ورجح معناه على غيره.

وقوله تعالى (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ) ما إما زائده ، فمن متعلقه بفرطتم ، وإما مصدرية فقيل : موضعها هى وصلتها رفع بالابتداء ، وخبره من

ص: ٣٤٧

قبل ، وردّ بأن الغايات لا تقع أخبارًا ولا صلوات ولا صفات ولا أحوالًا ، نصّ على ذلك سيويه وجماعه من المحققين ، ويشكل عليهم (كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ) وقيل : نصب عطفًا على أنّ وصلتها ، أى ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم ، ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع ، فإن قيل : قد جاء (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا) (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً) قلنا : ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك ، بل المعطوف شيئان على شيئين.

.Your browser does not support the audio tag

وقوله تعالى (لا- جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ) ما ظرفيه ، وقيل : بدل من النساء ، وهو بعيد ، وتقول «اصنع ما صنعت» فما موصوله أو شرطيه ، وعلى هذا فتحتمل إلى تقدير جواب ، فإن قلت «اصنع ما تصنع» امتنعت الشرطيه ؛ لأن شرط حذف الجواب مضى فعل الشرط .

وتقول «ما أحسن ما كان زيد» فما الثانيه مصدرية ، وكان زيد صلتها ، والجمله مفعول ، ويجوز عند من جوز إطلاق ما على آحاد من يعلم أن تقدرها بمعنى الذى ، وتقدر كان ناقصه رافعه لضميرها وتنصب زيدا على الخبريه ، ويجوز على قوله أيضا أن تكون بمعنى الذى مع رفع زيد ، على أن يكون الخبر ضمير ما ، ثم حذف ، والمعنى ما أحسن الذى كانه زيد ، إلا أن حذف خبر كان ضعيف .

ومما يسأل عنه قول الشاعر فى صفه فرس صافن : أى ثان فى وقوفه إحدى قوائمه :

٥٢٥- ألف الصّفون فما يزال كأنه ***مما يقوم على الثلاث كسيرا

فيقال : كان الظاهر رفع كسيرا خبرا لكأن .

ص : ٣٤٨

والجواب أنه خبر ليزال ، ومعناه كاسر : أى ثان ، كرحيم وقدير ، لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل ، وما مصدرية ، وهى وصلتها خبر كأن ، أى ألف القيام على الثلاث فلا يزال ثانيا إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث ، وقيل : ما بمعنى الذى وضمير يقوم عائد إليها ، وكسيرا حال من الضمير ، وهو بمعنى مكسور ؛ وكأنّ ومعمولاها خبر يزال ، أى كأنه من الجنس الذى يقوم على الثلاث ، والمعنى الأول أولى .

«مِنْ»

صوت

Your browser does not support the audio tag.

: تأتى على خمسه عشر وجها :

أحدها : ابتداء الغايه ، وهو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعه أن سائر معانيها راجعه إليه ، وتقع لهذا المعنى فى غير الزمان ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (إِنَّهُ مِنْ سَلِيمَانَ) قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه : وفى الزمان أيضا ؛

بدليل (مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ) وفى الحديث «فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة» وقال النابغه :

٥٢٦- تخيرن من أزمان يوم حليمه***إلى اليوم ، قد جرّبن كلّ التجارب

وقيل : التقدير من مضى أزمان يوم حليمه ، ومن تأسيس أول يوم ، وردّه السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتجج إلى تقدير الزمان.

الثانى : التبعية ، نحو (مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ) وعلامتها إمكان سد بعض مسدها ، كقراءه ابن مسعود (حتى تنفقوا بعض ما تحبون)

الثالث : بيان الجنس ، وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما ، وهما بها أولى ؛ لإفراط إبهامهما نحو (ما يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا) (ما نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ) (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) وهى ومخفوضها فى ذلك فى موضع نصب على الحال ، ومن وقوعها بعد غيرهما (يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ

ص: ٣٤٩

وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خَضْرَاءَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ) الشاهد فى غير الأولى فإن تلك للابتداء ، وقيل : زائده ، ونحو (فَاجْتَنَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) وأنكر مجيء من لبيان الجنس قوم ، وقالوا : هى فى (مِنْ ذَهَبٍ) و(مِنْ سُنْدُسٍ) للتبعية ، وفى (مِنَ الْأَوْثَانِ) للابتداء ، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها ، وهذا تكلف. وفى كتاب المصاحف لابن الأنبارى أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى (وَعِدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً) فى الطعن على بعض الصحابه ، والحق أن من فيها للتبيين لا للتبعية ، أى الذين آمنوا هم هؤلاء ومثله (الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ) وكلهم محسن ومتق (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار.

الرابع : التعليل ، نحو (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) وقوله :

٥٢٧- وذلك من نيا جاني ***[وخبرته عن أبى الأسود]

وقول الفرزدق فى على بن الحسين :

٥٢٨- يغضى حياء ويغضى من مهابته ***[فما يكلم إلا حين يتسم]

Your browser does not support the audio tag

الخامس : البديل ، نحو (أَرْضَ يَتَّمُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) (لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ) لأن الملائكة لا تكون من الإنس (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) أى بدل طاعه الله ، أو بدل رحمه الله «ولا ينفع ذا الجد منك الجد» أى لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك ، أى بدل طاعتك أو بدل حظك ، أى بدل حظه منك ، وقيل : ضمن ينفع معنى يمنع ، ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى ، وأما (فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ) فليس من هذا خلافا لبعضهم ، بل من للبيان أو للابتداء ،

ص: ٣٥٠

والمعنى فليس فى شىء من ولايه الله ، وقال ابن مالك فى قول أبى نخيله :

٥٢٩- [جاريه لم تأكل المرققا] ***ولم تذق من البقول الفستقا

المراد ببدل البقول ، وقال غيره : توهم الشاعر أن الفستق من البقول ، وقال الجوهري : الروايه «النقول» بالنون ، ومن عليهما للتبويض ، والمعنى على قول الجوهري أنها تأكل البقول إلا الفستق ، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول ؛ لأنها بدويّه ، وقال الآخر يصف عامل الزكاه بالجور :

٥٣٠- أخذوا المخلص من الفصيل غلبه***ظلمًا ، ويكتب للأمير أفيلا

أى بدل الفصيل ، والأفيل : الصغير ؛ لأنه يأفل بين الإبل : أى يغيب ، وانتصاب أفيلا على الحكايه ؛ لأنهم يكتبون «أدى فلان أفيلا» وأنكر قوم مجيء من للبدل فقالوا : التقدير فى (أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) أى بدلا منها ؛ فالمفيد للبدليه متعلقها المحذوف ، وأما هى فللابتداء ، وكذا الباقي .

السادس : مرادفه عن ، نحو (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) (يا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا) وقيل : هى فى هذه الآيه للابتداء ، لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشدّ ، وكان هذا القائل يعلق معناها (١) بويل ، مثل (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ) ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل بالخبر (٢) ، وقيل : هى فيهما للابتداء ، أو هى فى الأول للتعليل ، أى من أجل ذكر الله ؛ لأنه إذا ذكر قست قلوبهم .

وزعم ابن مالك أن من فى نحو «زيد أفضل من عمرو» للمجاوزه ، وكأنه

ص: ٣٥١

١- الأولى حذف «معنى» فتكون العبارة «وكان هذا القائل يعلقها بويل» لأن من فى الآيه المشبه بها متعلقه بويل .

٢- المراد بالخبر هنا الجملة الخبرية ، وهو (قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا) .

قيل : جاوز زيد عمرا في الفضل ، قال : وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنها لا ابتداء الارتفاع في نحو «أفضل منه» وابتداء الانحطاط في نحو «شر منه» إذ لا يقع بعدها إلى ، اه .

وقد يقال : ولو كانت للمجاوزه لصح في موضعها عن .

.Your browser does not support the audio tag

السابع : مرادفه الباء ، نحو (يُنْظَرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ) قاله يونس ، والظاهر أنها للابتداء .

الثامن : مرادفه في ، نحو (أرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس مثلها في (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ) .

التاسع : موافقه عند ، نحو (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا - أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) قاله أبو عبيده ، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل .

العاشر : مرادفه ربما ، وذلك إذا اتصلت بما كقوله :

وإنَّا لممّا نضرب الكبش ضربه***على رأسه تلقى اللسان من الفم [٥١٣]

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم ، وخرّجوا عليه قول سيبويه : واعلم أنهم مما يحذفون كذا ، والظاهر أن من فيهما ابتدائيهما وما مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) .

الحادى عشر : مرادفه على ، نحو (وَنَصْرُنَا مِنْ الْقَوْمِ) وقيل : على

ص: ٣٥٢

التضمين ، أى منعناه منهم بالنصر (١) .

الثانى عشر : الفصل ، وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) (حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن الفصل مستفاد من العامل ، فإنّ مازو ميم بمعنى فصل ، والعلم صفة توجب التمييز ، والظاهر أن من فى الآيتين للابتداء ، أو بمعنى عن .

الثالث عشر : الغايه ، قال سيبويه «وتقول رأيت من ذلك الموضوع» فجعلته غايه لرؤيتك ، أى محلا للابتداء والانتهاء ، قال «وكذا أخذته من زيد» وزعم ابن مالك أنها فى هذه للمجاوزه ، والظاهر عندى أنها للابتداء ؛ لأن الأخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك .

الرابع عشر : التنصيص على العموم ، وهى الزائده فى نحو «ما جاءنى من رجل» فإنه قبل دخولها يحتمل فى الجنس ونفى الوحده

؛ ولهذا يصح أن يقال «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول من.

الخامس عشر: تأكيد العموم، وهي الزائده في نحو «ما جاءني من أحد، أو من ديّار» فإن أحدا وديارا صيغتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثه أمور:

أحدها: تقدم نفى أو نهى أو استفهام بهل، نحو (وَمَا تَشِيقُ مِنْ وِرْقِهِ إِلَّا يَلْمُهَا) (ما ترى في خلق الرّحمين من تفاوتٍ) (فارجع البصر هل ترى من فطورٍ) وتقول «لا يقيم من أحد» وزاد الفارسي الشرط كقوله:

ص: ٣٥٣

١- حاصل هذا الكلام أن من في الآية متعلقه بنصر البته؛ فإن كان نصر باقيا على معناه كانت من بمعنى على؛ لأن نصر يتعدى بعلى لا بمن، وإن ضمن نصر معنى منع كانت من باقيه على معناها؛ لأن منع يتعدى بمن.

وسياتى فصل مهما.

والثانى : تنكير مجرورها.

والثالث : كونه فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مبتدأ.

تنبيهات - أحدها : قد اجتمعت زيادتها فى المنصوب والمرفوع فى قوله تعالى : (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ) ولك أن تقدر كان تامه ؛ لأن مرفوعها فاعل ، وناقصه (١) ؛ لأن مرفوعها شبيه بالفاعل وأصله المبتدأ.

الثانى : تقييد المفعول بقولنا به هى عبارة ابن مالك ، فتخرج بقيه المفاعيل ، وكان وجه منع زيادتها فى المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن فى المعنى بمنزلة المجرور بجمع وباللام وبفى ، ولا- تجامعن من ، ولكن لا- يظهر للمنع فى المفعول المطلق وجه ، وقد خرّج عليه أبو البقاء (ما فرطنا فى الكتاب من شىء) فقال : من زائده ، وشىء فى موضع المصدر ، أى تفریطا ، مثل (لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً) والمعنى تفریطا وضرا ، قال : ولا يكون مفعولا به ؛ لأن فرط إنما يتعدى إليه بفى ، وقد عدى بها إلى الكتاب ، قال : وعلى هذا فلا حجة فى الآيه لمن ظن أن الكتاب يحتوى على ذكر كل شىء صريحا ، قلت : وكذا لا حجة فيها لو كان شىء مفعولا به ؛ لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ ، كما فى قوله تعالى : (وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُّبِينٍ) وهو رأى الزمخشري ، والسياق يقتضيه.

Your browser does not support the audio tag

الثالث : القياس أنها لا تزداد فى ثانى مفعولى ظن ، ولا ثالث مفعولات

ص : ٣٥٤

١- يريد أنك إن قدرت كان تامه فمرفوعها فاعل ، وإن قدرتها ناقصه فمرفوعها أصله مبتدأ ؛ فقد وجد الشرط الثالث على الوجهين.

أعلم ؛ لأنهما فى الأصل خبر ، وشذت قراءه بعضهم (ما كان يَبْغَى لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءٍ) ببناء نتخذ للمفعول ، وحملها ابن مالك على شذوذ زياده من فى الحال (١) ، ويظهر لى فساده فى المعنى ؛ لأنك إذا قلت «ما كان لك أن تتخذ زيدا فى حاله كونه خاذلا لك» فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه ، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع : أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث ؛ فيلزمهم زيادتها فى الخبر ، فى نحو «ما زيد قائما» والتمييز فى نحو «ما طاب زيد نفسا» والحال فى نحو «ما جاء أحد راكبا» وهم لا يجيزون ذلك.

وأما قول أبى البقاء فى (ما نَسَخُ مِنْ آيَةٍ) : إنه يجوز كون (آيَةٍ) حالا ومن زائده كما جاءت آيه حالا فى (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ)

والمعنى أى شىء ننسخ قليلا أو كثيرا ؛ ففيه تخريج التنزيل على شىء إن ثبت فهو شاذ ، أعنى زياده من فى الحال ، وتقدير ما ليس بمشتق ومنتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا ، والتنظير بما لا يناسب ؛ فإن (آيَه) فى (هَذِهِ نَاقَهُ اللهُ لَكُمْ آيَه) بمعنى علامه لا واحده الآى ، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله ، وهو قوله قليلا أو كثيرا ، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آيه.

ولم يشترط الأ-خفش واحدا من الشرطين الأولين ، واستدل بنحو (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُؤْمِنِينَ) (لِيُغْفَرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) (تُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ).

ص: ٣٥٥

١- أصل العبارة قبل بناء الفعل للمجهول : يتخذنا الناس أولياء ، فحذف الفاعل وهو الناس ، وبنى الفعل للمجهول وأسند للضمير ، وابن مالك يعتبر اتخذه متعدية لواحد فيجعل انتصاب أولياء على الحالية ، وغيره يعتبر اتخذه متعدية لاثنين فيجعل نصب أولياء على أنه مفعول ثان.

ولم يشترط الكوفيون الأول ، واستدلوا بقولهم «قد كان من مطر» ويقول عمر بن أبي ربيعة :

٥٣٢- وينمى لها حبها عندنا***فما قال من كاشح لم يضر

وخَرَجَ الكسائي على زيادتها «إِنَّ من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» وابن جنى قراءه بعضهم (لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) بتشديد لما ، وقال : أصله لمن ما ، ثم أدغم ، ثم حذفت ميم من (١).

وجوَزَ الزمخشري في (وَمَا أَتْرَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ) الآية كون المعنى ومن الذى كنا منزلين ، فجوَزَ زيادتها مع المعرفة (٢)

وقال الفارسي في (وَيُنزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) : يجوز كون من ومن الأخيرتين زائدتين ؛ فجوز الزيادة فى الإيجاب.

.Your browser does not support the audio tag

وقال المخالفون : التقدير قد كان هو أى كائن من جنس المطر ، وفما قال هو أى قائل من جنس الكاشح ، وإنه من أشد الناس أى إن الشأن ، ولقد جاءك هو أى جاء من الخبر كائنا من نبا المرسلين ، أو ولقد جاءك نبا من نبا المرسلين ثم حذف الموصوف ، وهذا ضعيف فى العربية ؛ لأن الصفه غير مفرده ؛ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

واختلف فى «من» الداخلة على قبل وبعد ؛ فقال الجمهور : لابتداء

ص: ٣٥٦

١- من التى قال ابن جنى بزيادتها فى الآية الكريمة هى الداخلة على كتاب والتقدير عنده : لمن جملة ما آتيتكم كتاب وحكمه.
٢- من الداخلة على جند زائده ، وهى مستكملة لشروط زيادتها ، والكلام فى من مقدره الدخول على (ما) التى جعلها بمعنى الذى وجعلها معطوفه على جند وهى فى (وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ) فصار التقدير : ومن الذى كنا منزلين ، فزيدت من وهى داخلة على معرفه.

الغايه ، وردّ بأنها لا- تدخل عندهم على الزمان كما مر ، وأجيب بأنهما غير متأصّلين فى الظرفيه وإنما هما فى الأصل صفتان للزمان ؛ إذ معنى «جئت قبلك» جئت زما قبل زمن مجيئك ؛ فلهذا سهل ذلك فيهما ، وزعم ابن مالك أنها زائده ، وذلك مبنى على قول الأخفش فى عدم الاشتراط لزيادتها.

مسأله - (كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ) من الأولى للابتداء والثانيه للتعليل ، وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا ، أو للابتداء فالغم بدل اشتمال ، وأعيد الخافض ، وحذف الضمير ، أى من غم فيها.

مسأله - (مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا) من الأولى للابتداء ، والثانيه إما كذلك فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار ، وإما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبت محذوف ، أى مما تنبته كائنا من هذا الجنس.

مسأله - (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةَ عِنْدِهِ مِنَ اللَّهِ) من الأولى مثلها في «زيد أفضل من عمرو» ومن الثانيه للابتداء على أنها متعلقه باستقرار مقدر ، أو بالاستقرار الذي تعلق به عند ، أى شهاده حاصله عنده مما أخبر الله به ، قيل : أو بمعنى عن ، على أنها متعلقه بكتم على جعل كتمانها عن الأداء الذى أوجبه الله كتمانها عن الله ، وسيأتى أن (كَتَمَ) لا يتعدى بمن .

مسأله - (لَتَيَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ) من للابتداء ، والظرف صفة لشهوه ، أى شهوه مبتدأه من دونهن ، قيل : أو للمقابله ك- «خذ هذا من دون هذا» أى اجعله عوضا منه ، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذى تقدم ، ويردّه أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا (1).

ص: ٣٥٧

١- وجه عدم صحه التصريح بالمقابله وبالعوض مكان من فى هذه الآيه الكريمة أن لفظ (الْمُفْسِدُونَ) يمنع من التصريح بأحدهما ، وقد علم أن من لا تكون للعوض إلا إذا صح التصريح به مكانها.

مسأله - (ما يَؤُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَمَّا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) الآيه. فيها من ثلاث مرات ؛ الأولى للتبيين لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون ، والثانيه زائده ، والثالثه لابتداء الغايه

مسأله - (لَا كَلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ) (وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ) الأولى منهما للابتداء ، والثانيه للتبيين.

مسأله - (نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ) من فيهما للابتداء ، ومجرور الثانيه بدل من مجرور الأولى بدل اشتمال لأن الشجره كانت نابتة بالشاطيء.

«مَنْ»

صوت

Your browser does not support the audio tag

: على خمسه أوجه :

شرطيّه نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ).

واستفهاميه نحو (مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا؟) (فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى؟).

وإذا قيل «من يفعل هذا إلا زيد؟» فهي من الاستفهاميه أشربت معنى النفي ، ومنه (وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافا لابن مالك ، بدليل (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ).

وإذا قيل «من ذا لقيت؟» فمن : مبتدأ وذا : خبر موصول ، والعائد محذوف ، ويجوز على قول الكوفيين في زياده الأسماء كون ذا زائده ، ومن مفعولا- ، وظاهر كلام جماعه أنه يجوز في «من ذا لقيت» أن تكون من وذا مركبتين كما في قولك «ماذا صنعت» ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه وثعلب في أماليه وغيرهما ، وخصوا جواز ذلك بماذا ؛ لأن «ما» أكثر إبهاما ، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ولأن التركيب خلاف الأصل ، وإنما دل عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم «لما

ص: ٣٥٨

جئت» بإثبات الألف

وموصوله [في] نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ).

ونكره موصوفه ، ولهذا دخلت عليها ربّ في قوله :

٥٣٣- رَبِّ مِنْ أَنْضَجْتَ غِيظًا قَلْبَهُ *** قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يَطْع

ووصفت بالنكره فى نحو قولهم «مررت بمن معجب لك» وقال حسان رضى الله عنه :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا***حبّ النبيّ محمد إيانا [١٥٨]

ويروى برفع غير ؛ فيحتمل أن من على حالها ، ويحتمل الموصوليه ، وعليهما فالتقدير : على من هو غيرنا ، والجمله صفه أو صله ، وقال الفرزدق :

٥٣٤- إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحَلِنَا *** كَمَنْ بُوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُور

أى كشخص ممطور بواديه.

وزعم الكسائى أنها لا تكون نكره إلا فى موضع يخص النكرات ، وردّ بهذين البيتين ، فخرجهما على الزيادة ، وذلك شىء لم يثبت كما سيأتى.

وقال تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ) فجزم جماعه بأنها موصوفه وهو بعيد ، لقله استعمالها ، وآخرون بأنها موصوله ، وقال الزمخشري : إن قدرت أل فى الناس للعهد فموصوله مثل (وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ النَّبِيَّ) أو للجنس فموصوفه مثل (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ) ويحتاج لتأمل.

تنبيهان : الأول - تقول «من يكرمنى أكرمه» فتحتمل [من] الأوجه الأربعة ، فإن قدرتها شرطيه جزمت الفعلين ، أو موصوفه رفعتهما ، أو استفهاميه رفعت الأولى وجزمت الثانى ؛ لأنه جواب بغير الفاء ، ومن فيهن مبتدأ ، وخبر

ص: ٣٥٩

الاستفهاميه الجمله الأولى ، والموصوله أو الموصوفه الجمله الثانيه ، والشرطيه الأولى أو الثانيه على خلاف فى ذلك ، وتقول «من زارنى زرتة» فلا تحسن الاستفهاميه (1) ، ويحسن ما عداها.

Your browser does not support the audio tag

الثانى - زيد فى أقسام من قسماں آخران ؛ أحدهما أن تأتي نكره تامه ، وذلك عند أبى على ، قاله فى قوله :

٥٣٥- [ونعم مز كأمن ضافت مذاهبه]***ونعم من هو فى سرّ وإعلان [ص ٤٣٥ و ٤٣٧]

فزعم أن الفاعل مستتر ، ومن تمييز ، وقوله «هو» مخصوص بالمدح ، فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف ، وقال غيره : من موصول فاعل ، وقوله «هو» مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله :

٥٣٦- [أنا أبو النجم] وشعرى شعرى***[لله درى ما أجنّ صدرى] [ص ٤٣٧ و ٤٥٧]

والظرف متعلق بالمحذوف ؛ لأن فيه معنى الفعل ، أى ونعم من هو الثابت فى حالى السر والعلانيه.

قلت : ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح.

الثانى : التوكيد ، وذلك فيما زعم الكسائى [من] أنها ترد زائده كما ، وذلك سهل على قاعده الكوفيين فى أن الأسماء تزداد ، وأنشد عليه :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا [١٥٨]

فيمن خفض غيرنا ، وقوله :

ص : ٣٦٠

١- لا تحسن الاستفهاميه لكون ما بعدها ماضيا ، ولكنها - مع ذلك - تصح

٥٣٧- يا شاه من قنص لمن حلت له***حرمت على ، وليتها لم تحرم

فيمن رواه بمن دون ما ، وهو خلاف المشهور ، وقوله :

٥٣٨- آل الزبير سنام المجد ، قد علمت***ذاك القبائل والأثرون من عددا (1)

ولنا أنها فى الأولين نكره موصوفه ، أى على قوم غيرنا ، ويا شاه : إنسان قنص ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغه ، وعددا : إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر ، وهو العدّ : أى والأثرون قوما ذوى عد ، أى قوما معدودين ، وإما معمول ليعد محذوفا صله أو صفة لمن ، ومن بدل من الأثرون.

: اسم ؛ لعود الضمير إليها في (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيِهِ لِنَسْحَرْنَا بِهَا) وقال الزمخشري وغيره : عاد عليها ضمير (بِهِ) وضمير (بِهَا) حملا على اللفظ وعلى المعنى ، اه. والأولى أن يعود ضمير (بِهَا) لآيهِ ، وزعم السهيلي أنها تأتي حرفا ، بدليل قول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليقه***وإن خالها تخفى على الناس تعلم [٥٣١]

قال : فهي هنا حرف بمنزله إن ، بدليل أنها لا محل لها ، وتبعه ابن يسعون ، واستدل بقوله :

ص : ٣٦١

١- علمت في هذا الموضع بمعنى عرفت فحتاج إلى مفعول واحد وهو قوله «ذاك» وليس لك أن تعتبرها من أفعال اليقين فتكون محتاجة إلى مفعولين ، ووجه عدم صحه ذلك أن الشاعر لم يذكر إلا مفعولا واحدا ، وأنت خير أن حذف المفعول الثاني من مفعولى ظن وأخواتها لغير دليل لا يجوز ، وهو الذى يسمونه الحذف اقتصارا.

٥٣٩- قد أوييت كل ماء فهي ضاويه***مهما تصب أفقا من بارق تشم (١)

قال : إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط ، ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ، ولا سبيل إلى غيرهما ، فتعين أنها لا موضع لها.

والجواب أنها في الأول إما خبر تكن ، وخليقه اسمها ، ومن زائده ، لأن الشرط غير موجب عند أبي علي ، وإما مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر ، وأنت ضميرها لأنها الخليقة في المعنى ، ومثله «ما جاءت حاجتك» فيمن نصب حاجتك ، ومن خليقه تفسير للضمير ، كقوله :

٥٤٠- [فتوضح فالمقراه لم يعف رسمها]***لما نسجتها من جنوب وشمال

وفي الثاني مفعول تصب ، وأفقا : ظرف ، ومن بارق : تفسير لمهما أو متعلق بتصب ، فمعناها التبويض ، والمعنى : أى شيء تصب في أفق من البوارق تشم.

وقال بعضهم : مهما ظرف زمان ، والمعنى أى وقت تصب بارقا من أفق ، فقلب الكلام ، أو فى أفق بارقا ، فزاد من ، واستعمل أفقا ظرفا ، انتهى ، وسيأتى أن مهما لا تستعمل ظرفا.

Your browser does not support the audio tag.

وهى بسيطة ، لا مركبة من مه وما الشرطيه ، ولا من ما الشرطيه وما الزائده. ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار ، خلافا لزاعمى ذلك.

ولها ثلاثة معان :

ص: ٣٦٢

١- أو بيت : فعل ماض مبنى للمجهول وزانه أكرمت ومعناه منعت ؛ وضاويه : هزيلة من العطش ، والبارق : السحاب ذو البرق ، وتشم : تنظر ، من شام البرق يشيمه - بوزن باعه يبيعه - أى نظر إليه ليعرف أين بمطر.

أحدها : ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ، ومنه الآيه ، ولهذا فسرت بقوله تعالى (مِنْ آيَةٍ) وهى فيها إما مبتدأ أو منصوبه على الاشتغال ، فيقدر لها عامل متعدّد كما فى «زيدا مررت به» متأخرا عنها ، لأن لها الصدر ، أى مهما تحضرنا تأتانا به.

الثانى : الزمان والشرط ؛ فتكون ظرفا لفعل الشرط ، ذكره ابن مالك ، وزعم أن النحويين أهملوه ، وأنشد لحاتم :

٥٤١- وإنك مهما تعط بطنك سؤله***وفرجك نالا منتهى الدّم أجمعا

وأبياتا آخر ، ولا دليل فى ذلك ، لجواز كونها للمصدر بمعنى أى إعطاء كثيرا أو قليلا وهذه المقاله سبق إليها ابن مالك غيره ،

وشدد الزمخشري الإنكار على من قال بها (١)

فقال : هذه الكلمه فى عداد الكلمات التى يحرفها من لا يد له فى علم العربيه ، فىضعها فى غير موضعها ، ويظنها بمعنى متى ، ويقول «مهما جئتنى أعطيتك» وهذا من وضعه ، وليس من كلام واضح العربيه ، ثم يذهب فىفسر بها الآيه فىلحد فى آيات الله ، انتهى . والقول بذلك فى الآيه ممتنع ، ولو صح ثبوته فى غيرها ؛ لتفسرها بمن آيه .

الثالث : الاستفهام ، ذكره جماعه منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقوله :

مهما لى الليله مهما ليه ***أودى بنعلّى وسرباليه [١٥٥]

فزعموا أن مهما مبتدأ ، ولى الخبر ، وأعيدت الجملة توكيدا ، وأودى :

ص : ٣٦٣

١- أراد المؤلف بهذا أن ينكر على ابن مالك شيئين ؛ الأول ادعاؤه أن النحويين أهملوا هذا المعنى من معانى مهما ؛ فذكر أن غير ابن مالك سبقه إلى ذكر هذه المقاله ، والثانى : أن هذا المعنى الذى ادعاه لمهما غير صحيح ، وإن يقول به من لا بد له فى العربيه

بمعنى هلك ، ونعلى : فاعل ، والباء زائده مثلها فى (كفى بالله شهيداً) ولا دليل فى البيت ؛ لاحتمال أن التقدير مه اسم فعل
بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها.

تنبيه - من المشكل قول الشاطبى رحمه الله :

٥٤٢- *ومهما تصلها أو بدأت براءه*

ونقول فيه : لا يجوز فى مهما أن تكون مفعولا به لتصل لاستيفائه مفعوله ، ولا مبتدأ لعدم الرابط ، فإن قيل : قدر مهما واقعه على
براءه ؛ فيكون ضمير تصلها راجعا إلى براءه ، وحينئذ فهمما مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل ، قلنا : اسم الشرط عام ،
وبراءه اسم خاص فضميرها كذلك ، فلا يرجع إلى العام ، وبالوجه الذى بطل به ابتدائه مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل
بالضمير.

وهذه بخلافها فى قوله :

٥٤٣- *ومهما تصلها مع أواخر سوره*

فإنها هناك واقعه على البسمله التى فى أول كل سوره ؛ فهى عامه ؛ فيصحّ فيها الابتداء أو النصب بفعل يفسره تصل ، أى وأى
بسمله تصل تصلها ،

Your browser does not support the audio tag.

والظرفيه بمعنى وأى وقت تصل البسمله ، على القول بجواز ظرفيتها.

وأما هنا فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير وأى وقت تصل براءه ، أو مفعولا- به حذف عامله أى ومهما تفعل ، ويكون تصل
وبدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل ، وأما ضمير تصلها فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوفا ، أى ومهما تفعل فى براءه
تصلها أو بدأت بها ، وحذف بها ، ولما خفى المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءه بيانا له. إما على أنه بدل منه ، أو على
إضمار

ص: ٣٦٤

أعنى ، ولك أن تعيده على ما بعده وهو براءه : إما على أنه بدل منه مثل «رأيت زيدا» فمفعول بدأت محذوف ، أو على أن
الفعلين تنازعاها فأعمل الثانى متسعا فيه بإسقاط الباء ، وأضمر الفضله فى الأول ، على حد قوله :

٥٤٤- إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب *** جهارا فكن فى الغيب أحفظ للودّ

: اسم ؛ بدليل التنوين فى قولك «معا» ودخول الجار فى حكاية سيبويه «ذهبت من معه (1)» وقراءه بعضهم (هذا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ) وتسكين عينه لغه غنم وربيعه ، لا- ضروره خلافا لسيبويه ، واسميتها حينئذ باقيه ، وقول النحاس «إنها حينئذ حرف بالإجماع» مردود.

وتستعمل مضافه ؛ فتكون ظرفا ، ولها حينئذ ثلاثه معان :

أحدها : موضع الاجتماع ؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو (وَاللَّهُ مَعَكُمْ)

والثانى : زمانه ، نحو «جئتك مع العصر».

والثالث : مرادفه عند ، وعليه القراءه وحكاية سيبويه السابقتين .

ومفرده ؛ فتنون ، وتكون حالا . وقد جاءت ظرفا مخبرا به فى نحو قوله :

٥٤٥- أفيقوا بنى حرب وأهواؤنا معا***[وأرماحنا موصوله لم تقض]

ص: ٣٦٥

١- التنوين يدل على اسميه «مع» فى موضعين ؛ الأول أن تكون اسما لموضع الاجتماع ، والثانى أن تكون اسما لزمان الاجتماع ، وقبول دخول من عليها يدل على اسميتها فى موضع واحد ، وهو أن يكون اسما مرادفا لعند ، وهى لا تخرج عن هذه المواضع الثلاثه .

وقيل : هي حال ، والخبر محذوف ، وهي في الإفراد بمعنى جميعا عند ابن مالك ، وهو خلاف قول ثعلب : «إذا قلت «جاء جميعا» احتمل أن فعلهما في وقت واحد أو في وقتين ، وإذا قلت «جاء معا» فالوقت واحد» اهـ . وفيه نظر ، وقد عادل بينهما من قال :

٥٤٦- كنت ويحيى كيدى واحد***نرمى جميعا ونرامى معا

وتستعمل معا للجماعه كما تستعمل للثنتين ، قال :

٥٤٧- *إذا حنّت الأولى سجعن لها معا*

وقالت الخنساء :

٥٤٨- وأفنى رجالى فبادوا معا***فأصبح قلبى بهم مستفرا

«متى»

: على خمسه أوجه : اسم استفهام ، نحو (متى نصر الله) واسم شرط ، كقوله :

[أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا] ***متى أضع العمامه تعرفونى [٢٦٣]

واسم مرادف للوسط ، وحرف بمعنى من أو فى ، وذلك فى لغه هذيل يقولون «أخرجها متى كمه» أى منه ، وقال ساعده :

٥٤٩- أخيل برقاً متى حاب له زجل ***إذا يفتر من توماضه حلجا(١)

أى من سحاب حاب ، أى ثقيل المشى له تصويت ،

Your browser does not support the audio tag

واختلف فى قول بعضهم : «وضعتهم متى كمي» فقال ابن سيده : بمعنى فى ، وقال غيره : بمعنى

ص : ٣٦٦

١- أخيل - بضم الهمزة وكسر الخاء - مضارع أخال البرق ، وأخيله - على الأصل - ومعناه شام سحابه ، ومتى : بمعنى من ، والحابى معناه الدانى ، وفسره المؤلف بالثقل ، وليس بذاك ، والزجل - بوزن جمل - الصوت ، ويفتر : يضعف ، والتوماض : اللمع الخفيف من البرق ، وحلج : أمطر.

وسط ، وكذلك اختلف فى قول أبى ذؤيب يصف السحاب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت ***متى لجج خضر لهنّ نشيج [١٤٨]

ف قيل : بمعنى من ، وقال ابن سيده : بمعنى وسط .

«مُنْدُ و مُنْدُ»

: لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يليهما اسم مجرور ، فقيل : هما اسمان مضافان ، والصحيح أنهما حرفا جر : بمعنى من إن كان الزمان ماضيا ، وبمعنى في إن كان حاضرا ، وبمعنى من وإلى جميعا إن كان معدودا نحو «ما رأيتَه مذ يوم الخميس ، أو مذ يومنا ، أو عامنا ، أو مذ ثلاثه أيام» وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه ، وترجيح رفع مذ للماضي على جره ، ومن الكثير في منذ قوله :

٥٥٠- [قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان]***وربع عفت آثاره منذ أزمان

ومن القليل في مذ قوله :

٥٥١- [لمن الديار بقته الحجر]***أقوين مذ حجج ومذ دهر

والحاله الثانيه : أن يليهما اسم مرفوع ، نحو «مذ يوم الخميس ، ومنذ يومان» فقال المبرد وابن السراج والفارسي : مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا ، وأول المده إن كان ماضيا ، وقال الأخفش والزجاج والزجاجي : ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ، ومعناهما بين وبين مضافين ؛ فمعنى «ما لقيته مذ يومان» بينى وبين لقائه يومان ، ولا خفاء بما فيه من التعسف ، وقال أكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجمله حذف فعلها ، وبقي

ص : ٣٦٧

فاعلها ، والأصل : مذ كان يومان ، واختاره السهيلي وابن مالك ، وقال بعض الكوفيين : خير لمحذوف ، أى ما رأته من الزمان الذى هو يومان ، بناء على أن مذ مركبه من كلمتين من وذو الطائيه.

الحاله الثالثه : أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسميه ، كقوله :

٥٥٢- ما زال مذ عقدت يدها إزاره ***[فسما فأدر ك خمسہ الأشبار]

وقوله :

٥٥٣- وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع ***[وليدا وكهلا حين شبت وأمردا]

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر.

وأصل مذ منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقه الساكن ، نحو «مذ اليوم» ولو لا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول «مذ زمن طويل» فيضم مع عدم الساكن ، وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأنه لا يتصرّف فى الحرف ولا شبهه ، ويردّه تخفيفهم إنّ وكأّن ولكنّ وربّ وقطّ ، وقال المالقي : إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ ، أو حرفا فهي أصل.

قد تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه وتيسيره - الجزء الأول من كتاب «مغنى اللبيب ،

عن كتب الأعراب» لأنحى النحاه العلامة ابن هشام ، الأنصارى ، المصرى.

ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثانى ، مفتتحة بحرف النون من باب الحروف

نسأل الله جلت قدرته أن يعين على إكماله بمنه وفضله

ص: ٣٤٨

تمت فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الأول من كتاب «مغنى اللبيب ، عن كتب الأعراب» لابن هشام الأنصارى

والحمد لله الواحد القهار، و صلّاته و سلامه على نبيه المختار و على آله و صحبه الأبرار الأطهار

ص: ٣٨٦

الجزء الثاني

اشاره

ص: ٣٨٧

[تتمه الباب الأول]

حرف النون

«النون المفردة»

صوت

.Your browser does not support the audio tag

تأتى على أربعة أوجه :

أحدها : نون التوكيد ، وهى خفيفه وثقله ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : (لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونًا) وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيله أصل ، ومعناها التوكيد ، قال الخليل : والتوكيد بالثقله أبلغ ، ويختصان بالفعل ، وأما قوله :

٥٥٤- [أريت إن جاءت به أماودا***مرجلا ويلبس البرودا]

أقائلن أحضروا الشهودا

فضروره سوغها شبه الوصف بالفعل.

ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقا ، ولو كان دعائيا كقوله :

٥٥٥- فأنزلن سكينه علينا***[وثبت الأقدام إن لاقينا]

إلا أفعال فى التعجب ؛ لأن معناه كمعنى الفعل الماضى ، وشذ قوله :

٥٥٦- [ومستبدل من بعد غضبى صريمه]***فأحربه بطول فقر وأحريا

ولا يؤكد بهما الماضى مطلقا ، وشذ قوله :

ص : ٣٩١

٥٥٧- دامن سعدك لو رحمت متيما***لولاك لم يك للصبا به جانحا

والذى سهله أنه بمعنى أفعال ، وأما المضارع فإن كان حالا لم يؤكد بهما ، وإن كان مستقبلا أكد بهما وجوبا فى نحو قوله تعالى (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) وقريبا من الوجوب بعد إميا فى نحو (وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ) (وَأِمَّا يَنْزَغَنَّكَ) وذكر ابن جنى أنه قرىء

(فِيمَا تَرَيْنَ) بياء ساكنه بعدها نون الرفع على حد قوله :

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار [٤٤٨]

ففيها شدوذان : ترك نون التوكيد ، وإثبات نون الرفع مع الجازم. وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) وقليلًا في مواضع كقولهم :

٥٥٨- [إذا مات منهم سيد سرق ابنه]***ومن عضه ما يبتنّ شكيرها

الثاني : التنوين ، وهو نون زائده ساكنه تلحق الآخر لغير توكيد ؛ فخرج نون حسن لأنها أصل ، ونون ضيفن للطفيلي لأنها متحركة ، ونون منكسر وانكسر لأنها غير آخر ، ونون (لَشْفَعًا) لأنها للتوكيد.

وأقسامه خمسة :

١- تنوين التمكين ، وهو : اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلامًا ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع الصرف ، ويسمى تنوين الأمكنيه أيضا ، وتنوين الصرف ، وذلك كزيد ورجل ورجال.

٢- وتنوين التنكير ، وهو : اللاحق لبعض الأسماء المبتئيه فرقا بين معرفتها ونكرتها ، ويقع في باب اسم الفعل بالسمع كصه ومه وإبه ، وفي العلم

ص : ٣٩٢

المختوم بويه بقياس نحو «جاءنى سيبويه وسيبويه آخر».

وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين ، لا تنوين تنكير ، كما قد يتوهم بعض الطلبة ، ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

٣- وتنوين المقابلة ، وهو : اللاحق لنحو «مسلمات» جعل فى مقابلة النون فى «مسلمين» وقيل : هو عوض عن الفتحة نصبا ، ولو كان كذلك لم يوجد فى الرفع والجر ، ثم الفتحة قد عوض عنها الكسره ، فما هذا العوض الثانى؟

Your browser does not support the audio tag

وقيل : هو تنوين التمكين ، ويرده ثبوته مع التسميه به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به ، وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ، ولهذا لو سُمى بمسلمه أو عرفه زال تنوينهما ، وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف ، لأن تاءه ليست للتأنيث ، وإنما هى والألف للجمع ، قال : ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها ، لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك ، كما لا تقدر التاء فى بنت مع أن التاء المذكوره مبدله من الواو ، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك ، وقال ابن مالك : اعتبار تاء نحو عرفات فى منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفه ومسلمه ، لأنها لتأنيث معه جمعيه ، ولأنها علامه لا تتغير فى وصل ولا وقف.

٤- وتنوين العوض ، وهو : اللاحق عوضا من حرف أصلى ، أو زائد ، أو مضاف إليه : مفردا ، أو جمله.

فالأول كجوار وغواش ، فإنه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور ، لا عوض لمن ضمه الياء وفتحها النائبه عن الكسره خلافا للمبرد ، إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ، ولا هو تنوين التمكين

ص: ٣٩٣

والاسم منصرف خلافا للأخفش ، وقوله لما حذف الياء التحق الجمع بأوزان الأحاد كسلام وكلام فصرف مردود ، لأن حذفها عارض للتخفيف ، وهى منويّه ، بدليل أن الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل ، وقد وافق على أنه لو سُمى يكتف امرأه ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف هند ، وأنه إذا قيل فى جبال علما لرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل ، لأن حركه تاء كتف وهمزه جيل منويّا الثبوت ، ولهذا لم تقلب ياء جيل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثانى : كجندل ، فإن تنوينه عوض من ألف جنادل ، قاله ابن مالك ، والذى يظهر خلافه ، وأنه تنوين الصرف ، ولهذا يجر بالكسره ، وليس ذهاب الألف التى هى علم الجمعيه كذهاب الياء من نحو جوار وغواش.

والثالث : تنوين كَلِّ وبعض إذا قطعنا عن الإضافه نحو (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) وقيل : هو تنوين التمكين ، رجع لزوال الإضافه التى كانت تعارضه.

والرابع : اللاحق لإذ فى نحو (وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ) والأصل فهى يوم إذ انشقت واهيه ، ثم حذف الجملة المضاف

إليها للعلم بها ، وجيء بالتنوين عوضا عنها ، وكسرت الذال للساكنين. وقال الأخفش : التنوين تنوين التمكين والكسره إعراب المضاف إليه.

٥- وتنوين الترئم ، وهو : اللاحق للقوافى المطلقة بدلا من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء ، وذلك فى إنشاد بنى تميم ، وظاهر قولهم أنه [تنوين] محصل للترئم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتى ، والذى صرح به سيويه وغيره من المحققين أنه جىء به لقطع الترئم ، وأن الترئم

ص: ٣٩٤

وهو التَّغْنَى يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم ، بدليل قوله :

٥٥٩- [أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلٌ وَالْعَتَابِنِ] ***وقولى إن أصبت لقد أصابن

وقوله :

[أَفْدُ التَّرْحَلُ غَيْرُ أَنْ رَكَابِنَا] ***لما تزل برحالنا وكأن قدن [٢٨٦]

Your browser does not support the audio tag

وزاد الأخفش والعروضيون تنوينا سادسا ، وسموه الغالى ، وهو : اللاحق لآخر القوافى المقيدة ، كقول رؤبه :

٥٦٠- وقاتم الأعماق حاوى المخترقن ***[مشتبه الأعلام لَمَاعِ الخفقن]

[ص ٣٦١]

وسمى غالبا لتجاوزه حدّ الوزن ، ويسمى الأخفش الحركة التى قبله غلوا ، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل ، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترتم ، زاعما أن الترتم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغنّ ، قال : وإنما سمي المغنى مغنيا ، لأنه يغنّن صوته : أى يجعل فيه غنّه ، والأصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الأخيره ياء تخفيفا ، وأنكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين البتة ؛ لأنه يكسر الوزن ، وقالوا : لعل الشاعر كان يزيد «إن» فى آخر كل بيت ، فضعف صوته بالهمزه ، فتوهم السامع أن النون تنوين ، واختار هذا القول ابن مالك ، وزعم أبو الحجاج ابن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين الترتم أنه نون عوض من المده ، وليس بتنوين ، وزعم ابن مالك فى التحفه أن تسميه اللاحق للقوافى المطلقة

ص: ٣٩٥

والقوافى المقيدة تنوينا مجاز ، وإنما هو نون أخرى زائده ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجمع الألف واللام ، ويثبت فى الوقف .

وزاد بعضهم تنوينا سابعا ، وهو تنوين الضروره ، وهو : اللاحق لما لا ينصرف كقوله :

٥٦١- ويوم دخلت الخدر خدر عينه ***[فقلت : لك الويلات ؛ إنك مرجلى]

وللمنادى المضموم كقوله :

٥٦٢- سلام الله يا مطر عليها ***[وليس عليك يا مطر السلام]

وبقوله أقول فى الثانى دون الأول ؛ لأن الأول تنوين التمكين ؛ لأن الضروره أباحت الصرف ، وأما الثانى فليس تنوين تمكين ، لأن الاسم مبنى على الضم .

وثامنا ، وهو التنوين الشاذ ، كقول بعضهم «هؤلاء قومك» حكاه أبو زيد ، وفائدته مجرد تكثير اللفظ ، كما قيل في ألف قبعثرى ، وقال ابن مالك : الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن ، وليس بتنوين ، وفيما قاله نظر ؛ لأن الذى حكاه سمّاه تنوينا ؛ فهذا دليل منه على أنه سمعه فى الوصل دون الوقف ، ونون ضيفن ليست كذلك.

وذكر ابن الخباز فى شرح الجزوليه أن أقسام التنوين عشره ، وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه ، قال : والعاشر تنوين الحكايه ، مثل أن تسمى رجلا بعاقله لبيبه ؛ فإنك تحكى اللفظ المسمى به ، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف ؛ لأن الذى كان قبل التسميه حكى (1) بعدها.

ص: ٣٩٦

١- فى نسخه «يحكى بعدها»

الثالث : نون الإناث ، وهى اسم فى نحو «النسوه يذهبن» خلافا للمازنى ، وحرف فى نحو «يذهبن النسوه» فى لغه من قال «أكلونى البراغيث» خلافا لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل منها ، أو مبتدأ مؤخر والجمله قبله خبره .

الرابع : نون الوقايه ، وتسمى نون العماد أيضا ، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبه بواحد من ثلاثه :

أحدها : الفعل ، متصرفا كان نحو «أكرمنى» أو جامدا نحو «عسانى ، وقاموا ما خلانى وما عدانى وحاشانى» إن قدّرت فعلا ، وأما قوله :

[عددت قومى كعديد الطيس]***إذ ذهب القوم الكرام ليسى [٢٨٣]

فضروره ، ونحو (تأمرونى) يجوز فيه الفك ، والإدغام ، والنطق بنون واحده ، وقد قرىء بهن فى السبعه ، وعلى الأخيره فقليل : النون الباقيه نون الرفع ، وقيل : نون الوقايه ، وهو الصحيح .

الثانى : اسم الفعل نحو «دراكنى» و «تراكنى» و «عليكنى» بمعنى أدركنى واتركنى والزمنى .

الثالث : الحرف نحو «إئنى» وهى جائزه الحذف مع إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ ، وغالبه الحذف مع لعلَّ ، وقليلته مع ليت .

وتلحق أيضا قبل الياء المخفوضه بمن وعن إلا فى الضروره ، وقبل المضاف إليها لدن أو قد أو قط إلا فى القليل (١) من الكلام ، وقد تلحق فى غير ذلك شذوذا كقولهم «بجلنى» بمعنى حسبى .

وقوله :

ص : ٣٩٧

١- فى نسخه «إلا فى قليل الكلام» .

٥٦٣- [وما أدري وظنّي كلّ ظنّ] ***أمسلمني إلى قومي شراحي

يريد شراحي ، وزعم هشام أن الذي في «أمسلمني» ونحوه تنوين لا نون ، وبني ذلك على قوله في ضاربنى إن الياء منصوبه ، ويرده قول الشاعر :

٥٦٤- وليس الموافيني ليرفد خائباً***[فإنّ له أضعاف ما كان أملاً]

وفى الحديث «غير الدّجال أخوفنى عليكم» والتنوين لا يجامع الألف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف ، وما لا ينصرف لا تنوين فيه ، وفى الصحاح أنه يقال «بجلى» ولا يقال «بجلنى» وليس كذلك.

﴿فَعَمَّ﴾

صوت

Your browser does not support the audio tag

بفتح العين ، وكنانه تكسرهما ، وبها قرأ الكسائي ، وبعضهم يبدلها حاء ، وبها قرأ ابن مسعود ، وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسره العين تنزيلاً لها منزله الفعل فى قولهم نعم وشهد بكسرتين ، كما نزلت بلى منزله الفس فى الإمالة ، والفارسي لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس

وهى حرف تصديق ووعده إعلام ؛ فالأول بعد الخبر كقام زيد ، وما قام زيد. والثانى بعد افعال ولا تفعل وما فى معناهما نحو هلاً تفعل وهلاً لم تفعل ، وبعد الاستفهام فى نحو هل تعطينى ، ويحتمل أن تفسر فى هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام فى نحو هل جاءك زيد ، ونحو (فَهَلْ وَجِدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا) (قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا) وقول صاحب المقرب «إنها بعد الاستفهام للوعد» غير مطرد ؛ لما بيناه قبل.

قيل : وتأتى للتوكيد إذا وقعت صدرا نحو «نعم هذه أطلالهم» والحق أنها فى ذلك حرف إعلام ؛ وأنها جواب لسؤال مقدر ، ولم يذكر سيبويه

ص: ٣٩٨

معنى الإعلام البته ، بل قال : وأما نعم فعدده وتصديق ، وأما بلى فيوجب بها بعد النفى ، وكأنه رأى أنه إذا قيل «هل قام زيد» فقيل نعم فهى لتصديق ما بعد الاستفهام ، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام ؛ إذ لا يصح أن تقول لقاتل ذلك : صدقت ؛ لأنه إنشاء لا خبر.

واعلم أنه إذا قيل «قام زيد» فتصديقه نعم ، وتكذيبه لا ، ويمتنع دخول بلى لعدم النفى. وإذا قيل «ما قام زيد» فتصديقه نعم ، وتكذيبه بلى ، ومنه (رَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بلى وَرَبِّي) ويمتنع دخول لا ؛ لأنها لطفى الإثبات لا لطفى النفى. وإذا قيل

«أقام زيد» فهو مثل قام زيد ، أعنى أنك تقول إن أثبت القيام : نعم ، وإن نفيته : لا ، ويمتنع دخول بلى ، وإذا قيل «الم يقيم زيد» فهو مثل لم يقيم زيد ، فتقول إذا أثبت القيام : بلى ، ويمتنع دخول لا ، وإن نفيته قلت : نعم ، قال الله تعالى (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى) (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى) (أَوَلَمْ تُؤْمِنُ قَالِ بَلَى) وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم فى جواب (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) لكان كفرا.

والحاصل أن «بلى» لا تأتى إلا بعد نفي ، وأن «لا» لا تأتى إلا بعد إيجاب ، وأن «نعم» تأتى بعدهما ، وإنما جاز (بلى قد جاءتك آياتى) مع أنه لم يتقدم أداه نفي لأن (لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي) يدل على نفي هدايته ، ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجىء الآيات ، أى قد أرشدتك لذلك (1) ، مثل (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ).

وقال سيبويه ، فى باب النعت ، فى مناظره جرت بينه وبين بعض

ص : ٣٩٩

١- فى نسخه «قد أرشدتك بذلك» وكلاهما صحيح ، ولكل وجه.

النحويين : فيقال له : أُلست تقول كذا وكذا ، فإنه لا يجد بدا من أن يقول : نعم ، فيقال له : أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل : نعم ، فزعم ابن الطراوه أن ذلك لحن.

وقال جماعه من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين : إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد ، وإن كان مرادا به التقرير فالأكثر أن يحاب بما يحاب به النفي رعا للفظه ، ويجوز عند أمن اللبس أن يحاب بما يحاب به الإيجاب رعا لمعناه ، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ، ولا الاستثناء المفرغ ، لا يقال : أليس أحد في الدار ، ولا أليس في الدار إلا زيد ، وعلى ذلك قول الأنصار رضى الله تعالى عنهم للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وقد قال لهم : أُلستم ترون لهم ذلك - نعم ، وقول جحدر :

٥٦٥- أليس الليل يجمع أم عمرو*** وإيانا ؛ فذاك بنا تدانى

نعم ، وأرى الهلال كما تراه*** ويعلوها النهار كما علانى

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه ، والمخطىء مخطىء.

Your browser does not support the audio tag

وقال ابن عصفور : أجزت العرب التقرير فى الجواب مجرى النفي المحض وإن كان إيجابا فى المعنى ، فإذا قيل «ألم أعطك درهما» قيل فى تصديقه : نعم ، وفى تكذيبه : بلى ، وذلك لأن المقرّر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك ، فإذا قال نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطنى على اللفظ أو نعم أعطيتنى على المعنى ؛ فلذلك أجابوه على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنى ، وأما نعم فى بيت جحدر فجواب لغير مذكور ، وهو ما قدّره فى اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو ، وجاز ذلك لأمن اللبس ؛ لعلمه أن

ص: ٤٠٠

كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو ، أو هو جواب لقوله «وأرى الهلال - البيت» وقدمه عليه. قلت : أو لقوله : «فذاك بنا تدانى» وهو أحسن. وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس ؛ لأنه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك ، وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير ، اه.

ويتحرر على هذا أنه لو أجيب (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) بنعم لم يكف فى الإقرار ؛ لأن الله سبحانه وتعالى أوجب فى الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التى لا تحتل غير المعنى المراد من المقرّر ؛ ولهذا لا يدخل فى الإسلام بقوله «لا إله إلا الله» برفع إله ؛ لاحتماله لنفى الوحده فقط ، ولعل ابن عباس رضى الله عنهما إنما قال إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقرارا كافيا ، وجوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفرا ؛ إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظا ، وفيه حظر ؛ لأن التكفير لا يكون بالاحتمال.

على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون ضميرا للغائب ، وتستعمل فى موضعى الجر والنصب ، نحو (قالَ لَهُ صاحِبُهُ وَهُوَ يُحاوِرُهُ).

والثانى : أن تكون حرفا للغيبه ، وهى الهاء فى «إياه» فالحقّ (1) أنها حرف لمجرد معنى الغيبه ، وأن الضمير «إيا» وحدها.

والثالث : هاء السكت ، وهى اللاحقه لبيان حركه أو حرف نحو

ص: ٤٠١

١- فى نسخه «والتحقيق أنها - إلخ»

(ما هِيَّة) ونحو «هاهناه ، ووا زيدا» وأصلها أن يوقف عليها ، وربما وصلت بنيه الوقف .

والرابع : المبدله من همزه الاستفهام كقوله :

٥٦٦- وأتى صواحبها فقلن : هذا الذى ***منح المودّه غيرنا وجفانا؟

والتحقيق أن لا تعدّ هذه ؛ لأنها ليست بأصليه ، على أن بعضهم زعم أن الأصل «هذا» فحذفت الألف .

والخامس : هاء التأنيث ، نحو «رحمه» فى الوقف ، وهو قول الكوفيين ، زعموا أنها الأصل ، وأن التاء فى الوصل بدل منها ، وعكس ذلك البصريون ، والتحقيق أن لا تعدّ ولو قلنا بقول الكوفيين ؛ لأنها جزء كلمه لا كلمه .

«ها»

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون اسما لفعل ، وهو خذ ، ويجوز مدّ ألفها ، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ، ويجوز فى الممدوده أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف ؛ فيقال «هاء» للمذكر بالفتح و «هاء» للمؤنث بالكسر ، و «هاؤما» و «هاؤن» و «هاؤم» ومنه (هاؤم أقرؤا كِتَابِيَه).

والثانى : أن تكون ضميرا للمؤنث ، فتستعمل مجروره الموضع ومنصوبته نحو (فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا).

Your browser does not support the audio tag

والثالث : أن تكون للتنبيه ، فتدخل على أربه ؛ أحدها : الإشاره غير المختصه بالبعيد نحو «هذا» بخلاف ثم وهما بالتشديد وهنالك. والثانى : ضمير الرفع المنخبر عنه باسم إشاره نحو (ها أَنْتُمْ أَوْلَاءِ) وقيل : إنما كانت

ص : ٤٠٢

داخله على الإشاره فقدمت ، فرد بنحو (ها أَنْتُمْ هُؤْلَاءِ) فأجيب بأنها أعيدت توكيدا ، والثالث : نعت أى فى النداء نحو «يا أيها الرّجل» وهى فى هذا واجبه للتنبيه على أنه المقصود بالنداء ، قيل : وللتعويض عما تضاف إليه أى ، ويجوز فى هذه فى لغه بنى أسد أن تحذف ألفها ، وأن تضم هاؤها إتباعا ، وعليه قراءه ابن عامر (أيه المؤمنون) (أيه الثقلان) (أيه الساحر) بضم الهاء فى الوصل ، والرابع : اسم الله تعالى فى القسم عند حذف الحرف ، يقال «ها الله» بقطع الهمزه ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

«هل»

: حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابى ، دون التصور ، ودون التصديق السلبي ، فيمتنع نحو «هل زيدا ضربت» لأن تقديم

الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبه ، ونحو «هل زيد قائم أم عمرو» إذا أريد بأم المتصله ، و «هل لم يقم زيد» ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعه ، وعكسهما أم المتصله ، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غير ، وأعم من الجميع الهمزه فإنها مشتركه بين الطرفين.

وتفترق هل من الهمزه من عشره أوجه :

أحدها : اختصاصها بالتصديق.

والثانى : اختصاصها بالإيجاب ، تقول «هل زيد قائم» ويمتنع «هل لم يقم» بخلاف الهمزه ، نحو (أَلَمْ نَشْرَحْ) (أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ) (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) وقال :

ألا طعان ألا فرسان عاديه [١٠٠]

ص: ٤٠٣

والثالث : تخصيصها المضارع بالاستقبال ، نحو «هل تسافر؟» بخلاف الهمزة نحو «أتظنه قائماً» وأما قول ابن سيده فى شرح الجمل : لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً ؛ فسهو ، قال الله سبحانه وتعالى (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا) وقال زهير :

٥٦٧- فمن مبلغ الأحلاف عني رساله***وذبيان هل أقسمتم كل مقسم

والرابع والخامس والسادس : أنها لا تدخل على الشرط ، ولا على إن ، ولا على اسم بعده فعل ، فى الاختيار ، بخلاف الهمزة ، بدليل (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ) (أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ ، بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ) (أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ) (أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ).

والسابع والثامن : أنها تقع بعد العاطف ، لا قبله وبعد أم نحو (فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ) وفى الحديث «وهل ترك لنا عقيل من رباع» وقال :

٥٦٨- ليت شعرى هل ثم هل آتينهم***أو يحولن دون ذاك حمام؟

وقال تعالى (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)

التاسع : أنه يراد بالاستفهام بها النفي ؛ ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا فى نحو (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) والباء فى قوله :

٥٦٩- [يقول إذا اقلولى عليها وأفردت] :***ألا هل أخو عيش لذيد بدائم؟

وصح العطف فى قوله :

ص: ٤٠٤

إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر.

Your browser does not support the audio tag

فإن قلت : قد مر لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل (أَفَاصِيْهَ فَاكُم رَّبُّكُمْ بِالْبَيِّنِ) ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يصفهم بذلك؟.

قلت : إنما مر أنها للإنكار على مدعى ذلك ، ويلزم من ذلك الانتفاء ، لا أنها للنفي ابتداء ، ولهذا لا يجوز «أقام إلا زيد» كما يجوز «هل قام إلا زيد» (فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ) (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ) وقد يكون الإنكار مقتضيا لوقوع الفعل ، على العكس من هذا ، وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل ، نحو أتضرب زيدا وهو أخوك؟

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثه أوجه : إنكار على من ادعى وقوع الشيء ، ويلزم من هذا النفي وإنكار على من أوقع الشيء ، ويختص بالهمزة وإنكار لوقوع الشيء ، وهذا هو معنى النفي ، وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة.

والعاشر : أنها تأتي بمعنى قد ، وذلك مع الفعل ، وبذلك فسّر قوله تعالى (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) جماعه منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه : هل للاستفهام نحو هل جاء زيد ، وقد تكون بمنزله قد نحو قوله جل اسمه (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) اه. وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبدا بمعنى قد ، وأن

ص: ٤٠٥

الاستفهام إنما هو استفاد من همزة مقدره معها ، ونقله في المفصل عن سيويه ، فقال : وعند سيويه أن هل بمعنى قد ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها في قوله :

٥٧١- سائل فوارس يربوع بشدتنا***أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

اه ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كقد ، وثبت في كتاب سيويه رحمه الله ما نقله عنه ، ذكره في باب أم المتصله ، ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه ؛ فإنه قال في باب عدّه ما يكون عليه الكلم ما نصه : وهل هي للاستفهام ، ولم يزد على ذلك. وقال الزمخشري في كشافه (هَلْ أَتَى) أى قد أتى ، على معنى التقرير والتقريب جميعا ، أى أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفه من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئا مذكورا ، بل شيئا منسيا نطفه في الأصلاب ، والمراد بالإنسان الجنس بدليل (إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ) ه. وفسرها غيره بقدر خاصه ، ولم يحملوا قد على معنى التقريب ، بل على معنى التحقيق ، وقال بعضهم : معناها التوقع ، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان وهو آدم عليه الصلاه والسلام ، قال : والحين زمن كونه طينا ، وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفه هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة يعنى كما في البيت ، ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها ، بل قد تأتي لذلك كما في الآيه ، وقد لا تأتي له ، وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري ، فزعموا أن هل لا تأتي بمعنى قد أصلا.

وهذا هو الصواب عندي ؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور :

ص: ٤٠٦

أحدها : تفسير ابن عباس رضى الله عنهما ، ولعله إنما أراد أن الاستفهام فى الآيه للتقرير ، وليس باستفهام حقيقى ، وقد صرح بذلك جماعه من المفسرين ، فقال بعضهم : هل هنا للاستفهام التقريرى ، والمقرّر به من أنكر البحث ، وقد علم أنهم يقولون : نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه ، فيقال لهم : فالذى أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحيائهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ) أى فهلا تذكرون فتعلمون أنه من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن قادر على إعادته بعد عدمه؟ انتهى. وقال آخر مثل ذلك ، إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير فى الرحم ، فقال : المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفاً ثم علقا ثم مضغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً. وكذا قال الزجاج ، إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام ، فقال : المعنى ألم يأت على الانسان حين من الدهر كان فيه تراباً وطيناً إلى أن نفخ فيه الروح؟ اه. وقال بعضهم : لا- تكون هل للاستفهام التقريرى ، وإنما ذلك من خصائص الهمزه ، وليس كما قال ، وذكر جماعه من النحويين أن هل تكون بمنزله إن فى إفاده التوكيد والتحقيق ، وحملوا على ذلك (هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِإِذَى حَجْرٍ) وقدّروه جواباً للقسم ، وهو بعيد.

والدليل الثانى : قول سيبويه الذى شافه العرب وفهم مقاصدهم ، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك.

والثالث : دخول الهمزه عليها فى البيت ، والحرف لا يدخل على مثله فى المعنى ، وقد رأيت عن السيرافى أن الروايه الصحيحه «أم هل» وأم هذه منقطعه بمعنى بل ؛ فلا دليل ، وبتقدير ثبوت تلك الروايه فالبيت شاذ ؛

فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى (أ) واحد على سبيل التوكيد ، كقوله :

ولا للما بهم أبدا دواء [٢٩٩]

بل الذى فى ذلك البيت أسهل ؛ لاختلاف اللفظين ، وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله :

٥٧٢- فأصبح لا يسألنه عن بما به ***أصعد فى علو الهوى أم تصوبا

«هو»

صوت

Your browser does not support the audio tag

وفروعه : تكون أسماء وهو الغالب ، وأحرفا فى نحو «زيد هو الفاضل» إذا أعرب فصلا وقلنا : لا موضع له من الإعراب ، وقيل : هى مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش فى نحو صه ونزال : أسماء لا محل لها ، وكما فى الألف واللام فى نحو «الضارب» إذا قدرناهما اسما.

حرف الواو

«الواو المفردة»

انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى أحد عشر :

الأول : العاطفه ، ومعناها مطلق الجمع ؛ فعطف الشىء على مصاحبه نحو (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ) وعلى سابقه نحو (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ) وعلى لاحقه نحو (كَذَلِكَ يُوحى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) ، وقد اجتمع هذان فى (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ) فعلى هذا إذا قيل «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثه معان ، قال ابن مالك : وكونها للمعنى راجح ، ولترتيب كثير ، ولعكسه قليل ، اه. ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ نحو (إِنَّا رَأَوُهَا إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنْ

ص: ٤٠٨

١- فى نسخه «بمعنى واحد».

الْمُرْسَلِينَ) فإن الرد بعيد إلقائه فى اليم والإرسال على رأس أربعين سنه ، وقول بعضهم «إن معناها الجمع المطلق» غير سديد ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هى للجمع لا بقيد ، وقول السيرافى «إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب» مردود ، بل قال بإفادتها إياه قطرب والرَّبَعَى والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعى ، ونقل الإمام فى البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعنى.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكما :

أحدها : احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

والثاني : اقترانها بإمّا نحو (إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا).

Your browser does not support the audio tag

والثالث : اقترانها بلا- إن سبقت بنفى ولم تقصد المعبه نحو «ما قام زيد ولا- عمرو» ولتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ، ومنه (وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى) والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل ، والمشهور أنه من عطف المفردات ، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها ؛ فلا يجوز نحو «قام زيد ولا عمرو» وإنما جاز (وَلَا الضَّالِّينَ) لأن في (عَئِيرٍ) معنى النفي ، وإنما جاز قوله :

٥٧٣- فاذهب فأى فتى فى الناس أحرزه *** من حتفه ظلم دعج ولا حيل

لأن المعنى لا فتى أحرزه ، مثل (فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ) ، ولا يجوز «ما اختصم زيد ولا عمرو» لأنه للمعنى لا غير ، وأما (وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ، وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ، وَمَا

ص : ٤٠٩

يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ) فلا الثانيه والرابعه والخامسه زوائد لأمن اللبس.

والرابع : اقترانها بلكن نحو (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ).

والخامس : عطف المفرد السببى على الأ-جنبى عند الاحتياج إلى الربط ك- «مررت برجل قائم زيد وأخوه» ونحو «زيد قائم عمرو وغلامه» وقولك فى باب الاشتغال «زيدا ضربت عمرا وأخاه».

والسادس : عطف العقد على السيف ، نحو أحد وعشرون.

والسابع : عطف الصفات.

٥٧٤- بكيت ، وما بكا رجل حزين؟ *** على ربيعين مسلوب وبالى

والثامن : عطف ما حقه التثنيه أو الجمع نحو قول الفرزدق :

٥٧٥- إِنَّ الرِّزِيَّهَ لَا رِزِيَّهَ مِثْلَهَا *** فقدان مثل محمّد ومحمّد

وقول أبى نواس :

٥٧٦- أقمنا بها يوما ويوما وثالثا***ويوما له يوم الترحل خامس

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب ، فيقولون : كم أقاموا؟ والجواب : ثمانية لأن يوما الأخير رابع ، وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له ، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

التاسع : عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو ، واشترك زيد وعمرو.

وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب ، ومن ذلك : جلست بين زيد وعمرو ، ولهذا كان الأصمعي يقول الصواب :

ص : ٤١٠

[قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل *** بسقط اللوى بين الدخول وحومل [٢٦٦]

لا- فحومل ، وأجيب بأن التقدير : بين نواحي الدخول ، فهو كقولك : «جلست بين الزيد بن فالحين» أو بأن الدخول مشتمل على أماكن

وتشاركها في هذا الحكم أم المتصلة في نحو «سواء أقمت أم قعدت» فإنها عاطفه ما لا يستغنى عنه.

Your browser does not support the audio tag

والعاشر والحادي عشر : عطف العام على الخاص ، وبالعكس ؛ فالأول نحو (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) والثاني نحو (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) الآية.

ويشار إليها في هذا الحكم الأخير حتى ك- «مات الناس حتى (١) العلماء وقدم الحجاج حتى المشاه» ؛ فإنها عاطفه خاصا على عام.

والثاني عشر : عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد ، كقوله :

٥٧٧- [إذا ما الغايات برزن يوما] *** وزججن الحواجب والعيونا

أى وكحلن العيون ، والجامع بينهما التحسين ، ولو لا هذا التقييد لورد «اشتريته بدرهم فصاعدا» إذ التقدير فذهب الثمن صاعدا.

والثالث عشر : عطف الشيء على مرادفه نحو (إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) ونحو (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ) ونحو

ص: ٤١١

١- في نسخه «حتى الأنبياء» وهو المشهور في أمثله النحاه.

(عَوَجًا وَلَا أَمْتًا) وقوله عليه الصلاة والسلام «ليلنى منكم ذوو الأحلام والنهى» وقول الشاعر :

٥٧٨- [وقدّدت الأديم لراهشيه] *** وألفى قولها كذبا ومينا

وزعم بعضهم أن الروايه «كذبا مبينا» فلا عطف ولا تأكيد ، ولك أن تقدر الأحلام فى الحديث جمع حلم بضمّتين فالمعنى ليلنى البالغون العقلاء ، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتى فى أو ، وأن منه (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا).

والرابع عشر : عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله :

٥٧٩- ألا يا نخله من ذات عرق *** عليك ورحمه الله السلام [ص ٦٥٩]

والخامس عشر : عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى (وَأَمْسَيْحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) فيمن خفض الأرجل ، وفيه بحث سيأتي.

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفاده مطلق الجمع ، وذلك على أوجه :

أحدها : أن تستعمل بمعنى أو ، وذلك على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك «الكلمه اسم وفعل وحرف» وقوله :

* كما الناس مجروم عليه وجارم* [٩٥]

وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفه ، والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي ؛ إذ الأنواع مجتمعه في الدخول تحت الجنس ، ولو كانت «أو» هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو.

ص: ٤١٢

والثاني : أن تكون بمعنى (١) أو في الإباحه ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يقال «جالس الحسن وابن سيرين» أي أحدهما ، وأنه لهذا قيل (تلك عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) بعد ذكر ثلاثه وسبعه ، لثلاث يتوهم إرادته الإباحه ، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل «جالس الحسن وابن سيرين» كان أمرا بمجالسه كل منهما ، وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو.

والثالث : أن تكون بمعناها في التخيير ، قاله بعضهم في قوله :

٥٨٠- وقالوا : نأت فاختر لها الصبر والبكا***فقلت : البكا أشفى إذا لغيلي

قال : معناه أو البكاء ، إذ لا يجتمع مع الصبر. ونقول : يحتمل أن [يكون] الأصل فاختر من الصبر والبكاء ، أي أحدهما ، ثم حذف من كما في (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) ويؤيده أن أبا علي القالي رواه بمن ، وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة «وصل واسكتا» فقال شارحو كلامه : المراد التخيير ، ثم قال محققوهم : ليس ذلك من قبل الواو ، بل من جهة أن المعنى وصل إن شئت واسكتن إن شئت ، وقال أبو شامه : وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازا.

والثاني : أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم «أنت أعلم ومالك» و «بعت الشاء شاه ودرهما» قاله جماعة ، وهو ظاهر.

والثالث : أن تكون بمعنى لام التعليل ، قاله الخارزنجي ، وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبه في قوله تعالى (أَوْ يُوبِقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ) (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (يا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذَبُ

ص: ٤١٣

بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ) والصواب أن الواو فيهن للمعیه كما سیأتی.

والثانی والثالث من أقسام الواو : واوان یرتفع ما بعدهما.

إحداهما : واو الاستثناف نحو (لُئِيْبِنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ) ونحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فيمن رفع ، ونحو (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) فيمن رفع أيضا ، ونحو (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ) إذ لو كانت واو العطف لانتصب (نُقِرُّ) ولانتصب أو انجزم «تشرب» ولجزم (يذر) كما قرأ الآخرون ، وللزم عطف الخبر على الأمر ،

Your browser does not support the audio tag

وقال الشاعر :

٥٨١- على الحكم المأتى يوما إذا قضى *** قضيتته أن لا يجور ويقصد

وهذا متعين للاستثناف ؛ لأن العطف يجعله شريكا في النفي ، فيلزم التناقض وكذلك قولهم «دعنى ولا أعود» لأنه لو نصب كان المعنى ليجمع تركك لعقوبتى وتركى لما تهانى عنه ، وهذا باطل (١) ؛ لأن طلبه لترك العقوبه إنما هو فى الحال فإذا تقيّد ترك المنهى عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب ، ولو جزم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم ، أو بلا على أن تقدر ناهيه ، ويرده أن المقتضى لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود ، لا نهيه نفسه عن العود ، إذ لا تناقض بين النهى عن العود وبين العود بخلاف العود والإخبار بعده ، ويوضحه أنك تقول «أنا أنهاه وهو يفعل» ولا تقول «أنا لا أفعل وأنا أفعل معا».

والثانيه : واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ، نحو «جاء زيد والشّمس طالعه» وتسمى واو الابتداء ، ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ، ولا

ص: ٤١٤

١- فى نسخه «وهو باطل».

يريدون أنها بمعناها ؛

إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك ، ولم يقدرها بإذا لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية ، وهم أبو البقاء فى قوله تعالى (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) فقال : الواو للحال ، وقيل : بمعنى إذ ، وسبقه إلى ذلك مكى ، وزاد عليه فقال : الواو للابتداء ، وقيل : للحال ، وقيل : بمعنى إذ ، اه. والثلاثة بمعنى واحد ؛ فإن أراد بالابتداء الاستثناف فقولهها سواء.

ومن أمثلتها داخله على الجملة الفعلية قوله :

٥٨٢- بأیدی رجال لم یثیموا سیوفهم ***ولم تكثر القتلی بها حین سلت [ص ٤١١]

ولو قدرتها عاطفه (١) لا نقلب المدح ذما.

وإذا سبقت بجملة حالیه احتملت - عند من یجیز تعدد الحال - العاطفه والابتدائیة نحو (اهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَغْضِ عَدُوِّكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرًّا).

Your browser does not support the audio tag

الرابع والخامس : واوان ینتصب ما بعدهما ، وهما واو المفعول معه كسرت والتیل ، وليس النصب بها خلافا للجر جانی ، ولم یأت فی التنزیل بیقین ، فأما قوله تعالى (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) فی قراءه السبعه (فَأَجْمِعُوا) بقطع الهمزه و (شُرَكَاءَكُمْ) بالنصب ، فتحتمل الواو فیہ ذلك ، وأن تكون عاطفه مفردا على مفرد بتقدير مضاف أى وأمر شركائكم ، أو جملة على جملة بتقدير فعل أى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزه ، وموجب التقدير فی الوجهین أن «أجمع» لا یتعلق بالذوات ، بل بالمعانی ، كقولك :

ص: ٤١٥

١- فی نسخه «ولو قدرت عاطفه».

أجمعوا على قول كذا ، بخلاف جمع فإنه مشترك ؛ بدليل (فَجَمَعَ كَيْدَهُ) (الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ) وقرأ (فَأَجْمِعُوا) بالوصل فلا إشكال ، وقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول ؛ فالأول كقوله :

ولبس عباءه وتقرّ عيني ***أحبّ إليّ من لبس الشفوف [٤٢٤]

والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفى أو طلب ، وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصّرف ، وليس النصب بها خلافا لهم ، ومثالها (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) وقوله :

٥٨٣- لا تنه عن خلق وتأتى مثله ***[عار عليك إذا فعلت عظيم]

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتى.

السادس والسابع : واوان ینجرّ ما بعدهما.

إحداهما : واو القسم ، ولا- تدخل إلا- على مظهر ، ولا- تتعلّق إلا- بمحذوف ، نحو (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ) فإن تلتها واو أخرى نحو (وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ) فالتاليه واو العطف ، وإلا لاحتاج كل من الاسمین إلى جواب.

الثانيه : واو ربّ كقوله :

٥٨٤- وليل كموج البحر أرخى سدوله ***[علّى بأنواع الهموم لبيتلى]

ولا- تدخل إلا على منكر ، ولا تتعلق إلا بمؤخر ، والصحيح أنها واو العطف ، وأن الجرّ برّب محذوفه خلافا للكوفيين والمبرد ،
وحجتهم افتتاح

ص: ٤١٦

القصاصد بها كقول رؤبه :

وقاتم الأعماق حاوى المخترق [٥٦٠]

وأجيب بجواز تقدير العطف على شىء فى نفس المتكلم ، ويوضح كونها عاطفه أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم ، قال :

٥٨٥- ووالله لو لا تمره ما حببته *** [ولا كان أدنى من عبيد ومشرق] (١)

Your browser does not support the audio tag

والثامن : واو دخولها كخروجها ، وهى الزائده ، أثبتها الكوفيون والأخفش . وجماعه ، وحمل على ذلك (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) بدليل الآيه الأخرى ، وقيل : هى عاطفه ، والزائده الواو فى (وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا) وقيل : هما عاطفتان ، والجواب محذوف أى كان كيت وكيت ، وكذا البحث فى (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ) الأولى أو الثانيه زائده على القول الأول ، أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثانى ، والزياده ظاهره فى قوله :

٥٨٦- فما بال من أسعى لأجبر عظمه *** حفاظا وبنوى من سفاهته كسرى

وقوله :

٥٨٧- ولقد رمقتك فى المجالس كلها *** فإذا وأنت تعين من يبغينى

والتاسع ، واو الثمانيه ، ذكرها جماعه من الأدباء كالحريرى ، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ، ومن المفسرين كالثعلبى ، وزعموا أن

ص : ٤١٧

١- يروى فى صدر هذا البيت «فأقسم لو لا تمره - إلخ».

العرب إذا عدّوا قالوا سته ، سبعة ، وثمانيه ، إيذانا بأن السبعة عدد تام ، وأن ما بعدها عدد مستأنف

Your browser does not support the audio tag

واستدلوا على ذلك بآيات :

إحداها (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) إلى قوله سبحانه (سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) وقيل : هى فى ذلك لعطف جمله على جمله ؛ إذ التقدير هم سبعة ، ثم قيل : الجميع كلامهم ، وقيل : العطف من كلام الله تعالى ، والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم ، وإن

هذا تصديق لهذه مقاله كما أن (رَجْمًا بِالْغَيْبِ) تكذيب لتلك مقاله ، ويؤيده قول ابن عباس رضى الله عنهما : حين جاءت الواو انقطعت العده ، أى لم تبق عده عادًة يلتفت إليها.

فإن قلت : إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء (قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ)؟.

قلت : وجه الجملة الأولى توكيد صحه التصديق بإثبات علم المصدق ، ووجه الثانيه الإشارة إلى أن القائلين تلك مقاله الصادقه قليل ، أو أن الذى قالها منهم عن يقين قليل ، أو لما كان التصديق فى الآيه خفيا لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ، ولهذا كان يقول : أنا من ذلك القليل ، هم سبعة وثامنهم كلبهم.

وقيل : هى واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشاره أى هؤلاء سبعة ؛ ليكون فى الكلام ما يعمل فى الحال ، ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع ، ولهذا ردوا على المبرد قوله فى بيت الفرزدق :

[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم *** إذ هم قريش] وإذ ما مثلهم بشر [١٢٠]

ص: ٤١٨

إن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف ، أى وإذ ما فى الوجود بشر مماثلا لهم.

الثانيه : آيه الزمر ؛ إذ قيل (فُتِحَتْ) فى آيه النار لأن أبوابها سبعة ، (وَفُتِحَتْ) فى آيه الجنه إذ أبوابها ثمانيه ، وأقول : لو كان لواو الثمانيه حقيقه لم تكن الآيه منها ؛ إذ ليس فيها ذكر عدد ألبته ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهى جمع لا يدل على عدد خاص ، ثم الواو لبست داخله عليه ، بل على جمله هو فيها ، وقد مر أن الواو فى (وَفُتِحَتْ) مقحمه عند قوم وعاطفه عند آخرين ، وقيل : هى واو الحال ، أى جاؤها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحه حالا فى (جَنَّاتٍ عَرْدِنِ مَفْتَحَهُ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) وهذا قول المبرد والفارسي وجماعه ، قيل : وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

Your browser does not support the audio tag

الثالثه : (وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ) فإنه الوصف الثامن ، والظاهر أن العطف فى هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهه أن الأمر والنهى من حيث هما أمر ونهى متقابلان ، بخلاف بقيه الصفات ، أو لأن الأمر بالمعروف ناه عن المنكر ، وهو ترك المعروف ، والنهى عن المنكر أمر بالمعروف ؛ فأشير إلى الاعتداد بكل منهما (١) وأنه لا- يكتفى فيه بما يحصل فى ضمن الآخر ، وذهب أبو البقاء على إمامته فى هذه الآيه مذهب الضعفاء فقال : إنما دخلت [الواو] فى الصفه الثامنه إيدانا بأن السبعه عندهم عدد تام ؛ ولذلك قالوا : سبع فى ثمانيه ، أى سبع أذرع فى ثمانيه أشبار ، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايره ما بعدها لما قبلها.

ص: ٤١٩

الرابعة : (وَأَبْكَارًا) في آية التحريم ، ذكرها القاضى الفاضل ، وتبجح باستخراجها ، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبى ، والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة ، فلا- يصح إسقاطها ، إذ لا- تجتمع الثيوبه والبكاره ، وواو الثمانيه عند القائل بها صالحه للسقوط ، وأما قول الثعلبى إن منها الواو فى قوله تعالى : (سَبِّحْ لَيْلًا وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا) فسهو بين ، وإنما هذه واو العطف ، وهى واجبه الذكر ، ثم إن (أَبْكَارًا) صفه تاسعه لا ثامنه ؛ إذ أول الصفات (خَيْرًا مِنْكَ) لا (مُسْلِمَاتٍ) ؛ فإن أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فهذا لم تعدد قسيمه لها ، قلنا : وكذلك (تَيَّابَاتٍ وَأَبْكَارًا) تفصيل للصفات السابقه فلا نعددهما معهن .

والعاشره : الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت ، وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده ، وحملوا على ذلك مواضع لواو فيها كلها واو الحال نحو (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) الآية (سَبِّعَهُ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)

.Your browser does not support the audio tag

(أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) والمسوغ لمجىء الحال من النكره فى هذه الآية أمران ؛ أحدهما خاص بها ، وهو تقدم النفسى ، والثانى عام فى بقية الآيات وهو امتناع الوصفية ؛ إذ الحال متى امتنع كونها صفه جاز مجيئها من النكره ، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو «فى الدار قائما رجل» وعند جمودها نحو «هذا خاتم حديدا ، ومررت بماء قعده رجل»

.Your browser does not support the audio tag

ومانع الوصفية فى هذه الآية أمران ؛ أحدهما خاص بها ، وهو اقتران الجملة بإلّا ؛ إذ لا يجوز التفريغ فى الصفات ، لا تقول «ما مررت بأحد إلا قائم» نص على ذلك أبو على

ص : ٤٢٠

وغيره ، والثانى عام فى بقية الآيات ، وهو اقترانها بالواو .

والحادى عشر : واو ضمير الذكور ، نحو «الرّجال قاموا» وهى اسم ، وقال الأ-خفش والمازنى : حرف ، والفاعل مستتر ، وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم ، نحو قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم ، وشدّد قوله :

٥٨٨- شربت بها والديك يدعو صباحه *** إذا ما بنو نعش دنوا فتصوّبوا

والذى جراه على ذلك قوله «بنو» لا بنات ، والذى سوّغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير ، فسهل مجيئه لغير العاقل ، ولهذا جاز تأنيث فعله نحو (إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) مع امتناع «قامت الزيدون» .

الثانى عشر : واو علامه المذكرين فى لغه طىء او أزد شنوآه او بلحارث ، ومنه الحديث «يتعاقبون فيكم ملائكه بالليل وملائكه بالنهار» وقوله :

٥٨٩- يلوموننى فى اشتراء النخيل أهلى فكلهم ألوم ***وهى عند سيبويه حرف دال على الجماعه كما أن التاء فى «قالت» حرف دال على التأنيث ، وقيل : هى اسم مرفوع على الفاعليه ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ والجمله خبر مقدم ، وكذا الخلاف فى نحو «قاما أخواك» و «قمن نسوتك» وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم ، قال أبو سعيد : نحو «أكلونى البراغيث» إذ وصفت بالأكل لا بالقرص ، وهذا سهو منه ؛ فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقله وغير عاقله ، وقال ابن الشجرى : عندى أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله :

ص: ٤٢١

أى ظلمتهم ، وشبه الأكل المعنوى بالحقيقى ، والأحسن فى الضب فى البيت أن لا يكون فى موضع نصب على حذف الفاعل أى مثل أكلك الضبّ ، بل فى موضع رفع على حذف المفعول : أى مثل أكل الضبّ أولاده ؛ لأن ذلك أدخل فى التشبيه ، وعلى هذا فيحتمل الأكل الثانى أن يكون معنويا ؛ لأن الضب ظالم الأولاده بأكله إياهم ، وفى المثل (١) «أعق من ضبّ»

.Your browser does not support the audio tag

وقد حمل بعضهم على هذه اللغة (ثُمَّ عَمُوا وَصَيُّمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (وَأَسَيَّرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) وحملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها ، وقد جوز فى (الَّذِينَ ظَلَمُوا) أن يكون بدلا من الواو فى (وَأَسَيَّرُوا) أو مبتدأ خبره إما (وَأَسَيَّرُوا) أو قول محذوف عامل فى جملة الاستفهام ، أى يقولون هل هذا ، وأن يكون خبرا لمحذوف : أى هم الذين ، أو فاعلا بأسروا والواو علامه كما قدمنا ، أو يقول محذوف ، أو بدلا من واو (اسْتَمَعُوا) وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول (يَأْتِيهِمْ) أو على إضمار أذم أو أعنى ، وأن يكون مجرورا على البدل من (الناس) فى (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ) أو من الهاء والميم فى (لَاهِيَهُ قُلُوبُهُمْ) فهذه أحد عشر وجها ، وأما الآيه الأولى فإذا قدرت الواو فيها علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر ؛ فيجب حينئذ أن تقدر فى أحدهما ضميرا مستترا راجعا إليه ، وهذا من غرائب العربيه ، أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين ، ويجوز كون (كَثِيرٌ) مبتدأ وما قبله خبرا ، وكونه بدلا من الواو الأولى مثل «اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم» فالواو الثانيه حينئذ عائده على متقدم رتبه ، ولا يجوز العكس ، لأن الأولى حينئذ لا مفسر لها.

ص: ٤٢٢

١- فى نسخه «فى المثل».

ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة «جاءونى من جاءك» لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع ، وأقول : إذا كان سبب دخولها بيان أنّ الفاعل الآتى جمع كان لحاقها هنا أولى ، لأن الجمعيه خفيه

وقد أوجب الجميع علامه التأنيث فى «قامت هند» كما أوجبوها فى «قامت امرأه» وأجازوها فى «غلت القدر ، وانكسرت القوس» كما أجازوها فى «طلعت الشمس ، ونفعت الموعظه».

.Your browser does not support the audio tag

وجوز الزمخشري فى (لا يَفْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا) كون (مَنْ) فاعلا والواو علامه.

وإذا قيل «جاؤا زيد وعمرو وبكر» لم يجز عند ابن هشام (١) أن يكون من هذه اللغة ، وكذا تقول فى «جاؤا زيد وعمرو» وقول غيره أولى ، لما بينا من أن المراد بيان المعنى ، وقد ردّ عليه بقوله :

وليس بشيء ؛ لأنه إنما يمنع التخريج لا التركيب ، ويجب القطع بامتناعها في نحو «قام زيد أو عمرو» لأن القائم واحد ، بخلاف «قام أخواك أو غلاماك» لأنه اثنان ، وكذلك تمتنع في «قام أخواك أو زيد» وأما قوله تعالى : (إِذَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) فمن زعم أنه من ذلك فهو غلط ، بل الألف ضمير الوالدين في (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما ، أو أحدهما بدل بعض ، وما بعده بإضمار فعل ، ولا يكون معطوفاً ، لأن بدل الكل لا يعطف على بدل

ص: ٤٢٣

١- هو ابن هشام الحضراوى.

البعض ، لا تقول «أعجبنى زيد وجهه وأخوك» على أن الأخ هو زيد ، لأنك لا تعطف المبين على المخصص .

فإن قلت «قام أخواك وزيد» جاز «قاموا» بالواو ، إن قدرته من عطف المفردات ، و «قاما» بالألف إن قدرته من عطف الجمل ، كما قال السهيلي في (لا تأخذُه سنَه ولا نَوْم) إن التقدير ولا يأخذه نوم .

والثالث عشر : واو الإنكار ، نحو «آرجلوه» بعد قول القائل قام الرجل والصواب أن لا تعدّ هذه ، لأنها إشباع للحركة بدليل «آرّجلاه» فى النصب و «آرّجليه» فى الجر ، ونظيرها الواو فى «منو» فى الحكايه ، وفى «أنظور» من قوله :

٥٩٢- [وأنتى حيشما يثنى الهوى بصرى] *** من حوثما سلكوا أدنو فأنظور

وواو القوافى كقوله :

٥٩٣- [متى كان الخيام بذى طلوح] *** سقيت الغيث أيتها الخيامو

الرابع عشر : واو التذکر ، كقول من أراد أن يقول «يقوم زيد» فنسى زيد ، فأراد مدّ الصوت ليتذکر ، إذ لم يرد قطع الكلام «يقومو» والصواب أن هذه كالتى قبلها .

الخامس عشر : الواو المبدله من همزه الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءه قنبل (وَالِيهِ النُّشُورُ أَمْنْتُمْ) (قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ) والصواب أن لا تعدّ هذه أيضا ، لأنها مبدله ، ولو صحّ عدّها لصحّ عدّ الواو من أحرف الاستفهام (١).

ص: ٤٢٤

١- وليست الواو من أحرف الاستفهام قطعا ، وإذا بطل كونها من أحرف الاستفهام يبطل عد الواو المبسلة من حرف الاستفهام .

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف نداء مختصا بباب التّدبّه ، نحو «وازبداه» وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي :

والثاني : أن تكون اسما لأعجب ، كقوله :

٥٩٤- وا ، بأبي أنت وفوك الأشنب *** كأنما ذرّ عليه الزّرنب

* أو زنجبيل ، وهو عندي أطيب *

وقد يقال «واها» كقوله :

٥٩٥- واها لسلمي ثمّ واها واها *** [هي المنى لو أنّنا نلناها]

وَوَى كقوله :

٥٩٦- وى ، كأن من يكن له كسب يحب ، *** ومن يفتقر يعش عيش ضرّ

وقد تلحق هذه كاف الخطاب كقوله :

٥٩٧- ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها *** قيل الفوارس : ويك عتر ، أقدم

.Your browser does not support the audio tag

وقال الكسائي : أصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور ، وأما (وَيَكَّأَنَّ اللَّهَ) فقال أبو الحسن : وى اسم فعل ، والكاف حرف خطاب ، وأنّ على إضمار اللام ، والمعنى أعجب لأن الله ، وقال الخليل : وى وحدها كما قال * وى كأن من يكن * البيت [٥٩٦] ، وكان للتحقيق ، كما قال :

٥٩٨- كآنتى حين أمسى لا تكلمنى *** متيم يشتهى ما ليس موجود

أى إننى حين أمسى على هذه الحالة.

ص: ٤٢٥

حرف الألف

والمراد [به] هنا الحرف الهاوى الممتنع الابتداء به ؛ لكونه لا يقبل الحركة ، فأما الذى يراد به الهمزة فقد مر في صدر الكتاب.

وابن جنى يرى أن هذا الحرف اسمه «لا» وأنه الحرف الذى يذكر قبل الياء عند عدّ الحروف ، وأنه لما لم يمكن أن يتلفظ به فى أول اسمه كما فعل فى أخواته إذ قيل صاد جيم توّصّل إليه باللام كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل فى الابتداء «الغلام» ليتقارضا ، وأن قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلاً من اللام والألف قد مضى ذكره ، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف ، بل سرد أسماء الحروف البسائط .

ثم اعترض على نفسه بقول أبى النجم :

٥٩٩- أقبلت من عند زياد كالحرف ***تخطّ رجلاى بخطّ مختلف

تكتبان فى الطّريق لام ألف

وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة ؛ لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر للألف تسعة أوجه :

أحدها : أن تكون للانكار ، نحو «أعمراه» لمن قال : رأيت عمرا (١).

والثانى : أن تكون للتذكر كرأيت الرّجلا.

وقد مضى أن التحقيق أن لا يعدّ هذان.

الثالث : أن تكون ضمير الاثنين نحو «الزيدان قاما» وقال المازنى : هى حرف ، والضمير مستتر.

ص: ٤٢٦

١- فى نسخه «لقيت عمرا» والخطب هين.

الرابع : أن تكون علامه الاثنين كقوله :

٦٠٠- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا *** [أولى فأولى لك ذا واقيه]

وقوله :

وقد أسلماه مبعده وحميم [٥٩١]

وعليه قول المتنبي :

٦٠١- ورمي ، وما رمتا يدها ، فصابني *** سهم يعذب ، والسهم تريح

الخامس : الألف الكافه كقوله :

فبيننا نسوس الناس والأمر أمرنا

إذا نحن فيهم سوقه ليس ننصف [٥١٧]

وقيل : الألف بعض ما الكافه ، وقيل : إشباع ، وبين مضافه إلى الجملة ، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله :

٦٠٢- بينا تعانقه الكماه وروغه *** يوما أتيج له جرىء سلفع [ص ٥٢٢]

Your browser does not support the audio tag.

السادس : أن تكون فاصله بين الهمزتين نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) ودخولها جائز ، لا واجب ، ولا فرق بين كون الهمزه الثانيه مسهله أو محققه.

السابع : أن تكون فاصله بين النونين نون النسوه ونون التوكيد نحو «اضربنأ» وهذه واجبه.

الثامن : أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث ، أو المتعجب

ص: ٤٢٧

منه ، أو المندوب ، كقوله :

٦٠٣- يا يزيدا لآمل نيل عز *** وغنى بعد فاقه و هوان

وقوله :

٦٠٤- يا عجباً لهذه الفليقه ***هل تذهبن القوباء الرّيقه

وقوله :

٦٠٥- حمّلت امرا عظيما فاصطبرت له ***وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

التاسع : أن تكون بدلا من نون ساكنه ، وهى إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب ، فالأول نحو (لنُسْفَعاً) - (وَلَيَكُوناً) وقوله :

٦٠٦- [وإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا] ***ولا تعبد الشيطان ، والله فاعبدا

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب «يا حرسى اضربا عنقه».

والثانى كرأيت زيدا ، فى لغه غير ربيعه.

ولا يجوز أن تعدّ الألف المبدله من نون إذن ، ولا ألف التثنيه كألف قبعثرى ، ولا ألف التانيث كألف حبلى ، ولا ألف الإلحاق كألف أرطى ، ولا ألف الإطلاق كالألف فى قوله :

٦٠٧- [ما هاج أشواقا وشجوا قد شجا] ***من طلل كالأتحمى أنهجا

ولا ألف التثنيه كالزيدان ، ولا ألف الإشباع الواقعه فى الحكايه نحو «منا» أو فى غيرها فى الضروره كقوله :

٦٠٨- أعوذ بالله من العقراب ***[الشائلات عقد الأذنان]

ص : ٤٢٨

ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي ألف «أنا» عند البصريين ، ولا ألف التصغير نحو ذِيَا واللَّذِيَا ، لما قدمنا.

حرف الياء

«الياء المفردة»

تأتى على ثلاثة أوجه ، وذلك أنها تكون ضميرا للمؤنثه نحو «تقومين ، وقومى» وقال الأَخْفَش والمَازِنِي : هي حرف تأنيث والفاعل مستتر ، وحرف إنكار نحو «أزيد نيه» وحرف تذكار نحو قدى ، وقد تقدم البحث فيهما ، والصواب أن لا يعدّا كما لا تعدّ ياء التصغير ، وياء المضارعه ، وياء الإِطْلَاق ، وياء الإِشْبَاع ، ونحوهنّ ، لأنهنّ أجزاء للكلمات ، لا كلمات.

«يا»

: حرف موضوع لنداء البعيد حقيقه أو حكما ، وقد ينادى بها القريب توكيدا ، وقيل : هي مشتركة بين القريب والبعيد ، وقيل : بينهما وبين المتوسط ، وهي أكثر أحرف النداء استعمالا ؛ ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو (يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا) ولا ينادى اسم الله عزوجل ، ولا اسم المستغاث ، وأيتها وأيتها ، إلا بها ، ولا المندوب إلا بها أو بوا ، وليس نصب المنادى بها ، ولا بأخواتها أحرفا ، ولا بهنّ أسماء لأدعو متحملة لضمير الفاعل ، خلافا لزاعمى ذلك ، بل بأدعو محذوفا لزوما ، وقول ابن الطراوه : النداء إنشاء ، وأدعو خبر ، سهو منه ، بل أدعو المقدر إنشاء كعبت وأقسمت.

وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل فى (ألا يا اسجدوا) وقوله :

٦٠٩- ألا يا اسقيانى بعد غاره سنجال ***وقبل منايا عاديات وأوجال

والحرف فى نحو (يا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) «يا ربّ كاسيه فى الدّنيا عاريه يوم القيامة» والجمله الاسميه كقوله :

ص : ٢٢٩

٤١٠- يا لعنه الله والأقوام كلهم ***والصالحين على سمعان من جار

فقيل : هي للنداء والمنادى محذوف ، وقيل : هي لمجرد التنبيه ، لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها ، وقال ابن مالك : إن
وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو (ألا يا اسجدوا) فهي للنداء ، لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو (يا آدم اسكُنْ) (يا نُوحُ اهْبِطْ)
ونحو (يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) وإلا فهي للتنبيه ، والله أعلم.

ص: ٤٣٠

الباب الثاني : فى تفسير الجملة و ذكر أقسامها و أحكامها

شرح الجملة و بيان أن الكلام أخص منها ، لا مرادف لها

صوت

Your browser does not support the audio tag.

الكلام : هو القول المفيد بالقصد.

والمراد بالمفيد : ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

والجملة عبارته عن الفعل وفاعله كـ «قام زيد» والمبتدأ وخبره كـ «زيد قائم» وما كان بمنزله أحدهما نحو «ضرب اللص» و «أقائم الزيدان» و «كان زيد قائما» و «ظننته قائما».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى جملة ، والصواب أنها أعم منه ، إذ شرطه الإفاده ، بخلافها ، ولهذا تسميهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا ، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك فى قوله تعالى (ثُمَّ يَدُلُّنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسِيَّةِ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضُّرَّاءَ وَالسَّرَّاءَ فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَهُ وَهُمْ لَا يُشْعُرُونَ ، وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا

ص: ٤٣١

عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ، أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ، إذ زعم أن (أَفَأَمِنَ) معطوف على (فَأَخَذْنَاهُمْ) ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال : إنما اعتراض بأربع جمل ، وزعم أن من عند (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى) إلى (وَالْأَرْضِ) جملة ، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

وبعد ، ففى القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه أن يعدها ثمان جمل ، إحداهما (وَهُمْ لَا يُشْعُرُونَ) وأربعة فى حيز لو - وهى (آمَنُوا ، واتَّقُوا ، وفتَحْنَا) والمركبة من أن وصلتها مع ثبت مقدر أو مع ثابت مقدر ، على الخلاف فى أنها فعلية أو اسمية ، والسادسة (وَلَكِنْ كَذَّبُوا) والسابعة (فَأَخَذْنَاهُمْ) والثامنة (بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ).

فإن قلت : لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له ، وذلك لطوله وجريان الإسناد فى ضمنه.

قلت : إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري ، والزمخشري يرى أن أن وصلتها هنا فاعل بثبت.

واما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل ، وذلك لأنه لا يعدّ (وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) جملة ؛ لأنها حال مرتبطه بعاملها ، وليست مستقلة برأسها ، وبعده لو وما في حيزها جملة واحده : إما فعلية إن قدر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا ، أو اسمية إن قدر ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان ، ويعدّ (وَلَكِنْ كَذَّبُوا) جملة ، و (فَأَخَذْنَاَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) كله

ص: ٤٣٢

جملة ، وهذا هو التحقيق ، ولا- ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة ، لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة ، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض ، وتلك لا تكون إلا كلاما تاما.

انقسام الجملة إلى اسميه وفعليه و ظرفيه

فالأسميه هي : التي صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيئات العقيق ، وقائم الزيدان ، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون.

والفعليه هي : التي صدرها فعل ، كقام زيد ، وضرب اللص ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما ، ويقوم زيد ، وقم.

والظرفيه هي : المصدره بظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيد ، وأفي الدار زيد ، إذا قدرت زيدا فاعلا- بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ، ومثل الزمخشريّ لذلك بفي الدار من قولك «زيد في الدار» وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم ، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطيه ، والصواب أنها من قبيل الفعليه لما سيأتي.

Your browser does not support the audio tag.

تنبيه - مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ، فلا عبره بما تقدم عليهما من الحروف ؛ فالجملة من نحو «أقائم الزيدان ، وأزيد أخوك ، ولعل أباك منطلق ، وما زيد قائما» اسميه ، ومن نحو «أقام زيد ، وإن قام زيد ، وقد قام زيد ، وهما قمت» فعليّه.

ص: ٤٣٣

والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل ، فالجملة من نحو «كيف جاء زيد» ومن نحو (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنَكِّرُونَ) ومن نحو (فَفَرِّقَا كَذَبْتُمْ وَفَرِّقَا تَقْتُلُونَ) و (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) فعليّه ، لأن هذه الأسماء في نيه التأخير وكذا الجملة في نحو «يا عبد الله» ونحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) [فعليه] لأن صدورها في الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيدا ، وإن استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأقسم والليل.

باب ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه أن يفصل فيه

لاحتماله الاسميه والفعليه ، لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين

ولذلك أمثله :

أحدها : صدر الكلام من نحو «إذا قام زيد فأنا أكرمه» وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا ، فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسميه ، وإذا مقدّمه من تأخير ، وما بعد إذا متمم لها ؛ لأنه مضاف إليه ، ونظير ذلك قولك «يوم يسافر زيد أنا مسافر» وعكسه قوله :

إذا قدّرت ألف بينا زائده وبين مضافه للجمله الاسميه ؛ فإن صدر الكلام جمله فعليه ، والظرف مضاف إلى جمله اسميه ، وإن قلنا العامل في إذا فعل الشرط ، وإذا غير مضافه ؛ فصدر الكلام جمله فعليه قدّم ظرفها كما في قولك «متى تقم فأنا أقوم».

الثانى : نحو «أفى الدار زيد ، وأعندك عمرو» فإننا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر ؛ فالجمله اسميه ذات خبر فى الأولى وذات فاعل مغن عن الخبر فى الثانية ، وإن قدرناه فاعلا باستقرّ ففعليه ، أو بالظرف فظرفيه .

الثالث : نحو «يومان» فى نحو «ما رأيت مذ يومان» فإن تقديره عند الأخفش ولزجاج : بينى وبين لقائه يومان ، وعند أبى بكر وأبى على : أمد انتفاء الرؤيه يومان ، وعليهما فالجمله اسميه لا- محل لها ، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثانى ، وقال الكسائى وجماعه : المعنى منذ كان يومان ، فمنذ ظرف لما قبلها ، وما بعدها جمله فعليه فعلها ماض حذف فعلها ، وهى فى محل خفض ، وقال آخرون : المعنى من الزمن الذى هو يومان ، ومنذ مركبه من حرف الابتداء وذو الطائيه واقعه على الزمن ، وما بعدها جمله اسميه حذف مبتدؤها ، ولا محل لها لأنها صلّه .

الرابع : «ماذا صنعت» فإنه يحتمل معنيين ؛ أحدهما : ما الذى صنعته؟ فالجمله اسميه قدّم خبرها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه ، والثانى : أى شىء صنعت ، فهى فعليه قدّم مفعولها ، فإن قلت «ماذا صنعته» فعلى التقدير الأول الجمله بحالها ، وعلى الثانى تحتمل الاسميه بأن تقدر «ماذا» مبتدأ ، و «صنعت» الخبر ، والفعليه بأن تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطه التفسير ، ويكون تقديره بعد ما ذا ؛ لأن الاستفهام له الصّدر .

الخامس : نحو (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا) فالأرجح تقدير بشر فاعلا ليهدى محذوفاً ، والجمله فعليه ، ويجوز تقديره مبتدأ ، وتقدير الاسميه فى (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ) أرجح منه فى (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا) لمعادلتها للاسميه ، وهى (أُمّ

نَحْنُ الْخَالِقُونَ) وتقدير الفعلية في قوله :

فقلت : أهي سرت أم عادني حلم؟ [٥٣]

أكثر رجحانا من تقديرها في (أَبَشَّرَ يَهْدُونَنَا) لمعادلتها الفعلية.

السادس : نحو «قاما أخواك» فإن الألف إن قدرت حرف تشبيه كما أن التاء حرف تأنيث في «قامت هند» أو اسما وأخواك بدل منها فالجمله فعلية ، وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجمله اسميه قدم خبرها.

السابع : نحو «نعم الرجل زيد» فإن قدر «نعم الرجل» خبرا عن زيد فاسميه ، كما في «زيد نعم الرجل» وإن قدر زيد خبرا لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية واسميه.

الثامن : جمله البسملة ، فإن قدر ابتدائي باسم الله فاسميه ، وهو قول البصريين ، أو أبدأ باسم الله ففعلية ، وهو قول الكوفيين ، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب ، ولم يذكر الزمخشري غيره ، إلا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له ؛ فيقدر باسم الله أقرأ ، باسم الله أحل ، باسم الله أرتحل ، ويؤيده الحديث «باسمك ربّي وضعت جنبي».

Your browser does not support the audio tag

التاسع : قولهم «ما جاءت حاجتك» فإنه يروى برفع حاجتك فالجمله فعلية ، وبنصبها فالجمله اسميه ، وذلك لأن جاء بمعنى صار ؛ فعلى الأول «ما» خبرها ، و «حاجتك» اسمها ، وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما ، وأنث حملا على معنى ما ، وحاجتك خبرها.

ونظير ما هذه ما في قولك «ما أنت وموسى» فإنها أيضا تحتمل الرفع

ص: ٤٣٦

والنصب ، إلا أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية ، على خلاف بين سيبويه والأخفش ، وذلك إذا قدرت موسى عطفا على أنت ، والنصب على الخبرية أو المفعولية ، وذلك إذا قدرته مفعولا معه ؛ إذ لا بد من تقدير فعل حينئذ ، أى ما تكون ، أو ما تصنع.

ونظير ما هذه في [هذين] الوجيهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو «كيف أنت وموسى» إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به ؛ فليس للرفع إلا توجيه واحد ، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية.

العاشر : الجملة المعطوفة من نحو «قعد عمرو وزيد قام» فالأرجح الفعلية للتناسب ، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين .

ومما يترجح فيه الفعلية نحو «موسى أكرمه» ونحو «زيد ليقم ، وعمرو لا يذهب» بالجزم ؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبرا قليلا ، وأما نحو «زيد قام» فالجمله اسميه لا غير ؛ لعدم ما يطلب الفعل . هذا قول الجمهور ، وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك

فعليتها على الاضمار والتفسير ، والكوفيون على التقديم والتأخير فإن قلت : «زيد قام وعمرو قعد عنده» فالأولى اسميه عند الجمهور ، والثانيه محتمله لهما على السواء عند الجميع.

انقسام الجمله إلى صغرى وكبرى

الكبرى هي : الاسميه التي خبرها جمله نحو «زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم» والصغرى هي : المبنيه على المبتدأ ، كالجمله المخبر بها في المثالين.

ص: ٤٣٧

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو «زيد أبوه غلامه منطلق» فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، و «غلامه منطلق» صغرى لا غير ؛ لأنها خبر ، و «أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» وصغرى باعتبار جملة الكلام ، ومثله (لكننا هُوَ اللهُ رَبِّي) إذ الأصل لكن أنا هو الله ربي ، ففيها أيضا ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر (هُوَ) ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب ، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ، ثم حذفت همزه أنا حذفا اعتباطيا ، وقيل : حذفا قياسيا بأن نقلت حركتها ثم حذفت ، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا.

تنبيهان - الأول : ما فسّرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم ، وقد يقال : كما تكون مصدره بالمبتدأ تكون مصدره بالفعل نحو «ظننت زيدا يقوم أبوه».

الثاني : إنما قلت صغرى وكبرى موافقه لهم ، وإنما الوجه استعمال فعلى أفعل بأل أو بالإضافه ؛ ولذلك لحن من قال :

٦١٢- كأنّ صغرى وكبرى من فقاقتها***حصباء درّ على أرض من الذهب

وقول بعضهم إن من زائده وإنهما مضافان على حد قوله :

٦١٣- [يا من رأى عارضا أسرّ به]***بين ذراعى وجهه الأسد

يردّه أن الصحيح أن «من» لا- تقحم في الإيجاب ، ولا مع تعريف المجرور ، ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضله مطابقا مع كونه مجردا قال :

٦١٤- إذا غاب عنكم أسود العين كنتم***كراما ، وأنتم ما أقام الأئم

أى لثام ، فعلى هذا يتخرج البيت ، وقول النحويين [جملة] صغرى وكبرى وكذلك قول العروضيين : فاصله صغرى ، واصله كبرى.

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثله :

أحدها : نحو (أَنَا آتِيكَ بِهِ) إذ يحتمل (آتِيكَ) أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا ، وأن يكون اسم فاعل ومضافا إليه مثل (وَأَيْنَهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ) (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) ويؤيده أن أصل الخبر الأفراد ، وأن حمزه يميل الألف من (آتِيكَ) وذلك ممتنع على تقدير انقلبها من الهمزة.

Your browser does not support the audio tag

الثانى : نحو «زيد فى الدار» إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر.

الثالث : نحو «إنما أنت سيرا» إذ يحتمل تقدير تسيير وتقدير سائر ، وينبغى أن يجرى هنا الخلاف الذى فى المسألة قبلها.

الرابع : «زيد قائم أبوه» إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ ، وأن يقدر فاعلا بقائم.

تنبيه - يتعين فى قوله :

ألا عمر ونى مستطاع رجوعه [١٠٢]

تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة فى محل نصب على أنها صفة لا فى محل رفع على أنها خبر ، لأن «ألا» التى للتمنى لا- خير لها عند سيويه لا لفظا ولا تقديرا ، فإذا قيل «ألا ماء» كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم ، وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء ، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ، ويمتنع أيضا

ص: ٤٣٩

تقدير مستطاع صفة على المحل ، أو تقدير «مستطاع رجوعه» جملة فى موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لألا مجرى ليت فى امتناع مراعاة محل اسمها ، وهذا أيضا قول سيويه فى الوجهين ، وخالفه فى المسألتين المازنى والمبرد.

انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين

ذات الوجهين : هى اسميه الصدر فعليه العجز ، نحو «زيد يقوم أبوه» كذا قالوا ، وينبغى أن يراد (١) عكس ذلك فى نحو «ظننت زيدا أبوه قائم» بناء على ما قدمنا.

وذات الوجه نحو «زيد أبوه قائم» ومثله على ما قدمنا نحو «ظننت زيدا يقوم أبوه».

الجملة التى لا محل لها من الإعراب

.Your browser does not support the audio tag

وهي سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحل محلّ المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل.

فالأولى : الابتدائية ، وتسمى أيضا المستأنفه ، وهو أوضح ، لأن

ص: ٤٤٠

١- في عده نسخ «يزاد» بالزاي ، وهي صحيحة ، والمقصود واحد.

الجمله الابتدائية تطلق أيضا على الجمله المصدّره بالمبتدأ ، ولو كان لها محل ، ثم الجمل المستأنفه نوعان :

أحدهما : الجمله المفتتح بها النطق ، كقولك ابتداء «زيد قائم» ومنه الجمل المفتتح بها السور.

والثاني : الجمله المنقطعه عما قبلها نحو «مات فلان ، رحمه الله» وقوله تعالى (قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ، إِنَّا مَكْنُا لَهُ فِي الْأَرْضِ) ومنه جملته العامل الملغى لتأخره نحو «زيد قائم أظن» فأما العامل الملغى لتوسيطه نحو «زيد أظن قائم» فجملته أيضا لا محل لها ، إلا أنها من باب جمل الاعتراض.

ويخص البيانين الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى (هَلْ أَتَاكَ خَبْرٌ مِنْ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَيِّئًا قَالَ سَيِّئًا قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) فإن جملته القول الثاني جواب لسؤال مقدر تقديره : فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها ، وفي قوله تعالى (سَيِّئًا قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية ، إذ التقدير سلام عليكم ، أنتم قوم منكرون ، ومثله في استئناف جملته القول الثاني (وَبَشِّرْهُمْ عَنْ ضَعْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَيِّئًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ) وقد استؤنفت جملتها القول في قوله تعالى (وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَيِّئًا قَالَ سَيِّئًا) ومن الاستئناف البياني أيضا قوله :

٤١٥- زعم العواذل أنني في غمره***صدقوا ، ولكن غمرتي لا تنجلي

فإن قوله «صدقوا» جواب لسؤال [مقدر] تقديره : أصدقوا أم كذبوا؟

ص: ٤٤١

ومثله قوله تعالى (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) فيمن فتح باء (يُسَبِّحُ)

Your browser does not support the audio tag.

تنبيهات - الأول : من الاستثناف ما قد يخفى ، وله أمثله كثيره .

أحدها : (لَا يَسْمَعُونَ) من قوله تعالى (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) فإن الذى يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حال منه ، وكلاهما باطل ، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ، وإنما هى للاستثناف النحوى ، ولا يكون استثنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا ، وقيل : يحتمل أن الأصل «لثلا يسمعون» ثم حذفت اللام كما فى «جئتكم أن تكرمنى» ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما فى قوله :

٦١٦- ألا أيهذا الزّاجرى أحضر الوغى *** [وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى] [ص ٦٤١]

فيمن رفع «أحضر» واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين .

فإن قلت : اجعلها حالا مقدره ، أى وحفظا من كل شيطان مارد مقدّرا عدم سماعه ، أى بعد الحفظ .

قلت : الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ، كالممرور به فى قولك «مررت برجل معه صقر صائدا به غدا» أى مقدرًا حال المرور به أن يصيد به غدا ، والشياطين لا يقدرّون عدم السماع ولا يريدونه .

الثانى : (إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسَبِّحُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) بعد قوله تعالى (فَلَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ) فإنه [ربما] يتبادر إلى الذهن أنه محكى بالقول ، وليس كذلك ، لأن ذلك ليس مقولا لهم .

ص: ٤٤٢

الثالث : (فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) بعد قوله تعالى (فَلَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ) وهى كالتى قبلها ، وفى جمال القراء للسخاوى أن الوقف على قولهم فى الآيتين واجب ، والصواب أنه ليس فى جميع القرآن وقف واجب .

الرابع : (ثُمَّ يُعِيدُهُ) بعد (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ) لأن إعادته الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ، ويؤيد الاستثناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) .

الخامس : زعم أبو حاتم أن من ذلك (تُثِيرُ الْأَرْضَ) فقال : الوقف على (ذُلُولٌ) جيد ، ثم بيتدىء (تُثِيرُ الْأَرْضَ) على الاستثناف ، وردّه أبو البقاء بأن (ولا) إنما تعطف على النفى ، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولا . ويردّ اعتراضه الأول صحه «مررت برجل يصلى ولا- يلتفت» والثانى أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقره ، وإنما وجه الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها ، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود ، لا بأمر خارق للعادة ، وبأنه كان يجب تكرار «لا» فى «ذلول» إذ لا يقال «مررت برجل لا شاعر» حتى تقول «ولا كاتب» لا يقال قد تكررت بقوله تعالى (وَلَا تَسْقَى الْخَرْتِ) لأن ذلك واقع بعد الاستثناف على زعمه .

Your browser does not support the audio tag

التنبيه الثاني : قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره ، وهو نوعان :

أحدهما : ما إذا حمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو «زيد» من قولك «نعم الرجل زيد».

والثاني : ما لا يحتاج فيه إلى ذلك ، لكونه جمله تامه ، وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفيه وما بعدها في قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا

ص: ٤٤٣

تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا-، وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ، قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) قال الزمخشري : الأ-حسن والأ-بلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانه من دون المسلمين ، ويجوز أن يكون لا- يألونكم وقد بدت صفتين ، أى بطانه غير ما نعتكم فسادا باديه بغضاؤهم. ومنع الواحدى هذا الوجه ، لعدم حرف العطف بين الجملتين ، وزعم أنه لا يقال «لا تتخذ صاحبا يؤذيك أحب مفارقتك» والذي يظهر أن الصفه تتعدد بغير عاطف وإن كانت جمله كما فى الخبر نحو (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) وحصل للامام فخر الدين فى تفسير هذه الآيه سهو ، فإنه سأل ما الحكمه فى تقديم «من دونكم» على «بطانه» وأجاب بأن محطّ النهى هو «من دونكم» لا بطانه ، فلذلك قدم الأهم ، وليست التلاوه كما ذكر ، ونظير هذا أن أبا حيان فسر فى سوره الأنبياء كلمه (زُبُرًا) بعد قوله تعالى. (فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا) وإنما هى فى سوره المؤمنين ، وترك تفسيرها هناك ، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره إعرابا.

Your browser does not support the audio tag

التنبيه الثالث : من الجمل ما جرى فيه خلاف ، هل هو مستأنف أم لا؟ وله أمثله :

أحدها : «أقوم» من نحو قولك «إن قام زيد أقوم» وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل أقوم إن قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ، ويؤيده التزامهم فى مثل ذلك كون الشرط ماضيا.

وينبنى على هذا مسألتان :

ص: ٤٤٤

إحداهما : أنه هل يجوز «زيدا إن أتانى أكرمه» بنصب زيدا؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز «زيدا أكرمه إن أتانى» والقياس أن المبرد يمنعه ، لأنه فى سياق أداء الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط ، فلا يفسر عاملا فيه.

والثانيه : أنه إذا جرى بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف ، هل يجزم أم لا-؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغى أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل (1) الفاء المقدره وما بعدها.

الثانى (٢): مذ ومنذ وما بعدهما فى نحو «ما رأيتَه مذ يومان» فقال السيرافى : فى موضع نصب على الحال ، وليس بشىء ، لعدم الرابط ، وقال الجمهور : مستأنفه جوابا لسؤال تقديره عند من قَدَّر مذ مبتدأ : ما أمد ذلك ، وعند من قدرها خبرا : ما بينك وبين لقائه.

الثالث : جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا ، فقال السيرافى : حال ، إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد ، وجوز الاستئناف ، وأوجه ابن عصفور ، فإن قلت «جاءنى رجال ليسوا زيدا» فالجملة صفة ، ولا يمتنع عندى أن يقال «جاءنى ليسوا زيدا» على الحال.

الرابع : الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله :

حتى ماء دجله أشكل [١٩٥]

ص: ٤٤٥

١- التحقيق أن المحل للجملة التى بعد الفاء ، وليس للفاء مدخل فى ذلك.

٢- الثانى من أمثله الجملة التى اختلف فى كونها مستأنفه.

فقال الجمهور : مستأنفه ، وعن الزجاج وابن درستويه أنها فى موضع جر بحتى ، وقد تقدم.

الجملة الثانية : المعترضه بين شيئين لإفاده الكلام تقويه وتسديدا أو تحسينا ، وقد وقعت فى مواضع.

أحدها : بين الفعل ومرفوعه كقوله :

٦١٧- شجارك أظنّ ربع الظّاعنيناء**ولم تعبأ بعذل العاذلينا]

ويروى بنصب ربع على أنه مفعول أول ، و «شجارك» مفعوله الثانى ، وفيه ضمير مستتر راجع إليه ، وقوله :

٦١٨- وقد أدركنتى والحوادث جمّه**أسنّه قوم لا ضعاف ولا عزل

وهو الظاهر فى قوله :

لم يأتىك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد [١٥٤]

على أن الباء زائده فى الفاعل ، ويحتمل أن يأتى وتنمى تنازعا ما فأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول ؛ فلا اعتراض ولا زياده ، ولكنّ المعنى على الأول أوجه ؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره

.Your browser does not support the audio tag

الثانى : بينه وبين مفعوله كقوله :

٦٢٩- وبدلت والدّهر ذو تبدلّ**هيفا دبوراً بالصّبا والشّمأل

والثالث : بين المبتدأ وخبره كقوله :

٦٢٠- وفيهنّ والأيام يعثرن بالفتى**نوادب لا يمسّلنّه ونوائح

ص: ٤٤٦

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملقى فى نحو «زيد أظنّ قائم» وبجملة الاختصاص فى نحو قوله عليه الصلاه والسّلام : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» وقول الشاعر

٦٢١- نحن بنات طارق**نمشى على التّمارق

وأما الاعتراض بكان الزائده فى نحو قوله «أو نبىّ كان موسى» فالصحيح أنها لا فاعل لها ، فلا جملة.

والرابع : بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله :

٦٢٢- وإئى لرام نظره قبل التى ***لعلّى - وإن شطّ نواها - أزورها

[ص ٣٩١ و ٥٨٥]

وذلك على تقدير أزورها خبر لعل ، وتقدير الصله محذوفه ، أى التى أقول لعلّى ، وكقوله :

٦٢٣- لعلّك والموعود حقّ لقاءه ***بدا لك فى تلك القلوص بداء

وقوله :

٦٢٤- يا ليت شعرى والمنى لا تنفع ***هل أغدون يوما وأمرى مجمع

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعرى بمشعورى ، لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط ، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أى موجود ، أو إن ليت لا خبر لها ههنا إذ المعنى ليتنى أشعر ، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذى علق عنه بالاستفهام ، وقول الحماسى :

٦٢٥- إنّ الثمانين وبلغتها ***قد أوجت سمعى إلى ترجمان

[ص ٤٥٦]

ص : ٤٤٧

وقول ابن هرمة :

٦٢٦- إنَّ سَلِيمِي وَاللَّهِ بَكَلُّوْهَا *** ضَنْتْ بِشَىءٍ مَا كَانَ يَرْزُوْهَا [ص ٣٩٦]

Your browser does not support the audio tag

وقول رؤيه :

٦٢٧- إني وأسطار سطرن سطرًا *** لقائل يا نصر نصر نصرًا

[ص ٣٩٦ و ٤٥٧]

وقول كثير :

٣٢٨- وإني وتهيامي بعزه بعد ما *** تخليت ممّا بيننا وتخلت

لكالمرتجى ظلّ الغمامه كلما *** تبوأ منها للمقيل اضمحلت

قال أبو علي : تهيامي بعزه جمله معترضه بين اسم إن وخبرها ، وقال أبو الفتح : يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك «إني وحبك لضنين بك» فتكون الباء متعلقه بالتهيام لا بخبر محذوف.

الخامس : بين الشرط وجوابه ، نحو (وَإِذَا يَدُّنَا آيَةَ مَكَانِ آيَةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ) ونحو (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ) ونحو (إِنْ يَكُنْ غَيْبًا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ) قاله جماعه منهم ابن مالك ، والظاهر أن الجواب (فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا (١)) ولا يرد ذلك تثنيه الضمير كما توهموا لأن أو هنا للتنويع ، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقه ، نص عليه الأبدى ، وهو الحق ،

Your browser does not support the audio tag

أما قول ابن عصفور إن تثنيه الضمير في الآية شاذه فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في أفراد الضمير

ص : ٤٤٨

١- التحقيق أن الجواب محذوف ، والتقدير : إن يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتموا الشهاده رأفه به لأن الله أولى - إلخ.

في (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ) وفي ذلك ثلاثه أوجه :

أحدها : أن (أَحَقُّ) خبر عنهما ؛ وسهل أفراد الضمير أمران : معنوى وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله عليه الصلاه والسلام ، وبالعكس (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ) ولفظى وهو تقديم أفراد أحق ، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من أل

والإضافه واجب الإفراد نحو (لِيُؤْسَفُ وَأُخُوهُ أَحَبُّ) (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ) إلى قوله (أَحَبُّ إِلَيْكُمْ).

والثانى : أن (أَحَقُّ) خبر عن اسم الله سبحانه ، وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه الصلاه والسلام ، أو بالعكس.

والثالث : أن (أَنْ يُزْضُوهُ) ليس فى موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه ، بل فى موضع رفع بدلا عن أحد الاسمين ، وحذف من الآخر مثل ذلك ، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحقّ من إرضاء غيرهما.

والسادس : بين القسم وجوابه كقوله :

٦٢٩- لعمري وما عمري علىّ بهين *** لقد نطقت بطلا علىّ الأفارع

وقوله تعالى : (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ) الأصل أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق ، فانتصب الحق الأول - بعد إسقاط الخافض - بأقسم محذوفا ، والحق الثانى بأقول ، واعترض بجمله «أقول الحق» وقدم معمولها للاختصاص ، وقرىء برفعهما بتقدير فالحقّ قسمى والحقّ أقوله ، وبجرهما على تقدير واو القسم فى الأول والثانى توكيدا كقولك «والله والله لأفعلن» ، وقال الزمخشري : جر الثانى على أن المعنى وأقول والحق ، أى هذا اللفظ ، فأعمل القول فى لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكايه ، قال :

ص : ٤٤٩

وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب ، اه. وقرىء برفع الأول ونصب الثاني ، قيل : أى فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحق أنا ، والأول أولى ، ومن ذلك قوله تعالى (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) الآية.

Your browser does not support the audio tag

والسابع : بين الموصوف وصفته كآلآيه فإن فيها اعتراضين : اعتراضا بين الموصوف وهو (قسم) وصفته وهو (عَظِيمٌ) بجمله (لَوْ تَعَلَّمُونَ) ، واعتراضا بين (أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وجوابه وهو (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) بالكلام الذى بينهما ، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا- اعتراض واحد وهو (لَوْ تَعَلَّمُونَ) لأن (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعَلَّمُونَ عَظِيمٌ) توكيد لا- اعتراض فمردود ؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان ، وقد مضى ذلك فى حد جملة الاعتراض.

والثامن : بين الموصول وصلته كقوله :

٦٣٠- ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا***[والحق يدمغ ترهات الباطل]

ويحتمله قوله :

وإني لرام نظره قبل التى***لعللى وإن شطت نواها أزورها [٦٢٢]

وذلك على أن تقدر الصلة «أزورها» وتقدر خبر لعل محذوفا ، أى لعلى أفعل ذلك.

Your browser does not support the audio tag

والتاسع : بين أجزاء الصلة نحو (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئِهِ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) الآيات ؛ فإن جملة (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) معطوفة على (كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ) فهى من الصلة ، وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم ، وجملة (ما لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ) خبر ، قاله ابن عصفور ، وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أن (تَرْهَقُهُمْ) لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته ، بل

ص: ٤٥٠

جىء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ، ثم إنه ليس بمتعين ؛ لجواز أن يكون الخبر (جَزَاءُ سَيِّئِهِ بِمِثْلِهَا) فلا يكون فى الآيه اعتراض ، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفى كما ذكر ، وما قبلها جملتان معترضتان ، وأن يكون الخبر (كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ) فالاعتراض بثلاث جمل ، أو (أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) فالاعتراض بأربع جمل ،

Your browser does not support the audio tag

ويحتمل - وهو الأظهر - أن (الَّذِينَ) ليس مبتدأ ، بل معطوف على الذين الأولى ، أى للذين أحسنوا الحسنى وزياده ، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئه بمثلها ؛ فمثلها هنا فى مقابلة الزيادة هناك ، ونظيرها فى المعنى قوله تعالى (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وفى اللفظ قولهم «فى الدار زيد والحجره عمرو»

وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش ، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين ، ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في (بِمِثْلِهَا) متعلقه بالجزاء ؛ فإذا كان جزءا سيئه مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر ، أى واقع ، قاله أبو البقاء ، أو لهم ، قاله الحوفى ، وهو أحسن ؛ لإغناؤه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو (الَّذِينَ) وعلى ما اخترناه يكون جزءا عطفا على الحسنى ؛ فلا- يحتاج إلى تقدير آخر ، وأما قول أبى الحسن وابن كيسان إن بمثلها هو الخبر ، وإن الباء زيدت فى الخبر كما زيدت فى المبتدأ فى «بحسبك درهم» فمردود عند الجمهور ، وقد يؤنس قولهما بقوله (وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا).

والعاشر : بين المتضايقين كقولهم «هذا غلام والله زيد» و «لا أخا فاعلم لزيد» وقيل : الأخ هو الاسم والظرف الخبر ، وإن الأخ حينئذ جاء على لغة القصر ، كقوله «مكره أخاك لا بطل» فهو كقولهم «لا عصا لك».

ص: ٤٥١

الحادى عشر : بين الجار والمجرور كقوله «اشتريته بأرى ألف درهم».

الثانى عشر : بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله :

٦٣١- كأنّ وقد أتى حول كميل ***أثافيا حمامات مثل

كذا قال قوم ، ويمكن أن تكون هذه الجملة حاله تقدمت على صاحبها ، وهو اسم كأن ، على حد الحال فى قوله :

كأنّ قلوب الطير رطبا وبابسا***لدى وكرها العنّاب والحشف البالى [٣٦٥]

الثالث عشر : بين الحرف وتوكيده كقوله :

٦٣٢- لبت وهل ينفع شيئا لبت ***ليت شبابا بوع فاشترت

.Your browser does not support the audio tag

الرابع عشر : بين حرف التنفيس والفعل كقوله :

وما أدرى وسوف إخال أدرى ***أقوم آل حصن أم نساء [٥١]

وهذا الاعتراض فى أثناء اعتراض آخر ، فإن سوف وما يعدها اعتراض بين أدرى وجملة الاستفهام.

الخامس عشر : بين قد والفعل كقوله :

أخالد قد والله أو طأت عشوه [٢٨٤]

السادس عشر : بين حرف النفي ومنفيه كقوله :

٤٣٣- ولا أراها تزال ظالمه***[تحدث لى نكبه وتنكؤها]

وقوله :

٤٣٤- فلا وأبى دهماء زالت عزيزه***[على قومها مادام للزند قادح]

السابع عشر : بين جملتين مستقلتين نحو (فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ، نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) فَإِنَّ (نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) تفسير لقوله تعالى (مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) أى أن المأتى الذى أمركم الله به هو مكان الحرث ، ودلاله على أن الغرض الأصلي فى الإتيان طلب النسل لا محض الشهوه ، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة ، ومثلها فى ذلك قوله تعالى (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ) وقوله تعالى (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَاءَ مَيِّتٌ مَرِيْمَ) فيمن قرأ بسكون تاء (وَضَعْتَ) إذ الجملتان المصدرتان باني من قولها عليها السلام ، وما بينها اعتراض ، والمعنى : وليس الذكر الذى طلبته كالأنثى التى وهبت لها ،

.Your browser does not support the audio tag

وقال الزمخشري :

هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) انتهى ، وفى التنظير نظر ، لأن الذى فى الآية الثانية اعتراض كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين.

وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتُرُونَ الضَّلَالَهَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ) إن قدر (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا) بيانا للذين أوتوا وتخصيصا لهم إذا كان اللفظ

عاما فى اليهود والنصارى والمراد اليهود ، أو بيانا لأعدائكم ، والمعترض به على هذا التقدير جملتان ، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل ، وهى والله أعلم وكفى بالله مرتين ، وأما يشترتون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر ، إذ المعنى ألم تر إلى قصة الذى أوتوا ، وإن علق من بنصيرا مثل (وَنَصِيْرُنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ) أو بخبر محذوف على أن (يُحَرِّفُونَ) صفه لمبتدأ محذوف ، أى قوم يحرفون كقولهم «منا ظعن ومنا أقام» أى منا فريق فلا اعتراض البتة ، وقد مر أن الزمخشري أجاز فى سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك.

.Your browser does not support the audio tag

وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة ، وذلك لأنه قال في قول الشاعر :

٦٣٥- أرانى ولا كفران لله أيه***لنفسى قد طالبت غير منيل

إن أیه وهی مصدر «أويت له» إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بأويت محذوفه ، لثلا يلزم الاعتراض بجملتين ، قال : وإنما انتصابه باسم «لا» أى ولا أكفر الله رحمه منى لنفسى ، ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول ، وهو قول البغداديين أجازوا «لا طالع جبلا» أجروه فى ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه فى الإعراب ، وعلى قولهم يتخرج الحديث «لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت» وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين .

وقد اعترض ابن مالك قول أبى علي بقوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيَ إِلَيْهِمْ فَسَيُلْوَ أَهْلَ الذُّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ) وبقول زهير :

ص: ٤٥٤

٦٣٦- لعمري والخطوب مغيرات***وفى طول المعاشرة التتالى

لقد باليت مظعن أم أوفى***ولكن أم أوفى لا تبالى

وقد يجاب عن الآيه بأن جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين ونفسه عند قوم : فهى مع جملة الشرط كالجمله الواحده ، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف ، أى أرسلناهم بالبينات ، لأنه لا يستثنى بأداه واحده شيثان ، ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى نحو «ما قام إلا زيد» أو مستثنى منه نحو «ما قام إلا زيدا أحد» أو تابعا له نحو «ما قام أحد إلا زيدا فاضل» .

Your browser does not support the audio tag

مسأله - كثيرا ما تشبهه المعترضه بالحاليه ، ويميزها منها أمور :

أحدها : أنها تكون غير خبريه كالأمريه فى (وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ ، قُلْ إِنْ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ ، أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) كذا مثل ابن مالك وغيره ، بناء على أن (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ) متعلق بتؤمنوا ، وأن المعنى ولا تظهروا تصديقكم بأن أحدا يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم ، وبأن ذلك الأحد يحاجونكم عند الله يوم القيامه بالحق فيغلبونكم ، إلا لأهل دينكم لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين ، فإن ذلك يزيدهم ثباتا ، وبخلاف المشركين ، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام ، ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله ، فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم .

والآيه محتمله لغير ذلك ، وهى أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء ، والمراد ولا تظهروا الإيما الكاذب الذى توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم ، وذلك لأن إسلامهم كان أعيظ لهم ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب ، وعلى هذا ف- (أَنْ يُؤْتَى) من كلام الله

تعالى ، وهو متعلق بمحذوف مؤخر ، أى لكراهيه أن يؤتى أحد دبّرتم هذا الكيد ، وهذا الوجه أرجح لوجهين :

أحدهما : أنه الموافق لقراءه ابن كثير (أأن يؤتى) بهمزتين ، أى لكراهيه أن يؤتى قلتم ذلك.

والثانى : أنّ فى الوجه الأول عمل ما قبل إلا فيما بعدها ، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكوره آنفا.

وكالدعائيه فى قوله :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا**قد أحوجت سمعى إلى ترجمان [٦٢٥]

وقوله :

إِنَّ سَلِيمِي وَاللَّهِ يَكْلُوهَا**ضنّت بشيء ما كان يرزؤها [٦٢٦]

وكالقسميه فى قوله :

إئى وأسطار سطر سطر [٦٢٧] البيت [ص ٤٥٧]

وكالتنزيهيه فى قوله تعالى (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ ، سُبْحَانَهُ ، وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ) كذا مثل بعضهم.

وكالاستفهاميه فى قوله تعالى (فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ ، وَمَنْ يَعْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا) كذا مثل ابن مالك.

فأما الأولى فلا- دليل فيها إذا قدر لهم خبرا ، وما مبتدأ ، والواو للاستئناف لا عاطفه جمله على جمله ، وقدر الكلام تهديدا كقولك لعبدك : لك عندي ما تختار ، تريد بذلك إيعاده أو التهكم به ، بل إذا قدر (لَهُمْ) معطوفا على (لِلَّهِ) وما معطوفه على البنات ، وذلك ممتنع في الظاهر ؛ إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن وفقد وعدم نحو (فَلا تَحْسَبَنَّ لَهُمْ مِمَّا فَازَوْا مِنَ الْعَذَابِ) فيمن ضم الباء ، ونحو (أَنْ رَأَتْهُ اسْتَيْغَى) ولا يجوز مثل «زيد ضربه» تريد ضرب نفسه ، وإنما يصح في الآيه العطف المذكور إذا قدر أن الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف ، وذلك تكلف ، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدرُوا المضاف المحذوف ، ولا يصح العطف إلا به.

وأما الثانية فنص هو وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي ، فالجمله خبريه.

وقد فهم مما أوردته من أن المعترضه تقع طلبيه أن الحاليه لا تقع إلا خبريه ، وذلك بالإجماع ، وأما قول بعضهم في قول القائل :

٦٣٧- اطلب ولا تضجر من مطلب *** [فآفه الطالب أن يضجرا]

[ص ٥٨٦]

إن الواو للحال ، وإن لا ناهيه ؛ فخطأ ، وإنما هي عاطفه إما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أى ليكن منك طلب وعدم ضجر ، أو جمله على جمله ، وعلى الأول ففتحه تضجر إعراب ، ولا ناهيه ، والعطف مثله في قولك «أنتى ولا أجفوك» بالنصب وقوله :

ص: ٤٥٧

٦٣٨- فقلت ادعى وأدعو إن أندى *** [لصوت أن ينادى داعيان]

وعلى الثانى فالفتحه للتركيب ، والأصل ولا تضجر بنون التوكيد الخفيفه فحذفت للضرورة ، ولا ناهيه ، والعطف مثله في قوله تعالى (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا).

الثانى : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنقيس في قوله :

*** وما أدرى وسوف إخال أدرى * [٥١]

وأما قول الحوفي في (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْدِينِ) : إن الجملة حاله فمردود ، وكلن في (وَلَنْ نَفْعَلُوا) وكالشرط في (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) (قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا) (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ) (إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) (فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا) (فَلَوْ

لَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا) وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مكث» ؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال ؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله :

٦٣٩- واعلم فعلم المرء ينفعه *** أن سوف يأتي كل ما قدرا

وكجملة (فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا) فى قول وقد مضى ، وكجملة (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) الفاصله بين (فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً) وبين الجواب وهو (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ) والفاصله بين (وَمِنْ دُونِهِمَا

ص: ٤٥٨

جَنَّانٍ) وبين (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) وبين صفتيهما ، وهي (مُيَدَاهُمَاتَانِ) في الأولى (حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ) في الثانية ، ويحتملان تقدير مبتدأ ؛ فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفه.

Your browser does not support the audio tag

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي :

٦٤٠- يا حادى غيرها ، وأحسبني *** أوجد ميتا قبيل أفقدها

قفا قليلا بها على ؛ فلا *** أقل من نظره أزودها

قوله «أفقدتها» على إضمار أن ، وقوله «أقل» يروى بالرفع والنصب.

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفه لاصطلاح النحويين ، ولزمخشرى يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى : (وَنَحْنُ لَهُ مُسْتَلِمُونَ) : يجوز أن يكون حالا من فاعل (نَعْبُدُ) أو من مفعوله ؛ لاشتمالها على ضميريهما ، وأن تكون معطوفه على (نَعْبُدُ) وأن تكون اعتراضيه مؤكده ، أى من حالنا أنا مخلصون له التوحيد ، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبى حيان توهمنا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوى وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين.

الجملة الثالثة : لتفسيريه ، وهى الفضله الكاشفه لحقيقه ما تليه ، وسأذكر لها أمثله توضحها :

أحدها : (وَأَسِرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا : هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ) فجملة الاستفهام مفسره للنجوى ، وهل هنا للنفى ، ويجوز أن تكون بدلا منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل فى الجمل ، وهو قول الكوفيين ، وأن تكون معموله لقول محذوف ، وهو حال مثل (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ

ص: ٤٥٩

مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ).

الثانى : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم ، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدّر جسدا من طين ثم كَوْن ، بل باعتبار المعنى ، أى إن شأن عيسى كشأن آدم فى الخروج عن مستمر العاده وهو التولد بين أبوين.

والثالث : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) فجملة تؤمنون تفسير للتجاره ، وقيل : مستأنفه معناها الطلب ، أى آمنوا ، بدليل (فَيَغْفِرُ) بالجزم كقولهم «اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه» أى ليتق الله وليفعل يثب ، وعلى الأول فالجزم فى جواب الاستفهام ، تنزيلا للسبب وهو الدلاله منزله المسبب وهو الامتثال.

الرابع : (وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا) وجوز أبو البقاء كونها حاله على إضمار قد ،
والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس : (حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا) إن قدرت «إذا» غير شرطيه فجملة القول تفسير ليجادلونك ، وإلا
فهى جواب إذا ، وعليهما فيجادلونك حال.

تنبيه - المفسره ثلاثه أقسام : مجردة من حرف التفسير كما فى الأمثله السابقه ، ومقرونه بأى كقوله :

وترمينى بالطرف أى أنت مذنب ***[وتقلبنى لكن إياك لا ألقى] [١١٤]

ص: ٤٦٠

ومقرونه بأن (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ) وقولك «كتبت إليه أن افعل» إن لم تقدر الباء قبل أن.

السادس : (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً) فجملة ليسجنته قيل : هي مفسره للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه ، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر ، وأن المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء ؛ لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب ، وهو خبرى لا إنشائي ، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام ؛ فهذا هو البداء الذي بداهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسره بنفسها ، ويقع ذلك في موضعين :

أحدهما : أن يكون المفسر إنشاء أيضا ، نحو «أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار».

والثاني : أن يكون مفردا مؤديا معنى جملة نحو (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) الآية.

وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مراد به النفي تفسيرا لما اقتضاه المعنى وأوجبه الصنائه لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أن التفسير أوجب ذلك ، ونظيره «بلغني عن زيد كلام والله لأفعلن كذا».

ويجوز أن يكون (لَيْسَ جُنَّةً) جوابا لبدا ؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ، قال :

٤٤١- ولقد علمت لتأتين مبيتي *** [إن المنايا لا تطيش سهامها] [ص ٤٦٨]

وقال الكوفيون : الجملة فاعل ، ثم قال هشام وثلعب وجماعه : يجوز ذلك في كل جملة نحو «يعجبني تقوم» وقال الفراء وجماعه : جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبيا ، وباقترانها بأداه معلّقه نحو «ظهر لى أقام زيد ، وعلم هل قعد عمرو» وفيه نظر ؛ لأن أداه التعليق بأن تكون مانعه أشبه من أن تكون مجوزه ، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟

Your browser does not support the audio tag

وبعد فعندى أن المسألة صحيحة ، ولكن مع الاستفهام خاصه دون سائر المعلقات ، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى ، ألا ترى أن المعنى ظهر لى جواب أقام زيد ، أى جواب قول القائل ذلك؟ وكذلك فى «علم أفعد عمرو» وذلك لا بدّ من تقديره دفعا للتناقض ؛ إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به.

فإن قلت : ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت : قد مضى [لنا] عن قريب أن الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات.

السابع : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرّون نائب الفاعل [فى قيل] ضمير المصدر ، وجملة النهى مفسره لذلك الضمير ، وقيل : الظرف نائب [عن] الفاعل ؛ فالجملة فى محل نصب ، ويردّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبعدهم فى (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) والصواب أن النائب الجملة ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبه بالقول ؛ فكيف انقلبت مفسره؟ والمفعول به متعين للنيابه ، وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه أن التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ؛ ولهذا تقع مبتدأ نحو «لا حول ولا قوه إلّا بالله كتر من كنوز الجنة» وفى المثل «زعموا مطّيه الكذب» ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط

ص : ٤٦٢

فى نحو «قولى لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

الثامن : (وَعِدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) لأن وعد يتعدى لاثنين ، وليس الثانى هنا (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ) ؛ لأن ثانى مفعولى كسا لا يكون جملة ، بل هو محذوف ، والجملة مفسره له ، وتقديره خيرا عظيما أو الجنة ، وعلى الثانى فوجه التفسير إقامه السبب مقام المسبب ؛ إذ الجنة مسبيه عن استقرار الغفران والأجر.

Your browser does not support the audio tag

وقولى فى الضابط «الفضله» احترزت به عن الجملة المفسره لضمير الشأن ؛ فإنها كاشفه لحقيقه المعنى المراد به ، ولها موضع بالإجماع ؛ لأنها خبر فى الحال أو فى الأصل ، وعن الجملة المفسره فى باب الاشتغال [فى نحو «زيدا ضربته»] فقد قيل : إنها تكون ذات محل كما سيأتى ، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه.

مسألة - قولنا إن الجملة المفسره لا محل لها خالف فيه الشلوين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره ؛ فهى فى نحو «زيدا ضربته» لا

محل لها ، وفي نحو (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) ونحو «زيد الخبز يأكله» بنصب الخبز - في محل رفع ، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله ، وقال :

٤٤٢- فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ***[ومن لا نجره يمس منا مفزعا]

فظهر الجزم ، وكأن الجملة المفسره عند عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جمله ، وقد بينت أن جمله الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جمله مفسره وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان ، واختلف في المبدل منه ، وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداه شرط

ص: ٤٤٣

مقدره ؛ فإنه قال ما ملخصه : إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله :

لا تجزعي إن منفسا أهلكته [٢٧٣]

مجزومان في التقدير ، وإن انجزام الثاني ليس على البدليه ؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير إن ، أي إن أهلكت منفسا إن أهلكته ، وساغ إضمار إن وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضروره لاتساعهم فيها ، بدليل إيلائهم إياها الاسم ، ولأن تقدمها مقو للدلاله عليها ، ولهذا أجاز سيبويه «بمن تمرر أمر» ومنع «من تضرب أنزل» لعدم دليل على المحذوف ، وهو عليه ، حتى تقول «عليه» وقال فيمن قال «مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح» بالخفض : إنه أسهل من إضمار رب بعد الواو ، ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضروره كما في «ضرب غلامه زيدا» فإنه ضعيف جدا ، وحسن في نحو «ضربوني وضربت قومك» واستغنى بجواب الأولي عن جواب الثانيه كما استغنى في نحو «أزيدا ظننته قائما» بثاني مفعولي ظننت المذكوره عن ثاني مفعولي ظننت المقدره.

Your browser does not support the audio tag

الجملة الرابعه : المجاب بها القسم نحو (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) ونحو (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ) ومنه (لَيُتَبَدَّنَّ فِي الْحُطَمَةِ) (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ) يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

ومما يحتمل جواب القسم (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) وذلك بأن تقدر الواو عاطفه على (ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ) فإنه وما قبله أجوبه لقوله تعالى : (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ) وهذا مراد ابن عطيه من قوله : هو قسم ،

ص: ٤٤٤

والواو تقتضيه ، أي هو جواب قسم والواو هي المحصله لذلك لأنها عاطفه (١) ، وتوهم أبو حيان عليه مالا يتوهم على صغار الظلمه ، وهو أن الواو حرف قسم ، فردّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا يان.

تنبيه - من أمثله جواب القسم ما يخفى نحو (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالْغَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ) (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ) وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف ، قاله كثيرون منهم الزجاج ، ويوضحه (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ)

Your browser does not support the audio tag

وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما : التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم أن فارتفع الفعل ، وجوز الفراء أن يكون الأصل النهى ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده أن بعده (وَقُولُوا) (وَأَقِيمُوا) (وَأْتُوا).

ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق :

٦٤٣- تعشّ فإن عاهدتني لا تخونني ***نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

فجمله النفي إما جواب لعاهدتني. كما قال :

٦٤٤- أرى محرزا عاهدته ليوافقن ***فكان كمن أغرته بخلاف

فلا محل لها ، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب ، والمعنى شاهد للجوابيه ، وقد يحتج للحال به بقوله أيضا :

٦٤٥- ألم ترني عاهدت ربّي ، وإنّي ***لبيّن رتاج قائما ومقام

ص: ٤٦٥

١- في نسخه «عطفت».

على حلفه لا أشتم الدّهر مسلما***ولا خارجا من في زور كلام

وذلك أنه عطف «خارجا» على محل جملة «لا أشتم» فكأنه قال «حلفت غير شاتم ولا خارجا» والذي عليه المحققون أن «خارجا» مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل وأتاب الوصف عن المصدر ، كما عكس في قوله تعالى (إِنْ أَصِيبِحْ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبه وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلم بزور ، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

مسأله - قال ثعلب : لا- تقع جملة القسم خبرا ، ففيل في تعليقه : لأن نحو «لأفعلن» لا- محل له ، فإذا بنى على مبتدأ ففيل «زيد ليفعلن» صار له موضع ، وليس بشيء ؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسميه ، لا- جملة هي جواب القسم ، ومراده أن القسم وجوابه لا- يكونان خبرا ؛ إذ لا- تنفك إحداهما عن الأخرى ، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك : «قال زيد أقسم لأفعلن» وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا ؛ لأن الجملتين ههنا ليستا

كجملتى الشرط والجزاء ؛ لأن الجملة الثانيه ليست معموله لشيء من الجملة الأولى ، ولهذا منع بعضهم وقوعها صله ، وإما كون الجملة - أعنى جمله القسم - إنشائيه ، والجملة الواقعه خيرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ، ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الأنبارى - أن يقال : «زيد اضربه ، وزيد هل جاءك!».

Your browser does not support the audio tag.

وبعد فعندى أن كلا من التعليين ملغى.

ص: ٤٦٦

أما الأول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجمله [الواحد] وإن لم يكن بينهما عمل ، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسميه وجوابها ، وذلك قوله تعالى : (وَإِنَّ كَلِمًا لَّمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ) قال : فما موصوله لا زائده ، وإلا لزم دخول اللام على اللام ، انتهى. وليس بشيء ؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظى ، وهو ثقل التكرار ، والفاصل يزيله ولو كان زائدا ، ولهذا اكتفى بالألف فاصله بين النونات فى «اذهبنان» وبين الهمزتين فى (أَأَنْذَرْتَهُمْ) وإن كانت زائده ، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى : (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيَبْطِئَنَّ) فإن قيل : تحتل من الموصوفيه ، أى لفريقا ليطئن ، قلنا : وكذا ما فى الآيه ، أى لقوم ليوفينهم ، ثم إنه لا يقع صفه إلا ما يقع صله ، فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفه ؛ فإن قيل : فما وجهه والجملة الأولى إنشائيه؟ قلت : جاز لأنها غير مقصوده ، وإنما المقصود جمله الجواب ، وهى خبريه ، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد ، لا للتأسيس.

وأما الثانى فلأن الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذى هو قسيم الإنشاء ، لا خبر المبتدأ ، للاتفاق على أن أصله الإفراد ، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام ، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟» وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ) (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ) وقوله :

٤٤٦- جشأت فقلت : اللذ خشيت لياتين *** [وإذا أتاك فلات حين مناص]

ص: ٤٦٧

وعندى لما استدل به تأويل لطيف ، وهو أن المبتدأ فى ذلك كله ضمن معنى الشرط ، وخبره منزل منزله الجواب ؛ فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له ، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفا ؛ للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ، ونظيره فى الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئه نحو (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) التقدير : والله ليمس لئن لم ينتهوا يمسِّن.

Your browser does not support the audio tag.

تنبيه - وقع لمكى وأبى البقاء وهم فى جملة الجواب فأعرباها إعرابا يقتضى أن لها موضعا.

فأما مكى فقال فى قوله تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم) إن ليجمعنكم بدل من الرحمة ، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره ، ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدريه وأن من ذلك (ثُمَّ يَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً) أى أن يسجنوه ، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية ، وخلط مكى فأجاز البديله مع قوله إن اللام لام جواب القسم ، والصواب أنها لام الجواب ، وأنها منقطعه مما قبلها إن قدر قسم أو متصله به اتصال الجواب بالقسم إن أجرى «بدا» مجرى أقسم كما أجرى علم فى قوله :

ولقد علمت لتأتين متيتى [٦٤١]

وأما أبو البقاء فإنه قال فى قوله (لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ - الآيه) من فتح اللام فى ما وجهان :

أحدهما : أنها موصولة مبتدأ ، والخبر إما (مِنْ كِتَابٍ) أى للذى

ص: ٤٦٨

آتيتكموه من الكتاب ، أو (لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ) ، واللام جواب القسم ؛ لأن أخذ الميثاق قسم ، و (جاءكم) عطف على (آتيتكم) ، والأصل ثم جاءكم به ، فحذف عائد ما ، أو الأصل مصدق له ، ثم ناب الظاهر عن المضمر ، أو العائد ضمير «استقر» الذى تعلق به مع .

والثانى : أنها شرطيه ، واللام موطنه ، وموضع «ما» نصب بآتيت ، والمفعول الثانى ضمير المخاطب ، و (مِنْ كِتَابٍ) مثل من آيه فى (ما نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ) اه. ملخصا ، وفيه أمور :

أحدها : أن إجازته كون (مِنْ كِتَابٍ) خبرا فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته ؛ لأن (ثُمَّ جَاءَكُمْ) عطف على الصلة.

الثانى : أن تجويزه كون (لَتُؤْمِنَنَّ) خبرا مع تقديره إياه جوابا لأخذ الميثاق يقتضى أن له موضعا ، وأنه لا موضع له ، وإنما كان حقه أن يقدره جوابا لقسم محذوف ، ويقدر الجملتين خبرا ، وقد يقال : إنما أراد بقوله «اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم» أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدره ، ومجموع الجملتين الخبر ، وإنما سمى (لَتُؤْمِنَنَّ) خبرا ؛ لأنه الدال على المقصود بالأصله ، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقه وأنه لا قسم مقدر ، بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم ، وقد يقال : لو

أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره ؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مفتوحا بلام مفتوحه مختتما بنون موكده دليل قاطع على القسم ، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

.Your browser does not support the audio tag

والثالث : أن تجويزه كون العائد ضمير استقر يفترضى عود ضمير مفرد إلى شيئين معا ؛ فإنه عائد إلى الموصول.

ص: ٤٦٩

والرابع : أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور ، فإن قيل : اكتفى بكلمه به الثانيه فيكون كقوله :

٦٤٧- ولو أنّ ما عالجت لين فؤادها***فقسا استلين به للان الجندل

قلنا : قد جوز على هذا الوجه عود به المذكوره إلى الرسول ، لا إلى ما.

والخامس : أنه سمى ضمير (آتَيْتُكُمْ) مفعولا تانيا ، وإنما هو مفعول أول.

مسأله - زعم الأخصش في قوله :

إذا قال : قدنى ، قال : بالله حلفه***لتغنى عني إذا إنائك أجمعا [٣٤٤]

أن «لتغنى» جواب القسم ، وكذا قال في (وَلِتَصِيغِي إِلَيْهِ أَفِيدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ) لأن قبله (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا) الآيه ، وليس فيه ما يكون (وَلِتَصِيغِي) معطوفا عليه ، والصواب خلاف قوله ؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة ، ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد ، وأما ما استدلل به فمتعلق اللام فيه محذوف ، أي لتشربن لتغنى عني ، وفعلنا ذلك لتصغى

الجملة الخامسة : الواقعه جوابا لشرط غير جازم مطلقا ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيه ؛ فالأول جواب لو ولو لا ولما وكيف ، والثاني نحو «إن تقم أقم ، وإن قمت قمت» أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها.

ص: ٤٧٠

الجملة السادسة : الواقعه صله لاسم أو حرف ؛ فالأول نحو «جاء الذى قام أبوه» فالذى فى موضع رفع ، والصله لا محل لها ، وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته فى موضع كذا ، محتجا بأنهما ككلمه واحده ، والحق ما قدمت لك ؛ بدليل ظهور الإعراب فى نفس الموصول فى نحو «ليقم أيهم فى الدار ، ولألزم أن أيهم عندك ، وامرر بأيهم هو أفضل»

Your browser does not support the audio tag.

وفى التنزيل (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا) وقرىء (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب ، وروى

فسلم على أيهم أفضل [١١٧]

بالخفض ، وقال الطائى :

٦٤٨- [فإما كرام موسرون لقيتهم]***فحسى من ذى عندهم ما كفانيا

وقال العقيلى :

٦٤٩- نحن الذون صبّحوا الصّباحا***[يوم التّخيل غاره ملحاحا]

وقال الهذلى :

٦٥٠- *هم اللاؤن فكّوا الغلّ عنى*

والثانى نحو «أعجبنى أن قمت ، أو ما قمت» إذا قلنا بحرفيه ما المصدريه ، وفى هذا النوع يقال : الموصول وصلته فى موضع كذا ؛ لأن الموصول حرف فلا- إعراب له لا- لفظا ولا محلا ، وأما قول أبى البقاء فى (بما كانوا يكذبون) : إن ما مصدرية وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون فى موضع نصب خيرا لكان ، فظاهره متناقض ، ولعل مراده أن

ص : ٤٧١

المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون ، لا منها ومن كان ، بناء على قول أبى العباس وأبى بكر وأبى على وأبى الفتح وآخرين : إن كان الناقصه لا مصدر لها.

الجملة السابعة : التابعه لما لا محل له نحو «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدرت الواو عاطفه ، لا واو الحال.

الجملة التى لها محل من الإعراب

وهى أيضا سبع :

الجملة الأولى : الواقعة خبرا ، وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنّ ، ونصب في بابي كان وكاد ، واختلف في نحو «زيد اضربه ، وعمرو هل جاءك» فقيل : محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية ، وهو صحيح ، وقيل : نصب بقول مضمّر هو الخبر ، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرا ، وقد مر إبطاله.

الجملة الثانية : الواقعة حالا ، وموضعها نصب ، نحو (وَلَا تَمُنُّنَ تَسِيَتَكُثْرُ) ونحو (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) (قَالُوا أَنْتُمْ مِنْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) ومنه (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدِثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ) فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم ، أو من فاعله ، وقرىء (محدثا) لأن الذكر محتص بصفته مع أنه قد سبق بالنفي ؛ فالحالان على الأول - وهو أن يكون استمعوه حالا من مفعول يأتيهم - مثلهما في قولك «ما لقي الزيد عمرو مصعدا إلا منحدرين» وعلى الثاني - وهو أن يكون جملة

استمعوه حالا- من فاعل يأتيهم - مثلهما في قولك «ما لقي الزيدان عمرو راكبا إلا ضاحكا» وأما (وَهُمْ يَلْعَبُونَ) فحال من فاعل (اسْتَمَعُوهُ) فالحالان متداخلتان ، ولاهيه حال من فاعل (يَلْعَبُونَ) وهذا من التداخل أيضا ، أو من فاعل (اسْتَمَعُوهُ) فيكون من التعدد لا من التداخل.

Your browser does not support the audio tag

ومن مثل الحاليه أيضا قوله عليه الصلاة والسلام «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وهو من أقوى الأدله على أن انتصاب «قائما» في «ضربى زيدا قائما» على الحال ، لا على أنه خبر لكان محذوفه ؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو ، وقولك «ما تكلم فلان إلا قال خيرا» ، كما تقول «ما تكلم إلا قائلا خيرا» ، وهو استثناء مفرغ من أحول عامه محذوفه ، وقول الفرزدق :

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم

ولم تكثر القتلى بها حين سلّت [٥٨٢]

لأن تقدير العطف مفسد للمعنى ، وقول كعب رضى الله عنه :

٦٥١- [شجّت بذي شبنم من ماء محنيه]***صاف بأبطح أضحى وهو مشمول

وأضحى تامه.

الجملة الثالثة : الواقعة مفعولا- ، ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيايه مختصه بباب القول نحو (ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكذِّبُونَ) لما قدمناه من أن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزله الأسماء المفرده.

قيل : وتقع أيضا في الجملة المقرونه بمعلق ، نحو «علم أقام زيد»

ص : ٤٧٣

وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا ، وحملوا عليه (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) (أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسُ جُنَّتْ) والصواب خلاف ذلك ، وعلى قول هؤلاء فيزداد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا.

فإن قلت : وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو «ظهر لى أقام زيد».

قلت : إنما أجزت ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف ، لا الجملة.

وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب.

أحدها : باب الحكايه بالقول أو مرادفه ؛ فالأول نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرصاء في «قعد القرصاء» إذ هي داله على نوع خاص من القول؟ فيه مذهبان ، ثانيهما اختيار ابن الحاجب ، قال : والذي غرّ الأكثرين أنهم

ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في «علمت لزيد منطلق» وليس كذلك ؛ لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافتراقا ، اه. والصواب قول الجمهور ؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقوله كما يخبر عن زيد من «ضربت زيدا» بأنه مضروب ، بخلاف القرفصاء في المثال فلا- يصح أن يخبر عنها بأنها مقوده ؛ لأنها نفس القعود ، وأما تسميه النحويين الكلام قولاً فكتسمينهم إياه لفظاً ، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ.

Your browser does not support the audio tag

والثاني : نوعان : ما معه حرف التفسير كقوله :

وترميني بالطرف أي أنت مذنب ***وتقليني ، لكن إياك لا ألقى [١١٤]

ص: ٤٧٤

وقولك «كتبت إليه أن افعل» إذا لم تقدر باء الجر ، والجملة في هذا النوع مفسره للفعل فلا- موضع لها. وما ليس معه حرف التفسير ، نحو (وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبَ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ) ونحو (وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا) وقراءه بعضهم (فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ) بكسر الهمزة ، وقوله :

٦٥٢- رجلان من مكه أخبرانا***إننا رأينا رجلا عريانا

روى بكسر «إن» فهذه الجملة في محل نصب اتفاقا ، ثم قال البصريون : النصب بقول مقدر ، وقال الكوفيون : بالفعل المذكور ، ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) ونحو (إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) وقول أبي البقاء في قوله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) إن الجملة الثانية في موضع نصب بيوصى ، قال : لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم ، وإنما يصح هذا على قول الكوفيين ، وقال الزمخشري : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها ، وهذا يقتضى أنها عنده مفسره ولا محل لها ، وهو الظاهر.

تنبيهات - الأول : من الجمل المحكية ما قد يخفى ؛ فمن ذلك في المحكية بعد القول (فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ) والأصل إنكم لذائقون عذابي ، ثم عدل إلى التكلم ؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم ، كما قال :

٦٥٣- ألم تر أنني يوم جوّ سويقه***بكيت فنادتني هنيده ماليا

والأصل مالك ، ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول (أَمْ لَكُمْ

ص: ٤٧٥

كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ، إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ) أى تدرسون فيه هذا اللفظ ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام ، وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك فى الكتاب على زعمهم ، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون ، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم ،

.Your browser does not support the audio tag

وقد قيل فى قوله تعالى (يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) إن يدعو فى معنى يقول مثلها فى قول عنتره :

٤٥٤- يدعون عنتر والرماح كأنها***أشطان بئر فى لبان الأدهم

فيمن رواه «عنتر» بالضم على النداء ، وإن (الرَّحْمَنِ) مبتدأ ، و (لَبَسَسَ الْمِوَالِي) خبره ، وما بينهما جملة اسميه صلته ، وجملة (الرَّحْمَنِ) وخبرها محكيه بيدعو ، أى أن الكافر يقول ذلك فى يوم القيامة ، وقيل : من مبتدأ حذف خبره : أى إلهه ، وإن ذلك حكاية لما يقول فى الدنيا ، وعلى هذا فالأصل يقول : الوثن إلهه ، ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه ، تشبيها على الكافر.

الثانى : قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو «أتقول موسى فى الدار» فلك أن تقدر موسى مفعولا أول وفى الدار مفعولا- ثانيا على إجراء القول مجرى الظن ، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما فى قوله تعالى : (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ) الآيه ، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جىء بالجملة بعده محكيه.

الثالث : قد يقع بعد القول جملة محكيه ولا عمل للقول فيها ، وذلك نحو «أول قولى إني أحمد الله» إذا كسرت إن ؛ لأن المعنى أول قولى هذا اللفظ ، فالجملة خبر لا مفعول ، خلافا لأبى على ، زعم أنها فى موضع

ص: ٤٧٦

نصب بالقول ، فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجود أو ثابت ، وهذا المقدّر يستغنى عنه ، بل هو مفسد للمعنى ؛ لأن «أول قولى إني أحمد الله» باعتبار الكلمات إن وباعتبار الحروف الهمزة ، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت ، ويقتضى بمفهومه أن بقيه الكلام غير ثابت ، اللهم إلا أن يقدر أول زائدا ، والبصريون لا يجيزونه ، وتبع الزمخشري أبا على فى التقدير المذكور ، والصواب خلاف قولهما ، فإن فتحت فالمعنى حمد الله ، يعنى بأى عبارته كانت.

الرابع : قد تقع الجملة بعد القول غير محكيه به ، وهى نوعان :

محكيه بقول آخر محذوف كقوله تعالى (فَمَا ذَا تَأْمُرُونَ) بعد (قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ) لأن قولهم تم عند قوله (مِنْ أَرْضِكُمْ) ثم التقدير : فقال فرعون ، بدليل (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) وقول الشاعر :

٤٥٥- قالت له وهو بعيش ضنك***لا تكثرى لومى وخلقى عنك

التقدير قالت له : أتذكر قولك لى إذ ألومك فى الإسراف فى الإنفاق ، لا تكثرى لومى ، فحذف المحكيه بالمذكور ، وأثبت

Your browser does not support the audio tag

وغير محكيه ، وهى نوعان : داله على المحكيه ، كقولك «قال زيد لعمر و فى حاتم أتظن حاتما بخيلا» فحذف المقول ، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجمله الإنكار التى هى من كلامك دونه ، وليس من ذلك قوله تعالى : (قال موسى أتقولون للحق لَمَا جاءكم أسخَرُ هذا) وإن كان الأصل والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ، ثم حذفت مقالتهم مدلولاً

ص: ٤٧٧

عليها بجمله الإنكار ؛ لأن جمله الإنكار هنا محكيه بالقول الأول ، وإن لم تكن محكيه بالقول الثانى ، وغير داله عليه نحو (ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعاً) ، وقد مر البحث فيها.

الخامس : قد يوصل بالمحكيه غير محكى ، وهو الذى يسميه المحذون مدرجا ، ومنه (وكذلك يفعلون) بعد حكاية قولها ، وهذه الجمله ونحوها مستأنفه لا يقدر لها قول.

الباب الثانى من الأبواب التى تقع فيها الجمله مفعولا- : باب ظن وأعلم ؛ فإنها تقع مفعولا- ثانيا لظن وثالثا لأعلم ، وذلك لأن أصلهما الخبر ، ووقوعه جمله سائغ كما مر ، وقد اجتمع وقوع خبرى كان وإن والثانى من مفعولى باب ظن جمله فى قول أبى ذؤيب :

٦٥٦- فإن ترغمينى كنت أجهل فيكم ***فأنى شربت الحلم بعدك بالجهل

الباب الثالث : باب التعليق ، وذلك غير مختص بباب ظن ، بل هو جائز فى كل فعل قلبى ، ولهذا انقسمت هذه الجمله إلى ثلاثه أقسام :

أحدها : أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار ، نحو (أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنه) (فليُنظر أيها أركى طعاماً) (يسئلون آيات يوم الدين) لأنه يقال : فكرت فيه ، وسألت عنه ، ونظرت فيه ، ولكن علقنا هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ إلى المفعول ، وهى من حيث المعنى طالبه له على معنى ذلك الحرف.

Your browser does not support the audio tag

وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما ، وعلى هذا فتكون هذه الجمله ساده مسد المفعولين.

ص: ٤٧٨

واختلف فى قوله تعالى : (إذ يُلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) فقيل : التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم ، وقيل : يتعزفون ، وقيل يقولون ، فالجمله على التقدير الأول مما نحن فيه ، وعلى الثانى فى موضع المفعول به المسرح ، أى غير مقيد بالجار ، وعلى

الثالث ليست من باب التعليق البتة.

والثاني : أن تكون في موضع المفعول المسرح ، نحو «عرفت من أبوك» وذلك لأنك تقول : عرفت زيدا ، وكذا «علمت من أبوك» إذا أردت علم بمعنى عرف ، ومنه قول بعضهم «أما ترى أي برق ههنا» لأن رأى البصريه وسائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف ، إلا «سمع» المعلقه باسم عين نحو «سمعت زيدا يقرأ» فقول : [سمع] متعديه لاثنين ثانيهما الجملة ، وقيل : إلى واحد والجملة حال ، فإن علقت بمسموع فمتعديه لواحد اتفاقا ، نحو (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ).

وليس من الباب (ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّ أَشَدُّ) خلافا ليونس ، لأن «نزع» ليس بفعل قلبى ، بل أى موصوله لا استفهاميه ، وهى المفعول ، وضممتها بناء لا إعراب ، وأشد : خبر لهو محذوفا ، والجملة صله.

والثالث : أن تكون في موضع المفعولين ، نحو (وَلَتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا) (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى) ومنه (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) لأن أيا مفعول مطلق لينقلبون ، لا- مفعول به ليعلم ، لأن الاستفهام لا- يعمل فيه ما قبله ، ومجموع الجملة الفعلية فى محل نصب بفعل العلم.

ومما يوهمون فى إنشاده وإعرابه :

ص : ٤٧٩

والصواب فيه نصب «أى» الأولى على حد انتصابها في (أى مُنْقَلَب) إلا أنها مفعول به ، لا مفعول مطلق ، ورفع «أى» الثانيه مبتدأ ، وما بعدها الخبر ، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختلف في نحو «عرفت زيدا من هو» فقيل : جملة الاستفهام حال ، وردّ بأن الجملة الإنشائية لا تكون حالا ، وقيل : مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ، وردّ بأن التضمين لا ينقاس ، وهذا التركيب مقيس ، وقيل : بدل من المنصوب ، ثم اختلف ؛ فقيل : بدل اشتمال ، وقيل : بدل كل ، والأصل عرفت شأن زيد ، وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال : إن الفعل معلق أم لا-؟ قال جماعه من المغاربه : إذا قلت «علمت زيدا لأبوه قائم» أو «ما أبوه قائم» فالعامل معلق عن الجملة ، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان ، وخالف في ذلك بعضهم ؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب ، وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق ، وذلك نحو «علمت زيدا أبوه قائم» واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى (لِيُبَلِّغُكُمْ أَيْدِيَكُمْ أَحْسَنَ عَمَلًا) في سورة هود : إنما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم ؛ لأنه طريق إليه ، فهو ملابس له ، كما تقول «انظر أيهم أحسن وجهها ، واستمع أيهم أحسن صوتا» لأن النظر والاستماع من طرق العلم ، اه. ولم أقف على تعليق النظر البصرى والاستماع إلا من جهته ،

Your browser does not support the audio tag

وقال في تفسير الآيه في سورة الملك : ولا يسمى هذا تعليقا ، وإنما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسدّ مسدّ منصوبه جميعا ك- «علمت أيهما عمرو» ألا ترى أنه لا يفترق

ص : ٤٨٠

الحال - بعد تقدم أحد المنصوبين - بين مجيء ماله الصّيدر وغيره؟ ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في «علمت زيدا منطلقا ، وعلمت أزيد منطلق».

تنبيه - فائده الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع ؛ فتقول «عرفت من زيد وغير ذلك من أموره» واستدل ابن عصفور بقول كثير :

٦٥٨- وما كنت أدري قبل عزّه ما البكى ***ولا موجعات القلب حتّى تولّت

بنصب «موجعات» ولك أن تدعى أن البكى مفعول ، وأن «ما» زائده ، أو أن الأصل «ولا- أدري موجعات» فيكون من عطف الجملة ، أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا- ، أى وما كنت أدري قبل عزه والحال أنه لا موجعات للقلب موجوده ما البكاء ، ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله : أقمت مده أقول : القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ، ثم رأيت منصوصا ، اه. وممن نص عليه ابن مالك ، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم : إن المعلق عامل في المحل.

الجملة الرابعة : المضاف إليها ، ومحلها الجر ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية :

أحدها : أسماء الزمان ، ظروفًا كانت أو أسماء ، نحو (وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ) ونحو (وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ) ونحو (لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) ونحو (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى ، ومفعول ثان في الثانية ، وبديل منه في الثالثة ، وخبر في الرابعة ، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفًا ليخفى من قوله تعالى (لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ).

ومن أسماء الزمان ثلاثه إضافتها إلى الجملة واجبه : إذ باتفاق ، وإذا

عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها ، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلا فهو كإذا في اختصاصه بالجمل الفعلية ، وإن كان ماضيا فهو كإذ في الإضافة إلى الجملتين فتقول «آتيك زمن يقدم الحاج» ولا يجوز «زمن الحاج قادم» وتقول «أتيتك زمن قدم الحاج ، وزمن الحاج قادم» ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) وبقول الشاعر :

٦٥٩- وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه***بمغن فتिला عن سواد بن قارب

[ص ٥٨٢]

وأجاب ابن عصفور عن الآيه بأنه إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على إذا إذا كان ظرفا ، وهى فى الآيه بدل من المفعول به لا ظرف ، ولا- يأتى (١) هذا الجواب فى البيت ، والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضى ؛ فحمل على إذ ، لا على إذا ، على حد (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ).

Your browser does not support the audio tag

الثانى : حيث ، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمه ، ولا يشترط لذلك كونها ظرفا ، وزعم المهدوى شارح الدرديدية - وليس بالمهدوى المفسر المقرئ - أن حيث فى قوله :

٦٦٠- ثمّ راح فى الملبين إلى***حيث تحجى المأزمان ومنى

لما خرجت عن الظرفيه بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل ، وصارت الجملة بعدها صفة لها ، وتكلف تقدير رابط لها ، وهو فيه ، وليس بشيء ؛ لما قدمنا فى أسماء الزمان.

ص : ٤٨٢

١- فى نسخه «ولا يتأتى».

الثالث : آيه بمعنى علامه ، فإنها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا بما ، كقوله :

٦٦١- بآيه يقدمون الخيل شعنا***[كأن على سناكبها مداما] [ص ٦٣٨]

وقوله :

٦٦٢- [ألكنى إلى قومى السلام رساله]***بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا [ص ٤٢١]

وهذا قول سيبويه ، زعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو (آية ملكه أن يأتيكم التائبون) وقال الأصل بآيه ما يقدمون ، أى بآيه إقدامكم كما قال :

٤٤٣- [ألا من مبلغ عني تميما] ***بآيه ما تحبون الطعاما [ص ٤٣٨] اه

وفيه حذف موصول حرفي غير أن وبفاء صلته ، ثم هو غير متأث في قوله :

بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا [٤٤٢]

الرابع : ذو في قولهم «اذهب بذي تسلم» والباء في ذلك ظرفيه ، وذى صفة لزمن محذوف ، ثم قال الأ-كثرون : هي بمعنى صاحب ؛ فالموصوف نكره ، أى اذهب في وقت صاحب سلامه ، أى في وقت هو مظنه السلامه ، وقيل : بمعنى الذى فالموصوف معرفه ، والجمله صله فلا محل

ص: ٤٨٣

لها ، والأصل : اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ، ويضعفه أن استعمال ذى موصوله مختص بطيئ ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم ، وأن الغالب عليها فى لغتهم البناء ، ولم يسمع هنا إلا الإعراب وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) والمتعلق هنا مختلف ، وأن هذا العائد لم يذكر فى وقت ، وبهذا الأخير يضعف قول الأَخفش فى (يا أَيُّهَا النَّاسُ) إن أيا موصوله والناس خبر لمحذوف ، والجمله صلّه وعائد ، أى يا من هم الناس ، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً فى نحو *ولا سيّما يوم* [٢١٩] فيمن رفع ، أى لا مثل الذى هو يوم ، ولم يسمع فى نظائره ذكر العائد ، ولكنه نادر ؛ فلا يحسن الحمل عليه.

والخامس ، والسادس : لدن وريث ، فإنهما يضافان جوازا إلى الجمله الفعلية التى فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتا ، بخلافه مع آيه.

فأما لدن فهى اسم لمبدأ الغايه ، زمانيه كانت أو مكانيه ، ومن شواهدا قوله :

٦٦٤- لزمننا لدن سألتموننا وفاقكم ***فلا يك منكم للخلاف جنوح

وأما ريث فهى مصدر راث إذا أبطأ ، وعوملت معاملة أسماء الزمان فى الإضافه إلى الجمله ، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان فى التوقيت كقولك «جتتك صلاه العصر» قال :

٦٦٥- خليلي رفقا ريث أفضى لبانه ***من العرصات المذكرات عهدا

وزعم ابن مالك فى كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار أن ، والأول قوله فى التسهل وشرحه ، وقد يعذر فى ريث ؛ لأنها ليست

زمانا ، بخلاف لدن ، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم تخلص للوقت ، وفي الغره لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة ، ولهذا قال في قوله :

٦٦٦- *من لد شولا [فإلى إتلائها]*

إن تقديره من لد أن كانت شولا ، ولم يقدر من لد كانت.

والسابع والثامن : قول وقائل كقوله :

٦٦٧- قول يا للرجال ينهض منّا**مسرعين الكهول والشبان

وقوله :

٦٦٨- وأجبت قائل كيف أنت بصالح**حَتَّى مللت وملنى عوادي

.Your browser does not support the audio tag

والجملة الخامسة : الواقعه بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم ؛ لأنها لم تصدّر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما فى قولك «إن تقم أقم» ومحلا- كما فى قولك «إن جئنى أكرمتك» مثال المقرونه بالفاء (مَنْ يُضِلِّ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) ولهذا قرىء بجزم يذر عطفا على المحل ، ومثال المقرونه بإذا (وَإِنْ تَصَبَّهْمُ سَيِّئُهُ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) والفاء المقدره كالموجوده كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها [٨١]

ومنه عند المبرد نحو «إن قمت أقوم» وقول زهير :

٦٦٩- وإن أتاه خليل يوم مسغبه**يقول لا غائب مالى ولا حرم

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه ، والوجه الآخر أنه على التقديم

ص: ٤٨٥

والتأخير ؛ فيكون دليل الجواب لا عينه ، وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ، ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الأداة ، نحو «زيدا إن أتانى أكرمه» ومنع المبرد تقدير التقديم ، محتجا بأن الشىء إذا حلّ فى موضعه لا ينوى به غيره ، وإلا لجاز «ضرب غلامه زيدا» وإذا خلا الجواب الذى لم يحزم لفظه من الفاء وإذا نحو «إن قام زيد قام عمرو» فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة ، وكذا القول فى فعل الشرط ، قيل : ولهذا جاز نحو «إن قام ويقعدا أخواك» على إعمال الأول ، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

تنبيه - قرأ غير أبي عمرو (لَوْ لَا - أَخْرَجْتَنِي إِلَىٰ أَحْسَنِ قَرِيبٍ فَأَصَدَّقَ وَأَكُنَّ) بالجزم ، فقيل : عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء ؛ وجزم (أصدق) ويسمى العطف على المعنى ، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم ، وقيل : عطف على محل الفاء وما بعدها وهو (أصدق) ومحل الجزم ؛ لأنه جواب التحضيض ، ويجزم بأن مقدره وإنه كالعطف على (مَنْ يُضَلِّلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) بالجزم ، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال : أو جواب طلب ، ولا تقييد هذه المسألة بالفاء ؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله :

٤٧٠- فأبلوني بليتكم لعلی ***أصالحكم وأستدرج نوبيا (١) [ص ٤٧٧]

وقال أبو علي : عطف «أستدرج» على محل الفاء الداخلة في التقدير

ص: ٤٨٦

١- أبلوني : أعطوني ، والبلية : الناقه يربطونها على قبر صاحبها حتى تموت ، ونوبيا أي نواي ، قلب الألف ياء وأدغمها في باء المتكلم على لغة هذيل. ومعناه الوجهة التي ينوبها

على لعلى وما بعدها ، قلت : فكأن هذا [هنا] بمنزله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها [٨١]

فى باب الشرط ، وبعء فالتحقق أن العطف فى الباب من العطف على المعنى ؛ لأن المنصوب بعء الفاء فى تأويل الاسم ، فكيف يكون هو والفاء فى محل الجزم؟ وسأوضح ذلك فى باب أقسام العطف.

الجملة السادسة : التابعه لمفرد ، وهى ثلاثة أنواع :

أحدها : المنعوت بها ؛ فهى فى موضع رفع فى نحو (مِنْ قَبِيلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِغُ فِيهِ) ونصب فى نحو (وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ) وجر فى نحو (رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ)

.Your browser does not support the audio tag

ومن مثل المنصوبه المحل (رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا) (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدْقَةً تُطَهِّرُهُمْ) الآيه ؛ فجملة (تَكُونُ لَنَا عِيدًا) صفة لمائده ، وجملة (تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ) صفة لصدقه ، ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائده المستتر فى (مِنَ السَّمَاءِ) على تقديره صفة لها لا متعلقا بأنزل ، أو من (مَائِدَةً) على هذا التقدير ؛ لأنها قد وصفت ، وأن الثانيه حال من ضمير (خُذْ) ونحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتِي) أى وليا وارثا ، وذلك فىمن رفع (يَرْتِي) وأما من جزمه فهو جواب للدعاء ، ومثل ذلك (فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي) قرىء برفع يصدق وجزمه.

والثانى : المعطوفه بالحرف نحو «زيد منطلق وأبوه ذاهب» إن قدرت الواو عاطفه على الخبر ؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها ، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعيه والمحل نصب.

ص: ٤٨٧

وقال أبو البقاء فى قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) : الأصل فهى تصبح ، والضمير للقصة ، و (تصبح) خبره ، أو (تصبح) بمعنى أصبحت ، وهو معطوف على (أَنْزَلَ) فلا محل له إذا ، اه.

وفيه إشكالان : أحدهما أنه لا محوج فى الظاهر لتقدير ضمير القصة ، والثانى تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

وجواب الأول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفا ، والنحويون يقدرون فى مثل ذلك مبتدأ كما قالوا فى «وتشرب اللبن» فىمن رفع : إن التقدير : وأنت تشرب اللبن ، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف ، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير ، وإلا لزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثانى أن الفاء نزلت الجملتين منزله الجملة الواحده ، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد ، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما

فى جملى الشرى والجزء الواقعى خبرا؁ والمحل لذلك المجموع؁ وأما كل منهما فجزء الخبر ؛ فلا- محل له؁ فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء فى ذلك وفى نظائره من نحو «زيد يطير الذباب فيغضب» قد أخلصت لمعنى السببىه؁ وأخرجت عن العطف؁ كما أن الفاء كذلك فى جواب الشرط؁ وفى نحو «أحسن إليك فلان فأحسن إليه» ويكون ذكر أبى البقاء للعطف تجوزا أو سهوا.

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل : «قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم» فليست الجملة الأولى فى محل نصب والثانىة تابعه لها؁ بل الجملتان معا فى موضع نصب؁ ولا محل لواحد منهما ؛ لأن المقول

مجموعهما ، وكل منهما جزء للمقول ، كما أن جزأى الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول ، فتأمله .

الثالث : المبدله كقوله تعالى : (ما يُقَالُ لَكَ إِلَّا ما قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ) فَإِنَّ ما عملت فيه بدل من ما وصلتها ، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز فى (وَإِذا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيها) هذا كله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل ، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذيه إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم ، وهو الوجه الذى بدأ به الزمخشري ، فالجملة استئناف .

ومن ذلك (وَأَسِرُّوا النَّجْوَى) ثم قال الله تعالى : (هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ) قال الزمخشري : هذا فى موضع نصب بدلا من النجوى ، ويحتمل التفسير : وقال ابن جنى فى قوله :

إلى الله أشكو بالمدينه حاجه***وبالشام أخرى كيف ينتقيان؟ [٣٣٩]

جملة الاستفهام بدل من حاجه وأخرى ، أى إلى الله أشكو حاجتى (١) تعذر التقائهما

.Your browser does not support the audio tag

الجملة السابعة : التابعه لجملة لها محل ، ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصه .

فالأول نحو «زيد قام أبوه وقعد أخوه» إذا لم تقدر الواو للحال ، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى .

ص : ٤٨٩

١- فى نسخه «أشكو حاجتين» .

والثانى شرطه كون الثانى أوفى من الأولى بتأديه المعنى المراد ، نحو (وَاتَّقُوا الَّذِى أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَيْنَ وَجَنَّتٍ وَعُيُونٍ) فإن دلالة الثانى على نعم الله مفصله ، بخلاف الأولى ، وقوله :

٦٧١- أقول له ارحل لا تقيم عندنا***[وإلا فكن فى السرّ والجهر مسلما] [ص ٤٥٦]

فإن دلالة الثانى على ما أراه من إظهار الكراهيه لإقامته بالمطابقه ، بخلاف الأولى .

قيل : ومن ذلك قوله :

٦٧٢- ذكرتك والخطي يخطر بيننا***وقد نهلت منا المثقفه السمر

فإنه أبدال «وقد نهلت» من قوله «والخطي يخطر بيننا» بدل اشتمال ، اه .

وليس متعينا ؛ لجواز كونه من باب النسق ، على أن تقدر الواو للعطف ، ويجوز أن تقدر واو الحال ، وتكون الجملة حالا ، إما

من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال ، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين ، والرابط على هذا الواو ، وإعاده صاحب الحال بمعناه ، فإن المثقفه السمر هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب قولك «قلت لهم قوموا أولكم وآخركم» زعم ابن مالك أن التقدير : ليقم أولكم وآخركم ، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا- المفرد من المفرد ، كما قال في العطف في نحو (اسِيْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجِيْكَ الْجَنَّةَ) و (لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى) و (لَا تُصَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ).

ص: ٤٩٠

تنبيه - هذا الذى ذكرته - من انحصار الجمل التى لها محل فى سبغ - جار على ما قرّروا ، والحق أنها تسع ، والذى أهملوه :
الجمله المستثناه ، والجمله المسند إليها.

أما الأولى فنحو (لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضَيِّعٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ) قال ابن خروف : من مبتدأ ، ويعذبه الله الخبر ، والجمله فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، وقال الفراء فى قراءه بعضهم (فشربوا منه إلا قليل منهم) : إن (قليل) مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا ، وقال جماعه فى (إِلَّا أَمْرًا تَكَّ) بالرفع : إنه مبتدأ والجمله بعده خبر ، وليس من ذلك نحو «ما مررت بأحد إلّا زيد خبر منه» لأن الجمله هنا حال من أحد باتفاق ، أو صفه له عند الأخفش ، وكل منهما قد مضى ذكره ، وكذلك الجمله فى (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) فإنها حال ، وفى نحو «ما علمت زيدا إلا يفعل الخير» فإنها مفعول ، وكل ذلك قد ذكر.

Your browser does not support the audio tag

وأما الثانية فنحو (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) الآية إذا أعرب سواء خبرا ، وأنذرتهم مبتدأ ، ونحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» إذا لم تقدر الأصل أن تسمع ، بل يقدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجمله بعد الظرف فى نحو (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ) وفى نحو (أَأَنذَرْتَهُمْ) فى تأويل المصدر ، وإن لم يكن معها (1) حرف سابق واختلف فى الفاعل ونائبه هل يكونان جمله أم لا- ؛ فالمشهور المنع مطلقا ، وأجازه هشام وثلث مطلقا نحو «يعجبني قام زيد» وفصل الفراء وجماعه ونسبوه لسيبويه فقالوا : إن كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل

ص: ٤٩١

١- فى نسخه «معهما» بالتنبيه - ولها وجه.

نحو «ظهر لى أقام زيد» صح ، وإلا فلا ، وحملوا عليه (ثُمَّ يَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ يُجْنَنُ حَتَّى حِينٍ) ومنعوا «يعجبني يقوم زيد» وأجازهما هشام وثلث ، واحتجا بقوله :

٦٧٣- وما راعنى إلّا يسير بشرطه***[وعهدى به قينا يسير بكير]

ومنع الأكثرون ذلك كله ، وأولوا ما ورد مما يوهمه ، فقالوا : فى بدا ضمير البداء ، وتسمع ويسير على إضمار أن.

وأما قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) وقوله عليه الصلاة والسلام «لا حول ولا قوة إلّا بالله كنز من كنوز الجنة» وقول العرب «زعموا مطيه الكذب» فليس من باب الإسناد إلى الجمله ؛ لما بينا فى غير هذا الموضوع.

حكم الجمل بعد المعارف و بعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال.

وشرح المسألة مستوفاه أن يقال : الجمل الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها : إن كانت مرتبطة بنكره محضه فهى صفه لها ، أو

بمعرفة محضه فهي حال عنها ، أو بغير المحضه منهما فهي محتمله لهما ، وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول - وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضه - قوله تعالى (حَتَّىٰ تُنزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ) (لَمَّا تَعْظُونَ قَوْمًا اللَّهُ

ص: ٤٩٢

مُهْلِكَهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ) (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ) ومنه (حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتِطْعَمَا أَهْلَهَا) وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ، ولو قيل استطعماها كان مجازا ، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جوابا لإذا ؛ لأن تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى ، وأيضا فلأن الجواب في قصه الغلام (قَالَ أَقْتَلْتُ) لا قوله (فقتله) لأن الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا ؛ فليكن (قَالَ) في هذه الآية أيضا جوابا.

ومثال النوع الثاني - وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضه - (وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ) (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى).

ومثال النوع الثالث - وهو المحتمل لهما بعد النكرة - (وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ) فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالا منها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة ، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى (فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ) إن الأوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان ، ولك أن تقدرها حالا من المعرفة وهو الضمير في (مُبَارَكٌ) إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال ؛ أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحاله الإنزال ، وتقول «ما فيها أحد يقرأ» فيجوز الوجهان أيضا ؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها (1).

ص: ٤٩٣

ومثال النوع الرابع - وهو المحتمل لهما بعد المعرفة - (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) فَإِنَّ الْمَعْرِفَ الْجِنْسِيَّ يَقْرَبُ فِي الْمَعْنَى مِنَ النِّكَرِ ؛ فَيُصَحُّ تَقْدِيرُ (يَحْمِلُ) حَالًا أَوْ وَصْفًا وَمِثْلَهُ (وَآيَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وَقَوْلُهُ :

ولقد أمر على اللئيم يسبني [١٤٢]

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود :

أحدها : كون الجملة خبرية ، واحترزت بذلك من نحو «هذا عبد بعتكه» تريد بالجملة الإنشاء ، و «هذا عبدى بعتكه» كذلك ؛ فإن الجملتين مستأنفتان ، لأن الإنشاء لا يكون نعتا ولا حالا ، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقا ، وهو اختيار ابن عصفور ، وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة ، وهو أبو علي ، وعند من منع وقوع الإنشاء خبرا ، وهم طائفة من الكوفيين .

.Your browser does not support the audio tag

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير ، وله أمثله :

منها : قوله تعالى (قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا) فَإِنَّ جَمْلَهُ (أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا) تَحْتَمِلُ الدَّعَاءَ فَتَكُونُ مَعْتَرِضَةً ، وَالْإِخْبَارَ فَتَكُونُ صِفَةً ثَانِيَةً ، وَيُضْعَفُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَنْ تَكُونَ حَالًا ، وَلَا يُضْعَفُ فِي الصَّنَاعَةِ لَوْصَفَهَا بِالظَّرْفِ .

ومنهم : قوله تعالى (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنْ (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) جَمْلُهُ خَبْرِيَّةٌ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَ

ص : ٤٩٤

جماعه منهم الأ-خفش : هي حال من فاعل جاء على إضمار قد ، ويؤيده قراءة الحسن (حصره صدورهم) وقال آخرون : هي صفة ؛ لثلاث- يحتاج إلى إضمار قد ، ثم اختلفوا فقيل : الموصوف منصوب محذوف ، أي قوما حصرت صدورهم ، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى ، وقيل : مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم ؛ فلا إضمار البتة ، وما بينهما اعتراض ، ويؤيده أنه قرئء بإسقاط (أَوْ) وعلى ذلك فيكون (جَاؤُكُمْ) صفة لقوم ، ويكون (حَصِرَتْ) صفة ثانية ، وقيل : بدل اشتمال من (جَاؤُكُمْ) لأن المجيء مشتمل على الحصر ، وفيه بعد ، لأن الحصر من صفة الجائين ، وقال أبو العباس المبرد : الجملة إنشائية معناها الدعاء ، مثل (غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ) فهي مستأنفة ، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه .

ومن ذلك قوله تعالى : (وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا- تُصَيِّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقْدِرَ لَا نَاهِيَةً وَنَافِيَةً ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهِيَ مَقُولَةُ الْقَوْلِ مَحْذُوفٌ هُوَ الصِّفَةُ ، أَي فِتْنَةُ مَقُولًا- فِيهَا ذَلِكَ ، وَيُرْجَحُهُ أَنْ تَوْكِيدُ الْفِعْلِ بِالنُّونِ بَعْدَ لَا- النَّاهِيَةَ قِيَاسًا نَحْوُ (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) وَعَلَى الثَّانِي فَهِيَ صِفَةُ لِفْتْنَةِ ، وَيُرْجَحُهُ سَلَامَتُهُ مِنْ تَقْدِيرِ .

القيد الثاني : صلاحيتها للاستغناء عنها ، وخرج بذلك جملة الصلة ، وجملة الخبر ، والجملة المحكية بالقول ، فإنها لا يستغنى عنها ، بمعنى أن معقوليه القول متوقفه عليها وأشابه ذلك .

القيد الثالث : وجود المقتضى ، واحتترزت بذلك عن نحو (فَعَلُوهُ) من قوله تعالى (وَكُلَّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) فإنه صفة لكل أو لشيء ، ولا- يصح أن يكون حالا- من كل مع جواز الوجهين في نحو «أقوم كل رجل جاءك» لعدم ما يعمل في الحال ، ولا يكون خبرا ، لأنهم لم يفعلوا كل

ص: ٤٩٥

شئ ، ونظيره قوله تعالى (لَوْ لَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَيِّقٌ) يتعين كون (سَيِّقٌ) صفة ثانية ، لا حالا من الكتاب ، لأن الابتداء لا يعمل في الحال ، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لو لا كما لا يذكر الخبر ، ولا يكون خبرا ، لما أشرنا إليه ، ولا ينقض الأول بقوله «لو لا رأسك مدهونا» ولا الثاني بقول الزبير رضى الله عنه :

٤٧٤- ولو لا بنوها حولها لخبطتها***[كخبطه عصفور ولم أتلثم]

لندورهما ، وأما قول ابن الشجرى فى (وَلَوْ لَا- فَضَّلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) : إن عليكم خير ، فمردود ، بل هو متعلق بالمتبدأ ، والخبر محذوف.

القيد الرابع : انتفاء المانع ، والمانع أربعة أنواع ، أحدها : ما يمنع حاله كانت متعينه لو لا وجوده ، ويتعين حينئذ الاستئناف نحو «زارنى زيد سأكافئه» أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعد المعرفة المحضه حال ، ولكن السين ولن مانعان ، لأن الحالىه لا تصدّر بدليل استقبال ، وأما قول بعضهم فى (وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهِدِينَ) : إن (سَيَّهِدِينَ) حال كما تقول «سأذهب مهديا» فسهوه. والثانى : ما يمنع وصفه كانت متعينه لو لا وجود المانع ، ويمتنع فيه الاستئناف ، لأن المعنى على تقييد المتقدم ، فتتبع الحالىه بعد أن كانت ممتنعه ، وذلك نحو (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ) (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ) وقوله :

٤٧٥- مضى زمن والناس يستشفعون بى***[فهل لى لى لى الغداه شفيح]

والمعارض فيهن الواو ، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته ،

خلافاً للزمخشري ومن وافقه. والثالث : ما يمنعها معا ، نحو (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ) وقد مضى البحث فيها ، والرابع : ما يمنع أحدهما دون الآخر ولو لا-المانع لكانا جائزين ، وذلك نحو «ما جاءني أحد إلا قال خيراً» فإن جملة القول كانت قبل وجود إلا-محتمله للوصفيه والحاليه ، ولما جاءت إلا امتنعت الوصفيه. ومثله : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) وأما (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) فللوصفيه مانعان الواو وإلا ، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحدا منهما مانعا ، وكلام النحويين بخلاف ذلك ، وقال الأ-خفش : لا-تفصل إلا بين الموصوف وصفته ، فإن قلت «ما جاءني رجل إلا راكب» فالتقدير إلا رجل راكب ، يعني أن راكبا صفة لبدل محذوف ، قال وفيه قبح ، لجعلك الصفة كالاسم ، يعني في إيلائك إياها العامل ، وقال الفارسي : لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائم» فإن قلت «إلا قائما» جاز ، ومثل ذلك قوله :

٤٧٦- وقائله تخشى عليّ : أظنه***سيودي به ترحاله وجعائله (١)

فإن جملة «تخشى عليّ» حال من الضمير في قائله ، ولا يجوز أن يكون صفة لها ؛ لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل ، والله أعلم.

ص : ٤٩٧

١- قرأ الدسوقي «أظنه» بوزن أعزه ، وجعله جمع ظن ، كما قرأ «سيردي به» وليس بشيء

Your browser does not support the audio tag

لا بدّ من تعلقهما بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو ما أوّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قدر ، كما سيأتي .

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو «زيد عندك» وعمرو في الدار» ثم اختلفوا ؛ فقال ابنا طاهر وخروف : الناصب المبتدأ ، وزعموا أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو «زيد أخوك» وينصبه إذا كان غيره ، وأن ذلك مذهب سيبويه ، وقال الكوفيون : الناصب أمر معنوي ، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ .

ولا معول على هذين المذهبين .

مثال التعلق بالفعل وما يشبهه (1) قوله تعالى (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) وقول ابن دريد :

٤٧٧- واشتعل المبيض في مسودّه***مثل اشتعال النار في جزل الغضا [ص ٧٥١]

ص : ٤٩٩

١- في نسخه «بالفعل وشبهه» .

وقد تقدر «في» الأولى متعلقه بالمبيض ؛ فيكون تعلق الجارين بالاسم ، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الأول بفعله ؛ لأنه أتم لمعنى التشبيه ، وقد يجوز تعلق «في» الثانية بكون محذوف حالا من النار ، ويبعده أن الأصل عدم الحذف . ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) أي وهو الذي هو إله في السماء ؛ ففي متعلقه بإله ، وهو اسم غير صفه ، بدليل أنه يوصف فتقول «إله واحد» ولا يوصف به لا يقال «شيء إله» وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود ، وإله خبر لهو محذوف ، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف ؛ لأن الصلة حينئذ خالية من العائد ، ولا يحسن تقدير الظرف صله وإله بدلا من الضمير المستتر فيه ، وتقدير (وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) معطوفا كذلك ، لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين ، وفيه بعد ، حتى قيل بامتناعه ، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور ، فأما أن يكون هو موقعا فيما يحتاج (1) إلى تأويلين فلا ، ولا- يجوز على هذا الوجه أن يكون (وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) مبتدأ وخبرا ، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف ، وخلو الصلة من عائد إن عطف .

Your browser does not support the audio tag

ومن ذلك أيضا قوله :

٦٧٨- وإنّ لسانى شهده يشتنى بها***وهو على من صبّه الله علقم

أصله «علقم عليه» فعلى المحذوفه متعلقه بصبه ، والمذكوره متعلقه بعلقم ، لتأوله بصعب ، أو شاق ، أو شديد. ومن هنا كان الحذف شاذًا ،

ص: ٥٠٠

١- فى نسخه «موقعا فيما يحوج - إلخ.

لاختلاف متعلقى جار الموصول و جار العائد.

.Your browser does not support the audio tag

ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله :

٦٧٩- *أنا أبو المنهال بعض الأحيان* [ص ٥١٤]

وقوله :

٦٨٠- أنا ابن ماويّه إذ جدّ التّفّر***[وجاءت الخيل أثنافى زمر]

فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلمين ، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل ، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد. وتقول «فلان حاتم فى قومه» فتعلق الظرف بما فى حاتم من معنى (١) الجود ، ومن هنا ردّ على الكسائى فى استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم «أظننى مرتحلا وسويّرا فرسخا» وعلى سيبويه فى استدلاله على إعمال فعيل بقوله :

٦٨١- حتّى شآها كليل موهنا عمل***[باتت طرابا وبات الليل لم ينم]

وذلك أن «فرسخا» ظرف مكان و «موهنا» ظرف زمان ، والظرف يعمل فيه روائح الفعل ، بخلاف المفعول به ، ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به أن كليلا من كلّ ، وفعله لا يعدى ، واعتذر عن سيبويه بأن كليلا بمعنى مكل ، وكأنّ البرق يكلّ الوقت بدوامه فيه ، كما يقال «أتعبت يومك» أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلا يعدل إلى فعيل للمبالغه ، ولم يستدل به على الإعمال ، وهذا أقرب ، فإن فى الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حملة على الحقيقه ، وقال ابن مالك فى قول الشاعر :

ونعم من هو فى سرّ وإعلان [٥٣٥]

ص: ٥٠١

يجوز كون من موصوله فاعله بنعم ، وهو : مبتدأ خبره هو أخرى مقدره ، وفي : متعلقه بالمقدره ، لأن فيها معنى الفعل ، أى الذى هو مشهور ، انتهى : والأولى أن يكون المعنى الذى هو ملازم لحاله واحده فى سر وإعلان ، وقدر أبو على من هذه تمييزا ، والفاعل مستتر ، وقد أجزى فى قوله تعالى : (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ) تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علما ، على معنى وهو المعبود ، وهو المسمى بهذا الاسم ، وأجزى تعلقه بـ يعلم ، وبسر كم وجهر كم ، وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم ، ورد الثانى بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين فى متقدم ، وليس بشى ، لأن المصدر هنا ليس مقدرًا بحرف مصدرى وصلته ، ولأنه قد جاء نحو (بِالْمُؤْمِنِينَ لِرُؤْفٍ رَحِيمٍ) والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعا ، فكذا هنا ، ورد أبو حيان الثالث بأن «فى» لا- تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة ، وكذا ردّ على تقديرهم (فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) مستقبليات لعدتهن ، وليس بشى ، لأن الدليل ما جرى فى الكلام من ذكر العلم ، فإن بعده (يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) وليس الدليل حرف الجر ، ويقال له : إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوى مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف ، لا لجوازه.

ومثال التعلق بالمحذوف (وَإِلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبى والمرسل إليهم يدل على ذلك ، ومثله (فِي تَشِيحِ آيَاتِ إِلَى فِرْعَوْنَ) ففى وإلى متعلقان بأذهب محذوف (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) أى وأحسنوا بالوالدين إحسانا مثل (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي) أو وصيناهم بالوالدين إحسانا مثل (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا) ومنه باء البسملة.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

من زعم أنه لا يدلّ على الحدث منع من ذلك ، وهم المبرد فالفارسي فابن جنى فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين ، والصحيح أنها كلها داله عليه إلا ليس .

واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) فإن اللام لا تتعلق بعجبا ؛ لأنه مصدر مؤخر ، ولا بأوحينا لفساد المعنى ، ولأنه صله لأن ، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضا أن تكون متعلقه بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله :

لميته موحشا طلل *** [يلوح كأنه خلل] [١٢٥]

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسي في قوله :

ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه *** ونعم من هو في سرّ وإعلان [٥٣٥]

أن من نكره تامه تمييز لفاعل نعم مستترا ، كما قال هو وطائفه في «ما» من نحو (فَنِعْمًا هِيَ) إن الظرف متعلق بنعم ، وزعم ابن مالک أنها موصوله فاعل ، وأن هو مبتدأ خبره هو أخرى مقدره على حد * شعري

ص: ٥٠٣

شعري* [٥٣٦] وإن الظرف متعلق بهو المحذوفه لتضمنها معنى الفعل ، أى ونعم الذى هو باق على وده فى سره وإعلانه ، وإن المخصوص محذوف ، أى بشر بن مروان ، وعندى أن يقدر المخصوص هو ؛ لتقدم ذكر بشر فى البيت قبله ، وهو :

٦٨٢- وكيف أرهب أمرا أو أراع به ***وقد زكأت إلى بشر بن مروان؟

فيبقى التقدير حينئذ هو هو هو .

هل يتعلقان بأحرف المعاني؟

صوت

Your browser does not support the audio tag

المشهور منع ذلك مطلقا ، وقيل بجوازه مطلقا ، وفصل بعضهم فقال : إن كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق (١) النيبه لا الأصله ، وإلا فلا ، وهو قول أبى على وأبى الفتح ، زعما فى نحو «يا لزيد» أن اللام متعلقه بيا ، بل قال فى «يا عبد الله» إن النصب بيا ، وهو نظير قولهما فى قوله :

أبا خراشه أما أنت ذا نفر [٤٤]

إن «ما» الزائده هى الرافعه الناصبه ، لا كان المحذوفه. وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم فى قول كعب بن زهير رضى الله تعالى عنه :

ص: ٥٠٤

١- فى نسخه «على» سبيل النيبه.

٦٨٣- وما سعاد غداه البين إذ رحلوا***إلا أعنّ غضيض الطرف مكحول

غداه البين : ظرف للنفى ، أى انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأغنّ.

وقال ابن الحاجب فى (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) إذ بدل من اليوم ، واليوم إما ظرف للنفع المنفى ، وإما لما فى لن من معنى النفى ، أى انتفى فى هذا اليوم النفع ، فالمنفى نفع مطلق ، وعلى الأول نفع مقيد باليوم. وقال أيضا : إذا قلت «ما ضربته للتأديب» فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقه بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، وللتأديب : تعليل للضرب المنفى ، وإن قصدت نفى الضرب كل حال فاللام متعلقه بالنفى والتعليل له ، أى أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنه قد يؤدّب بعض الناس بترك الضرب ، ومثله فى التعلق بحرف النفى «ما أكرمت المسىء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته» ، إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ، ومن ذلك قوله تعالى (ما أنتَ بِنِعْمِهِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) الباء متعلقه بالنفى ، إذ لو علق بمجنون لأفاد نفى جنون خاص ، وهو الجنون الذى يكون من نعمه الله تعالى ، وليس فى الوجود جنون هو نعمه ، ولا المراد نفى جنون خاص

، اه ملخصا.

وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي ، أى انتفى ذلك بنعمه ربك.

وقد ذكرت فى شرحى لقصيدته كعب رضى الله تعالى عنه أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت ، وذلك على أن الأصل : وما كسعاد إلا ظبى أغنّ ، على التشبيه المعكوس للمبالغه ، لئلا يكون الظرف

ص: ٥٠٥

متقدما فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه ، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرو ، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل فى الحال فى نحو قوله :

كأن قلوب الطير رطبا ويابساً**لدى وكرها العناب والحشف البالى [٣٦٥]

مع أن الحال شبيهه بالمفعول به ، فعمله فى الظرف أجدر.

Your browser does not support the audio tag

فإن قلت : لا يلزم من صحه إعمال المذكور [صحه] إعمال المقدر ، لأنه أضعف.

قلت : قد قالوا «زيد زهير شعرا وخاتم جودا» وقيل فى المنصوب فيهما : إنه حال أو تمييز ، وهو الظاهر ، وأيا كان فالحججه قائمه [به] ، وقد جاء أبلغ من ذلك ، وهو إعماله فى الحالين ، وذلك فى قوله :

٦٨٤- تعيرنا أننا عاله***ونحن صعاليك أنتم ملوكا

إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء ، ونحن فى حال صعلاكتنا مثلكم فى حال ملككم.

فإن قلت : قد أوجبت فى بيت كعب بن زهير رضى الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لثلا يتقدم الحال على عاملها المعنوى ، فما الذى سوغ تقدم صعاليك هنا عليه؟

قلت : سوغه الذى سوغ تقدم بسرا فى «هذا بسرا أطيب منه رطبا» وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه فى نحو «لهوأ كفؤهم ناصرا» وهو خشيه اختلاط المعنى ، إلا أن هذا مطرد ثم لقوه التفضيل. ونادر هنا لضعف حرف التشبيه.

ص: ٥٠٦

وهذا الذى ذكرته فى البيت أجود ما قيل فيه ، وفيه قولان آخران ، أحدهما : ذكره السخاوى فى كتابه سفر السعاده ، وهو أن عاله من «عالتى الشىء» إذا أثقلنى ، و «ملوكا» مفعول : أى أننا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ، ونحن أنتم أى مثلكم فى هذا الأمر ، فالإخبار هنا مثله فى (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) والثانى قاله الحريرى وقد سئل عن البيت ، وهو أن التقدير : إناعاله صعاليك نحن وأنتم ، وقد خطىء فى ذلك ، وقيل : إنه كلام لا معنى له ، وليس كذلك ، بل هو متجه على بعد فيه ، وهو أن يكون صعاليك مفعول عاله ؛ أى إنا نعول صعاليك ، ويكون نحن توكيدا لضمير عاله ، وأنتم توكيد لضمير مستتر فى صعاليك ، وحصل فى البيت تقديم وتأخير للضروره ، ولم يتعرض لقوله «ملوكا» وكأنه عنده حال من ضمير عاله ، والأولى على قوله أن يكون صعاليك حالا من محذوف ، أى نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلةتهما فى «لقيته مصعدا منحدرًا» فإنهم نصوا على أنه يكون الأول والثانى والثانى للأول ؛ لأن فصلا أسهل من فصلين ، ويكون أنتم توكيدا للمحذوف ؛ لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبه ، وإنما جوزناه أولا لأن الصعاليك هم المخاطبون ، فيحتمل كونه راعى المعنى.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا «لا بد لحرف الجر من متعلق» ستة أمور :

أحدها : الحرف الزائد كالباء ومن في (كَفَى بِاللهِ شَهيداً) (هَيْلُ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ اللهِ) وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي ، والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد

ص: ٥٠٧

إنما دخل في الكلام تقويه له وتوكيدا ، ولم يدخل للربط.

وقول الحوفي إن الباء في (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ) متعلقه وهم ، نعم يصح في اللام المقويه أن يقال إنها متعلقه بالعامل المقوى نحو (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) و (فَعَالًا لِمَا يُرِيدُ) و (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) لأن التحقيق أنها ليست زائده محضه ، بل لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزله القاصر ، ولا معديه محضه لاطراد صحه إسقاطها ؛ فلها منزله بين المنزلتين.

Your browser does not support the audio tag.

الثاني : لعل في لغه عقيل ؛ لأنها بمنزله الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعده على الخيره ، قال :

لعلّ أبى المغوار منك قريب [٤٧٠]

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل ، بل لإفاده معنى التوقع ، كما دخلت «ليت» لإفاده معنى التمني ، ثم إنهم جروا بها منبهه على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر.

الثالث : «لولا» فيمن قال «لولاى ، ولولاك ، ولولاه» على قول سيبويه : إن لو لا جاره للضمير ؛ فإنها أيضا بمنزله لعل في أن ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء ؛ فإن لو لا الامتناعه تستدعى جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن لو لا غير جاره ، وأن الضمير بعدها مرفوع ، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع ، كما عكسوا في قولهم «ما أنا كأنت» وهذا كقوله في «عساي» ويردّهما أن نيابه ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب

ص: ٥٠٨

إنما ثبت [في الكلام] في المنفصل ، وإنما جاءت النيبه في المتصل بثلاثه شروط : كون المنوب عنه منفصلا ، وتوافقهما في الإعراب ، وكون ذلك في الضروره ، كقوله :

٦٨٥- [وما نبالي إذا ما كنت جارتنا] *** أن لا يجاورنا إلاك ديار

وعليه خرّج أبو الفتح قوله :

٦٨٦- نحن بفرس الودى أعلمنا *** منّا بر كض الجياد فى السدف

فادعى أن «نا» مرفوع مؤكّد للضمير فى أعلم ، وهو نائب عن نحن ؛ ليتخلّص بذلك من الجمع بين إضافه أفعال وكونه بمن ، وهذا البيت أشكل على أبى على حتى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع : «رَبِّ» فى نحو «رَبِّ رجل صالح لقيته ، أو لقيت» ؛ لأن مجرورها مفعول فى الثانى ، ومبتدأ فى الأول ، أو مفعول على حد «زيدا ضربته» ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأن ربّ لها الصّدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثاليين

لإفاده التكرير أو التقليل ، لا لتعديده عامل. هذا قول الرمانى وابن طاهر. وقال الجمهور : هى فىهما حرف جر معد ، فإن قالوا إنها عدت العامل المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معموله فى المثال الأول ، وإن قالوا عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعه ففیه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت.

الخامس : كاف التشبيه ، قاله الأخفش وابن عصفور ، مستدلين بأنه إذا قيل «زيد كعمرو» فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه ، بخلاف

ص : ٥٠٩

نحو في من «زيد في الدار» وإن كان فعلا مناسباً للكاف - وهو أشبه - فهو متعد بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجاره الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

السادس : حرف الاستثناء ، وهو خلا- وعدا وحاشا ، إذا خفضن ؛ فإنهن لتنحيه الفعل عما دخلن عليه ، كما أن إلّا كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، ولو صح أن يقال إنها متعلقه لصح ذلك في إلا ، وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بإلا لثلا يزول الفرق بينهما أفعالا وأحرفا.

حكمهما بعد المعارف و النكرات

صوت

Your browser does not support the audio tag

حكمهما بعدهما حكم الجمل ؛ فهما صفتان في نحو «رأيت طائرا فوق غصن ، أو على غصن» ؛ لأنهما بعد نكره محضه ، وحالان في نحو «رأيت الهلال بين السحاب ، أو في الأفق» ؛ لأنهما بعد معرفه محضه ، ومحتملان لهما في نحو «يعجبني الزهر في أكمامه ، والثمر على أغصانه» ؛ لأن المعرف الجنسي كالنكره ، وفي نحو «هذا ثمر يانع على أغصانه» لأن النكره الموصوفه كالمعرفه.

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع ؛ فإن تقدمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو «ما في الدار أحد» و «أفي الدار زيد»

ص: ٥١٠

و «مررت برجل معه صقر» و «جاء الذي في الدار أبوه» و «زيد عندك أخوه» و «مررت بزيد عليه جبه» ففي المرفوع ثلاثه مذاهب :

أحدها : أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ، ويجوز كونه فاعلا.

والثاني : أن الأرجح كونه فاعلا ، واختاره ابن مالك ، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

والثالث : أنه يجب كونه فاعلا ، نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أعرب فاعلا- فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادها! فيه خلاف ، والمذهب المختار الثاني ، لدليلين : أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو «زيد في الدار جالسا» ولو كان العامل الفعل لم

يُمتنع ، ولقوله :

٤٨٧- [فإن يك جثماني بأرض سواكم] ***فإن فؤادي عندك الدهر أجمع

فأكد الضمير المستتر في الظرف ، والضمير لا يستتر إلا في عامله ، ولا يصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد والحذف متنافيان ، ولا لاسم إنَّ على محله من الرفع بالابتداء ؛ لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابن مالك المذهب الأول ، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض ، فإن الضمير لا يستكنَّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو «في الدار - أو عندك - زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين ، لأن

ص: ٥١١

الاعتماد عندهم ليس بشرط ، ولذا يجيزون في نحو «قائم زيد» أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

تنبيهات - الأول : يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب :

٦٨٨- ظلت بها تنطوى على كبد***نضيجه فوق خلبها يدها

أن تكون اليد فيه فاعله بنضيجه ، أو بالظرف ، أو بالابتداء ، والأول أبلغ ، لأنه أشد للحرارة ، والخب : زياده الكبد ، أو حجاب القلب ، أو ما بين الكبد والقلب ، وأضاف اليد إلى الكبد للملابسه بينهما ؛ فإنهما في الشخص.

ولا خلاف في تعيين الابتداء في نحو «في داره زيد» لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

فإن قلت «في داره قيام زيد» لم يجزها الكوفيون ألبته ، أما على الفاعليه فلما قدمنا ، وأما على الابتدائيه فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ ، بل على ما ضيف إليه المبتدأ ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا ، كقولهم «في أكفانه درج الميت» وقوله :

٦٨٩- *بمسعاته هلك الفتى أو نجاته*

وإذا كان الاسم في نيه التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

Your browser does not support the audio tag

والأرجح تعيين الابتدائيه في نحو «هل أفضل منك زيد» لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد ، وتجوز الفاعليه في لغه قليله.

ص: ٥١٢

ومن المشكل قوله :

فخير نحن عند الناس منكم***[إذا المثوب قال يالا] [٣٦٦]

لأن قوله «نحن» إن قدر فاعلا- لزم إعمال الوصف غير معتمد ، ولم يثبت ، وعمل أفعل في الظاهر في غير مسأله الكحل وهو ضعيف ، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعل ومن ، وخرجه أبو علي - وتبعه ابن خروف - على أن الوصف خبر لنحن محذوفه ، وقدر نحن المذكوره توكيدا للضمير في أفعل.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانيه :

أحدها : أن يقعا صفه نحو (أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ).

الثانى : أن يقعا حالا- نحو (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) وأما قوله سبحانه وتعالى : (فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) فزعم ابن عطيه أن (مُسْتَقِرًّا) هو المتعلق الذى يقدر فى أمثاله قد ظهر ، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كون خاص.

الثالث : أن يقعا صلته نحو (وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ).

الرابع : أن يقعا خبرا ، نحو «زيد عندك ، أو فى الدار» وربما ظهر فى الضروره كقوله :

ص: ٥١٣

٦٩٠- لك العز إن مولاك عزّ ، وإن يهن ***فأنت لدى بحبويه الهون كان

وفى شرح ابن يعيش : متعلق الظرف الواقع خبرا ، صرح ابن جنى بجواز إظهاره ، وعندى أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ؛ لأنه قد صار أصلا مرفوضا ، فأما إن ذكرته أولا فقلت «زيد استقر عندك» فلا يمنع مانع منه ، اه. وهو غريب.

الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر نحو (أَفَى اللهُ شَكُّ) ونحو (أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ) ونحو «أعندك زيد».

والسادس : أن يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه ، كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده «حينئذ الآن» أصله : كان ذلك حينئذ واسم الآن ، وقولهم للمعرس «بالزّفاء والبنين» بإضمار أعرست.

Your browser does not support the audio tag

والسابع : أن يكون المتعلق محذوفا على شريطه التفسير نحو «أيوم الجمعة صمت فيه» ونحو «بزيد مررت به» عند من أجازه مستدلا بقراءة بعضهم (وللظالمين أعد لهم) والأكثر يوجبون فى [مثل] ذلك إسقاط الجار ، وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحوه ، وبالموجهين قرىء فى الآيه ، والنصب قراءة الجماعه ، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية ، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعا ، أى ويعذب ، لمناسبه يدخل ، أو ماضيا ، أى وعذب ، لمناسبه المفسر؟ فيه نظر. والرفع بالابتداء ، وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكّد ، مثل «إنّ زيدا إنّّه فاضل» ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور ؛ لأنّ الضمير لا يؤكّد الظاهر ؛ لأنّ الظاهر أقوى ، ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادته الجار ؛ لأنّ العرب لم تبدل

ص: ٥١٤

مضمرا من مظهر ، لا يقولون «قام زيد هو» وإنما جور ذلك بعض النحويين بالقياس.

والثامن : القسم بغير الباء نحو (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) وقولهم «لله لا يؤخر الأجل» ولو صرح بالفعل فى نحو ذلك لوجب الباء.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

لا خلاف فى تعيين الفعل فى باب (١) القسم والصله ؛ لأنّ القسم والصله لا يكونان إلا جملتين.

قال ابن يعيش : وإنما لم يجز فى الصله أن يقال إن نحو «جاء الذى فى الدار» بتقدير مستقر على أنه خير لمحذوف على حدّ قراءه بعضهم (تماماً على الذى أحسن) بالرفع ؛ لقله ذاك واطراد هذا ، اه.

وكذلك يجب فى الصفه فى نحو «رجل فى الدار فله درهم» لأنّ الفاء تجوز فى نحو «رجل يأتينى فله درهم» وتمتنع فى نحو «رجل صالح فله درهم» فأما قوله :

٤٩١- كلّ أمر مباعداً أو مداناً ***فمنوط بحكمه التعالى

فنادر.

واختلف في الخبر والصفة والحال ؛ فمن قدر الفعل - وهم الأكثرون -

ص: ٥١٥

١- في نسخه «في بابي - إلخ»

فلأنه الأصل في العمل ، ومن قَدَر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعته الأفراد ، ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف ، قالوا : ولأن تقليل المقدر أولى ، وليس بشيء ؛ لأن الحق أنا لم نحذف الضمير ، بل نقلناه إلى الظرف ؛ فالمحذوف فعل أو وصف ، وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر ؛ فيقدر الفعل في نحو «أيوم الجمعة تعتكف فيه» والوصف في نحو «أيوم الجمعة أنت معتكف فيه».

والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا ، بل بحسب المعنى كما سأبينه.

كيفية تقديره باعتبار المعنى

صوت

Your browser does not support the audio tag

أما في القسم فتقديره أقسم ، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو «أيوم الجمعة صمت فيه».

وأعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعي كما في «زيدا مررت به» أو معنوي كما في «زيدا ضربت أخاه» إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدى القاصر بنفسه ، وفي الثاني خلاف الواقع ؛ إذ الضرب لم يقع بزيد ؛ فوجب أن يقدر جاوزت في الأول ، وأهنت في الثاني ، وليس المانع مع كل متعد بالحرف ، ولا مع كل سببي ، ألا ترى أنه لا مانع في نحو «زيدا شكرت له» لأن شكر يتعدى بالجار وب نفسه ، وكذلك الظرف نحو «أيوم الجمعة صمت فيه» لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه ، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه ، وكذلك لا مانع في نحو «زيدا أهنت أخاه» لأن إهانته أخيه إهانته له ، بخلاف الضرب.

ص: ٥١٦

وأما في المثل فيقدر بحسب (١) المعنى ، وأما في البواقي نحو «زيد في الدار» فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو «الصوم اليوم» أو «في اليوم» و «الجزء غدا» أو «في الغد» ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي ، هذا هو الصواب ، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو «ضربي زيدا قائما» : إن التقدير إذ كان إن أريد المضي أو إذا كان إن أريد المستقبل ، ولا فرق ، وإذا جهلت المعنى فقدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، وقال الزمخشري في قوله تعالى (أَفَأَنْتَ تُنْفَذُ مَنْ فِي النَّارِ) إنهم جعلوا في النار الآن لتحقيق الموعود به ، ولا يلزم ما ذكره ؛ لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل ، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا للدليل ، ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور ، وتوهم ما جماعه امتناع حذف الكون الخاص ، يبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل؟

واشترط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف ، لا لجواره.

ومما يتخرج على ذلك قولهم «من لى بكذا» أى من يتكفل لى به؟ وقوله تعالى : (فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ) أى مستقبلات لعدتهن ، كذا فسرہ جماعه من السلف ، وعليه عوّل الزمخشري ، وردّه أبو حيان توهما منه أن الخاص لا يحذف ، وقال : الصواب أن اللام للتوقيت ، وأن الأصل لاستقبال

ص: ٥١٧

١- انظر الأمر السادس فى ص ٤٤٦ فقد ذكر المثل وشبهه ومثالا لكل منهما

عدتهن ، فحذف المضاف ، اه. وقد بينا فساد تلك الشبهه ،

Your browser does not support the audio tag

ومما يتخرّج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ ، وَالْعَبِيدُ بِالْعَبِيدِ ، وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى) التقدير مقتول أو يقتل ، لا كائن ، اللهم إلا- أن تقدر مع ذلك مضافين ؛ أى قتل الحر كائن بقتل الحر ، وفيه تكلف تقدير ثلاثه الكون والمضافان ، بل تقدير خمسه ؛ لأن كلا من المصدرين لا بد له من فاعل ، ومما يبعد ذلك أيضا أنك لا تعلم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام ، وإنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو (وَسَيَلِلِ الْقَرْيَةَ) ونظير هذه الآيه قوله تعالى (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) الآيه ، أى أن النفس مقتوله بالنفس ، والعين مفعوئه بالعين ، والأنف مجدوع بالأنف ، والأذن مصلومه بالأذن ، والسن مقلوعه بالسن ، هذا هو الأ-حسن ، وكذلك الأرجح فى قوله تعالى (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ) أن يقدر جريان ، فإن قدرت الكون قدرت مضافا ، أى جريان الشمس والقمر كائن بحسبان ، وقال ابن مالك فى قوله تعالى (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) : إن الظرف ليس متعلقا بالاستقرار ؛ لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقه والمجاز ؛ فإن الظرفيه المستفاده من (فى) حقيقه بالنسبه إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبه إليه تعالى ، وإما حمل قراءه السبعه على لغه مرجوحه ، وهى إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري ؛ فإنه زعم أن الاستثناء منقطع ، والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر : قل لا- يعلم من يذكر فى السموات والأرض ، ومن جوز اجتماع الحقيقه والمجاز فى كلمه واحده واحتج بقولهم «القلم أحد اللسانين» ونحوه لم يحتج إلى ذلك ، وفى الآيه وجه آخر ، وهو أن يقدر من مفعولا- به ، والغيب بدل اشتمال ، والله فاعل ، والاستثناء مفرغ.

ص: ٥١٨

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدر مقدّما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا ، وما يقتضى إيجابه.

فالأول ، نحو «فى النار زيد» لأن المحذوف هو الخبر ، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثانى نحو «إنّ فى الدار زيدا» لأنّ إنّ لا يليها مرفوعها.

ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره متأخرا (١) فى جميع المسائل ؛ لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ.

تنبيه - ردّ جماعه منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى : (إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا) وقولك «أما فى الدار زيد» لأن «إذا» الفجائيه لا يليها الفعل ، و «أما» لا يقع بعدها فعل إلا مقرونا بحرف الشرط نحو (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ) ، وهذا على ما بيناه غير وارد ؛ لأن الفعل يقدر مؤخرا. .»

ص: ٥١٩

١- فى نسخه أن يقدره مؤخرًا.

Your browser does not support the audio tag

و يقبح بالمعرب جهلها ، وعدم معرفتها على وجهها.

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر.

ما يعرف به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بابتدائه المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكونا معرفتين ، تساوت رتبتهما نحو «الله ربنا» أو اختلفت نحو «زيد الفاضل ، والفاضل زيد» هذا هو المشهور ، وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا ، وقيل : المشتق خبر وإن تقدم نحو «القائم زيد».

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول : من القائم؟ فتقول «زيد القائم» فإن علمهما وجهل النسبه فالمقدم المبتدأ.

الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو «أفضل منك أفضل مني».

ص: ٥٢١

الثالثة : أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكييرا ولأول هو المعرفة «كزيد قائم» وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو «خزّ ثوبك» و «ذهب خاتمك» وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور ، وأما سبويه فيجعله المبتدأ نحو «كم مالك» و «خير منك زيد» و «حسبنا الله» ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير ، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو «الفاضل أنت» ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالا للدليلين ، ويشهد لابتدائه النكرة قوله تعالى (فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ) (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ) وقولهم «إنّ قريبا منك زيد» وقولهم «بحسبك زيد» والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب ،

Your browser does not support the audio tag

ولخبريتها قولهم «ما جاءت حاجتك» بالرفع ، والأصل ما حاجتك ، فدخل الناسخ بعد تقدير لمعرفه مبتدأ ، ولو لا هذا التقدير لم يدخل ؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، وأما من نصب فالأصل ما هي حاجتك ، بمعنى أيّ حاجه هي حاجتك ، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ، ونظيره أن تقول «زيد هو الفاضل» وتقدر هو مبتدأ ثانيا لا فضلا ولا تابعا ؛ فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه كان فتقول «زيد كان الفاضل».

ويجب الحكم بابتدائه المؤخر في نحو «أبو حنيفة أبو يوسف». و

٦٩٢- بنونا بنو أبنائنا [وبناتنا***بنوهنّ أبناء الرجال الأبعاد]

رعيا للمعنى ، ويضعف (١) أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة ؛ لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة ، والله أعلم.

ص: ٥٢٢

١- في نسخه «ويضعفه - إلخ».

ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات :

احداها : أن يكونا معرفتين ، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر ؛ فيقال «كان زيد أخا عمرو» لمن علم زيدا وجعل أخوته لعمرو ، و «كان أخو عمرو زيدا» لمن يعلم أخا لعمرو ويجهل أن اسمه زيد ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم ، فتقول «كان زيد القائم» لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم ، فعرف كلا منهما بقلبه ، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ، ويجوز قليلا «كان القائم زيدا». وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير نحو «كان زيد أخا عمرو» وكان أخو عمرو زيدا» ويستثنى من مختلفى الرتبة نحو «هذا» فإنه يتعين للاسميه لمكان التنبية المتصل به ؛ فيقال «كان هذا أخاك ، وكان هذا زيدا» إلا مع الضمير ، فإن الأفصح فى باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبية عليه ؛ فتقول «ها أنذا» ولا يتأتى ذلك فى باب الناسخ ؛ لأن الضمير متصل بالعامل ؛ فلا يتأتى دخول التنبية عليه ، على أنه سمع قليلا فى باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك ؛ فلهذا قرأت السبعة (ما كان حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه فى التعريف.

Your browser does not support the audio tag.

الحاله الثانيه : أن يكونا نكرتين ؛ فإن كان لكل منهما مسوِّغ للإخبار

ص: ٥٢٣

عنها فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر ؛ فتقول «كان خير من زيد شرًا من عمرو» أو تعكس ، وإن كان المسوِّغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم نحو «كان خير من زيد امرأه».

الحاله الثالثه : أن يكونا مختلفين ، فتجعل المعرفه الاسم والنكره الخبر ، نحو «كان زيد قائما» ولا يعكس إلا فى الضروره كقوله :

٦٩٣- [قفى قبل التفرّق يا ضباعا]***ولا يك موقف منك الودعا

وقوله :

٦٩٤- [كأنّ سبيئه من بيت رأس]***يكون مزاجها عسل وماء [ص ٦٩٥]

وأما قراءه ابن عامر (أولم تكن لهم آيه أن يعلمه) بتأنيث تكن ورفع آيه ، فإن قدرت تكن تامه فاللام متعلقه بها وآيه فاعلها ، و (أَنْ يَعْلَمَهُ) بدل من آيه ، أو خبر لمحذوف أى هى أن يعلمه ، وإن قدرتها ناقصه فاسمها ضمير القصبه ، و (أَنْ يَعْلَمَهُ) مبتدأ ، وآيه خبره ، والجمله خبر كان ، أو آيه اسمها ، ولهم خبرها ، و (أَنْ يَعْلَمَهُ) بدل أو خبر لمحذوف ، وأما تجويز الزجاج كون آيه اسمها و (أَنْ يَعْلَمَهُ) خبرها فردّوه لما ذكرنا ، واعتذر له بأن النكره قد تخصصت بلهم.

ما يعرف به الفاعل من المفعول

صوت

Your browser does not support the audio tag.

وأكثر ما يشبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما.

وطريق معرفه ذلك أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعا ضمير

ص: ٥٢٤

المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبا ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه ، فإن صحت المسأله بعد ذلك فهى صحيحه قبله ، وإلا فهى فاسده ، فلا يجوز «أعجب زيد ما كره عمرو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل ، فإنه لا يجوز «أعجبت الثوب» ويجوز النصب ، لأنه يجوز «أعجبنى الثوب» فإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز ، لأنه يجوز «أعجبت النساء» وإن كان الاسم الناقص من أو الذى جاز الوجهان أيضا.

فروع - تقول «أمكن المسافر السفر» بنصب المسافر ، لأنك تقول «أمكننى السفر» ولا تقول «أمكنك السفر» وتقول «ما دعا زيدا إلى الخروج» و «ما كره زيد من الخروج» بنصب زيد فى الأولى مفعولا-والفاعل ضمير «ما» مستترا ، وبرفعه فى الثانيه فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا ، لأنك تقول «ما دعانى إلى الخروج» و «ما كرهت منه» ويمتنع العكس ، لأنه لا يجوز «دعوت الثوب إلى الخروج» و «كره من الخروج» (١) وتقول «زيد فى رزق عمرو عشرون دينارا» برفع العشرين لا غير ، فإن قدمت عمرا فقلت «عمرو زيد فى رزقه عشرون» جاز رفع العشرين ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير ، فيجب توحيداه مع المثني والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى ها المبتدأ ، وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير ؛ فيبرز فى التثنيه ، والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

وذلك ثمانيه أمور:

ص: ٥٢٦

١- الأولى أن يقول «وكرهني الثوب من الخروج» تطبيقا للقاعده التي أصلها

أحدها : أن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر ؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق ، وأما إجازة الزمخشري في (أنِ اعْبُدُوا اللَّهَ) أن يكون بيانا للهاء من قوله تعالى (إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ) فقد مضى رده ، نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، فالأول نحو «لا- إله إلا هو الرحمن الرحيم» ونحو (قُلْ إِنْ رَبِّي يَسْفِذُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْعُيُوبِ) وقولهم «اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم»

Your browser does not support the audio tag

والثاني نحو «مررت به الخبيث» والثالث نحو قوله :

٦٩٥- [قد أصبحت بقرقرى كوانسا]***فلا تلمه أن ينام البائسا [ص ٤٩٢]

وقال الزمخشري في (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْآيَةَ الْحَرَامَ) : إن (الْبَيْتَ الْحَرَامَ) عطف بيان على وجه المدح كما في الصفه ، لا على وجه التوضيح ؛ فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي .

وأما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو (وَنَرِيئُهُ مَا يَقُولُ) (ما أَنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون (أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) بدلا من الهاء في (بِهِ) توهمها منه أن ذلك يخل بعائد الموصول ، وقد مضى رده .

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر ك- «رأيتك إياه» أو لظاهر ك- «رأيت زيدا إياه» وخالفهم ابن مالك فقال : إن الثاني لم يسمع ، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين إنه توكيد كما في «قمت أنت» .

ص: ٥٢٦

الثاني : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ، وأما قول الزمخشري :

إن (مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ) عطف على (آيَاتِ بَيْنَاتٍ) فسهو ، وكذا قال في (إِنَّمَا أَعْظَمَكُمْ بِوَاحِدِهِ أَنْ تَقُومُوا) : إن (أَنْ تَقُومُوا) عطف على (واحدة) ولا يختلف في جواز ذلك في البدل ، نحو (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ) ونحو (بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) .

الثالث : أنه لا- يكون جملة ، بخلاف البدل نحو (ما يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَمَدُودٌ مَغْفِرٌ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ) ونحو (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) وهو أصح الأقوال في «عرفت زيدا أبو من هو» وقال :

٦٩٦- لقد أذهلتني أمِّ عمرو بكلمه***أتصبر يوم البين أم لست تصبر؟

الرابع : أنه لا- يكون تابعا لجملة ، بخلاف البدل ، نحو (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا) ونحو (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنِينَ) وقوله :

أقول له ارحل لا تقيم عندنا [٦٧١]

الخامس : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل ، بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ).

Your browser does not support the audio tag

السادس : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زياده بيان كقراءه يعقوب (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا) بنصب كل الثانيه ؛ فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو ، وكقول الحماسى :

ص: ٥٢٧

٦٩٧- روبد بنى شيبان بعض وعيدكم ***تلاقوا غدا خيلي على سفوان

تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى ***إذا ما غدت فى المأزق المتداني

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم ***على ما جنت فيهم يد الحدثان

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوه من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ، وحجتهم أن الشىء لا يبين نفسه ، وفيه نظر من أوجه ، أحدها : أنه يقتضى أن البدل ليس مبينا للمبدل منه ، وليس كذلك ، ولهذا منع سيويه «مررت بى المسكين ، وبك المسكين» دون «به المسكين» وإنما يفارق البدل عطف البيان فى أنه بمنزله جمله استؤنفت للتبيين ، والعطف تبين بالمفرد المحض. والثانى : أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا أتجه كون الثانى بيانا بما فيه من زياده الفائدة ، وعلى ذلك أجازوا الوجهين فى نحو قوله :

٦٩٨- يا زيد زيد العملات الذّبل ***[تطاول اللّيل عليك فانزل]

[ص ٦٢١ و ٦٢٢]

و ...

٦٩٩- يا تيم تيم عدى [لا أبالكم ***لا يلقىنكم فى سواه عمر]

إذا ضممت المنادى فهما. والثالث : أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا ، وذلك فى مثل قولك «يا زيد زيد» إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد ، فإنك لما تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود ، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد ، وعلى هذا يتخرج قول النحويين فى قول رؤبه :

ص: ٥٢٨

إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل ، وخزّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط ، فالثاني إما مصدر دعائي مثل «سقيالك» أو مفعول به بتقدير عليك ، على أن المراد إغراء نصير بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيده ، وقيل : لو قدّر أحدهما توكيدا لضمّا بغير تنوين كالمؤكّد.

السابع : أنه ليس في نيه إحلاله محل الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو «يا زيد الحارث» وفي نحو «يا سعيد كرز» بالرفع أو «كرزا» بالنصب ، بخلاف «يا سعيد كرز» بالضم فإنه بالعكس ، وفي نحو «أنا الضارب الرجل زيد» وفي نحو «زيد أفضل الناس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال» وفي نحو «يا أيها الرجل غلام زيد» وفي نحو «أى الرجلين زيد وعمرو جاءك» وفي نحو «جاءني كلا أخويك زيد وعمرو».

الثامن : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى. بخلاف البدل ، ولهذا امتنع أيضا البدل وتعين البيان في نحو قولك «هند قام عمرو أخوها» ونحو «مررت برجل قام عمرو أخوه» ونحوه «زيد ضربت عمرا أخاه».

ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفة المشبهة

صوت

.Your browser does not support the audio tag

وذلك أحد عشر أمرا :

أحدها : أنه يصاغ من المتعدّي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج

ص : ٥٢٩

ومستكبر ، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل.

الثاني : أنه يكون للأزمنة الثلاثة ، وهي لا تكون إلا للحاضر ، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث : أنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ، ومنه يقوم وقائم ، لأن الأصل يقوم ، بسكون القاف وضم الواو ، ثم نقلوا ، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر ، بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ، ولهذا قال ابن الخشاب : وهو وزن عروضي لا نصر بفي ، وهي تكون مجاريه له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وظاهر العرض وغير مجاريه وهو الغالب نحو ظريف وجميل ، وقول جماعة «إنها لا تكون إلا غير مجاريه» مردود باتفاقهم على أن منها قوله :

٧٠٠- من صديق أو أخى ثقه***أو عدوّ شاحط دارا

الرابع : أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو «زيد عمرا ضارب» ولا يجوز «زيد وجهه حسن».

الخامس : أن معموله يكون سببيا وأجيبيا نحو «زيد ضارب غلامه وعمرا» ولا يكون معمولها إلا سببيا تقول «زيد حسن وجهه» أو «الوجه» ويمتنع «زيد حسن عمرا».

السادس : أنه لا يخالف فعله في العمل ، وهي تخالفه ، فإنها تنصب مع قصور فعلها ، تقول «زيد حسن وجهه» ويمتنع «زيد حسن وجهه» بالنصب ، خلافا لبعضهم ، فأما الحديث «أن امرأه كانت تهراق الدماء» فالدماء تمييز على زياده أل ، قال ابن مالك : أو مفعول على أن الأصل تهريق ثم قلبت الكسره فتحه والياء ألفا كقولهم جاراه وناصاه وبقا ، وهذا

ص : ٥٣٠

مردود ، لأن شرط ذلك تحرك الياء كجاريه وناصيه وبقي.

Your browser does not support the audio tag

السابع : أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا أجازوا «أنا زيد ضاربه» و «هذا ضارب زيد وعمرا» بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون ، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي ، ولا يجوز «مررت برجل حسن الوجه والفعل» بخفض الوجه ونصب الفعل ولا «مررت برجل وجهه حسنه» بنصب الوجه وخفض الصفه ، لأنهما لا تعمل محذوفه ، ولأن معمولها لا يتقدمها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا.

الثامن : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره. نحو «مررت بقاتل أبيه» ويقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه ، ك- «زيد ضارب في الدار أبوه عمرا» ويمتنع عند الجمهور «زيد حسن في الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

العاشر : أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفه ، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربه ، ويشكل عليهم الحديث في صفه الدجال «أعور عينه اليمنى».

الحادى عشر : أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا- يشترط المحرز ، ويحتمل أن يكون منه (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَيِّكَنًا وَالشَّمْسَ) ولا- يجوز «هو حسن الوجه والبدن» بجر الوجه ونصب البدن ، خلافا للفرء ، أجاز «هو قوى الرجل واليد» برفع المعطوف ، وأجاز البغداديون إتباع

ص: ٥٣١

المنصوب بمجرور في البابين كقوله :

٧٠١- فظّل طهاه اللّحم ما بين منضج ***صفيف شواء أو قدير معجل [ص ٤٧٤]

التقدير : المطبوخ في القدر ، وهو عندهم عطف على صفيف ، وخرّج على أن الأصل «أو طابخ قدير» ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه كقراءه بعضهم (وَاللّهُ يُرِيدُ الْمآخِزَةَ) بالخفض ، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة كما قال :

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [١٣٥]

ما افترق فيه الحال و التمييز و ما اجتماع فيه

صوت

Your browser does not support the audio tag

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسه ، وافترقا في سبعة.

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فصلتان ، منصوبتان ، رافعتان للابهام.

وأما أوجه الافتراق فأحدها : أن الحال يكون جملة كـ «جاء زيد يضحك» وظرفا نحو «رأيت الهلال بين السحاب» وجارا ومجرورا نحو (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) والتمييز لا يكون إلا اسما.

والثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى : (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا) (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) وقال :

٧٠٢- إنما الميت من يعيش كثيرا**كاسفا باله قليل الرجاء

ص: ٥٣٢

بخلاف التمييز.

والثالث : أن الحال مبينه للهيئات ، والتمييز مبين للذوات.

والرابع : أن الحال يتعدد كقوله :

٧٠٣- على إذا ما زرت ليلي بخفيه**زياره بيت الله رجلان حافيا

بخلاف التمييز ، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في :

٧٠٤- *تبارك رحمانا رحيمًا ومؤثلا*

إنهما تمييزان ، والصواب أن رحمانا بإضمار أخص أو أمدح ، ورحيما حال منه ، لا نعت له ؛ لأن الحق قول الأعمى وابن مالك : إن الرحمن ليس بصفه بل علم ، وبهذا أيضا يبطل كونه تمييزا ، وقول قوم إنه حال.

وأما قول الزمخشري : إذا قلت «الله رحمن» أتصرفه أم لا ، وقول ابن الحاجب : إنه اختلف في صرفه ، فخارج عن كلام العرب من وجهين ؛ لأنه لم يستعمل صفة ولا- مجردا من أل ، وإنما حذفت في البيت للضرورة ، وينبى على علميته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت ، وأن الرحيم بعده نعت له ، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى ؛ إذ لا يتقدم البدل على النعت ، وأن السؤال الذى سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع أن عاداتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم : عالم تحرير ، وجواد فياض ، غير متجه.

ومما يوضح لك أنه غير صفه مجيئه كثيرا غير تابع نحو (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ) (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ) (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ).

.Your browser does not support the audio tag

والخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا ، أو وصفا يشبهه نحو (خاشعا أبصارهم يخرجون (1)) وقوله :

٧٠٥- [عدس ما لعيّاد عليك إماره***نجوت] وهذا تحمّلين طليق

أى وهذا طليق محمولا لك ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح ، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله :

٧٠٦- رددت بمثل السيد نهّد مقلّص***كميش إذا عطفاه ماء تحلّبا

وقوله :

٧٠٧- إذا المرء عينا قرّ بالعيش مثرى***ولم يعن بالإحسان كان مذمّما

فسهو ؛ لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف ، وأما قوله :

٧٠٨- [ضيّعت حزمى فى إبعادى الأملأ]***وما ارعويت وشيئا رأسى اشتعلاى.

وقوله :

٧٠٩- أنفسا تطيب بنيل المنى***وداعى المنون ينادى جهارا

فضرورتان.

السادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعا كسان فتقع الحال جامده نحو «هذا مالك ذهبا» (وَتَنجُتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) ويقع التمييز مشتقا نحو «لله درّه فارسا» وقولك «كرم زيد ضيفا» إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم ، فإن كان زيد هو الضيف احتمال الحال

ص: ٥٣٤

١- هذه قراءه أبى عمرو وحمزه والكسائى.

والتمييز ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال من عليه ، واختلف لى المنسوب بعد «حبذا» فقال الأخفش والفارسي والرّبعى : حال مطلقا ، وأبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقا ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق حال ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله.

٧١٠- *يا حبّذا المال مبدولا بلا سرف*

فحال ، وإلا فتمييز نحو «حَبَّذَا رَاكِبَا زَيْدًا».

السابع : أن الحال تكون مؤكده لعاملها نحو (وَلَّى مُدْبِرًا) (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا) (وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ولا يقع التمييز كذلك ، فأما (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) فشهرا : مؤكد لما فهم من (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ) وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين ، وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من «نعم الرُّجُل رجلا زيد» فمردود ، وأما قوله :

٧١١- تزود مثل زاد أبيض فينا***فنعم الزاد زاد أبيض زادا

فالصحيح أن «زادا» معمول لتزود : إما مفعول مطلق إن أريد به التزود ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر ، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا ، وأما قوله :

٧١٢- نعم الفتاه فتاه هند لو بدلت***ردّ التحية نطقا أو بإيماء

فتاه : حال مؤكده.

أقسام الحال

صوت

Your browser does not support the audio tag

تنقسم باعتبارات :

ص: ٥٣٥

الأول : انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقله وهو الغالب ، وملازمه ، وذلك واجب في ثلاث مسائل :

إحداها : الجامده غير المؤوله بالمشقق ، نحو «هذا مالک ذهباً» و «هذه جبتك خزاً» بخلاف نحو «بعته يدا بيد» فإنه بمعنى متقابضين ، وهو وصف منتقل ، وإنما لم يؤول في الأول ، لأنها مستعمله في معناها الوضعي ، بخلافها في الثاني ، وكثير يتوهم أن الحال الجامده لا تكون إلا مؤوله بالمشقق ، وليس كذلك.

الثانيه : المؤكده نحو (وَلَّى مُدْبِرًا) قالوا : ومنه (هُوَ الْحَقُّ مُصِدِّقًا) لأن الحق لا يكون إلا مصدقا ، والصواب أنه يكون مصدقا ومكذبا ، وغيرهما ، نعم إذا قيل (هو الحق صادقاً) فهي مؤكده.

الثالثه : التي دلّ عاملها على تجدد صاحبها ، نحو (وَحُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) ونحو «خلق الله الزرافه يديها أطول من رجليها» الحال أطول ، ويديها :

بدل بعض ، قال ابن مالک بدر الدين : ومنه (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) وهذا سهو منه ؛ لأن الكتاب قديم.

وتقع الملازمه في غير ذلك بالسمع ، ومنه (قائماً بالقسط) إذا أعرب حالا- ، وقول جماعه إنها مؤكده وهم ؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

الثانى : انقسامها - بحسب قصدها لذاتها وللتوطئه بها - إلى قسمين : مقصوده وهو الغالب ، وموطئه وهى الجامده الموصوفه نحو (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) فإنما ذكر بشرا توطئه لذكر سويًا ، وتقول «جاءنى زيد رجلا محسنا».

ص: ٥٣٦

الثالث : انقسامها - بحسب الزمان - إلى ثلاثة : مقارنه ، وهو الغالب ، نحو (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) ومقدّره ، وهي المستقبله كمررت
برجل معه صقر صائدا به غدا ، أى مقدّرا ذلك ، ومنه (فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ
رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ) ومحكيه ، وهي الماضيه نحو «جاء زيد أمس راكبا».

Your browser does not support the audio tag

الرابع : انقسامها - بحسب التبيين والتوكيد - إلى قسمين : مبيّنه ، وهو الغالب ، وتسمى مؤنّسه أيضا ، ومؤكّده ، وهي التى
يستفاد معناها بدونها ، وهي ثلاثة : مؤكّده لعاملها نحو (وَلَىٰ مُدْبِرًا) ومؤكّده لصاحبها نحو «جاء القوم طرّا» ونحو (لَأَمِّنَ مَنْ فِي
الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) ومؤكّده لمضمون الجملة نحو «زيد أبوك عطوفا» وأهمل النحويون المؤكّده لصاحبها ، ومثّل ابن مالك
وولده بتلك الأمثله للمؤكّده لعاملها ، وهو سهو .

ومما يشكل قولهم فى نحو «جاء زيد والشمس طالعه» : إن الجملة الاسميه حال ، مع أنها لا تنحل إلى مفرد ، ولا تبين هيئه فاعل
ولا مفعول ، ولا هى حال مؤكّده ، فقال ابن جنى : تأويلها جاء زيد طالعه الشمس عند مجيئه ، يعنى فهى كالحال والنعت السببين
«كمررت بالدار قائما سكاّنها ، وبرجل قائم غلّمانه» وقال ابن عمرون : هى مؤوله بقولك مبكرا ، ونحوه ، وقال صدر الأفاضل
تلميذ الزمخشري : إنما الجملة مفعول معه ، وأثبت مجيء المفعول معه جملة ، وقال الزمخشري فى تفسير قوله تعالى (وَالْبَحْرُ
يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) فى قراءه من رفع البحر : هو كقوله :

٧١٣- وقد أعتدى والطير فى وكناتها**[بمنجرد قيد الأوابد هيكل]

و «جئت والجيش مصطفّ» ونحوهما من الأحوال التى حكمها حكم

ص : ٥٣٧

الظرف ، فلذلك عريت عن ضمير ذى الحال ، ويجوز أن يقدر «وبحرها» أى وبحر الأرض.

إعراب أسماء الشرط و الاستفهام و نحوها

صوت

Your browser does not support the audio tag

اعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلّها الجرّ نحو (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) ونحو «صبيحه أئى يوم سفرك» و «غلام من جاءك»
وإلّا فإن وقعت على زمان نحو (أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) أو مكان نحو (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) أو حدث نحو (أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) فهى منصوبه
مفعولا فيه ومفعولا مطلقا ، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكره نحو «من أب لك» فهى مبتدأ ، أو اسم معرفه نحو «من زيد» فهى خبر
أو مبتدأ على الخلاف السابق ، ولا يقع هذان النوعان فى أسماء الشرط ، وإلّا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهى مبتدأه نحو «من قام»
ونحو «من يقيم أقم معه» والأصحّ أن الخبر فعل الشرط لا- فعل الجواب ، وإن وقع بعدها فعل متعدّد فإن كان واقعا عليها فهى

مفعول به نحو (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنَكِّرُونَ) ونحو (أَيًّا مَا تَدْعُوا) ونحو (مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ) وإن كان واقعا على ضميرها نحو «من رأيت» أو متعلقها نحو «من رأيت أخاه» فهي مبتدأه أو منصوبه بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور.

تنبيه - وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره ، فقولك «من يقيم» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك «كل من الناس يقوم» أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره وهو الخبر في قولك «الذي يأتيني فله درهم» أو مجموعهما لأن

ص: ٥٣٨

قولك «من يقيم أقم معه» بمنزلة قولك «كل من الناس إن يقيم أقم معه»؟ والصحيح الأول ، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط ، لا من حيث الخبرية.

مسوغات الابتداء بالنكرة

صوت

.Your browser does not support the audio tag

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة ، فتتبعوها ، فمن مقل مخل ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمر متداخله ، والذي يظهر لى أنها منحصره فى عشره أمور :

أحدها : أن تكون موصوفه لفظا أو تقديرا أو معنى ؛ فالأول نحو (وَأَجَلٌ مُّسِيَّمٌ عِنْدَهُ وَلَعَبِيدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ) وقولك «رجل صالح جاءنى» ومن ذلك قولهم «ضعيف عاذ بقرمله» إذ الأصل : رجل ضعيف ، فالمبتدأ فى الحقيقة هو المحذوف ، وهو موصوف ، والنحويون يقولون : يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفه أو خلفا من موصوف ، والصواب ما بينت. وليست كل صفه تحضّل الفائدة ؛ فلو قلت «رجل من الناس جاءنى» لم يجز ، والثانى نحو قولهم : «السّيمن منون بدرهم» أى منون منه ، وقولهم : «شّر أهرّ ذا ناب». و ...

٧١٤- قدر أحلك ذا المجاز [وقد أرى *** وأبى مالك ذو المجاز بدار]

إذ المعنى شر أى شر ، وقدر لا يغالب ، والثالث نحو «رجيل جاءنى» لأنه فى معنى رجل صغير وقولهم «ما أحسن زيدا» لأنه فى معنى شىء عظيم حسن زيدا ، وليس فى هذين النوعين صفه مقدره فيكونان من القسم الثانى.

ص: ٥٣٩

والثانى : أن تكون عامله : إما رفعا نحو «قائم الزّيدان» عند من أجازه ، أو نصبا نحو «أمر بمعروف صدقه» و «أفضل منك جاءنى» إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جرا نحو «غلام امرأه جاءنى» و «خمس صلوات كتبهنّ الله» و شرط هذه : أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا ، أو معرفه والمضاف مما لا يتعرف بالإضافه نحو «مثلك لا يبخل» و «غيرك لا يوجد» وأما

ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفه لا نكره.

Your browser does not support the audio tag

والثالث : العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو (طَاعَهُ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) أى أمثل من غيرهما ، ونحو (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صِدْقِهِ يَتَّبِعُهَا أَذَى) وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط ، منهم ابن مالك ، وليس من أمثله المسأله ما أنشده من قوله :

٧١٥- عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتى *** فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا؟

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال ، وسيأتى أن ذلك مسوغ ، وإن سلّم العطف فثمّ صفة مقدره يقتضيها المقام ، أى وشكوى عظيمه ، على أنا لا- نحتاج إلى شيء من هذا كله ؛ فإن الخبر هنا ظرف مختص ، وهذا بمجرد مسوغ كما قدمنا ، وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكره ، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة ، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه ، وهو ما قدمناه من الصفة المقدره ، أو الوقوع بعد واو الحال ؛ فلذلك جاز تأخر الظرف كما فى قوله تعالى (وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ).

فإن قلت : لعل الواو للعطف ، ولا صفة مقدره : فيكون العطف هو المسوغ.

ص : ٥٤٠

قلت : لا يسوغ ذلك ؛ لأن المسوغ عطف النكره ، والمعطوف فى البيت الجملة لا النكره.

فإن قيل : يحتمل أنّ الواو عطف اسما وظرفا على مثليهما ، فيكون من عطف المفردات.

قلنا : يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ؛ إذ الاصطبار معمول للابتداء ، والظرف معمول للاستقرار.

فإن قيل : قدّر لكل من الظرفين استقرارا ، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.

قلنا : الاستقرار الأول خبر ، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه ، واختاره ابن مالك ؛ فرجع الأمر إلى العطف على معمولى عاملين.

والرابع : أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا ، قال ابن مالك : أو جملة ، نحو (وَلَمَدَيْنَا مَزِيدًا لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابًا) و «قصدك غلامه رجل» و شرط الخبر فيهنّ الاختصاص ، فلو قيل «فى دار رجل» لم يجز ؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما فى دار ما ؛ فلا فائده فى الإخبار بذلك ، قالوا : والتقديم ، فلا يجوز «رجل فى الدار» وأقول : إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة ، واشترطه هنا يوهّم أن له مدخلا فى التخصيص ، وقد ذكروا المسأله فيما يجب فيه تقديم الخبر ، وذاك موضعها.

Your browser does not support the audio tag

والخامس : أن تكون عامه : إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، أو بغيرها نحو «ما رجل فى الدار» و «هل رجل فى الدار؟» و (أَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ) وفى شرح منظومه ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوغ للابتداء

ص: ٥٤١

هو الهمزة المعادله بأم نحو «أرجل فى الدار أم امرأه؟» كما مثل به فى الكافيه ، وليس كما قال.

والسادس : أن تكون مرادا بها صاحب الحقيقه من حيث هى ، نحو «رجل خير من امرأه» و «تمره خير من جراه».

والسابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهذا شامل لنحو «عجب لزيد» وضبطوه بأن يراد بها التعجب ، ولنحو : (سَيَلَامٌ عَلَىٰ إِلٍ يَاسِينَ) و (وَيُؤَلِّمُ لِلْمُطَفِّفِينَ) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء ، ولنحو «قائم الزيدان» عند من جوزها ، وعلى هذا ففى نحو «ما قائم الزيدان» مسوغان كما فى قوله تعالى (وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ) مسوغان ، وأما منع الجمهور لنحو «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء ، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد ، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفى أو الاستفهام ، وهذا أظهر لوجهين ؛ أحدهما : أنه لا- يكفى مطلق الاعتماد ؛ فلا- يجوز فى نحو «زيد قائم أبوه» كون قائم مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه ، والثانى : أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل فى المنصوب ، لا- لمطلق العمل بدليلين : أحدهما أنه يصح «زيد قائم أبوه أمس» والثانى : أنهم لم يشترطوا لصحه نحو «أقائم الزيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخير للنكره من خوارق العاده نحو «شجره سجدت» و «بقره تكلمت» إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ؛ ففى الإخبار به عنها فائده ، بخلاف نحو «رجل مات» ونحوه.

والتاسع : أن تقع بعد إذا الفجائيه نحو «خرجت فإذا أسد» أو «رجل

ص: ٥٤٢

بالباب» ، إذ لا توجب العاده أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل.

.Your browser does not support the audio tag

والعاشر : أن تقع في أول جملة حاله كقوله :

٧١٦- سرينا ونجم قد أضاء ؛ فمذ بدا***محيّاك أخفى ضوءه كلّ شارق

وعله الجواز ما ذكرناه في المسأله قبلها ، ومن ذلك قوله :

٧١٧- الذئب يطرقها في الدهر واحده***وكلّ يوم ترانى مديه بيدي

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكره بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظير هذا الموضوع قول ابن عصفور في شرح الجمل : تكسر إن إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حاله ، بدليل قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) ومن روى «مديه» بالنصب فمفعول لحال محذوفه ، أى حاملا أو ممسكا ، ولا يحسن أن يكون بدلا من الياء ، ومثّل ابن مالك بقوله تعالى : (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) وقول الشاعر :

٧١٨- عرضنا فسلمنا فسلم كارها***علينا ، وتبريح من الوجد خانقه

ولا دليل فيهما ؛ لأن النكره موصوفه بصفه المذكوره في البيت ومقدره في الآيه ، أى : وطائفه من غيركم ، بدليل (يغشى طائفه منكم).

ومما ذكروا من المسوغات : أن تكون النكره محصوره نحو «إنما في الدار رجل» أو للتفصيل نحو «الناس رجالان رجل أكرمه ورجل أهنته» وقوله :

ص : ٥٤٣

٧١٩- فأقبلت زحفا على الركبنين***فثوب نسيت وثوب أجزّ [ص ٦٣٣]

وقولهم «شهر ترى وشهر ترى وشهر مرعى» أو بعد فاء الجزاء نحو «إن مضى غير فعير في الرباط»

.Your browser does not support the audio tag

وفيهن نظر ؛ أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكره صحيح قبل مجيء إنما ، وأما الثانيه فلاحتمال رجل الأول للبدليه والثاني عطف عليه ، كقوله :

٧٢٠- وكنت كذى رجلين رجل صحيحه***ورجل رمى فيها الزمان فشلت

ويسمى بدل التفصيل ، ولاحتمال شهر الأول الخبريه ، والتقدير : أشهر الأرض الممطوره شهر ذو ثرى ، أى ذو تراب ند ، وشهر ترى فيه الزرع ، وشهر ذو مرعى ، ولاحتمال نسيت وأجرّ للوصفيّه والخبر محذوف ، أى فمنها ثوب نسيتّه ومنها ثوب أجره ، ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان مقدرتان ، أى فتوب لى نسيتّه وثوب لى أجره ، وإنما نسى ثوبه لشغل قلبه كما قال :

٧٢١- [ومثلك بيضاء العوارض طفله]***لعوب تنسينى إذا قمت سربالى

وإنما جر الآخر ليعفى الأثر عن القافه ، ولهذا زحف على ركبتيه ، وأما الثالثه فلأن المعنى فعير آخر ، ثم حذفت الصفه ، ورأيت فى كلام محمد بن حبيب.

- وحبیب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه - قال يونس : قال رؤبه : المطر شهر ترى إلخ ، وهذا دليل على أنه خبر ، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان.

ص: ٥٤٤

أقسام العطف

وهى ثلاثه :

أحدها : العطف على اللفظ ، وهو الأصل نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعد» بالخفض ، وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز فى نحو «ما جاءنى من امرأه ولا زيد» إلا الرفع عطفا على الموضع ، لأن من الزائده لا تعمل فى المعارف وقد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا ، نحو «ما زيد قائما لكن - أو بل - قاعد» لأن فى العطف على اللفظ إعمال «ما» فى الموجب ، وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

والثانى : العطف على المحل ، «نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا» بالنصب ، وله عند المحققين ثلاثه شروط :

أحدها : إمان ظهوره فى الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز فى «ليس زيد بقائم» و «ما جاءنى من امرأه» أن تسقط الباء فتنصب ؛ ومن فترفع ، فعلى هذا فلا يجوز «مررت بزيد وعمرا» خلافا لابن جنى ، لأنه لا يجوز «مررت زيدا» وأما قوله :

نمرون اللّيار ولم تعوجوا***[كلامكم علىّ إذن حرام] [١٤٣]

فضروره ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل فى اللفظ زائدا كما مثلنا ، بدليل قوله :

ص: ٥٤٥

٧٢٢- فإن لم تجد من دون عدنان والدا***ودون معدّ فلتزعك العواذل (١)

وأجاز الفارسي في قوله تعالى: (وَأْتَبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَهُ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ) أن يكون (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) عطفًا على محل هذه [لأن محله النصب].

Your browser does not support the audio tag.

الثاني: أن يكون الموضوع بحق الأصل؛ فلا يجوز «هذا ضارب زيدا وأخيه» لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون تمسكا بقوله:

[فَظَلَّ طَهَاةَ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ] منضج***صنيف شواء أو قدير معجل [٧٠١]

وقد مر جوابه.

والثالث: وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحل، وابتنى على هذا امتناع مسائل:

إحداها: «إن زيدا وعمرو قائمان» وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول إن.

والثانية: «إن زيدا قائم وعمرو» إذا قدرت عمرا معطوفا على المحل، لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين، لأنهم لم يشترطوا المحرز، وإنما منعوا الأولى لمناخ آخر، وهو توارد عاملين إن والابتداء على معمول واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون؛ لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن إن لم تعمل عندهم في الخبر شيئا، بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل

ص: ٥٤٤

١- دون معد: منصوب، وهو معطوف على محل «من دون عدنان» وظهر النصب في المعطوف لأن العامل وهو وجد كما يتعدى إلى ثاني مفعوليه بمن يتعدى إليه بنفسه.

دخولها، ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم، لثلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس لشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتها قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ) الآيه، وقولهم «إنك وزيد ذاهبان» وأجيب عن الآيه بأمرين، أحدهما: أن خبر إن محذوف أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابثون مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله:

٧٢٣- خليلي هل طبّ؛ فإنّي وأنتما***وإن لم تبوحا بالهوى دنفان؟ [ص ٦٢٢]

ويضعفه أنه حذف من الأول لدلاله الثاني عليه، وإنما الكثير العكس، والثاني: أن الخبر المذكور لإينّ، وخبر (الصابثون) محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله:

٧٢٤- فمن يك أمسى بالمدينه رحله ***فإني وقيار بها لغريب [ص ٤٢٢]

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدّم ، نحو «لقائم زيد» ويضعفه تقديم الجملة المعطوفه على بعض الجملة المعطوف عليها ، وعن المثال بأمرين : أحدهما أنه عطف على توهّم عدم ذكر إن ، والثاني أنه تابع لمبتدأ محذوف ، أى إنك أنت وزيد ذاهبان ، وعليهما خرج قولهم «إنّهم أجمعون ذاهبون».

Your browser does not support the audio tag.

المسأله الثالثه : «هذا ضارب زيد وعمرا» بالنصب.

المسأله الرابعه : «أعجبنى ضرب زيد وعمرو» بالرفع أو «وعمرا» بالنصب ،

ص: ٥٤٧

منعهما الحدّاق ؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا ، وأجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) وقول الشاعر :

٧٢٥- [هويت ثناء مستطابا مجددا] ***فلا تحل من تمهيد مجد وسوددا

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور ، أى وجعل الشمس ، ومهدت سوددا ، أو يكون سوددا مفعولا معه ، ويشهد للتقدير فى الآيه أن الوصف فيها بمعنى الماضى ، والماضى المجرّد من أل لا يعمل النصب ، ويوضح لك مضيّه قوله تعالى (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ) الآيه ، وجوز الزمخشريّ كون (الشَّمْسَ) معطوفا على محل الليل ، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد عنه فعل مستمر فى الأزمنه لا فى الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزله إذا حمل على الماضى فى أن إضافته محضه ، وأما قوله :

٧٢٦- قد كنت داينت بها حسانا ***مخافه الإفلاس والليانا

فيجوز أن يكون «الليانا» مفعولا- معه ، وأن يكون معطوفا على «مخافه» على حذف مضاف ، أى ومخافه الليان ، ولو لم يقدر المضاف لم يصح ؛ لأن الليان فعل لغير المتكلم ، إذ المراد أنه داين حسان خشيه من إفلاس غيره ومطله ، ولا بدّ فى المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل.

ومن الغريب قول أبى حيان : إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع ؛ فجعل صوره المسأله شرطا لها ، ثم إنه أسقط الشرط الأول الذى ذكرناه ، ولا بدّ منه.

ص: ٥٤٨

والثالث : العطف على التوهم نحو «ليس زيد قائما ولا- قاعد» بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ، وشرط جوازه صحه دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثره دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ***ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [١٣٥]

وقول الآخر :

٧٢٧- ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ***إن لم يكن للهوى بالحق غلاما

ولم يحسن قول الآخر :

٧٢٨- وما كنت ذا نيرب فيهم ***ولا منمش فيهم منمل

لقله دخول الباء على خبر كان ، بخلاف خبرى ليس وما ، والتيرب : النيمه ، والمنمل : الكثير الميمه ، والمنمش : المفسد ذات البين .

Your browser does not support the audio tag.

وكما وقع هذا العطف فى المجرور وقع فى أخيه المجزوم ، ووقع أيضا فى المرفوع اسما ، وفى المنصوب اسما وفعلا- ، وفى المركبات .

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه فى قراءه غير أبى عمرو (لَوْلا- أَخَرْتَنِي إِلَى أَحِيلٍ قَرِيبٍ فَمَا صَدَّقَ وَأَكُنْ) فإن معنى لو لا أخرتنى فأصدق ومعنى إن أخرتنى أصيّدق واحد ، وقال السيرافى والفارسى : هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع فى قراءه الأَخوين (مَنْ يُضَلِّلِ اللهُ فَلا- هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) بالجزم ، ويردّه أنهما يسلمان أن الجزم فى نحو «ائتنى أكرمك» بإضمار الشرط ، فليست الفاء هنا وما بعدها فى موضع حزم ؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة ، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر

ص: ٥٤٩

متوهم مما تقدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك فى موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر ، ويأتى القولان فى قول الهذلى :

فأبلونى بليتكم لعلّى ***أصالحكم وأستدرج نويّا [٦٧٠]

أى نواى ، وكذلك اختلف فى نحو «قام القوم غير زيد وعمرا» بالنصب ، والصواب أنه على التوهم ، وأنه مذهب سيبويه ، لقوله لأن «غير زيد» فى موضع «إلا زيدا» ومعناه ، فشيوهه بقولهم :

وقد استنبط من ضعف فهمه من إنشاد هذا البيت هنا أنه يراه عطفًا على المحل ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به.

رجع القول إلى المجزوم - وقال به الفارسي في قراءه قبل : (إنه من يتق ويصبر فإن الله) بإثبات الياء في (يتقى) وجزم (يصبر) فزعم أن من موصله ، فهذا ثبتت ياء يتقى ، وأنها ضمنت معنى الشرط ، ولذلك دخلت الفاء في الخبر ، وإنما جزم (يَصْبِرُ) على توهم معنى من ، وقيل : بل وصل (يَصْبِرُ) بنيه الوقف كقراءه نافع (ومحيى ومماتى) بسكون ياء (محيى) وصلًا ، وقيل : بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في (يَأْمُرُكُمْ) و (يُشْعِرُكُمْ) وقيل : من شرطيه ، وهذه الياء إشباع ، ولام الفعل حذف للجزم ، أو هذه الياء لام الفعل ، واكتفى بحذف الحركة المقدره.

Your browser does not support the audio tag

وأما المرفوع فقال سيبويه : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون «إنهم أجمعين ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان» وذلك على أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال هم ، كما قال :

ص: ٥٥٠

بدا لي أتى لست مدرك ما مضى البيت اه [١٣٥]

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأن متى جؤزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن نثبت شيئا نادرا لإمكان أن يقال في كل نادر : إن قائله غلط.

وأما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى (وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) فيمن فتح الباء. كأنه قيل : ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ، على طريقه قوله :

٧٣٠- مشائيم ليسوا مصلحين عشيره***ولا ناعب إلّا بين غرابها [ص ٥٥٣]

اه ، وقيل : على إضمار وهبنا ، أي ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب ، بدليل (فَبَشَّرْنَاهَا) لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة ، وقيل : هو مجرور عطفًا على إسحاق ، أو منصوب عطفًا على محله ، ويرد الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت يزيد واليوم عمرو ، وقال بعضهم في قوله تعالى (وَحَفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ) إنه عطف على معنى (إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا) وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينه للسماء كما قال تعالى (وَلَقَدْ زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا) ويحتمل أن يكون مفعولا لأجله ، أو مفعولا مطلقا ، وعليهما فالعامل محذوف : أي وحفظنا من كل شيطان زيناها بالكواكب ، أو وحفظناها حفظا.

ص: ٥٥١

وأما المنصوب فعلا فكقراءه بعضهم (ودوا لو تدهن فيدهنوا) حملا على معنى ودوا أن تدهن ، وقيل في قراءه حفص (لَعَلِّي أُبْلَغُ
الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ) بالنصب : إنه عطف على معنى لعلى أبلغ ، وهو لعلى أن أبلغ ، فإن خبر لعل يقترب بأن كثيرا ،
نحو الحديث «فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض» ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد :

لللبس عباءه وتقرّ عيني [٤٢٤]

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي : إن هذه القراءه حجه على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني.

.Your browser does not support the audio tag

وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ) إنه على تقدير لبشركم وليذيقكم ،
ويحتمل أن التقدير : وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها ، وقيل في قوله تعالى (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) إنه على معنى رأيت
كالذي حاج أو كالذي مر ، ويجوز أن يكون على اضمار فعل ، أى أو رأيت مثل الذى ، فحذف لدلاله (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ)
عليه ؛ لأن كليهما تعجب ، وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى ؛ لأن اضمار الفعل لدلاله المعنى عليه أسهل من العطف على
المعنى ، وقيل : الكاف زائده ، أى ألم تر إلى الذى حاج أو الذى مر ، وقيل : الكاف [اسم] بمعنى مثل معطوف على الذى ، أى
ألم تنظر إلى الذى حاج أو إلى مثل الذى مر .

تنبيه - من العطف على المعنى على قول البصريين نحو «ألزمنك

ص : ٥٥٢

او تقضيى حقى» إذ النصب عندهم بإضمار أن ، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، أن ليكونن لزوم
منى أو قضاء منك لحقى ، ومنه (تقاتلونهم أو يسلموا) فى قراءه أبى بحذف النون ، وأما قراءه الجمهور بالنون فبالعطف على
لفظ تقاتلونهم ، أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون ، ومثله «ما تأتينا فتحدثنا» بالنصب ، أى ما يكون منك إتيان فحديث ،
ومعنى هذا نفى الإتيان فينتفى الحديث ، أى ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو نفى الحديث فقط حتى كأنه قيل : ما تأتينا محدثا ، أى
بل غير محدث ، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى (لا يُقضى عليهم فيموتوا) أى فكيف يموتون ، ويمتنع أن يكون
على الثانى ؛ إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون ، ويجوز رفعه فيكون إما عطف على تأتينا ؛ فيكون كل منهما داخلا عليه
حرف النفى ، أو على القطع فيكون موجبا ، وذلك واضح فى نحو «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» لأن المراد إثبات
جهله ونسيانه ، ولأنه لو عطف لجزم تنسى وفى قوله :

٧٣١- غير أنا لم يأتنا بيقين *** فترجى ونكثر التأميلا

اذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه ؛ لأنه يصير
منفيا على حدته كالأول إذا جزم ، ومنفيا على الجمع إذا نصب ، وإنما المراد إثباته ، وأما إجازتهم ذلك فى المثال السابق
فمشكله ؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان ، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن ،

عوضاً عن ذلك ، وللاستئناف وجه آخر ، وهو أن يكون على معنى السببيه وانتفاء الثاني لانتفاء الأول ، وهو أحد وجهي النصب ، وهو قليل ، وعليه قوله :

ص: ٥٥٣

أى لو عرفت الجزع لجزعت ، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع ، وقرأ عيسى بن عمر (فيموتون) عطفاً على (يُقضى) ، وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببيه كما قدمنا فى البيت ،

.Your browser does not support the audio tag

وقرأ السبعة (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) وقد كان النصب ممكناً مثله فى (فَيَمُوتُوا) ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل ، والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببيه ، بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه فى سلك النفى ؛ لأن المراد بلا يؤذن لهم نفى الإذن فى الاعتذار ، وقد نهوا عنه فى قوله تعالى (لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ) فلا يتأتى العذر (١) منهم بعد ذلك ، وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير : فهم يعتذرون ، وهو مشكل على مذهب الجماعه ؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن كما فى قولك «ما تؤذينا فنحبك» بالرفع ، ولصحه الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء (لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ) على اختلاف المواقف ، كما جاء (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ) (وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ) ، وإليه ذهب ابن الحاجب ؛ فيكون بمنزله «ما تأتينا فتجهل أمورنا» ويردّه أن الفاء غير العاطفه للسببيه ، ولا يتسبب الاعتذار فى وقت عن نفى الإذن فيه فى وقت آخر ، وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفياً ، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببيه ، وقد صرح به هنا الأعلام ، وأنه فى المعنى مثل (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) وردّه ابن عصفور بأن الإذن فى الاعتذار قد يحصل ولا- يحصل اعتذار ، بخلاف الفضاء عليهم ؛ فإنه يتسبب عنه الموت جزماً ، وردّ عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببيه فى

ص: ٥٥٤

١- فى نسخه «فلا يأتى العذر - إلخ».

«ما تأتينا فتحدثنا» جائز بإجماع ، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث ، والذى أقول : إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جداً ؛ فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

تنبيه - «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً» إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما ، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهى عند الجميع عن الجمع ، أى لا- يكن منك أكل سمك مع شرب لبن ، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وإباحه للثانى ، وأن المعنى : ولك شرب اللبن ، وتوجيهه أنه مستأنف ، فلم يتوجه إليه حرف النهى ، وقال بدر الدين ابن مالك : إن معناه كمعنى وجه النصب ، ولكنه على تقدير لا تأكل (١) السمك وأنت تشرب اللبن ، اه. وكأنه قدّر الواو للحال ، وفيه بعد ؛ لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ، ثم هو مخالف لقولهم ؛ إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى.

عطف الخبر على الإنشاء والعكس

Your browser does not support the audio tag

منعه البيانون ، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور ، وجماعه ، مستدلين بقوله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) في سورة البقره ، (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) في سورة الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيبويه «جاءني زيد ومن عمرو العاقلان» على أن يكون العاملان خبرا لمحذوف ، ويؤيده قوله :

ص: ٥٥٥

١- في نسخه «ولكنه على طريق لا تأكل السمك - إلخ».

وإن شغائي عبره مهراقه***وهل عند رسم دارس من معول؟ [٥٧٠]

وقوله :

٧٣٣- تناغى غزالا عند باب ابن عامر***وكحل أمايك الحسان يآثم

واستدل الصفار بهذا البيت ، وقوله :

وقائله حولان فانكح فئاتهم***[وأكرومه الحيين خلوا كما هيا] [٢٧١]

فإن تقديره عند سيبويه : هذه حولان :

وأقول : أما آيه البقره فقال الزمخشري : ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل ، بل المراد عطف جمله ثواب المؤمنين على جمله عذاب الكافرين ، كقولك «زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالإطلاق» وجوز عطفه على (فأتقوا) وأنتم من كلامه في الجواب الأول أن يقال : المعتمد بالعطف جمله الثواب كما ذكر ، ويزاد عليه فيقال : والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه ، وكأنه قيل : والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك ، وأما الجواب الثاني ففيه نظر ؛ لأنه لا يصح أن يكون جوابا للشرط ؛ إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن ، ويجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين ، فكأنه قيل : فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ، ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظ لهم من الجنة.

Your browser does not support the audio tag

وقال في آيه الصف : إن العطف على (تؤمنون) لأنه بمعنى آمنوا ، ولا

ص: ٥٥٦

يقدر في ذلك أن المخاطب بتؤمنون المؤمنون ، وببشر النبي عليه الصلاة والسلام ، ولا- أن يقال في (تؤمنون) : إنه تفسير

للتجاره لا- طلب ، وإن (يَغْفِرُ لَكُمْ) جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزله السبب كما مر في بحث الجمل المفسره ؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقدح ، تقول «قوموا واقعدوا يا زيد» ولأن (فَتُؤْمِنُونَ) لا يتعين للتفسير ، سلمنا ، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمرا ، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجاره تنجيكم من عذاب أليم كما كان (فَهَلْ أَنْتُمْ مُتَّهِنُونَ) في معنى انتهوا ، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصنائه ؛ لأن الأمر قد يساق لإفاده المعنى الذي يتحصّل من المفسره ، يقول : هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمن بالله ، كما تقول : هو أن تؤمن بالله ، وحينئذ فيمتنع العطف ؛ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السكاكي : الأمران معطوفان على قل مقدره قبل (يا أيّها) ، وحذف القول كثير ، وقيل : معطوفان على أمر محذوف تقديره في الأولى فأندر ، وفي الثانية فأبشر ، كما قال الزمخشري في (وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا) : إن التقدير فاحذرنى واهجرني ، لدلاله (لَأَرْجُمَنَّكَ) على التهديد.

وأما *وهل عند رسم دارس من معول* [٥٧٠] فهل فيه نافية ، مثلها (هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ) :

وأما *هذه خولان* [٢٧١] فمعناه تنبه لخولان ، أو الفاء لمجرد السببيه مثلها في جواب الشرط ، وإذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) ونحوه في التنزيل كثير.

وأما *وكحل أمانيك* [٧٣٣] فيتوقف على النظر فيما قبله من

الأبيات ، وقد يكون معطوفا على أمر مقدر يدلّ عليه المعنى ، أى فافعل كذا وكحل ، كما قيل فى (وَاهُجُرْنِي مَلِيًّا).

وأما ما نقله أبو حيان عن سيويوه فغلط عليه ، وإنما قال : واعلم أنه لا يجوز «من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين» رفعت أو نصبت ؛ لأنك لا تثنى إلا على من أثبتّه وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزله واحده ، وقال الصفار : لما منعها سيويوه من جهة النعت علم أنّ زوال النعت يصحّحها ؛ فتصرّف أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ، ولا حجة فيما ذكر الصفار ؛ إذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما ؛ لأنه الذى اقتضاه المقام. والله أعلم.

عطف الاسميه على الفعلية و بالعكس

صوت

Your browser does not support the audio tag

فيه ثلاثه أقوال :

أحدها : الجواز مطلقا ، وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال فى مثل «قام زيد وعمرا أكرمته» إن نصب عمرا أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثانى : المنع مطلقا ، حكى عن ابن جنى أنه قال فى قوله :

٧٣٤- عاضها الله غلاما بعد ما***شابت الأصداغ والضرس نقد

إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور ، وليس بمبتدأ ، ويلزمه إيجاب النصب فى مسأله الاشتغال السابقه ، إلا إن قال : أقدر الواو للاستئناف.

ص: ٥٥٨

والثالث : لأبى على ، أنه يجوز فى الواو فقط ، نقله عنه أبو الفتح فى سر الصناعه ، وبنى عليه منع كون الفاء فى «خرجت فإذا الأسد حاضر» عاطفه.

وأضعف الثلاثة القول الثانى ، وقد لهج به الرازى فى تفسيره ، وذكر فى كتابه فى مناقب الشافعى رضى الله عنه أن مجلسا جمعه وجماعه من الحنفية ، وأنهم زعموا أن قول الشافعى «يحلّ أكل متروك التسميه» مردود بقوله تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ) فقال : فقلت لهم : لا- دليل فيها ، بل هى حجه للشافعى ، وذلك لأن الواو ليست للعطف ؛ لتخالف الجملتين بالاسميه والفعلية ، ولا- للاستئناف ؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها ، فبقى أن تكون للحال ؛ فتكون جملة الحال مقيدة للنهى ، والمعنى لا تأكلوا منه فى حاله كونه فسقا ، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقا ، والفسق قد فسرّه الله تعالى بقوله (أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لغير الله به) فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمى عليه غير الله ، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله ، اه ملخصا موضحا. ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صوابا.

.Your browser does not support the audio tag

وقولهم «على عاملين» فيه تجوز ، أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد ، نحو «إن زيدا ذاهب وعمرا جالس» وعلى معمولات عامل نحو «أعلم زيد عمرا بكرنا جالسا ، وأبو بكر خالد سعيدا منطلقا»

ص: ٥٥٩

وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو «إن زيدا ضارب أبوه لعمرو ، وأخاك غلامه بكر» وأما معمولا عاملين ، فإن لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك : هو ممتنع إجماعا نحو «كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر» وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعه ، وقيل : إن منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جارا فإن كان الجار مؤخرا نحو «زيد في الدار والحجره عمرو ، أو وعمرو الحجره» فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو «في الدار زيد والحجره عمرو» فالمشهور عن سيويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج ، وفصل قوم - منهم الأعم - فقالوا : إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز ، لأنه كذا سمع ، ولأن فيه تعادل المتعاطفات ، وإلا امتنع نحو «في الدار زيد وعمرو الحجره».

وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيويه ، كقوله تعالى (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابِّهِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)

.Your browser does not support the audio tag

آيات الأولى منصوبه إجماعا ؛ لأنها اسم إن ، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان بالنصب ، والباقون بالرفع ، وقد استدل بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة ، أما الرفع فعلى نيابه الواو مناب الابتداء وفي ، وأما النصب فعلى نيابتها مناب إن وفي .

وأجيب بثلاثة أوجه :

ص: ٥٦٠

أحدها : أن في مقدره ؛ فالعمل لها ، ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بقي ، وعلى هذا الواو نائبه مناب عامل واحد ، وهو الابتداء أو إن .

والثاني : أن انتصاب (آيات) على التوكيد للأولى ، ورفعها على تقدير مبتدأ ، أي هي آيات ، وعليهما فليست في مقدره .

والثالث : يخصّ قراءه النصب ، وهو أنه لى إضمار إنّ وفي ، ذكره الشاطبي وغيره ، وإضمار إنّ بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيويه قوله :

هوّن عليك ؛ فإنّ الأمور**بكفّ الإله مقاديرها

[٢٣٢]

فليس بآتيك منهيتها**ولا قاصر عنك مأمورها

لأن «قاصر» عطف على مجرور الباء ، فإن كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولى عاملين ، وإن كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه ؛ إذ التقدير حينئذ فليس منها بقاصر عنك مأمورها.

وقد أجب عن الثانى بأنه لما كان الضمير فى مأمورها عائدا على الأمور كان كالعائد على المنهيات ؛ لدخولها فى الأمور.

واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور ، ولهذا اتجه له أن يسأل فى قوله تعالى (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا) الآيات ، فقال : فإن قلت : نصب إذا معضل ؛ لأنك إن جعلت الواوات عاطفه وقعت فى العطف على عاملين ، يعنى أنّ إذا عطف على إذا المنصوبه بأقسم ، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضه بواو القسم ،

Your browser does not support the audio tag

قال : وإن

ص : ٥٦١

جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيويه على استكراهه ، يعنى أنهما استكراها ذلك لثلا- يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه ، ثم أجب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هى الناصبه الخافضه فكان العطف على معمولى عامل.

قال ابن الحاجب : وهذه قوه منه ، واستنباط لمعنى دقيق ، ثم اعترض عليه بقوله تعالى (فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ) فإن الجار هنا الباء ، وقد صرح معه بفعل القسم ؛ فلا تنزل الباء منزله الناصبه الخافضه ، اه.

وبعد ، فالحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو «فى الدار زيد والحجره عمرو» ولا إشكال حينئذ فى الآيه.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولاً مستقلاً فقال فى كتاب النهايه : وقيل إذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ، ولهذا جاز العطف فى نحو (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى) وما أظنه وقف فى ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغى له أن يقيد الحذف بالوجوب.

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه

وهي سبعة :

أحدها : أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ، ولا يفسر إلا بالتمييز ، نحو «نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو» ويلتحق بهما فعل الذي

ص: ٥٦٢

يراد به المدح والذم نحو (ساءَ مَثَلًا الْقَوْمُ) و (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ) و «ظرف رجلا زيد» وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل ، ويرده «نعم رجلا كان زيد» ولا يدخل الناسخ على الفاعل ، وأنه قد يحذف نحو (بُئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا).

Your browser does not support the audio tag.

الثاني : أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله :

٧٣٥- جفوني ولم أجف الأخلاء ؛ إنني ***لغير جميل من خليلي مهمل

والكوفيون يمنعون من ذلك ، فقال الكسائي : يحذف الفاعل ، وقال الفراء : يضم ويؤخر عن المفسر ، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو «قام وقعد أخواك» فهو عنده فاعل بهما.

الثالث : أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) قال الزمخشري : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه ، وأصله إن الحياه إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع هي موضع الحياه لأن الخبر يدل عليها ويبيئها ، قال : ومنه :

٧٣٦- *هي النفس تحمل ما حملت*

و «هي العرب تقول ما شاءت» قال ابن مالك : وهذا من جيد كلامه ، ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف ؛ لإمكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين ، وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف ؛ لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره ، وهو كون هي ضمير القصه ، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده.

ص: ٥٦٣

الرابع : ضمير الشأن والقصه نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ونحو (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) والكوفي يسميه ضمير المجهول. وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عوده على ما بعده لزوما ؛ إذ لا- يجوز للجمله المفسره له أن تتقدم هي ولا- شيء منها عليه ، وقد غلط يوسف ابن السيرافي ؛ إذ قال في قوله :

٧٣٧- أسكران كان ابن المراغه إذ هجا***تيميما بجو الشام أم متساكر

فيمن رفع سكران وابن المراغه : إن كان شانيه ، وابن المراغه سكران : مبتدأ وخير ، والجمله خبر كان. والصواب أن كان زائده ، والأشهر في إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغه ؛ فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوف ، ويروى بالعكس ؛ فاسم كان مستتر فيها.

والثانى : أن مفسره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه فى هذا ضمير ، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو « كان قائما زيد ، وظننته قائما عمرو » وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه ؛ لأنه فى نيه التقديم ، ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها ، وأجاز الكوفيون « إنه قام » و « إنه ضرب » على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول ، وفيه فسادان : التفسير بالمفرد ، وحذف مرفوع الفعل .

Your browser does not support the audio tag

والثالث : أنه لا يتبع بتابع ؛ فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه .

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

ص : ٥٦٤

والخامس : أنه ملازم للإفراد ، فلا يثنى ولا يجمع ، وإن فسر بحدِيثين أو أحاديث .

وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغى الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثم ضعف قول الزمخشري فى (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) إن اسم إن ضمير الشأن ، والأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده أنه قرئ (وَقَبِيلُهُ) بالنصب ، وضمير الشأن لا يعطف عليه ، وقول كثير من النحويين إن اسم أنّ المفتوحه المخففه ضمير شأن ، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ، ويؤيده قول سيبويه فى (أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) إن تقديره أنك ، وفى « كتبت إليه أن لا يفعل » إنه يجزم على النهى ، وينصب على معنى لثلا ، ويرفع على أنك .

الخامس (١) : أن يجر برب مفسرا بتمييز ، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس فى وجوب كون مفسره تميزا وكونه هو مفردا ، وقال :

٧٣٨- ربّه فتية دعوت إلى ما***يورث المجد دائما فأجابوا

ولكنه يلزم أيضا التذكير ، فيقال « ربّه امرأه » لا ربّها ، ويقال « نعمت امرأه هند » وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز فى التأنيث والتثنيه والجمع ، وليس بمسموع .

وعندى أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز فى غير بابى نعم وربّ ، وذلك أنه قال فى تفسير (فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) الضمير فى (فَسَوَّاهُنَّ) ضمير مبهم ، وسبع سموات تفسيره ، كقولهم « ربه رجلا » وقيل : راجع إلى السماء ، والسماء فى معنى الجنس ، وقيل : جمع سماءه ، والوجه العربى

ص : ٥٦٥

هو الأول ، اه. وتؤول على أن مراده أن سبع سموات بدل ، وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه.

Your browser does not support the audio tag

السادس : أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له ، ك- «ضربته زيدا» قال ابن عصفور : أجازة الأخفش ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك ، ومما خرجوا على ذلك قولهم «اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم» وقال الكسائي : هو نعت ، والجماعه يأبون نعت الضمير ، وقوله :

قد أصبحت بقرقرى كوانسا***فلا تلمه أن ينام البائسا [٦٩٥]

وقال سيبويه : هو بإضمام أذم ، وقولهم «قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، وقمن نسوتك» وقيل : على التقديم والتأخير ، وقيل : الألف والواو والنون أحرف كالتاء في «قامت هند» وهو المختار.

والسابع : أن يكون متصلا بفاعل مقدم ، ومفسره مفعول مؤخر ك- «ضرب غلامه زيدا» أجازة الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطّوال من الكوفيين ، ومن شواهدة قول حسان :

٧٣٩- ولو أنّ مجدا أخلد الدهر واحدا***من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقوله :

٧٤٠- كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد***ورقي نداه ذا الندى في ذرى المجد

والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول ، نحو (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ويمتنع بالإجماع نحو «صاحبها في الدار» لاتصال

ص: ٥٦٦

الضمير بغير الفاعل ، ونحو «ضرب غلامها عبد هند» لتفسيره بغير المفعول ، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو «ضرب غلامه زيد»

Your browser does not support the audio tag

وقال الزمخشري في (لا- تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا) الآيه في قراءه أبي عمرو فلا- يحسبنهم بالغيبه وضم آخر الفعل : إن الفعل : مسند للذين يفرحون واقعا على ضميرهم محذوفا ، والأصل لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة ، أى لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين ، و (فلا يحسبنهم) توكيد ، وكذا قال في قراءه هشام (ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا) بالغيبه : إن التقدير ولا يحسبنهم ، والذين فاعل ، وردة أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر ، وهذا غريب جدا ؛ فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة ؛ ووقع له نظير هذا في قول القائل : مررت برجل ذاهبه فرسه مكسورا سرجها ، فقال : تقديم الحال هنا على

عاملها وهو ذاهبه ممتنع ، لأن فيه تقديم الضمير على مفسره ، ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك «غلامه ضرب زيد» ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا ، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة ، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ،

Your browser does not support the audio tag.

ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع من التقديم لكون العامل صفة ، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظاً ، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظاً ورتبه ، أما الأول فإنه منع في قوله تعالى : (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ) كون ما شرطيه ، لأن (تَوَدُّ) حينئذ يكون دليل الجواب ، لا جواباً ، لكونه مرفوعاً ، فيكون في نيه التقديم ، فيكون حينئذ الضمير في (بَيْنَهُ) عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبه ، وهذا عجيب ، لأن الضمير الآن عائداً على متقدم لفظاً ، ولو قدم (تَوَدُّ) لغير التركيب ، ويلزمه أن يمنع «ضرب زيداً غلامه» لأن زيدياً في نيه التأخير ، وقد استشعر ورود ذلك ،

ص: ٥٦٧

وفرق بينهما بما لا معول عليه ، وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى : (ثُمَّ يَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً) إن فاعل بدا عائداً على السجج المفهوم من ليسجنه

شرح حال الضمير المسمى فصلاً و عماداً

والكلام فيه في أربع مسائل :

الأولى : في شروطه ، وهي ستة ، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران :

أحدهما : كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل ، نحو (أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ) الآيه (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا) (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا) وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكاً ، وجعل منه (هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) فيمن نصب (أَطْهَرُ) ، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك ، وقد خَرَجَتْ على أن (هُؤُلَاءِ بَنَاتِي) جملة ، و (هُنَّ) إما توكيد لضمير مستتر في الخبر ، أو مبتدأ ولكم الخبر ؛ وعليهما فأطهر حال ، وفيهما نظر ، أما الأول فلأن بناتي جامد غير مؤول بالمشقة ، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين ، وأما الثاني فلأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم.

والثاني : كونه معرفه كما مثلنا ، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو «ما ظننت أحداً هو القائم» و «كان رجل هو القائم» وحملوا عليه (أَنْ تَكُونَ أُمَّهُ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّهِ) فقدروا (أَرْبَى) منصوباً.

ص: ٥٦٨

.Your browser does not support the audio tag

ويشترط فيما بعده أمران : كونه خبرا لمبتدأ في الحال أو في الأصل ، وكونه معرفه أو كالمعرفه في أنه لا يقبل أل كما تقدم في خيرا وأقل ، وشرط الذى كالمعرفه : أن يكون اسما كما مثلنا ، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه (إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ) وهو عند غيره توكيد ، أو مبتدأ ، وتبع الجرجاني أبو البقاء ، فأجاز الفصل في (وَمَكَرَ أَوْلِيكَ هُوَ يَبُورُ) وابن الخباز فقال في شرح الإيضاح : لا- فرق بين كون امتناع أل لعارض كأفعل من والمضاف كمثلك و غلام زيد ، أو لذاته كالفعل المضارع ، اه ، وهو قول السهيلي ، قال في قوله تعالى (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ، وَأَنَّهُ خَلَقَ الرُّوحَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى) : وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث ، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود : أنا أحى وأميت ، وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس ، اه .

وقد يستدل لقوله الجرجاني بقوله تعالى : (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي) فعطف (يَهْدِي) على (الْحَقُّ) الواقع خبرا بعد الفصل ، اه .

ويشترط له في نفسه أمران :

أحدهما : أن يكون بصيغه المرفوع ، فيمتنع «زيد إياه الفاضل ، وأنت إياك العالم» وأما «إنك إياك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريين ، وعلى التوكيد عند الكوفيين .

والثاني : أن يطابق ما قبله ، فلا يجوز «كنت هو الفاضل» فأما قول جرير بن الخطفي .

ص : ٥٦٩

٧٤١- وكائن بالأباطح من صديق***يراني لو أصبت هو المصابا

وكان قياسه «يراني أنا» مثل (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ) فقليل : ليس هو فصلا وإنما هو توكيد للفاعل ، وقيل : بل هو فصل ، فقليل : لما كان صديقه بمنزله نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزله ضميره ، لأنه نفسه في المعنى ، وقيل : هو على تقدير مضاف إلى الياء ، أى يرى مصابى ، والمصاب حينئذ مصدر كقولهم «جبر الله مصابك» أى مصيبتك ، أى يرى مصابى هو المصاب العظيم ، ومثله فى حذف الصفه (الآن جئت بالحق) أى الواضح ، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف (فلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا) أى نافعا ، لأن أعمالهم توزن ، بدليل (وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ) الآيه ، وأجازوا «سير يزيد سير» بتقدير الصفه ، أى واحد ، وإلا لم يفد ،

.Your browser does not support the audio tag

وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد «لو أصيب» بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق ، وإن «هو» توكيد له ، أو لضمير يرى ، قال : إذ لا يقول عاقل يراني مصلتا إذا أصابتنى مصيبه ، اه . وعلى ما قدمناه من تقدير الصفه لا يتجه الاعتراض ، ويروى «يراه» أى يرى نفسه ، و «تراه» بالخطاب ، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير ، والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم

فقال : ولو أنه قال يراه لكان حسنا ، أى يرى الصديق نفسه مصابا إذا أصبت.

المسألة الثانية : فى فائدته ، وهى ثلاثه أمور :

أحدها لفظى ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ، ولهذا سمي فصلا ، لأنه فصل بين الخبر والتابع ، وعمادا ، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائده ، وذكر التابع

ص : ٥٧٠

أولى من ذكر أكثرهم الصفه ، لوقوع الفصل فى نحو (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) والضمائر لا توصف.

والثانى معنوى ، وهو التوكيد ، ذكره جماعه ، وبنوا عليه أنه لا يجمع التوكيد فلا يقال «زيد نفسه هو الفاضل» وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعاه ، لأنه يدعم به الكلام ، أى يقوى ويؤكد.

والثالث معنوى أيضا ، وهو الاختصاص ، وكثير من البيانين يقتصر عليه ، وذكر الزمخشري الثلاثه فى تفسير (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) فقال : فائدته الدلاله على أن الوارد بعده خبر لا صفه ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائده المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثه : فى محله.

زعم البصريون أنه لا- محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف ، فلا- إشكال ، وقال الخليل : اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معموله لشيء ، وأل الموصوله (١) ، وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائى : محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله ؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولى ظن نصب ، وبين معمولى كان رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائى.

وبين معمولى إن بالعكس.

المسألة الرابعه : فيما يحتمل من الأوجه.

يحتمل فى نحو (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) ونحو (إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ) الفصلية والتوكيد ، دون الابتداء لانتصاب ما بعده ، وفى نحو

ص : ٥٧١

١- غير أن إعراب أل الموصوله ظهر فيما بعدها بسبب كونها على صورته الحرف.

وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ) ونحو «زيد هو العالم ، وإن عمرا هو الفاضل» الفصلية والابتداء ، دون التوكيد لدخول اللام في الأولى ولكون ما قبله ظاهرا في الثانيه ، والثالثه. ولا يؤكد الظاهر بالمضمّر لأنه ضعيف والظاهر قوى ، ووهم أبو البقاء ؛ فأجاز في (إن شائتك هو الأبتى) التوكيد ، وقد يريد أنه توكيد لمضمير مستتر في (شائتك) لا لنفس شائتك ، ويحتمل الثالثه في نحو «أنت أنت الفاضل» ونحو (إنك أنت علام الغيوب) ومن أجاز إبدال المضمير من الظاهر أجاز في نحو «إن زيدا هو الفاضل» البدليه ، ووهم أبو البقاء ؛ فأجاز في (تجدوه عند الله هو خيرا) كونه بدلا من المضمير المنصوب.

Your browser does not support the audio tag

ومن مسائل الكتاب «قد جربتكم فسكنت أنت أنت» المضميران مبتدأ وخبر ، والجمله خبر كان ، ولو قدرت الأول فصلا أو توكيدا لقلت «أنت إياك».

والمضمير في قوله تعالى : (أَنْ تَكُونَ أُمَّهُ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّهِ) مبتدأ : لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد ، وتنكيره يمنع الفصل.

وفي الحديث «كل مولود يولد على الفطره حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه» إن قدر في «يكون» ضمير لكل فأبواه مبتدأ ، وقوله «هما» إما مبتدأ ثان وخبره للذان والجمله خبر أبواه ، وإما فصل ، وإما بدل من أبواه إذا أجزنا (1) إبدال المضمير من الظاهر ، واللذان خبر أبواه ، وإن قدر «يكون» خاليا من المضمير فأبواه اسم يكون ، و «هما» مبتدأ أو فصل أو بدل ، وعلى الأول فاللذان بالألف ، وعلى الأخيرين هو بالياء.

ص: ٥٧٢

١- في نسخه «إذا جوزنا»

روابط الجمله بما هي خبر عنه

وهي عشره :

أحدها المضمير ، وهو الأصل ، ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ، ومحدوفا مرفوعا نحو (إن هذان لساحران) إن قدر لهما ساحران (1) ،

Your browser does not support the audio tag

ومنصوبا كقراءه ابن عامر في سوره الحديد (وَكُلًّا وَعَايَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنِي) ولم يقرأ بذلك في سوره النساء ، بل قرأ بنصب (كل) كالجماعه ، لأن قبله جمله فعلية وهي (فَضَلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ) فساوى بين الجملتين في الفعلية ، بل بين الجمل ؛ لأن بعده (وَفَضَلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ) وهذا مما أغفلوه ، أعنى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجمله ، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو «قام زيد وعمرا أكرمه» للتناسب ، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو «زيد ضربته وأكرمت عمرا» ولا فرق بينهما ، وقول أبي النجم :

[قد أصبحت أم الخيار تدعى ***على ذنبا] كله لم أصنع [٣٣٢]

ولو نصب «كل» على التوكيد لم يصح ؛ لأن «ذنبا» نكرة ، أو على المفعوليه كان فاسدا معنى ، لما بيناه في فصل كل ، وضعيفا صناعه ، لأن حق كل متصله بالضمير أن لا تستعمل إلا توكيدا أو مبتدأ نحو (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) قرىء بالنصب والرفع وقراءه (٢) جماعه (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ)

ص: ٥٧٣

١- في نسخه «إذا قدر لهما ساحران».

٢- في نسخه «وقرأ جماعه» وهذا من أمثله حذف الضمير الرابط المنصوب.

بالرفع ، ومجرورا نحو «التي من منوان بدرهم» أى منه ، وقول امرأه «زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب» إذا لم نقل إن آل نائبه عن الضمير ، وقوله تعالى (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) أى إن ذلك منه ، ولا بد من هذا التقدير ، سواء أقدّرنا اللام للابتداء ومن موصوله أو شرطيه أم قدرنا اللام موطئه ومن شرطيه ، أما على الأول فلأن الجملة خير ، وأما على الثانى فلأنه لا بد فى جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضمير ، سواء قلنا إنه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح ، وأما الثالث فلأنها جواب القسم فى اللفظ ، وجواب الشرط فى المعنى ، وقول أبى البقاء والحوفى «إن الجملة جواب الشرط» مردود ؛ لأنها اسميه ، وقولهما «إنها على إضمار الفاء» مردود ؛ لاختصاص ذلك بالشعر ، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء ، لا للتوطئه.

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل الربط ، وذلك فى ثلاث مسائل :

أحدها : أن يكون معطوفا بغير الواو ، نحو «زيد قام عمرو فهو» أو «ثم هو».

والثانيه : أن يعاد العامل ، نحو «زيد قام عمرو وقام هو».

والثالثه : أن يكون بدلا نحو «حسن الجاربه الجاربه أعجبتنى هو» فهو : بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجاربه ، وهو فى التقدير كأنه من جملة أخرى ، وقياس قول من جعل العامل فى البديل نفس العامل فى المبدل منه أن تصح المسأله ، ونحو ذلك مسأله الاشتغال ؛ فيجوز النصب والرفع فى نحو «زيد ضربت عمرا وأباه» ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم

ص: ٥٧٤

ومع التصريح بالعامل ، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من عمرو لم يجوزنا ، على ما مر من الاختلاف فى عامل البديل ، فإن قدرته بيانا جاز باتفاق [أو بدلا لم يجز (١)] ويجوز بالاتفاق «زيد ضربت رجلا- يحبه» رفعت زيدا أو نصبته ؛ لأن الصفه والموصوف كالشئ الواحد.

الثانى : الإشاره ، نحو (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصِيرَ وَالْفؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئَلًا) ويحتمله (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) وخص ابن الحاج المسأله بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشاره إشاره البعيد ؛ فيمتنع نحو «زيد قام هذا» لمانعين ، و«زيد قام ذلك» لمانع ، والحجه عليه فى الآيه الثالثه ، ولا- حجه عليه فى الرابعه ؛ لاحتمال كون (ذَلِكَ) فيها بدلا أو بيانا ، وجوز الفارسى كونه صفه ، وتبعه جماعه منهم أبو البقاء ، وردّه الحوفى بأن الصفه لا تكون أعرف من الموصوف.

الثالث : إعادته المبتدأ بلفظه ، وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم ، نحو (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ) وقال :

٧٤٢- لا أرى الموت يسبق الموت شىء***نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

Your browser does not support the audio tag

والرابع : إعادته بمعناه ، نحو «زيد جئنى أبو عبد الله» إذا كان أبو عبد الله كنيه له ، أجازه أبو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) وأجيب بمنع

ص: ٥٧٥

١- سقطت هذه الجملة من النسخه التى شرح عليها الدسوقى ، وفى ذكرها نوع تكرر.

كون الذين مبتدأ ، بل [هو] مجرور بالعطف على (الَّذِينَ يَتَّقُونَ) ولئن سلم فالرابط العموم ؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين ، أو ضمير محذوف ، أى منهم ، وقال الحوفى : الخبر محذوف ، أى مأجورون ؛ والجملة دليله.

والخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو «زيد نعم الرجل» وقوله :

٧٤٣- [ألا ليت شعرى هل إلى أم جحدر***سييل؟] فأما الصبر عنها فلا صبيرا

كذا قالوا ، ويلزمهم أن يجيزوا «زيد مات الناس ، وعمرو كل الناس يموتون ، وخالد لا رجل فى الدار» أما المثال فقيل : الرابط إعادته المبتدأ بمعناه بناء على قول أبى الحسن فى صحه تلك المسأله ، وعلى القول بأن أل فى فاعلى نعم وبئس للعهد لا للجنس ، وأما البيت فالرابط فيه إعادته المبتدأ بلفظه ، وليس العموم فيه مرادا ؛ إذ المراد أنه لا صبر له عنها ؛ لأنه لا صبر له عن شىء.

والسادس : أن يعطف بفاء السببيه جمله ذات ضمير على جمله خاليه منه أو بالعكس ، نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) وقوله :

٧٤٤- وإنسان عيني يحسر الماء تاره***فيبدو ، وتارات يحم فيغرق

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه، أى ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيق تقدم فى موضعه.

والسابع: العطف بالواو، أجازة هشام وحده نحو «زيد قامت هند وأكرمها» ونحو «زيد قام وقعدت هند» بناء على أن الواو للجمع؛ فالجملتان كالجمله كمسأله الفاء، وإنما الواو للجمع فى المفردات لافى الجمل؛

ص: ٥٧٦

بدليل جواز «هذان قائم وقاعد» دون «هذان يقوم وقعد».

والثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر ، نحو «زيد يقوم عمرو إن قام».

.Your browser does not support the audio tag

التاسع : أل النائبه عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفه من البصريين ، ومنه (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَيَإِنِّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) الأصل مأواه ، وقال المانعون : التقدير هي المأوى له.

والعاشر : كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى ، نحو «هَجَّيرى أبى بكر لا إله إلا الله» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة ، نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ونحو (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا).

تنبيه - الرابط فى قوله تعالى (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ) إما النون على أن الأصل وأزواج الذين ، وإما كلمه هم مخفوضه محذوفه هى وما أضيف إليه على التدرىج ، وتقديرهما إما قبل يتربصن ، أى أزواجهم يتربصن ، وهو قول الأخفش ، وإما بعده ، أى يتربصن بعدهم ، وهو قول الفراء ، وقال الكسائى - وتبعه ابن مالك - الأصل يتربص أزواجهم ، ثم جىء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير ؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميرا ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

ص: ٥٧٧

الأشياء التى تحتاج إلى الرابط

(١)

وهى أحد عشر :

أحدها : الجملة المخبر بها ، وقد مضت ، ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوه فى «لو لا- زيد لأكرمتك» : إن لأكرمتك هو الخبر ، وقول ابن عطيه فى (فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ) إن لأملأ-ن خبر الحق الأول فيمن قرأه بالرفع ، وقوله إن التقدير أن أملاً مردود ؛ لأن أن تصير الجملة مفردا ، وجواب القسم لا- يكون مفردا ، بل الخبر فيهما محذوف ، أى لو لا زيد موجود ، والحق قسمى ، كما فى «العمر ك لأفعلن».

.Your browser does not support the audio tag

والثانى : الجملة الموصوف بها ، ولا- يربطها إلا- الضمير : إما مذكورا نحو (حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه) أو مقدرًا إما مرفوعا كقوله :

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن *** عارا عليك ، وربّ قتل عار [٣١]

أى هو عار ، أو منصوبا كقوله :

٧٤٥- [حميت حمى تهامه بعد نجد]***وما شىء حميت بمستباح

[ص ٦١٢ و ٦٣٣]

أى حميته ، أو مجرورا نحو (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عِدْلٌ ، وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ) فإنه على تقدير فيه أربع مرات ، وقراءه الأعمش (فسبحان الله حينما تمسون

ص: ٥٧٨

١- فى نسخه «تحتاج إلى رابط».

وحيثما تصبحون) على تقدير فيه مرتين ، وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال :

٧٤٦- ويوما شهدناه سليما وعامرا***[قليلًا سوى الطعن النّهال نوافله]

أى شهدنا فيه ، ثم حذف منصوبا؟ قولان : الأول عن سيويه ، والثانى عن أبى الحسن ، وفى أمالى ابن السّجى قال الكسائى : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا- الهاء ، أى أن الجار حذف أولا ، ثم حذف الضمير ، وقال آخر : لا يكون المحذوف إلا فيه ، وقال أكثر النحويين منهم سيويه والأخفش : يجوز الأمران ، والأقيس عندى الأول ، اهـ. وهو مخالف لما نقل غيره ، وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا- يقدر فى الآيه الأولى ضمير ، بل يقدر أن الأصل يوما يوم لا تجزى ، بإبدال يوم الثانى من الأول ، ثم حذف المضاف ، ولا- يعلم أن مضافا إلى جملة حذف ، ثم إن ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذا ، أو أنها أنيبت عن المضاف ، تكون الجملة مفعولا فى مثل هذا الموضع.

الثالث : الجملة الموصول بها الأسماء ، ولا يربطها غالبا إلا الضمير : إما مذكورا نحو (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) ونحو (وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ) ونحو (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ) وإما مقدرا نحو (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) ونحو (وما عملت أيديهم) (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ) ونحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)

Your browser does not support the audio tag

والحذف من الصلة أقوى منه من الصفه ، ومن الصفه أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله :

ص: ٥٧٩

فيا رب ليلى أنت في كل موطن (١)

وأنت الذى فى رحمه الله أطمع [٣٤٣]

وهو قليل ، قالوا وتقديره وأنت الذى فى رحمته ، وقد كان يمكنهم أن يقدروا فى رحمتك ، كقوله :

٧٤٧- وأنت الذين أخلفتني ما وعدتني ***[وأشمت بي من كان فيك يلوم]

وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل ؛ إذ الغالب «أنت الذى فعل» وقولهم «فعلت» قليل. ولكنه مع هذا مقيس ، وأما «أنت الذى قام زيد» فقليل غير مقيس ، وعلى هذا فقول الزمخشري فى قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) إنه يجوز كون العطف بـثم على الجملة الفعلية ضعيف ؛ لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل ، فيكون الأصل كفروا به ؛ لأن المعطوف على الصلة صله ؛ فلا بد من رابط ، وأما إذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا إشكال.

الرابع : الواقعة حالا ، ورابطها إما الواو والضمير نحو (لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سَيَّكَارِي) أو الواو فقط نحو (لَيْسَ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصِيْبَةٌ) ونحو «جاء زيد والشمس طالعه» أو الضمير فقط نحو (تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) وزعم أبو الفتح فى الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير الضمير ، أى طالعه وقت مجيئه ، وزعم الزمخشري فى الثالثة أنها شاذة نادرة ، وليس كذلك ؛ لورودها فى مواضع من التنزيل نحو (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) (فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون) (وَاللَّهُ

ص : ٥٨٠

١- وفى روايه *فيا رب أنت الله فى كل موطن*

يَحْكُمُ لَا- مُعَقَّبٌ لِحُكْمِهِ) (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو «مررت بالبر قفيز بدرهم» أو الواو كقوله يصف غائضا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائض وصاحبه لا يدري ما حاله :

٧٤٨- نصف النهار الماء غامره ***ورقيقه بالغيب لا يدري [ص ٤٣٦]

.Your browser does not support the audio tag

الخامس : المفسره لعامل الاسم المشتغل عنه نحو «زيدا ضربته ، أو ضربت أخاه ، أو عمرا وأخاه ، أو عمرا أخاه» إذا قدرت الأخ بيانا ، فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ، ولا رفعه على الابتداء ، وكذا لو عطفت بغير الواو ، وقوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ) الذين : مبتدأ ، وتعسا : مصدر لفعل محذوف هو الخبر ، ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول «زيدا ضربا إياه» وكذا لا يجوز «زيدا جدعا له» ولا «عمرا سقيا له» خلافا لجماعه منهم أبو حيان ؛ لأن اللام متعلقه بمحذوف ، لا- بالمصدر لأنه لا- يتعدى بالحرف ، وليست لام التقويه لأنها لازمه ، ولام التقويه غير لازمه ، وقوله تعالى (سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ) إن قدرت (الرَّحْمَنِ) زائده فكم مبتدأ أو مفعول لاآينا مقدر بعده ، وإن قدرتها بيانا لكم كما هي بيان لما في (ما نَسَخَ مِنْ آيَةٍ) لم يجوز واحد من الوجهين ، لعدم الراجع حينئذ إلى كم ، وإنما هي مفعول ثان مقدم ، مثل «أعشرين درهما أعطيتك» وجوز الزمخشري في كم الخبريه والاستفهاميه ، ولم يذكر النحويون أن كم الخبريه تعلق العامل عن العمل ، وجوز بعضهم زياده من كما قدمنا ، وإنما تزداد بعد الاستفهام بهل خاصه ، وقد يكون

ص: ٥٨١

تجويزه ذلك على قول من لا- يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا ، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز ، ويرى أنها في «رطل من زيت ، وخاتم من حديد» زائده ، لا مبينه للجنس .

.Your browser does not support the audio tag

السادس والسابع : بدلا البعض والاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير : ملفوظا نحو (نَمَّ عَمُوا وَصَيَّمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) أو مقدرنا نحو (مَنْ اسْتِطَاعَ) أي منهم ، ونحو (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ) أي فيه ، وقيل : إن أل خلف عن الضمير ، أي ناره ، وقال الأعشى :

٧٤٩- لقد كان في حول ثواء ثويته ***تقضى لبانات ويسأم سائم

أي ثوبته فيه ، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق ، وهي ضمير الثواء ، لأن الجملة صفته ، والهاء رابط الصفه ، والضمير المقدر رابط للبدل - وهو ثواء - بالمبدل منه وهو حول ، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمه في ، وليس بشى ، لخلو الصفه حينئذ من ضمير الموصوف ، ولا-شترط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك «مررت بثلاثه زيد وعمرو» القطع بتقدير منهم ، لأنه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير .

تنبيه - إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن : معمول الصفة المشبهة ، ولا يربطه أيضا إلا الضمير : إما ملفوظا به نحو «زيد حسن وجهه» أو «وجها منه» أو مقدرنا نحو «زيد حسن وجهها» أى منه ، واختلف فى نحو «زيد حسن الوجه» بالرفع ؛ فقيل : التقدير

ص: ٥٨٢

منه ، وقيل : أل خلف عن الضمير ، وقال تعالى (وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتٍ عِدْنٍ مُمْتَحَةٍ لَهُمْ الْأَبْوَابُ) جنات بدل أو بيان ، والثانى يمنعه البصريين ؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان فى النكرات ، وقول الزمخشري إنه معرفه لأن عدنا علم على الإقامه بدليل (جَنَّاتٍ عِدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ) لو صح تعينت البدليه بالاتفاق ، إذ لا- تبين المعرفه النكره ، ولكن قوله ممنوع ، وإنما عدن مصدر عدن ، فهو نكره ، والتي فى الآيه بدل لانت ، و (مُفْتَحَةٍ) حال من جنات لاختصاصها بالإضافه ، أو صفه لها ، لا صفه لحسن ؛ لأنه مذكر ، ولأن البدل لا يتقدم على النعت ، و (الْأَبْوَابُ) مفعول ما لم يسم فاعله أو بدل من ضمير مستتر ، والأول أولى ؛ لضعف مثل «مررت بامرأه حسنه الوجه» وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها ، ونابت أل عن الضمير ، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري.

Your browser does not support the audio tag

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضا إلا الضمير : إما مذكورا نحو (فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ) أو مقدرنا أو منوبا عنه نحو (فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) أى منه ، أو الأصل فى حجه ، وأما قوله تعالى (بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ) (وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ) وقول الشاعر :

٧٥٠- فمن تكن الحضاره أعجبتة *** فأى رجال باديه ترانا؟

فقال الزمخشري فى الآيه الأولى : إن الرابط عموم المتقين ، والظاهر أنه لا عموم فيها ، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره ، وإنما الجواب فى

ص: ٥٨٣

الآيتين والبيت محذوف وتقديره فى الآيه الأولى : يحبه الله ، وفى الثانية : يغلب ، وفى البيت : فلسنا على صفته.

العاشر : العاملان فى باب التنازع ، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما فى «قام وقعد أخواك» أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو (وَأَنَّهُ كَانَ يَاقُولُ سَيَ فِيهِنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) أو كون ثانيهما جوابا للأول ، إما جوابيه الشرط نحو (تَعَالَوْا يَسْتَعْفِفْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ) ونحو (آتُونى أفرغ عليه قطراً) أو جوابيه السؤال نحو (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ،

ولا يجوز «قام قعد زيد» ولذلك بطل قول الكوفيين إن من التنازع قول أمرىء القيس :

كفانى - ولم أطلب - قليل من المال [٤١٤]

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول ، لأن الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثانى وترك إعمال الثانى مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب أنه ليس من التنازع فى شىء ، لاختلاف مطلوبى العاملين ، فإن كفانى طالب للقليل ، وأطلب طالب للملك محذوفا للدليل ، وليس طالبا للقليل ، لثلا يلزم فساد المعنى ، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفا على كفانى ، وحينئذ يلزم كونه مثبتا ، لأنه حينئذ داخل فى حيز الامتناع المفهوم من لو ، وإذا امتنع النفى جاء الإثبات ، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشه

ص: ٥٨٤

وإنما لم يجر أن يقدر مستأنفا لأنه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفانى ؛ فلا تنازع بينهما.

فإن قلت : لم لا- يجوز التنازع على تقدير الواو للحال ، فإنك إذا قلت «لو دعوته لأجانبى غير متوان» أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم إثبات التوانى؟

قلت : أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب فى شرح المفصل ووجه به قول الفارسى والكوفيين إن البيت من التنازع وإعمال الأول ، وفيه نظر ؛ لأن المعنى حينئذ لو ثبت أنى أسعى لأدنى معيشه لكفانى القليل فى حاله أنى غير طالب له ؛ فيكون انتفاء كفايه القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له ؛ فيتوقف عدم الشىء على وجوده.

ولهذه القاعده أيضا بطن قول بعضهم فى (فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) إن فاعل تبين ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين وأعلم قد تنازعا كما فى «ضربنى وضربت زيدا» ؛ إذ لا ارتباط بين تبين وأعلم ، على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه ؛ لضعف الإضمار قبل الذكر فى باب التنازع ، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة ، وضعف حذف مفعول العامل الثانى إذا أهمل ك- «ضربنى وضربت زيد» حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا فى الضروره.

والصواب أن مفعول أطلب «الملك» محذوفا كما قدمنا ، وأن فاعل تبين ضمير مستتر : إما للمصدر ، أى فلما تبين له تبين كما قالوا فى (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً) أو لشىء دل عليه الكلام ، أى فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه ، ونظيره «إذا كان غدا فأتنى» أى إذا كان

ص: ٥٨٥

هو ، أى ما نحن عليه من سلامه.

Your browser does not support the audio tag

الحادى عشر : أَلْفَاظُ التَّوَكِيدِ الْأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا يَرْبِطُهَا الضَّمِيرُ الْمَلْفُوظُ بِهِ نَحْوُ «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَالزَّيْدَانُ كِلَاهِمَا ، وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ» وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَرْدُودًا قَوْلَ الْهَرَوِيِّ فِي الذِّخَائِرِ تَقُولُ «جَاءَ الْقَوْمُ جَمِيعًا» عَلَى الْحَالِ ، وَ «جَمِيعٌ» عَلَى التَّوَكِيدِ ، وَقَوْلُ بَعْضٍ مِنْ عَاصِرِنَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) : إِنَّ جَمِيعًا تَوَكِيدٌ لَمَّا ، وَلَوْ كَانَ كَذَا لَقِيلَ جَمِيعَهُ ، ثُمَّ التَّوَكِيدُ بِجَمِيعٍ لَقِيلَ ، فَلَا يَحْمَلُ عَلَيْهِ التَّنْزِيلُ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ حَالٌ ، وَقَوْلُ الْفَرَّاءِ وَالزَّمَخْشَرِيِّ فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ (إِنَّا كَلَّا فِيهَا) : إِنَّ كَلَّا تَوَكِيدٌ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا بَدَلٌ ، وَإِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ الضَّمِيرِ الْحَاضِرِ بَدَلُ كُلِّ جَائِزٍ إِذَا كَانَ مَفِيدًا لِلإِحَاطَةِ ، نَحْوُ «قَمْتُمْ ثَلَاثَتَكُمْ» وَبَدَلُ الْكُلِّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ ، وَيَجُوزُ لِكُلِّ أَنْ تَلِيَ الْعَوَامِلُ إِذَا لَمْ تَتَّصِلْ بِالضَّمِيرِ ، نَحْوُ «جَاءَنِي كُلُّ الْقَوْمِ» فَيَجُوزُ مَجِيئُهَا بَدَلًا ، بِخِلَافِ «جَاءَنِي كُلُّهُمْ» فَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ، فَهَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، وَخَرَجَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى أَنَّ كَلَّا حَالٌ ، وَفِيهِ ضَعْفَانٌ : تَنْكِيرُ كُلِّ بَقْطَعِهَا عَنِ الإِضَافَةِ لِفِظًا وَمَعْنَى ، وَهُوَ نَادِرٌ ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ «مَرَرْتُ بِهِمْ كَلَّا» أَيْ جَمِيعًا ، وَتَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الظَّرْفِيِّ .

واحتُرزتُ بِذِكْرِ الْأَوَّلِ عَنِ أَجْمَعِ وَأَخَوَاتِهِ ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تُؤَكِّدُ بَعْدَ كُلِّ ، نَحْوُ (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ).

ص: ٥٨٦

الأُمُورُ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الْإِسْمُ بِالِإِضَافَةِ

صوت

Your browser does not support the audio tag

وهى عشره :

أحدها : التعريف ، نحو «غلام زيد» (١).

الثانى : التخصيص ، نحو «غلام امرأه» (٢) والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجه التعريف ؛ فإن «غلام رجل» أخص من غلام ، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيد».

الثالث : التخفيف ، كـ «ضارب زيد ، وضاربا عمرو ، وضاربا بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال ؛ فإن الأصل فيهن أن يعملن النصب ، ولكن الخفض أخف (٣) منه ؛ إذ لا تنوين معه ولا نون ، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك «الضاربا زيد ، والضاربا زيد» ولا يجتمع على الاسم تعريفان ، وقوله تعالى : (هُدًيًا بِالْإِسْمِ الْكَبِيرِ) ولا توصف النكرة بالمعرفة ، وقوله تعالى : (ثَانِي عِطْفِهِ) وقول أبى كبير :

٧٥١- فأتت به حوش الفؤاد مبطنًا**[سهدا إذا ما نام ليل الهوجل]

ولا تنتصب المعرفة على الحال ، وقول جرير :

٧٥٢- يا ربّ غابطنا لو كان يطلبكم ***[لاقي مباعده منكم وحرمانا]

ولا تدخل ربّ على المعارف ، وفي التحفه أن ابن مالك ردّ على ابن الحاجب في قوله «ولا تفيده إلا تخفيفا» فقال : بل تفيده أيضا التخصص ،

ص: ٥٨٧

١- أي فيما إذا كان المضاف إليه معرفه كزيد.

٢- أي متى كان المضاف إليه نكرة كامرأه.

٣- في نسخه «أحب منه» وليست بشيء.

فإن «ضارب زيد» أخصّ من «ضارب» وهذا سهو ؛ فإن «ضارب زيد» أصله «ضارب زيدا» بالنصب ، وليس أصله ضاربا فقط ؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأني الإضافة.

.Your browser does not support the audio tag

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال ؛ فإضافته محضه تفيده التعريف والتخصيص ؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال.

وعلى هذا صحّ وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين ، قال الزمخشري : أريد باسم الفاعل هنا : إما الماضي ، كقولك «هو مالك عبيده أمس» أي مالك الأمور يوم الدين على حد (وَنَادَى أَصِيحَابُ الْجَنَّةِ) ولهذا قرأ أبو حنيفة (ملك يوم الدين) وإما الزمان المستمر كقولك «هو مالك العبيد» فإنه بمنزلة قولك مولى العبيد ، اه ملخصا.

وهو حسن ، إلا أنه نقض هذا المعنى الثاني عند ما تكلم على قوله تعالى : (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ) فقال : قرىء بجر الشمس والقمر عطفا على الليل ، وبنصبهما بإضمار جعل أو عطفا على محل الليل ، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضى فتكون إضافته حقيقه ، بل هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفه ، ومثله (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ) و (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ) كما تقول «زيد قادر عالم» ولا تقصد زمانا دون زمان ، اه.

وحاصله أن إضافه الوصف إنما تكون حقيقه إذا كان بمعنى الماضي ، وأنه إذا كان لإفاده حدث مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقه ، وكان عاملا ، وليس الأمر كذلك.

الرابع : إزاله القبح أو التجوز ، ك- «مررت بالرجل الحسن الوجه»

ص: ٥٨٨

فإن الوجه إن رفع قبح الكلام ، لخلو الصفه لفظا عن ضمير الموصوف ، وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى.

الخامس : تذكير المؤنث كقوله :

٧٥٣- إناره العقل مكسوف بطوع هوى ***وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

ويحتمل أن يكون منه (إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) وبعده (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) فذكر الوصف حيث لا إضافه ، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى «قريب» إذا لم يرد قرب النسب ، قصدا للفرق ، وأما قول الجوهري «إن التذكير لكون التأنيث مجازيا» فوهم ، لوجوب التأنيث فى نحو «الشمس طالعه ، والموعظه نافعه» وإنما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين ، لا المضميرين.

Your browser does not support the audio tag

السادس : تأنيث المذكر ، كقولهم «قطعت بعض أصابعه» وقرىء (تلتفته بعض السيارة) ويحتمل أن يكون منه (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) (وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرِهِ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا) أى من الشفا ، ويحتمل أن الضمير للنار ، وفيه بعد ، لأنهم ما كانوا فى النار حتى ينفذوا منها ، وأن الأصل فله عشر حسنات أمثالها ؛ فالمعدود فى الحقيقه الموصوف ، وهو مؤنث ، وقال :

٧٥٤- طول الليالى أسرع فى نقضى ***نقضن كلى ونقضن بعضى

وقال :

٧٥٥- وما حبّ الدّيار شغفن قلبى ***[ولكن حبّ من سكن الدّيار]

ص: ٥٨٩

وأنشد سيبويه :

٧٥٦- وتشرق بالقول الذى قد أذعته ***كما شرقت صدر القناه من الدّم

وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهريّ فى قوله :

٧٥٧- تجنّب صديقا مثل ما ، واحذر الذى ***يكون كعمرو بين عرب وأعجم

فإنّ صديق السوء يزرى ، وشاهدى *** (كما شرقت صدر القناه من الدّم)

ومراد به الكنايه عن الرجل الناقص كنعص ما الموصوله ، وبعمره الكنايه عن الرجل المرید أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو فى الخط.

وشرط هذه المسأله والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه ؛ فلا يجوز «أمه زيد جاء» ولا «غلام هند ذهبت» ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول أبي الفتح في توجيهه قراءه أبي العاليه (لا تنفع نفسا إيمانها) بتأنيث الفعل : إنه من باب «قطعت بعض أصابعه» لأن المضاف لو سقط هنا لقليل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعليه ، ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو قولك «زيد ظلم» تريد أنه ظلم نفسه ، وذلك لا يجوز.

السابع : الظرفيه ، نحو (تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ) وقوله :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان [٦٧٩]

وقال المتنبي :

ص : ٥٩٠

أَيَّ يَوْمٍ سِرْرَتِنِي بَوْصَالٍ ***لَمْ تَسْؤُنِي ثَلَاثَةَ بَصُدُودٍ [١١٨]

وأى فى البيت استفهاميه يراد بها النفى ، لا شرطيه ؛ لأنه لو قيل مكان ذلك «إن سررتنى» انعكس المعنى ، لا يقال : يدل على أنها شرطيه أن الجملة المنفيه إن استؤنفت ولم تربط بالأولى فسد المعنى لأننا نقول : الربط حاصل بتقديرها صفة لوصال ، والربط محذوف ، أى لم ترعنى بعده ، ثم حذف دفعه أو على التدرج ، أو حالا من تاء المخاطب ، والرباط فاعلها ، وهى حال مقدره ، أو معطوفه بفاء محذوفه فلا موضع لها ، أى ما سررتنى غير مقدر أنك ترعنى ، ومن روى ثلثه بالرفع فالحاليه ممتنعه ؛ لعدم الرباط.

.Your browser does not support the audio tag

الثامن : المصدريه ، نحو (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) فأى : مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ، ويعلم : معلقه عن العمل بالاستفهام ، وقال :

ستعلم ليلى أى دين تداينت ***وأى غريم للتفاضى غريمها [٦٥٧]

أى الأولى واجبه النصب بما بعدها كما فى الآيه ، إلا أنها [هنا] مفعول به ، كقولك «تداينت مالا» لا مفعول مطلق ؛ لأنها لم تضاف لمصدر ، والثانيه واجبه الرفع بالابتداء مثلها فى (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا).

التاسع : وجوب التصدير ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو «غلام من عندك» والخبر فى نحو «صبيحه أى يوم سفرك» والمفعول فى نحو

ص: ٥٩١

«غلام أيهم أكرمت» ومن ومجرورها فى نحو «من غلام أيهم أنت أفضل» ووجوب الرفع فى نحو «علمت أبو من زيد» وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء :

٧٥٨- عليك بأرباب الصدور ؛ فمن غدا ***مضافا لأرباب الصدور تصدرا

وإياك أن ترضى صحابه ناقص ***فتنحط قدرا من علاك وتحقرا

فرجع أبو من ثم خفض مزمل ***يبين قولى مغريا ومحذرا

والإشاره بقوله «ثم خفض مزمل» إلى قول امرىء القيس :

٧٥٩- كأن أبانا فى عرابين وبله ***كبير أناس فى بجاد مزمل [ص ٦٨٣]

وذلك أن «مزملا» صفة لكبير ، فكان حقه الرفع ، ولكنه خفض لمجاورته المنخفض (١).

والعاشر : الإعراب ، نحو «هذه خمسة عشر زيدا» فيمن أعربه ، والأكثر البناء.

والحادى عشر : البناء ، وذلك فى ثلاثة أبواب :

أحدهما : أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون ، وقد استدل على ذلك بأمر : منها قوله تعالى : (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ) (ومنا دون ذلك قاله الأَخفش ، وخولف ، وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر ، أى وحيل هو ، أى الحول ، كما فى قوله :

ص : ٥٩٢

١- فى نسخه «لمجاورته للمخفوض» وكتاهما صحيحه.

٧٦٠- وقالت : متى يبخل عليك ويعتدل ***يسؤك ، وإن يكشف غرامك تدرّب (١)

أى ويعتدل هو ، أى الاعتلال ، ولا بدّ عندى من تقدير «عليك» مدلولاً عليها بالمذكوره ، وتكون حالاً من المضمّر ؛ لتيقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل ،

.Your browser does not support the audio tag

وعن الثانى بأنه [على] حذف الموصوف ، أى ومنا قوم دون ذلك كقولهم «منا ظعن ومنا أقام» أى منا فريق ظعن ومنا [فريق] أقام ، ومنها قوله تعالى : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) فيمن فتح بينا ، قاله الأخفش ، ويؤيده قراءة الرفع ، وقيل : بين ظرف ، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل ، أى لقد وقع النقطع ، أو إلى الوصل ؛ لأن (وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُمْ) يدل على التهاجر ، وهو يستلزم عدم التواصل ، أو إلى (مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) على أن الفعلين تنازعا ، ويؤيد التأويل قوله :

٧٦١- أهّم بأمر الحزم لو أستطيعه ***وقد حيل بين العير والنزوان

بفتح «بين» مع إضافته لمعرب ، ومنها قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ) فيمن فتح مثلاً ، وقراءة بعض السلف (أَنْ يُصَيِّبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ) بالفتح ، وقول الفرزدق :

* إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر* [١٢٠]

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون فى «مثل» لمخالفتها للمبهمات ؛ فإنها تثنى وتجمع كقوله تعالى : (إِلَّا أُمَّمَ أُمَّتَالِكُمْ) وقول الشاعر :

* والشّرّ بالشّر عند الله مثلاً* [٨١]

ص: ٥٩٣

١- فى نسخه «تدرّب» بذال معجمه وفسرها الأمير بقوله «أى يحتد لسانك وينطق».

وزعم أن «حقاً» اسم فاعل من حقّ يحق ، وأصله حاقّ فقصر ، كما قيل بزّ وسرّ ونمّ ؛ ففيه ضمير مستتر ، ومثل : حال منه ، وأن فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه فى (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ) ومثل : مصدر ، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبه مشهوره ، ومنها قوله :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ***حمامه فى غصون ذات أو قال [٢٦٠]

فغير : فاعل ليمنع وقد جاء مفتوحاً ، ولا يأتى فيه بحث ابن مالك ؛ لأن قولهم «غيران وأغيار» ليس بعربى.

ولو كان المضاف غير مبهم لم بين ، وأما قول الجرجانى وموافقيه إن «غلامى» ونحوه مبنى فمردود ، ويلزمهم بناء «غلامك» ، وغلامه» ولا قائل بذلك.

الباب الثاني : أن يكون المضاف زمانا مبهما ، والمضاف إليه «إذ» نحو (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ) يقرآن بجر يوم وفتح.

الثالث : أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبني ، بناء أصليا كان بناء كقوله :

٧٦٢- على حين عاتبت المشيب على الصبا***وقلت : ألما أصح والشيب وازع؟

أو بناء عارضا كقوله.

٧٦٣- لأجتذبن منهنّ قلبي تحلّما***على حين يستصين كلّ حلّيم

رويا بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور.

ص: ٥٩٤

فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسميه ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، ومنه قراءه نافع (هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) بفتح يوم ، وقراءه غير أبي عمرو وابن كثير (يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ) بالفتح ، وقال :

٧٦٤- إذا قلت هذا حين أسلو يهيجنى *** نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر

وقال آخر :

٧٦٥- ألم تعلمى - يا عمر ك الله - أننى *** كريم على حين الكرام قليل

وأنى لا أخزى إذا قيل : مملق *** سخى ، وأخزى أن يقال : بخيل

رويا بالفتح.

Your browser does not support the audio tag

ويحكى أن ابن الأخصر سئل بحضرة ابن الأبرش عن وجه النصب فى قول النابغه :

٧٦٦- أتانى - أبيت اللعن - أنك لمتنى *** وتلك التى تستك منها المسامع

مقاله أن قد قلت : سوف أناله ، *** وذلك من تلقاء مثلك رائع

فقال :

٧٦٧- [إذا كنت فى قوم فصاحب خيارهم] *** ولا تصحب الأردى فتردى مع الردى

ف قيل له : الجواب ، فقال ابن الأبرش : قد أجاب ، يريد أنه لما أضيف إلى المبنى اكتسب منه البناء ؛ فهو مفتوح لا منصوب ، ومحلّه الرفع بدلا من «أنك لمتنى» وقد روى بالرفع ، وهذا الجواب عندى غير جيد ، لعدم إبهام المضاف ، ولو صحّ لصح البناء فى نحو «غلامك ، وفرسه» ونحو هذا مما لا قائل به ، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء فى «مثل» مع إبهامها

ص : ٥٩٥

لكونها تشنى وتجمع ، فما ظنك بهذا؟ وإنما هو منصوب على إسقاط الباء ، أو بإضمار أعنى أو على المصدريه ، وفى البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى ، وهو إضافة «مقاله» إلى «أن قد قلت» فإنه فى التقدير : مقاله قولك ، ولا يضاف الشىء إلى نفسه ، وجوابه أن الأصل مقاله فحذف التنوين للضرورة لا للإضافة ، وأن وصلتها بدل من مقاله ، أو من «أنك لمتنى» أو خبر لمحذوف ، وقد يكون الشاعر إنما قاله «مقاله ان» بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة ، فأنشده الناس بتحقيقها ، فاضطروا إلى حذف التنوين ، ويروى «ملامه» وهو مصدر للمتنى المذكوره ، أو لأخرى محذوفه.

الأمر الذى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا

وهى عشرون :

أحدها : كونه على فعل بالضم كظرف وشرف ، لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ، ولهذا يتحوّل المتعدّي قاصرا إذا حوّل وزنه إلى فعل لغرض المبالغة والتعجب ، نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه ، وسمع «رحبتكم الطّاعة» و «أن بشرا طلع اليمن» ولا ثالث لهما ، ووجههما أنهما ضمّنا معنى وسع وبلغ.

والثاني والثالث : كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعيل ، نحو ذلّ وقوى.

والرابع : كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو «أغدّ البعير ، وأحصد الزرع» إذا صارا (1) ذوى غده وحصاد.

ص: ٥٩٦

١- فى نسخه «أى صارا - إلخ».

والخامس : كونه على افعَل كاشعَر واشمَأَز.

السادس : كونه على افوعَل كاكوهَد الفرخ إذا ارتعد.

السابع : كونه على افعلل بأصاله اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع.

الثامن : كونه على افعلل بزياده أحد اللامين كاقعنس الجمل إذا أبى أن ينقاد.

التاسع : كونه على افعللى كاحر نبى الديك إذا انتفش ، وشذ قوله :

٧٦٨- قد جعل النعاس يغرنديني ***أطرده عنى ويسرنديني

ولا ثالث لهما ، ويغرنديني - بالغين المعجمه - يعلونى ويغلبنى ، وبمعناه يسرنديني.

العاشر : كونه على استفعل وهو دال على التحوّل كاستحجر الطين ، وقولهم «إن البغاث بأرضنا يستنسر».

الحادى عشر : كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر.

الثانى عشر : كونه مطاوعا لمتعد إلى واحد نحو كسرته فانكسر وأزعجته فانزعج.

فإن قلت : قد مضى عدّ انفعل.

قلت : نعم لكن تلك علامه لفظيه وهذه معنويه ، وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل ، تقول : ضاعفت الحسنات فتضاعفت ، وعلمته فتعلم ، وثلمته فتثلم ، وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجه كألبسته الثوب فلبسه ، وأقمته فأقام ، وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدى لاثنين نحو استخبرته الخبر فأخبرنى الخبر ، واستفهمته الحديث

فأفهمنى الحديث ، واستعطيته درهما فأعطاني درهما ، وفي التعدى لواحد نحو استفتيته فأفتاني ، واستنصحته فنصحتني ، والصواب ما قدمته لك ، وهو قول النحويين ، وما ذكره ليس من باب المطاوعه ، بل من باب الطلب والإجابة (١) ، وإنما حقيقه المطاوعه أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

Your browser does not support the audio tag.

الثالث عشر : أن يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدرج واحرنجم واقشعز واطمأن.

الرابع عشر : أن يضمّن معنى فعل قاصر ، نحو قوله تعالى (وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) (أذاعوا به) (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي) (لَا يَسْمَعُونَ إِلَّا الْمَلَأَ الْأَعْلَى) وقولهم «سمع الله لمن حمده» وقوله :

٧٦٩- [وإن تعذرت بالمحل من ذى ضروعها*** إلى الضيف] يجرح في عراقها نصلى

فإنها ضمّنت معنى ولا تنب ويخرجون ، وتحدثوا ، وبارك ، ولا يصغون ، واستجاب ، وبعث أو يفسد.

والسته الباقيه أن يدل على سجيّه كلؤم وجبن وشجع ، أو على عرض كفرح وبطر وأشر وحزن وكسل ، أو على نظافه كطهر ووضؤ ، أو دنس كنجس ورجس وأجنب ، أو على لون كاحمرّ واخضرّ وأدم واحمارّ واسوادّ ، أو حليه كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل.

تنبيه : فى فصيح ثعلب فى باب المشدّد : فلان يتعهّد ضيعته ، قال

ص : ٥٩٨

١- فى نسخه «والإباحه»

ابن درستويه : ولا يجوز عنده يتعاهد ؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين ، ولا يكون متعديا ، ويرده قوله :

تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا [٤٢٣]

وأجاز الخليل يتعاهد ، وهو قليل ، وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها فمنعها ، وسأل يونس فأجازها ، فجمع بينهما ، وكان عنده سته من فصحاء العرب ، فسئلوا عنها فامتنعوا من يتعاهد ، فقال يونس : يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت أنت سبيه ، ونقل ابن عصفور عن ابن السّيد أنه قال فى قول أبى ذؤيب :

بيننا تعانقه الكماه وروغه***يوما أتيح له جرىء سلفع [٦٠٢]

إن من رواه بجر التعانق مخطئ ؛ لأن تفاعل لا يتعدى ، ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعديا إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعديا إلى واحد ، نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم ، وإن كان متعديا إلى واحد فإنه يصير قاصرا ، نحو تضارب

زيد وعمرو ، إلا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته ، وعانقته وتعانقته ، اه وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ، ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعديا ، وأيضا فلم يخصّ الرد بروايه الجر ، ولا معنى لذلك.

ص: ٥٩٩

وهي سبعة :

أحدها : همزه أفعل نحو (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ) (رَبَّنَا آمَنَّا اِثْنَيْنِ وَأَْحْيَيْتَنَا اِثْنَيْنِ) (وَاللَّهُ اَنْبَتَكُمْ مِنَ اَلْأَرْضِ نَبَاتًا ، ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا) وقد ينقل المتعدى إلى واحد بالهمزة إلى التعدى إلى اثنين نحو «ألبست زيدا ثوبا ، وأعطيته ديناراً» ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدى إلى ثلاثة إلا- في «رأى ، وعلم» وقاسه الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبيه نحو ظن وحسب وزعم ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعى ، وقيل : قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد ، والحق أنه قياسى فى القاصر ، سماعى فى غيره ، وهو ظاهر مذهب سيويه.

الثانى : أَلْف المفاعله ، تقول فى جلس زيد ومشى وسار «جالست زيدا ، وما اشيته ، وسأيرته».

الثالث : صوغه على فعلت بالفتح افعال بالضم لإفاده الغلبه ، تقول «كرمت زيدا» بالفتح - أى غلبته الكرم.

الرابع : صوغه على استفعل للطلب أو النسبه إلى الشىء ك- «استخرجت المال ، واستحسنت زيدا ، واستقبحت الظلم» وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو «استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب» ، وإنما جاز «استغفرت الله من الذنب» لتضمنه معنى استتبت ، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك ، وهذا قول ابن الطراوه وابن عصفور ، وأما قول أكثرهم إن استغفر من باب اختار فمردود.

ص: ٦٠٠

الخامس : تضعيف العين ، تقول فى فرح زيد «فرحته» ومنه (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) (هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ) وزعم أبو على أن التضعيف فى هذا للمبالغه لا للتعديه ؛ لقولهم «سرت زيدا» وقوله :

٧٧٠- [فلا تجزعن من سيره أنت سرتها]***فأول راض سنّه من يسيرها

وفيه نظر ؛ لأن «سرتّه» قليل ، وسيرته كثير ، بل قيل : إنه لا يجوز «سرتّه» وإنه فى البيت على إسقاط الباء توسعا ، وقد اجتمعت التعديه بالباء والتضعيف فى قوله تعالى (نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ) وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقا ؛ فقال : لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة واحده جىء بنزل فى الأول وأنزل فى الثانى ، وإنما قال هو فى خطبه الكشاف «الحمد لله الذى أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ، ونزله بحسب المصالح منجما» لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الإنزال المذكور فى (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) وفى قوله تعالى (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) وأما قول القفال : إن المعنى الذى أنزل فى وجوب صومه أو الذى أنزل فى شأنه فتكلف لا داعى إليه ، وبالتانى تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم نجوما فى ثلاث وعشرين سنه.

ويشكل على الزمخشري قوله تعالى (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) فقرن نزل بجملة واحده ، وقوله تعالى (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا) وذلك إشاره إلى قوله تعالى (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فى آيَاتِنَا) الآيه ، وهى آيه واحده.

ص: ٦٠١

والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر كما مثلنا ، وفى المتعدى لواحد نحو «علمته الحساب ، وفهمته المساله» ولم يسمع فى المتعدى لاثنين ، وزعم الحريرى أنه يجوز فى علم المتعديه لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ، ولا يشهد له سماع ولا قياس ، وظاهر قول سيويه أنه سماعى مطلقا ، وقيل : قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد.

السادس : التضمين ؛ فلذلك عدى رجب وطلع إلى مفعول لَمَّا تضمنا معنى وسع وبلغ ، وقالوا : فرقت زيدا ، و (سَيَفِيهِ نَفْسُهُ) لتضمنهما معنى خاف وامتهن أو أهلك.

ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل [إلى] أكثر من درجه ، ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزه بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا ، وذلك فى قولهم «لا آلوك نصحا ، ولا آلوك جهدا» لما ضمن معنى لا أمنعك ، ومنه قوله تعالى (لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا) وعدى أخير وخير وحدت وأنبأ وتبأ إلى ثلاثة لما ضمن معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعديه إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار ، نحو (أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) (تَبَيَّنُونِي بِعِلْمٍ).

السابع : إسقاط الجار توسعا نحو (وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا) أى على سر ، أى نكاح (أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) أى عن أمره (وَأَقْعُدُوا

لَهُمْ كُلٌّ مَرْصَدٍ أَي عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ الزَّجَاجِ إِنَّهُ ظَرْفٌ رَدَّهُ الْفَارِسِيُّ بِأَنَّهُ مَخْتَصٌّ بِالْمَكَانِ الَّذِي يَرْتَصِدُ فِيهِ ؛ فَلَيْسَ مَبْهَمًا ، وَقَوْلُهُ :

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التَّلْبُ * [٣]

ص: ٦٠٢

أى فى الطرىق ، وقول ابن الطراوه إنه ظرف مردود أيضا بأنه غير مبهم ، وقوله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحته لكل موضع منازع فيه ، بل هو اسم لما هو مستطرق.

.Your browser does not support the audio tag

ولا- يحذف الجار قياسا إلا مع أنّ وأن ، وأهمل النحويون هنا ذكر كى مع تجويزهم فى نحو «جئت كى تكرمى» أن تكون كى مصدرية واللام مقدره والمعنى لكى تكرمى ، وأجازوا أيضا كونها تعليليه وأن مضمرة بعدها ، ولا يحذف مع كى إلا لام العله ؛ لأنها لا يدخل عليها جار غيرها ، بخلاف أختيها ، قال الله تعالى (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ) (شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) أى بأن لهم ، وبأنه (وَتَرَعَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) أى فى أن ، أو عن ، على خلاف فى ذلك بين المفسرين ، ومما يحتملها قوله :

٧٧١- ويرغب أن يبنى المعالى خالد***ويرغب أن يرضى صنيع الألائم

أنشده ابن السيد ، فإن قدر «فى» أولا و «عن» ثانيا فمدح ، وإن عكس فذم ، ولا يجوز أن يقدر فيهما معا فى أو عن ؛ للتناقض. ومحل أنّ وأن وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ، وجوز سيبويه أن يكون المحلّ جرا ، فقال بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا ، وله نظائر نحو قولهم «لاه أبوك» وأما نقل جماعه منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو.

ومما يشهد لمدعى الجر قوله تعالى (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ

ص: ٦٠٣

اللَّهِ أَحَدًا) (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) أصلهما لا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله ، وفاعبدون لأن هذه.

ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أنّ وصلتها ، لا تقول «أنك فاضل عرفت» وقوله :

٧٧٢- وما زرت ليلى أن تكون حبيبه***إلى ، ولا دين بها أنا طالبه

رووه بخفض «دين» عطفًا على محل «أن تكون» ؛ إذ أصله لأن تكون ، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام ، وقد يعترض بأنّ الحمل على العطف على المحلّ أظهر من الحمل على العطف على التوهم ، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات.

وهنا معدّ ثامن ذكره الكوفيون ، وهو تحويل حركة العين ، يقال : كسى زيد ، بوزن فرح ، فيكون قاصرا ، قال :

٧٧٣- وأن يعرين إن كسى الجوارى***فتنبو العين عن كرم عجاف (١)

فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطى ، وتعدى إلى واحد ، كقوله :

٧٧٤- وأركب في الزرع خيفانه***كسا وجهها سعف منتشر

أو بمعنى أعطى كسوه وهو الغالب ، فيتعدى إلى اثنين ، نحو كسوت زيدا جبّه ، قالوا : وكذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر
بمعنى انقلب جفنها ، وشتر الله عينه بفتحها متعد [بمعنى] قلبها ، وهذا عندنا من باب المطاوعه ، يقال : شتره فشتر كما يقال ثرمه
فثرم وثلمه فثلم ، ومنه كسوته الثوب فكسيه ، ومنه البيت ، ولكن حذف فيه المفعول.

ص: ٦٠٤

١- عن كرم - بالراء كما في اللسان وكامل المبرد - أى ذوات كرم.

الباب الخامس : فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

إشاره

صوت

.Your browser does not support the audio tag

و هى عشره :

الجهه الأولى : أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعه ولا يراعى المعنى

و كثيرا ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك.

وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفردا أو مركبا ، ولهذا لا- يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذى استأثر الله تعالى بعلمه.

ولقد حكى لى أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفضل.

٧٧٥- لا يبعد الله التلب وال***غارات إذ قال الخميس : نعم

فقال : نعم حرف جواب ، ثم طلبا محل الشاهد فى البيت ، فلم يجدها ، فظهر لى حينئذ حسن لغه كنانه فى نعم الجوابيه وهى نعم بكسر

ص : ٦٠٥

العين ، وإنما نعم هنا واحد الأنعام ، وهو خبر لمحذوف ، أى هذه نعم ، وهو محل الشاهد.

وسألنى أبو حيان - وقد عرض اجتماعنا - علام عطف «بحقّلد» من قول زهير :

٧٧٦- تقىّ نقىّ لم يكثر غنيمه***بنهكه ذى قربى ولا بحقّلد

فقلت : حتى أعرف ما الحقّلد ، فنظرناه فإذا هو سىء الخلق ، فقلت : هو معطوف على شىء متوهم ؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمه ، فاستعظم ذلك.

.Your browser does not support the audio tag

وقال الشلوينين : حكى لى أن نحويا من كبار طلبه الجزولى سئل عن إعراب (كَلَالَه) من قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَهً أَوْ امْرَأَةً) فقال : أخبرونى ما الكلاله ، فقالوا له : الورثه إذا لم يكن فيهم أب فماعلا- ولا ابن فما سفل ، فقال : فهى إذا تميز ، وتوجيه قوله أن يكون الأصل : وإن كان رجل يرثه كلاله ، ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ، ثم جىء بكلاله تميزا ، ولقد أصاب هذا النحوى فى سؤاله ، وأخطأ فى جوابه ؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذى حذف لأجله ، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طى ذكر الفاعل فيها ؛ ولهذا لا يوجد فى كلامهم مثل ضرب أخوك رجلا ، وأما قراءه من قرأ (يُسَيِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) بفتح الباء - فالذى سَوَّغَ فيها أن يذكر الفاعل بعد ما حذف أنه إنما ذكر فى جملة أخرى غير التى حذف فيها.

وكإعراب هذا المعرب كلاله تميزا قول بعضهم فى هذا البيت :

ص: ٦٠٦

٧٧٧- يبسط للأضياف وجها رحبا***بسط ذراعيه لعظم كلبا

إن الأصل كما بسط كلب ذراعيه ، ثم جىء بالمصدر وأسند للمفعول فرفع ، ثم أضيف إليه ، ثم جىء بالفاعل تميزا.

والصواب فى الآيه أن (كَلَالَه) بتقدير مضاف ، أى ذا كلاله ، وهو إما حال من ضمير (يُورَثُ) فكان ناقصه ، ويورث خبر ، أو تامه فيورث صفه ، وإما خبر فيورث صفه ، ومن فسّر الكلاله بالميت الذى لم يترك ولدا ولا والدا فهى أيضا حال أو خبر ، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف ، ومن فسرها بالقرايه فهى مفعول لأجله.

أما البيت فتخريجه على القلب ، وأصله كما بسط ذراعاه كلبا ، ثم جىء بالمصدر وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول ، وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل.

وها أنا مورد بعون الله أمثله متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد ، وبعض هذه الأمثله وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب ، وسترى ذلك معينا.

فأحدها : قوله تعالى : (أَصِيْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرُكَ مَا يَعْزُبُ أَبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ) فَإِنَّهُ يَتْبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ عَطْفُ (أَنْ نَفْعَلَ) عَلَى (أَنْ تَتْرُكَ) ، وذلك باطل ؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤون ، وإنما هو عطف على ما ؛ فهو معمول للترك ، والمعنى أن نترك أن نفعل ، نعم من قرأ تفعل وتشاء - بالتاء لا بالنون - فالعطف على (أَنْ تَتْرُكَ).

وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرتين ، وبينهما حرف العطف.

ونظير هذا سواء أن يتوهم فى قوله :

ص: ٦٠٧

لن ما رأيت (١) أبا يزيد مقاتلاً***أدع القتال وأشهد الهيجاء [٤٦١]

أن الفعلين متعاطفان ، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين ، وقد بينت في فصل لَمَّا أن ذلك خطأ ، وأن «أدع» منصوب بلن ، وأشهد معطوف على القتال.

Your browser does not support the audio tag

الثاني : قوله تعالى : (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي) فإن المتبادر تعلّق من بخفت ، وهو فاسد في المعنى ، والصواب تعلقه بالموالي ؛ لما فيه من معنى الولايه ، أى خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلافتهم ، أو بمحذوف هو حال من الموالى أو مضاف إليهم ، أى كائنين من ورائى ، أو فعل الموالى من ورائى ، وأما من قرأ (خفت) بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقه بالفعل المذكور.

الثالث : قوله تعالى (وَلَا تَسْتَيْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ) فإن المتبادر تعلّق إلى بتكتبوه ، وهو فاسد ؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدّين ، وإنما هو حال ، أى مستقرا في الذمه إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى : (فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ) فإن المتبادر انتصاب مائه بأماته ، وذلك ممتنع مع بقاءه على معناه الوضعى ، لأن الإمانه سلب الحياه وهى لا تمتد ، والصواب أن يضمّن أماته معنى ألبته ، فكأنه قيل فألبته الله بالموت مائه عام ، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين ، أى معنى اللبث لا معنى الإلباث ؛ لأنه كالإماته فى عدم

ص: ٦٠٨

١- كتبت فى فصل لما (ص ٢٨٣) «لما رأيت - إلخ» لقصد الإلغاز ؛ ليسأل «أين جواب لما» كما قال المؤلف هناك ، وحقيقته أن يكتب كما هنا.

الامتداد ؛ فلو صح ذلك لعلّقناه بما فيه من معناه الوضعى ، ويصير هذا التعلق بمنزلته فى قوله تعالى (قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ، قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ).

وفائده التضمين : أن يدلّ بكلمه واحده على معنى كلمتين ، يدلّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

ونظيره أيضا قوله عليه الصلاه والسّلام : «كلّ مولود يولد على الفطره حتّى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه» لا يجوز أن يعلق حتى يولد ؛ لأن الولاده لا تستمر إلى هذه الغايه ، بل الذى يستمر إليها كونه على الفطره ؛ فالصواب تعليقها بما تعلقت به على ، وأن على متعلقه بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير فى بولد ، ويولد خبر كل.

الرابع : قول الشاعر :

٧٧٨- تركت بنا لوحا ، ولو شئت جادنا***بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح

فإن المتبادر تعلق بعيد الكرى بجاد ، والصواب تعليقه بما في ثلج من معنى بارد ، إذ المراد وصفها بأن ريقها يوجد عقب الكرى باردا ، فما الظن به في غير ذلك الوقت؟ لا- أنه يتمنى أن تجود له [به بعيد] الكرى دون ما عداه من الأوقات ، واللوح - بفتح اللام - العطش.

Your browser does not support the audio tag

الخامس : قوله تعالى (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ) فإن المتبادر تعلق مع ببلغ ، قال الزمخشري : أن فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوادثه ، قال : ولا يتعلق مع ببلغ ؛ لاقتضائه أنهما [بلغا] معا حد السعى ، ولا بالسعى ؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، وإنما هي متعلقه بمحذوف على أن يكون بيانا ، كأنه قيل : فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعى ،

ص : ٦٠٩

فقيل : مع من؟ فقيل : مع أعطف الناس عليه وهو أبوه ، أى أنه لم يستحکم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق.

السادس : قوله تعالى (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) فإن المتبادر أن حيث ظرف مكان ؛ لأنه المعروف في استعمالها ، ويردّه أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة ، لا أن علمه في المكان ؛ فهو مفعول به ، لا مفعول فيه ، وحينئذ لا ينتصب بأعلم إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم ، والصواب انتصابه بيلم (١) محذوفا دلّ عليه أعلم.

السابع : قوله تعالى (فَخُذْ أَرْبَعَهُ مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) فإن المتبادر تعلق إلى بصرهن ، وهذا لا يصح إذا فسّر صرهن بقطعهن ، وإنما تعلقه بخذ ، وأما إن فسّر بأملهن فالتعلق به ، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف ، أى إلى نفسك ؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن نحو (أَنْ رَأَتْهُ اسْتَعْنَى فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَفَازِهِ) فيمن ضم الباء ،

Your browser does not support the audio tag

ويجب تقدير هذا المضاف في نحو (وَهَزَى إِلَيْكَ بِيَدِهِ النَّخْلَةَ وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ أَمْسَكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) وقوله :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ *** بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا [٢٣٢]

وقوله :

ص : ٦١٠

١- ارجع إلى مبحث حيث في ص ١٣١.

ودع عنك نهبا صيح في حجرانه [٢٤٢]

قوله «حجراته» بفتحيتين أى نواحيه ، وقول ابن عصفور إن عن وعلى فى ذلك اسمان كما فى قوله :

غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها [٢٣١]

وقوله :

فلقد أرانى للزّماح دريئه***من عن يمينى مرّه وأمامى [٢٤٠]

دفعاً للمحذور المذكور وهم ؛ لأن معنى على الاسميه فوق ، ومعنى عن الاسميه جانب ، ولا يتأتیان هنا ، ولأن ذلك لا يتأتى مع إلى ؛ لأنها لا تكون اسما.

الثامن : قوله تعالى (يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) فإن المتبادر تعلق من بأغنياء لمجاورته له ، ويفسده أنهم متى ظنّهم ظانّ قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال ؛ فلا يكون جاهلا بحالهم ، وإنما هى متعلقه بيحسب ، وهى للتعليل.

التاسع : قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعِيدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا) فإن المتبادر تعلق إذ بفعل الرؤيه ، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم فى ذلك الوقت ، وإنما العامل مضاف محذوف ، أى ألم تر إلى قصتهم أو خبرهم ، إذ التعجب إنما هو من ذلك ، لا من ذواتهم.

ص: ٦١١

العاشر: قوله تعالى (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ، وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً) فَإِنِ الْمَتَبَادِرُ تَعْلُقُ الْاِسْتِثْنَاءَ بِالْجَمْلَةِ الْاِثْنِيَّةِ ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ ، لِاِقْتِضَائِهِ أَنْ مِنْ اعْتَرَفَ غُرْفَةً يَبْدُو لَيْسَ مِنْهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ ذَلِكَ مَبَاحٌ لَهُمْ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَثْنَى مِنْ الْأُولَى ، وَوَهْمُ أَبُو الْبَقَاءِ فِي تَجْوِيزِهِ كَوْنَهُ مُسْتَثْنَى مِنَ الْاِثْنِيَّةِ ، وَإِنَّمَا سَهْلُ الْفَصْلِ بِالْجَمْلَةِ الْاِثْنِيَّةِ لِأَنَّهَا مَفْهُومَةٌ مِنَ الْأُولَى الْمَفْصُولَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ أَنَّ الشَّارِبَ لَيْسَ مِنْهُ اِقْتَضَى مَفْهُومَهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ مِنْهُ ، فَكَانَ الْفَصْلُ بِهِ كَلَامًا فَصْلًا .

.Your browser does not support the audio tag

الحادى عشر: قوله تعالى (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) فَإِنِ الْمَتَبَادِرُ تَعْلُقُ إِلَى بَاغْسِلُوا ، وَقَدْ رَدَّهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ مَا قَبْلَ الْغَايَةِ لَا- بَدَّ أَنْ يَتَكَرَّرَ قَبْلَ الْوَصُولِ إِلَيْهَا ، تَقُولُ «ضَرَبْتَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ» وَيَمْتَنِعُ «قَتَلْتَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ» وَغَسَلَ الْيَدَ لَا- يَتَكَرَّرُ قَبْلَ الْوَصُولِ إِلَى الْمَرْفِقِ ، لِأَنَّ الْيَدَ شَامِلَةً لِرُؤُوسِ الْأَنْمَالِ وَالْمَنَاكِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا ، قَالَ : فَالْصَّوَابُ تَعْلُقُ إِلَى بَأَسْقَطُوا مَحْذُوفًا ، وَيَسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ دُخُولَ الْمَرْفِقِ فِي الْغَسْلِ ، لِأَنَّ الْإِسْقَاطَ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَنْمَالِ ، بَلْ مِنَ الْمَنَاكِبِ ، وَقَدْ ائْتَتْهُ إِلَى الْمَرْفِقِ ، وَالْغَالِبُ أَنَّ مَا بَعْدَ إِلَى يَكُونُ غَيْرَ دَاخِلٍ ، بِخِلَافِ حَتَّى ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْقَاطِ بَقِيَ دَاخِلًا فِي الْمَأْمُورِ بِغَسَلِهِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْأَيْدَى فِي عَرَفِ الشَّرْعِ اسْمٌ لِلْأَكْفِ فَقَطْ ، بِدَلِيلِ آيَةِ السَّرْقَةِ ، وَقَدْ صَحَّ الْخَبْرُ بِاِقْتِصَارِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ) سَلَّمَ فِي التَّيْمِمِ عَلَى مَسْحِ الْكَفَيْنِ ، فَكَانَ ذَلِكَ تَفْسِيرًا لِلْمَرَادِ بِالْأَيْدَى فِي آيَةِ التَّيْمِمِ . قَالَ : وَعَلَى هَذَا فَيَأْتِي غَايَةَ الْغَسْلِ ، لَا لِلْإِسْقَاطِ ، قُلْتُ : وَهَذَا إِنْ سَلَّمَ فَلَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ أَيْضًا ، أَى وَمَدَّوَا الْغَسْلَ إِلَى الْمَرْفِقِ ، إِذْ لَا يَكُونُ غَسْلُ مَا وَرَاءَ الْكَفِ غَايَةَ لَغَسْلِ الْكَفِ .

ص: ٦١٢

.Your browser does not support the audio tag

الثنانى عشر: قول ابن دريد :

٧٧٩- إِنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى *** فَاغْتَاقَهُ حَمَامَةٌ دُونَ الْمَدَى

فَإِنِ الْمَتَبَادِرُ تَعْلُقُ إِلَى بَجَرَى ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ الْجَرَى قَدْ ائْتَهَى إِلَى ذَلِكَ الْمَدَى ، وَذَلِكَ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ :

فَاغْتَاقَهُ حَمَامَةٌ دُونَ الْمَدَى

وَإِنَّمَا «إِلَى مَدَى» مُتَعَلِّقٌ بِكَوْنِ خَاصِّ مَنصُوبٍ عَلَى الْحَالِ ، أَى طَالِبًا إِلَى مَدَى ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ أَيْضًا يَصِفُ الْحَاجَّ :

٧٨٠- يَنْوَى الَّتَى فَضَّلَهَا رَبُّ الْعَلَى *** لَمَّا دَحَا تَرَبَّتْهَا عَلَى الْبَنَى

فَإِنِ قَوْلُهُ «عَلَى الْبَنَى» مُتَعَلِّقٌ بِأَبْعَدِ الْفَعْلَيْنِ ، وَهُوَ فَضَّلَ ، لَا بِأَقْرَبِهِمَا وَهُوَ دَحَا بِمَعْنَى بَسَطَ ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى .

الثلث عشر: ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه (قِيَمًا) من قوله تعالى (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قِيَمًا) صفة لعوجا ، قال

فقلت له : يا هذا كيف يكون العوج قيماً؟ وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في (عَوْجاً) وقفه لطيفه دفعا لهذا التوهم ، وإنما (قِيماً) حال : إما من اسم محذوف هو وعامله ، أى أنزله قيماً ؛ وإما من الكتاب ، وجمله النفي معطوفه على الأول ومعارضه على الثاني ، قالوا : ولا تكون معطوفه ؛ لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها ، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب لا إلى مجرور على ، أو جملة النفي وقيماً حالان من الكتاب ، على أن الحال يتعدّد ، وقياس قول الفارسي في

ص: ٦١٣

الخبر إنه لا يتعدد مختلفا بالأفراد والجملة أن يكون الحال كذلك ، لا يقال : قد صح ذلك في النعت نحو (وهذا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ) بل قد ثبت في الحال في نحو (لا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) ثم قال سبحانه (وَلَا جُنْبًا) لأن الحال بالخبر أشبه ومن ثم اختلف في تعددهما ، واتفق على تعدد النعت ، وأما (جُنْبًا) فعطف على الحال ، لا حال ، وقيل : المنفيه حال ، و (قِيماً) بدل منها ، عكس «عرفت زيदा أبو من هو».

الرابع عشر : قول بعضهم في (أَحْوَى) إنه صفة لغثاء ، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق ، بل إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس ، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسّر (مُيْدَاهِمَاتَانِ) فجعله صفة لغثاء كجعل قيماً صفة لعوجا ، وإنما الواجب أن تكون حالا من المرعى وآخر لتناسب الفواصل.

Your browser does not support the audio tag

الخامس عشر : قول بعضهم في قوله تعالى (فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ) فيمن رفع (جَنَّاتٍ) إنه عطف على قنوان ، وهذا يقتضى أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل ، وإنما هو مبتدأ بتقدير : وهناك جنات ، أو ولهم جنات ، ونظيره قراءه من قرأ (وَحُورٌ عِينٌ) بالرفع بعد قوله تعالى (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ) أى ولهم حور ، وأما قراءه السبعة (وَجَنَّاتٍ) بالنصب فبا لعطف على (نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ) وهو من باب (وَمَلَأْنِيكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ).

السادس عشر : قول ابن السّيد في قوله تعالى (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) إن (مَنْ) فاعل بالمصدر ، ويردّه أن المعنى حينئذ والله على الناس أن

ص: ٦١٤

يحجّ المستطيع ؛ فيلزم تأنيث جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج ، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصنائه ؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافه المصدر إلى المفعول شاذ ، حتى قيل : إنه ضروره كقوله :

٧٨١- أفنى تلادى وما جمعت من نشب *** قرع القواقيز أفواه الأباريق

فيمن رواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك في النشر ، إلا- أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روى بالرفع مع التمكن من

النصب وهى الروايه الأخرى ، وذلك على أن القواقيز الفاعل ، والأفواه مفعول ، وصح الوجهان لأن كلا منهما قارع ومقروع ، ومن مجيئه فى النثر الحديث «وحج البيت من استطاع إليه سبيلا» ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال ؛ لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس ، والمشهور فى (من) فى الآيه أنها بدل من الناس بدل بعض ، وجوز الكسائى كونها مبتدأ ، فإن كانت موصوله فخيرها محذوف ، أو شرطيه فالمحذوف جوابها ، والتقدير عليهما : من استطاع فليحج ؛ وعليهن فالعموم مخصّص إما بالبدل أو بالجمله.

Your browser does not support the audio tag.

السابع عشر : قول الزمخشري فى قوله تعالى (يا وَيْلَتى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِىَ سُوءَ أَخِى) إن انتصاب (أوارى) فى جواب الاستفهام ، ووجه فساده أن جواب الشىء مسبب عنه ، والمواراه لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على (أكون) ومن هنا امتنع نصب (تصبح) فى قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) لأن إصباح الأرض مخضره لا يتسبب عن رؤيه إنزال المطر ، بل عن الإنزال نفسه ، وقيل : إنما لم ينصب لأن (ألم تر) فى معنى قد رأيت ، أى أنه استفهام تقريرى مثل (ألم نشرح) وقيل : النصب جائز كما فى قوله

ص: ٦١٥

تعالى (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ) ولكن قصد هنا إلى العطف على (أنزل) على تأويل تصبح بأصبحت ، والصواب القول الأول ، وليس (ألم تر) مثل (أفلم يسيروا) لما بيناه.

الثامن عشر : قول بعضهم فى (فلولا - نصيرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة) إن الأصل اتخذوهم قربانا ، وإن الضمير وقربانا مفعولان ، وآله بدل من قربانا ، وقال الزمخشري : إن ذلك فاسد فى المعنى ، وإن الصواب أن آله هو المفعول الثانى ، وأن قربانا حال ، ولم يبين وجه فساد المعنى ؛ ووجه أنهم إذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قربانا ، كما أنك إذا قلت «أنتخذ فلانا معلما دونى؟» كنت أمرا له أن يتخذك معلما له دونه ، والله تعالى يتقرب إليه بغيره ، ولا يتقرب به إلى غيره ، سبحانه.

التاسع عشر : قول المبرد فى قوله تعالى (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) إن جملة (حصرت صدورهم) جملة دعائيه ، وردّه الفارسي بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم ، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهليته القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدا البته.

المتتم العشرين : قول أبى الحسن فى قوله تعالى (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) فيمن نون مائه إنه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلاث ، أو مجرورا بدلا من مائه ، والثانى مردود ، فإنه إذا أقيم مقام مائه فسد المعنى.

الحادى والعشرون : قول المبرد فى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

ص: ٦١٦

لَفَسَدَاتَا) : إن اسم الله تعالى بدل من آلهه ، ويردّه أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم ، أما الأول فلأن الاستثناء إخراج ، و «ما قام أحد إلا زيد» مفيد لإخراج زيد ، وأما الثاني فلأنه كلما صدق «ما قام أحد إلا زيد» صدق «قام زيد» واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم ؛

.Your browser does not support the audio tag

أما الأول فلأن الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ، ولأن المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهه مستثنى منهم الله لفسدنا ، وذلك يقتضى أنه لو كان فيهما آلهه فيهم الله لم يفسدا ، وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا ، وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل لو كان فيهما الله لفسدنا لم يستقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبننا» لأن رجلا ليس بعام فيستثنى منه ، ولأنه لو قيل لو كان معنا جماعه مستثنى منهم زيد لغلبننا اقتضى أنه لو كان معهم جماعه فيهم زيد لم يغلبنوا ، وهذا وإن كان معنى صحيحا إلا أن المراد إنما هو أن زيدا وحده كاف.

فإن قيل : لا نسلم أن الجمع في الآيه والمفرد في المثال غير عامين ؛ لأنهما واقعان في سياق لو ، وهي للامتناع ، والامتناع انتفاء.

قلت : لو صح ذلك لصح أن يقال لو كان فيهما من أحد ، ولو جاءني دينار ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا وكذا ، واللازم ممتنع.

الثاني والعشرون : قول أبي الحسن الأَخْفَش في «كلمته فاه إلى في» إن انتصاب فاه على إسقاط الخافض ، أى من فيه ، وردّه المبرد فقال : إنما يتكلم الإنسان من في نفسه لا من في غيره ، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في «كلمني فاه إلى في» أو قاله في ذلك وحمله على القلب لفهم

ص: ٦١٧

المعنى ؛ فلا يرد عليه سؤال أبي العباس ، فلنعُدل إلى مثال غير هذا.

حكى عن اليزيدى أنه قال في قول العرجي :

٧٨٢- أظلم إن مصابكم رجلا***ردّ السلام تحيه ظلم

[ص ٦٧٣]

إن الصواب رجل بالرفع خبر لإيّن ، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت ، ولا يتحصل له معنى ألبته ، وله حكاية مشهوره بين أهل الأدب.

رووا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمّه بذل له مائه دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه ، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدّه احتياج ، فلامه تلميذه المبرد ، فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلثائه وكذا وكذا آيه من كتاب الله تعالى ، فلا ينبغي

تمكين ذمّي من قراءتها ، ثمّ قدّر أن غنّت جاريه بحضره الواثق بهذا البيت ، فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعته ، وأصرت الجاريه على النصب ، وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك ، فأمر الواثق بإشخاصه من البصره ، فلما حضر أوجب النصب ، وشرحه بأن مصابكم بمعنى إصابتكم ، ورجلا مفعوله ، وظلم الخبر ، ولهذا لا يتم المعنى بدونه ، قال : فأخذ اليزيديّ في معارضتي ، فقلت له : هو كقولك «إن ضربك زيدا ظلم» فاستحسنه الواثق ، ثم أمر له بألف دينار ، وردّه مكرما ، فقال للمبرد : تركنا لله مائه دينار فعوضنا ألفا.

الجهه الثانيه : أن يراعى المعرب معنى صحيحا و لا ينظر في صحته في الصنائه

وها أنا مورد لك أمثله من ذلك.

أحدها : قول بعضهم في (وَتُمُودَ فَمَا أَبْقَى) إن ثمودا مفعول

ص: ٦١٨

مقدم ، وهذا ممتنع ، لأن لما النافية الصّيدر ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإنما هو معطوف على (عاداً) أو هو بتقدير وأهلك ثمودا ، وإنما جاء :

ونحن عن فضلك ما استغينا [١٣٧]

لأنه شعر ، مع أن المعمول ظرف ، وأما قراءه عمرو بن فائد (مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ) بتنوين شر ، فما بدل من شر ، بتقدير مضاف ، أى من شر ما خلق ، وحذف الثانى لدلاله الأول.

Your browser does not support the audio tag

الثانى : قول بعضهم فى إذ من قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسِكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ) إنها ظرف للمقت الأول ، أو للثانى ، وكلاهما ممنوع ، أما امتناع تعليقه بالثانى فلفساد المعنى ، لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت ، وإنما يمقتونها فى الآخره.

ونظيره قول من زعم فى (يَوْمَ تَجِدُ) إنه ظرف ليحذركم ، حكاه مكى ، قال : وفيه نظر ، والصواب الجزم بأنه خطأ ، لأن التحذير فى الدنيا لا فى الآخره ، ولا يكون مفعولاً به ليحذركم كما فى (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ) لأن يحذر قد استوفى مفعوليه ، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا.

وأما امتناع تعليقه بالأول - وهو رأى جماعه منهم الزمخشري - فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبى ، ولهذا قالوا فى قوله :

٧٨٣- وهنّ وقوف ينتظرن قضاءه***بضاحى غداه أمره وهو ضامز

إن الباء متعلقه بقضائه ، لا بوقوف ولا ينتظرن ، لثلا يفصل بين قضائه وأمره بالأجنبى ، ولا حاجه إلى تقدير ابن الشجرى وغيره أمره معمولاً لقضى محذوفاً لوجود ما يعمل ، ونظير ما لزم الزمخشريّ هنا ما لزمه إذ علق

ص: ٦١٩

(يَوْمَ تُبَلَى السَّرَائِرُ) بالرجع من قوله تعالى (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ) وإذ علق أياماً بالصيام من قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ) فإن فى الأولى الفصل بخبر إنّ وهو لقادر ، وفى الثانى الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب.

فإن قيل : لعله يقدر (كما كُتِبَ) صفة للصيام ، فلا يكون متعلقاً بكتب.

قلنا : يلزم محذور آخر ، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله ، ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال فى قوله تعالى (وَصَدَّدَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) : إن المسجد عطف على سبيل الله ، وإنه حيثئذ من جمله معمول المصدر ،

وقد عطف (كُفِّرَ) على المصدر قبل مجيئه.

والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقه بمحذوف ، أى مقتكم إذ تدعون ، وصوموا أياما ، ويرجعه يوم تبلى السرائر ، ولا ينتصب يوم بقادر ، لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ، ونظيره فى التعلق بمحذوف (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين : أنه مصدر ، وأنه اسم للـ ، وأما (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرِوفاً عَنْهُمْ) فعلى الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها.

Your browser does not support the audio tag

والصواب أن خفض (المَسْجِدِ) بباء محذوفه لدلاله ما قبلها عليها ، لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور عطف على (به) ، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء ، لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ص: ٦٢٠

ومن أمثله ذلك قول المتنبي :

٧٨٤- وفاؤكما كالزَّبع أشجاه طاسمه *** بأن تسعدا والدَّمع أشفاه ساجمه

وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه ، فأعرب «وفاؤكما كالزَّبع» مبتدأ وخبره ، وعلق الباء بـ «وفاؤكما» ، فقال له : كيف تخبر عن اسم لم يتم؟ فأنشده قول الشاعر :

٧٨٥- لسنا كمن جعلت إِياد دارها *** تكريت تمنع حبَّها أن يحصدا

أى أن «إِياد» بدل من من قبل مجيء معمول جعلت وهو دارها ، والصواب تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف ، أى جعلت ووفيتما ، ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتمانى به من الإسعاد بالبكاء عند ربح الأُحبه إنما يسلينى إذا كان يدمع ساجم ، أى هامل ، كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارسا.

الثالث : تعليق جماعه الظروف من قوله تعالى : (لا عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ لا تُثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ) ومن قوله عليه الصلاة والسلام : «لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت» باسم لا ، وذلك باطل عند البصريين ، لأن اسم لا حينئذ مطول ، فيجب نصبه وتنوينه ، وإنما التعليق فى ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين ، وقد مضى.

والرابع ، وهو عكس ذلك : تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى : (وَلَوْ لا- فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُم) بمحذوف : أى كائن عليكم ، وذلك ممتنع عند الجمهور ، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل ، لأن خبر المبتدأ بعد لو لا واجب الحذف ، ولهذا لحن المعرى فى قوله :

ص: ٦٢١

الخامس : قول بعضهم فى (وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّهٌ مُّسْلِمَةٌ لَكَ) : إن الظرف كان صفة لأمه ، ثم قدم عليها فاتصّب على الحال ، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال ، وأبو على لا- يجيزه بالظرف ، فما الظن بالحال التى هى شبيهه بالمفعول به؟ ومثله قول أبى حيان فى (فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا) إن (أَشَدَّ) حال كان فى الأصل صفة لذكرا.

السادس : قول الحوفى : إن الباء من قوله تعالى (فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجَعُ الْمُرْسِلُونَ) متعلقه بناظره ، ويردّه أن الاستفهام له الصّدر ، ومثله قول ابن عطية فى (قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ) : إنّ أنى ظرف لقاتلهم الله ، وأيضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ ، والصواب تعلقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسرين فى (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْمَآرِضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) : إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض ، فعلقوا ما قبل إذا بما بعدها ، حكى ذلك عنهم أبو حاتم فى كتاب الوقف والابتداء ، وهذا لا يصح فى العريبه.

.Your browser does not support the audio tag

وقول بعضهم فى (مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تُلْقُوا أُخِذُوا) : إن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا ، ويردّه أن الشرط له الصّدر. والصواب أنه منصوب على الذم ، وأما قول أبى البقاء إنه حال من فاعل (يُجَاوِرُونَكَ) فمردود ، لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئا.

وقول آخر فى (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) : إن فى متعلقه بزاهدين

ص: ٦٢٢

المذكور ، وهذا ممتنع إذا قدرت آل موصوله وهو الظاهر ، لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، فيجب حينئذ تعلقها بأعنى محذوفه ، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور ، أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين ، وأما إن قدرت آل للتعريف فواضح.

السابع : قول بعضهم فى بيت المتنبي يخاطب الشيب :

٧٨٦- ابعده بعدت بياضا لا بياض له *** لأنت أسود فى عينى من الظلم

إن من متعلقه بأسود ، وهذا يقتضى كونه اسم تفضيل ، وذلك ممتنع فى الألوان ، والصحيح أن «من الظلم» صفة لأسود ، أى أسود كائن من جملة الظلم ، وكذا قوله :

٧٨٧- يلقاك مرتديا بأحمر من دم *** ذهبت بخضرته الطلى والأكبد «من دم» إما تعليل ، أى أجمر من أجل التباسه بالدم ، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما.

الثامن : قول بعضهم فى «سقى لك» إن اللام متعلقه بسقى ، ولو كان كذا لقل سقى إياك ، فإن سقى يتعدى بنفسه .

فإن قيل : اللام للتقويه مثل (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ).

فلام التقويه لا- تلزم ، ومن هنا امتنع فى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ) كون الذين نصبا على الاشتغال ، لأن لهم ليس متعلقا بالمصدر .

التاسع : قول الزمخشري فى (وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ) : إنه من اللف والنشر ، وإن المعنى منامكم وابتغاءكم من فضله بالليل والنهار ، وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع

ص : ٦٢٣

تقديمه عليه ، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل ، وهذا لا يجوز في الشعر ، فكيف في أفصح الكلام؟

وزعم عصرى في تفسير له على سورتي البقره وآل عمران في قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَيْذَرَ الْمَوْتِ) أن (مِنْ) متعلقه بحذر أو بالموت ، وفيهما تقديم معمول المصدر ، وفي الثانى أيضا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف ، وحامله على ذلك أنه لو علّقه يجعلون وهو فى موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف ؛ إذ كان حذر الموت مفعولا- له ، وقد أوجب بأن الأول تعليل للجعل مطلقا ، والثانى تعليل له مقيدا بالأول ، والمطلق والمقيد غيران ، فالمعلل متعدد فى المعنى ، وإن اتحد فى اللفظ ، والصواب أن يحمل على أن المنام فى الزمانين والابتغاء فيهما.

Your browser does not support the audio tag.

العاشر : قول بعضهم فى (قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ) : إن ما بمعنى من ، ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر.

الحادى عشر : قول بعضهم فى (وَمَا هُوَ بِمَزْحَزِحٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ) : إن هو ضمير الشأن ، وأن يعمر : مبتدأ ، وبمزحزحه : خبر ، ولو كان كذلك لم يدخل الباء فى الخبر.

ونظيره قول آخر فى حديث بدء الوحى «ما أنا بقارى» : إن ما استفهاميه مفعوله لقارىء ، ودخول الباء فى الخبر يابى ذلك.

الثانى عشر : قول الزمخشري فى (أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) فىمن رفع يدرك : إنه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله ، أى ولا تظلمون فتبلا أينما تكونوا ؛ يعنى فىكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ، ثم

ص: ٦٢٤

يبتدىء (يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ) وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا- وفعل الشرط ماض ، تقول «أنت ظالم إن فعلت» ولا تقول «أنت ظالم إن تفعل» إلا فى الشعر ، وأما قول أبى بكر فى كتاب الأصول : إنه يقال «آتيك إن تأتني» فنقله من كتب الكوفيين ، وهم يجيزون ذلك ، لا على الحذف ، بل على أن المتقدم هو الجواب ، وهو خطأ عند أصحابنا ، لأن الشرط له الصّدر.

الثالث عشر : قول بعضهم فى (بِاللَّأخْسَرِينَ أَعْمَالًا) : إن (أَعْمَالًا) مفعول به ، وردّه ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كنعقيضه ربح ، ووافق الصّفار مستدلا بقوله تعالى : (كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ) إذ لم يرد أنها خسرت شيئا ، وثلاثتهم ساهون ، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ، ولأن خسر متعد ، ففى التنزيل (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ) (خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ) وأما خاسره فكأنه على النسب أى ذات خسر ، وربح أيضا يتعدى فيقال : ربح دينارا ، وقال سيبويه : أعمالا مشبه بالمفعول به ، ويردّه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل ، لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط ، والصواب أنه تمييز.

الجهه الثالثه : أن يخرج على ما لم يثبت فى العريبه

صوت

Your browser does not support the audio tag

و ذلك إنما يقع عن جهل أو غفله ، فلنذكر منه أمثله .

أحدها : قول أبي عبيده في (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ) إن الكاف حرف قسم ، وإن المعنى : الأنفال لله والرسول والذى أخرجك ، وقد شنع ابن الشجرى على مكى فى حكايته هذا القول وسكوته عنه قال : ولو أن قائلًا قال «كالله لأفعلن» لاستحق أن يبصق فى وجهه .

ص : ٦٢٥

Your browser does not support the audio tag

ويبطل هذه مقاله أربعه أمور ، أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم ، وإطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى ، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر كقوله :

[فيارب أنت الله فى كل موطن]***[وأنت الذى فى رحمه الله أطمع] [٣٤٣]

ووصله بأول السوره مع تباعد ما بينهما .

وقد يجاب عن الثانى بأنه قد جاء نحو (وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا) وعنه أنه قال : الجواب (يُجَادِلُونَكَ) ويردّه عدم توكيده ، وفى الآيه أقوال آخر ، ثانيها : أن الكاف مبتدأ ، وخبره فاتقوا الله ، ويفسده اقترانه بالفاء ، وخلوّه من رابط وتباعد ما بينهما ، وثالثها أنها نعت مصدر محذوف ، أى يجادلونك فى الحق الذى هو إخراجك من بيتك جدالا مثل جدال إخراجك ، وهذا فيه تشبيه الشىء بنفسه ورابعها - وهو أقرب مما قبله - أنها نعت مصدر أيضا ، ولكن التقدير قل الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتها مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون ، وخامسها - وهو أقرب من الرابع - : أنها نعت لحقا ، أى أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك ، والذى سهّل هذا تقاربهما ، ووصف الإخراج بالحق فى الآيه ، وسادسها - وهو أقرب من الخامس - أنها خبر لمحذوف ، أى هذه الحال كحال إخراجك ، أى أن حالهم فى كراهيه ما رأيت من تنفيلك الغزاه مثل حالهم فى كراهيه خروجك من بيتك للحرب ، وفى الآيه أقوال آخر منتشره .

المثال الثانى : قول ابن مهران فى كتاب الشواذ فيمن قرأ (إن البقر

ص : ٦٢٦

تشابهت) بتشديد التاء : إن العرب تزيد تاء على التاء الزائده فى أول الماضى ، وأنشد :

٧٨٨- *تتقطعت بى دونك الأسباب*

ولا حقيقه لهذا البيت ولا لهذه القاعده ، وإنما أصل القراءه (إن البقره) بتاء الوحده ، ثم أدغمت فى تاء تشابهت ، فهو إدغام من

كلمتين.

الثالث : قول بعضهم فى (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) : إِنَّ الْأَصْلَ وَمَا لَنَا وَأَنْ لَا نَقَاتِلَ ، أى ما لنا وترك القتال ، كما تقول «مالك وزيدا» ولم يثبت فى العربيه حذف واو المفعول معه.

الرابع : قول محمد بن مسعود الزكى فى كتابه البديع - وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين فى أمور كثيره - : إن الذى وأن المصدريه يتقارضان ، فيقع الذى مصدرية كقوله :

٧٨٩- أتفرح أكباد المحبين كالذى *** أرى كبدى من حبّ ميه يفرح؟

وتقع أن بمعنى الذى كقولهم «زيد أعقل من أن يكذب» أى من الذى يكذب ، اه.

فأما وقوع الذى مصدرية فقال به يونس والفراء والفراسى ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ) (وَأَخُضُّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا).

وأما عكسه فلم أعرف له قائلا ، والذى جرّاه عليه إشكال هذا الكلام ، فإن ظاهره تفضيل زيد فى العقل على الكذب ، وهذا لا معنى له ، ونظائر هذا التركيب كثيره مشهوره الاستعمال ، وقلّ من يتنبه لإشكالها ، وظهر لى فيها

ص: ٦٢٧

توجيهان ، أحدهما : أن يكون في الكلام تأويل على تأويل ، فيؤول أن والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصف ، فيؤول إلى المعنى الذى أرادته ولكن بتوجيه يقبله العلماء ، ألا ترى أنه قيل فى قوله تعالى (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى) إن التقدير : ما كان افتراء. ومعنى هذا ما كان مفترى. وقال أبو الحسن فى قوله تعالى (ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) : إن المعنى ثم يعودون للقول ، والقول فى تأويل المقول : أى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار ، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء : إن العود الموجب للكفاره العود إلى المرأه لا العود إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر ، وبعد فهذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه ، وعليه قوله :

٧٩٠- إذ أنت فضلت امرأ ذا براعه***على ناقص كان المديح من النقص

التوجيه الثانى : أن «أعقل» ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره ، فمن المذكوره ليست الجاره للمفضول ، بل متعلقه بأفعل ، لما تضمنه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعى ، والمفضل عليه متروك أبدا مع أفضل هذا لقصد التعميم ، ولو لا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثله كثيره من هذا الباب لتقف منها على العجب العجائب.

الوجه الرابعه : أن يخرج على الأمور البعيده و الأوجه الضعيفه و يترك الوجه القريب و القوى

صوت

Your browser does not support the audio tag

فإن كان لم يظهر له إلا- ذاك فله عذر ، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن ، إلا فى ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته ، فإن لم يغلب شىء فليذكر الأوجه المحتمله من غير تعسف ، وإن أراد مجرد

ص: ٦٢٨

الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد ، وسأضرب لك أمثله مما خرجوه على الأمور المستبعده لتجنبها وأمثالها.

أحدها : قول جماعه فى (وَقِيلَ) إنه عطف على لفظ (السَّاعَةُ) فيمن خفض ، وعلى محلها فيمن نصب ، مع ما بينهما من التباعد ، وأبعد منه قول أبى عمرو فى قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) إن خبره (أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ) وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج فى قوله تعالى (ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) : إن جوابه (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ) وقول بعضهم فى (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ) : إنه عطف على (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ) وقول الزمخشري فى (وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ) فيمن جر (مُسْتَقَرٌّ) : إن كلا عطف على (السَّاعَةُ) وأبعد منه قوله فى (وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ) : إنه عطف على (وَفِي الْمَآرِضِ آيَاتٌ) وأبعد من هذا قوله فى (فَاسْتَفْتِهِمَ الرِّبِّيكَ الْبُنَاتُ) : إنه عطف على (فَاسْتَفْتِهِمَ أَهْمُ أَشَدُّ خَلْقًا) قال : هو معطوف على مثله فى أول السوره وإن تباعدت بينهما المسافه ، انتهى.

والصواب خلاف ذلك كله.

فأما (وَقِيلَهُ) فيمن خفض ، فقييل : الواو للقسم وما بعده الجواب ، واختاره الزمخشري ، وأما من نصب ، فقييل : عطف على (سَيَّرَهُمْ) أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون أو يعلمون ، أى يكتبون ذلك ، أو يعلمون الحق ، أو أنه مصدر لقال محذوفا ، أو نصب على إسقاط حرف القسم ، واختاره الزمخشري.

وأما (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) فقييل : الذين بدل من الذين فى (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ) والخبر (لَا يَخْفَوْنَ) واختاره الزمخشري ، وقيل : مبتدأ خبره مذکور ، ولكن حذف رابطة ، ثم اختلف فى تعيينه ؛ فقييل : هو (ما يُقَالُ لَكَ)

ص: ٦٢٩

أى فى شأنهم ، وقيل : هو (لَمَّا جَاءَهُمْ) أى كفروا به ، وقيل (لا- يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) أى لا يأتيه منهم ، وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أن (لا يَأْتِيهِ) من جملة خبر إنه .

وأما (ص وَالْقُرْآنِ) الآيه ؛ فقيل : الجواب محذوف ، أى إنه لمعجز ، بدليل الثناء عليه بقوله (ذِي الذِّكْرِ) أو (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ) بدليل (وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) أو ما الأمر كما زعموا ، بدليل (وَقَالَ الْكَاذِبُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ) وقيل : مذکور ، فقال الأَخفش (إِنْ كُفِلَ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُولُ) وقال الفراء وثعلب (أَحْرَصَ) لأن معناها صدق الله ، ويردّه أن الجواب لا يتقدم ، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريب ، وقيل (كَمْ أَهْلَكْنَا) الآيه ، وحذفت اللام للطول .

وأما (ثُمَّ آتَيْنَا) فعطف على (ذَلِكَمْ وَصَّاكُم بِهِ) وثم لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الزمان ، أى ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب .

وأما (وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ) فمبتدأ حذف خبره ، أى وكل أمر مستقر عند الله واقع ، أو ذكر ، وهو (حِكْمَةٌ بِالْعَمَلِ) وما بينهما اعتراض ، وقول بعضهم الخبر (مُسْتَقَرٌّ) وخفض على الجوار حمل على ما لم يثبت فى الخبر .

وأما (وَفِي مُوسَى) فعطف على (فيها) من (وَوَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ) .

Your browser does not support the audio tag

الثانى : قول بعضهم فى (فَلا- جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) إن الوقف على (فَلا جُنَاحَ) : إن ما بعده إغراء ليفيد صريحا مطلوبه التطوف بالصفة والمروه ؛ ويردّه أن إغراء الغائب ضعيف ، كقول بعضهم وقد بلغه أن إنسانا يهدّده «عليه رجلا ليسنى» أى ليلزم [غيرى] ، والذى فسّرت به عائشه رضى

ص : ٦٣٠

الله عنها خلاف ذلك ، وقصتها مع عروه بن الزبير رضى الله تعالى عنهم فى ذلك مسطوره فى صحيح البخارى ثم الإيجاب لا بتوقف على كون (عَلَيْهِ) إغراء ، بل كلمه على تقتضى ذلك مطلقا .

وأما قول بعضهم فى (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) : إن الوقف قبل (عَلَيْكُمْ) وإن (عَلَيْكُمْ) إغراء فحسن ، وبه يتخلص من إشكال ظاهر فى الآيه محوج للتأويل .

الثالث : قول بعضهم فى (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ) إن (أَهْلَ) منصوب على الاختصاص ، وهذا ضعيف ؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل «بك الله نرجو الفضل» وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» والصواب أنه منادى .

الرابع : قول الزمخشري فى (فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا) إنه يجوز كون (تَجْعَلُوا) منصوبا فى جواب الترجى أعنى (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) على حد النصب فى قراءه حفص (فَمَا طَلَعَ) وهذا لا- يجيزه بصرى ، ويتأولون قراءه حفص : إما على أنه جواب للأمر وهو (ابن لى صَرَحًا) أو على العطف على الأسباب ، على حد قوله :

ولبس عباءه وتقرّ عيني [٤٢٤]

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ ، وهو أنّ أبلغ ، على حد قوله *ولا سابق شيئاً* [١٣٥] ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل ، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها

وهذا كتخريجه قوله تعالى (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

ص: ٦٣١

الْغَيْبِ إِلَّا اللَّهُ) على أن الاستثناء منقطع ، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميميه ، وقد مضى البحث فيها.

ونظير هذا على العكس قول الكرمانى فى (وَمَنْ يَزْعُبْ عَنِّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) إن (مَنْ) نصب على الاستثناء و (نَفْسَهُ) توكيد ، فحمل قراءه السبعه على النصب فى مثل «ما قام أحد إلا زيدا» كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل فى مثل «ما فيها أحد إلا حمار»

.Your browser does not support the audio tag

وإنما تأتى قراءه الجماعه على أفصح الوجهين ، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع فى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) وأن أكثرهم قرأ به فى (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وأنه لم يقرأ أحد بالبدل فى (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى) لأنه منقطع؟. وقد قيل :

إن بعضهم قرأ به فى (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ) وإجماع الجماعه على خلافه.

ونظير حمل الكرمانى النفس على التوكيد فى موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم فى قوله تعالى (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) إن الباء زائده ، و (بِأَنْفُسِهِنَّ) توكيد للنون ، وإنما لغه الأكثرين فى توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو «قمتم أنتم أنفسكم».

الخامس : قول بعضهم فى (لَتَسِيئُوا عَلَى ظُهُورِهِ) : إن اللام للأمر ، والفعل مجزوم ، والصواب أنها لام العله والفعل منصوب ؛ لضعف أمر المخاطب باللام كقوله :

لتقم أنت يا ابن خير قريش***فالتقضى حوائج المسلميننا [٣٧٦]

ص: ٦٣٢

السادس : قول التبريزى فى قراءه يحيى بن يعمر (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) بالرفع : إن أصله أحسنوا ، فحذفت الواو اجترأ عنها بالضمه ، كما قال :

٧٩١- إذا ما شاء ضرّوا من أرادوا***ولا يألوهم أحد ضرارا

واجتماع حذف الواو وإطلاق الذى على الجماعه كقوله :

***وإنّ الذى حانت بفلج دماؤهم* [٣١٥]

ليس بالسهل ، والأولى قول الجماعه : إنه بتقدير مبتدأ ، أى هو أحسن ، وقد جاءت منه مواضع ، حتى إن أهل الكوفه يقيسونه ، والاتفاق على أنه قياس مع أى كقوله :

فسلم على أيهم أفضل [١١٧]

وأما قول بعضهم فى قراءه ابن محيىن (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) : إن الأصل أن يتموا بالجمع فحسن ؛ لأن الجمع على معنى من مثل (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ) ولكن أظهر منه قول الجماعة : إنه قد جاء على إهمال أن الناصبه حملا على أختها ما المصدرية .

السابع : قول بعضهم فى قوله تعالى (وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَأَيُّكُمْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ شَيْئًا) فىمن قرأ بتشديد الراء وضمها : إنه على حد قوله :

٧٩٢- [يا أقرع بن حابس يا أقرع]***إنك إن يصرع أخوك تصرع

فخرج القراءه المتواتره على شىء لا يجوز إلا فى الشعر ، والصواب

ص : ٦٣٣

أنه مجزوم ، وأن الضمه إتياع كالضمه فى قولك لم يشد ولم يرد وقوله تعالى (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) إذا قدر (لَا يَضُرُّكُمْ) جوابا لاسم الفعل ، فإن قدر استثناء فالضمه إعراب ، بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضى فعل الشرط فقال فى قوله تعالى (وَمَا عَمَلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ) : لا يجوز أن تكون ما شرطيه لرفع تود ، هذا مع تصريحه فى المفصل بجواز الوجهين فى نحو «إن قام زيد أقوم» ولكنه لما رأى الرفع مرجو حالم يستسهل تخريج القراءه المتفق عليها عليه ، يوضح لك هذا أنه جوز ذلك فى قراءه شاذه مع كون فعل الشرط مضارعا ، وذلك على تأويله بالماضى ،

Your browser does not support the audio tag

فقال قرىء (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) برفع يدرِك ؛ ففيل : هو على حذف الفاء ، ويجوز أن يقال : إنه محمول على ما يقع موقعه ، وهو أينما كنتم ، كما حمل *ولا ناعب* [فى قوله] :

[مشائيم ليسوا مصلحين عشره]**ولا ناعب إلَّا بين غرابها] [٧٣٠]

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين» وهو ليسوا بمصلحين ، وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري فى هذه المواضع متناقضا ، والصواب ما بينت لك ، قال : ويجوز أن يتصل بقوله (وَلَا تُظَلِّمُونَ) اه ، وقد مضى رده.

الثامن : قول ابن حبيب : إن (بِسْمِ اللَّهِ) خبر ، و (الْحَمْدُ) مبتدأ ، والله حال ، والصواب أن (الْحَمْدُ لِلَّهِ) مبتدأ وخبر ، وبسم الله على ما تقدم فى إعرابها.

ص : ٦٣٤

التاسع : قول بعضهم إن أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغه من قال سم أو سم ، ثم سكنت السين ؛ لثلا يتوالى كسرات ، أو لثلا يخرجوا من كسر إلى ضم ، والأولى قول الجماعه إن السكون أصل ، وهى لغه الأكثرين ، وهم الذين يبتدون اسما بهمز الوصل.

العاشر : قول بعضهم فى الرحيم من البسملة : إنه وصل بنيه الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما ، وممن جوز ذلك ابن عطيه ، ونظير هذا قول جماعه منهم المبرد إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن «الله أكبر ، الله أكبر» فتحه ، وإنه وصل بنيه الوقف ، ثم اختلفوا ، ففيل : هى حركة الساكنين ، وإنما لم يكسروا حفظا لتفخيم اللام كما فى (الم الله) وقيل : هى حركة الهمزه نقلت ، وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع ، والصواب أن كسره الميم إعرابيه ، وأن حركة الراء ضمه إعرابيه ، وليس لهمزه الوصل ثبوت فى الدرَج فتنتقل حركتها إلا فى ندور.

الحادى عشر : قول الجماعه فى قوله تعالى (تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْعَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ) : إن فيه حذف مضافين ، والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤسأوهم ، وهذا معنى حسن ، إلا- أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما ؛ والأولى أن (تَبَيَّنَ) بمعنى وضح ؛ وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن ، أى وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ.

الثانى عشر : قول بعضهم فى (عَيْنًا فِيهَا تَسْمَى) : إن الوقف على (تَسْمَى) هنا ، أى عينا مسماه معروفه ، وإن (سَيْلَسِيْلًا) جملة

أمریه أی : اسأل طریقاً موصله إليها ، ودون هذا فی البعد قول آخر : إنه علم مرکب

ص: ۶۳۵

كتأيط شرا ، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغه فى السلسال ، كما أن السلسال مبالغه فى السلسال ، ثم يحتمل أنه نكره ، ويحتمل أنه علم منقول وصرف لأنه اسم لماء ، وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيته كما تقول «هذه واسط» بالصيرف ، ويبعد أن يقال : صرف للتاسب ك- (قواريرا) لاتفاقهم على صرفه.

الثالث عشر : قول مكى وغيره فى قوله تعالى (وَلَا تَمِدَّنْ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) : إن زهره حال من الهاء فى به ، أو من ما ، وإن التنوين حذف للساكنين مثل قوله :

٧٩٣- [فألفيته غير مستعجب]***ولا ذاكر الله إلا قليلا [ص ٦٤٤]

وإن جر الحياه على أنه بدل من ما ، والصواب أن (زَهْرَةَ) مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ، ودليل ذلك ذكر التمتع ، أو بتقدير أذم ؛ لأن المقام يقتضيه ، أو بتقدير أعنى بيانا لما أو للضمير ، أو بدل من أزواج ، إما بتقدير ذوى زهره ، أو على أنهم جعلوا نفس الزهره مجازا للمبالغه ، وقال الفراء : هو تمييز لما أو للهاء ، وهذا على مذهب الكوفيين فى تعريف التمييز ، وقيل : بدل من ما ، ورد بأن (لِنَفْتِنَهُمْ) من صله (مَتَّعْنَا) فيلزم الفصل بين أبعاض الصلّه بأجنبى ، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته ، وبأنه لا يقال «مررت بزبد أخاك» على البدل ؛ لأن العامل فى المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه ، وقيل : من الهاء ، وفيه ما ذكر ، وزياده الإبدال من العائد ، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه فى نيه الطرح فيبقى الموصول بلا عائد فى التقدير ، وقد مر أن الزمخشري منع فى (أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) أن يكون

ص: ٦٣٦

بدلاً من الهاء في (أَمَرْتَنِي بِهِ) ورددناه عليه ، ولو لزم إعطاء منوَى الطَّرْح حكم المطروح لزم إعطاء منوَى التأخير حكم المؤخر ، فكان يمتنع «ضرب زيدا غلامه» ويرد ذلك قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) والإجماع على جوازه.

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - وقد يكون الموضع لا- يتخرَّج إلا- على وجه مرجوح ؛ فلا- حرج على مخرجه ، كقراءه ابن عامر وعاصم (وكذلك نجى المؤمنين) فقليل : الفعل ماض مبني للمفعول ، وفيه ضعف من جهات : إسكان آخر الماضي ، وإنابه ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل ، وإنابه غير المفعول به مع وجوده ، وقيل : مضارع أصله ننجى بسكون ثانيه ، وفيه ضعف ؛ لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلاً وأن منه أترج وإجاصه وإجانه ، وقيل : مضارع وأصله ننجى بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانيه ، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع ثبات ونقبت ونزلت ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانيه إلا في ندور كقراءه بعضهم (وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا).

الجهه الخامسة : أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهره

اشاره

و لنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبه على الأبواب ليسهل كشفها.

باب المبتدأ

مسأله - يجوز في الضمير المنفصل من نحو (إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) ثلاثه أوجه : الفصل وهو أرجحها ، والابتداء وهو أضعفها ، ويختص

ص: ٦٣٧

بلغه تميم ، والتوكيد.

مسأله - يجوز في الاسم المفتوح به من نحو قوله «هذا أكرمته» الابتداء والمفعوليه ، ومثله «كم رجل لقيته» و «من أكرمته» لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرا ، ومثلهما «ربّ رجل صالح لقيته».

مسأله - يجوز في المرفوع من نحو «أفي الله شكّ» و «ما في الدار زيد» الابتدائيه والفاعليه ، وهي أرجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، ومثله كلمتا (عُرِفَ) في سورة الزمر (١) ؛ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه ، والثاني على الموصوف ؛ إذ الغرف الأولى موصوفه بما بعدها ، وكذا «نار» في قول الخنساء :

٧٩٤- [وإنّ صخرًا لتأتّم الهداه به] *** كأنه علم في رأسه نار

ومثله الاسم التالي للوصف في نحو «زيد قائم أبوه» و «أقائم زيد» لما ذكرنا ، ولأن الأب إذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا ، وهو

الأصل في الخبر ، ومثله (ظلمات) من قوله تعالى (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ) لأن الأصل في الصفه الإفراد ، فإن قلت «أقائم أنت» فكذلك عند البصريين ، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب ، ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك ، وحثهم أن المضمرة المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه ، لا يقال «قام أنا» والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لثلا- يجهل معناه ؛ لأنه يكون معه مستترا ، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزا كقمت أو قمت ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل ؛ فلذلك احتمل معه الفصل ، ولأن المرفوع بالوصف سدّ في اللفظ مسدّ

ص: ٦٣٨

١- الآية هي (لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ عُرفٌ مِّنْ فَوْقِهَا عُرفٌ).

واجب الفصل وهو الخبر ، بخلاف فاعل الفعل ، ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى (أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي) وقول الشاعر :

٧٩٥- خليلي ما واف بعهدى أتما***[إذا لم تكونا لي على من أقطع]

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي ، والقول بذلك في البيت مؤدّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ، ويجوز في نحو «ما في الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور ، ونقله عن أكثر البصريين ، وهو أن يكون المرفوع اسما لما الحجازيه ، والظرف في موضع نصب على الخبريه ، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا.

مسأله - يجوز في نحو «أخوه» من قولك «زيد ضرب في الدار أخوه» أن يكون فاعلا بالظرف ؛ لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب ، وأن يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير ، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجمله حال ، والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا رديئا ؛ لخلو الجمله الاسميه الحاليه من الواو ، ويوجبان الفاعليه في نحو «جاء زيد عليه جبّه» وليس كما زعما ، والأوجه الثلاثه في قوله تعالى (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرًا) قيل : وإذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل ، يعنى لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد ، وليس بشيء ؛ لأن النبي هنا متعدد لا واحد ، بدليل كآين ، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها.

Your browser does not support the audio tag

مسأله - «زيد نعم الرجل» يتعين في زيد الابتداء ، و «نعم الرجل زيد» قيل : كذلك ، وعليهما فالرابط العموم ، أو إعادته المبتدأ بمعناه ، على

ص: ٦٣٩

الخلاف في الألف واللام أللجنس هي أم للعهد ، وقيل : يجوز أيضا أن يكون خبرا لمحذوف وجوبا ، أى الممدوح زيد ، وقال ابن عصفور : يجوز فيه وجه ثالث وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا ، أى زيد الممدوح ، وردّ بأنه لم يسدّ شيء مسدّه.

مسأله - «حبذا زيد» يحتمل زيد - على القول بأن حبّ فعل وذا فاعل - أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بحبذا ، والرابط الإشاره ، وأن يكون خبرا لمحذوف ، ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره ، ولم يقل به هنا ؛ لأنه يرى أن حبذا اسم ، وقيل : بدل من ذا ، ويرده أنه لا يحل محل الأول وأنه لا يجوز الاستغناء عنه ، وقيل : عطف بيان ، ويرده قوله :

٧٩٦- وحبذا نفحات من يمانيه***[تأتيك من قبل الرّيان أحيانا]

ولا تبيّن المعرفه بالنكره باتفاق ، وإذا قيل حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر ، أو بالعكس عند من يجيز في قولك «زيد الفاضل» وجهين وإذا قيل بأن حبذا كله فعل فزيد فاعل ، وهذا أضعف ما قيل ؛ لجواز حذف المخصوص كقوله :

٧٩٧- أَلَا حَيْدًا - لَوْ لَا الْحَيَاءُ - وَرَبِّمَا***مَنْحَتِ الْهُوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتْقَارِبِ

والفاعل لا يحذف.

مسأله - يجوز في نحو (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) ابتدائية كل منهما وخبريه الآخر، أي شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره.

ص: ٦٤٠

مسأله - يجوز في كان من نحو (إِنَّ فِي ذَلِكْ لَمَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) ونحو «زيد كان له مال» نقصان كان ، وتمامها ، وزيادتها وهو أضعفها ، قال ابن عصفور : باب زيادتها الشَّعر ، والظرف متعلق بها على التمام ، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ، ومنصوب على النقصان ، إلا أن قدرت الناقصه شانيه فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ.

مسأله - (فَمَا نَظَرُ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ) يحتمل في كان الأوجه الثلاثه ، إلا أن الناقصه لا تكون شانيه ؛ لأجل الاستفهام ، ولتقدم الخبر ، وكيف : حال على التمام ، وخبر لكان على النقصان ، وللمبتدأ على الزيادة.

مسأله - (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) تحتمل كان الأوجه الثلاثه ؛ فعلى الناقصه الخبر إما لبشر ، ووحيا استثناء مفرغ من الأحوال ؛ فمعناه موحيا أو موحى ، أو من وراء حجاب ، بتقدير : أو موضعا لا ذلك من وراء حجاب ، وأو يرسل بتقدير أو إرسالا ، أى أو ذا إرسال ، وإما وحيا والتفريع فى الأخبار ، أى ما كان تكليمهم إلا إحياء أو إيصالا- من وراء حجاب أو إرسالا- ، وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ، ولبشر على هذا تبين ، وعلى التمام والزيادة فالتفريع فى الأحوال المقدره فى الضمير المستتر فى لبشر.

مسأله - «أين كان زيد قائما» يحتمل الأوجه الثلاثه ، وعلى النقصان فالخبر إما قائما وأين ظرف له ، أو أين فيتعلق بمحذوف وقائما حال ، وعلى

الزيادة والتمام فقائماً حال ، وأين ظرف له ، ويجوز كونه ظرفاً لكان إن قدرت تامه .

مسأله - يجوز في نحو «زيد عسى أن يقوم» نقصان عسى فاسمها مستتر ، وتمامها فأن والفعل مرفوع المحل بها .

مسأله - يجوز الوجهان في «عسى أن يقوم زيد» فعلى النقصان زيد اسمها وفي يقوم ضميره ، وعلى التمام لا إضمار ، وكل شيء في محله ، ويتعين التمام في نحو «عسى أن يقوم زيد في الدار» و (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) لئلا يلزم فصل صلة أن من معمولها بالأجنبي وهو اسم عسى .

مسأله - (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ) تحتمل ما الحجازيه والتميمييه ، وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازيه ظناً أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر ، وإنما المقتضى نفيه ؛ لامتناع الباء في «كان زيد قائماً» وجوازها في :

٧٩٨- [وإن مدّت الأيدي إلى الزّاد] لم أكن ***بأعجلهم ؛ [إذ أجشع القوم أعجل]

وفي «ما إن زيد بقائم» .

مسأله - «لا رجل ولا امرأه في الدار» إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح ، أو اسمان للا الحجازيه ، فإن قلت «لا زيد ولا عمرو في الدار» تعين الأول ؛ لأن لا إنما تعمل في النكرات ، فإن قلت «لا رجل في الدار» تعين الثاني ؛ لأن لا إذا لم تتكرر يجب أن تعمل ، ونحو (فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) إن فتحت الثلاثه فالظرف خبر للجمع عند سيبويه ، ولو اُحد عند غيره ، ويقدر للآخرين ظرفان ، لأن لا المركبه عند غيره

ص: ٦٤٢

عامله فى الخبر ، ولا- يتوارد عاملان على معمول واحد ، فكيف عوامل؟ وإن رفعت الأولين فإن قدرت لا معهما حجازيه تعين عند الجميع إضمار خبرين إن قدرت لا الثانيه كالأولى وخبراً واحداً إن قدرتها مؤكداً لها و قدرت الرفع بالعطف ، وإنما وجب التقدير فى الوجهين لاختلاف خبرى الحجازيه والتبرئه بالنصب والرفع ؛ فلا يكون خبر واحد لهما ، وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما - على أنهما مهملتان - قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأولين أو للثالث كما تقدر فى «زيد وعمرو قائم» خبراً للأول أو للثانى ، ولم يحتج لذلك عند سيبويه (1).

باب المنصوبات المتشابهه

صوت

Your browser does not support the audio tag.

ما يحتمل المصدريه والمفعوليه - من ذلك نحو (وَلَا تُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا) (وَلَا يُظَلِّمُونَ نَقِيرًا) أى ظلماً ما أو خيراً ما ، أى لا تنقصونه مثل (وَلَمْ تَظَلِّمُوا مِنْهُ شَيْئًا) ومن ذلك (ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُواكُمْ شَيْئًا) أى نقصاً أو خيراً ، وأما (وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا) فمصدر ؛ لاستيفاء ضرّ مفعوله ، وأما (فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْئًا) فشئىء قبل ارتفاعه مصدر أيضاً ، لا مفعول به ؛ لأن عفا لا يتعدى.

ما يحتمل المصدريه والظرفيه والحاليه - من ذلك «سرت طويلاً» أى سيرا طويلاً ، أو زمناً طويلاً ، أو سرته (2) طويلاً ، ومنه (وَأَزْلَفَتِ الْجَنَّةُ

ص: ٦٤٣

- ١- وجهه أن سيبويه لا يرى للاعمال فى الخبر ؛ فلا يمتنع على مذهبه أن يكون للجميع خبر واحد.
- ٢- الضمير فى «سرتة» يعود إلى السير المفهوم من الفعل.

لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) أى إزلافاً غير بعيد ، أو زمناً غير بعيد أو أزلفتها الجنة - أى الإزلاف - فى حاله كونه غير بعيد ، إلا أن هذه الحال مؤكداً ، وقد يجعل حالاً من الجنة فالأصل غير بعيد ، وهى أيضاً حال مؤكداً ، ويكون التذكير على هذا مثله فى (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ).

ما يحتمل المصدريه والحاليه - «جاء زيد ركضاً» أى يركض ركضاً ، أو عامله «جاء» على حد «قعدت جلوساً» أو التقدير جاء راكضاً ، وهو قول سيبويه ، ويؤيده قوله تعالى (اتَّبِعْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، قَالَتَا : أَلَتَيْنَا طَائِعِينَ) فجاءت الحال فى موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدريه والحاليه والمفعول لأجله - من ذلك (يُرِيكُمُ الْبَرْقُلَ خَوْفًا وَطَمَعًا) أى فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً ، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثنى ، أو خائفين وطامعين ، أو لأجل الخوف والطمع ، فإن قلنا «لا يشترط اتحاد فاعلى الفعل والمصدر المعمل» وهو اختيار ابن خروف فواضح ، وإن قيل باشرطه فوجهه أن (يُرِيكُمُ) بمعنى يجعلكم

ترون ، والتعليل باعتبار الرؤيه لا الإراءه ، أو الأصل إخافه وإطماعا ، وحذفت الزوائد.

وتقول «جاء زيد رغبه» أى يرغب رغبه ، أو مجيء رغبه ، أو راغبا ، أو للرغبه ، وابن مالك يمنع الأول ؛ لما مر ، وابن الحاجب يمنع الثانى ؛ لأنه يؤدى إلى إخراج الأبواب عن حقائقها ، إذ يصح فى «ضربته يوم الجمعه» أن يقدر ضرب يوم الجمعه ، قلت : وهو حذف بلا دليل ؛ إذ لم تدع إليه ضروره ، وقال المتنبى :

٧٩٩- أيلى الهوى أسفا يوم النوى بدنى *** [وفرق الهجر بين الجفن والوسن]

ص: ٦٤٤

والتقدير آسف أسنا ، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به ، أو إبلاء آسف ، أو لأجل الأسف ؛ فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال ، وأما من اشترطه فهو على إسقاط لام العله توسّعا ، كما في قوله تعالى : (يَبْتَغُونَهَا عَوَجًا) أو الاتحاد موجود تقديرا : إما على أن الفعل المَعْلَم مطاوع أبلى محذوفا ، أى فليت أسفا ، ولا تقدر فبلى بدنى ؛ لأن الاختلاف حاصل ؛ إذ الأسف فعل النفس لا البدن ، أو لأن الهوى لما حصل بتسبيه كان كأنه قال : أبلت بالهوى بدنى.

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه - نحو «أكرمتك وزيدا» يجوز كونه عطفا على المفعول وكونه مفعولا- معه ، ونحو «أكرمتك وهذا» يحتملها وكونه معطوفا على الفاعل ؛ لحصول الفصل بالمفعول ، وقد أجزى فى «حسبك وزيدا درهم» كون «زيد» مفعولا- معه ، وكونه مفعولا- به بإضمار يحسب ، وهو الصحيح ، لأنه لا- يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به ، ويجوز جره :

ف قيل : بالعطف ، وقيل : بإضمار حسب أخرى وهو الصواب ، ورفع بتقدير حسب فحذفت وخلفها المضاف إليه ، ورووا بالأوجه الثلاثة قوله :

٨٠٠- إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا**فحسبك والضحاك سيف مهّند

باب الاستثناء

يجوز فى نحو «ما ضربت أحدا إلا زيدا» كون زيد بدلا من المستثنى منه ، أرجحها ، وكونه منصوبا على الاستثناء ، وكون إلا وما بعدها نعتا ، وهو

ص: ٦٤٥

أضعفها ، ومثله «ليس زيد شيئاً إلّا شيئاً لا يعبأ به» فإن جئت بما مكان ليس بطل كونه بدلا ، لأنها لا تعمل فى الموجب .

مسأله - يجوز فى نحو «قام القوم حاشاك ، وحاشاه» كون الضمير منصوبا ، وكونه مجرورا ، فإن قلت «حاشاى» تعين الجر ، أو «حاشانى» تعين النصب ، وكذا القول فى خلا وعدا .

مسأله - يجوز فى نحو «ما أحد يقول ذلك إلّا زيد» كون زيد بدلا من أحد وهو المختار ، وكونه بدلا من ضميره ، وأن ينصب على الاستثناء ، فارتفاعة من وجهين ، وانتصابه من وجه ، فإن قلت «ما رأيت أحدا يقول ذلك إلّا زيد» فبالعكس ، ومن مجيئه مرفوعا قوله :

فى ليله لا نرى بها أحدا***يحكى علينا إلّا كواكبها [٢٢٤]

و «على» هنا بمعنى عن ، أو ضمّن يحكى معنى ينمّ أو يشنع .

Your browser does not support the audio tag

ما يحتمل الحاليه والتمييز - من ذلك «كرم زيد ضيفا» إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل ، يمتنع أن تدخل عليه من ، وإن قدر نفسه احتمال الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من ، ومن ذلك «هذا خاتم حديدا» والأرجح التمييز للسلامه به من جمود الحال ، ولزومها ، أى عدم انتقالها ، ووقوعها من نكره ، وخير منهما الخفض بالإضافه .

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول - نحو «ضربت زيدا ضاحكا» ونحو (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً) وتجويز الزمخشري

ص: ٦٤٦

الوجهين فى (ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً) وهم لأن كافه مختص بمن يعقل ، ووهمه فى قوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) إذ قدر (كَافَّةً) نعتا لمصدر محذوف - أى إرساله كافه - أشدّ ، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجها عما التزم فيه من الحاليه ، ووهمه فى خطبه المفصل إذ قال «محيط بكافه الأبواب» أشدّ وأشدّ لإخراجه إياه عن النصب ألّبتة .

من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين - نحو (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشاره ، وعلى الأول فيجوز «قائما ذا زيد» قال :

٨٠١- ها بيّنا ذا صريح النصح فاصغ له ***[وطع فطاعه مهد نصحه رشد]

[ص ٦٥٩]

وعلى الثانى يمتنع ، وأما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير .

من الحال ما يحتمل التعدّد والتداخل - نحو «جاء زيد راكبا ضاحكا» فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء ، وصاحبهما زيد ، والتداخل على أن الأولى من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الأولى وهى العامل ، وذلك واجب عند من منع تعد : الحال ، وأما «لقيته مصعدا منحدرًا» فمن التعدد ، لكن مع اختلاف الصاحب ، ويستحيل التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ، ولا يحمل على العكس إلا بدليل كقوله :

٨٠٢- خرجت بها أمشى تجرّ وراءنا***[على أثرينا ذيل مرط مرحل]

ومن الأول قوله :

٨٠٣- عهدت سعاد ذات هوى معنى***فزدت ، وعاد سلوانا هواها

ص: ٦٤٧

مسأله - «ما تأتينا فتحدثنا» لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكاً في النفي ، أو الاستثناف فتكون مثبتاً ، أى فأنت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك ، ونصبه بإضمار أن ، وله معنيان : نفي السبب فيتنفى المسبب ، ونفي الثاني فقط ؛ فإن جئت بـ «ما» ؛ فللنصب وجهان : إضمار أن والعطف ، وللرفع وجه وهو القطع ، وإن جئت بـ «ما» ؛ فللنصب وجه وهو إضمار أن ، وللرفع وجه وهو الاستثناف ولك الجزم بالعطف ، فإن قلت «ما أنت آت فتحدثنا» فلا جزم ولا رفع بالعطف ؛ لعدم تقدم الفعل ، وإنما هو على القطع .

مسأله - «هل تأتيني فأكرمك» الرفع على وجهين ، والنصب على الإضمار ، و «هل زيد أخوك فتكرمه» لا يرفع على العطف ، بل على الاستثناف ، و «هل لك التفات إليه فتكرمه» الرفع على الاستثناف ، والنصب إما على الجواب أو على العطف على التفات ، وإضمار أن واجب على الأول وجائز على الثاني ، وكالمثال سواء (فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ) إن سلم كون «لو» للتمنى .

مسأله - «ليتني أجد مالا- فأنفق منه» الرفع على وجهين ، والنصب على إضمار أن ، و «ليت لي مالا- فأنفق منه» يمتنع الرفع على العطف .

مسأله - «ليقيم زيد فنكرمه» الرفع على القطع ، والجزم بالعطف ، والنصب على الإضمار .

مسأله - نحو (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا) يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الإضمار ، مثل (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ) ونحو : (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ) يحتمل (تَتَّقُوا) الجزم بالعطف ، وهو

الراجح ، والنصب بإضمار أن على حد قوله :

٨٠٤- ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ***[ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

باب الموصول

صوت

Your browser does not support the audio tag.

مسأله - يجوز في نحو «ماذا صنعت ، وما ذا صنعت» ما مضى شرحه (١) وقوله تعالى : (ما ذا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ) ماذا : مفعول مطلق ، لا مفعول به ؛ لأن أجاب لا يتعدى إلى الثانى بنفسه ، بل بالباء ، وإسقاط الجار ليس بقياس ، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبرا ، لان التقدير حينئذ : ما الذى أجبتكم به ، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه ، والأ-كثرفى نحو «من ذا لقيت» كون ذا للإشارة خبرا ، ولقيت : جمله حالیه ، وبقلّ كون ذا موصوله ، ولقيت صلّه ، وبعضهم لا يخيزه ، ومن الكثير (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ) إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذًا كقراءه زيد بن على (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) بفتح الميم واللام.

مسأله - (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) ما مصدریه ، أى بالأمر ، أو موصول اسمى أى بالذى تؤمره ، على حد قولهم *أمرتک الخير* [٥٢٤] وأما من قال «أمرتک بكذا» وهو الأكثر فيشكل ؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى منه ، وقد يقال : إن (اصدع) بمعنى أوامر ، وأما (فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا) فى الأعراف فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه فلا إشكال ، أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به فى سورة يونس ، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق ، لأن (ما كانوا ليؤمنوا) بمنزله

ص: ٦٤٩

١- فيه سته أوجه تقدم ذكرها ، وانظر فصلا عقده المؤلف فى «ماذا» ص ٣٠٠

كذبوا فى المعنى ، وأما (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ) فقيل : الذى مصدریه أى ذلك تبشير الله ، وقيل : الأصل يبشر به ، ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف.

مسأله - يجوز فى نحو (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) كون الذى موصولا اسميا فيحتاج إلى تقدير عائد ، أى زياده على العلم الذى أحسنه ، وكونه موصولا- حرفيا ، فلا يحتاج لعائد ، أى تماما على إحسانه ، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلّه ، ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل ، لا فعلا ماضيا ، وفتحته إعراب لا بناء ، وهى علامه الجر ، وهذان الوجهان كوفيان ، وبعض البصريين يوافق [على] الثانى.

مسأله - نحو «أعجبنى ما صنعت» يجوز فيه كون ما بمعنى الذى ، وكونها نكرة موصوفة ، وعليهما فالعائد محذوف ، وكونها مصدریه فلا عائد ، ونحو (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) يحتمل الموصول والموصوفه ، دون المصدریه ، لأن المعانى لا ينفق منها ،

وكذا (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) فإن ذهبت الى تأويل (مِمَّا تُحِبُّونَ) و (ما رزقناهم) بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحجوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج إلى ذلك ، وقال أبو حيان : لم يثبت مجيء ما نكره موصوفه ؛ ولا دليل في «مررت بما معجب لك» لاحتمال الزيادة ، ولو ثبت نحو «سرّني ما معجب لك» لثبت ذلك ، انتهى. ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببية ، نحو (فِيمَا نَقُضُوا مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ) (فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ).

مسألة - إذا قلت : «أعجبنى من جاءك» احتمال كون من موصوله أو موصوفه ، وقد جوزوا في (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ) وضعف أبو البقاء الموصوله ،

ص: ٦٥٠

لأنها تتناول قوما بأعيانهم ، والمعنى على الإبهام ، وأحيب بأنها نزلت فى عبد الله بن أبى وأصحابه .

باب التوابع

صوت

.Your browser does not support the audio tag

مسأله - نحو (آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ) يحتمل بدل الكل من الكل ، وعطف البيان ، ومثله (نَعَيْدُ الْهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ) (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاَهُمْ) فيمن فتح الهمزه ، ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضا ، أى هى أنا دمرناهم .

مسأله - نحو (سَبَّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) يجوز فيه كون (الأعلى) صفه للاسم أو صفه للرب ، وأما نحو «جاءنى غلام زيد الظريف» فالصفه للمضاف ، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل ، لأن المضاف إليه إنما جىء به لغرض التخصيص ، ولم يؤت به لذاته ، وعكسه :

٨٠٥- *وكل فتى يتقى فائز*

فالصفه للمضاف إليه ، لأن المضاف إنما جىء به لقصد التعميم ، لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه *** لعمر أبيك إلاً الفرقدان [١٠٦]

مسأله - نحو (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) و «مررت بالرجل الذى فعل» يجوز فى الموصول أن يكون تابعا أو بإضمام أعنى أو أمدح أو هو ،

ص: ٦٥١

وعلى التبعيه فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر ، نحو (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا) لأن النكره لا توصف بالمعرفه .

باب حروف الجر

مسأله - نحو «زيد كعمرو» تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفيه فتعلق باستقرار ، وقيل : لا تتعلق ، والاسميه فتكون مرفوعه المحل وما بعدها جرّ بالإضافه ولا تقدير بالاتفاق ، ونحو «جاء الذى كزيد» يتعين الحرفيه ؛ لأن الوصل بالمتضايين ممتنع .

مسأله - «زيد على السطح» يحتمل على الوجهين (١) ، وعليهما فهى متعلقه باستقرار محذوف .

مسأله - قيل فى نحو (وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ) : إن الواو تحتمل العاطفه والقسميه ، والصواب الأول ، وإلا لاحتاج كل إلى الجواب ،

ومما يوضحه مجيء «الفاء في أوائل سورتي المرسلات والنازعات.

باب في مسائل مفردة

مسأله - نحو (يَسْبِجُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ) فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الأول - وهو الأولى - أو الثاني أو الثالث ، ونحو (ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى) النائب الظرف أو الوصف ، وفي هذا

ص: ٦٥٢

١- الوجهان هما أن تكون على حرف جر للاستعلاء ، واسما ظرفا بمعنى فوق.

ضعف ؛ لضعف قولهم «سير عليه طويل».

مسأله - «تجلى الشمس» يحتمل كون تجلى ماضيا تركت التاء من آخره لمجازيه التأنيث ، وكونه مضارعا أصله تتجلى ثم حذفت إحدى التاءين على حد قوله تعالى : (ناراً تَلَّظَى) ولا يجوز فى هذا كونه ماضيا ، وإلا لقليل تلَّظت ؛ لأن التأنيث واجب مع المجازى إذا كان ضميرا متصلا ، وبما ذكرنا من الوجهين فى المثال الأول تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو «قام هند» فى الشعر بقوله :

٨٠٦- تمنى ابتئى أن يعيش أبوهما***[وهل أنا إلا من ربيعه أو مضر]

[ص ٦٧٠]

لجواز أن يكون أصله تتمنى.

الجهه السادسة : أن لا يراعى الشروط المختلفه بحسب الأبواب

اشاره

فإن العرب يشترطون فى باب شيئا ويشترطون فى آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمه لغتهم وصحيح أقيستهم ؛ فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

فلنورد أنواعا من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين :

النوع الأول : اشتراطهم الجمود لعطف البيان و الاشتقاق للنعت

ومن الوهم فى الأول قول الزمخشري فى (مَلِكِ النَّاسِ ، إِلِهَ النَّاسِ) إنهما عطفان بيان ، والصواب أنهما نعتان ، وقد يجاب بأنهما أجريا معجريا

ص: ٦٥٣

الجوامد ؛ إذ يستعملان غير جاريتين على موصوف وتجرى عليهما الصفات ، نحو قولنا «إله واحد ، ومملك عظيم».

ومن الخطأ فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو «مررت بهذا الرجل» إن الرجل نعت ، قال ابن مالك : أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى ذلك ، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلّا أخصّ من متبوعه ، وليس كذلك ؛ فإنه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق ، ولا يمتنع كون المنعوت أخصّ من النعت ، وقد هدى ابن السيّد إلى الحق فى المسألة فجعل ذلك عطفًا لا نعتا ، وكذا ابن جنى ، اه. قلت : وكذا الزجاج والسهيلي ، قال السهيلي : وأما تسميه سيبويه له نعتا فتسامح ، كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة ، وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا فى ذلك الصفة والبيان ، ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد ، والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو فى تأويله ، فكيف يجتمع فى الشيء أن يكون بيانا ونعتا؟ وأجاب بأنه إذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار إليه ، وإذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور ؛ فيساوى الإشارة بذلك ويزيد بإفادته الجنس المعين فكان أخص ، قال : وهذا معنى قول سيبويه ، اه. وفيما قاله نظر ؛ لأن الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتا «كمررت بزيد هذا» فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه ، وإنما هو معنى ما قبله ، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له؟

.Your browser does not support the audio tag

وقال الزمخشري فى (ذَلِكَمُ اللهُ رَبُّكُمْ) : يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بيانا ، وربكم الخبر ، فجوز فى الشيء الواحد البيان والصفة ، وجوز كون العلم نعتا ، وإنما العلم ينعت ولا ينعت به ، وجوز

ص: ٦٥٤

نعت الإشارة بما ليس معرّفا بلام الجنس ، وذلك مما أجمعوا على بطلانه.

النوع الثانى : اشتراطهم التعريف لعطف البيان و نعت المعرفة ...

التنكير للحال و التمييز ، و أفعل من ، ونعت النكرة.

ومن الوهم فى الأول قول جماعه فى (صديد من ماء صديد) وفى طعام مساكين من (كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) فيمن نون كفاره : إنهما عطفًا بيان ، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم ؛ فيجب عندهم فى ذلك أن يكون بدلا ، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان فى الجوامد كالنعت فى المشتقات ، فيكون فى المعارف والنكرات ، وقول بعضهم فى «ناقع» من قول النابغه :

٨٠٧- [فبت كَأنى ساورتنى ضييله] ***من الرقش فى أنيابها السّم ناقع

إنه نعت للسم ، والصواب أنه خبر للسم ، والظرف متعلق به ، أو خبر ثان.

وليس من ذلك قول الزمخشري فى (شَدِيدُ الْعِقَابِ) : إنه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى فى أوائل سورة المؤمن ، وإن كان

من باب الصفة المشبهة ، وإضافتها لا تكون إلا في تقدير الانفصال ، ألا ترى أن (شَدِيدُ الْعِقَابِ) معناه شديد عقابه ، ولهذا قالوا : كل شيءٍ إضافته غير محضه فإنه يجوز أن تصير إضافته محضه ، إلا الصفة المشبهة ؛ لأنه جعله (1) على تقدير أل ، وجعل سبب حذفها إرادته الازدواج ، وأجاز وصفيته أيضا أبو البقاء ، لكن على أن شديدا بمعنى مشدد كما أن الأذنين في معنى المؤذن ، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل ، والذي قدّمه

ص: ٦٥٥

١- هذا تعليل لقوله «وليس من ذلك قول الزمخشري».

الزمخشريّ أنه وجميع ما قبله أبدال ، أما أنه بدل فلتنكيره ، وكذا المضافان قبله وإن كانا من باب اسم الفاعل ؛ لأن المراد بهما المستقبل ، وأما البواقي فالتناسب ، وردّ على الزجاج في جعله (شديدُ العِقَابِ) بدلا وما قبله صفات ، وقال : في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبوّ ظاهر.

ومن ذلك (1) قول الجاحظ في بيت الأعشى :

٨٠٨- ولست بالأكثر منهم حصي *** [وإنما العزّه للكاثر]

إنه يبطل قول النحويين «لا- تجتمع أل ومن في اسم التفضيل» فجعل كلا من أل ومن معتدا به جاريا على ظاهره ، والصواب أن تقدر أل زائده ، أو معرفه ومن متعلقه بأكثر منكر محذوفا مبدلا من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك «أنت منهم الفارس البطل» أي أنت من بينهم ، وقول بعضهم «إنها متعلقه بليس» قد يردّ بأنها لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها إنها تدل عليه ، ولأن فيه فصلا بين أفعل وتمييزه بالأ-جنبي ، وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم ، وفي ليس رائحه قولك انتفى ، وبأن فصل التمييز قد جاء في الضروره في قوله :

٨٠٩- على أنني بعد ما قد مضى *** ثلاثون للهجر حولا كميلا

وأفعل أقوى في العمل من ثلاثون.

ومن الوهم في الثاني قول مكى في قراءه ابن أبى عبه (فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ) بالنصب : إن (قَلْبُهُ) تمييز ، والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه ، أو بدل من اسم إنّ وقول الخليل والأخفش والمازنى في «إيأى ،

ص: ٦٥٦

١- هذا من الوهم في الثاني وهو ما يشترط فيه التنكير ، وليس على ما يقتضيه ظاهر صنيع المؤلف.

وإِيَّاكَ ، وإِيَّاهُ : إن إيا ضمير أضيف إلى ضمير ؛ فحكموا للضمير بالحكم الذى لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافة ، وقول بعضهم فى «لا- إله إلا- الله» إن اسم الله تعالى خبر لا التبرئة ويردّه أنها لا تعمل إلا فى نكره منفية ، واسم الله تعالى معرفه موجب ، نعم يصح أن يقال : إنه خبر للاسم اسمها فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وزعم أن المركبه لا تعمل فى الخبر ؛ لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر ، كذا قال ابن مالك. والذى عندى أن سيبويه يرى أن المركبه لا تعمل فى الاسم أيضا ؛ لأن جزء الشئ لا يعمل فيه ، وأما «لا رجل ظريفا» بالنصب فإنه عند سيبويه مثل «يا زيد الفاضل» بالرفع ، وكذا البحث فى «لا إله إلا هو» للتعريف والإيجاب أيضا ، وفى «لا إله إلا إله واحد» للإيجاب ، وإذا قيل «لا مستحقا للعباده إلا إله واحد ، أو إلا الله» لم يتجه الاعتذار المتقدم ؛ لأن لا فى ذلك عامله فى الاسم والخبر لعدم التركيب ،

.Your browser does not support the audio tag

وزعم الأكثر أن المرتفع بعد «إلا» فى ذلك كله بدل من محل اسم لا ، كما فى قولك «ما جاءنى من أحد إلا زيد» ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول ، وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع لا ، فإنهما كالشئ الواحد ، ويصح أن يخلفهما ، ولكن يذكر الخبر حينئذ فىقال «الله موجود» وقيل : هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ، ولم يتكلم الزمخشري فى كشافه على المسأله اكتفاء بتأليف مفرد له فيها ، وزعم فيه أن الأصل «الله إله» المعرفه مبتدأ ، والنكره خبر ، على القاعده ، ثم قدّم الخبر ، ثم أدخل النفى على الخبر والإيجاب على المبتدأ ، وركبت لا مع الخبر ، فىقال له : فما تقول فى نحو «لا طالعا جبلا إلا زيد» لم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال : إن لا عامله عمل ليس ، فذلك ممتنع ؛ لتقدم الخبر ، ولانتقاض النفى ، ولتعريف أحد

ص: ٦٥٧

الجزأين ، فأما قوله «يجب كون المعرفه المبتدأ» فقد مر أن الإخبار عن النكره المخصيه صه المقدمه بالمعرفه جائز نحو (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ).

ومن ذلك قول الفارسي فى «مررت برجل ما شئت من رجل» : إن ما مصدرية ، وإنها وصلتها صفة لرجل ، وتبعه على ذلك صاحب الترشيح ، قال : ومثله قوله تعالى (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ) أى فى أى صورته مشيئته أى يشاؤها ، وقول أبى البقاء فى (تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ) : إن أن وصلتها بدل من سواء ، وبدل الصفة صفة ، والحرف المصدرى وصلتته فى نحو ذلك معرفه ، فلا يقع صفة للنكره. وقول بعضهم فى (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ) : إن الذى صفة.

والصواب أن «ما» فى المثال شرطيه حذف جوابها ، أى فهو كذلك ، والصفة الجملتان معا.

وأما الآيه الأولى فقال أبو البقاء : ما شرطيه أو زائده ، وعليهما فالجمله صفة لصوره ، والعائد محذوف ، أى عليها ، وفى متعلقه بر كبك ، اه كلامه.

وكان حقه إذ علق فى بر كبك وقال الجمله صفة أن يقطع بأن ما زائده ، إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ، ولا تكون جمله الشرط وحدها صفة ، والصواب أن يقال : إن قدرت ما زائده فالصفة جمله شاء وحدها ، والتقدير شاءها ، وفى متعلقه بر كبك ، أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله ، أو بعدلك ، أى وضعك فى صورته أى صورته ، وإن قدرت ما شرطيه فالصفة مجموع

الجملتين ، والعائد محذوف أيضا ، وتقديره عليها ، وتكون

ص: ٦٥٨

فى حينئذ متعلقه بعدلك ، أى عدلك فى صوره أى صوره ، ثم استؤنف ما بعده.

والصواب فى الآيه الثانيه أنها على تقدير مبتدأ.

وفى الثالثه أن (الذى) بدل ، أو صفه مقطوعه بتقدير هو أو أدم أو أعنى.

هذا هو الصواب ، خلافا لمن أجاز وصف النكره بالمعرفه مطلقا ، ولمن أجاز به بشرط وصف النكره أولا- بنكره ، وهو قول الأ-خفش ، زعم أن (الأوليان) صفه لآخران فى (فآخران يقومان مقامهما) الآيه ، لوصفهما بيقومان ، وكذا قال بعضهم فى قوله تعالى (والله لا يحب كل مختال فخور الذين يتخلون).

ومن ذلك قول الزمخشري فى (إنما أعظكم بواحد أن تقوموا لله) : إن (أن تقوموا) عطف بيان على واحده ، وفى (مقام إبراهيم) : انه عطف بيان على (آيات بينات) مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيراً ، وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيها ، ويؤيده فى قوله (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) : إن (من وجدكم) عطف بيان لقوله تعالى (من حيث سكنتم) وتفسير له ، قال : ومن : تبعيضه حذف مبعضا ، أى أسكنوهن مكانا من مساكنكم مما تطيقون ، اه. وإنما يريد البدل ، لأن الخافض لا يعاد إلا معه ، وهذا إمام الصناعته سيبويه يسمى التوكيد صفه وعطف البيان صفه كما مر.

النوع الثالث : اشتراطهم فى بعض ما التعريف شرطه تعريفا خاصا

صوت

Your browser does not support the audio tag

كمنع الصرف اشتراطوا له تعريف العلميه أو شبهه ، كما فى أجمع ، وكنت

ص : ٦٥٩

الإشاره وأى فى النداء ، اشتراطوا لهما تعريف اللام الجنسيه ، وكذا تعريف فاعلى نعم وبئس ، ولكنها تكون مباشره له أو لما أضيف إليه ، بخلاف ما تقدم فشرطها المباشره له.

ومن الوهم فى ذلك قول الزمخشري فى قراءه ابن ابن عبله (إن ذلك لحق تخاصم أهل النار) بنصب تخاصم : إنه صفه للإشاره ، وقد مضى أن جماعه من المحققين اشتراطوا فى نعت الإشاره الاشتقاق كما اشتراطوه فى غيره من النعت ، ولا يكون التخاصم أيضا عطف بيان ، لأن البيان يشبه الصفه ، فكما لا توصف الإشاره إلا بما فيه أل كذلك ما يعطف عليها ، ولهذا منع أبو الفتح فى (وهذا بعلى شيخ) فى قراءه ابن مسعود برفع شيخ كون (بعلى) عطف بيان ، وأوجب كونه خبرا ، وشيخ : إما خبر ثان ، أو خبر لمحدوف ، أو بدل من بعلى ، أو بعلى بدل وشيخ الخبر ، ونظير منع أبى الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد فى كتاب المسائل والأجوبه وابن مالك فى التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر ، لامتناع ذلك فى النعت ، ولكن أجاز سيبويه «يا هذان زيد وعمرو» على عطف البيان ، وتبعه الزيادى ، فأجاز «مررت بهذين الطويل والقصير» على البيان ، وأجاز على البدل أيضا ، ولم

يجزه على النعت ، لأن نعت الإشاره لا يكون إلا طبقها فى اللفظ ، وممن نص على منع النعت فى هذا سيبويه والمبرد والزجاج ، وهو مقتضى القياس. ومنع سيبويه فيها مخالف لإجازته فى النداء.

النوع الرابع : اشتراط الإبهام فى بعض الألفاظ كظروف المكان

والاختصاص فى بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم فى الأول قول الزمخشري فى (فَاسْتَبَقُوا الصُّرَاطَ) وفى

ص: ٦٦٠

(سُنْعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى) وقول ابن الطراوه في قوله :

* كما غسل الطريق التُّعَلْبُ * [٣]

وقول جماعه في «دخلت الدار ، أو المسجد ، أو السُّوق» إن هذه المنصوبات ظروف ، وإنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ، ويعرف بكونه صالحا لكل بقعه كمكان وناحيه وجهه وجانب وأمام وخلف.

والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعا ، والجار المقدر «إلى» في (سُنْعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى) و «في» في البيت ، وفي أو إلى في الباقي ، ويحتمل أن (استبقوا) ضَمَّنَ معنى تبادروا ، وقد أجزى الوجهان في (فَأَسْبَقُوا الْخَيْرَاتِ) ويحتمل (سِيرَتَهَا) أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال ، أى سنعيدها طريققتها.

ومن ذلك قول الزجاج في (وَأَفْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ) إن كلا ظرف ، وردّه أبو على في الأغفال بما ذكرنا ، وأجاب أبو حيان بأن (أَفْعُدُوا) ليس على حقيقته ، بل معناه ارصدوهم كل مرصد ، ويصح ارصدوهم كل مرصد ، فكذا يصح قعدت كل مرصد ، قال : ويجوز قعدت مجلس زيد ، كما يجوز قعدت مقعده ، اهـ.

وهذا مخالف لكلامهم ، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر ، والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفيه على خلاف القياس لكونه مختصا ، فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع ، وأما نحو «قعدت جلوسا» فلا دافع له من القياس ، وقيل :

ص : ٦٦١

التقدير [اقعدوا لهم] على كل مرصد ، فحذفت على ، كما قال :

وأخفى الذى لو لا الأسى لقضانى [٢٢٢]

أى لقضى على ، وقياس الزجاج أن يقول فى (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) مثل قوله فى (وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ) والصواب فى الموضوعين أنهما على تقدير على ، كقولهم «ضرب زيد الظهر والبطن» فيمن نصبهما ، أو أنْ لَأَقْعُدَنَّ واقعدوا ضمنا معنى لألزمنا والزموا.

ومن الوهم فى الثانى قول الحوفى فى (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) : إن (بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) جملة مخبر بها عن ظلمات ، وظلمات غير مختص : فالصواب قول الجماعة إنه خبر لمحذوف ، أى تلك ظلمات ؛ نعم إن قدر أن المعنى ظلمات أى ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو متكاثفه وتركت الصفه لدلاله المقام عليها كما قال

٨١٠- له حاجب فى كل أمر يشينه***[وليس له عن طالب العرف حاجب]

صح ،

Your browser does not support the audio tag

وقول الفارسى فى (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) : إنه من باب «زيدا ضربته» واعترضه ابن الشجرى بأن المنصوب فى هذا الباب شرطه أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء ، والمشهور أنه عطف على ما قبله ، وابتدعوها : صفه ، ولا بد من تقدير مضاف ، أى وحب رهبانيه ، وإنما لم يحمل أبو على الآيه على ذلك لاعتزاله ، فقال : لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عزوجل ، وقد يتخيل ورود اعتراض ابن الشجرى على أبى البقاء فى تجويزه فى (وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا) كونه كزيدا ضربته ، ويجاب بأن الأصل «وصفه أخرى» ويجوز كون (تُحِبُّونَهَا) صفه ، والخبر إما نصر ، وإما محذوف ، أى ولكم نعمه

ص: ٦٦٢

أخرى ، ونصر : بدل أو خبر لمحذوف ، وقول ابن [ابن] مالك بدر الدين فى قول الحماسى :

٨١١- فارسا ما غادروه ملحما***[غير زميل ولا نكس وكل]

إنه من باب الاشتغال كقول أبى على فى الآيه ، والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا ، وما فى البيت زائده ؛ ولهذا أمكن أن يدعى أنه من باب الاشتغال.

النوع الخامس : اشتراطهم الإضمار فى بعض المعمولات والإظهار فى بعض

فمن الأبول مجرور لو لا- ومجرور وحد ، ولا- يختصيان بضمير خطاب ولا غيره ، تقول : لولاي ، ولولاك ، ولولاه ، ووحدى ، ووحدك ، ووحده ، ومجرور لئى وسعدى وحنانى ، ويشترط لهن ضمير الخطاب ، وشذ نحو قوله :

٨١٢- [دعونی] فیالنبیؐ إذ هدرت لهم *** [شفاشق أقوام فأسکتها هدری]

وقول آخر :

٨١٣- [إنک لو دعوتنی ودونی *** زوراء ذات مترع بیون]

لقلت لئیه لمن یدعونی

كما شدت إضاقتها إلی الظاهر فی قوله :

٨١٤- [دعوت لما نابنی مسورا] *** فلبی فلبی یدی مسور

ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى ؛ فتقول : كاد زيد يموت ولا تقول : يموت أبوه ، ويجوز «عسى زيد أن يقوم ، أو يقوم أبوه» فيرفع

ص : ٦٦٣

السببى ، ولا يجوز رفعه الأجنبي نحو «عسى زيد أن يقوم عمرو عنده».

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل فى غير مسأله الكحل ، وهذا شرطه مع الإضمار الاستتار ، وكذا مرفوع نحو قم وأقوم ونقوم وتقوم.

ومن الثانى تأكيد الاسم المظهر ، والنعت ، والمنعوت ، وعطف البيان ، والمبين

ومن الوهم فى الأول قول بعضهم فى «لولأى وموسى» : إن موسى يحتمل الجر ، وهذا خطأ ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا- بإعادة الجار ، ولأن لو لا لا تجر الظاهر ؛ فلو أعيدت لم تعمل الجر ، فكيف ولم تعد؟ هذه مسأله يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أم لم تعده ، وقولى «مجرور» لأنه يصح أن تعطف عليه اسما مرفوعا ؛ لأن «لو لا» محكوم لها بحكم الحروف الزائده ، والزائد لا يقدح فى كون الاسم مجردا من العوامل اللفظيه ؛ فكذا ما أشبه الزائد ؛ وقول جماعه فى قول هدبه :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه *** يكون وراءه فرج قريب [٢٤٧]

إن فرجا اسم كان ، والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف ؛ والجمله خبر كان ، واسمها ضمير الكرب ، وأما قوله :

٨١٥- وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى *** ثوبى ؛ فأنهض نهض الشارب الثمل

فتوبى : بدل اشتمال من تاء جعلت ، لا فاعل يثقلنى.

ومن الوهم فى الثانى قول أبى البقاء فى (إِنَّ شَائِنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) :

ص: ٦٦٤

إنه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى ، وقول الزمخشري في قوله تعالى (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) إذا قدرت أن مصدره ، وأنها وصلتها عطف بيان على الهاء ، وقول النحويين في نحو (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) إن العطف على الضمير المستتر ، وقد رد ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل ، والأصل وليسكن زوجك ، وكذا قال في (لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ) : إن التقدير ولا تخلفه أنت ؛ لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهرا ، ومرفوع الفعل المضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم ، وجوز في قوله :

٨١٦- نَطَوَّفَ مَا نَطَوَّفَ ثُمَّ نَأْوَى *** ذُو الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمِ

إِلَى حَفْرِ أَسَافِلِهِنَّ جَوْفَ *** وَأَعْلَاهُنَّ صَفَّاحٍ مَقِيمِ

كون ذوو فاعلا بفعل غيبه محذوف ، أى يأوى ذوو الأموال ، وكونه وما بعده توكيدا على حد «ضرب زيد الظهر والبطن».

تنبيه - من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمرة بشرط استتاره وهو نعم وبئس ، تقول «نعم الرجلان الزيدان ، ونعم رجلين الزيدان» ولا يقال «نعمًا» إلا في لغته ، أو بشرط إفراده وتذكيره وهو «رب» فى الأصح.

النوع السادس : اشتراطهم المفرد فى بعض المعمولات و الجملة فى بعض

صوت

Your browser does not support the audio tag

فمن الأول الفاعل ونائبه وهو الصحيح ، فأما (ثُمَّ يَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً) (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) فقد مرّ البحث فيهما.

ومن الثانى خبر أنّ المفتوحه إذا خفت ، وخبر القول المحكى نحو

ص: ٦٦٥

«قولى لا إله إلا الله» وخرج بذكر المحكى قولك «قولى حق» وكذلك خبر ضمير الشأن ، وعلى هذا فقوله تعالى (وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) إذا قدر ضمير إنه للشأن لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا ، وإذا قدر راجعا إلى اسم الشرط جاز ذلك ، وأن يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به ، وخبر أفعال المقاربه.

ومن الوهم قول بعضهم فى (فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) إن (مَسْحًا) خبر طفق ، والصواب أنه مصدر لخبر محذوف أى يمسح مسحاً ، وجواب الشرط ، وجواب القسم (١) ومن الوهم قول الكسائى وأبى حاتم فى نحو (يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ) إن اللام وما بعدها جواب ، وقد مرّ البحث فى ذلك ، وقول بدر الدين ابن مالك فى قوله تعالى (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسِينًا) إن جواب الشرط محذوف ، وإن تقديره : ذهب نفسك عليهم حسره ، بدليل (فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ) أو كمن هداه الله

، بدليل (فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ لَهُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) ، والتقدير الثاني باطل : ويجب عليه كون من موصوله ، وقد يتوهم أن مثل هذا قول صاحب اللوامح - وهو أبو الفضل الرازي - فإنه قال في قوله تعالى : (أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) لا بد من إضمار جملة معادله ، والتقدير كمن لا يخلق - اهـ. وإنما هذا مبني على تسميه جماعه منهم الزمخشري في مفضله الظرف من نحو «زيد في الدار» جملة ظرفيه ؛ لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدره ، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك ؛ فإن الظرف لا يكون جوابا ، وإن قلنا إنه جملة.

ص: ٦٦٦

١- هذا معطوف على قوله «خبر أن» في قوله فيما مضى «ومن الثاني خبر أن المفتوحه - إلخ» يعني أن جواب الشرط وجواب القسم مما اشترطوا فيه أن يكون جملة

النوع السابع : اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع و الاسميه في بعض

ومن الأول جمله الشرط غير لو لا وجمله جواب لو ولو لا ولو ما ، والجملتان بعد لما ، والجمل التاليه أحرف التحضيض ، وجمله أخبار أفعال المقاربه ، وخبر أن المفتوحه بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا).

ومن الثاني جمله بعد «إذا» الفجائيه ، و «ليتما» على الصحيح فيهما.

ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو (وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ) (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) و (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) : إن المرفوع مبتدأ ، وذلك خطأ ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم ، وإنما قاله سهوا ، واما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأ ؛ لأن هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهوا عن قاعده ، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسأله ، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا- على إضمار فعل كما يقول الجمهور ، وأجاز الكوفيون وجها ثالثا ، وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء :

٨١٧- ما للجمال مشيها وثيدا***[أجدلا يحملن أم حديدا]

فيمن رفع «مشيها» وذلك عند الجماعه مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر ، أى مشيها يكون وثيدا أو يوجد وثيدا ، ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال ؛

لأنه عائد على «ما» الاستفهاميه ، ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزه الاستفهام ، فكذلك حكم ضمير الاستفهام ، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه .

ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب :

[صددت فأطولت الصدود] وقلما***وصال على طول الصدود يدوم [٥٠٩]

إن «وصال» مبتدأ ، والصواب أنه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور ، وقول آخر في نحو «آتيك يوم زيدا تلقاه» : إنه يجوز في زيد الرفع بالابتداء ، وذلك خطأ عند سيبويه ؛ لأن الزمن المبهم المستقبل يحمل على إذا في أنه لا- يضاف إلى الجملة الاسمية ، وأما قوله تعالى (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) فقد مضى أن الزمن هنا محمول على إذ ، لا على إذا ، وأنه لتحقيقه نزل منزله الماضي ، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف ، واليوم هنا بدل من المفعول به وهو (يَوْمَ التَّلَاقِ) في قوله تعالى (لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) فمردود ، وإنما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان أو غيره ، ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله :

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه***بمغن فتिला عن سواد بن قارب [٦٥٩]

Your browser does not support the audio tag

ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ) بعد ما جزم بأن (مِنْ) شرطيه : إنه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على (كَانَ) وما بعدها ، ويرده أن جملة الشرط لا تكون اسميه ، فكذا المعطوف عليها ، على أنه لو قدر من موصوله لم يصح قوله أيضا ؛ لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسميه ؛

ص: ٦٦٨

لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط ، وقول ابن طاهر في قوله :

٨١٨- فَإِنْ لَا مَالٍ أَعْطِيهِ فَأِنِّي ***صديق من غدو أو رواح

وقول آخرين في قول الشاعر :

وَبُنْتُ لَيْلَى أُرْسَلْتُ بِشَفَاعِهِ ***إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعَهَا [١٠٩]

إن ما بعد إن لا وهلا جملة اسميه نابت عن الجملة الفعلية ، والصواب أن التقدير في الأولى فإن أكن ، وفي الثانية فهلا كان ، أي الأمر والشأن ، والجملة الاسمية فيهما خبر .

ومن ذلك قول جماعه منهم الزمخشري في (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) : إن الجملة الاسمية جواب لو ، والأولى أن يقدر الجواب محذوفا ، أي لكان خيرا لهم ، أو أن يقدر «لو» بمنزله ليت في إفاده التمني ؛ فلا تحتاج إلى جواب .

ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) : إن الجملة جواب لما ، والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفه ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم فى الثانى تجويز كثير من النحويين الاشتغال فى نحو «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك فى كافيته مع قوله فيها فى بحث الظروف : وقد تكون للمفاجأه فيلزم المبتدأ بعدها ، وأجاز ابن أبى الربيع فى «ليتما زيدا أضربه» أن يكون انتصاب «زيدا» على الاشتغال كالنصب فى «إنما زيدا أضربه» والصواب أن انتصابه

ص: ٦٦٩

بليت ؛ لأنه لم يسمع نحو «ليتما قام زيد» كما سمع «إنما قام زيد».

تنبيه - اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) : إن الجملة معطوفة على (وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا) بأن الاسميه لا تعطف على الفعلية ، وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسميه والفعلية لا يمنع التعاطف ، وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى : (مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ) : إنه يجوز كون الجملة الاسميه بدلا من (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) : هذا مردود ، لأن الاسميه لا تبدل من الفعلية ، اهـ. ولم يقم دليل على امتناع ذلك.

النوع الثامن : اشتراطهم في بعض الجمل خبريه و في بعضها الإنشائية

فالأول كثير كالصله ، والصفه ، والحال ، والجملة الواقعه خبرا لكان ، أو خبرا لإن أو لضمير الشأن ، قيل : أو خبرا للمبتدأ ، أو جوابا للقسم غير الاستعطافي.

ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله :

٨١٩- برّبك هل ضمنت إليك ليلي ***[قبيل الصّبح أو قبلت فاها؟]

وقوله :

٨٢٠- بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابه***[أبى غير ما يرضيك فى السّرّ والجهر]

وما ورد على خلاف ما ذكر مؤول ، فمن الأول قوله :

وإنى لراج نظره قبل التّى***لعلّى - وإن شطت نواها - أزورها [٦٢٢]

ص : ٦٧٠

وتخريجه على إضمار القول ، أى قبل التى أقول لعلى ، أو على أن الصلّه أزورها وخبر لعل محذوف ، والجملة معترضه ، أى لعلّى أفعل ذلك ، وقوله :

جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قطّ [٤٠٥]

وقوله :

٨٢١- *فإنّما أنت أخ لا نعدمه*

وتخريجهما على إضمار القول ، أى أخ مقول فيه لا جعلنا الله نعدمه ، وبمذق مقول عند رؤيته ذلك ، وقول أبى الدرداء رضى الله عنه «وجدت الناس اخبر تقله» أى صادفت الناس مقولا فيهم ذلك ، وقوله :

٨٢٢- وكونى بالمكارم ذكرينى ***ودلّى دلّ ماجده صناع

والجملة فى هذا مؤوله بالجملة الخبرية ، أى وكونى تذكرينى ، مثل قوله تعالى : (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) أى فيمد ،

.Your browser does not support the audio tag

وقوله :

٨٢٣- إنّ الذين قتلتم أمس سيدهم ***لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم تاما

وقوله :

٨٢٤- إنّى إذا ما القوم كانوا أنجيه ***واضطرب القوم اضطراب الأرشيه

هناك أوصينى ولا توصى بيه

وينبغى أن يستثنى من منع ذلك فى خبرى إنّ وضمير الشأن خبر أن المفتوحه إذا خففت ؛ فإنه يجوز أن يكون جملة دعائيه كقوله تعالى :

ص: ٦٧١

(وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) فى قراءه من قرأ أن بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل ، وقولهم «أما أن جزاك الله خيرا» فيمن فتح الهمزه ، وإذا لم نلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم [أن] هذه ضمير شأن فلا- استثناء بالنسبه إلى ضمير الشأن ، إذ يمكن أن يقدر والخامسه أنها ، وأما أنك ، وأما (نُودَى) أن بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ فيجوز كون أن تفسيريّه.

ومن الوهم فى هذا الباب قول بعضهم فى قوله تعالى : (وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا) : إن جملة الاستفهام حال من العظام ، والصواب أن كيف وحدها حال من مفعول نشئ ، وأن الجملة بدل من العظام ، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك فى الجملة ؛ لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو «كيف زيد» واختلف فى نحو «زيد كيف هو» وقول آخرين إن جملة الاستفهام حال فى نحو «عرفت زيدا أبو من هو» وقد مر.

واعلم أن النظر البصرى يعلّق فعله كالنظر القلبى ، قال تعالى : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) ، وقال سبحانه وتعالى : (انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ).

ومن ذلك قول الأمين المحلى فيما رأيت بخطه : إن الجملة التى بعد الواو من قوله :

اطلب ولا تضجر من مطلب ***[فآفه الطالب أن يضجرا] [٦٣٧]

حاليه ، وإن «لا» ناهيه ، والصواب أن الواو للعطف ، ثم الأصح أن الفتحة إعراب مثلها فى «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» لا بناء لأجل نون

ص : ٦٧٢

توكيد خفيفه محذوفه.

النوع التاسع : اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف و لبعضها أن لا يوصف

فمن الأول مجرور ربّ إذا كان ظاهرا ، وأىّ فى النداء ، والجماء فى قولهم «جاؤا الجماء الغفير» وما وطىء به من خبر أو صفة أو حال ، نحو «زيد رجل صالح ، ومررت بزيد الرجل الصالح» ومنه (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ) (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ) إلى قوله تعالى (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) وقول الشاعر :

٨٢٥- أأكرم من ليلى على فتبتغى *** به الجاه أم كنت امرا لا أطيعها؟

ومن ثمّ أبطل أبو على كون الظرف من قول الأعشى :

٨٢٦- ربّ رفد هرقته ذلك اليو***م وأسرى من معشر أقيال

متعلقا بأسرى ؛ لثلا يخلو ما عطف على مجرور ربّ من صفة ، قال : وأما قوله

فيا ربّ يوم قد لهوت وليله***بأنسه كأنها خطّ تمثال [٢٠٦]

فعلى أن صفة الثانى محذوفه مدلول عليها بصفة الأول ، ولا يتأتى ذلك هنا ، وقد يجوز ذلك هنا ؛ لأن الإراقة إتلاف ، فقد تجعل دليلا عليه.

Your browser does not support the audio tag

ومن الثانى فاعلا نعم وبئس والأسماء المتوغله فى شبه الحرف إلا من وما النكرتين فإنهما يوصفان نحو «مررت بمن معجب لك ، وبما معجب لك» وألحق بهما الألفش أيا نحو «مررت بأىّ معجب لك» وهو قوىّ فى القياس ؛ لأنها معربه ؛ ومن ذلك الضمير ، وجوز الكسائى نعتة إن كان

ص: ٦٧٣

لغائب والنعت لغير التوضيح ، نحو (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَافُ الْعُيُوبِ) ونحو (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) فقدر (عَلَامٌ) نعتا للضمير المستتر فى (يَقْدِفُ بِالْحَقِّ) و (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) نعتين لهو ، وأجاز غير الفارسى وابن السراج نعت فاعلى نعم وبئس تمسكا بقوله :

٨٢٧- نعم الفتى المرى أنت إذا هم *** حضروا لدى الحجرات نار الموقد

وحمله الفارسى وابن السراج على البدل ، وقال ابن مالك : يمتنع نعتة إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامه الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد ، فأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعتة حينئذ ؛ لإمكان أن ينوى فى

النعمة ما نوى في المنعوت ، وعلى هذا يحمل البيت ، اه. وقال الزمخشري وأبو البقاء في (وَكَمَّ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ) : إن الجملة بعدكم صفة لها ، والصواب أنها صفة لقرن ، وجمع الضمير حملا على معناه ، كما جمع وصف جميع في نحو (وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ).

النوع العاشر : تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر

كالعامل من وصف ومصدر ، فإنه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده ، وكالموصول فإنه لا يوصف قبل تمام صلته ويوصف بعد تمامها ، وتعميمهم الجواز في البعض ، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول قول بعضهم في قول الحطيئة :

٨٢٨- أزمعت يأسا مبينا من نوالكم***ولن ترى طاردا للحرّ كالياس

إن «من» متعلقه بيأسا ، والصواب أن تعلها بيئست محذوفا ، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

ص: ٦٧٤

وقال أبو البقاء في (وَلَمَّا آمَنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَتَتَّعُونَ فَضْلاً) : لا يكون يتتغون نعتاً لآمين ؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار ، بل هو حال من آمين ، اه. وهذا قول ضعيف ، والصحيح جواز الوصف بعد العمل

النوع الحادى عشر : إجازتهم فى بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ

نحو «كان قائماً زيد» ومنع ذلك فى البعض نحو «إنّ زيدا قائم».

ومن الوهم فى هذا قول المبرد فى قولهم «إنّ من أفضلهم كان زيدا» إنه لا يجب أن يحمل على زياده كان كما قال سيبويه ، بل يجوز أن تقدر كان ناقصه واسمها ضمير زيد ، لأنه متقدم رتبه ، إذ هو اسم إنّ ، ومن أفضلهم : خبر كان ، وكان ومعمولاهما خبر إنّ ، فلزمه تقديم خبر إنّ على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً ، وهذا لا يجيزه أحد.

النوع الثانى عشر : إيجابهم لبعض معمولات الفعل و شبهه أن يتقدم

كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفَرُونَ) (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (أَيُّمَ الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) ولهذا قدر ضمير الشأن فى قوله :

إنّ من يدخل الكنبسه يوما***يلق فيها جآذرا و طباء [٤٨]

ولبعضها أن يتأخر : إما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه ، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو «ما أحسن زيدا» أو لعارض معنوى أو لفظى وذلك كالمفعول فى نحو «ضرب موسى عيسى» فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى ضميره ، وكالمفعول الذى هو أى الموصوله نحو

«سأكرم أيهم جاءني» كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين أي الشرطية والاستفهامية ، والمفعول الذي هو أن وصلتها نحو «عرفت أنك فاضل» كرهوا الابتداء بأن المفتوحة لثلا يلتبس بأن التي بمعنى لعل ، وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره إذا كان أن وصلتها نحو (وَآيَهُ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ) فأن يجب تأخر المفعول الذي أصله التأخير نحو (وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ) أحق وأولى ، وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم ، أو حرف الاستثناء ، أو ما النافية ، أولا في جواب القسم.

ومن الوهم الأول قول ابن عصفور في (أَوْلَمَ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) : إن كم فاعل يهد ،

.Your browser does not support the audio tag

فإن قلت : خرج على لغه حكاها الأ-خفش ، وهي أن بعض العرب لا- يلتزم صدرية كم الخبرية ، قلت : قد اعترف برداءتها ، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءه ، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى ، أي أو لم يبين الله لهم ، أو إلى الهدى ، والأول قول أبي البقاء ، والثاني قول الزجاج ، وقال الزمخشري : الفاعل الجملة ، وقد مر أن الفاعل لا يكون جملة ، وكم مفعول أهلكتنا ، والجملة مفعول يهد ، وهو معلق عنها ، وكم الخبرية تعلق خلافا لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب :

[صددت فأطولت الصدود] وقلما***وصال على طول الصدود يدوم [٥٠٩]

إن «وصال» فاعل بيدوم ، وفي بيت الكتاب أيضا :

٨٢٩- [فإنك لا تبالي بعد حول ***أظبي كان أمك أم حمار

ص: ٦٧٦

إن «ظبي» اسم كان ، والصواب أن «وصال» فاعل يدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور ، وأن «ظبي» اسم لكان محذوفه مفسره بكان المذكوره ، أو مبتدأ ، والأول أولى ؛ لأن همزة الاستفهام بالجملة الفعلية أولى منها بالاسمية ، وعليهما فاسم كان ضمير راجع إليه ، وقول سيبويه «إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة» واضح على الأول ؛ لأن ظبيا المذكور اسم كان ، وخبره «أمك» وأما على الثاني فخير ظبي إنما هو الجملة ، والجملة نكرات ، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله «كان أمك» على أن ضمير النكرة عنده نكرة لا على أن الاسم مقدم.

وقول بعضهم في قوله تعالى (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) : إن (عنه) مرفوع المحل بمسؤلا ، والصواب أن اسم كان ضمير المكلف وإن لم يجر له ذكر ، وأن المرفوع بمسؤلا مستتر فيه راجع إليه أيضا ، وأن (عنه) في موضع نصب.

وقول بعضهم في قوله :

آليت حبّ العراق الدهر أطعمه [١٣٩]

إنه من باب الاشتغال ، لا على إسقاط على كما قال سيبويه ، وذلك مردود : لأن «أطعمه» بتقدير لا أطعمه.

وقول الفراء في (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفَيَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) فيمن خفف إن : إنه أيضا من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى إلا ، وإن نافية ولا- يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد إلا- فيما قبلها ، على أن هنا مانعا آخر وهو لام القسم ، وأما قوله تعالى (وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ

ص: ٦٧٧

حَيًّا) فَإِنْ إِذَا ظَرَفَ لِأَخْرَجَ ، وَإِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمَ الظَّرْفِ عَلَى لَامِ القِسْمِ لِتَوْسِعَهُمْ فِي الظَّرْفِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

رضيى لبان ثدى أم تحالفا**بأسحم داج عوض لا تتفرق [٢٤٤]

أى لا تتفرق أبدا ، ولا النافية لها الصّدر فى جواب القسم ، وقيل : العامل محذوف ، أى أئذا ما مت أبعث لسوف أخرج.

النوع الثالث عشر : منعهم من حذف بعض الكلمات و إيجابهم حذف بعضها

فمن الأول الفاعل ، ونائبه ، والجار الباقي عمله ، إلا فى مواضع نحو قولهم «الله لأفعلن» و «بكم درهم اشتريت» أى والله ، وبكم من درهم.

ومن الثانى أحد معمولى «لات».

ومن الوهم فى الأول قول ابن مالك فى أفعال الاستثناء نحو «قاموا ليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، وما خلا زيدا» : إن مرفوعهن محذوف ، وهو كلمه بعض مضافه إلى ضمير من تقدم ، والصواب أنه مضمّر عائد إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً) على البنات المفهومه من الأولاد (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل ، أى لا- يكون هو - أى القائم - زيدا ، كما جاء «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» وإما على المصدر المفهوم من الفعل ، وذلك فى غير ليس ولا يكون ، تقول «قاموا خلا زيدا» أى جانب هو - أى قيامهم - زيدا.

ص: ٦٧٨

ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين فى فواتح السور : إنه يجوز كونها فى موضع جر بإسقاط حرف القسم.

.Your browser does not support the audio tag

وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى ، وبأنه لا أجوبه للقسم فى سورة البقره وآل عمران ويونس وهود ونحوهنّ ، ولا يصحّ أن يقال : قدّر (ذَلِكَ الْكِتَابُ) فى البقره ، و (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) فى آل عمران جوابا ، وحذفت اللام من الجملة الاسميه كحذفها فى قوله.

٨٣٠- وربّ السّموات العلى وبروجها***والأرض وما فيها المقدّر كائن

وقول ابن مسعود «والله الذى لا- إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقره» لأن ذلك - على قلته - مخصوص باستطاله القسم.

ومن الوهم فى الثانى قول ابن عصفور فى قوله :

٨٣١- حَتَّ نوار ولات هنا حَتَّ***[وبدا الذى كانت نوار أجَّت]

إن هنا اسم لات ، وحَتَّ خبرها بتقدير مضاف ، أى وقت حنت ، فاقترضى إعرابه الجمع بين معموليها ، وإخراج هنا عن الظرفيه ، وإعمال لايت فى معرفه ظاهره وفى غير الزمان وهو الجملة النائبه عن المضاف ، وحذف المضاف إلى الجملة ، والأولى قول الفارسى إن «لات» مهمله ، وهنا خبر مقدم ، وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن مثل «تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه».

النوع الرابع عشر : تجويزهم فى الشعر ما لا يجوز فى النثر

وذلك كثير ، وقد أفرد بالتصنيف ، وعكسه ، وهو غريب جدا ، وذلك بدلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء أنه لا يجوز فى الشعر ، لأنه يقع غالبا عن تروّ وفكر.

ص: ٦٧٩

النوع الخامس عشر : اشتراطهم وجود الرابط فى بعض المواضع وفقده فى بعض

فالأول قد مضى مشروحا. والثانى الجملة المضاف إليها نحو «يوم قام زيد» فأما قوله :

٨٣٢- وتسخن ليله لا يستطيع***نباحا بها الكلب إلّا هريرا

وقوله :

٨٣٣- مضت سنه لعام ولدت فيه***وعشر بعد ذاك وحجّتان

فنادر ، وهذا الحكم خفى على أكثر النحويين ، والصواب فى مثل قولك «أعجبنى يوم ولدت فيه» تنوين اليوم ، وجعل الجملة بعده صفه له ، وكذلك «أجمع» وما يتصرف منه فى باب التوكيد ، يجب تحريده من ضمير المؤكد ، وأما قولهم «جاء القوم بأجمعهم» فهو بضم الميم لا- بفتحها ، وهو جمع لقولك جمع ، على حد قولهم فلس وأفلس ، والمعنى جاءوا بجماعتهم ، ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائده مثلها فى قوله :

٨٣٤- هذا وجدكم الصغار بعينه***[لا أم لى إن كان ذاك ولا أب]

فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر : اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة

كقبل وبعد وغير ، ولبناء بعضها أن تكون مضافه ، وذلك أى الموصوله ؛ فإنها لا تبني إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو (أَيُّهُمْ أَشَدُّ).

ومن الوهم فى ذلك قول ابن الطراوه (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) مبتدأ وخبر ، وأى مبنيه مقطوعه عن الإضافة ، وهذا مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين.

ص : ٦٨٠

الجهه السابعه : أن يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر

فى نظير ذلك الموضوع بخلافه ، وله أمثله :

أحدها : قول الزمخشري فى (مُخْرِجُ الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ) إنه عطف على (فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى) ولم يجعله معطوفا على (يُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ) ؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى ، ولكن مجيء قوله تعالى (يُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ) بالفعل فيهما يدلّ على خلاف ذلك.

الثانى : قول مكى وغيره فى قوله تعالى (ما ذا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا - يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا) : إن جملة (يُضِلُّ) صفة لمثلا- أو مستأنفه ، والصواب الثانى ؛ لقوله تعالى فى سورة المدثر (ما ذا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ).

الثالث : قول بعضهم فى (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ) : إن الوقف هنا على (رَيْبَ) وبيتدىء (فِيهِ هُدًى) ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى فى سورة السجده (الْم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

الرابع : قول بعضهم فى (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) : إن الرابط الإشاره ، وإن الصابر والغافر جعلاء- من عزم الأمور مبالغه ، والصواب أن الإشاره للصبر والغفران ، بدليل (وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) ولم يقل إنكم.

Your browser does not support the audio tag

الخامس : قولهم فى (أَيُّنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) : إن التقدير تزعمونهم شركاء ، والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء ، بدليل (وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ) ولأن الغالب على «زعم»

ص: ٦٨١

أن لا يقع على المفعولين صريحا ، بل على أنّ وصلتها ، ولم يقع فى التنزيل إلا كذلك.

ومثله فى هذا الحكم «تعلم» كقوله :

٨٣٥- تعلم رسول الله أنك مدركى ***[وأنّ وعيدا منك كالأخذ باليد]

ومن القليل فيهما قوله :

٨٣٦- زعمتنى شيخا ولست بشيخ ***[إنما الشيخ من يدبّ دبيبا]

وقوله :

٨٣٧- تعلّم شفاء النفس قهر عدوّها***[فبالغ بلطف فى التّحيّل والمكر]

وعكسهما فى ذلك هب بمعنى ظن ؛ فالغالب تعدّيه إلى صريح المفعولين كقوله :

٨٣٨- فقلت : أجزنى أبا خالد ، ***وإلا فهبنى امرأ هالكا

ووقوعه على أنّ وصلتها نادر ، حتى زعم الحريرى أن قول الخواص «هب أنّ زيدا قائم» لحن ، وذهل عن قول القائل «هب أنّ أبانا كان حمارا» ونحوه.

السادس : قولهم فى (سواءً عليهم أنّذرتهم أم لم تُنذِرهم لا يؤمنون) إن (لا يؤمنون) مستأنف ، أو خبر لأنّ ، وما بينهما اعتراض ، والأولى الأول ؛ بدليل (وسواءً عليهم أنّذرتهم أم لم تُنذِرهم لا يؤمنون).

السابع : قولهم فى نحو (وما ربك بظلام) (وما الله بغافلٍ) : إن المجرور فى موضع نصب أو رفع على الحجازيه والتميميه ، والصواب

ص : ٦٨٢

الأول ؛ لأن الخبر بعد «ما» لم يجيء في التنزيل مجردا من الباء إلا وهو منصوب نحو (ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (ما هذا بَشْرًا).

الثامن : قول بعضهم في (وَلَيْتَنَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) : إن اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل ، أى الله خلقهم أو خلقهم الله. والصواب الحمل على الثانى ؛ بدليل (وَلَيْتَنَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ).

التاسع : قول أبى البقاء فى (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقْوَىٰ) إن الظرف حال أى على قصد تقوى ، أو مفعول أسس ، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندى ؛ لتعيينه فى (لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ).

تنبیه - وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ، ويوجد ما يرجح كلا- منها ؛ فينظر فى أولها كقوله تعالى (فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا) فَإِنَّ الموعِد محتمل للمصدر ، ويشهد له (لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ) وللزمان ويشهد له (قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْتَةِ) وللمكان ويشهد له (مَكَانًا سُوءًا) وإذا أعرب (مَكَانًا) بدلا منه لا ظرفا لتخلفه تعين ذلك.

* * *

الجهه الثامنه : أن يحمل المعرب على شىء و فى ذلك الموضع ما يدفعه

و هذا أصعب من الذى قبله ، وله أمثله :

أحدها : قول بعضهم فى (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) : إنها إنَّ واسمها ، أى إن القصة ، وذان : مبتدأ ، وهذا يدفعه رسم إنَّ منفصله ، وهذان متصله.

والثانى : قول الأخفش وتبعه أبو البقاء فى (وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ

ص : ٦٨٣

كُفَّارًا) : إن اللام للابتداء ، والذين : مبتدأ ، والجمله بعده خبره ، ويدفعه أن الرسم (وَلَا) وذلك يقتضى أنه مجرور بالعطف على (الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ) لا مرفوع بالابتداء ، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبه له لفوات زمن التكليف ويمكن أن يدعى لهما أن الألف [فى لا] زائده كالألف فى (لا اذبحنه) ، فإنها زائده فى لرسم ، وكذا فى (لا أوضعا) والجواب أن هذه الجمله لم تذكر ليفاد معناها بمجردة ، بل ليسوى بينها وبين ما قبلها ، أى أنه لا فرق فى عدم الانتفاع بالتوبه بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر ، كما نفى الإثم عن المتأخر فى (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) مع أن حكمه معلوم ؛ لأنه آخذ بالعزيمه ، بخلاف المتعجل فإنه آخذ بالرخصه ، على معنى يستوى فى عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل ، وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

والثالث : قول ابن الطراوه فى (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) هم أشد : مبتدأ وخبر ، وأى مضافه لمحذوف ، ويدفعه رسم أيهم متصله ، وأن أيا إذا لم تضيف أعربت باتفاق.

والرابع : قول بعضهم فى (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) : إن هم الأولى ضمير رفع مؤكد للواو ، والثانيه كذلك أو مبتدأ وما بعده خبره ، والصواب أن هم مفعول فيهما ؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها ، ولأن الحديث فى الفعل لا فى الفاعل ؛ إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا ، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام

متنافر ، لأن الحديث فى الفعل لا فى المباشر.

Your browser does not support the audio tag

الخامس : قول مكى وغيره فى قوله تعالى (ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ، جَنَّاتٌ عَرِدْنَ يَدْخُلُونَهَا) إن جنات بدل من الفضل ، والأولى أنه مبتدأ ؛ لقراءه بعضهم بالنصب على حد «زيدا ضربته».

السادس : قول كثير من النحويين فى قوله تعالى (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ) : إنه دليل على جواز استثناء الأ-كثر من الأقل ، والصواب أن المراد بالعباد المخلصون لا- عموم المملوكين ، وأن الاستثناء منقطع ؛ بدليل سقوطه فى آيه سبحان (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ، وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا) ونظيره المثال الآتى.

السابع : قول الزمخشري فى (وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ) : إن من نصب قدر الاستثناء من (فَأَسِيرَ بِأَهْلِكَ) ومن رفع قدره من (وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ) ويردّ باستلزامه تناقض القراءتين ؛ فإن المرأه تكون مسرى بها على قراءه الرفع ، وغير مسرى بها على قراءه النصب ، وفيه نظر ؛ لأن إخراجها من جمله النهى لا يدل على أنها مسرى بها ، بل على أنها معهم ، وقد روى أنها تبعتهم ، وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها ، وبعد فقول الزمخشري فى الآيه خلاف الظاهر ، وقد سبقه غيره إليه ، والذى حملهم على ذلك أن النصب قراءه الأ-كثيرين ، فاذا قدر الاستثناء من (أَحَدٌ) كانت قراءتهم على الوجه المرجوح ، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءه الأكثر على ذلك ، مستدلا بقوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم «زيدا ضربته» ولم ير خوف إلباس المفسر بالصفه مرجحا كما رآه بعض المتأخرين وذلك لأنه يرى

ص: ٤٨٥

فى نحو «خفت» بالكسر و «طلت» بالضم ، أنه محتمل لفعلى الفاعل والمفعول ، ولا- خلاف أن نحو «تضارّ» محتمل لهما ، وأن نحو «مختار» محتمل لوصفهما ، وكذلك نحو «مشتري» فى النسب ، وقال الزجاج فى (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ) : إن النحويين يجيزون كون الأول اسما والثانى خبرا والعكس ، وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري ، قال ابن الحاج : وكذا نحو «ضرب موسى عيسى» كل من الاسمين محتمل للفاعليه والمفعوليه ، والذى التزم فاعليه الأول إنما هو بعض المتأخرين ، والإلباس واقع فى العريبه ، بدليل أسماء الأجناس والمشتركات.

والذى أجزم به أن قراءه الأكثرين لا تكون مرجوحه ، وأن الاستثناء فى الآيه من جمله الأمر على القراءتين ، بدليل سقوط (وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ) فى قراءه ابن مسعود ، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه فى آيه الحجر ، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين ، ويؤيده ما جاء فى ابن نوح عليه السلام (يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) ووجه الرفع أنه على الابتداء ، وما بعده الخبر ، والمستثنى الجملة ونظيره (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ) واختار أبو شامه ما اخترته من أن الاستثناء منقطع ، ولكنه قال : وجاء النصب على اللغه الحجازيه والرفع على التميميه ، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جمله النهى وما قدمته أولى ؛ لضعف اللغه التميميه ، ولما قدمت من سقوط جمله النهى فى قراءه ابن مسعود حكاها أبو عبيده وغيره.

* * *

ص: ٤٨٤

ولذلك أمثله :

أحدها : نحو «زيد أحصى ذهنا ، وعمرو أحصى مالا» فإن الأول على أن أحصى اسم تفضيل ، والمنصوب تمييز مثل «أحسن وجهها» والثانى على أن أحصى فعل ماض ، والمنصوب مفعول مثل (أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا).

ومن الوهم قول بعضهم فى (أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا) : إنه من الأول ، فإن الأمد ليس محصيا بل محصى ، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كـ - «زيد أكثر مالا» بخلاف «مال زيد أكثر مال».

الثانى : نحو «زيد كاتب شاعر» فإن الثانى خبر أو صفه للخبر ، ونحو «زيد رجل صالح» فإن الثانى صفه لا غير ، لأن الأول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائده ومثلهما «زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير» وزعم الفارسي أن الخير لا يتعدد مختلفا بالإفراد والجملة ؛ فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفه فيهما ، والمشهور فيهما الجواز ؛ كما أن ذلك جائز فى الصفات ، وعليه قول بعضهم فى (فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ) : إن يختصمون خبر ثان أو صفه ، ويحتمل الحالیه أيضا ، أى فإذا هم مفترقون مختصمين ، وأوجب الفارسي فى (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) كون خاسئين خبرا ثانيا ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفه لما لا يعقل.

Your browser does not support the audio tag

الثالث : «رأيت زيدا فقيها ، ورأيت الهلال طالعا» فإن رأى فى الأول علميه ، وفقهيا مفعول ثان ، وفى الثانى بصريه ، وطالعا حال ، وتقول : «تركت زيدا عالما» فإن فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان ، أو بخلفت فحال ، وإذا حمل قوله تعالى : (وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ) على

ص : ٦٨٧

الأول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان ، وتكرر كما يتكرر الخبر ، أو الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال ، أو بالعكس ، وإن حمل على الثانى فحالان.

الرابع : (اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ) إن فتحت الغين فمفعول مطلق ، أو ضممتها فمفعول به ، ومثلهما «حسوت حسوه ، وحسوه».

الجهه العاشره : أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضى

كقول مكى فى (لا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي) الآيه إن الكاف نعت لمصدر محذوف ، أى إبطالا كالذى ، ويلزمه أن يقدر إبطالا كإبطال إنفاق الذى ينفق ، والوجه أن يكون (كَالَّذِي) حالا من الواو ، أى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق ، فهذا الوجه لا حذف فيه.

وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب «الكلمه لفظ» أصله الكلمه هي لفظ ، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل : إنه يجوز في «زيد هو الفاضل» أن يحذف ، مع قوله وقول غيره : إنه لا يجوز حذف العائد في نحو «جاء الذي هو في الدار» لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف ، وردّه علي من قال في بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم *** إذ هم قریش وإذ ما مثلهم بشر [١٢٠]

إن بشر مبتدأ ، ومثلهم : نعت لمكان محذوف خبره ، أي وإذ ما بشر

ص: ٦٨٨

مكانا مثل مكانهم ، بأنّ مثلاً لا يختصّ بالمكان ؛ فلا دليل حينئذ ، وكقول الزمخشري في قوله :

لا نسب اليوم ولا خله***[أتسع الخرق على الراقع][٣٧٥]

إنّ النصب بإضمار فعل ، أى ولا أرى ، وإنما النصب مثله فى «لا حول ولا قوه» وقول الخليل فى قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيرا***[يدلّ على محصله تبيت][١٠٣]

إنّ التقدير «ألا ترونى رجلا» مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال ، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور ، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور :

أحدها : أن رجلا نكره ، وشرط المنسوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء ، ويجاب بأن النكره هنا موصوفه بقوله :

يدلّ على محصله تبيت

الثانى : أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسره بين الموصوف والصفه ، ويجاب بأن ذلك جائز كقوله تعالى (إِنَّ أَمْرًا هَلَكًا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ).

الثالث : أن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له ؛ فكان الحمل عليه أولى.

وأما قول سيبويه فى قوله :

ص : ٦٨٩

اليت حبّ العراق الدّهر أطعمه ***[والحبّ يأكله في القريه السّوس][١٣٩]

إن أصله آليت على حب العراق ، مع إمكان جعله على الاشتغال وهو قياسي ، بخلاف حذف الجار ، فجوابه أن «أطعمه» بتقدير لا- أطعمه ، ولا- النافيه في جواب القسم لها الصّيدر ؛ لحلولها محل أدوات الصدور ، كلام الابتداء وما النافيه ، وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا.

وإنما قال في (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) : إنه على تقدير «يا» ، ولم يجعله صفة على المحل ؛ لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضه عن حرف النداء أشبه الأصوات ؛ فلم يجز نعته.

وإنما قال في قوله :

٨٣٩- اعتاد قلبك من سلمى عوائده ***وهاج أحزانك المكنونه الطلل

ربع قواه أذاع المعصرات به ***وكل حيران سار ماؤه خضل

إن التقدير : هو ربع ، ولم يجعله على البديل من الطلل ؛ لأن الربع أكثر منه ، فكيف يبذل الأكثر من الأقل؟ ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق أحد البيتين بالآخر ؛ إذ البديل تابع للمبدل منه ، ويسمى ذلك علماء القوافي تضمينا ، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمّر ، يقال : دارميه ، وديار الأحباب ، رفعا بإضمار هي ، ونصبا بإضمار اذكر ، فهذا موضع ألف فيه الحذف.

Your browser does not support the audio tag.

وإنما قال الأخفش في «ما أحسن زيدا» إن الخبر محذوف بناء على

ص: ٦٩٠

أن «ما» معرفه موصوله أو نكره موصوفه ، وما بعدها صله أو صفة ، مع أنه إذا قدر «ما» نكره تامه والجمله بعدها خبرا - كما قال سيبويه - لم يحتج إلى تقدير خبر ؛ لأنه رأى أن «ما» التامه غير ثابتة أو غير فاشيه ، وحذف الخبر فاش ؛ فترجح عنده الحمل عليه.

وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك «نعم الرجل زيد» كون زيد خبرا لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ والجمله قبله خبرا ؛ لأن نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامّين ؛ فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل ، ولهذا يجيزون في نحو (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) أن يكون (الَّذِينَ) نصبا بتقدير أمدح ، أو رفعا بتقديرهم ، مع إمكان كونه صفة تابعه ، على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر ، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش ، وهو ظاهر قول سيبويه : وأما (١) قولهم «نعم الرّجل عبد الله» فهو بمنزله «ذهب أخوه عبد الله» ، مع قوله : وإذا قال «عبد الله نعم الرجل» فهو بمنزله «عبد الله ذهب أخوه» فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه ، والذي غرّ أكثر النحويين أنه قال : كأنه قال «نعم الرجل» فليل له : من هو؟ فقال : عبد الله ،

ويرد عليهم أنه قال أيضا : وإذا قال «عبد الله» فكأنه قيل له : ما شأنه؟ فقال : نعم الرجل ، فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص ، وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم ؛ فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قدّمت أو أخرت ، وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره ، ويردّه أن الخبر لا يحذف وجوبا إلّا إن سدّ شيء مسدّه ، وذلك وارد على الأخفش في «ما أحسن زيدا».

ص: ٦٩١

١- قوله «وأما قولهم نعم الرجل عبد الله» هذا نص كلام سيبويه.

وأما قول الزمخشري في قول الله عزوجل : (قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ) : إنه يجوز أن يكون تقديره : هو في آذانهم وقر ؛ فحذف المبتدأ ، أو في آذانهم منه وقر ، والجمله خبر الذين ، مع إمكان أن يكون لا حذف فيه ؛ فوجهه أنه لما رأى ما قبل هذه الجمله وما بعدها حديثا في القرآن قدّر ما بينهما كذلك ، ولا يمكن أن يكون حديثا في القرآن إلا- على ذلك ، اللهم إلا- أن يقدر عطف الذين على الذين ، وقر على هدى ؛ فيلزم العطف على معمولي عاملين ، وسيبويه لا يجيزه ، وعليه فيكون (في آذانهم) نعتا لوقر قدم عليه فصار حالا.

وأما قول الفارسي في «أول ما أقول إنني أحمد الله» فيمن كسر الهمزة : إن الخبر محذوف تقديره ثابت ؛ فقد خولف فيه ، وجعلت الجمله خبرا ، ولم يذكر سيبويه المسأله ، وذكرها أبو بكر في أصوله ، وقال : الكسر على الحكايه ، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكايه بالقول المذكور ، فقدر الجمله منصوبه المحل ، فبقى له المبتدأ بلا خبر فقدّره ، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي يفتح به قوله.

خاتمه : في شروط الحذف

إشارة

—وإذ قد انجز بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجه القول إليه ؛ فإنه من المهمات ؛ فنقول :

ذكر شروطه—وهي ثمانية :

أحدها : وجود دليل حالي

إشارة

كقولك لمن رفع سوطا «زيدا» بإضمار اضرب ، ومنه (قَالُوا سَلَامًا) أي سَلَمْنَا سَلَامًا ، أو مقالي كقولك لمن قال : من أضرب؟ «زيدا» ومنه (وإذا قيل لهم ما ذا أنزل ربكم؟ قالوا : خيرا)

ص : ٤٩٢

وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا ، أو أحد ركنيها نحو (قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون ، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية ، أو لفظا (١) يفيد معنى فيها هى مبنية عليه نحو (تَاللَّهِ تَفْتُوًا) أى لا تفتؤ ، وأما إذا كان المحذوف فضله فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ، ولكن يشترط أن لا يكون فى حذفه ضرر معنوى كما فى قولك «ما ضربت إلّا زيدا» أو صناعى كما فى قولك «زيد ضربته» وقولك «ضربنى وضربته زيد» وسيأتى شرحه.

ولا يشترط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف فى نحو «رأيت رجلا- أبيض» بخلاف نحو «رأيت رجلا- كاتباً» وحذف المضاف فى نحو «جاءنى غلام زيد» بخلاف نحو (وَجَاءَ رَبُّكَ) وحذف العائد فى نحو «جاء الذى هو فى الدار» بخلاف نحو (لَنْتَرِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن ؛ لأن ما بعده جملة تامه مستغنيه عنه ، ومن ثم جاز حذفه فى باب إنَّ نحو «إنَّ بك زيد مأخوذ» لأن عدم المنصوب دليل عليه ،

.Your browser does not support the audio tag

وحذف الجار فى نحو «رغبت فى أن تفعل» أو «عن أن تفعل» بخلاف «عجبت من أن تفعل» وأما (وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) فإنما حذف الجار فيها لقرينه ، وإنما اختلف العلماء فى المقدّر من الحرفين فى الآيه لاختلافهم فى سبب نزولها ؛ فالخلاف فى الحقيقة فى القرينه.

وكان مردودا قول أبى الفتح : إنه يجوز «جلست زيدا» بتقدير مضاف ، أى جلوس زيد ؛ لاحتمال أن المقدّر كلمه إلى ، وقول جماعه : إن بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئه ، وإنما ذلك عند وجود الدليل ، وأما نحو «لا أحد أغير من الله» وقولك مبتدئا من غير قرينه «لا رجل يفعل كذا»

ص: ٦٩٣

١- هذا معطوف على قوله «الجملة» فى قوله «إذا كان المحذوف الجملة بأسرها»

فإثبات الخبر فيه إجماع ، وقول الأكثرين : إن الخبر بعد لو لا واجب الحذف ، وإنما ذلك إذا كان كونا مطلقا نحو «لو لا زيد لكان كذا» يريد لو لا زيد موجود أو نحوه ، وأما الأكوان الخاصه التى لا دليل عليها لو حذف فواجبه الذكر ، نحو «لو لا زيد سالمنا ما سلم» ونحو قوله عليه الصلاه والسّلام : «لو لا قومك حديثو عهد بالإسلام لأستبيت البيت على قواعد إبراهيم» وقال الجمهور : لا يجوز «لا تدن من الأسد يأكلك» بالجزم ؛ لأن الشرط المقدّر إن قدر مثبتا - أى فإن تدن - لم يناسب فعل النهى الذى جعل دليلا عليه ، وإن قدر منفيًا - أى فلا تدن - فسد المعنى ، بخلاف «لا تدن من الأسد تسلم» فإن الشرط المقدّر منفي ، وذلك صحيح فى المعنى والصناعه ، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولا وجب أن يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع فى باب لو لا- ، وعند تميم فى باب لا ، فيقال «لو لا قيام زيد» و «لا قيام» أى موجود ، ولا يقال «لو لا زيد» ولا «لا رجل» ويراد قائم ؛ لئلا يلزم المحذور المذكور ، وأما «لو لا قومك حديثو عهد» فلعله مما يروى بالمعنى ، وعن الكسائى فى إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ؛ ترجيحاً للقرينه المعنويه على القرينه اللفظيه ، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوما.

أحدهما : أن دليل الحذف نوعان ؛ أحدهما : غير صناعي ، وينقسم إلى حالّي ومقالّي كما تقدم ، والثاني : صناعي ، وهذا يختص بمعرفته النحويون ؛ لأنه إنما عرف من جهة الصنائه ، وذلك كقولهم في قوله تعالى (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) إن التقدير : لأننا أقسم ؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين ؛ وفي «قمت وأصكّ عينه» إن التقدير : وأنا أصكّ ، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي

من قد ؛ وفى «إنها لا يبل أم شاء» إن التقدير : أم هى شاء ؛ لأن أم المنقطعه لا تعطف إلا الجمل ؛ وفى قوله :

٨٤٠- إن من لام فى بنى بنت حسًا***ن ألمه وأعصه فى الخطوب

إن التقدير : إنه أى الشآن ، لأن [اسم] الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، ومثله قول المتنبي :

وما كنت ممّن يدخل العشق قلبه***ولكنّ من يبصر جفونك يعشق [٤٨٣]

وفى (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) إن التقدير : ولكن كان رسول الله ، لأن ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ، ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفى ، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه فى النفى والإثبات ، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول «ما قام زيد وقام عمرو» وزعم سيبويه فى قوله :

٨٤١- ولست بحلال التلاع مخافه***ولكن متى يسترفد القوم أرفد (١)

أن التقدير : ولكن أنا ، ووجهه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخله عليه أن «متى» منصوبه بفعل الشرط ، فالفعل مقدّم فى الرتبة عليه. وردّه الفارسى بأن المشبه بالفعل هو لكن المشدده لا المخففه ، ولهذا لم تعمل المخففه لعدم اختصاصها بالأسماء ، وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ، لأنها حينئذ تخلص لمعناها ، وتخرج عن العطف.

ص: ٦٩٥

١- وقع فى جميع النسخ المطبوعه «ولست بحلال التلال - إلخ».

التنبیه الثانی - شرط الدلیل اللفظی أن يكون طبق المحذوف ، فلا يجوز «زيد ضارب وعمرو» أى ضارب ، وترید بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور : بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) والآخر بمعنى الإيلام المعروف ، ومن ثم أجمعوا على جواز «زيد قائم وعمرو ، وإن زيدا قائم وعمرو» وعلى منع «ليت يدا قائم وعمرو» وكذا فى لعل وكأن ، لأن الخير المذكور متمنى أو مترجى أو مشبه به ، والخير المحذوف ليس كذلك ، لأنه خير المبتدأ.

فإن قلت : فكيف تصنع بقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) فى قراءه من رفع. وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلاله الثانی ، أى إن الله يصلى وملائكته يصلون. وليس عطفًا على الموضوع ويصلون خبرا عنهما ، لثلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، والصلاه المذكوره بمعنى الاستغفار ، والمحذوفه بمعنى الرحمه ، وقال الفراء فى قوله تعالى (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ) إن التقدير : بلى ليحسبنا قادرين ، والحسبان المذكور بمعنى الظن ، والمحذوف بمعنى العلم ؛ إذ التردد فى الادعاء كفر ، فلا يكون مأمورا به ، وقال بعض العلماء فى بيت الكتاب :

٨٤٢- لن تراها - ولو تأملت - إلا***ولها فى مفارق الرأس طيبا

إن ترى المقدره الناصبه لطيبا قلبيه لا بصريه ، لثلا يقتضى كون الموصوفه مكشوفه الرأس ، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون ، لا بالتبدل ، مع أن رأى المذكوره بصريه؟؟.

قلت : الصواب عندى أن الصلاه لغه بمعنى واحد ، وهو العطف ، ثم

العطف بالنسبه إلى الله سبحانه وتعالى الرحمه وإلى الملائكه الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ، وأما قول الجماعه فبعيد من جهات ، إحداهما : اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه لما فيه من الإلباس ، حتى إن قوما نفوه ، ثم المثبتون له يقولون : متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قدّم عليه ، الثانيه : أنا لا نعرف في العرييه فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيا ، والثالثه : أن الرحمه فعلها متعدّد والصلاه فعلها قاصر ، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى ، والرابعه : أنه لو قيل مكان «صلى عليه» دعا عليه انعكس المعنى ، وحقّ المترادفين صحه حلول كل منهما محلّ الآخر.

وأما آيه القيامه فالصواب فيها قول سيبويه إن (قَادِرِينَ) حال ، أى بلى نجمعها قادرين ، لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ، ولأن بلى إيجاب للمنفى وهو فى الآيه فعل الجمع ، ولو سلم قول الفراء فلا يسلم أن الحسبان فى الآيه ظن ، بل اعتقاد وجزم ، وذلك لإفراط كفرهم.

وأما قول المعرب فى البيت فمردود ، وأحوال الناس فى اللباس والاحتشام مختلفه ، فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر ، وحال أهل الوبر مختلف ، وبهذا أجاب الزمخشريّ عن إرسال شعيب عليه الصلاه والسلام ابنتيه لسقى الماشيه ، وقال : العادات فى مثل ذلك متباينه ، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم.

الشرط الثانى : أن لا يكون ما يحذف كالجزم

صوت

Your browser does not support the audio tag.

فلا- يحذف الفاعل ولا- نائبه ولا- مشبهه ، وقد مضى الرّد على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء ، وقال الكسائى وهشام والسهيلي فى نحو «ضربنى وضربت زيدا» : إن الفاعل محذوف لا مضمّر ، وقال ابن عطيه فى (بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ

ص: ٦٩٧

كَذَّبُوا) : إن التقدير بئس المثل مثل القوم ، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود ، وإن أراد تفسير المعنى وأن فى بئس ضمير المثل مستترا فإين تفسيره ، وهذا لازم للزمخشريّ فإنه قال فى تقديره : بئس مثلا! وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف ، والصواب أن (مَثَلُ الْقَوْمِ) فاعل ، وحذف المخصوص ، أى مثل هؤلاء ، أو مضاف : أى مثل الذين كذبوا ، ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله نحو (قَالُوا خَيْرًا) و «يا عبد الله» و «زيدا ضربته».

الثالث : أن لا يكون مؤكّدا

وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش ، منع فى نحو «الذى رأيت زيدا» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك «نفسه» ، لأن المؤكد مرید للطول ، والحاذف مرید للاختصار ، وتبعه الفارسيّ ، فرد فى كتاب الأغفال قول الزجاج فى (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ) إن التقدير : إن هذان لهما ساحران ، فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وتبع أبا على أبو الفتح ، فقال فى الخصائص : لا يجوز «الذى

ضربت نفسه زيد» كما لا- يجوز إدغام نحو اقنسس ، لما فيهما جميعا من نقض الغرض [وهو الإلحاق باحرنجم] وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد ك- «ضربت ضربا» لأن المقصود به تقويه عامله وتقرير معناه ، والحذف مناف لذلك ، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضا ؛ فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو «مررت بزید وأتاني أخوه أنفسهما» كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسهما ، وينصب بتقدير : أعنيهما أنفسهما ، ووافقهما على ذلك جماعه ، واستدلوا بقول العرب :

إنّ محلاً وإن مرتجلاً***[وإنّ في السّفر إذ مضوا مهلاً][١٢١]

ص: ٦٩٨

و «إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد يانّ ، وفيه نظر : فإن المؤكّد نسبه الخبر إلى الاسم ، لا نفس الخبر ، وقال الصفار : إنما فُرّ الأَخْفَش من حذف العائد في نحو «الذى رأيتَه نفسه زيد» لأن المقتضى للحذف الطول ، ولهذا لا يحذف في نحو «الذى هو قائم زيد» فإذا فروا من الطول فكيف يؤكّدون؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما ؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت ، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه.

الرابع : أن لا يؤدّي حذفه إلى اختصار المختصر

فلا يحذف اسم الفعل دون معموله ؛ لأنه اختصار للفعل ، وأما قول سيبويه في «زيدا فاقتله» وفي «شأنك والحجّ» وقوله :

٨٤٣- يا أيها المائح ، دلوى دونكا***[إني رأيت الناس يحمدونكا]

[ص ٤١٨]

إن التقدير : عليك زيدا ، و عليك الحج ، ودونك دلوى ، فقالوا : إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب ، وإنما التقدير خذ دلوى ، والزرم زيدا ، والزرم الحج ، ويجوز في دلوى أن يكون مبتدأ ودونك خبره.

الخامس : أن لا يكون عاملا ضعيفا

فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل ، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها.

السادس : أن لا يكون عوضا عن شيء

فلا تحذف ما في «أما أنت منطلقا انطلقت» ولا كلمه لا من قولهم «أفعل هذا إما لا» ولا التاء من عدّه وإقامه واستقامه ؛ فأما قوله تعالى (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) فمما يجب الوقوف عنده ، ومن هنا لم يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ،

ص : ٤٩٩

ومن ثم لا يجتمعان ، ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أَدْعُو وأنادى ؛ لإجازتهم حذفها.

السابع والثامن : أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئه العامل للعمل و قطعه عنه

إشاره

صوت

.Your browser does not support the audio tag

ولا- إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي ، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو «ضربني وضربته زيد» لثلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول ، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو «زيد ضربته» لأن في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه ، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل ، ثم حملوا على ذلك «زيد ما ضربته ، أو هل ضربته» فمنعوا الحذف وإن لم يؤد إلى ذلك ، وكذلك منعوا رفع رأسها في «أكلت السمكه حتى رأسها» إلا أن يذكر الخبر ، فتقول : مأكول ، ولاجتماعهما مع الإلباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو «زيد قام» ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو «زيد ضرب عمرا» وإن لم يجز تقديم الخبر ، فأجاروا «زيدا أجله أحرز» وقال البصريون في قوله :

٨٤٤- [قنافذ هذاجون حول بيو تهم] ***بما كان إياهم عطيه عودا

إن عطيه مبتدأ ، وإياهم مفعول عود ، والجمله خبر كان ، واسمها ضمير الشأن ، وقد خفيت هذه النكته على ابن عصفور فقال : هربوا من محذور - وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها - فوقعوا في محذور آخر ، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ ، وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله ، وهذا

ص: ٧٠٠

بخلاف عله امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو «ما ضربت زيदा» فإنه لنفس العله المقتضيه لامتناع تقديم الفعل عليها ، وهو وقوع ما النافية [فيه] حشوا.

تنبیه

ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضروره أو قليل من الكلام.

فالأول كقوله :

٨٤٥- وخالد يحمّد ساداتنا***[بالحقّ ، لا يحمّد بالباطل]

وقوله :

[قد أصبحت أمّ الخيار تدعى ***علىّ ذنباً] كلّه لم أصنع [٣٣٢]

وقيل : هو في صيغ العموم أسهل ، ومنه قراءه ابن عامر (وكل وعد الله الحسنى).

والثانى كقوله :

٨٤٦- بعكاظ يعشى الناظرين ***إذا هم لمحوا شعاعه

فإن فيه تهيئه «لمحوا» للعمل فى «شعاعه» مع قطعه عن ذلك بإعمال «يعشى» فيه ، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوى ، وذكر ابن مالك فى قوله :

عممتهم بالندى حتّى غواتهم ***فكنت مالك ذى غىّ وذى رشد [١٩٨]

إنه يروى «غواتهم» بالأوجه الثلاثه ؛ فإن ثبتت روايه الرفع فهو من

ص: ٧٠١

الوارد فى النوع الأول فى الشذوذ ؛ إذ لا ضروره تمنع من الجر والنصب ، وقد روىا.

بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف و ليس منه

جرت عاده النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاعتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو (كُلُوا وَاشْرَبُوا) أى أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين «من يسمع يخل» أى تكن منه خيله.

والتحقيق أن يقال : إنه تاره يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه ؛ فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام ؛ فيقال : حصل حريق أو نهب.

وتاره يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ؛ فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ؛ إذ المنوى كالثابت ، ولا يسمى محذوفا ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزله ما لا مفعول له ، ومنه (رَبِّى الَّذِى يُحِىِّى وَيُمِيتُ) (هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَظُنُّونَ وَالَّذِينَ لَا يُظُنُّونَ) (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ) إذ المعنى ربه الذى يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤيه هنالك ،

Your browser does not support the audio tag

ومنه على الأصح (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ) الآية ، ألا ترى أنه عليه الصلاه والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفه الذیاد وقومهما على السقى ، لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم إبلا ، وكذلك المقصود من قولهما (نَسَقِى) السقى ، لا المسقى ، ومن لم يتأمل قدر : يسقون إبلهم ، وتذودان غنمهما ولا نسقى غنمنا.

ص: ٧٠٢

وتاره يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ؛ فيذكران نحو (لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا) (وَلَا تَقْرَبُوا الرِّبَا) وقولك «ما أحسن زيدا» وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو (أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) (وَكَلَّا وَعَدَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) و :

[حميت حمى تهامه بعد نجد]**وما شىء حميت بمستباح [٧٤٥]

بيان مكان المقدّر

القياس أن يقدر الشيء فى مكانه الأصلى ، لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ، ووضع الشيء فى غير محله.

فيجب أن يقدر المفسر فى نحو «زيدا رأيت» مقدما عليه ، وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه ، وقالوا : لأنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل ، أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك.

فالأول نحو «أيهم رأيت» إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، ونحو (وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) فيمن نصب ، إذ لا يلي «أما» فعل ، وكنا قدّمنا في نحو «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد ؛ لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضه أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير ، لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا ،

وإذا قلت «إن خلفك زيدا» وجب تأخير المتعلق ، فعلا كان أو اسما ، لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها وإذا قلت «كان خلفك زيد» جاز الوجهان ، ولو قدرته فعلا ، لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح ، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعل.

والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفه ، فإن الزمخشري قدره مؤخرا عنها ، لأن قريشا كانت تقول : باسم اللات والعزى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم ، فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى ، فإنه الحقيق بذلك ، ثم اعترض ب- (أقرأ باسم ربك) وأجاب بأنها أول سورة أنزلت ، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم ، وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقه باقرا الثاني. واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيد بمعمول المؤكد. وهذا سهو منه ، إذ لا تؤكد هنا ، بل أمر أولا بإيجاد القراءة ، وثانيا بقراءة مقيدة ، ونظيره (الذي خلق ، خلق الإنسان) ومثل هذا لا يسميه أحد توكيدا. ثم هذا الإشكال لازم له على قوله إن الباء متعلقه باقرا الأول لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد الأول ، ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفه جائز باتفاق ، ك- «مررت برجل عمرا ضارب» فكذا في التوكيد ، وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في (ولا يحزنن ويروضن بما آتيتهن كلهن) مع أنهما مفردان ، والجمل أحمل للفصل ، وقال الراجز :

٨٤٧- [يا ليتنى كنت صبيًا مرضعًا]**تحملنى الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعا]**إذا ظلمت الدهر أبكى أجمعا

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو «إن أكلت إن شربت فأنت طالق» فإن الجواب المذكور للسابق منهما ، وجواب الثاني

ص: ٧٠٤

محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه ، كما قالوا في الجواب المتأخر عن الشرط والقسم (١) ، ولهذا قال محققوا الفقهاء في المثال المذكور : إنها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم ، وذلك لأن التقدير حينئذ إن شربت فإن أكلت فأنت طالق ، وهذا كله حسن ، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى : (ولا ينفعكم نصيحي إن أردت أن أنصيح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم) وفيه نظر ؛ إذ لم يتوال شرطان وبعدها جواب كما في المثال ، وكما في قول الشاعر :

٨٤٨- إن تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا**منا معاقل عز زانها كرم

وقول ابن دريد :

٨٤٩- فإن عثرت بعدها إن وألت**نفسى من هاتا فقولا لالعال.

إذ الآيه الكريمه لم يذكر فيها جواب ، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب فى المعنى للشرط الأول ؛ فينبغى أن يقدر إلى

جانبه ، ويكون الأصل : إن أردت أن أنصح لكم فلا- ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم ، وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدا إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له ، والله أعلم.

بيان مقدار المقدّر

ينبغي تقليده ما أمكن ، لتقلّ مخالفه الأصل.

ولذلك كان تقدير الأخفش في «ضربي زيدا قائما» ضربه قائما ، أولى

ص: ٧٠٥

١- في نسخه «عن القسم والشرط» والخطب في ذلك سهل.

من تقدير باقى البصريين : حاصل إذا كان - أو إذ كان - قائما ، لأنه قدّر اثنين وقدروا خمسه ، ولأن التقدير من اللفظ أولى .

وكان تقديره فى «أنت منى فرسخان» بعدك منى فرسخان ، أولى من تقدير الفارسى : أنت منى ذو مسافه فرسخين ؛ لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شىء آخر يتعلق به الطرف ، والفارسى قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث .

وضعف قول بعضهم فى (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) إن التقدير : حبّ عباده العجل ، والأولى تقدير الحب فقط .

وضعف قول الفارسى ومن وافقه فى (وَاللَّائِي يَنْسَنَ) الآية : إن الأصل : واللأى لم يحضن فعدّتهن ثلاثه أشهر ، والأولى أن يكون الأصل : واللأى لم يحضن كذلك .

وكذلك ينبغى أن يقدر فى نحو «زيد صنع بعمره جميلا- وبخالد سواً وبكر» أى كذلك ، ولا- يقدر عين المذكور ؛ تقليلا للمحذوف ، ولأن الأصل فى الخبر الأفراد ، ولأنه لو صرح بالخبر لم يحسن إعادته ذلك المتقدم لثقل التكرار .

ولك أن لا تقدر فى الآية شيئا البتة ؛ وذلك بأن تجعل الموصول معطوفا على الموصول ، فيكون الخبر المذكور لهما معا ، وكذا تصنع فى نحو «زيد فى الدار وعمرو» ، ولا يتأتى ذلك فى المثال السابق ، لأن أفراد فاعل الفعل يأباه ، نعم لك أن تسلم فيه من الحذف ، بأن تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما .

فإن قلت : لو صح ما ذكرته في الآيه والمثال السابق لصح «زيد قائمان وعمرو» بتقدير : زيد وعمرو قائمان.

قلت : إن سلم منعه فلقبح اللفظ ، وهو متنف فيما نحن بصدده ، ولكن يشهد للجواز قوله :

٨٥٠- ولست مقرا للرجال ظلامه***أبي ذاك عمى الأكرمان وخاليا

وقد جوزوا في «أنت أعلم وزيد» كون زيد مبتدأ حذف خبره ، وكونه عطفًا على أنت ؛ فيكون خبرا عنهما.

بيان كيفية التقدير

صوت

Your browser does not support the audio tag.

إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقه ، أو موصوفه (١) وصفه مضافه ؛ أو جار ومجرور مضمّر عائد على ما يحتاج إلى الرابط ، فلا تقدر أن ذلك حذف دفعه واحده ، بل على التدرّج.

فالأول نحو (كَالَّذِي يُعْشَى عَلَيْهِ) أي كدوران عين الذي.

والثاني كقوله :

٨٥١- إذا قامت تَضَوُّع المسك منهما***نسيم الصبا جاءت برّيا القرنفل

أي تَضَوُّعًا مثل تَضَوُّع نسيم الصبا

والثالث كقوله تعالى : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) أي لا تجزي فيه ، ثم حذفت في فصار لا تجزيه ، ثم حذف الضمير منصوبا

ص: ٧٠٧

١- في نسخه «أو موصوف وصفه مضافه» وكلمه «موصوفه» معطوفه بأو على كلمه «متضايقه».

لا مخفوضا ، هذا قول الأخفش ، وعن سيويه أنهما حذفًا دفعه [واحد] ونقل ابن الشجرى القول الأول عن الكسائي ، واختاره ، قال : والثاني قول نحوى آخر ، وقال أكثر أهل العربية منهم سيويه والأخفش : يجوز الأمران ، اه. وهو نقل غريب.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدر في «ضربى زيدا قائما» ضربه قائما ، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديرا ، دون «إذا كان ، أو إذا كان» ويقدر «اضرب» دون

أهن في «زيدا اضربه».

فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعه قدّر ما لا مانع له.

فالأول نحو «زيدا اضرب أخاه» يقدر فيه أهن دون اضرب ، فإن قلت «زيدا أهن أخاه» قدرت أهن.

والثاني نحو «زيدا امرر به» تقدر فيه جاوز دون امور ، لأنه لا يتعدى بنفسه ، نعم إن كان العامل مما يتعدى تاره بنفسه وتاره بالجار نحو نصح في قولك «زيدا نصحت له» جاز أن يقدر نصحت زيدا ؛ بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله :

يا أيها المائح دلوى دونكا***[إني رأيت الناس يحمدونكا] [٨٤٣]

إذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ ، لا دونك ، وقد مضى ، وقوله :

ص: ٧٠٨

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف ، لا اسم تفضيل محذوف ، لأننا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول ، فكيف يعمل فيه المقدر؟ وقولك «هذا معطى زيد أمس درهما» التقدير أعطاه ، ولا يقدر اسم فاعل ، لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضى المجرد من أل ، وقال بعضهم فى قوله تعالى (لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيْتَاتِ وَالَّذِى فَطَرَنَا) : إن لو او للقسم ، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جمله النفى السابقه ، ويجب أن يقدر : والذى فطرنا لا نؤثرك ، لأن القسم لا يجاب بلن إلا فى الضروره كقول أبى طالب :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم***حتى أوسد فى التراب دفينا [٤٦٤]

وقال الفارسى ومتابعوه فى (وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) التقدير : فعدتهن ثلاثه أشهر ، وهذا لا يحسن وإن كان ممكنا ، لأنه لو صرح به اقتضت الفصاحه أن يقال : كذلك ، ولا تعاد الجملة الثانيه.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ و كونه خبرا فأيهما أولى؟

قال الواسطى : الأولى كون المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر محطّ الفائده

وقال العبدى : الأولى كونه الخبر ؛ لأن التجوز فى أواخر الجملة أسهل ، نقل القولين ابن إياز.

ومثال المسأله (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) أى : شأنى صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره ، ومثله (طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ) أى الذى يطلب منكم طاعه معلومه لا- يرتاب فيها ، لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب ، أو طاعتكم معروفه ، أى عرف أنها بالقول دون الفعل ، أو طاعه معروفه أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبه.

ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به ، كما فى «نعم الرّجل زيد» على القول بأنهما جملتان ؛ إذ لا يحذف الخبر وجوبا إلا إذا سدّ شىء مسدّه ، ومثله «حَبِذَا زَيْدًا» إذا حمل على الحذف ، وجزم كثير من النحويين فى نحو «عمر ك لأفعلن» و «أيمن الله لأفعلن» بأن المحذوف الخبر ، وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ ، ولذلك لم يعدّه فيما يجب فيه حذف الخبر ؛ لعدم تعينه عنده لذلك ، قال : والتقدير إمّا قسمى أيمن الله ، أو أيمن الله قسم لى ، اه. ولو قدرت أيمن الله قسمى ، لم يمتنع ؛ إذ المعرفه المتأخره عن معرفه يجب كونها الخبر على الصّحيح.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا و الباقي فاعلا و كونه مبتدأ و الباقي خبرا فالتانى أولى

صوت

Your browser does not support the audio tag

لأن المبتدأ عين الخبر ؛ فالمحذوف عين الثابت ؛ فيكون الحذف كلا حذف ، فأما الفعل فإنه غير الفاعل.

اللهم إلا أن يعتضد الأول بروايه أخرى فى ذلك الموضوع ، أو بموضع آخر يشبهه ، أو بموضع آت على طريقته.

ص: ٧١٠

فالأول كقراءه شعبه (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا) بفتح الباء ، وكقراءه ابن كثير (كَذَلِكَ يُوحى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ، اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) بفتح الحاء ، وكقراءه بعضهم (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَيْتِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ، شُرَكَاءُؤُهُمْ) ببناء زَيْن للمفعول ، ورفع الفتل والشركاء ، وكقوله :

٨٥٣- لييك يزيد ، ضارع لخصومه ***[ومختبط مما تطيح الطوائح](١)

فيمن رواه مبني للمفعول ، فإن التقدير : يستبّحه رجال ، ويوحيه الله ، وزينه شركاؤهم ، ويبكيه ضارع ، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها ؛ لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها فى روايه من بنى الفعل فيهن للفاعل.

والثانى كقوله تعالى : (وَلَيْتُنَّ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ) فلا يقدر ليقولن الله خلقهم ، بل خلقهم الله ؛ لمجىء ذلك فى شبه هذا الموضوع ، وهو : (وَلَيْتُنَّ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) وفى مواضع آتية على طريقته نحو (قَالَتْ : مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا؟ قَالَ : تَبَأْنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ) (قَالَ : مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟ قُلْ : يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا).

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى

وفيه مسائل :

ص: ٧١١

١- من العلماء من قال في هذا البيت : إن «يزيد» منادى بحرف نداء محذوف أى لييك ضارع يا يزيد.

إحداها : نون الوقايه فى نحو (أَتَحَاجُّونِي) و (تَأْمُرُونِي) فيمن قرأ بنون واحده وهو قول أبى العباس وأبى سعيد وأبى على وأبى الفتح وأكثر المتأخرين ، وقال سيويه واختاره ابن مالك : إن المحذوف الأولى.

الثانيه : نون الوقايه مع نون الإناث فى نحو قوله :

٨٥٤- [تراه كالثغام يعلّ مسكاً]***يسوء الفاليات إذا فلينى

هذا هو الصحيح ، وفى البسيط أنه مجمع عليه ؛ لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف ، ولكن فى التسهيل أن المحذوف الأولى ، وأنه مذهب سيويه.

الثالثه : تاء الماضى مع تاء المضارع فى نحو (ناراً تَلْطَى) وقال أبو البقاء فى قوله تعالى (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ) يضعف كون (تَوَلَّوْا) فعلاً مضارعاً ؛ لأن أحرف المضارعه لا تحذف ، اهـ. وهذا فاسد؟ لأن المحذوف الثانيه ، وهو قول الجمهور ، والمخالف فى ذلك هشام الكوفى ، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيره من ذلك لا شك فيها نحو (ناراً تَلْطَى) (وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ).

الرابعه : نحو مقول ومبيح ، المحذوف منهما واو مفعول ، والباقى عين الكلمه ، خلافاً للاخفش.

الخامسه : نحو إقامة واستقامه ، المحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال والباقى عين الكلمه ، خلافاً للاخفش أيضاً.

السادسه : نحو :

ص: ٧١٢

يا زيد زيد اليعملات الذبّل *** [تطاول الليل عليك فانزل] [٦٩٨]

بفتحهما ، و :

٨٥٥- [يا من رأى عارضا أسرّبه] *** بين ذراعى وجهه الأسد

وهذا هو الصحيح ، خلافا للمبرد.

السابعة : نحو «زيد وعمرو قائم» ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل ، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور ، مع أن مذهبه فى نحو *يا زيد زيد اليعملات* [٦٩٨]

أن الحذف من الثانى ، قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضامفين لىبقى المضاف إليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب ، وأما هنا فلو كان قائم خيرا عن الأول لوقع فى موضعه ، إذ لا ضروره تدعو إلى تأخيره ؛ إذ كان الخبر يحذف بلا- عوض نحو «زيد قائم وعمرو» من غير قبح فى ذلك ، اه. وقيل أيضا : كل من المبتدأين عامل فى الخبر ؛ فالأولى إعمال الثانى لقربه ، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك فى مسأله الإضافه

تنبيه - الخلاف إنما هو عند التردد ، وإلا فلا تردّد فى أن الحذف من الأول فى قوله

٨٥٦- نحن بما عندنا ، وأنت بما *** عندك راض ، والزأى مختلف

ص : ٧١٣

خيلتي هل طبّ؟ فآني وأنتما***وإن لم تبوحا بالهوى دنفان [٧٢٣]

ومن الثاني فى قوله تعالى (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ) إذ لو كان الجواب للثانى لجزم ، فقلنا بذلك فى نحو «إن أكلت إن شربت فأنت طالق» وفى (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ) ونحو (وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ) ثم قال تعالى (لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا) وانبنى على ذلك المثل أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر ، إذ التقدير : إن أكلت فأنت طالق إن شربت ، وجواب الثانى فى هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه ، كما أن الجواب من حيث المعنى فى «أنت ظالم إن فعلت» ما تقدم على اسم الشرط ، بل قال جماعه : إنه الجواب فى الصنائه أيضا.

ومن ذلك قوله :

[فمن يك أمسى بالمدينه رحله]***فآني وقتيار بها لغريب [٧٢٤]

وقد تكلف بعضهم فى البيت الأول ؛ فزعم أن «نحن» للمعظم نفسه ، وأن «راض» خبر عنه ، ولا يحفظ مثل «نحن قائم» بل يجب فى الخبر المطابقه نحو (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ، وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ) وأما (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ) فأفرد ثم جمع لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

Your browser does not support the audio tag

(وَجَاءَ رَبُّكَ) (فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ) أى أمره ، لاستحاله الحقيقي ، فأما (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) فالباء للتعديه ، أى أذهب الله نورهم.

ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعى إلى ذات ، لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال نحو (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أى استمتاعهن (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ) أى أكلها (حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ) أى تناولها ، لا- أكلها ، ليتناول شرب ألبان الإبل (حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا) أى منافعها ، ليتناول الركوب والتحميل ، ومثله (وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْآنِعَامُ).

ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ) فإنهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء ، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما ، ومنه (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) إذ الذوات لا يتعلق بها لوم ، والتقدير فى حبه ، بدليل (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) أو فى مرادوته ، بدليل (تُرَاوِدُ فَتَاهَا) وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب (وَسَيَّلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا) أى أهل القرية وأهل العير (وَالِى مَدِينٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا) أى وإلى أهل مدين بدليل (أَخَاهُمْ) وقد ظهر فى (وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدِينٍ) وأما (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا) فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء ، وخالفهم الزمخشري فى الأولين ، لأن القرية تهلك ، ووافقهم فى (فَجَاءَ) لأجل (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) (إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ) أى ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات (لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ) أى رحمته (يَخَافُونَ رَبَّهُمْ)

ص: ٧١٥

أى عذابه ، بدليل (وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ) (يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا) أى يضاهى قولهم قول الذين كفروا ، وقال الأعشى :

٨٥٧- ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا***[وبت كما بات السليم مسهدا]

فحذف المضاف إلى ليله والمضاف إليه ليله وأقام صفته مقامه ، أى اغتماض ليله رجل أرمدا ، وعكسه نيابه المصدر عن الزمان «جتتك طلوع الشمس» أى وقت طلوعها ، فتاب المصدر عن الزمان ، وليس من ذلك «جتتك مقدم الحاج» خلافا للزمخشري ، بل المقدم اسم لزمان القدوم.

تنبيه - إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثانى أولى ، نحو (الحجج أشهر) ونحو (ولكن البر من آمن) فيكون التقدير : الحجج حج أشهر ، والبر بر من آمن ، أولى من أن يقدر : أشهر الحج أشهر ، وذا البر من آمن ، لأنك فى الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير ، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى.

يكثر في ياء المتكلم مضافا إليها المنادى نحو (رَبِّ اغْفِرْ لِي) وفي الغايات نحو (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ) أى من قبل الغلب ومن بعده ، وفي أى وكلّ وبعض وغير بعد ليس ، وربما جاء فى غيرهن ، نحو (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) فيمن ضم ولم ينون ، أى فلا خوف شىء عليهم ، وسمع «سلام عليكم» فيحتمل ذلك ، أى سلام الله ، أو إضمامر أل.

حذف اسمين مضافين

(فَأَيُّهَا مَنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) أى فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب (قَبْضَهُ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ) أى من أثر حافر فرس الرسول (كَالَّذِي يُعْشَى عَلَيْهِ) أى كدوران عين الذى ، وقال رؤبه (١):

٨٥٨- [فأدر ك إرقال العراده ظلعها]***وقد جعلتنى من حزيمه إصبعاى.

أى ذا مسافه إصبع

حذف ثلاث متضائفات

(فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ) أى فكان مقدار مسافه قربه مثل قاب قوسين ؛ فحذف ثلاثه من اسم كان ، وواحد من خيرها ، كذا قدره الزمخشري .

تنبيه - للقاب معنيان : القدر ، وما بين مقبض القوس وطرفيها ، وعلى تفسير الذى فى الآيه بالثانى فليل : هى على القلب ، والتقدير قابى قوس ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس .

حذف الموصول الاسمى

صوت

Your browser does not support the audio tag.

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته ، وتبعهم ابن مالك ، وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ، ومن حجتهم (آمنوا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم) وقول حسان :

ص: ٧١٧

١- البيت ليس لرؤبه ، وإنما هو للكلمه اليربوعى .

٨٥٩- أمن يهجو رسول الله منكم***ويمدحه وينصره سواء؟

وقول آخر :

٨٦٠- ما الذى دأبه احتياط وحزم***وهواه أطاع يستويان

أى والذى أنزل ، ومن يمدحه ، والذى أطاع هواه .

يجوز قليلا لدلاله صلّه أخرى ، كقوله :

٨٦١- وعند الذى واللّات عدنك إحنه***عليك ؛ فلا يغرك كيد العوائد

أى الذى عادك ، أو دلاله غيرها كقوله :

نحن الأولى فاجمع جمو***عك ثم وجههم إلينا [١٢٧]

أى نحن الأولى عرفوا بالشجاعه ، وقال :

٨٦٢- بعد اللّتيا واللّتيا واللّتى***إذا علتها أنفس تردّت

ف قيل : يقدر مع اللّتيا فيهما نظير الجملة الشرطيه المذكوره ، وقيل : يقدر اللّتيا دقت واللّتيا دقت ؛ لأن التصغير يقتضى ذلك ، وصله الثالثه الجملة الشرطيه ، وقيل : يقدر مع اللّتيا فيهما : عظمت ، لا دقت ، وإنه تصغير تعظيم كقوله :

[وكلّ أناس سوف تدخل بينهم]***دويهيه تصفرّ منها الأنامل [٦٣]

قوله تعالى (وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُفِ) أى حور قاصرات (وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ ، أَنْ اِعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أى دروعا سابغات (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا) أى ضحكا قليلا وبكاء كثيرا ، كذا قيل ، وفيه بحث سيأتى (وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ) أى دين المله القيمه (وَلِدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) أى ولددار الساعه الآخره ، قاله المبرد ، وقال ابن الشجرى : الحياه الآخره ، بدليل (وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ) ومنه (حَبَّ الْحَصِيدِ) أى حب النبت الحصيد ، وقال سحيم :

أنا ابن جلا وطلماع الثنايا***متى أضع العمامه تعرفونى][٢٦٣]

قيل : تقديره أنا ابن رجل جلا الأمور ، وقيل : جلا علم محكى على أنه منقول من نحو قولك «زيد جلا» فيكون جمله ، لا من قولك جلا زيد ، ونظيره قوله :

٨٦٣- تبت أحوالى بنى يزيد***ظلما علينا لهم فزيد

فيزيد : منقول من نحو قولك «المال يزيد» لا من قولك يزيد المال ، وإلا لأعرب غير منصرف ، فكان يفتح ؛ لأنه مضاف إليه.

واختلف فى المقدر مع الجملة فى نحو «منا ظعن ومنا أقام» فأصحابنا يقدرون موصوفا : أى فريق ، والكوفيون يقدرون موصولا ، أى الذى أو من ، وما قدرناه أقيس ؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ، ومثله «ما منهما مات حتى لقيته» ندره بأحد ، ويقدرونه بمن (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ) أى إلا إنسان ، أو

إلا من ، وحكى الفراء عن بعض قدمائهم أن الجملة القسميه لا تكون صله ، وردّه بقوله تعالى (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ).

حذف الصفه

(يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) أى صالحه ، بدليل أنه قرىء كذلك ، وأن تعبيها لا يخرجها عن كونها سفينه ؛ فلا فائده فيه حينئذ (تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ) أى سلطت عليه بدليل (مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ) الآية (قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) أى الواضح ، وإلا لكان مفهومه كفرا (وَمَا نُزِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا) وقال :

٨٦٤- [وقد كنت فى الحرب ذا تدرا]**فلم أعط شيئا ولم أمنع

وقال :

٨٦٥- [وليس لعيشنا هذا مهاه]**وليست دارنا هاتا بدار

أى من أختها السابقه ، وبار طائله ، ولم أعط شيئا طائلا ؛ دفعا للتناقض فيهن (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسِيْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ) أى نافع (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) أى ضعيفا.

حذف المعطوف

صوت

Your browser does not support the audio tag.

ويجب أن يتبعه العاطف نحو (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ) أى ومن أنفق من بعده ، دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون

ص: ٧٢٠

بين شيئين ودليل المقدر (أُولَئِكَ أَكْبَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا) (لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ) (وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ) أى بين أحد واحد منهم ، وقيل : أحد فيهما ليس بمعنى واحد مثله فى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) بل هو الموضوع للعموم ، وهمزته أصليه لا مبدله من الواو ؛ فلا تقدير ، وردّ بأنه يقتضى حينئذ أن المعرّض بهم وهم الكافرون فرّقوا بين كل الرسل ، وإنما فرّقوا بين محمد عليه الصلاه والسلام وبين غيره فى النبوه ، وفى لزوم هذا نظر ، والذى يظهر لى وجه التقدير ، وأن المقدر بين أحد وبين الله ، بدليل (وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ) ونحو (سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) أى والبرد ، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى فى أول السوره (لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ) (وَلَهُ مَا سَكَنَ) أى وما تحرك ، وإذا فسر سكن باستقرّر لم يحتج إلى هذا (فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَمَا اسْتَيْسِرَ مِنَ الْهُدَىٰ) أى فإن أحصرتم فحللتم (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ) أى فحلقت ففديه (لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا) أى إيمانها وكسبها ، والآيه

من اللّف والنشر وبهذا التقدير تندفع شبهه المعتزله كالمخشري وغيره ؛ إذ قالوا : سؤى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع به ، وهذا التأويل ذكره ابن عطيه وابن الحاجب.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها كقوله :

[دعانى إليها القلب إنى لأمره ***مطيع] فما أدرى أرشد طلابها [٥]

أى أم غى ، وقد مرّ البحث فيه.

ص: ٧٢١

حذف المعطوف عليه

(اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) أى فاضرب فانفجرت ، وزعم ابن عصفور أن الفاء فى (فَانْفَجَرَتْ) هى فاء فاضرب ، وأن فاء (فَانْفَجَرَتْ) حذفت ؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه ، وليس بشىء ؛ لأن لفظ الفاءين واحد ، فكيف يحصل الدليل؟ وجوز الزمخشري ومن تبعه أن تكون فاء الجواب ، أى : فإن ضربت فقد انفجرت ، ويردّه أن ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرِقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) إلا إن قيل : المراد فقد حكما بترتب الانفجار على ضربك ، وقيل فى (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ) : إن أم متصله ، والتقدير : أعلمتم أن الجنة حفت بالمكارة أم حسبتم.

حذف المبدل منه

قيل فى (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ) وفى (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ) : إن الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف ، أى لما تصفه ، وكذلك فى (رَسُولًا) بناء على أن ما فى (كَمَا) موصول اسمى ، ويردّه أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أولى العلم ، والظاهر أن ما كاهه ، وأظهر منه أنها مصدرية ؛ لبقاء الكاف حينئذ على عمل الجر ، وقيل فى (الْكَذِبَ) إنه مفعول إما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه ، أى لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة ، وإما لمحذوف ، أى فتقولون الكذب ، وإما لتصف على أن ما مصدرية والجملتان محكيता القول ،

أى لا- تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم ، وقرىء بالجبر بدلا من (مِمَّا) على أنها اسم ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا لكذب وصفه للفاعل ، وقد مر أنه قيل فى «لا إله إلا الله» : إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف.

حذف المؤكده بقاء توكيده

قد مرّ أن سيبويه والخليل أجازاه ، أن أبا الحسن ومن تبعه منعه (1).

حذف المبتدأ

يكثّر ذلك فى جواب الاستفهام نحو (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ؟ نَارُ اللَّهِ) أى هى نار الله (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ؟ نَارٌ حَامِيَةٌ) (ما أصحابُ اليمينِ؟ فى سِدْرٍ مَخْضُودٍ) الآيتين (هل أنبئكم بشر من ذلكم؟ النار).

وبعد فاء الجواب نحو (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى فعمله لنفسه وإساءته عليها (وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ) أى فهم إخوانكم (فَإِنْ لَمْ يُصِصْ بِهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ) (وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيُؤْسُقْنُوهُ) (فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) أى فالشاهد ، وقرأ ابن مسعود (إن تعذبهم فعبادك).

وبعد القول نحو (وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (إِلَّا قَالُوا سَاجِرٌ أَوْ

ص: ٧٢٣

١- انظر الشرط الثالث من شروط الحذف فى (ص ٦٠٨).

مَجْنُونٌ) (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً) الآيات (بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ).

وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ) ونحو (صُمُّكُمْ عُمِّي).

ووقع في غير ذلك أيضا نحو (لَا يُغَرِّبَنَّكَ تَقَلُّبُ الدِّينِ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعَ قَلِيلٍ) (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً) (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، بَلَاغٌ) أي هذا بلاغ ، وقد صرح به في (هذا بلاغ للناس) (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا) أي هذه سورة ، ومثله قول العلماء «باب كذا» وسيبويه يصرح به.

حذف الخبر

صوت

Your browser does not support the audio tag

(وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصِنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصِنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أي حل لكم (أكلها دائم ، وظلها) أي دائم ، وأما (أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ) فلا- حابه إلى دعوى الحذف كما قيل ؛ لصحة كون اعلم خيرا عنهما ، وأما «أنت أعلم ومالك» فمشكل لأنه إن عطف على أنت لزم كون أعلم خيرا عنهما ، أو على أعلم لزم كونه شريكه في الخبريه ، أو على ضمير أعلم لزم أيضا نسبه العلم إليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل ، وإعمال أفعال في الظاهر ، وإن قدر مبتدأ حذف خبره لزم كون المحذوف أعلم ، والوجه فيه أن الأصل بمالك ، ثم أنبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظي ، لا للاشتراك المعنوي ، كما قصد بالعطف في نحو (وَأَرْجُلُكُمْ) فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار ، ونظيره «بعت

ص: ٧٢٤

الشاه شاه ودرهما» والأصل شاه بدرهم ، وقالوا «الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خير فخير» أي إن كان في عملهم خير ، فحذفت كان وخبرها ، وقال :

٨٦٦- لهفي عليك للهفه من خائف ***يبغى جوارك حين ليس مجير

أي ليس له ، وقالوا «من تأتي أصاب أو كاد ، ومن استعجل أخطأ أو كاد» وقالوا «إن مالا وإن ولدا» وقال الأعشى :

إن محلا وإن مرتحلا***[وإن في السفر إذ مضوا مهلا] [١٢١]

أي إن لنا حلولا في الدنيا وإلا لنا ارتحالا عنها ، وقد مر البحث في (إن الذين كفروا ويصيئون عن سبيل الله) (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم) مستوفى ، وقال تعالى (قالوا لا ضير) أي علينا (ولو ترى إذ فرغوا فلا فتوت) أي لهم ، وقال الحماسي :

من صد عن نيرانها***فأنا ابن قيس لا براح [٣٩٣]

وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل : إنه لا يذكر ، وقال آخر :

٨٦٧- إذا قيل سيروا إن ليلى لعلها***جري دون ليلى مائل القرن أعضب (١)

أى لعلها قريبه.

ما يحتمل النوعين

يكثر بعد الفاء نحو (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (فَمَا

ص: ٧٢٥

١- خبر إن هو كلمه لعلها مع خبرها المحذوف ، وقوله «جري» هو جواب إذا.

اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) (فَنظَرَهُ إِلَى مَيْسَرِهِ) أى فالواجب كذا ، أو فعلية كذا ، أو فعليكم كذا.

ويأتى فى غيره نحو (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) أى أمرى ، أو أمثل ، ومثله (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) أى أمرنا أو أمثل ، ويدل للأول قوله :

٨٦٨- فقالت : على اسم الله ، أمرك طاعه***[وإن كنت قد كلفت ما لم أعود]

وقد مرّ تجويز ابن عصفور الوجهين فى «لعمرك لأفعلن ، وأيمن الله لأفعلن» وغيره جزم بأن ذلك من حذف الخبر ، وفى «نعم الرّجل زيد» وغيره جزم بأنه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ.

حذف الفعل وحده أو مع مضمّر مرفوع أو منصوب أو معهما

يُطْرَدُ حَذْفُهُ مَفْسِرًا نَحْوَ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) والأصل : لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله الزمخشرى وأبو البقاء وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لا يجوز «لو زيد قام» إلا فى الشعر أو الندور نحو «لو ذات سوار لطمنتى» وقيل : الأصل لو كنتم ، فحذفت كان دون اسمها ، وقيل : لو كنتم أنتم ، فحذفا مثل «التمس ولو خاتما من حديد» وبقي التوكيد.

ويكثر فى جواب الاستفهام نحو (لَيَقُولَنَّ اللَّهُ) أى ليقولن خلقهن الله (وإذا قيل لهم ما ذا أنزل ربكم قالوا خيرا).

وأكثر من ذلك كله حذف القول ، نحو (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) حتى قال أبو علي : حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج.

ويأتى حذف الفعل فى غير ذلك نحو (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) أى وأتوا خيرا ، وقال الكسائى : يكن الانتهاء خيرا ، وقال الفراء : الكلام جملة واحده ، وخيرا : نعت لمصدر محذوف ، أى انتهاء خيرا (وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ) أى واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم. وقال :

٨٦٩- علفتها تبنا وماء باردا***[حتى شتت هماله عيناها]

ف قيل : التقدير وسقيتها ، وقيل : لا- حذف ، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها وألزموا صحه نحو «علفتها ماء باردا وتبنا» فالتزموه محتجين بقول طرفه :

٨٧٠- عمرو بن هند ما ترى رأى صرمة***[لها سبب ترعى به الماء والشجر

Your browser does not support the audio tag

وقالوا «الحمد لله أهل الحمد» بإضمار أمدح ، وفى التنزيل (وَأَمْرًا تُهَيِّئْ لَهُمُ الْجَنَّةَ وَالْجَنَّةَ كَثِيرَةً) ونظائره كثيرة ، وقالوا «أما أنت منطلقا انطلقت» أى لأن كنت منطلقا انطلقت ، وقالوا «لا أكلمه ما أن حراء مكانه ، وما أن فى السماء نجما» أى ما ثبت ، ويروى «نجم» بالرفع ، فأن : فعل ماضى بمعنى عرض ، وأصله عن .

حذف المفعول

يكتر بعد «لو شئت» نحو (فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) أى فلو

ص: ٧٢٧

شاء هدايتكم ، وبعد نفي العلم ونحوه ، نحو (أَلَا- إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ) أى أنهم سفهاء (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ) وعائدا على الموصول نحو (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله :

[حميت حمى تهامه بعد نجد]***[وما شىء حميت بمستباح] [١٤٥]

وعائد المخبر عنه دونهما كقوله :

على ذنبا كله لم أصنع [٣٣٢]

وقوله :

وجاء فى غير ذلك ، نحو (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ) (فَمَنْ لَمْ يَسِيَّ تَطْعَ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) أى فمن لم يجد الرقبه ، فمن لم يستطع الصوم .

ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو (قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ) أى هو سحر ، بدليل (أَسِحْرٌ هَذَا) ويكثر حذفه فى الفواصل نحو (وَمَا قَلَى) (وَلَا تَخْشَى) ويجوز حذف مفعولى أعطى نحو (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى) وثانيهما فقط نحو : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) ، وأولهما فقط ،

ص : ٧٢٨

١- رواه المؤلف فيما مضى (ص ٤٧٢) «فتوب نسيت» وشرحه وذكر له نظيرا فى المعنى .

خلافاً للسهليّ ، نحو (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ).

حذف الحال

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول نحو (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) أى قائلين ذلك ، ومثله (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) ويحتمل أن الواو للحال وأن القول المحذوف خبر ، أى وإسماعيل يقول ، كما أن القول حذف خبراً للموصول فى (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا) ويحتمل أن الخبر هنا (إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) فالقول المحذوف نصب [على الحال] أو رفع خبراً أول ، أو لا موضع له ؛ لأنه بدل من الصلته ، هذا كله إن كان (الَّذِينَ) للكفار ، والعائد الواو ، فإن كان للمعبودين عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف - أى اتخذوهم - فالخبر (إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) وجمله القول حال أو بدل.

حذف التمييز

نحو «كم صمت» أى كم يوماً ، وقال تعالى (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ) وهو شاذ فى باب نعم نحو «من تَوْضُأً يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعْمَتٌ» أى فبالرخصه أخذ ونعمت رخصه.

حذف الاستثناء

وذلك بعد إلا وغير المسبوقين بليس ، يقال : قبضت عشره ليس إلا ،

أو ليس غير ، وقد تقدم ، وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن ، وليس بمسموع .

حذف حرف العطف

بابه الشعر كقول الحطيئة :

٨٧١- إنَّ امرأ رهطه بالشَّام منزله *** برمل يبرين جارا شدَّ ما اغتربا

أى ومنزله برمل يبرين ، كذا قالوا ، ولك أن تقول : الجملة الثانية صفة ثانية ، لا معطوفة ، وحكى أبو زيد «أكلت خبزا لحما تمرا» فقيل : على حذف الواو ، وقيل : على بدل الإضراب ، وحكى أبو الحسن «أعطه درهما درهمين ثلاثه» وخرج على إضمار أو ، ويحتمل البديل المذكور ، وقد خرج على ذلك آيات ؛ إحداها (وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ) أى ووجوه ، عطف على (وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ) ، والثانية (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) فيمن فتح الهمزة ، أى وَأَنَّ الدِّينَ ، عطف على (أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) وبعده أن فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب ، وبين المنصوبين بالمرفوع ، وقيل : بدل من أن الأولى وصلتها ، أو من القسط ، أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حول للمبالغة ، والثالثة (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ) أى وقلت ، وقيل : بل هو الجواب ، و (تَوَلَّوْا) جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل : (تَوَلَّوْا) حال على إضمار قد ،

Your browser does not support the audio tag

وأجاز الزمخشري أن يكون (قُلْتَ) استئنفا ، أى إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، ثم قدر أنه قيل : لم تولوا باكين؟ فقيل : (قُلْتَ لَا أَجِدُ) ما أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ) ثم وسط بين الشرط والجزاء .

ص : ٧٣٠

حذف فاء الجواب

هو مختص بالضرورة ، كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها [٨١]

وقد مر أن أبا الحسن خرج عليه (إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ).

حذف واو الحال

تقدم فى قوله :

نصف النهار الماء غامر [ورفيقه بالغيب لا يدرى] [٧٤٨] أى انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص .

زعم البصريون أن الفعل الماضى الواقع حالا لا بد معه من «قد» ظاهره نحو (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ) أو مضمرة نحو (أَنْتُمْ مِنْ لَدُنِّكَ وَأَتَّبَعَكَ الْأَلْدَلُونَ) (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِصَتِ رِثَةٌ صِيدُوهُمْ) وخالفهم الكوفيون ، واشتروا ذلك فى الماضى الواقع خبرا لكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه «أليس قد صلّيت معنا» ،

وقول الشاعر :

٨٧٢- وكنا حسبا كل بيضاء شحمه***عشيّه لاقينا جذاما وحميرا

وخالفهم البصريون. وأجاز بعضهم «إن زيدا لقام» على إضمار قد ، وقال الجميع : حقّ الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو (تالله لقد آثرَكَ اللهُ عَلَيْنَا) وقيل في (قُتِلَ أَصِيْحَابُ الْأَخْدُودِ) إنه جواب للقسم على إضمار اللام وقد جميعا للطول ، وقال :

حلفت لها بالله حلفه فاجر***لناموا ، فما إن من حديث ولا صال [٢٨٨]

فأضمر «قد» وأما (وَلَيْتَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَطَّلُوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ) فزعم قوم أنه من ذلك ، وهو سهو ، لأن ظلّوا مستقبل ، لأنه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه ؛ فلا سبيل فيه إلى قد ؛ إذ المعنى ليظنّ ، ولكن النون لا تدخل على الماضي.

حذف لا التبرئه

حكى الأخفش «لا رجل وامرأه» بالفتح ، وأصله ولا امرأه ، فحذفت لا وبقي البناء للتركيب بحاله.

حذف لا النافية و غيرها

يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفى مضارعا نحو (تالله تفتّوا تذكر يوسف) وقوله :

ص: ٧٣٢

٨٧٣- فقلت : يمين الله أبرح قاعدا***[ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي]

وبقل مع الماضي كقوله :

٨٧٤- فإن شئت آليت بين المقام***م والركن والحجر الأسود

نسيتهك مادام عقلي معي***أمدّ به أمد السرمد

ويسهله تقدم لا على القسم كقوله :

٨٧٥- فلا والله نادى الحيّ قومي***[طوال الدهر ما دعى الهديل]

وسمع بدون القسم كقوله :

٨٧٦- وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم :***يلاقونه حتّى يؤوب المنخل

وقد قيل به في (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) أى لثلا ، وقيل : المحذوف مضاف ، أى كراهه أن تضلوا.

حذف ما النافية

ذكر ابن معطى ذلك في جواب القسم ، فقال في ألفيته :

وإن أتى الجواب منفيًا بلا***أو ما كقولي والسما ما فعلا

فإنه يجوز حذف الحرف***إن أمن الإلباس حال الحذف

قال ابن الخباز : وما رأيت في كتب النحو إلّا حذف لا ، وقال لي شيخنا : لا يجوز حذف ما ، لأن التصرف في لا أكثر من التصرف في ما ، انتهى.

وأنشد ابن مالك :

ص : ٧٣٣

٨٧٧- فو الله ما نلتتم وما نيل منكم ***بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال : أصله ما ما نلتتم ، ثم فى بعض كتبه قدر المحذوف «ما» النافيه ، وفى بعضها قدره ما الموصوله .

حذف ما المصدريه

قاله أبو الفتح فى قوله :

بآيه يقدمون الخيل شعثا***[كأن على سناكبها مداما [٤٤١]

والصواب أن آيه مضافه إلى الجملة كما مر ، وعكسه قول سيويه فى قوله :

[ألا من مبلغ عنى تميمًا]***بآيه ما تحبون الطعاما [٤٤٣]

إن ما زائده ، والصواب أنها مصدرية .

حذف كى المصدريه

أجازه السيرافى نحو «جئت لتكرمنى» وإنما يقدر الجمهور هنا «أن» بعينها ، لأنها أمّ الباب ؛ فهى أولى بالتجوز .

ص : ٧٣٤

لا أعلم أن أحداً أجازته ، إلا أن السهيلي قال في قوله تعالى (وَلَا تَقُولَنَّ لِسَيِّئٍ) الآية : لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم يمه عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك ، ولا بالنهي ، لأنك إذا قلت أنت منهى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فليست بمنهى ، فقد سلطته على أن يقوم ويقول : شاء الله ذلك ، وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلاً إلا أن يشاء الله ، وحذف القول كثير ، اه فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً ، والصواب أن الاستثناء مفرغ ، وأن المستثنى مصدر أو حال ، أى إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله ، أو إلا متلبساً بأن يشاء الله ، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوباً بذلك إلا مع حرف الاستثناء ، فطوى ذكره لذلك ، وعليهما فالباء محذوفه من أن ، وقال بعضهم : يجوز أن يكون (أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) كلمة تأييد ، أى لا تقولنه أبداً ، كما قيل فى (وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا) ؛ لأن عودهم فى ملتهم مما لا يشاءه الله سبحانه. وجوز الزمخشري أن يكون المعنى ولا- تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه ، ولما قاله مبعده ، وهو أن ذلك معلوم فى كل أمر ونهى ، ومبطل ، وهو أنه يقتضى النهى عن قول إنى فاعل ذلك غداً مطلقاً ، وبهذا يرد أيضاً قول من زعم أن الاستثناء منقطع ، وقول من زعم أن (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) كناية عن التأييد.

حذف لام التوطئة

(وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ

لَمْشَرِكُونَ) (وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) بخلاف (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنُّ مِنَ الْخَاسِرِينَ).

حذف الجار

يكثر ويطرده مع أن وأن نحو (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا) أى بأن ، ومثله (يَلِ اللّٰهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ) (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) (وَنَطْمَعُ أَنْ يَدْخِلَنَا رَبُّنَا) (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) أى : ولأن المساجد لله (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ) أى بأنكم.

وجاء فى غيرهما نحو : (فَدَرَزَاهُ مَنَازِلَ) أى قدر ناله (وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا) أى يبغون لها (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) أى يخوفكم بأوليائه.

وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبه - وقد قيل له كيف أصبحت - «خير عافاك الله» وقولهم «بكم درهم اشترت» ويقال فى القسم «الله لأفعلن».

حذف أن الناصبه

هو مطرد فى موضع معروفه ، وشاذ فى غيرها نحو «خذ اللص قبل يأخذك» و «مره يحفرها» و «لا بد من تتبعها» وقال به سيبويه فى قوله :

٨٧٨- [فلم أر مثلها خباسة واجد]***ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله

Your browser does not support the audio tag

وقال المبرد : الأصل أفعلها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء

ص : ٧٣٦

إلى ما قبلها ، وهذا أولى من قول سيبويه ، لأنه أضمّر أن فى موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رفع الفعل بعد إضمار أن سهل الأمر ، ومع ذلك فلا ينقاس ، ومنه (قُلْ أَغْفِرِ اللّٰهُ تَأْمُرُونَنِي أُعْبِدُ) (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) و «تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه» وهو الأشهر فى بيت طرفه :

ألا أيها ذا الزّاجرى أحضر الوغى *** وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى؟ [٦١٦]

وقرىء (أعبد) بالنصب كما روى «أحضر» كذلك ، وانتصاب (غَيْرِ) فى الآيه على القراءتين لا يكون بأعبد ؛ لأن الصلّه لا تعمل فيما قبل الموصول ، بل بتأمرونى ، و (أَنْ أُعْبِدَ) بدل اشتمال منه ، أى تأمرونى بغير الله عبادته.

حذف لام الطلب

هو مطرد عند بعضهم فى نحو «قل له يفعل» وجعل منه (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) (وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا) وقيل : هو جواب لشرط محذوف ، أو جواب للطلب ، والحق أن حذفها مختص بالشعر كقوله :

محمد تفد نفسك كل نفس *** [إذا ما خفت من أمر تبالا] [٣٧١]

حذف حرف النداء

نحو (أَيُّهُ الثَّقَلَانِ) (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ

ص: ٧٣٧

عبادَ الله) وشذ في اسمى الجنس والإشارة في نحو «أصبح ليل» وقوله :

٨٧٩- [إذا هملت عيني لها قال صاحبي]:***بممتلك هذا لوعه وغرام

ولحن بعضهم المتنبي في قوله :

٨٨٠- هذى برزت لنا فهجت رسيسا***[ثم اثنتيت وما شفيت رسيسا]

وأجيب بأن «هذى» مفعول مطلق : أى برزت هذه البرره ، وردّه ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه كضربته ذلك الضرب ، ويرده بيت أنشده هو ، وهو قوله :

٨٨١- يا عمرو إنك قد مللت صحابتي ***وصحابتيك إخال ذاك قليل

حذف همزه الاستفهام

قد ذكر في أول الباب الأول من هذا الكتاب.

حذف نون التوكيد

يجوز في نحو «لأفعلن» في الضروره كقوله :

٨٨٢- فلا وأبى لتأيتها جميعا***ولو كانت بها عرب وروم

ويجب حذف الخفيفه إذا لقيها ساكن نحو «اضرب الغلام» بفتح الباء ، والأصل اضربن ، وقوله :

لا تهين الفقير علك أن ***ترقع يوما والدّهر قد رفعه [٢٥٥]

ص: ٧٣٨

وإذا وقف عليها تاليه ضمه أو كسره ويعاد حينئذ ما كان حذف لأجلها ، فيقال في «اضربن يا قوم» : اضرَبوا ، وفي «اضربن يا هند» : اضرِبِي ، قيل : وحذفها في غير ذلك ضروره كقوله :

٨٨٣- اضرِب عنك الهموم طارقها***ضربك بالسيف قونس الفرس

وقيل : ربما جاء في النثر ، وخرَج بعضهم عليه قراءه من قرأ (أَلَمْ نَشْرَحْ) بالفتح ، وقيل : إن بعضهم ينصب بلم ويجزم بلمن ، ولك أن تقول : لعل المحذوف فيهما الشديده ؛ فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى .

حذف نونى التشبيه و الجمع

يحذفان للإضافه نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) و (إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ) ولشبهه الإضافه نحو «لا غلامى لزيد» و «لا مكرمى لعمر» إذا لم تقدر اللام مقحمه ، ولتقصير الصله نحو «الضَّارِبَا زَيْدَا ، وَالضَّارِبُو عَمْرَا» وللام الساكنه قليلا نحو (لَمَذَائِقُوا الْعَيْدَابِ) فيمن قرأه بالنصب ، وللضروره نحو قوله :

٨٨٤- هما خَطَّتَا : إمَّا إِسَارَ وَمَنَّهُ ، ***وإمَّا دَمَ ، وَالقَتْلَ بِالْحَرِّ أَجْدَر

[ص ٦٩٩]

فيمن رواه برفع «إِسَارَ وَمَنَّهُ» وأمامن خفض فبالإضافه ، وفصل بين المتضايقين بإمَّا ؛ فلم ينفك البيت عن ضروره ، واختلف في قوله :

٨٨٥- [رَبِّ حَيِّ عَرْنَدَسِ ذِي طَلَالٍ] ***لا يزالون ضارِبين القباب

فقيل : الأصل : ضارِبين ضارِبِي القباب ، وقيل للقباب ، كقوله :

ص : ٧٣٩

أشارت كليب بالأكفّ الأصابع [٢]

وقيل : ضارين معرب إعراب مساكين ، فنصبه بالفتحة ، لا بالياء.

حذف التنوين

يحذف لزوما لدخول أل نحو «الرجل» وللإضافة نحو «غلامك» ولشبهها نحو «لا مال لزيد» إذا لم تقدر اللام مقحمه ؛ فإن قدرت فهو مضاف ، ولمانع الصرف نحو «فاطمه» وللوقف في غير النصب ، وللاتصال بالضمير نحو «ضاربك» فيمن قال إنه غير مضاف ، فأما قوله :

[وما أدرى وظنّي كلّ ظنّي]***أمسلمني إلى قوم شراحي [٥٦٣]

فضروره ، خلافا لهشام ، ثم هو نون وقايه لا تنوين كقوله :

وليس الموافيني ليرفد خائبا***[فإنّ له أضعاف ما كان أملا] [٥٦٤]

إذ لا يجتمع التنوين مع ال ، ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم ، من ابن وابنه اتفاقا ، أو بنت عند قوم من العرب ، فأما قوله :

٨٨٦- جاريه من قيس بن ثعلبه***[كريمه أخوالها والعصبه]

فضروره ، ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله :

ص : ٧٤٠

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافه لإرادته تماثل المتعاطفين فى التنكير ، وقرىء (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمِيدُ) (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) بترك تنوين أحد وسابق وينصب النهار.

واختلف لم ترك التنوين (١) فى نحو «قبضت عشره ليس غير» فقليل : لأنه مبنى كقبل وبعد ، وقيل : لنيه الإضافه وإن الضمه إعراب وغير متعينه لأنها اسم ليس ، لا محتمله لذلك وللخبريه ، ويرده أن هذا التركيب مطرد ، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد ، إلا إن أشبه فى اللفظ المضاف نحو «قطع الله يد ورجل من قالها» فإن الأول مضاف للمذكور ، والثانى لمجاورته له مع أنه المضاف إليه فى المعنى كأنه مضاف إليه لفظا.

حذف أل

تحذف للإضافه المعنويه ، وللنداء نحو «يا رحمن» إلا- من اسم الله تعالى ، والجمل المحكيه ، قيل : والاسم المشبه به نحو «يا الخليفه هيبه» وسمع «سلام عليكم» بغير تنوين ؛ فقليل : على إضمام أل ، ويحتمل عندى كونه على تقدير المضاف إليه ، والأصل سلام الله عليكم ، وقال الخليل فى «ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا» هو على نيه أل فى خبر ، ويرده أنه لا تجامع من الجاره للمفضول ، وقال الأخفش : اللام زائده ، وليس هذا

ص: ٧٤١

١- فى نسخه «لم ترك تنوين غير فى نحو - إلخ».

بقياس ، والتركيب قياسى ، وقال ابن مالك : خير بدل ، وإبدال المشتق ضعيف ، وأولى عندى أن يخرج على قوله :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى *** [فمضيت ثمّ قلت لا يعينى] [١٤٢]

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثه : حذف لام جواب لو نحو (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) وحذف لام لقد ، يحسن مع طول الكلام نحو (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) وحذف لام لأفعلن يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل :

٨٨٧- وقتيل مرّه أثارن ؛ فإنه *** فرغ ، وإنّ أخاكم لم يثار

حذف جملة القسم

كثير جدا ، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ، وحيث قيل «لأفعلن» أو «لقد فعل» أو «لئن فعل» ولم يتقدم جملة قسم فتمّ جملة قسم مقدره ، نحو (لَأُعَذِّبَنَّهٗ عَذَابًا شَدِيدًا) الآية (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ) (لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) واختلف فى نحو «لزید قائم» ونحو «إنّ زيدا قائم ، أو لقائم» هل يجب كونه جوابا لقسم أولا؟

حذف جواب القسم

يجب إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغنى عن الجواب ؛ فالأول نحو «زيد قائم

ص: ٧٤٢

والله» ومنه «إن جاءني زيد والله أكرمه» والثاني نحو «زيد والله قائم» فإن قلت «زيد والله إنه قائم ، أو لقائم» احتمل كون المتأخر عنه خيرا عن المتقدم عليه ، واحتمل كونه جوابا وجمله القسم وجوابه الخبر.

ويجوز في غير ذلك ، نحو (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا) الآيات ، أى لتبعثن ، بدليل ما بعده ، وهذا المقدر هو العامل في (يَوْمَ تَزُجُّف) أو عامله اذكر ، وقيل : الجواب (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) وهو بعيد لبعده ،

.Your browser does not support the audio tag

ومثله (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) أى لنهلكن ، بدليل (كَمْ أَهْلَكْنَا) أو إنك لمنذر ، بدليل (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ) وقيل : الجواب مذكور ؛ فقال الأخفش (لَقَدْ عَلِمْنَا) وحذفت اللام للطول مثل (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) وقال ابن كيسان (ما يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ) الآية ، الكوفيون (بَلْ عَجِبُوا) والمعنى لقد عجبوا ، بعضهم (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَمَذَكْرٍ) ومثله (ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) أى إنه لمعجز ، أو (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) أو ما الأمر كما يزعمون ، وقيل : مذكور ؛ فقال الكوفيون والزجاج (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ) وفيه بعد ، الأخفش (إِنَّ كُفْلًا إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ) الفراء وثعلب (أَحْرَصَ) لأن معناها صدق الله ، ويرده أن الجواب لا- يتقدم ، وقيل : (كَمْ أَهْلَكْنَا) وحذفت اللام للطول.

حذف جملة الشرط

هو مطرد بعد الطلب نحو (فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) أى فإن تتبعوني يحببكم الله (فَاتَّبِعْنِي أَهْدِيكُمْ) (رَبَّنَا أَخْرِنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ).

وجاء بدونه نحو (إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) أى فإن لم

ص: ٧٤٣

يتأت إخلاص العبادة لى فى هذه البلده فإيأى فاعبدون فى غيرها (أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) أى إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي (أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ ، فَصَدَّ جَاءَكُمْ بَيْنَهُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهَيْدَى وَرَحْمَةً فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ) أى إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينه وإن كذبتهم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم ، وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط - وهى من حذفها وحذف جملة الجواب - لأنه قد ذكر فى اللفظ جملة قائمه مقام الجواب ، وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سيأتى ، وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ) أى إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، ويرده أن الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء.

وجعل منه أبو البقاء (فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ) أى إن أردت معرفته فذلك ، وهو حسن.

وحذف جملة الشرط بدون الأداه كثير كقوله :

٨٨٨- فطلقها فلست لها بكفء***وإلا بعل مفركك الحسام

أى وإلا تطلقها.

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب : فالأول نحو «هو ظالم إن فعل» والثانى نحو «هو إن فعل ظالم» (وإننا إن شاء الله لمُهتدون) ومنه «والله إن جاءنى زيد لأكرمنه» وقول ابن معطى :

ص: ٧٤٤

إما من ذلك ففيه ضروره ، وهو حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ، وإما الجواب الجملة الاسميه وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضروره أيضا ، وهي حذف الفاء كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها [٨١]

ووهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه ، ويجوز حذف الجواب فى غير ذلك نحو (فَإِنْ اسْتِطَعْتَ أَنْ تَبْتَغَى نَفَقاً فِي الْأَرْضِ) الآيه ، أى فافعل (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ) الآيه ، أى لما آمنوا به ، بدليل (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ) والنحويون يقدرون : لكان هذا القرآن ، وما قدرته أظهر (لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ) أى لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر (وَلَوْ افْتَدَى بِهِ) أى ما تقبل منه (وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ) أى لأدركم (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) أى عرضوا ، بدليل ما بعده (أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ) أى تطيرتم (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) أى لنفد (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ) أى لرأيت أمرا فظيعا (وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ) أى لهلكتم (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ) قال الزمخشري : تقديره أستم ظالمين ، بدليل (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا إلا بالفاء مؤخره عن الهمزه نحو «إن جئتك أفما تحسن إليّ» ومقدمه على غيرها نحو «فهل تحسن إليّ».

تنبيه - التحقيق أن من حذف الجواب مثل (مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ) لأن الجواب مسبب عن الشرط ، وأجل الله آت سواء

أوجد الرجاء أم لم يوجد ، وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت ، ومثله (وَإِنْ تَجَهَّزْ بِالْقَوْلِ) أى فاعلم أنه غنى عن جهرك (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ) أى فتصبر (فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ) (إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ) أى فاصبروا (فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ) (وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ) أى يفعل الفواحش والمنكرات (فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) (وَمَنْ يَتَّوَلَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا) أى يغلب (فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ) (وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ) أى فلا تؤذوهم بقول ولا فعل ؛ فإن الله يسمع ذلك ويعلمه (فَإِنْ تَوَلَّوْا) أى فلا لوم على (فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ).

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطراد فى مواضع :

أحدها : بعد حرف الجواب ، يقال : أقام زيد؟ فتقول : نعم ، وألم يقم زيد؟ فتقول : نعم ، إن صدقت النفى ، وبلى ، إن أبطلته ، ومن ذلك قوله :

٨٨٩- قالوا : أخفت؟ فقلت : إن ، وخيفتى *** ما إن تزال منوطه برجائى

فإن إن هنا بمعنى نعم ، وأما قوله :

ويقلن : شيب قد علا***ك وقد كبرت فقلت : إنه [٤٩]

فلا يلزم كونه من ذلك ، خلافا لأكثرهم ؛ لجواز أن لا تكون الهاء للسكت ، بل اسما لأن على أنها المؤكده والخبر محذوف ، أى إنه كذلك.

ص: ٧٤٦

الثانى : بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص ، وقيل : إن الكلام جملتان نحو (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ).

والثالث : بعد حروف النداء فى مثل (يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ) إذا قيل : إنه على حذف المنادى ، أى يا هؤلاء.

الرابع : بعد إن الشرطيه كقوله :

٨٩٠- قالت بنات العمّ يا سلمى وإن *** كان فقيرا معدما؟ قالت : وإن

أى : وإن كان كذلك رضيته.

الخامس : فى قولهم «افعل هذا إما لا» أى إن كنت لا تفعل غيره فافعله.

حذف أكثر من جمله

صوت

.Your browser does not support the audio tag

فى غير ما ذكر ، أنشد أبو الحسن :

٨٩١- إن يكن طبك الدلال فلو فى *** سالف الدهر والسنين الخوالى

أى إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك ، وقالوا فى قوله تعالى (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ، كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى) : إن التقدير فضرىبه فحيى فقلنا : كذلك يحيى الله ، وفى قوله تعالى (أَنَا أُبَيِّنُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ) الآية : إن التقدير : فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف ؛ وفى قوله تعالى (فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ) إن التقدير فأتيهم فأبلغاهم الرساله فكذبوهما فدمرناهم.

ص : ٧٤٧

تنبيه - الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصنائه ، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفا بدون معطوف عليه ، أو معمولا بدون عامل ، نحو (لَيَقُولَنَّ اللَّهُ) ونحو (قالوا خيرا) ونحو «خير عافاك الله» وأما قولهم فى نحو (سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) إن التقدير : والبرد ، ونحو (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ) إن التقدير ولم تعبدنى ، ففضول فى فن النحو ، وإنما ذلك للمفسر ، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته وحقاره المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك ، فإنه تطفل منهم على صنائه البيان ، ولم أذكر بعض ذلك فى كتابى جريا على عادتهم ، وأنشد متمثلا :

٨٩٢- وهل أنا إلا من غزبه : إن غوت *** غويت ، وإن ترشد غزبه أرشد

بل لأنى وضعت الكتاب لإفاده متعاطى التفسير والعرييه جميعا ، وأما قولهم فى «راكب الناقه طليحان» إنه على حذف عاطف ومعطوف ، أى والناقه ، فلازم لهم ؛ ليطابق الخبر المخبر عنه ، وقيل : هو على حذف مضاف ، أى أحد طليحين ، وهذا لا يتأتى فى نحو «غلام زيد ضربتهما».

ص: ٧٤٨

Your browser does not support the audio tag

وهى كثيره ، والذى يحضرنى الآن منها عشرون موضعا.

أحدها : قولهم فى لو «إنها حرف امتناع لامتناع» وقد بينا الصواب فى ذلك فى فصل لو ، وبسطنا القول فيه بما لم نسبق إليه.

والثانى : قولهم فى إذا غير الفجائيه «إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا» وذلك معيب من جهات :

إحداها : أنهم يذكرونه فى كل موضع ، وإنما ذلك تفسير للأداه من حيث هى ، وعلى المعرب أن يبين فى كل موضع : هل هى متضمنه لمعنى الشرط أم لا؟

وأحسن مما قالوه أن يقال ، إذا أريد تفسيرها من حيث هى : ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك.

والثانيه : أن العبارة التى تلقى للمتدربين يطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنه ؛ إذ الحاجه داعيه إلى تكرارها ، وكان أخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا : مستقبل.

والثالثه : أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل ، والعبارة موهمه أنها

ص: ٧٤٩

محل للمستقبل ، كما تقول : اليوم ظرف للسفر ؛ فإن الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا كما تقول : كتبته فى يوم الخميس فى عام كذا ، فإن الثانى حال من الأول ، فهو ظرف له على الاتساع ، ولا يكون بدلا منه ؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح ، ولو قالوا «ظرف مستقبل» لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين.

والرابعه : أن قولهم «غالبا» راجع إلى قولهم «فيه معنى الشرط» كذا يفسرونه ، وذلك يقتضى أن كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلفن ، وقد بينا فى بحث إذا أن الأمر بخلاف ذلك.

الثالث : قولهم «النعث يتبع المنعوت فى أربعة من عشره» وإنما ذلك فى النعت الحقيقى ، فأما السببى فإنما يتبع فى اثنين من خمسه : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل تقول : مررت برجلين قائم أبواهما ، وبرجال قائم أبأؤهم ، وبرجل قائمه أمه وبامرأه قائم أواها ، وإنما يقول : قائمين أبواهما ، وقائمين أبأؤهم ، من يقول أكلونى البراغيث ، وفى التنزيل (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) غير أن الصفه الرافعه للجمع يجوز فيها فى الفصيح أن تفرد ، وأن تكسر ، وهو أرجح على الأصح كقوله :

٨٩٣- بکرت علیه بکره فوجدته ***قعودا علیه بالصّريم عواذله

وصح الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال.

والرابع : قولهم في نحو (وَكُلًّا مِنْهَا رَغَدًا) «إن رغدا نعت مصدر محذوف» ومثله (وَأَذْكُرُ رَبِّكَ كَثِيرًا) وقول ابن دريد :

ص: ٧٥١

واشتعل المبيض في مسوده *** مثل اشتعال النار في جزل الغضا [٦٧٧]

أى أكلا رغدا ، وذكرها كثيرا ، واشتعالا مثل اشتعال النار.

قيل : ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك ، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل ، والأصل فكلاه ، واشتعله ، أى فكلا الأكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم «سير عليه طويلا» ولا يقولون طويل ، ولو كان نعتا للمصدر لجاز ، وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا- والصفه خاصه بجنسه ، تقول «رأيت كاتبا» ولا تقول : رأيت طويلا ، لأن الكتابه خاصه بجنس الإنسان دون الطول

وعندى فيما احتجوا به نظر ؛ أما الأول فلجواز أن المانع من الرفع كراهيه اجتماع مجازين : حذف الموصوف ، وتصيير الصفه مفعولا على السبعه ؛ ولهذا يقولون «دخلت الدار» بحذف فى توسعا ، ومنعوا «دخلت الأمر» لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز ، وإسقاط الخافض مجاز ، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك فى صفه الأحيان ؛ فيقولون : سير عليه زمن طويل ، فإذا حذفوا الزمان قالوا : طويلا- ، بالنصب لما ذكرنا ، وأما الثانى فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل ، لا على الاختصاص ، بدليل (وَأَلَّنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) أى دروعا سابغات ، ومما يقدر فى قولهم مجيء نحو قولهم «اشتعل الصماء» أى الشملة الصماء ، والحاليه متعذره لتعريفه.

والخامس : قولهم «الفاء جواب الشرط» والصواب أن يقال : رابطه لجواب الشرط ، وإنما جواب الشرط الجملة

ص: ٧٥١

والسادس : قولهم «العطف على عاملين» والصواب على معمولي عاملين.

والسابع : قولهم «بل حرف إضراب» والصواب حرف استدراك وإضراب ؛ فإنها بعد النفي والنهي بمنزله لكن سواء.

والثامن : قولهم فى نحو «أنتنى أكرمك» : إن الفعل مجزوم فى جواب الأمر ، والصحيح أنه جواب لشرط مقدر ، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافه على المتعلمين.

والتاسع : قولهم فى المضارع فى مثل «يقوم زيد» : فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم ، والصواب أن يقال : مرفوع لخلوله محل الاسم ، وهو قول البصريين ، وكان حاملهم على ما فعلوا إرادته التقريب ، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين فى ذلك ، ثم إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك؟.

والعاشر : قولهم «امتنع نحو سكران من الصرف للصفه والزيادة ، ونحو عثمان للعلميه والزيادة» وإنما هذا قول الكوفيين ، فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهه لألفى التأنيث ، ولهذا قال الجرجاني : وينبغى أن تعدموا مع الصرف ثمانيه لا تسعه ، وإنما شرطت العلميه أو الصفه لأن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما ، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عفريت - علما - فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما ، سألتاهم عن عله الاختصاص ؛ فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهه ألقى التأنيث ؛ فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون.

Your browser does not support the audio tag

والحادى عشر : قولهم فى نحو قوله تعالى (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ

ص: ٧٥٢

مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) «إن الواو نائبه عن أو» ولا يعرف ذلك فى اللغه ، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين ، وأما الآيه فقال أبو طاهر حمزه بن الحسين الإصفهاني فى كتابه المسمى ب- «الرساله المعربه عن شرف الإعراب» القول فيها بأن الواو بمعنى أو عجز عن درك الحق ، فاعلموا أن الأعداد التى تجمع قسمان : قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد الأصول ، نحو (ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) (ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه إلى بعض ، وإنما يراد به الانفراد ، لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدوله كهذه الآيه وآيه سوره فاطر ، وقال : أى منهم جماعه ذوو جناحين جناحين وجماعه ذوو ثلاثه ثلاثه وجماعه ذوو أربعه أربعه ؛ فكل جنس مفرد بعدد ، وقال الشاعر :

٨٩٤- ولكنما أهلى بواد أنيسه *** ذئاب تبغى الناس مثنى وموحدا

ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانيه كما قال تعالى (ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ) وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي فى غير موضع التقسيم ، فقال :

أحد أم سداس فى أحد***ليلتنا المنوطه بالتنادى [٦٠]

وقال الزمخشرى : فىإن قلت الذى أطلق للناكح فى الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع ، فما معنى التكرير فى مثنى وثلاث ورباع؟ قلت : الخطاب للجمع ؛ فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراد من العدد الذى أطلق له ، كما تقول للجماعه : اقتسموا هذا المال

ص: ٧٥٣

درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، ولو أفردت لم يكن له معنى. فإن قلت : لم جاء العطف بالواو دون أو؟ قلت : كما جاء بها في المثال المذكور ، ولو جئت فيه بأو لأعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة ، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تشبيه وبعضها على تثليث وبعضها على تربييع ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو ، وتحريره أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ، إن شأوا مختلفين في تلك الأعداد وإن شأوا متفقين فيها ، محظورا عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت واو الثمانية ، وجعل منها (سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقه له ، واختلف فيها هنا فليل : عاطفه خبر هو جمله على خبر مفرد ، والأصل هم سبعة وثمانهم كلبهم ، وقيل : للاستئناف ، والوقف على سبعة ، وإن في الكلام تقريراً لكونهم سبعة ، وكأنه لما قيل سبعة قيل : نعم وثمانهم كلبهم ، واتصل الكلامان ، ونظيره (إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً) الآية ، فإن (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) ليس من كلامها ، ويؤيده أنه قد جاء في المقالتين الأوليين (رَجْماً بِالْغَيْبِ) ولم يجيء مثله في هذه المقالة ؛ فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقا ، ولا يرد ذلك بقوله تعالى (مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ) لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم أوقصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب ، وكلام الزمخشري يقتضى أن القليل هم الذين قالوا سبعة ؛ فيندفع الإشكال أيضا ، ولكنه خلاف الظاهر ، وقيل : هي واو الحال ، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم

بالصفه كمررت برجل ومعه سيف ، فأما الواو الأولى فلا حقيقه لها ، وأما واو الحال فأين عامل الحال إن قدرت هم ثلاثه أو هؤلاء ثلاثه ، فإن قيل على التقدير الثاني : هو من باب (وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا) قلنا : العامل المعنوى لا يحذف.

.Your browser does not support the audio tag

الثاني عشر : قولهم «المؤنث المجازى يجوز معه التذكير والتأنيث» وهذا يتداوله الفقهاء فى محاوراتهم ، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازى ، وبكون المسند فعلا- أو شبهه ، وبكون المؤنث ظاهرا ، وذلك نحو «طلع الشمس ، ويطلع الشمس ، وأطالع الشمس» ولا- يجوز : هذا الشمس ، ولا هو الشمس ، ولا الشمس هذا ، أو هو ، ولا يجوز فى غير ضروره «الشمس طلع» خلافا لابن كيسان ، واحتج بقوله :

٨٩٥- [فلا مزنه ودقت ودقها]***ولا أرض أبقل إبقالها [ص ٦٧٠]

قال : وليس بضروره لتمكنه من أن يكون «أبقلت إبقالها» بالنقل ، وردّ بأننا لا نسلم أن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزه بنقل أو غيره.

الثالث عشر : قولهم «ينوب بعض حروف الجر عن بعض» وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب ، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به ، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيبه ، ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت فى زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون فى الأماكن التى ادعيت فيها النيبه أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوز فى الفعل

ص : ٧٥٥

أسهل منه فى الحرف.

الرابع عشر : قولهم «إن النكره إذا أعيدت نكره كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفه أو أعيدت المعرفه معرفه أو نكره كان الثانى عين الأول» وحملوا على ذلك ما روى «لن يغلب عشر يسرين» قال الزجاج : ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره ؛ فصار المعنى إن مع اليسر يسرين ، اه. ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول : اشتريت فرسا ثم بعته فرسا ، فيكون الثانى غير الأول ، ولو قلت. ثم بعته الفرس ، لكان الثانى عين الأول ، وللرابع قول الحماسى :

٨٩٦- صفحنا عن بنى ذهل ***وقلنا : القوم إخوان

عسى الأيام أن يرجعن ***قوما كالذى كانوا

ويشكل على ذلك أمور ثلاثه :

أحدها : أن الظاهر فى آيه (أَلَمْ نَشْرَحْ) أن الجملة الثانية تكرار للجملة الأولى ، كما تقول «إنّ لزيد دارا إن لزيد دارا» وعلى هذا فالثانية عين الأولى.

والثانى : أن ابن مسعود قال : لو كان العسر فى جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه ، إنه لن يغلب عسر يسرين ، مع أن الآيه فى قراءته وفى مصحفه مره واحده ؛ فدلّ على ما ادعينا من التأكيد ، وعلى أنه لم يستفد تكرار اليسر من تكرره ، بل هو من غير ذلك كأن يكون فهمه مما فى التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين

والثالث : أن فى التنزيل آيات تردّ هذه الأحكام الأربعة ، فيشكل على الأول قوله تعالى (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ) الآيه ، (وَهُوَ الَّذِي

ص : ٧٥٦

فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ، وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) وَاللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَعَلَى الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصِرَّيْحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) فَالصُّلْحُ الْأَوَّلُ خَاصٌ ، وَهُوَ الصُّلْحُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، وَالثَّانِي عَامٌ ، وَلِهَذَا يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى اسْتِحْبَابِ كُلِّ صُلْحٍ جَائِزٍ ، وَمِثْلُهُ (زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ) وَالشَّيْءُ لَا يَكُونُ فَوْقَ نَفْسِهِ ، وَعَلَى الثَّلَاثِ قَوْلُهُ تَعَالَى (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ) فَإِنَّ الْمُلْكَ الْأَوَّلَ عَامٌ ، وَالثَّانِي خَاصٌ (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) فَإِنَّ الْأَوَّلَ الْعَمَلُ وَالثَّانِي الثَّوَابُ (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) فَإِنَّ الْأَوَّلِيَّ الْقَاتِلَةَ وَالثَّانِيَةَ الْمَقْتُولَةَ ، وَكَذَلِكَ بَقِيَهُ الْآيَةُ. وَعَلَى الرَّابِعِ (يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ) وَقَوْلُهُ :

٨٩٧- [بلاد بها كُنا وكُنا من أهلها] *** إذ الناس ناس والزمان زمان (١)

فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائده ، وإنما هذا من باب قوله :

أنا أبو النجم وشعري شعري [٥٣٦]

أى وشعري لم يتغير عن حالته.

فإذا ادعى أن القاعده فيهن إنما هي مستمره مع عدم القرينه ، فأما إن وجدت قرينه فالتعويل عليها ؛ سهل الأمر.

ص: ٧٥٧

١- المحفوظ : * إذ الناس ناس والبلاد بلاد* ورأيته بالقافيه التي رواها المؤلف في رساله للبديع الهمذاني أثرها صاحب اليتيمه
٢٧١ / ٤ وذكر البديع أنه لرجل من عاد ، وفيه «وكنا نجبها»

وفى الكشاف «فإن قلت : ما معنى لن يغلب عسر يسرين؟ قلت : هذا حمل على الظاهر ، وبناء على قوه الرجاء ، وأن وعد الله لا يحمل إلا- على أبلغ ما يحتمله اللفظ ، والقول فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريرا للأولى كتكرير (فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) لتقرير معناها فى النفوس (1) وكتكرير المفرد فى نحو جاء زيد زيد ، وأن تكون الأولى عده بأن العسر مردوف باليسر لا محاله ، والثانية عده مستأنفه بأن العسر متبوع باليسر لا محاله ؛ فهما يسران على تقدير الاستئناف وإنما كان العسر واحدا لأن اللام إن كانت فيه للعهد فى العسر الذى كانوا فيه فهو هو ؛ لأن حكمه حكم زيد فى قولك «إنَّ مع زيد مالا إن مع زيد مالا» وإن كانت للجنس الذى يعلمه كلُّ أحد فهو هو أيضا ، وأما اليسر فمكرر متناول لبعض الجنس ، فإذا كان الكلام الثانى مستأنفا فقد تناول بعضا آخر ، ويكون الأول ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه الصلاة والسّلام ، والثانى ما تيسر فى أيام الخلفاء ، ويحتمل أن المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل (هَلْ تَرَبُّصُونَ بنا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ) وهما الظفر والثوب» اه ملخصا.

وقال بعضهم : الحق أن فى تعريف الأول ما يوجب الاتحاد ، وفى التنكير يقع الاحتمال ، والقريه تعين ، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسّلام كان هو وأصحابه فى عسر الدنيا ؛ فوسّع الله عليهم بالفتوح والغنائم ، ثم وعد عليه الصلاة والسّلام بأن الآخرة خير له من الأولى ، فالتقدير : إن مع العسر فى الدنيا يسرا فى الدنيا وإن مع العسر فى الدنيا يسرا فى الآخرة ؛ للقطع بأنه لا عسر عليه فى الآخرة ، فتحققنا اتحاد العسر ، وتيقنا أن له يسرا فى الدنيا ويسرا فى الآخرة.

ص : ٧٥٨

١- فى نسخه «فى النفس».

الخامس عشر : قولهم «يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها» وهذا مشهور فى كتبهم وعلى ألسنتهم ، وليس بلازم عند سيويه ، ويشهد لذلك أمور :

أحدها : قولك «أعجبنى وجه زيد متبسما ، وصوته قارئا» فإن صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر ، والحال منصوبه بالفعل.

والثانى قوله :

لَمِيه موحشا طلل *** [يلوح كأنه خلل] [١٢٥]

فإن صاحب الحال عند سيويه النكرة ، وهو عنده مرفوع بالابتداء ، وليس فاعلا كما يقول الأخفش والكوفيون ، والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف.

والثالث : (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) فَإِنَّ (أُمَّةً) حال من معمول إن وهو (أُمَّتُكُمْ) وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة ،

ومثله (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا) وقال :

ها بينا ذا صريح النَّصْح فاصغ له***[وطع فطاعه مهد نصحه رشد] [٨٠١]

العامل حرف التنبيه ، ولك أن تقول : لا نسلم أن صاحب الحال طلل ، بل ضميره المستتر في الظرف ؛ لأن الحال حينئذ حال من المعرفة ، وأما جواب ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فمخالف لإطلاقهم ولقول أبي الفتح في :

ص : ٧٥٩

إنّ الأولى حملة على العطف على ضمير الظرف ، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وقد اعترض عليه بأنه تخلّص عن ضروره بأخرى ، وهى العطف مع عدم الفصل ، ولم يعترض بعدم الضمير ، وجوابه أن عدم الفصل أسهل ، لوروده فى النثر ك- «مررت برجل سواء والعدم» حتى قيل : إنه قياس ، وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على طلل أولى لأنه ظاهر ، فإنما يصح لو ساوى الظاهر الضمير فى التعريف ، وأما البواقي فاتّحاد العامل فيها موجود تقديرا ؛ إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطى ، وتنبه لصريح النصح بينا ، وأما مسألتنا المضاف إليه فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف إليه كأنه معمول فعل ، وعلى هذا فالشرط فى المسأله اتّحاد العامل تحقيقا أو تقديرا.

السادس عشر : قولهم «يغلب المؤنث على المذكر فى مسألتين ؛ إحداهما ضبعان فى تشنيه ضبع للمؤنث ، وضبعان للمذكر ؛ إذ لم يقولوا ضبعانان ، والثانيه : التأريخ ؛ فإنهم أرّخوا بالليالى دون الأيام» ذكر ذلك الجرجانى وجماعه ، وهو سهو ، فإن حقيقه التغليب : أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر ، ولا- يجتمع الليل والنهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما على الآخر ، وإنما أرّخت العرب بالليالى لسبقها ؛ إذ كانت أشهرهم قمريه ، والقمر إنما يطلع ليلا- ، وإنما المسأله الصحيحه قولك : كتبتة لثلاث بين يوم وليله ، وضابطها : أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث ، وكلاهما مما لا يعقل ، وفصلا من العدد بكلمه بين ، قال :

٨٩٨- *فطافت ثلاثا بين يوم وليله*

السابع عشر: قولهم في نحو (خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ) إن السموات مفعول به ، والصواب أنه مفعول مطلق : لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ، نحو قولك «ضربت ضرباً» والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك به كضربت زيدا ، وأنت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحاً ، ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح.

وقد يعارض هذا بأن يضاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام ، فيقال : فالسموات مخلوقه ، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر : المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذى عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلاً ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده ، والذى غرّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد ، وهم إنما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات (١) ، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً ، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك ؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات (٢) جميعاً ، لا موجد لهما في الحقيقة سواء سبحانه وتعالى ، وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه.

Your browser does not support the audio tag

وكذا البحث في «أنشأت كتاباً» و «عمل فلان خيراً» و (آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ).

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق

ص: ٧٤١

١- في نسخه «لا الذات».

٢- في نسخه «للذوات والأفعال جميعاً».

يكون جمله ، وجعل من ذلك نحو «قال زيد عمرو منطلق» وقد مضى ردّه ، وزعم أيضاً في «أنبأت زيدا عمراً فاضلاً» أن الأول مفعول به ، والثانى والثالث مفعول مطلق ؛ لأنهما نفس النبأ ، قال : بخلاف الثانى والثالث فى «أعلمت زيدا عمراً فاضلاً» فإنهما متعلقا العلم ، لا- نفسه ، وهذا خطأ ؛ بل هما أيضاً منبأ بهما ، لا نفس النبأ ، وهذا الذى قاله لم يقله أحد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح.

الثامن عشر: قولهم فى كاد : إثباتها نفي ، ونفيها إثبات ، فإذا قيل «كاد يفعل» فمعناه أنه لم يفعل ، وإذا قيل «لم يكذب يفعل» فمعناه أنه فعله ، دليل الأول (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) وقوله :

٨٩٩- كادت النفس أن تفيض عليه *** [إذ غدا حشو ريطه وبرود]

ودليل الثانى (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرّى لغزاً فقال :

أنحوي هذا العصر ما هي لفظه***جرت في لسان جرهم وثمرود

إذا استعملت في صوره الجحد أثبتت***وإن أثبتت قامت مقام جحود

والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات ، وبيانه : أن معناها المقاربه ، ولا شك أن معنى «كاد يفعل» قارب الفعل ، وأن معنى «ما كاد يفعل» ما قارب الفعل ؛ فخيرها منفي دائما ، أما إذا كانت منفيه فواضح ، لأنه إذا انتفت مقاربه الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ، ودليله (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا) ولهذا كان أبلغ من أن يقال «لم يرها» لأن من لم يرقد يقارب الرؤيه ، وأما إذا كانت المقاربه مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرفا عدم حصوله ، وإلا لكان الإخبار

ص: ٧٤٢

حينئذ بحصوله ، لا بمقاربه حصوله ؛ إذ لا يحسن فى العرف أن يقال لمن صلى : قارب الصلاة ، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة ، ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد ، فإن أورد على ذلك (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) مع أنهم قد فعلوا ؛ إذ المراد بالفعل الذبح ، وقد قال تعالى (فَدَبَّحُوا) فالجواب أنه إخبار عن حالهم فى أول الأمر ؛ فإنهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها ، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربه الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه ، وليس كذلك ، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم فى الآيه من قوله تعالى : (فَدَبَّحُوا).

التاسع عشر : قولهم فى السين وسوف : حرف تنفيس ، والأحسن حرف استقبال ؛ لأنه أوضح ، ومعنى التنفيس التوسيع ؛ فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال.

وهنا تنبيهان - أحدهما : أن الزمخشري قال فى (أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ) : إن السين مفيدة وجود الرحمه لا محاله ، فهى مؤكده للوعد ، واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمه مستفاد من الفعل ، لامن السين ، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله لا محاله لا إشعار للسين به ، وأجيب بأن السين موضوعه للدلاله على الوقوع مع التأخر ، فإن كان (1) المقام ليس مقام تأخر لكونه بشاره تمحضت لإفاده الوقوع ، وبتحقق الوقوع يصل إلى درجه الوجوب.

ص : ٧٦٣

١- فى نسخه «فإذا كان - إلخ».

الثانى : قال بعضهم فى (سَيَجِدُونَ آخِرِينَ) : السين للاستمرار ، لا للاستقبال مثل (سَيَقُولُ الشُّفَهَاءُ) فإنها نزلت بعد قولهم : (ما وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ) الآية ، ولكن دخلت السين إشعارا بالاستمرار ، اه.

والحق أنها للاستقبال ، وأنَّ (يَقُولُ) بمعنى يستمر على القول ، وذلك مستقبل ؛ فهذا فى المضارع نظير (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا) فى الأمر ، هذا إن سلم أن قولهم سابق على النزول ، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري ؛ فإنه سأل : ما الحكمه فى الإعلام بذلك قبل وقوعه؟ تمام العشرين : قولهم فى نحو «جلست أمام زيد» : إن زيدا مخفوض بالظرف ، والصواب أن يقال : مخفوض بالإضافة ؛ فإنه لا مدخل فى الخفض لخصوصيه كون المضاف ظرفا.

خاتمه - ينبغى للمعرب أن يتخير من العبارات أجزها وأجمعها للمعنى المراد ؛ فيقول فى نحو ضرب : فعل ماض لم يسم فاعله ، ولا يقول : مبنى لما لم يسم فاعله ، لطول ذلك وخفائه ، وأن يقول فى المرفوع به : نائب عن الفاعل ، ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله ، لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب (1) من نحو «أعطى زيد ديناراً» ألا ترى أنه مفعول لأعطى ، وأعطى لم يسم فاعله؟ وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع ، وأن يقول فى قد : حرف لتقليل زمن الماضى وحدث الآتى ولتحقيق حدثهما ، وفى أما : حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، وفى لم : حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ، ويزيد فى لَمَّا الجازمه متصلا نفيه متوقعا ثبوته ، وفى الواو : حرف عطف لمجرد الجمع ، أو لمطلق الجمع ، ولا

ص : ٧٦٤

١- فى نسخه «ولصدق هذه العبارة بالمنصوب - إلخ».

يقول : للجمع المطلق ، وفي حتى : حرف عطف للجمع والغايه ، وفي ثم : حرف عطف للترتيب والمهله ، وفي الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا اختصرت فيهن فقل : عاطف ومعطوف ، وناصب ومنصوب ، وجازم ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور.

ص: ٧٤٥

Your browser does not support the audio tag.

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون

اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو «ضربت»: التاء فاعل ، أو الضمير فاعل ، ولا- يقال ت فاعل ، كما بلغني عن بعض المعلمين ؛ إذ لا يكون اسم [ظاهر] هكذا فأما الكاف الاسميه فإنها ملازمه للاضافه ، فاعتمدت على المضاف إليه ، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت في [نحو] قوله :

٩٠٠- *وما هداك إلى أرض كعالمها*

الكاف فاعل ، ولا تقول ك- فاعل ؛ لزوال ما تعتمد عليه ، ويجوز في نحو «م الله» و «ق نفسك» و «ش الثوب» و «ل هذا الأمر» أن تنطق بلفظها فتقول : م مبتدأ ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن ، وتقول : ق فعل أمر ؛ لأن الحذف فيهن عارض ، فاعتبر فيهن الأصل ، وتقول : الباء حرف جر ، والواو حرف عطف ، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به ؛ فقليل : قد حرف تحقيق ، وهل

ص: ٧٦٧

حرف استفهام ، ونا فاعل أو مفعول ، والأحسن أن تعبر عنه بقولك : الضمير ؛ لثلاث تنطق بالمتصل مستقلا ، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهيه الإطالة ، وعلى هذا فقولهم «أل» أقيس من قولهم : الألف واللام ، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه.

وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضا ؛ فقليل : سوف حرف استقبال ، وضرب فعل ماض ، وضرب هذا اسم ؛ ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض ، وإنما فتحت على الحكايه ، يدلك على ما ذكرنا أن الفعل ما دلّ على حدث وزمان ، وضرب هنا لا تدل على ذلك ، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حاله التركيب ، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل ، ومما يوضح لك ذلك أنك تقول في زيد من «ضرب زيد» زيد مرفوع بضرب ، أو فاعل بضرب ؛ فتدخل الجار عليه ، وقال لي بعضهم : لا دليل في ذلك ؛ لأن المعنى بكلمه ضرب ، فقلت له : وكيف وقع ضرب مضافا إليه مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك؟ فإن قلت : فإذا كان اسما فكيف أخبرت عنه بأنه فعل؟ قلت : هو نظير الإخبار في قولك «زيد قائم» ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه ، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسماه ، وهو ضرب الدالّ (1) على الحدث والزمان ، فهذا في أنه لفظ مسماه لفظ كأسماء السور وأسماء حروف المعجم ، ومن هنا قلت : حرف التعريف أل ، فقطعت الهمزه ، وذلك لأنك لما نقلت اللفظ

من الحرفيه إلى الاسميه أجريت عليه قياس همزات الأسماء ، كما أنك إذا سميت باضرب قطعت همزته ، وأما قول ابن مالك :
إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف ، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي ؛ فلا تحقيق فيه.

ص: ٧٤٨

١- في نسخه «وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان».

وقال لى بعضهم : كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر فى الاسم والفعل والحرف؟ فقلت : كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا فى قولهم : إن الفعل يحبر به ولا يخبر عنه ، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه ، وممن قلد ابن مالك فى هذا الوهم أبو حيان.

ولا- بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضى وجه إعرابه كقولك : مبتدأ ، خبر ، فاعل ، مضاف إليه ؛ وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء ؛ لأن هذه الأشياء لا تستحقّ إعرابا مخصوصا ، فلاقتصار فى الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب ، وإن كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه ؛ فقيل : مفعول مطلق ، أو مفعول به ، أو لأجله ، أو معه ، أو فيه ، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به ، لما كان أكثر المفاعيل دورا فى الكلام خففوا اسمه ؛ وإنما كان حق ذلك أن لا- يصدق إلا- على المفعول المطلق ، ولكنهم لا- يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا- مقيدا بقاء الإطلاق ، وإن عين المفعول فيه - فقيل : ظرف زمان أو مكان - فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما فى الجار والمجرور الذى له متعلق ، وإن كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقلت : مفعول أول ، أو ثان ، أو ثالث.

وينبغى أن تعين للمبتدئ نوع الفعل ؛ فتقول : فعل ماض ، أو فعل مضارع أو فعل أمر ، وتقول فى نحو تلطّى : فعل مضارع أصله تلطّى ؛ وتقول فى الماضى : مبنى على الفتح ، وفى الأمر : مبنى على ما يجزم به مضارعه ، وفى نحو (يَتَرَبَّصْنَ) مبنى على السكون لاتصاله بنون الإناث ، وفى نحو (لَيُتَبَدَّنَّ) : مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد ، وتقول فى المضارع المعرب : مرفوع لحلولة محل الاسم ، وتقول : منصوب بكذا ، أو

ياضمار أن ، ومجزوم بكذا ، ويبين علامه الرفع والنصب والجزم ، وإن كان الفعل ناقصا نصّ عليه فقال مثلا : كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وإن كان المعرب حالاً في غير محله عين ذلك : فقيل في قائم مثلا من نحو «قائم زيد» : خبر مقدم ، ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي ، ولتطلب مبتدأه ، وفي نحو (وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ) : الذين مفعول مقدّم ، لتطلب فاعله ، وإن كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل : خبر موطن ؛ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) وقوله :

كفى بجسمى نحولا أنني رجل ***لو لا مخاطبتى إياك لم ترنى [١٥٩]

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبلهما ، لا إليهما ، ومثله الحال الموطئه في نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا).

وإن كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملا ، فقال مثلا :

إنّ حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، لن : حرف نفى ونصب واستقبال ، أن : حرف مصدرى ينصب الفعل المضارع ، لم : حرف نفى يجزم المضارع ويقبله ماضيا ، ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم عن الجمل (١) ، أها محلّ من الإعراب أم لا؟

فصل : أول ما يجتز من المبتدئ في صناعه الإعراب ثلاثه أمور

إشاره

صوت

Your browser does not support the audio tag

ص: ٧٧٠

١- في نسخه «يتكلم على الجمل».

أحدها : أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد

و مثاله أنه إذا سمع أنّ أل من علامات الاسم ، وأن أحرف نأيت من علامات المضارع ، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي ، وأن الواو والفاء من أحرف العطف ، وأن الباء واللام من أحرف الجر ، وأن فعل ما لم يسمّ فاعله مضموم الأول ، سبق وهمه إلى أن ألفيت وألهبت اسمان ، وأن أكرمت وتعلمت مضارعان ، وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان ، وأن نحو بيت وبين ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور ، وأن نحو أدرج مبنى لما لم يسمّ فاعله ، وقد سمعت من يعرب (أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ) مبتدأ وخبرا ، فظنهما مثل قولك «المنطلق زيد». ونظير هذا الوهم قراءه كثير من العوام (نارٌ حَامِيَةٌ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ) بحذف الألف كما تحذف أول السوره في الوصل فيقال (لخبير القارعه) وذكر [لى] عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربيّه أنه استشكل قول الشريف المرتضى :

٩٠١- أتبيت ريان الجفون من الكرى *** وأبيت منك بلبه الملسوع

وقال : كيف ضمّ التاء من تبيت وهى للمخاطب لا- للمتكلم؟ وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا- للمخاطب ، فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان ، وأن التاء فيهما لام الكلمه ، وأن الخطاب فى الأول مستفاد من تاء المضارعه ، والتكلم فى الثانى مستفاد من الهمزه ، والأول مرفوع لحلولة محل الاسم ، والثانى منصوب بأن مضمره بعد واو المصاحبه على حد قول الحطيئه :

٩٠٢- ألم أك جاركم ويكون بينى *** وبينكم المؤدّه والإخاء؟

وحكى العسكرى فى كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم : ما فعل

ص: ٧٧١

أبوك بحماره؟ فقال : باعه ، فقيل له : لم قلت باعه؟ قال : فلم قلت أنت بحماره؟ فقال : أنا جررته بالباء ، فقال : فلم تجرّ بأوك وبائي لا تجرّ؟

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي في كتاب «أخبار النحويين» أن رجلا قال لسماك بالبصره : بكم هذه السمكه؟ فقال : بدرهمان ، فضحك الرجل ، فقال السماك : أنت أحمق ، سمعت سيويه يقول : ثمنها درهمان.

وقلت يوما : ترد الجملة الاسميه الحالیه بغير واو في فصيح الكلام ، خلافا للزمخشري ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) فقال بعض من حضر : هذه الواو في أولها.

وقلت يوما : الفقهاء يلحنون في قولهم «الباع» بغير همز ، فقال قائل : فقد قال الله تعالى (فَبَايَعُوهُنَّ).

وقال الطبري في قوله تعالى (أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ) : إن ثم بمعنى هنالك.

وقال جماعه من المعريين في قوله تعالى (وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) في قراءه ابن عامر وأبي بكر بنون واحده : إن الفعل ماض ، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا ، والمؤمنين مرفوعا.

فإن قيل : سكنت الياء للتخفيف كقوله :

٩٠٣- *هو الخليفه فارضوا ما رصى لكم*

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل.

قلنا : الإسكان ضروره ، وإقامه غير المفعول به مقامه مع وجوده

ص : ٧٧٢

ممتنعه ، بل إقامه ضمير المصدر ممتنعه ، ولو كان وحده ؛ لأنه مبهم .

ومما يشتهه نحو (تَوَلَّوْا) بعد الجازم والناصب ، والقرائن تبين ؛ فهو في نحو (فَبِأَنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ) ماض ، وفي نحو (وَإِنْ تَوَلَّوْا فَبِأَنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ) مضارع ، وقوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) الأول أمر ، والثاني مضارع ؛ لأن النهي لا يدخل على الأمر ، و (تَلَطَّيْ) في (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى) مضارع ، وإلا لقل : تَلَطَّتْ ، وكذا تمنى من قوله :

تمنى ابتى أن يعيش أبوهما***[وهل أنا إلا من ربيعه أو مضر]؟ [٨٠٦]

ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب.

[فلا مزنه ودقت ودقها]***[ولا أرض أبقل إبقالها] [٨٩٥]

وهذا حمل على الضروره من غير ضروره.

ومما يلتبس على المبتدىء أن يقول في نحو «مررت بقاض» إن الكسره علامه الجر ، حتى إن بعضهم يستشكل قوله تعالى (لا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ) وقد سألتى بعضهم عن ذلك فقال : كيف عطف المرفوع على المجرور؟ فقلت : فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا ، وبينت له أن الأصل زانى بياء مضمومه ، ثم حذفت الضمه للاستتقال ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنه هي والتنوين ؛ فيقال فيه : فاعل ، وعلامه رفعه ضمه مقدره على الياء المحذوفه ، ويقال في نحو «مررت بقاض» : جار ومجرور ، وعلامه جره كسره مقدره على الياء المحذوفه ، وفي نحو (وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ)

ص: ٧٧٣

والفجر جار ومجرور ، وليال عاطف ومعطوف ، وعلامه جرّه فتحه مقدره على الياء المحذوفه ، وإنما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسره ، ونائب الثقيل ثقيل ؛ ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ، ولم تحذف في يوجل ، لأن فتحته ليست نائبه عن الكسره ، لأن ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح ، وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر ، وقد جاء يعد على ذلك ، وأما يهب فإن الفتحة فيه عارضه لحرف الحلق.

Your browser does not support the audio tag.

ومن هنا أيضا قال أبو الحسن في يا غلاما : يا غلام ، بحذف الألف وإن كانت أخف الحروف ، لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يبادر في نحو المصطفين والأعلين إلى الحكم بأنه مثنى ، والصوب أن ينظر أولا في نونه ، فإن وجدها مفتوحه كما في قوله تعالى (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ) حكم بأنه جمع ، وفي الآيه دليل ثان ، وهو وصفه بالجمع ، وثالث وهو دخول من التبعية عليه بعد (وَإِنَّهُمْ) ومحال أن يكون الجمع من الاثنين ، وقال الأحنف [بن قيس] :

٩٠٤- تحلم عن الأذنين واستبق ودهم ***ولن تستطيع الحلم حتى تحلما

ومن ذلك أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو «غلامي أكرمني ، وغلامك أكرمك ، وغلامه أكرمه» إعرابا واحدا ، أو بعكس الصواب ، فليعلم أنهم إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات ، وإن اتصلن بالاسم كن مضافا إليهن ، ويستثنى من الأول ، نحو «أرايتك زيدا ما صنع ، وأبصرك زيدا» فإن الكاف فيهما حرف خطاب ، ومن الثاني نوعان : نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ ، وذلك نحو قولهم «ذلك ، وتلك ، وإيأي ، وإيأك ، وإياه» فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغييه ، ونوع هي فيه في محل نصب ، وذلك نحو «الضاربك ،

ص: ٧٧٤

والضاربه» على قول سيوييه ؛ لأنه لا يضاف الوصف الذي بأل إلى عار منها ، ونحو قولهم «لا عهد لي بالأمر قفا منه ولا أوضعه» بفتح العين ، فالهاء في موضع نصب كالهاء في «الضاربه» إلا أن ذلك مفعول ، وهذا مشبه بالمفعول ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعا ، وليست مضافا إليها وإلا لخفض «أوضع» بالكسره ، وعلى ذلك فإذا قلت «مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره» فإن فتحت الراء فالهاء منصوبه المحل ، وإن كسرتها فهي مجرورته ومن ذلك قوله :

٩٠٥- [فإن يكن النكاح أحلّ شيء] ***فإن نكاحها مطر حرام

فيمن رواه بجر مطر ؛ فالضمير منصوب على المفعوليه ، وهو فاصل بين المتضايين

تنبيه - إذا قلت «رويدك زيد» فإن قدرت رويدا اسم فعل فالكاف حرف خطاب ، وإن قدرته مصدرا فهو اسم مضاف إليه ، ومحلّه الرفع ؛ لأنه فاعل.

الثاني : أن يجري لسانه على عبارته اعتادها فيستعملها في غير محلها

أن يجرى لسانه على عبارته (١) اعتادها فيستعملها في غير محلها

كأن يقول في «كنت ، وكانوا» في الناقصه : فعل وفاعل ؛ لما ألف من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا ، وأما تسميه الأقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف ، وهو مجاز ، كتسميتهم الصوره الجميله دميّه ، والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط ؛ فلذلك يعاب عليه.

الثالث : أن يعرب شيئا طالبا لشيء و يهمل النظر في ذلك المطلوب

ص: ٧٧٥

١- في نسخه «إلى عبارته».

كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله ، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره ، بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسى ما تقدم له.

فإن قلت : فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) الآية : قد أهتمتهم : صفة لطائفه ، ويظنون : صفة أخرى ، أو حال بمعنى قد أهتمتهم أنفسهم ظانين ، أو استئناف على وجه البيان للجمله قبلها ، ويقولون : بدل من يظنون ، فكأنه نسي المبتدأ ؛ فلم يجعل شيئا من هذه الجمله خبرا له.

قلت : لعله رأى أن خبره محذوف ، أى ومعكم طائفه صفتهم كيت وكيت ، والظاهر أن الجمله الأولى خبر ، وأن الذى سوغ الابتداء بالنكره صفة مقدره ، أى وطائفه من غيركم ، مثل «السمن منوان بدرهم» أى منه ، أو اعتماده على واو الحال كما جاء فى الحديث «دخل عليه الصلاه والسلام وبرمه على النار».

وسألت كثيرا من الطلبة عن إعراب «أحقّ ما سأل العبد مولا» فيقولون : مولا مفعول ، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر ، والصواب أنه الخبر ، والمفعول العائد المحذوف : أى سأله ، وعلى هذا فيقال : أحقّ ما سأل العبد ربّه ، بالرفع ، وعكسه «إنّ مصابك المولى قبيح» يذهب الوهم فيه إلى أن المولى خبر ، بناء على أن المصاب اسم مفعول ، وإنما هو مفعول ، والمصاب مصدر بمعنى الإصابه ، بدليل مجيء الخبر بعده ، ومن هنا أخطأ من قال فى مجلس الواثق بالله فى قوله :

أظلوم إنّ مصابكم رجلا** *أهدى السلام تحيه ظلم [٧٨٢]

إنه برفع رجل ، وقد مضت الحكاياه.

تنبيه : قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده

فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه ؛ فينبغي التحرز في ذلك.

من ذلك «ما أنت ، وما شأنك» فإنهما مبتدأ وخبر ، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك «وزيدا» فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : ما تصنع ، أو ما تكون ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعة بالفاعليه ، أو على أنه اسم لكان ، وشأنك بتقدير ما يكون ، وما فيهما في موضع نصب خبرا ليكون ، أو مفعولا لتصنع. ومثل ذلك «كيف أنت وزيدا» إلا أنك إذا قدرت تصنع كان «كيف» حالا ؛ إذ لا تقع مفعولا به.

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه ، وسألت طالبا : ما حقيقه كان إذا ذكرت في قولك «ما أحسن زيدا؟» فقال : زائده ، بناء منه على أن المثال المستؤل عنه «ما كان أحسن زيدا» وليس في السؤال تعيين ذلك ، والصواب الاستفصال ؛ فإنها في هذا الموضع زائده كما ذكر ، وليس لها اسم ولا خبر ؛ لأنها [قد] جرت مجرى الحروف ، كما أن قلّ في «قلما يقوم زيد» لما استعملت استعمال ما النافيه لم تحتج لفاعل ، وهذا قول الفارسي والمحققين ، وعند أبي سعيد [هي] تامه وفاعلها ضمير الكون ، وعند بعضهم هي ناقصه ، واسمها ضمير ما ، والجمله بعدها خبرها. وإن ذكرت بعد فعل التعجب وجب الإتيان قبلها بما المصدريه وقيل «ما أحسن ما كان زيد» وكان تامه ، وأجاز بعضهم أنها ناقصه على تقدير ما اسما موصولا ، وأن ينصب زيد على أنه الخبر ، أي ما أحسن الذي كان زيدا ، وردّ بأن «ما أحسن زيدا» مغن عنه.

ص: ٧٧٧

الباب الثامن : فى ذكر أمور كليه يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيه

إشاره

صوت

Your browser does not support the audio tag

و هى إحدى عشره قاعده :

القاعده الأولى

قد يعطى الشىء حكم ما أشبهه : فى معناه ، أو فى لفظه ، أو فىهما.

فأما الأول فله صور كثيره :

إحداها : دخول الباء فى خبر أنّ فى قوله تعالى (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ عَنْهُمْ بِخَلْقِهِمْ بَقَادِرٍ) لأنه فى معنى أو ليس الله بقادر ، وللذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ، ولهذا لم تدخل فى (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ).

ومثله إدخال الباء فى (كفى بالله شهيداً) لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا ، بخلاف قوله :

قليل منك يكفينى ، ولكن ***[قليلك لا يقال له قليل] [١٥٢]

وفى قوله :

ص : ٧٧٩

[هنّ الحرائر لا ربّات أحمره] ***[سود المحاجر لا يقرآن بالسور] [٣٢]

لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءه السور ، ولهذا قال السهيلي : لا يجوز أن تقول «وصل إلى كتابك فقرأت به» على حد قوله :

[لا يقرآن بالسور]

لأنه عار عن معنى التقرب.

والثانيه : جواز حذف خبر المبتدأ فى نحو «إنّ زيدا قائم وعمرو» اكتفاء بخبر إن ، لما كان «إن زيدا قائم» فى معنى زيد قائم ؛ ولهذا لم يجز «ليت زيدا قائم وعمرو».

والثالثة : جواز «أنا زيدا غير ضارب» لما كان فى معنى أنا زيدا لا أضرب ، ولو لا ذلك لم يجر ؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف. فكذا لا يتقدم معموله ، لا تقول «أنا زيدا أول ضارب ، أو مثل ضارب» ودليل المسأله قوله تعالى (وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) وقول الشاعر :

٩٠٦- فتى هو حقا غير ملغ توله ***ولا تتخذ يوما سواه خليلا (١)

وقوله :

٩٠٧- إن امرأ خصنى يوما مودته ***على التئائى لعندى غير مكفور

ويحتمل أن يكون منه (فذلك يؤمئذ يوم عسير ، على الكافرين غير يسير) ويحتمل تعلق (على) بعسير ، أو بمحذوف هو نعت له ، أو حال من ضميره.

ص : ٧٨٠

١- «حقا» مفعول به لملغ ، أى غير ملغ حقا.

ولو قلت «جاءنى غير ضارب زيدا» لم يجز التقديم ؛ لأن النافى هنا لا يحل مكان غيره.

والرابعة : جواز «غير قائم الزيدان» لما كان فى معنى ما قائم الزيدان ، ولو لا ذلك لم يجز ؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر ، ودليل المسأله قوله :

٩٠٨- غير لاه عداك فاطرح اللهو***ولا تغترر بعارض سلم

وهو أحسن ما قيل فى بيت أبى نواس :

غير مأسوف على زمن***ينقضى بالهمم والحزن [٢٦٢]

والخامسه : إعطاؤهم «ضارب زيد الآن أو غدا» حكم «ضارب زيدا» فى التنكير ؛ لأنه فى معناه ، ولهذا وصفوا به النكره ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه برَبِّ ، وأدخلوا عليه أل ، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو «هذا ملتوتا شارب السويق» كما يتقدم عليه حال منصوبه ، ولا يجوز شىء من ذلك إذا أريد المضى ؛ لأنه حينئذ ليس فى معنى الناصب.

والسادسه : وقع الاستثناء المفرغ فى الإيجاب فى نحو (وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ) (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

السابعه : العطف بولا بعد الإيجاب فى نحو :

٩٠٩- [فما سؤدتنى عامر عن وراثه]***أبى الله أن اسمو بأم ولا أب

لما كان معناه قال الله لى : لا تسم بأم ولا أب.

الثامنه : زياده لا فى قوله تعالى (ما منعك ألا تسجد) قال ابن

السيد : المانع من الشيء أمر للممنوع أن لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذى قال لك لا تسجد ، والأقرب عندى أن يقدر فى الأول لم يرد الله لى ، وفى الثانى ما الذى أمرك ، يوضحه فى هذا أن الناهيه لا نصاب الناصبه ، بخلاف النافيه .

التاسعه : تعدى رضى بعلى فى قوله :

إذا رضيت على بنو قشير**][لعمرك الله أعجبنى رضاها][٢٢٣]

لما كان رضى عنه بمعنى أقبل عليه بوجه وده ، وقال الكسائى : إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط .

العاشره : رفع المستثنى على إبداله من الموجب فى قراءه بعضهم (فشربوا منه إلا- قليل) لما كان معناه فلم يكونوا منه ، بدليل (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي) وقيل : إلا وما بعدها صفه ، فقيل : إن الضمير يوصف فى هذا الباب ، وقيل : مرادهم بالصفه عطف البيان ، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازما ؛ لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير ، وقيل : قليل مبتدأ حذف خبره ، أى لم يشربوا .

الحاديه عشره : تذكير الإشاره فى قوله تعالى (فَإِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْامِرِي) مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى والبرهان مذكر ، ومثله (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) فيمن نصب الفتنة وأنت الفعل .

الثانيه عشره : قولهم «علمت زيد من هو» برفع زيد جوازا ؛ لأنه نفس من فى المعنى .

الثالثة عشره : قولهم «إِنَّ أحدا لا يقول ذلك» فأوقع أحدا في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النفي فكان أحد كذلك ، وقال :

في ليله لا ترى بها أحدا***يحكى علينا إلاً كواكبها [٢٢٤]

فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكى ؛ لأنه راجع إلى «أحدا» ، وهو واقع في سياق غير الإيجاب ؛ فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع ، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصا من أهل اليمن يقول : فلان لغوب أخته كتابي فاحتقرها ، فقال له : كيف قلت أخته كتابي؟ فقال : أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟.

وقال أبو عبيده لرؤبه بن العجاج لما أنشد :

٩١٠- فيها خطوط من سواد وبلق***كأنه في الجلد توليع البهق

إن أردت الخطوط فقل : كأنها ، أو السواد والبلق فقل : كأنهما ، فقال : أردت ذلك ويلك.

وقالوا «مررت برجل أبي عشره نفسه ، ويقوم عرب كلهم ، وبقاع عرفج كلّه» برفع التوكيد فيهنّ ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامده ، وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى ؛ إذ كان العرب بمعنى الفصحاء ، والعرفج بمعنى الخشن ، والأب بمعنى الولد.

تنبيهان - الأول : أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزله لفظ آخر لكونه بمعناه ، وهو تنزيلهم اللفظ [المعدوم] الصالح للوجود بمنزله الموجود كما في قوله :

ص: ٧٨٣

بدالى أنى لست مدرک ما مضى ***ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [١٣٥]

وقد مضى ذلك.

والثانى : أنه ليس بلازم أن يعطى الشىء حكم ما هو فى معناه ، ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن أو أن وصلتهما ، وبالعكس ، دليل الأول أنهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار ، ولا فى سدّهما مسدّ جزءى الإسناد ، ثم إنهم شركوا بين أن وأن فى هذه المسألة فى باب ظن ، وخصّوا أن الخفيفه وصلتها بسدها مسدهما فى باب عسى ، وخصّوا الشديده بذلك فى باب لو ، ودليل الثانى أنهما لا يعطيان حكمه فى النيابة عن ظرف الزمان ، تقول : عجت من قيامك ، وعجت أن تقوم ، وأنك قائم ، ولا يجوز : عجت قيامك ، وشذ قوله :

٩١١- فَيَاكَ إِيَّاكَ المراء فَإِنَّه ***إلى الشّرّ دعَاء وللشّرّ جالب

فأجرى المصدر مجرى أن يفعل فى حذف الجار ، وتقول «حسبت أنه قائم ، أو أن قام» ولا تقول «حسبت قيامك» حتى تذكر الخبر ، وتقول «عسى أن تقوم» ويمتنع : عسى أنك قائم ، ومثلها فى ذلك لعل ، وتقول : لو أنك تقوم ، ولا تقول لو أن تقوم ، وتقول : جئتك صلاه العصر ، ولا يجوز «جئتك أن تصلى العصر» خلافا لابن جنى والزمخشري.

.Your browser does not support the audio tag

والثانى - وهو ما أعطى حكم الشىء المشبه له فى لفظه دون معناه - له صور كثيره أيضا :

أحدها : زياده إن بعد ما المصدريه الظرفيه ؛ وبعد ما التى بمعنى الذى ؛ لأنهما بلفظ ما النافيه كقوله :

ص: ٧٨٤

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتہ ***على السنّ خيرا لا يزال يزيد [٢٧]

وقوله :

يرجى المرء ما إن لا يراه ***وتعرض دون أدناه الخطوب [٢٦]

فهذان محمولان على نحو قوله :

٩١٢- ما إن رأيت ولا سمعت بمثله ***كاليوم هانىء أيتق جرب

الثانيه : دخول لام الابتداء على ما النافيه ، حملا لها فى اللفظ على ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، كقوله :

٩١٣- لما أغفلت شكرک فاصطنعنى ***فكيف ومن عطائك جلاً مالى؟

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك «لما تصنعه حسن».

الثالثة : توكيد المضارع بالنون بعد لا- النافية حملا- لها في اللفظ على لا الناهية نحو (ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُيَاطِمُنْ أَوْجُهُمْ) ونحو (وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ لَا- تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) فهذا محمول في اللفظ على نحو (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) ومن أولها على النهي لم يحتج إلى هذا.

الرابعة : حذف الفاعل في نحو قوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) لما كان «أحسن بزيد» مشبها في اللفظ لقولك «امرر بزيد».

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد إن التي بمعنى نعم ، لشبهها في اللفظ بإن المؤكده ، قاله بعضهم في قراءه من قرأ (إن هذان لساحران)

ص: ٧٨٥

وقد مضى البحث فيها.

السادسه : قولهم «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» بضم أيه ورفع صفتها كما يقال «يا أيتها العصابة» وإنما [كان] حقهما وجوب النصب كقولهم «نحن العرب أقرى الناس للضيف» ولكنها لما كانت فى اللفظ بمنزله المستعمله فى النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء ، وأما «نحن العرب» فى المثال فإنه لا يكون منادى ؛ لكونه بأل ، فأعطى الحكم الذى يستحقه فى نفسه ، وأما نحو «نحن معاشر الأنبياء لا ورث» فواجب النصب ، سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى.

السابعه : بناء باب حذام فى لغة الحجاز على الكسر ، تشبيها لها بدراك ونزال ، وذلك مشهور فى المعارف ، وربما جاء فى غيرها ، وعليه وجه قوله :

٩١٤- يا ليت حظي من جداك الصافي *** والفضل أن تتركني كفاف

فالأصل كفافا ، فهو حال ، أو ترك كفاف ، فمصدر ، ومنه عند أبى حاتم قوله :

٩١٥- جاءت لتصرعني ، فقلت لها : اقصرى *** إننى امرؤ صرعى عليك حرام

وليس كذلك ؛ إذ ليس لفعله فاعل أو فاعله ، فالأولى قول الفارسي إن أصله «حرامى» كقوله :

[أطربا وأنت قنصرى] *** والدَّهر بالإنسان دوَّارى [١٢]

ثم خفف ، ولو أقوى (١) لكان أولى ، وأما قوله :

ص: ٧٨٦

١- أقوى : أى خالف بين حركات الروى ؛ فرجع حرام لكونه خبر المبتدأ.

طلبوا صلحنا ولات أوان***فأجبنا أن ليس حين يقاء [٤١٣]

فعله بنائه قطعه عن الإضافة ، ولكن عله كسره وكونه لم يسلك به فى الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال.

الثامنة : بناء حاشا فى (وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ) لشبهها فى اللفظ بحاشا الحرفيه ، والدليل على اسميتها قراءه بعضهم (حاشا) بالتنوين على إعرابها كما تقول «تنزيها لله» وإنما قلنا إنها ليست حرفا لدخولها على الحرف ، ولا فعلا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها ، وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله ، أى جانب يوسف المعصيه لأجل الله وهذا التأويل لا يتأتى فى كل موضع ، يقال لك : أتفعل كذا؟ أو أفعلت كذا؟ فنقول «حاشا لله» فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءه من هذا الفعل ، ومن نونها أعربها على إلغاء هذا الشبه ، كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام لذلك.

التاسعه : قول بعض الصحابه رضى الله تعالى عنهم «قصرنا الصلاه مع رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم أكثر ما كنا قطّ وآمنه» فأوقع قطّ بعد ما المصدريه كما تقع بعد ما النافيه.

العاشره : إعطاء الحرف حكم مقاربه فى المخرج حتى أدغم فيه ، نحو (خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) و (لَمَكَ قُصُوراً) وحتى اجتمعا رويين كقوله :

٩١٦- بنى إن البرّ شىء هين***المنطق الطيب والطيم

وقول أبى جهل :

ما تنقم الحرب العوان منى***بازل عامين حديث سنّى

ص: ٧٨٧

وقول آخر :

٩١٧- إذا ركبت فاجعلوني وسطا***إني كبير لا أطيق العندا (١)

ويسمى ذلك إكفاء.

Your browser does not support the audio tag

والثالث - وهو ما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى - نحو اسم التفضيل وأفعال في التعجب ؛ فإنهم منعوا أفعال التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعال في التعجب وزنا وأصلا وإفاده للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعال في التعجب لشبهه بأفعال التفضيل فيما ذكرنا ، قال :

٩١٨- يا ما أميلح غزلانا شددن لنا***[من هؤلئائكن الصال والسمر]

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ، ذكره الجوهري ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك ، قال أبو بكر بن الأنباري : ولا يقال إلا لمن صغر سنه.

القاعدة الثانية

أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم «هذا جحر ضب خرب» بالجبر ، والأكثر الرفع ، وقال :

[كأن أبانا في عرائن وبله]***كبير أناس في بجاد مزمل [٧٥٩]

ص: ٧٨٨

١- العند : جمع عاند - بوزن راعع وررع - وهو الذي يحدد عن الطريق.

وقيل به في (وَحُورٌ عَيْنٌ) فيمن جرهما ، فإن العطف على (وَلِدَانٌ مُخَلَّدُونَ) لا على (بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيْقٍ) إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالهور ، وقيل : العطف على (جَنَاتٍ) وكأنه قيل : المقربون في جنات وفاكهه ولحم طير وهور ، وقيل : على (أكواب) باعتبار المعنى ؛ إذ معنى (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ) ينعمون بأكواب ، وقيل في (وَأَرْجُلُكُمْ) بالخفض : إنه عطف على (بِأَيْدِيكُمْ) لا- على (رُؤُوسِكُمْ) ؛ إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه خفض لمجاوره (رُؤُوسِكُمْ) والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا ، وفي التوكيد نادرا كقوله :

٩١٩- يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم***أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

قال الفراء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم ، فقلت له : هلا قلت كلهم - يعنى بالنصب - فقال : هو خير من الذى (١) قلته أنا ، ثم استشدته إياه ، فأنشدنيه بالخفض ، ولا يكون فى النسق ؛ لأن العاطف يمنع من التجاور ، وقال الزمخشري : لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنه الإسراف المذموم شرعا ، فعطف (٢) على الممسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ، وقيل (إِلَى الْكَيْبَيْنِ) فجىء بالغايه إماطه لظن من يظن أنها ممسوحه ؛ لأن المسح لم تضرب له غايه فى الشريعة ، انتهى.

Your browser does not support the audio tag

تنبيه - أنكر السيرافي وابن جنى الخفض على الجوار ، وتأولا قولهم «خرب» بالجز على أنه صفة لضب.

ص : ٧٨٩

١- فى نسخه «مما قلته أنا».

٢- فى نسخه «فعطفت».

ثم قال السيرافي : الأصل خرب الجحر منه ، بتنوين خرب ورفع الجحر ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض الجحر كما تقول «مررت برجل حسن الوجه» بالإضافه ، والأصل حسن الوجه منه ، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنى : الأصل خرب جحره ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفه على غير من هى له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس ، وقول السيرافي إن هذا مثل «مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين» مردود ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى الوصف الثانى دون الأول على ما سيأتى.

ومن ذلك قولهم «هنأنى ومرأنى» والأصل أمرأنى ، وقولهم «هو رجس نجس» بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل نجس بفتحه فكسره ، كذا قالوا ، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نجس بفتحه فكسره ، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب ، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس ؛ إذ يقال فعل بكسره فسكون فى كل فعل بفتحه فكسره ، نحو : كتف ولبن ونبق ، وقولهم «أخذته ما قدم وما حدث» بضم دال حدث ، وقراءه جماعه (سَيَاسِلٌ وَأَعْلَالٌ) بصرف سلاسل ، وفى الحديث «ارجعن مأزورات غير مأجورات» والأصل موزورات بالواو لأنه من الوزر ، وقراءه أبى جبه (يُوقِنُونَ) بالهمزه ، وقوله :

٩٢٠- أحبّ المؤقدين إلى مؤسى *** وجعده ؛ إذ أضاءهما الوقود

بهمز «المؤقدين و مؤسى» على إعطاء الواو المجاوره للضمه حكم

ص : ٧٩٠

الواو المضمومه ، فهمزت كما قيل فى وجوه : أجوه : وفى وقتت : أقتت ، ومن ذلك قولهم فى صوم : صيم ، حملا على قولهم فى عصو عصى ، وكان أبو على ينشد فى مثل ذلك :

٩٢١- *قد يؤخذ الجار بجرم الجار*

القاعده الثالثه

قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا.

وفائدته : أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين ؛ قال الزمخشري : ألا- ترى كيف رجع معنى (وَلَا تَعِدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) إلى قولك : ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) أى ولا تضموها إليها آكلين ، اه.

ومن مثل ذلك أيضا قوله تعالى (الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) ضمن الرفث معنى الإفضاء ، فعدى بإلى مثل (وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ) وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء ، يقال : أرفث فلان بامرأته ، وقوله تعالى (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) أى فلن تحرموه ، أى فلن تحرموا ثوابه ، ولهذا عدى إلى اثنين لا إلى واحد ، وقوله تعالى (وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ) أى لا تنوا ، ولهذا عدى بنفسه لا- بعلی ، وقوله تعالى (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) أى لا يصغون. وقولهم «سمع الله لمن حمده» أى استجاب ، فعدى يسمع فى الأول بإلى وفى الثانى باللام ، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل (يَوْمَ يَشِيعُ مَعُونَ الصَّيْحَةَ) وقوله تعالى (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ

ص: ٧٩١

المُصْرِيح) أى يميز ، ولهذا عدى بمن لا- بنفسه ، وقوله تعالى (لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) أى يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف ؛ فلهذا عدى بمن ، ولما خفى التضمين على بعضهم فى الآيه ، ورأى أنه لا يقال «حلف من كذا» بل حلف عليه - قال : من متعلقه بمعنى للذين ، كما تقول لى منك مبرّه ، قال وأما قول الفقهاء «آلى من امرأته» فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق فى الآيه ، وقال أبو كبير الهذلى :

٩٢٢- حملت به فى ليله مززوده***كرها ، وعقد نطاقها لم يحلل

وقال قبله :

٩٢٣- ممّن حملن به وهنّ عواقد***حبك النطاق فشبّ غير مهبل

مززوده أى مذعوره ، ويروى بالجر صفه ليله مثل (وَاللَّيْلِ إِذَا يَشِيرِ) وبالنصب حالا من المرأه ، وليس بقوى ، مع أنه الحقيقه ؛ لأن ذكر الليله حينئذ لا- كبير فائده فيه. والشاهد فيهما أنه ضمن حمل معنى علق ، ولو لا ذلك لعدى بنفسه مثل (حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا) ، وقال الفرزدق :

٩٢٤- كيف ترانى قالبا مجنّى***قد قتل الله زيادا عنى

أى صرفه عنى بالقتل.

وهو كثير ، قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه لجا عن كتاب يكون مئين أوراقا.

القاعده الرابعه

صوت

Your browser does not support the audio tag.

أنهم يعلبون على الشىء ما لغيره ، لتناسب بينهما ، أو اختلاط.

فلهذا قالوا «الأبوين» فى الأب والأم ، ومنه (وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ

ص: ٧٩٢

مِنْهُمَا السُّدُسُ) وفى الأب والخاله ، ومنه (وَرَفَعَ أَبْوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ) و «المشرقين ، والمغربين» ومثله «الخافقان» فى المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب ، ثم إنما سمي خافقا مجازا ، وإنما هو مخفوق فيه ؛ و «القمرين» فى الشمس والقمر ؛ قال المتنبي :

٩٢٥- واستقبلت قمر السماء بوجهها***فأرتنى القمرين فى وقت معا

أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء. وقال التبريزى : يجوز أنه أراد قمرا وقمرا ؛ لأنه لا يجتمع قمران فى ليله كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر ، اه. وما ذكرناه أمدح ، و «القمران» فى العرف الشمس والقمر ؛ وقيل : إن منه قول الفرزدق :

٩٢٦- أخذنا بآفاق السماء عليكم ***لنا قمراها والنجوم الطوالع

وقيل : إنما أراد محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام ؛ لأن نسبه راجع إليهما بوجه ، وإن المراد بالنجوم الصحابه ، وقالوا «العمرين» فى أبى بكر وعمر ، وقيل : المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ، فلا تغليب ، ويردّ بأنه قيل لعثمان رضى الله عنه : نسألك سيره العمرين ؛ قال : نعم ؛ قال قتاده : أعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد ، وهذا المراد به عمر وعمر ؛ وقالوا «العجاجين» فى رؤبه والعجاج ؛ و «المروتين» فى الصفا والمروه.

ولأجل الأختلاط أطلقت من على ما لا يعقل فى نحو (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) فإن الاختلاط حاصل فى العموم السابق فى قوله تعالى (كُلٌّ دَابَّةٌ مِنْ مَاءٍ) وفى (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ) اختلاط آخر فى عبارته التفصيل ؛ فإنه

يعم الإنسان والطائر ؛ واسم المخاطبين على الغائبين فى قوله تعالى (اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) لأن «لعل» متعلقه بخلقكم لا بعبدوا ؛ وللدكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى (وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ) والملائكة على أبلِس حتى استثنى منهم فى (فَسَجِدُوا لِلَّهِ إِلَّا إِبْلِيسَ) قال الزمخشري : والاستثناء متصل ؛ لأنه واحد من بين أظهر الألوْف من الملائكة ؛ فغلبوا عليه فى (فَسَجِدُوا) ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ؛ ثم قال : ويجوز أن يكون منقطعا.

ومن التغليب (أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا) بعد (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا) فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط ؛ بخلاف الذين آمنوا معه ومثله (جَعَلْ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ؛ فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام ؛ ومعنى (يَذُرُّكُمْ فِيهِ) يبتكم ويكثركم فى هذا التدبير ؛ وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد ؛ فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبتّ والتكثير ؛ فلذا جىء بنفى دون الباء ؛ ونظيره (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) وزعم جماعة أن منه (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) ونحو (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) وإنما هذا من مراعاة المعنى ؛ الأول من مراعاة اللفظ.

القاعدة الخامسة

أنهم يعبرون بالفعل عن أمور :

ص: ٧٩٤

أحدها : وقوعه ؛ وهو الأصل .

والثانى : مشارفته ؛ نحو (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ) أى فشارفن انقضاء العده (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّهُ لِأَزْوَاجِهِمْ) أى والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصيه (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّهُ) أى لو شارفوا أن يتركوا ، وقد مضت فى فصل لو ونظائرها ؛ ومما لم يتقدم ذكره قوله :

٩٢٧- إلى ملك كاد الجبال لفقده ***تزول ، وزال الراسيات من الصخر

الثالث : إرادته ؛ وأكثر ما يكون ذلك بعد أداه الشرط نحو (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا) (إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ) (وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ) (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ) (إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَجَّوْا بِاللَّيْلِ وَالْعُدْوَانِ) (إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا - الآيه) (إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ)

.Your browser does not support the audio tag

وفى الصحيح «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل».

ومنه فى غيره (فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) أى فأردنا الإخراج (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ) لأن ثم للترتيب ؛ ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر ؛ فإذا حمل خلقنا وصورنا على إرادته الخلق والتصوير لم يشكل . وقيل : هما على حذف مضافين ؛ أى خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم . ومثله (وَكَمِ مِنْ قَرَيْبِهِ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا) أى أردنا إهلاكها (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) أى أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام ، فتدلى فتعلق فى الهواء ، وهذا أولى من قول من ادعى لقلب فى

ص: ٧٩٥

هاتين الآيتين وأن التقدير : وكم من قريه جاءها بأسنا فأهلكناه ، ثم تدلى فدى ، وقال :

٩٢٨- فارقنا قبل أن نفارقه ***لما قضى من جماعنا وطرا

أى أراد فراقنا .

وفى كلامهم عكس هذا ؛ وهو التعبير بإرادته الفعل عن إيجاده ، نحو (وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ) بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه وتعالى (وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ) .

والرابع : القدره عامه ، نحو (وَعِيدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ) أى قادرين على الإعادة ، وأصل ذلك أن الفعل يسبب عن الإراده والقدره ، وهم يقيمون سبب مقام المسبب وبالعكس ؛ فالأول نحو (وَنَبَلُّوا أَخْبَارَكُمْ) أى ونعلم أخباركم ؛ لأن الابتلاء الاختبار ، وبالاختبار يحصل العلم ، وقوله تعالى (هَلْ يَشْتَرِطُ رُبُّكَ) الآيه فى قراءه غير الكسائى يستطيع بالغبه وربك بالرفع ، معناه هل

يفعل ربك ؛ فعبر عن الفعل بالاستطاعه لأنها شرطه ، أى هل ينزل علينا ربك مائده إن دعوته. ومثله (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) أى لن نؤاخذه ، فعبر عن المؤاخذه بشرطها ، وهو القدره عليها. وأما قراءه الكسائي (1) فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف ، أو هل تطلب طاعه ربك فى إنزال المائده أى استجابته ، ومن الثانى (فَاتَّقُوا النَّارَ) أى [فاتقوا] العناد الموجب للنار.

ص: ٧٩٦

١- قرأ الكسائي (هل تستطيع ربك) بقاء المضارعه وبنصب ربك.

أنهم يعبرون عن الماضي والآتى كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لإحضاره فى الذهن حتى كأنه مشاهد حاله الإخبار ، نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) لأن لام الابتداء للحال ، ونحو (هَذَا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عِدُوِّهِ) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبى صلى الله عليه و (آله و) سلم ، كما نقول : هذا كتابك فخذ ، وإنما الإشارة كانت إليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت ، ومثله (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا) قصد بقوله سبحانه وتعالى (فَتَثِيرُ) إحضار تلك الصورة البديعه الداله على قدره الباهره من إثارة السحاب ، تبدو أولا قطعا ثم تتضام متقلبه بين أطوار حتى تصير ركاما. ومنه (ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) أى فكان (وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَّمَ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ) (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ) إلى قوله تعالى : (وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ) ومنه عند الجمهور (وَكَالِبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ) أى يبسط ذراعيه ، بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ) ولم يقل وقلبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام : إن اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ، ومثله (وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبله وقت التدارؤ ، وفى الآيه الأولى حكيت الحال الماضيه ، ومثلها قوله :

٩٢٩- جاريه فى رمضان الماصى ***تقطع الحديث بالإيماض

ولو لا حكاية الحال فى قول حسان :

يغشون حتى لا تهز كلابهم ***[لا يسألون عن السواد المقبل] [١٩٧]

ص: ٧٩٧

لم يصح الرفع ؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) بالرفع.

القاعدة السابعة

أن اللفظ قد يكون على تقدير ، وذلك المقدر على تقدير آخر ، نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ) فإن يفتري مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفتري ، وقال :

٩٣٠- لعمر ك ما الفتیان أن تنبت اللحي ***ولكنما الفتیان كل فتى ندى

وقالوا «عسى زيد أن يقوم» فقيل : هو على ذلك ، وقيل : على حذف مضاف ، أى عسى أمر زيد ، أو عسى زيد صاحب القيام ، وقيل : أن زائده ، ويرده عدم صلاحيتها للسقوط فى الأكثر ، وأنها قد عملت ، والزائد لا يعمل ، خلافا لأبى الحسن ؛ وأما قول أبى الفتح فى بيت الحماسه :

٩٣١- حتى يكون عزيزا فى نفوسهم ***أو أن يبين جميعا وهو مختار

يجوز كون أن زائده ؛ فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا- بأن ؛ وقيل فى (ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) إن (لِمَا قَالُوا) بمعنى القول ، والقول بتأويل المقول ، أى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات ، وقال أبو البقاء فى (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) : يجوز عند أبى على كون ما مصدرية ، والمصدر فى تأويل اسم المفعول ، اه. وهذا يقتضى أن غير أبى على لا يجيز ذلك. وقال السيرافى : إذا قيل : «قاموا ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا» فما مصدرية ، وهى وصلتها حال ، وفيه معنى الاستثناء ، قال ابن مالك : فوقت الحال معرفه لتأولها بالنكره ، اه. والتأويل خالين عن زيد ، ومتجاوزين زيدا ، وأما قول ابن خروف والشلوبين «إن ما وصلتها نصب على

الاستثناء» فغلط ؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لابهما ، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بعيره.

القاعده الثامنه

كثيرا ما يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ؛ فمن ذلك «كَلَّ شاه وسخلتها بدرهم» و

٩٣٢- *أَيَّ فتى هيجاء أنت وجارها*

و «رَبَّ رجل وأخيه» (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ) ولا- يجوز : كل سخلتها ، ولا أى جارها ، ولا رَبَّ أخيه ، ولا يجوز «إن يقيم زيد قام عمرو» فى الأصح ، إلا فى الشعر كقوله :

٩٣٣- ان يسمعوا سبّه طاروا بها فرحا***عَنَى ، وما يسمعوا من صالح دفنوا

إذ لا- تضاف كَلَّ وأَيَّ إلى معرفه مفرده ، كما أن اسم التفضيل كذلك ، ولا- تجرَّ رَبَّ إلا- النكرات ، ولا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ، وقال الشاعر :

٩٣٤- إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا***أو تنزلون فإننا معشر نزل

فقال يونس : أراد أو أنتم تنزلون ، فعطف الجمله الاسميه على جمله الشرط ، وجعل سبويه ذلك من العطف على التوهم ؛ قال : فكأنه قال : أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك ، ويقولون : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه ، على إعمال الثانى وربط الأول بالمعنى.

ص : ٧٩٩

أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ؛ فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو «كان في الدار - أو عندك - زيد جالسا» وفعل التعجب من المتعجب منه نحو «ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد ، وما أثبت عند الحرب زيدا» وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله :

٩٣٥- فلا تلحنى فيها فإنّ بحبّها***أخاك مصاب القلب جمّ بلابله

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله

٩٣٦- أبعد بعد تقول الدار جامعه***[شملى بهم أم تقول البعد محتوما]

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما ، وبين إذن ولن ومنصوبهما نحو «هذا غلام والله زيد ، واشتريته بو الله درهم» وقوله :

٩٣٧- إذن والله نرّمهم بحرب***[تشيب الطفل من قبل المشيب]

وقوله :

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا***أدع القتال وأشهد الهيجاء [٤٦١]

وقدموهما خيرين على الاسم فى باب إنّ نحو [إِنَّ فِى ذٰلِكَ لَعِبْرَةٌ] ومعمولين للخبر فى باب ما نحو «ما فى الدار زيد جالسا» وقوله :

٩٣٨- بأهبه حزم لذ وإن كنت آمنا***فما كلّ حين من تواتى مؤاتيا

فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله :

٩٣٩- [وقالوا : تعرّفها المنازل من منى]***وما كل من وافى منى أنا عارف

ومعمولين لصله أل نحو (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) في قول ، وعلى الفعل المنفى بما في نحو قوله :

ونحن عن فضلك ما استغينا [١٣٧]

وقيل : وعلى إن معمولا لخبرها في نحو أما بعد فإني أفعل كذا وكذا ، وقوله :

أبا خراشه أما أنت ذا نفر**فإن قومي لم تأكلهم الضبع [٤٤]

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم «أكل يوم لك ثوب».

وأقول : أما مسأله أما فاعلم أنه إذا تلاها ظرف ، ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو «أما في الدار - أو عندك - فزيد جالس» جاز كونه معمولا لأما أو لما بعد الفاء ، فإن تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه نحو «أما زيدا - أو اليوم - فإني صارب» فالعامل فيه عند المازني أما فتصح مسأله الظرف فقط ؛ لأن الحروف لا تنصب المفعول به ، وعند المبرد تجوز مسأله الظرف من وجهين ، ومسأله المفعول به

من جهة إعمال ما بعد الفاء ، واحتج بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين أما ، وجوزه بعضهم في الظرف دون المفعول به ، وأما قوله *أما أنت ذا نفر* [٤٤] فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء ، بل هو متعلق تعلق المفعول لا-جله بفعل محذوف ؛ والتقدير : ألهدنا فخرت على؟ وأما المسأله الأخيره فمن أجاز «زيد جالس في الدار» لم يكن ذلك مختصا عنده بالظرف.

من فنون كلامهم القلب. وأكثر وقوعه فى الشعر ، كقول حسان رضى الله تعالى عنه :

كأنَّ سبيته من بيت رأس *** يكون مزاجها غسل وماء [٦٩٤]

فيمن نصب المزاج ؛ فجعل المعرفه الخير والنكره الاسم ، وتأوله الفارسى على أن انتصاب المزاج على الظرفيه المجازيه ، والأولى رفع المزاج ونصب الغسل ، وقد روى كذلك أيضا ؛ فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ، ويرى برفعهن على إضمام الشأن ، وأما قول ابن أسد إنَّ كان زائده فخطأ ؛ لأنها لا تزداد بلفظ المضارع بقياس ، ولا ضروره تدعو إلى ذلك هنا ، وقول رؤبه :

٩٤٠- ومهمه مغبره أرجاؤه *** كأنَّ لون أرضه سماؤه

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيهه مبالغه ، وحذف المضاف ، وقال آخر :

٩٤١- فإن أنت لاقيت فى نجده *** فلا تتهيئك أن تقدا

أى تنهيها ، وقال ابن مقبل :

٩٤٢- ولا تهيئى الموماه أركبها *** إذا تجاوبت الأصداء بالسحر

أى ولا أتهيها ، وقال كعب :

٩٤٣- كأنَّ أوب ذراعها إذا عرقت *** وقد تلفع بالقور العساويل

القور : جمع قاره ، وهى الجبل الصغير ، والعساquil : اسم لأوائل السراب ، ولا واحد له ، والتلفع : الاشتمال. وقال عروه بن الورد :

٩٤٤- فديت بنفسه نفسى ومالى ***وما آلو ك إلا ما أطيع

وقال القطامى :

٩٤٥- فلما أن جرى سمن عليها***كما طينت بالفدن السباعا

القدن : القصر ، والسبياع : الطين ، ومنه فى الكلام «أدخلت القلنسوه فى رأسى» و «عرضت الناقه على الحوض» و «عرضتها على الماء» قاله الجوهرى وجماعه منهم السكاكى والزمخشرى ، وجعل منه (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ) وفى كتاب التوسعه ليعقوب بن إسحاق السكيت : إن «عرضت الحوض على الناقه» مقلوب ، وقال آخر : لا قلب فى واحد منهما ، واختاره أبو حيان ، ورد على قول الزمخشرى فى الآيه ، وزعم بعضهم فى قول المتنبى :

٩٤٦- وعذلت أهل العشق حتى ذفته ***فعجبت كيف يموت من لا يعشق

أن أصله كيف لا- يموت من يعشق ، والصواب خلافه ، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق ، ويقال : إذا طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحرباء ، أى انتصب الحرباء فى العود. وقال ثعلب فى قوله تعالى (ثُمَّ فى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ) : إن المعنى اسلكوا فيه سلسله ، وقيل : إن منه (وَكَمِ مِنْ قَوْمِهِ أَهْلُكُنَاها فَجاءها بِأُسْنَا) (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) وقد مضى تأويلهما ونقل الجوهرى فى (فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ) أن أصله قابى قوس ، فقلبت التشبيه بالإفراد ، وهو حسن إن فسّر القلب بما بين مقبض القوس وسيتها أى طرفها ، ولها طرفان ، فله قابان ؛

ص: ٨٠٣

ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي :

٩٤٧- إذا أحسن ابن العمّ بعد إساءه***فلمست لشري فعله بحمول

أى فلست لشري فعله.

قيل : ومن القلب (أذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا) الآية ؛ وأجيب بأن المعنى ثم تولّ عنهم إلى مكان يقرب منهم ؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ما ذا يرجعون ، وقيل فى (فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمْ) : إن المعنى فعميتم عنها (١) ، وفى (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ) الآية فيمن جرّ بعلى بعد أن وصلتها على أن المعنى حقيق على ، يادخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع ؛ وقيل : ضمن حقيق معنى حريص ؛ وفى (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ) : إن المعنى لتنوء العصبه بها أى تنهض بها متناقله ، وقيل الباء للتعديه كالهمزه ، أى لتنىء العصبه ؛ أى تجعلها تنهض متناقله.

القاعده الحاديه عشره

من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام ، ولذلك أمثله :

أحدها : إعطاء «غير» حكم إلا فى الاستثناء بها نحو (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ) فيمن نصب غير ، وإعطاء «إلا» بحكم غير فى الوصف بها نحو (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا).

والثانى : إعطاء أن المصدريه حكم «ما» المصدريه فى الإهمال كقوله :

ص : ٨٠٤

١- الصواب أن يقال «فعموا عنها» أو تتلى آيه هود (فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ) ليكون المعنى «فعميتم عنها»

أن تقرأ على أسماء ويحكما***منى السلام وأن لا تشعرأ أحدا [٣٥]

الشاهد فى «أن» الأولى ، ولىست مخففه من الثقيله ، بدليل أن المعطوفه عليها ، وإعمال «ما» حملا على أن كما روى من قوله عليه الصلاه والسلام «كما تكونوا يولى عليكم» ذكره ابن الحاجب ، والمعروف فى الروايه كما تكونون.

والثالث : إعطاء إن الشرطيه حكم لو فى الإهمال كما روى فى الحديث «فإن لا تراه فإنه يراك» وإعطاء لو حكم إن فى الجزم كقوله :

لو يشأ طار بها ذوميعه***[لاحق الآطال نهد ذو خصل] [٤٣٦]

ذكر الثانى ابن الشجرى ، وخرجه غيره على أنه [جاء] على لغة من يقول شايشا - بالألف - ثم أبدلت الألف همزه على حد قول بعضهم العالم والخاتم - بالهمزه - ويؤيده أنه لا يجوز مجيء إن الشرطيه فى هذا الموضع ؛ لأنه إخبار عما مضى ، فالمعنى لو شاء ، وبهذا يقدح أيضا فى تخريج الحديث السابق على ما ذكر ، وهو تخريج ابن مالك ، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءه قبل (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ) بإثبات ياء يتقى وجزم يصبر.

والرابع : إعطاء إذا حكم متى فى الجزم بها كقوله :

[استغن ما أغناك ربك بالغنى]***وإذا تصبك خصاصه فتحمل [١٣٢]

وإهمال متى حكما لها بحكم إذا ، كقول عائشه رضى الله عنها «وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس».

والخامس : إعطاء لم حكم لن فى عمل النصب ، ذكره بعضهم مستشهدا بقراءه بعضهم (أَلَمْ نَشْرَحْ) بفتح الحاء ، وفيه نظر ؛ إذ لا تحل لن هنا ، وإنما يصح - أو يحسن - حمل الشىء على ما يحل محله كما قدمنا ، وقيل : أصله «نشرحن» ثم حذفت النون الخفيفه وبقى الفتح دليلا عليها ، وفى هذا شدوذان : توكيد المنفى بلم مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى ، وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف ، وإعطاء لن حكم لم فى الجزم كقوله :

لن يخب الآن من رجائك من***حرّك من دون بابك الحلقة [٤٦٦]

الروايه بكسر الباء.

والسادس : إعطاء ما النافيه حكم ليس فى الأعمال ، وهى لغه أهل الحجاز نحو (ما هذا بَشْرًا) وإعطاء ليس حكم ما فى الإهمال عند انتقاض النفى بيّالًا كقولهم «ليس الطيب إلّا المسك» وهى لغه بنى تميم.

والسابع : إعطاء عسى حكم لعل فى العمل كقوله :

[تقول بنتى قد أنى أناكا]***يا أبنا علك أو عساكا [٢٤٦]

وإعطاء لعل حكم عسى فى اقتران خبرها بأن ، ومنه الحديث «فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض».

ص: ٨٠٦

والثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس ، كقولهم : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

٩٤٨- مثل القنafd هداجون قد بلغت ***نجران أو بلغت سوآتهم هجر

وسمع أيضا نصبهما كقوله :

٩٤٩- قد سالم الحيات منه القداما***[الأفعوان والشجاع الشجعما]

فى روايه من نصب الحيات ، وقيل : القداما تشنيه حذف نونه للضرورة كقوله :

هما خطتا إما إصار ومنه***[وإما دم ، والقتل بالحرّ أجدرا] [٨٨٤]

فيمن رواه برفع إصار ومنه ، وسمع أيضا رفعهما كقوله :

٩٥٠- إن من صاد عقمقا لمشوم***كيف من صاد عقققان وبوم

والتاسع : إعطاء «الحسن الوجه» حكم «الضارب الرجل» فى النصب ، وإعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه» فى الجر.

والعاشر : إعطاء أفعال فى التعجب حكم أفعال التفضيل ، فى جواز التصغير ، وإعطاء أفعال التفضيل حكم أفعال فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر ، وقد مر ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معناه لجااء من ذلك أمثله كثيره.

ص : ٨٠٧

وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التأليف ، وأسأل الله الذي منّ عليّ بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام ، في شهر ذى القعدة الحرام ، ويسير عليّ إتمام ما ألحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام : أن يحرمّ وجهي على النار ، وأن يتجاوز عما تحمّلت من الأوزار ، وأن يوقظني من رفته الغفلة قبل الفرت ، وأن يطف بي عند معالجه سكرات الموت ، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبابي ، وجميع المسلمين ، وأن يهدي أشرف صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف العالمين ، وإمام العاملين : محمد نبي الرّحمة ، الكاشف في يوم الحشر بشفاعته الغمّة ، وعلى آله الهادين ، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الإسلام ، ومهدوا الدين ، وأن يسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين ، اللهم صل وسلّم وبارك على حبيبنا محمد عدد الرمل والدقيق وعدد الموج الدقيق ، وسلم تسليما.

تنبيه

قد وضعنا رقما متتابعا للشواهد الشعريه ، فإذا تكرر البيت وضعنا في المره الأولى في آخره رقم الصفحه أو الصفحات التي يتكرر فيها ، ووضعنا في آخره في كل مره بعد الأولى رقمه الذي استحقه أول مره ، فإذا رأيت بيتا وضع في أوله رقم فاعلم أنه لم يتقدم ذكره ، وإذا رأيت في آخره رقما مسبوqa بحرف ص فاعلم أنه سيأتي في الصفحه أو الصفحات المذكوره أرقامها ، وإذا رأيت في آخره رقما غير مسبوق بهذا الحرف فاعلم أنه قد سبق ذكره بهذا الرقم.

ص: ٨٠٨

فهرس الجزء الثاني

من كتاب مغنى اللبيب لابن هشام

ص: ٨٠٩

تم فهرس الموضوعات الواردة فى الجزء الثانى من كتاب «مغنى اللبيب، عن كتب الأعراب» لابن هشام الأنصارى والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات، و صلواته و أزكى تسليماته على أشرف الكائنات، و على آله و صحبه و عشرته الذين نالوا باتباعه أعلى الدرجات.

ص: ٨١٩

الوارده فى كتاب «مغنى اللبيب، عن كتب الأعارب» لابن هشام

ص: ٨٢١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩